مركز البحوث والدراسات الكويتية

الكويت وعلاقاتها الدولية

خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين

تأليف

غيورغي بونداريفسكي

ترجمة

د. ماهر سلامة

الكويت

١٩٩٤

الكويت وعلاقاتها الدولية

خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين

مركز البحوث والدراسات الكويتية ـ الطبعة الأولى ١٩٩٤ ـ ص. ب: ٦٥١٣١
المنصورية ـ الرمز البريدي 35652 ـ تليفون: ٢٥٧٤٠٨١/ ٣ ـ فاكس: ٢٥٧٤٠٨٧

مركز البحوث والدراسات الكويتية

الكويت وعلاقاتها الدولية

خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين

تأليف
غيورغي بونداريفسكي

ترجمة
د. ماهر سلامة

الكويت
١٩٩٤

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

يفتح أمامنا هذا الكتاب صفحات من تاريخ الكويت في وثائق الأرشيف الروسي لم تكن معروفة من قبل، يتناولها المؤلف بالدراسة والتحليل، ويقارن بينها وبين ماجاء في الأرشيفات البريطانية والألمانية والفرنسية والهندية للوصول إلى صورة تفصيلية للتحديات الكبيرة التي مرّ بها هذا الوطن خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

ويقرأ كل منصف موضوعي محايد في هذه الوثائق كيف صمدت الكويت وسط صراعات القوى الكبرى ومطامعها، وكيف استطاع النظام السياسي في الكويت أن يحافظ على استقلالها وسلامة أراضيها. وتطلعنا الوثائق على ذلك التحرك الواعي النشط المثير للتقدير والإعجاب للدبلوماسية الكويتية الوليدة في تلك الفترة، وهو تحرك محوره الدفاع عن حرمة هذه الأرض وصيانة كيانها.

ويركز المؤلف على الدور الرائع الذي لعبه المرحوم الشيخ مبارك الصباح في تثبيت أركان الكيان الكويتي، عن طريق توظيفه الواعي والذكي للصراع الدولي ومتغيراته في تلك الفترة التاريخية الحاسمة (نهاية القرن الماضي وبداية هذا القرن)، لترسيخ الوجود الكويتي وصيانة أراضيه وحدوده، مما جعله بحق واحداً من أبرز مؤسسي الكيان السياسي لدولة الكويت.

وينضم هذا البحث إلى مجمل الدراسات التاريخية الأخرى التي تناولت هذه الفترة، وهو يشير في حسم ووضوح إلى أن الكويت عاش منذ نشأته وعبر تاريخه كياناً واضح التميز والاستقلال والاستقرار في حدوده ونظامه السياسي.

ويعرب المركز عن بالغ شكره وتقديره للاستقصاء الممتد للأحداث في مصادرها المختلفة الذي بذله البروفيسور بونداريفسكي في إعداده لهذه الدراسة وصبره على متابعة وتحليل مختلف جوانب هذه الفترة التاريخية المليئة بالأحداث والصراعات.

ويتقدم المركز بالشكر أيضا للدكتور ماهر سلامة الذي أتاح لقراء العربية الاطلاع على هذا الكتاب بأن قام بترجمته إلى العربية على هذا النحو الذي يلمس القارئ سلاسته وجودة تعبيره.

ويقدم المركز هذا الكتاب ضمن إصداراته وهو يعبر عن آراء مؤلفه ورؤيته الذاتية وتفسيره للوثائق والأحداث التاريخية ودلالاتها إيماناً بأن دور المركز الذي أناطه به مرسوم إنشائه في العمل على أن يكون مصدراً وطنياً لتاريخ الكويت يقتضي أن نتيح للباحثين فرصة الاطلاع على كل الوثائق والآراء على اختلاف توجهاتها ورؤيتها ومنطلقاتها واثقين في يقين بأن حق هذا الوطن وحريته واستقلاله، وصموده وثباته على مدى رحلة تاريخه هو في النهاية الحقيقة الصادقة التي تنتهي إليها كل الأدلة الموضوعية المتجردة.

وصدق الله العظيم ﴿فأما الزبد فيذهب جفاء. وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض﴾.

رئيس المركز

أ. د. عبدالله يوسف الغنيم

مقدمة

لفت العدوان العراقي ضد الكويت سنة ١٩٩٠ و«عاصفة الصحراء» التاريخية التي توجت بتحرير دولة الكويت، وأحدثت تغييرات خطيرة ليس في حوض الخليج العربي فحسب، بل وفي كل المشرق العربي أيضا، وأثرت في الموقف الدولي والعلاقات الدولية تأثيرا كبيرا في معظم مناطق الكرة الأرضية، لفت أنظار العالم كله إلى تاريخ الكويت ومشاكلاتها الحدودية وسياستها الخارجية.

لقد نُشر الكثير حول تاريخ دول الخليج، ومن بينها الكويت بالطبع، وكرست له كمية هائلة من وثائق الأرشيف والأبحاث والرسائل العلمية ومذكرات الساسة ورجالات الدولة والمسؤولين من مدراء الجاليات والمستعمرات وخبراء النفط والأميرالات والجنرالات.

ولا ريب أن قصب السبق في تناول هذه المشكلات والقضايا المتنوعة وتغطيتها يؤول بالدرجة الأولى إلى الانجليز، حيث أظهر الممثلون والمندوبون التجاريون والدبلوماسيون والعسكريون لشركة الهند الشرقية والامبراطورية البريطانية اهتماما كبيرا بهذه المنطقة في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، في محاولة منهم لتحويل الخليج العربي ـ حسب العبارة المأثورة للورد كيرزون ـ إلى «بحيرة بريطانية». فقبل أقل بقليل من مئة سنة ـ في ٢٣ يناير سنة ١٨٩٩ ـ وقعت الاتفاقية الانجليزية الكويتية الشهيرة التي كانت تعدّ أول وثيقة دولية لإمارة الكويت، وفي التاسع عشر من يونيو عام ١٩٦١، أي قبل ثلاثة عقود فقط، وقعت معاهدة إلغاء هذه الاتفاقية والاعتراف الكامل باستقلال الكويت.

ولعله من الجدير بالملاحظة أن معاصرينا يعرفون جيداً الأزمة الكويتية التي وقعت سنة ١٩٩٠، عندما احتلت القوات العراقية الكويت، لكن قليلين منهم الذين يدركون أن أول أزمتين كويتيتين قد وقعتا قبل ٩٠ عامًا ـ في سبتمبر وديسمبر ١٩٠١، عندما حاولت الدوائر الحاكمة للامبراطورية العثمانية الهيمنة على الكويت، ووقعت الأزمة الثالثة في يونيو ـ سبتمبر ١٩٦١، عندما حاول رئيس العراق في ذاك الوقت عبد الكريم قاسم غزو الكويت.

لكن أهم ما يسترعي الانتباه هنا هو أنه رغم الاختلاف الجذري لظروف الوضع الدولي في بداية القرن العشرين ونهايته والأطراف المشاركة في كل الأزمات الكويتية الأربع ـ في الأزمتين الأوليتين كان الطرف المهاجم هو تركيا، وفي الأخرتين كان العراق ـ نجد أن الحجة الشكلية لكل هذه التصرفات العدوانية هي الزعم بأن الكويت كانت جزءا لا يتجزأ (أو مقاطعة) من ولاية البصرة.

ومما يدعو للأسف أنه بعد هزيمة قوات صدام حسين في عام ١٩٩١، وبعد كل قرارات الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وبعد قيام لجنة الأمم المتحدة بترسيم الحدود العراقية الكويتية سنة ١٩٩٢، ما زالت هذه النظرية المغلوطة والمناقضة لحقائق ووثائق الواقع التاريخي تتردد في بعض أرجاء العالم العربي.

ولذا، فليس من شك في أن تناول هذه المشكلة البالغة الأهمية وتسليط الضوء عليها من جديد يعتبران ضرورة لا غنى عنها ويكتسبان أهمية متزايدة.

أما التصور الآخر الذي حسم قرار المؤلف ودفعه إلى تأليف هذا الكتاب، فقد انطلق من الضرورة الملحة لإبراز دور الكويت ليس في الخليج العربي فقط، بل وفي السياسة الدولية أيضا على مشارف القرنين التاسع عشر والعشرين، حيث ما زالت تراود البعض حتى الآن قناعة بأن دولة الكويت تبوأت مكانتها في السياسة والاقتصاد الدوليين فقط قبل ربع قرن، بعد اكتشاف النفط فيها.

ومما يثير الغرابة أن بعض المؤلفات والأعمال المعروفة، مثل خماسية «تاريخ الدبلوماسية» الصادرة في موسكو في الستينات، والتي كرس منها المجلد الثاني الكبير للفترة ما بين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، أو البحث العلمي الكلاسيكي للعالم الأمريكي الكبير ف. لانغر «دبلوماسية الامبريالية»، لا تفرد لدور الخليج العربي، ولا سيما للأزمتين الكويتيتين، إلا صفحتين فقط أو أقل، بينما تفرد عشرات الصفحات في تناولها لأسباب الحرب الايطالية الحبشية سنة ١٨٩٦ وسيرها ونتائجها، والحرب اليونانية التركية سنة ١٨٩٧، وحرب البوير الانجليزية ١٨٩٩ ـ ١٩٠٢، والنزاع الانجليزي الفرنسي حول فاشودة سنة ١٨٩٩، والنزاع الانجليزي الألماني الأمريكي حول جزر سومباوا في ١٨٩٩، والاتفاقية الانجليزية اليابانية سنة ١٩٠٢.

في حين أن الأزمتين الكويتيتين الأولى والثانية (سبتمبر وديسمبر ١٩٠١) قد لعبا دورا هاما في تصعيد التوتر في العلاقات الانجليزية التركية والانجليزية الألمانية، ودفع الدوائر الحاكمة البريطانية إلى التصميم على تقسيم الامبراطورية العثمانية، وكذلك كان لهما دور ملموس في توثيق الصلات الألمانية التركية لدرجة أنها تحولت إلى حلف عسكري. وقد أدى النزاع الانجليزي الفرنسي بسبب اتفاقية فرنسا ومسقط سنة ١٨٩٨ حول إنشاء قاعدة الفحم في بندر عيسى إلى تعطيل قيام الائتلاف الانجليزي الفرنسي، بينما أجلت الخلافات الانجليزية الروسية حول الخليج العربي والمشكلة الكويتية انضمام روسيا إلى هذا الحلف حتى سنة ١٩٠٧.

وثمة سبب ثالث لتأليف هذا الكتاب يكمن في شعور المؤلف بالحاجة إلى ضرورة تسليط الضوء على الدور الأصيل للدوائر الحاكمة الكويتية، وبالدرجة الأولى للشيخ مبارك نفسه في إنشاء الدولة الكويتية وبنيتها الأساسية وتثبيت حدودها (التي تعتبر حتى يومنا هذا ـ باستثناء بعض التغيرات الطفيفة ـ حدودا

لدولة الكويت)، ودوره البارز في التسوية السلمية لأزمتي ١٩٠١، والمساهمة في إقامة دولة آل سعود، وتعزيز مكانة الكويت في الخليج العربي، وخلق المقدمات اللازمة لتحول الإمارة تدريجيا من كيان مستهدف للسياسة الاستعمارية إلى عضو فاعل في المجتمع الدولي.

أمر آخر غاية في الأهمية ـ كما يتراءى لنا ـ يتمثل في ضرورة إطلاع القارئ بصورة أكثر تفصيلا على الطرق والأساليب، التي اتبعها الشيخ مبارك واستعان بها، عندما تولى زمام الحكم في ظروف بالغة التعقيد، سنة ١٨٩٦، ومع وجود علاقة خاصة من الولاء للسلطان عبد الحميد الثاني، وتمكن بعد إبرام اتفاقية ١٨٩٩ السرية مع السلطات الانجليزية الهندية ـ بمساعدة هذه الأساليب ـ من التفاوض في وقت واحد مع الباب العالي والسلطان والحكومة الروسية والدبلوماسية الألمانية والفرنسية والسلطات التركية والفارسية المحلية وحكام نجد وقطر والبحرين.

واستغل مبارك في سياسته بحنكة وبراعة التناقضات الانجليزية التركية والانجليزية الروسية، والانجليزية الألمانية، بل ولم يغفل الرجل عن استغلال أيضا الخلافات بين السلطات الانجليزية الهندية بزعامة اللورد كيرزون والحكومة البريطانية في لندن، وبين السلطات المدنية والعسكرية في البصرة وبغداد، وكذلك بينها وبين الحكومة في الأستانة، ولم تكن براعته أقل في الاستفادة من المشاحنات والصدامات بين قبائل شبه الجزيرة العربية، وعناصر الحكم فيها، علاوة على استفادته من المنافسة القديمة في شط العرب بين السلطات التركية والفارسية المحلية وبين حاكم المحمرة الشيخ خزعل وسلطات الشاه.

أي باختصار وبعبارة أخرى يخيل لنا أنه من الأجدى ومن الضروري دراسة دبلوماسية مبارك وإبرازها، تلك التي تعتبر تجربة غنية بأساليبها، ويمكن أن تستفيد

منها الدبلوماسية الفتية الفاعلة والنشيطة لدولة الكويت حاليا، لتقتبس وتطبق الكثير مما برع فيه مبارك.

لكن، مما يثير الغرابة، أنه حتى أفضل المؤلفات الغربية المكرسة لدور الخليج العربي في العلاقات الدولية خلال الحقبة من القرن الثامن عشر حتى القرن العشرين، مثل أبحاث وكتب ب. كيللي «بريطانيا والخليج الفارسي ١٧٩٥ - ١٨٨٠» / لندن، ١٩٦٨/، وب. بوش «بريطانيا والخليج الفارسي ١٨٩٤ - ١٩١٤» / لوس انجلس، ١٩٦٧/، ور. كومار «الهند ومنطقة الخليج الفارسي ١٨٥٨ - ١٩٠٧» / بومباي - كلكتا، ١٩٦٥/، وي. بلاس «انجلترا بين روسيا وألمانيا: الخليج الفارسي في السياسة البريطانية ١٨٩٩ - ١٩٠٧» / هامبورغ، ١٩٦٦/، المبنية على التقصي والتحليل الشاملين لوثائق الأرشيف، تفرد لبريطانيا دور القوة الفاعلة والمحركة الأساسية لكل الأحداث - مثلما هو واضح من تسمية هذه الكتب ذاتها - في الوقت الذي تحظى الكويت بمكانة متواضعة للغاية في هذه المؤلفات باعتبارها مستهدفة من قبل السياسة الاستعمارية البريطانية في الخليج.

ونلاحظ أيضاً أن تلك المؤلفات الغربية، التي تعتمد في أساسها على وثائق الأرشيف / وفي أغلب الأحيان على موسوعة لوريمر الشهيرة «دليل الخليج» التي تقوم بدورها على الأرشيفات الانجليزية الهندية /، تتناول سياسة شركة الهند الشرقية، وخليفتها فيما بعد السلطات الانجليزية الهندية في كلكتا بزعامة اللورد كيرزون، وحكومة بريطانيا في لندن بصفتها وحدة كاملة لا تتجزأ. أما مؤلفو الأبحاث الأربعة المذكورة عاليه، والتي تعتبر من أفضل الكتب، فهم فقط - وبالدرجة الأولى كيللي وبوش - يتناولون بالتفصيل الخلافات بين لندن وكلكتا بشأن القضايا المرتبطة بالسياسة المطبقة تجاه الخليج، وبصورة خاصة تجاه الكويت.

اعتمد مؤلفو الأبحاث العلمية والمكرسة لسياسة بريطانيا الخارجية

والاستعمارية في الخليج العربي، وتجاه الكويت بالأخص، على الوثائق الغنية للأرشيف الوطني الهندي في دلهي وأرشيف الوزارة السابقة لشؤون الهند في لندن، الذي تشرف عليه الآن مكتبة المتحف البريطاني. وكذلك استعانوا على نطاق واسع بنشرات قسم العلاقات الدولية التابع لنائب ملك الهند، التي كانت قد أعدت في بداية القرن العشرين على يد مديريه إيتشسون ولوريمر، وبمجموعات الوثائق الخاصة بكل بلد من بلدان منطقة الخليج، والتي جمعها موظف القسم سالدنها أثناء حصره للمواد اللازمة لموسوعة لوريمر المتعددة المجلدات، وبالدرجة الأولى لمجلديها التاريخيين.

ولا ريب أن هذه المصادر تعتبر واحدة من أهم المصادر التاريخية، ان لم تكن أهمها على الإطلاق، وذلك لأن أرشيف وزارة شؤون الهند يتميز بضمه لكامل التقارير المرسلة من الوكلاء البريطانيين في الخليج وبومباي وكلكتا، وللإرشادات الموجهة إليهم منها، بالإضافة المكاتبات والمراسلات المتبادلة بين نائب الملك ووزير شؤون الهند، وكذلك بين وزير شؤون الهند ووزير الخارجية، وأيضا نائب رئيس الوزراء البريطاني في بعض الأحوال. وفضلا عن ذلك، كان وزير شؤون الهند ونائب الملك يتلقيان بالضرورة صورا ونسخا من كل المراسلات بين القنصليات البريطانية والسفارة في الأستانة من جهة، ووزارة الخارجية من الجهة الأخرى، والمتعلقة بكل الأمور والشؤون الخليجية.

ومن المفارقات المثيرة للدهشة أن مستقرئي التاريخ وبحاثة الوضع الدولي للخليج لم يولوا نفس الدرجة من الاهتمام لأرشيف الدولة البريطاني (حاليا في كيو، لندن)، رغم ما يحتويه من مراسلات هائلة بين الهيئات الدبلوماسية لبريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا، تتناول حالة العلاقات المتبادلة بين الدول العظمى خلال الأزمات السياسية الحادة، وبالأخص الأزمتان الكويتيتان الأولى والثانية. وليس من شك ان الاستعانة بها من شأنه أن يضفي مزيدا من الضوء ويكشف بصورة

أوضح دور الخليج، والكويت بصورة خاصة، في العلاقات المتبادلة بين الدول الكبرى على تخوم القرن العشرين.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى من شأن هذه التقارير أن تكشف لنا بدقة أكثر أسباب الحذر والحيطة، اللذين اتخذتها وزارة الخارجية ورئيس الوزراء سولزبري شخصيا أثناء أزمتي الكويت، لاسيما وأن موقف بريطانيا، وعلى وجه الخصوص نشاط السلطات الانجليزية الهندية بزعامة اللورد كيرزون، قد أثر بدرجة ملموسة في طبيعة العلاقات الانجليزية الألمانية، وساعد كذلك على إقامة نوع فريد من التفاهم المتبادل بين روسيا والمانيا حول هذه القضية.

ومما يثير الغرابة أن أحدا من الباحثين ـ الغربيين والعرب والهنود ـ لم يفطن بالمرة لاستخدام ذلك المصدر الهام المحفوظ في أرشيف الدولة البريطاني، مثل وثائق وتقارير لجنة الدفاع الامبراطوري، وبالدرجة الأولى اللجنة الفرعية لشؤون الخليج العربي، التي كانت جلساتها تعقد تحت رئاسة رئيس الوزراء وبمشاركة كل أعضاء الحكومة تقريبا. وهنا بالذات كانت تعد وتصاغ القرارات الأساسية للحكومة البريطانية بشأن الكويت.

وباستثناء إنس بلاس، لم يستعن أحد من المؤرخين بالأرشيف الدبلوماسي الألماني وبالنشرة الألمانية المعروفة:

«Die Zrope Politik der Zuropaischen Kabinette»

في المجلدات ١٢ و١٤ و١٧ و١٨، والتي تتضمن وثائق بالغة الأهمية تتعلق بالكويت وبأزمتيها سنة ١٩٠١. وهنا بالذات يمكن الاطلاع على تقرير القنصل العام الألماني في الأستانة شتمريخ حول زيارة الوفد الذي ترأسه بنفسه إلى الكويت سنة ١٩٠٠، وحول مفاوضاته مع مبارك بشأن إمكانية مد خط بغداد الحديدي حتى الكويت.

أما النقطة البيضاء في كل الأبحاث المكرسة للكويت والخليج خلال الحقبة المرتبطة ببداية القرن العشرين، فهي تتمثل في الافتقاد لأي تناول موثق للسياسة الخارجية لروسيا في الخليج وللعلاقات الروسية الكويتية خلال الفترة ١٩٠٠ ـ ١٩٠٤. في حين أن أرشيف السياسة الخارجية لروسيا المقسم إلى ملفات: «الأرشيف السياسي» و«ديوان الوزير» و«الأرشيف السري» و«السفارة في الأستانة» و«السفارة في لندن» و«القسم الفارسي» و«قسم آسيا الوسطى»، يضم أهم التقارير على الإطلاق، خاصة التقارير المثيرة للغاية للسفير الروسي في الأستانة والقنصل العام في بغداد والقنصلين في البصرة وبوشهر حول الوضع السياسي في الخليج والعلاقات الانجليزية الكويتية والتركية الكويتية، والعلاقات المتبادلة المعقدة بين مبارك والحاكم العام للبصرة، وكذلك قادة الفوج السادس التركي في بغداد، وأخيرًا رسائل مبارك، التي تستخدم لأول مرة في بحث علمي من قبل مؤلف هذه السطور، والتي وجهها إلى السلطات الروسية سنة ١٩٠١ يطلب فيها منها تأييده ومساندته لدرجة طلب الحماية.

والشيء نفسه يقال بالنسبة إلى أرشيف الدولة المركزي للأسطول البحري العسكري في لينغراد (سان بطرسبورغ)، الذي يضم تقارير قباطنة السفن الروسية: السفينة العسكرية «غيلياك» والطراد «فارياغ» والطراد «أسكولد» والطراد «بويارين» التي زارت الخليج، والكويت طبعا، خلال الفترة ١٩٠٠ ـ ١٩٠٤،

ولقد عثر المؤلف في الأرشيف التاريخي المركزي للدولة في لينغراد على وثائق قيمة للغاية تتعلق بالعلاقات التجارية والاقتصادية بين روسيا وبلدان الخليج العربي، وكذلك بافتتاح الجمعية الروسية للملاحة والتجارة خطا ملاحيا منتظما بين أوديسا وموانئ الخليج العربي.

وقد قام المؤلف أيضا بنشر الكثير من هذه الوثائق لأول مرة قبل ثلاثين عاما تقريبا ـ سنة ١٩٦٤، في ثلاث طبعات خاصة صادرة عن معهد الاستشراق التابع لأكاديمية العلوم السوفيتية بمناسبة إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتي ودولة الكويت.

ومما تجدر الإشارة إليه أن ثمة وثائق كثيرة، لم تنشر حتى الآن وغير معلومة عمليا، محفوظة في ملف وثائق «السفارة في الأستانة» في أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، ومصنفة فيها يسمى بقسم «مفسرو الشفرة». ولعله من الطريف أن نذكر بأن الطريقة التي جمعت بها وثائق هذا القسم، كانت مثيرة، وذلك لأن السلطان التركي عبد الحميد الثاني فور توليه زمام السلطة سنة ١٨٧٦ أصدر أوامره لكل ولاة المحافظات العربية التابعة للامبراطورية العثمانية بتزويده كل أسبوع بتقارير ترسل بالشفرة من «التلغراف» حول الوضع في محافظاتهم. وكانت البرقيات في تلك السنوات ترسل باللغة الفرنسية. وقد تمكنت السفارة الروسية في الأستانة من إقامة اتصال خاص بوزارة البريد و«التلغراف» المحلية، ومقابل رشوة ضخمة، كانت تحصل منها على نسخ من هذه التقارير، وتقوم فورا بحل شفرتها وحفظها في أرشيف السفارة. وقد نقلت إلى أرشيف السياسة الخارجية لروسيا في موسكو فقط سنة ١٩٢٧.

ويعتبر مؤلف هذا الكتاب المؤرخ الوحيد الذي أتيحت له فرصة الاطلاع على التقارير السرية للحكام العموميين الأتراك والولاة والمتسلمين المرسلة من بغداد والبصرة ومكة وحلب ودمشق وبيروت. وتحفظ النسخ الأصلية لهذه الوثائق حتى الآن في الأرشيفات التركية، وهي تتضمن مادة شائقة للغاية وعلى درجة كبيرة من الأهمية حول الوضع الداخلي في كل من العراق والكويت وشبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج العربي والبحر الأحمر.

ولا بد من التنويه أخيراً إلى أن هذه الوثائق والتقارير المحفوظة في الأرشيفات الروسية، وكذلك الوثائق المذكورة عاليه من أرشيفات ألمانيا والهند وبريطانيا، مع الكثير من الأبحاث العلمية والمذكرات ومحاضر المناقشات البرلمانية، وأهم المقالات المنشورة في الصحافة الأوروبية والمصرية والهندية قد وجدت طريقها إلى هذا البحث، واستخدمها المؤلف ـ كما سيتبين القارئ من فصول الكتاب ـ للتدليل على العبقرية الدبلوماسية الكبيرة لمبارك الصباح. علما بأن كل هذه الوثائق والتقارير تثبت بأن الكويت في حدودها الراهنة لم تكن أبدا في أي وقت من الأوقات جزءا من ولاية البصرة، وأقصى ما يمكن أن يشار إليه في هذا الصدد هو الاعتراف بالإشراف الشكلي للسلطان عبد الحميد الثاني بشكل دوري فقط ولمدد قصيرة جداً، والمبرر لذلك كما كان يؤكد الشيخ نفسه في أكثر من مناسبة كان يعزى بالدرجة الأولى إلى الاحترام الكبير الذي كان يكنه له بصفته كخليفة وكزعيم روحي لكل المسلمين فقط لا غير.

الفصل الأول
نشأة الكويت تاريخيا

١ ـ الخليج العربي والكويت من منظور العلاقات الدولية والتجارة العالمية في قديم الزمان والعصور الوسطى.

لعبت بلدان وشعوب حوض الخليج العربي دوراً هاماً في تاريخ البشرية على مدى آلاف السنين، منذ قيام دولة ديلمون البحرية الكبرى قبل خمسة آلاف سنة في المناطق الوسطى والشمالية للخليج العربي، والتي كانت جزر البحرين مركزاً لها.

وقد كانت أراضي الكويت الحالية تقع ضمن أراضي دولة كندة الوسطى العربية التي قامت خلال الفترة من القرن الثالث حتى الخامس الميلادي، الأمر الذي يعتبر دليلاً إضافيا على ارتباط منطقة الكويت تاريخياً ارتباطاً وثيقاً ليس مع البصرة، بل مع جزيرة العرب الأصلية.

اشتد الصراع السياسي والاقتصادي بين إيران الساسانية وبيزنطة في الخليج العربي، خاصة في المناطق المتاخمة لساحليه الشمالي والغربي، في نهاية القرن الخامس الميلادي، وما أن حل القرن السابع الميلادي حتى تراجع كل المتطلعين للهيمنة على تلك المنطقة الحيوية تحت ضربات قوات ورجال قبائل وسط الجزيرة العربية المنضوية تحت راية الإسلام الظافرة ـ الديانة العالمية الجديدة، وانتشر الإسلام تدريجيا في منطقة الخليج العربي، لتنضم هذه المنطقة بعد ذلك إلى الخلافة العربية. وحتى ندرك الأهمية التاريخية للكويت لا بد من

الإشارة إلى الدور الهام الذي لعبته مدينة كاظمة كمنطقة للنضال من أجل انتصار الإسلام في منطقة الخليج والمناطق الشمالية الشرقية منه، وكانت كاظمة تقع آنذاك شمال جون الكويت تقريبا، أما اليوم فهي تدخل ضمن حدود مدينة الجهراء بالكويت، ومن المفارقات التي تثير الاهتمام أنه عقب مرور أربعة عشر قرناً على هذه الأحداث حاول الألمان في ابريل سنة ١٩٠٠ اقناع الشيخ مبارك ببيعهم أو منحهم امتياز مد خط بغداد الحديدي إلى منطقة كاظمة بالذات لجعلها محطة نهائية له ومقرا للمنشآت اللازمة المرتبطة بتنفيذ هذا المشروع.

وبدءاً من النصف الثاني للقرن السابع الميلادي تحولت منطقة الخليج العربي إلى واحدة من محافظات الخلافة - الأموية (٦٦١ - ٧٥٠)، ثم العباسية (٧٥٠ - ١٢٥٨). ومن ثم نخلص إلى استنتاج مفاده أن أراضي الكويت المعاصرة لم تكن أبداً في تلك الحقبة على هامش الحضارة العربية.

دخلت منطقة الكويت منذ نهاية القرن التاسع إلى نهاية القرن الحادي عشر الميلادي - مع جزء كبير من شبه الجزيرة العربية والجزء الجنوبي من العراق - ضمن دولة القرامطة التي أصبحت في ذلك الوقت قوة مسيطرة على معظم شرقي شبه الجزيرة العربية، وهددت الخلافة العباسية في بغداد. وبعد أن تم القضاء على هذه الدولة نشأت على أنقاضها مجموعة من الامارات المحلية ذات الصفة القبلية التي استمرت إلى نهاية القرن الخامس عشر الميلادي. وكان ميناء كاظمة على ساحل الكويت يؤدي في تلك الفترة وظيفة البوابة البحرية لشرقي الجزيرة العربية.

وقد برز بنو خالد كأقوى قبيلة عربية في هذه المنطقة، وتمكنوا في نهاية القرن الخامس عشر من فرض سيطرتهم على مساحات شاسعة تمتد من قطر جنوبا حتى البصرة شمالا، وهم في الأصل ينتمون إلى عنزة التي كانت تعتبر أكبر اتحاد قبلي في وسط وشمالي الجزيرة العربية.

ومـا إن حـل العقـد الثـالث من القـرن السـادس عشر حتى شنت الإمبراطورية العثمانية هجوما كاسحا على العراق وعلى الساحل الشمالي الغربي للخليج العربي، وبعد إلحاق الهزيمة بقوات إيران الصفوية دخل الأتراك سنة ١٥٣٤ إلى بغداد التي كانت تسمى لؤلؤة بلاد ما بين النهرين، ليحتلوا البصرة بعد ذلك في عام ١٥٤٦م. ولم تستسلم إيران مباشرة وشنت قواتها عدة هجمات مضادة، لكن لم يكتب لها النجاح فاضطرت إلى التراجع والانسحاب، ومن ثم وقعت سنة ١٥٥٥م اتفاقية إيرانية تركية تنص على دخول بلاد مابين النهرين بما فيها بغداد والبصرة ضمن الامبراطورية العثمانية، وتتويجا لانتصاراتهم احتـل الأتراك في العام ١٥٥٥م ذاته الأحساء المتميزة بأهميتها الاقتصادية والاستراتيجية البالغة. ومما تجدر الإشارة إليه أن القوات التركيـة تلقت خلال المعـارك التي خاضتها من أجل البصرة والأحساء على وجه الخصوص دعما كبـيرا من اتحاد قبائل المنتفق العربية المعروفة بنفوذها الكبير، والتي كانت تجوس مناطق الفرات الوسطى والسفلى. ولعل من الطريف أن نذكر أن قوات المنتفق بعد ٣٥٠ عاما تحالفت مع الشيخ مبارك وحاربت الحلفاء الجدد لشمَّر وهم الأتراك، ووجهت في بعض الأحيان ضربات قوية لقوات السلطان عبدالحميد الثاني التركية.

على أي الأحوال سيطر الأتراك طوال النصف الثاني من القرن السادس عشر وحتى نهاية العقد السـادس من القرن السـابع عشر عـلى كل الأراضي المترامية من البصرة وحتى الأحساء تقريبا، بما فيها أراضي الكويت الحالية، الأمر الـذي مكنهم من النفاذ إلى الخليـج العربي وجعلهم يتجـاسرون على تحـدي الأساطيل البرتغالية، التي كانت تتخذ من هرمـز ومسقط قاعـدة لها آنـذاك، لدرجة نجاح الأتراك سنة ١٥٨١ في الاستيلاء مؤقتا على مسقط ـ وكانت أهم حصن للبرتغاليين في القطاع الجنوبي من الخليج.

ثم بدأ نجم الامبراطورية العثمانية في الأفول وقتئذ، حيث ضعفت هيمنة العثمانيين على الساحل الغربي للخليـج، ولم يكن وضعهم في الأحساء متينـا

ومستقرا، كما هو في العراق، حيث رفض شيوخ بني خالد الاستسلام للسيطرة التركية، التي عزلتهم عن البحر، وبالتالي وقعت مشاحنات متكررة هناك بين القوات المسلحة لكلا الطرفين.

وعندما تولى الشيخ براك سنة ١٦٦٩ زعامة بني خالد، وكان معروفا بحكمة تدبيره وبراعته العسكرية، فرضت قواته في العام التالي حصارا حول مدينة الأحساء الرئيسية ـ الهفوف، إلى أن سقطت في أيديها بعد استسلام حاكمها التركي الأخير عمر باشا، لتنتهي بذلك عمليا السيطرة التركية على الساحل الغربي للخليج العربي.

وعقب ١٠ سنوات من انتصاره على الأتراك أنشأ الشيخ براك في منطقة القرين القريبة من البحر قلعة جديدة، عرفت فيما بعد باسم الكويت، غير أن بعض المؤرخين المحليين، مثل الرشيد والقناعي، يعتبرون أن نشأة الكويت تعود إلى فترة أبكر وأن اسمها القديم كان «القرين». ومهما يكن من أمر فثمة حقيقة لا يمكن إنكارها، وهي أن الكويت مركز إمارة الكويت، وحاليا دولة الكويت، قد نشأت وظهرت بعد زوال الهيمنة التركية عن الساحل الشمالي الغربي للخليج العربي، بينما استمرت السلطات التركية تحكم البصرة حتى سنة ١٩١٧. وهذا بلا ريب، يقوّض كل مزاعم الحكام العراقيين والمؤرخين التابعين لهم، الذين يرددون بأن الكويت جزء لايتجزأ من ولاية البصرة، ومن ثم من العراق بالتبعية.

ويجدر بنا أن ننوه بأن فترة حكم محمد آل حميد (١٦٨٢ ـ ١٦٩١) وسعدون آل حميد (١٦٩١ ـ ١٧٢٢)، اللذين خلفا الشيخ براك، قد تميزت بالاستقرار النسبي والازدهار الاقتصادي في ممالك بني خالد الشاسعة والمترامية آنذاك من قطر حتى الكويت. ولعله من المفيد أن نذكر بأن أهم المنجزات التي

حققها شيوخ بن خالد، هي خلق الظروف المواتية لأعادة بناء الطرق التجارية العريقة بين البحر المتوسط وواحات المناطق الوسطى من الجزيرة العربية ومنطقة شط العرب. وقد لعبت دوراً بارزا هنا موانى الأحساء القديمة، كالعقير والقطيف، بالإضافة إلى ميناء الكويت «الحديث». وقد استغل حكام بني خالد طبيعة التكوين القبلي لرعاياهم الذين انقسموا إلى جزء مستقر في المدن والقرى، وجزء آخر من البدو الرحل، ليوكلو إلى الأخيرين المتنقلين في حركة دائبة مهمة حراسة وحماية القوافل العديدة، التي كانت تنقل من الموانى المذكورة السلع المنتجة في بلاد ما بين النهرين والبضائع الهندية أيضا إلي سوريا.

ويلفت النظر أن القوات المسلحة لحكام القرين كانت على درجة من القوة تكفي لصد هجمات قبائل البدو المجاورة، وكانت تتحدى تحرشات القبائل الكبرى لوسط الجزيرة العربية، الذين حاولوا التخلص من منافسيهم الناجحين والموفقين في التجارة. ومن جهة أخرى، اضطر حكام القرين أيضا إلى التصدي لمحاولات البرتغاليين للتغلغل إلى مناطقهم من هرمز والبحرين، وفي بعض الأحوال كان الأتراك يقومون بمحاولات مماثلة من البصرة. وقد نجح شيوخ بني خالد في استغلال التناقضات القائمة بين هؤلاء الخصوم القدامى في الصراع من أجل السيطرة على الخليج العربي.

وقد وفدت إلى مناطق بني خالد سنة ١٧١٦ (هذا التاريخ يعتبر موضع نقاش وجدل بين بعض المؤرخين)(*) مجموعة من الأسر والعشائر المنتمية إلى قبيلة عنزة، والتي هجرت مواطنها الأصلية في نجد بحثا عن موطن جديد يناسب

(*) في كتاب «روضة الناظرين عن مآثر علماء نجد وحوادث السنين» يذكر المؤلف محمد بن عثمان أن الكويت قد تأسست عام ١٠٢٢هـ (١٦١٣م) ـ مطبعة الحلبي، القاهرة / الجزء الأول، ص ٧. وتصف رحلة مرتضى بن علوان المحفوظة في مكتبة برلين الكويت بأنها بلدة ذات عمارة وكيان حضري مميز وذلك في عام ١٧٠٩م (المركز).

طموحاتهم، وقد أطلقت المصادر التاريخية عليهم اسم (العتوب). وما زال المؤرخون يطرحون أسبابا عديدة لقدوم العتوب إلى تلك المناطق، وللطرق التي سلكوها خلال ارتحالهم الطويل من نجد. إذ يشير البعض إلى أنهم قد هاجروا في البداية إلى المناطق السفلى للفرات، ومنها بعد ذلك توجهوا إلى الساحل صوب منطقة الكويت. ويرجح البعض الآخر بأنهم قد جاءوا إلى منطقة الكويت بعد إقامتهم لفترة غير طويلة في قطر، حيث أتقنوا فيها مهنة الملاحة والغوص على اللؤلؤ. وقد استقرت الأسر الكبرى من العتوب: آل صباح وآل خليفة وآل جلاهمة في الكويت.

ولم يلبث أن دب الخلاف أيضا بين الأسر الكبرى للعتوب لأسباب غير واضحة بالدرجة الكافية، مما أدى بآل خليفة والجلاهمة إلى الارتحال، فنزحوا إلى القطاع الشمالي الغربي من شبه جزيرة قطر حيث نزلوا في منطقة الزبارة. وبقيت أسرة آل صباح في الكويت لتستقر فيها نهائيا مع بعض العائلات الأخرى الأقل نفوذا.

ولعله من الجدير بالملاحظة أن العلاقات المتبادلة بين آل صباح وآل خليفة أصبحت تتميز بالمودة، فضلاً عن تعاونهما المتبادل على مدى عدة عقود.

٢ ـ الكويت وعلاقاتها الدولية والاقتصادية في القرنين ١٨ ـ ١٩

واكبت نشأة الكويت ظروف دولية مواتية نسبيا، حيث اضطرت الامبراطورية العثمانية بعد الهزائم الكبرى التي لحقت بها في حروبها مع النمسا وروسيا، إلي توقيع اتفاقيتي صلح منفرد مع كلتا الدولتين سنة ١٧٣٩ في ضواحي بلغراد، مما أضر بمكانتها وبوضعها في البلقان وحوض البحر الأسود كما خاضت بريطانيا وفرنسا في الفترة من ١٧٥٦ حتى ١٧٦٣ حروباً دامية استمرت سبع سنوات في أوروبا وكندا والهند وجزر بحر الكاريبي والمحيط الأطلنطي والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي، الأمر الذي صرف أنظار شركة الهند الشرقية والبريطانية وقتئذ عن الأحداث الجارية، في المناطق الشمالية الشرقية من جزيرة العرب.

وكان الحكام الأتراك للعراق العربي وولاة بغداد ملهيين عنها أيضا بسبب انشغالهم الكامل بالتصدي للدسائس والمؤامرات الفارسية والمشاحنات مع مرؤوسيهم ولاة الموصل والبصرة بصفة خاصة الذين كانوا يحملون لقب «المتسلم» ولابد من التنويه هنا إلى أن الموقف في العراق العربي في القرنين السابع عشر والثامن عشر لم يحظ حتى الآن بالدراسة والبحث الواجبين، **حيث تبذل بعض المحاولات لتصويره بأنه كان موحدا ومتماسكا كالجسر لفرض الهيمنة التركية على الشرق الأوسط وحوض الخليج العربي. بينما يشير الواقع إلى أن بلاد ما بين النهرين قد شهدت منذ السنوات الأولى للاحتلال التركي انقساما وصراعا قبليا ودينيا وقوميا وإقطاعياً حاداً، وصدامات وحروبا «بين الكل ضد الكل»،** ولم تكتف قبائل البدو العربية لمناطق الفرات الوسطى والسفلى بالمشاحنات فيما بينها، بل تنازعت أيضا مع السلطات التركية المحلية، وكثيرا ما كانت تغير على البصرة وبغداد. وقد ثار الأكراد على الاستبداد التركي، لكنهم كانوا تارة يتحدون مع الشيوخ العرب، وتارة أخرى ينقلبون عليهم ويتعاونون مع القوات التركية ضدهم، أما الحكام الأتراك لديار بكر والموصل والسليمانية فكانوا يناصبون

حاكم بغداد العداء بصفة دورية، لكنهم في الوقت ذاته كانوا كثيرا ما يتحدون تحت رايته لمناهضة متسلم البصرة وأمراء الحلة العرب. واستمر حكام إيران الصفويون في تدبير مؤامراتهم ودسائسهم رغم اتفاقياتهم مع تركيا الموقعة في عامي ١٦١٢ و ١٦١٨ حول الاعتراف بحقوق الامبراطورية العثمانية في العراق حيث اغتصبت قوات الشاه عباس الأول كل العراق العربي من الموصل حتى البصرة في عامي ١٦٢٣ - ١٦٢٤. وعقب وفاة عباس الأول استعاد الأتراك العراق حسب اتفاقية ١٦٣٩، ومع ذلك واصل حكام أصفهان والخانات المحليون التدخل بقوة في شئون بلاد ما بين النهرين، مدبرين القلاقل وأحداث الشغب في منطقة شط العرب والإغارة عليها.

ومما يدل على واقع الأمور الفعلي في العراق ويشهد على ضعف السلطة التركية فيه، مثلا، انتفاضة متسلم البصرة حسين باشا سنة ١٦٦٧، التي تحولت إلى حرب استمرت ثلاث سنوات وامتدت لتشمل جنوب العراق وقلبه أيضا ومما يسترعي الانتباه أن المتسلم قد عين من قبل السلطان محمد الرابع حاكم البصرة بالوراثة. وانتهت محاولات الحاكم العام لبغداد إبراهيم باشا، الذي عين في منصبه من قبل السردار، أي القائد الأعلى للقوات التركية وقوات قبائل العراق الكردية والعربية، لسحق قوات حسين باشا في منطقة حصن القرنة بالتوصل إلى حل وسط بعد معارك استمرت ثلاثة أشهر. وكان الحل هو تعهد المتسلم صاحب الانتفاضة بالسفر إلى مكة، أما ابنه أفراسياب فقد عين حاكما للبصرة وعقب ذلك تناوبت القوات التركية والمنتفضون السيطرة على البصرة على مدى سنتين، وخضعت مرتين لحكم شيوخ القبائل العربية الذين اغتنموا الفرصة للانتقام بقسوة من المستبدين الأتراك وقد نجح الحاكم الجديد لبغداد فراري باشا فقط سنة ١٦٦٨ في استعادة البصرة للسلطة التركية من الناحية الشكلية

فقط، وكذلك المناطق المتاخمة لها بعد أن قدم تنازلات كبرى لشيوخ القبائل العربية بالمناطق السفلى للفرات[١].

وسرعان ما اندلعت سنة ١٧٠٠ و ١٧٠١ انتفاضة قوية أخرى هزت من جديد أركان النظام التركي المتهاوي في وسط وجنوبي العراق واستمر الصراع على مدى عامين بين القوات التركية بقيادة الحاكم العام لبغداد وقوات القبائل العربية الموحدة بزعامة شيخ المنتفق والجيش الإيراني بقيادة فريد شالله خان الذي استولى على البصرة وأسفرت هذه المعارك عن تدمير سد قناة دياب التي تربط الفرات بدجلة، مما أدى إلى فيضان نهر الفرات وغرق عشرات الآلاف من هكتارات الأراضي الزراعية المستصلحة وتحويلها إلى مستنقعات، وألحقت أضراراً فادحة بالبصرة والمدن الأخرى لجنوبي العراق ولم تتمكن السلطات التركية من إعادة سيطرتها على البصرة إلا في مارس ١٧٠١، وكانت مهدمة وشبه مغمورة بالمياه، وقد اضطرت تركيا إلى تقديم مساحات شاسعة لشيوخ القبائل العربية من الأراضي الزراعية الخصبة والقيمة والمناطق السكنية للإيجار والإرث مدى الحياة[٢].

كل هذا يدل بلا ريب على ضعف النفوذ التركي في العراق وبصورة خاصة في المناطق الجنوبية، ويعتبر دليلا قويا وبالغا على أن إمارة الكويت التي نشأت في حقبة الانهيار الكامل لسلطة الأتراك على الساحل الشمالي للخليج العربي، لم تكن أبدا جزءا تابعا لولاية البصرة.

وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر تبوأت إمارة الكويت مكانتها في الساحة الدولية، بينما استمر وضع الامبراطورية العثمانية في التدهور والانحطاط سواء داخل العراق أو الشرق الأوسط أو أوروبا. وفي سنة ١٧٧٠ فاجأت سفن أسطول البلطيق الروسي العالم كله بقطعها مشوارا طويلا من كرونشتات حتى البحر المتوسط وبحر إيجه لتهاجم في يوليو سنة ١٧٧٠ الأسطول التركي وتلحق

به هزيمة ساحقة في ثغر تشيشمين وتحاصر الدردنيل. وقد حقق الجيش الروسي انتصارات لا تقل عنها في مولدوفا أيضاً، حيث تكبدت القوات التركية في تلك الأيام من شهر يوليو سنة ١٧٧٠ خسائر كبيرة في المعارك قرب نهر لارغا وبحيرة كاغول، مما أدى إلى سيطرة روسيا على بسارابيه ومولدوفا وفالاخيا. ووقعت في ٢١ يوليو سنة ١٧٧٤ في قرية كيوتشوك ـ كانيردجا اتفاقية الصلح التي تنازلت تركيا بموجبها عن القرم، وخولت روسيا حق الملاحة في بحر آزوف والبحر الأسود، وحرم الأتراك من الإقامة في مولدوفا وفالاخيا.

وفضلا عن ذلك وجهت إيران أيضا في الوقت ذاته تقريبا ضربات قوية لنفوذ ومواقع الامبراطورية العثمانية في العراق، حيث استولي الجيش الإيراني على البصرة بعد إلحاقه الهزيمة بالقوات التركية في دجلة وشط العرب.

وتجدر الإشارة إلى أن الشيخ عبدالله بن صباح الصباح، الذي تولى مقاليد الحكم من سنة ١٧٦٢ حتى سنة ١٨١٢ عقب وفاة شيخ الكويت الأول صباح بن جابر الصباح، قد أرسى أسس إمارة الكويت، وأبدى صلابة ومقدرة دبلوماسية فائقة خلال إدارته لدفة الحكم في ظروف بالغة الصعوبة والتوتر، سادت الجزء الشمالي من الخليج العربي. ورغم الضغوط القوية التي تعرض لها من قبل الجانبين المتنازعين، وبصورة خاصة من طرف حلفائهما العرب، إلا أنه تمكن من الحفاظ على حياده في هذه الحرب الإيرانية التركية الدورية، مما حث قادة المحطة التجارية الانجليزية في البصرة على الاتصال بالإمارة الجديدة وإقامة العلاقات معها، بعد اضطرارهم إلى نقل محطتهم إلى جزرالخليج العربي قبل سقوط البصرة النهائي في يد الإيرانيين وعندما أصابها داء الطاعون المخيف الذي أودى بحياة أكثر من ٢٠٠ ألف شخص. ويجدر التنويه هنا بأن بريد شركة الهند الشرقية كان على مدى فترة طويلة من القرن الثامن عشر ينقل من

بومباي إلى أوروبا عبر الخليج العربي، وكان طريقه الأساسي يمر إما من البصرة إلى بغداد وإلى حلب، وإما من (منطقة أم قصر) فالبصرة ثم إلى الزبير. وإلى حلب. ومن ثم ففي ظل الظروف الجديدة تقرر جعل الكويت نقطة انطلاق «للبريد الهندي» في الخليج العربي، وبالفعل بدأ «البريد الهندي» اعتبارا من سنة ١٧٧٥ ينقل من الكويت على الجمال السريعة إلى حلب بمرافقة حراسة كبيرة من رجال الشيخ عبدالله الصباح، الأمر الذي حقق للإمارة فوائد اقتصادية وسياسية ضخمة.

ونظرا لانتشار وباء الطاعون والحصار الطويل للبصرة، ثم سقوطها في أيدي القوات الإيرانية، فقد انتقل جزء كبير من ازدهارها التجاري الذي يعتمد على التجارة الوسيطة، إلى الكويت وميناء الزبارة في شمالي غربي قطر، التي - كما كنا قد ذكرنا من قبل - نزح إليها أقرباء الصباح من آل خليفة مع بعض القبائل التي انضمت إليهم.

ولابد من الإشارة إلى أن البصرة بالذات ظلت حتى السبعينات نقطة عبور وملتقى للقوافل، التي كانت تجلب من بلاد الشرق العملات الذهبية والفضية والمشغولات النحاسية والأصواف والحرير والمنسوجات القطنية، ومن حلب الأقمشة الفرنسية والمجوهرات والمصنوعات الزجاجية الواردة من البندقية، ومن إيران التوابل والفواكه المجففة والنحاس وكانت السفن تجلب أيضا من مسقط الأخشاب والعاج القادمين من أفريقيا، ومن الهند الأقطان والأصواف من كشمير مع الأرز والنيلة والقصدير. وكانت هذه السلع تنقل ويعاد تحميلها في البصرة على السفن القادمة من إيران والهند وموانى الخليج العربي، أما البضائع القادمة من آسيا الجنوبية فقد كانت تنقل بالطريق النهري إلى بغداد أو بالقوافل مباشرة إلى حلب.

لكن يجب ألا نغفل هنا بأن طمع وجشع السلطات التركية المركزية، وبالدرجة الأولى المحلية، كادا أن يخنقا هذه التجارة المزدهرة، بسبب الضرائب الباهظة التي كانت تفرض على هذه السلع في البصرة، حيث كانت تحصل ضريبة استيراد على السلع الأوروبية تعادل ٣٪ من قيمتها وعلى البضائع الآسيوية ٧,٥٪ علاوة على الازدواج الضريبي لها في بغداد أو أثناء إعادة شحنها في البصرة، وفضلا عن ذلك كانت هناك ضريبة تصدير تعادل ٣٪ و ٥,٥٪ حسب التصنيف المذكور عاليه، ورغم كل هذا لم يكن التجار يسلمون من أذى الموظفين الأتراك ومن سوء استغلالهم لسلطاتهم، خاصة المحليين منهم.

بينما كان الوضع مختلفا تماما في الكويت والزبارة، حيث فرض حكامهما الأذكياء ضريبة تصدير واستيراد موحدة تعادل ١٪ من قيمة السلعة، الأمر الذي أدى بطبيعة الحال، إلى إزدهار الإمارتين ونموهما الاقتصادي الكبير، ومع تزايد حجم التجارة الكبير حققت الإمارتان نمواً سريعاً في مدخولهما.

ويجب ألا نغفل الدور الذي لعبه حاكم الكويت الثاني الشيخ عبدالله بن صباح الصباح، الذي أدار دفة الحكم على مدى ٥٠ سنة، كما ذكرنا من قبل، حيث تجلت قدراته وبراعته كرجل دولة بصورة خاصة في تحويله جزءا كبيرا من المتحصلات الجمركية لبناء وشراء المراكب الشراعية الكبيرة التجارية والعسكرية أيضا، وذلك لإدراكه بأن الجيران الكثيرين المحيطين بالإمارة سوف يعملون على منافسته في التجارة المتدفقة على مينائه ومزاحمته في الرزق الذي يحققه من ورائها وفي هذا الصدد كان هناك خطر كبير تشكله القبائل العربية النازلة في الساحل الشمالي الشرقي للخليج، مثل عربان المطاريش الذين كانوا مسيطرين وقتئذ علي بوشهر، وشيوخ بندر ريق الواقع شمالي بوشهر، وكذلك القبائل الكبرى لبني كعب التي كانت تشكل أكبر تهديد لإمارة الكويت بعد نزوحها من نجد إلى جنوبي خوزستان الحالية في القرن السابع عشر.

وبينما اعترف حكام بوشهر وبندر ريق بسيادة شاهات إيران وأدوا ما عليهم من خراج لهم، نجد أن شيوخ بني كعب استغلوا الخلافات والمنازعات التركية الإيرانية الحادة في هذه المنطقة وعدم وضوح الحدود المقرة في اتفاقية ١٦٣٩، واعتبروا أنفسهم مستقلين وغير تابعين لأيهما.

ويلاحظ أن هذه القبائل العربية الثلاث من الساحل الشمالي الشرقي للخليج قد ملكت أسطولاً عسكريا ضخماً بمقاييس ذلك الزمان، الأمر الذي حظى بأهمية خاصة نظراً لضعف الأمبراطورية العثمانية والصراع التركي الإيراني الحاد والصدامات المستمرة بين سفن وأساطيل شركات الهند الشرقية البريطانية والهولندية والفرنسية من أجل السيطرة على التجارة في الخليج العربي. ونظراً لحدوث كل هذه التطورات بالإضافة إلى الحروب الإنجليزية الفرنسية الكبرى، التي أشرنا إليها سابقاً، فقد كانت الدول الغربية والشرقية القوية ملهية عن الخليج وغير متفرغة له.

وفي أثناء الحرب التركية الإيرانية التي انتهت بحصار البصرة، ثم احتلالها، مما ألحق ضرراً بالغاً ليس بالأتراك فحسب، بل وبالمصالح التجارية لشركة الهند الشرقية البريطانية، نظراً لتمركز محطتها التجارية الرئيسية في كل الخليج وفي البصرة بالذات، قدمت سفن القبائل الثلاث لشمالي وشرقي الجزيرة العربية دعماً ومساندة كبيرين للجيش الإيراني، وبالذات قبيلة بني كعب، التي تطوع عدد كبير من رجالها لمساعدة الجيش الإيراني بقيادة صديق خان أثناء الحصار. أما متسلم البصرة فقد استعان بدعم محدود من أسطول شركة الهند الشرقية البريطانية وقوات كبرى من رجال قبائل المنتفق من منطقة التيار السفلي للفرات.

كان وضع الشيخ عبدالله الصباح حساساً جداً، فمن ناحية أدى ضياع البصرة من الأتراك - كما أشرنا من قبل - ونقل المحطة التجارية لشركة الهند الشرقية منها بعد ذلك إلى جزر الخليج، إلى خلق آفاق وظروف مواتية جداً

لتطور الكويت كمركز للتجارة الوسيطة الكبرى بين البحر الأبيض المتوسط وموانى الخليج والهند، لكن من الناحية الأخرى كانت إمارة الكويت الفتية معرضة لخطر شديد بسبب النزاع مع السلطات التركية وتأييد قبائل المنتفق للأتراك، لاسيما وأن السلطات التركية كانت تحرض رجال المنتفق على السطو المتكرر على القوافل المتجهة من حلب إلى الكويت، وفضلا عن ذلك لم يكن من الممكن التغاضي عن واقع تأييد ممثلي شركة الهند الشرقية في البصرة للأتراك أيضا.

ولهذه الأسباب اتسمت سياسة حكام الكويت في فترة هذا النزاع بالتناقض للوهلة الأولى، فبينما تمسكت الكويت بالحياد خلال الحرب الإيرانية التركية. نجدها في إبريل سنة ١٧٧٥ تستقبل السفن العسكرية التركية المعطوبة في الصدامات مع الإيرانيين لإصلاحها. وتسمح لأطقمها بالاستراحة والاستجمام على سواحلها. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تفيد معلومات وكلاء شركة الهند الشرقية بأن بعض هذه السفن كانت توضع تحت تصرف حكام بني كعب بناء على أوامرهم، وقد نوه أحد تقارير المسئولين عن محطة البصرة التجارية في بومباي في يوليو سنة ١٧٧٥ إلى أن شيخ الكويت قد أرسل مجموعة تتألف من ٢٠٠ رجل ـ ولم يكن هذا بمحض إرادته إنصافاً له ـ لتقديم «المساعدة للقائد الإيراني صديق خان». ولذا كان محقاً المؤرخ العربي المعروف أحمد مصطفى أبو حاكمه عندما عزا هذا السلوك في كتابه «تاريخ الكويت الحديث» إلى عدم ثقة الشيخ وتردده في معرفة المنتصر النهائي في الحرب الإيرانية التركية(٣). ويرجح أن شيخ الكويت لم يكن يغفل عن التوتر المتزايد بين الكويت وبني كعب بسبب المنافسة التجارية أساساً، ولذا فعندما قرر إرسال مجموعة محدودة من رجاله لمساندة صديق خان، فإنه كان ينطلق في ذلك من اعتقاده بأن القيادة الإيرانية سوف تؤثر على شيوخ بني كعب وتحد من عدائهم

له. ولا يستبعد أيضا أن يكون المسؤولون عن المحطة التجارية لشركة الهند الشرقية في البصرة قد تلقوا معلومات كاذبة من أعداء الكويت حول هذه الواقعة، وهو أمر محتمل جداً لأنها لم تذكر في المصادر الكويتية والتركية والإيرانية.

وعلى أي الأحوال تجلت مرونة السياسة التي اتبعها الشيخ عبدالله الصباح خلال هذه الحرب، في تمكنه من استغلال صلاته القديمة مع شيوخ بني خالد الذين كما سبق أن أشرنا، نزحوا في بداية الخمسينات إلى الأحساء، لإقناعهم بالوقوف معه وتوجيه ضربة إلى رجال المنتفق الذين كانوا يمارسون السطو على القوافل المتجهة من حلب إلى الكويت بتحريض من الأتراك، وبهذه الطريقة نجح الشيخ عبدالله في تأمين طريق القوافل من حلب.

بحثت شركة الهند الشرقية في منتصف السبعينات خلال حصار البصرة مسألة نقل محطتها التجارية إلى مكان آخر، وفي عام ١٧٧٦ وجدت أن المكان الأنسب المطروح أمامها هو الكويت، ولكونها تقع قريبة من البصرة فضلت إدارة شركة الهند الشرقية بعد الدراسة الشاملة لتقارير ممثليها في كل من البصرة وحلب، الذين يقدرون الإمكانيات والآفاق التجارية للكويت تقديرا عاليا، أن تنقل مؤقتا محطتها التجارية إلى جزيرة خرج. ومع ذلك ظلت الكويت في مجال أنظار شركة الهند الشرقية، واستمرت تقاريرها تشيد بإمكانياتها وقدراتها التجارية والاقتصادية، والأهم من ذلك أن الكويت بقيت حتى عام ١٧٧٩ نقطة انطلاق «للبريد الهندي» ورغم تدهور الوضع برمته في الجزء الشمالي للخليج، حافظت الكويت أساسا على حيادها.

وفي نوفمبر سنة ١٧٧٧ زارتها السفينة العسكرية «إيغل» التابعة لشركة الهند الشرقية، وعلى أثر ذلك أعد قبطانها وممثل الشركة تقريرا إيجابيا للغاية حول الدور الذي يمكن أن تلعبه الكويت في سياسة الشركة واقتصادها في الخليج

لدرجة أن شيخ الكويت قد منح هدية قيمة من الإدارة تقديرا له على مواقفه.

لكن ما أن حل العقد الثامن من القرن الثامن عشر حتى تغير الموقف في الخليج، وبصورة خاصة في الجزء الشمالي منه، تغيراً جذرياً. فمن ناحية، أصدر السلطان التركي الجديد عبدالحميد الأول فرمانا يحرم على سفن الشعوب المسيحية العبور إلى السويس، التي كانت أهم مركز على الطريق الجنوبي بين أوروبا وآسيا، حيث يعاد تحميل السلع والبضائع القادمة عبر المحيط الهندي والبحر الأحمر، لتنقل بالقوافل إما إلى الإسكندرية أو إلى الموانى الشرقية للبحر المتوسط، لتواصل مسيرتها اللاحقة بالطريق البحري إلى أوروبا، وكانت هذه العملية تتكرر مع نفس البضائع والسلع المتجهة في الاتجاه المضاد. ولذلك أصبح الطريق عبر الخليج هو الوحيد المفتوح أمامها، ومن ثم ازدادت أهميته بدرجة كبيرة.

ومن ناحية أخرى، حل الضعف والوهن بكلتا الدولتين الكبريين للشرق الأوسط ـ الامبراطورية العثمانية نتيجة هزيمتها في الحرب الدورية مع روسيا خلال الفترة من ١٧٦٨ حتى ١٧٧٤، والتي أسفرت عن ضم القرم وشبه جزيرة تامان إلى روسيا، ثم توقيع اتفاقية غيورغي التي فرضت الحماية الروسية على جورجيا، وكذلك ايران التي شهدت في نفس الوقت تقريبا، بعد وفاة كريم خان الزندي سنة ١٧٧٩، فتنة طائفية انعكست فوراً على وضعها في الخليج، مما أطلق العنان لشيوخ بني كعب وبندر ريق وبوشهر ليتصرفوا بحرية دون أية عوائق.

والشيء نفسه يقال بالنسبة لبريطانيا، ففي نفس الوقت تقريبا أسفرت حربها مع المستعمرات الشمالية الأمريكية من أجل الاستقلال، والتي انحازت فرنسا خلالها عمليا لتأييد الولايات المتحدة الحديثة الميلاد، وكذلك الحرب

الانجليزية الهولندية خلال الأعوام ١٧٨٠ ـ ١٧٨٤ عن إضعاف وتقليص موارد وإمكانيات شركات الهند الشرقية بدرجة كبيرة.

ولم يتوان شيوخ القبائل العربية المذكورة للساحل الشمالي الشرقي من الخليج عن استغلال كل هذه التطورات. حتى إن الشيخ نصر حاكم بوشهر حاول أثناء حكم كريم خان الزندي الإغارة على ميناء الزبارة المزدهرة على الساحل الشمالي الغربي لشبه جزيرة قطر، التي نزح إليها آل خليفة سنة ١٧٦٦ مع القبائل الأخرى للعتوب. وقد ألحقت قوات الشيخ نصر ضررا فادحا بالمدينة، لكنها مع ذلك ردت على أعقابها. وبعد وفاة كريم خان الزندي سنة ١٧٨٢ قامت قوات آل خليفة بالانتقام وردت بهجوم على عاصمة البحرين التي كان يحتلها الإيرانيون آنذاك أسفر عن دمار جزء كبير من المنامة.

استرد الشيخ نصر أنفاسه سنة ١٧٨٣ وقرر إزاحة آل خليفة عن حكم الزبارة، وتحقيقاً لهذا الهدف تحالف مع شيخي رأس الخيمة وهرمز، كما تشير بعض الأدلة إلى اتفاقه أيضا مع شيوخ بني كعب حول هذا الأمر، والمقصود هنا لم يكن احتلال جزء كبير من قطر فقط، بل كان الهدف ايضا هو تدمير الأسطول التجاري للعتوب: آل خليفة وآل صباح.

ولذا لم يتوان عبدالله الصباح عن التحرك بسرعة فور سماعه بهذه النوايا، رغم ما عرف عنه من تأن وحرص، فاتفق مع آل خليفة على تنسيق جهودهما، وسرعان ما ظهرت في مياه الخليج ست سفن حربية كويتية كبيرة متجهة نحو الزبارة لتقديم العون والمساعدة للأقرباء. وفضلا عن ذلك استغل آل صباح وال خليفة تفوقهما البحري ومساندة القبائل الأخرى القطرية، وأرسلا قواتهما إلى الجزيرة الرئيسية للأرخبيل البحريني، لتحاصر في قلعة المنامة الحامية

العسكرية لبوشهر وإيران، وتمكنت بعد حصار طويل من طرد الغزاة من جزر البحرين.

ولا ريب أن هذه التحركات المشتركة لكلا فصيلي العتوب قد غيرت الوضع في الجزء الشمالي الغربي من الخليج تغييراً جذريا، فضلا عن تأمينها الكويت وإتاحتها إمكانيات إضافية أمام تجارتها البحرية. علاوة على تمكينها لحكام الكويت والبحرين من تعزيز مكافحتهما لأعمال القرصنة ، التي كان يمارسها شيوخ الساحل الشمالي الشرقي للخليج، وبالدرجة الأولى شيوخ بني كعب. وكان هذا الأمر غاية في الأهمية بالنسبة لحكام الكويت، وذلك لأنه بعد نزوح الإيرانيين من البصرة واسترداد الأتراك لسلطتهم عليها، أعادت شركة الهند الشرقية البريطانية محطتها التجارية إلى البصرة وحولتها من جديد إلى نقطة انطلاق «للبريد الهندي» مما كان له أثر كبير على دخول الكويت.

ولعله من الجدير أن نشير إلى أن تعزيز مكانة حاكم الكويت ونفوذه بعد العملية الناجحة لاسترداد آل خليفة سلطتهم على أرخبيل البحرين، قد تجلّى بوضوح خلال النزاع الذي اندلع حول البصرة في الفترة من سنة ١٧٨٧ حتى ١٧٨٩. فقبل الاحتلال الإيراني لهذه المدينة كان متسلمها هو سليمان باشا الذي عين بعد هزيمة الإيرانيين حاكما عاما لبغداد، إلا أن متسلم البصرة الجديد مصطفى أغا، الذي عينه السلطان في هذا المنصب سنة ١٧٨٧ قد آثر التمرد فجأة، واتصل بأقوى شيوخ المنتفق ثويني الذي سارع باغتنام الفرصة ونصب نفسه حاكما على البصرة، ولم يكتف بذلك فقط، بل أرسل مفتيها إلى الآستانة ليقنع السلطات باعتماد تنصيبه متسلما لها.

وشنت القوات التركية بقيادة سليمان باشا حملة على البصرة اسفرت عن هروب مدبري التمرد - مصطفى أغا والثويني وأعوانهما إلى الكويت، لاجئين إلى شيخها عبدالله الصباح، وقد طلب سليمان باشا بصورة قاطعة تسليم المتمردين، إلا

أن عبدالله الصباح فاجأه بالرفض والتصلب في التمسك بقوانين الضيافة العربية التي تحتم عدم رد المستجير. إزاء ذلك بدأ سليمان باشا في الإعداد لشن حملة على الكويت، إلا أنه مراعاة لظروف الموقف المعقد حاول اللجوء إلى وساطة المقيم الانجليزي في الوكالة التجارية البريطانية في البصرة مانيستي، فكتب الأخير رسالة إلى شيخ الكويت في ١٧ أبريل سنة ١٧٨٩، حذره فيها من الخطر الذي يتهدده، وطالبه بتسليم المتمردين. ورد عبدالله الصباح عليه برسالة في ٢٩ يونيو من العام نفسه، أكد فيها عزمه على عدم تسليم المتمردين. وفي يوليو سنة ١٧٨٩ قام هؤلاء اللاجئون إلى الكويت بمحاولة للاستيلاء على البصرة من جديد، إلا أن قوات سليمان باشا ألحقت بهم الهزيمة، فاضطر مصطفى أغا إلى الهروب مرة أخرى إلى الكويت، ومنها إلى مسقط، ودانت البصرة من جديد بالرضوخ للحاكم العام لبغداد(٤).

هذه الرواية المذكورة عاليه تدل دلالة واضحة على عدم صحة المزاعم القائلة بأن إمارة الكويت كانت تاريخيا جزءاً من ولاية البصرة. ويؤكد الصراع الدائر على البصرة بين سليمان باشا ومصطفى أغا وثويني من جديد صحة النظرية المطروحة من قبل حول هشاشة المواقع التركية في البصرة وعدم رسوخها. ومما له دلالة قوية في هذا الصدد ذلك الرفض الذي أبداه عبدالله الصباح مرتين، وعدم تنفيذه طلب الحاكم العام لبغداد بتسليم المتمردين. ومن الطريف أن سليمان باشا عندما شعر بضعف موقفه، اضطر إلى اللجوء لوساطة وكلاء شركة الهند الشرقية. لكن من اللافت والمثير للاهتمام هنا هو أن شيخ الكويت كان على درجة من الثقة بالنفس جعلته يرفض أيضا طلب هؤلاء الوكلاء.

هذا الموقف لشيخ الكويت لم يؤد إلى تدهور علاقاته مع قيادة محطة البصرة التجارية لشركة الهند الشرقية، ويبدو أن المسؤولين فيها كانوا غير

مهتمين إلى هذه الدرجة بتعزيز سلطة سليمان باشا في البصرة. وعلى أي الأحوال نوه ماينستي في تقريره إلى لندن بتاريخ ٢٩ يونيو ١٧٨٩ في أثناء تناوله لكل هذه الملحمة، إلى ضرورة تأكيد «الطابع الرائع المميز لعبدالله الصباح»، ولم يغفل عن الإشارة إلى ضرورة النظر في إمكانية نقل محطتهم التجارية إلى الكويت في حالة تفاقم تدهور علاقات موظفيها ومسئوليها مع السلطات التركية.

واستخلاصا مما سبق نود أن نؤكد بأن إمارة الكويت خلال أقل من أربعين عاما على قيامها تمكنت ليس من حماية استقلالها والذود عنه فقط، بل ومن تعزيز مواقعها وتوطيدها أيضا في مياه الساحل الشمالي الغربي للخليج بفضل دبلوماسيتها البارعة الرصينة، وصدت غارات بني كعب وحلفائهم عليها، ولعبت دوراً كبيراً في ترسيخ سلطة آل خليفة في البحرين، وطورت العلاقات التجارية لكلتا الامارتين، وأثبتت استقلالها في علاقاتها مع السلطة التركية.

وسبقت الإشارة إلى أن سلطة الامبراطورية العثمانية على العراق العربي خلال القرن الثامن عشر، وبالأخص في النصف الثاني منه، كانت سلطة وهمية، خاصة في باشوية بغداد الضخمة المترامية من الموصل حتى البصرة، وهو ما أشار إليه أيضا المؤرخ الانجليزي المعروف لونغريغ في كتابه: «أربعة قرون للعراق المعاصر». إذ يؤكد بأن السلطة في بغداد بعد الحروب التركية الإيرانية المدمرة قد آلت إلى المماليك الذين اغتصبوها، ليتولى الحكم فيها من سنة ١٧٨٠ بويوك سليمان، المملوك الجورجي باشا بغداد السابق، أي واليها الذي اضطرت اسطمبول إلى اعتماده في منصبه هذا، ويقول لو نغريغ: «كانت سلطة الباشا الجورجي على مدى نصف قرن من الاعتماد فقط على النظام المدني والعسكري في البلاد، عبارة عن سلطة ملك مستقل. وهذا النظام الملكي شبه الوراثي، وغير التركي المنشأ، والذي تولى زمام الحكم والسلطة ليس من خلال حكومة

تركية، قد أصبح الآن على درجة من الرسوخ والقوة لدرجة أن السلطان على مدى ٥٠ عاما استطاع أن يعتبر العراق مجرد جار جديد بالاحترام»(٥).

وبطبيعة الحال، في ظل هذه الظروف ثمة سؤال يطرح نفسه بصورة حتمية: عن أي سيادة طويلة على مر العصور مارستها تركيا على الكويت يمكن أن يدور الحديث، لاسيما وأن «الملك الجورجي» لبغداد لم يتمكن حتى بعد ترك الإيرانيين للبصرة من فرض سلطانه على هذه المدينة على مدى فترة زمنية طويلة، ناهيك عن الولاية كلها؟!

ولعله من المفيد أن نذكر بأن خلافاً حاداً قد وقع في بداية التسعينات من القرن الثامن عشر بين قيادة المحطة التجارية لشركة الهند الشرقية في البصرة وبين السلطات التركية المحلية ووالي بغداد المتجبر، سليمان باشا مما أدى برئيس الشركة مانيستي إلى اتخاذ قرار بنقل المحطة من البصرة إلى الكويت في أبريل سنة ١٧٩٣. وكان هذا بمثابة دليل على تعاظم أهمية الكويت، وكذلك على رقي العلاقات والصلات الودية بين شركة الهند الشرقية وحاكم الكويت، والأهم من هذا وذاك كانت هذه الخطوة تأكيداً جديداً على استقلالية الإمارة.

ولقد كتب الرحالة الانجليزي المعروف، الباحث والكاتب بوكنجهام، الذي زار تقريباً كل موانئ الساحل الغربي والشمالي للخليج العربي سنة ١٨١٦، في كتابه «رحلة في أرجاء آشور»، يقول عن الكويت وأهلها في لهجة تشيد إشادة عالية بها: «هناك كل الأسس والمبررات التي تؤكد بأن الكويتيين قد حافظوا دائماً على استقلالهم، ويحافظون حتى الآن على سمعتهم ومكانتهم باعتبارهم أكثر سكان دول الخليج ومدنه شجاعة وتطلعا للحرية»(٦).

ولقد اتسمت العلاقات المتبادلة لموظفي المحطة التجارية البريطانية في الكويت، مع السلطات الكويتية، ومع الشيخ نفسه بالدرجة الأولى، على مدى

عامين ونصف العام من تأسيسها، بالود والصفاء والمجاملة، وحقق كلا الجانبين فائدة جمة من تعاونهما.

وكان هناك سببان فقط يثيران القلق، وأحيانا المشاحنة بينهما، وأمرهما يعزى إلى أن الانجليزوالفرنسيين أيضاً كانوا يستخدمون طريق القوافل من حلب حتى الخليج، وبالذات حتى الكويت، لنقل البريد المستعجل الذي يتضمن التعليمات الصادرة للسلطات الفرنسية في الهند (بندتيشري) وجزيرة موريس. وبعد اندلاع الحرب الإنجليزية الفرنسية الدورية طلب مانيستي والمسؤولون الآخرون بالمحطة التجارية البريطانية في الكويت من الشيخ مساعدتهم في القبض على حملة البريد الفرنسيين الذين كانوا يتخذون من السفن الكويتية والبحرينية وسيلة لتنقلهم في أحيان كثيرة. وقد أدى ذلك إلى إجراء مفاوضات طويلة كانت تسفر عن خلافات وسوء فهم بصورة متكررة، ومع ذلك فقد كانت خاتمتها دائماً ناجحة، وذلك بفضل لجوء ممثلي شركة الهند الشرقية في هذه الحالات إلى إغداق الهدايا على السلطات المحلية وأصحاب هذه السفن.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كانت الكويت والمصالح التجارية الإنجليزية تتعرض لخطر أكبر وتواجه صعوبات أكثر من هذا بكثير بسبب التهديدات السعودية، حيث شنت القوات السعودية في النصف الثاني من الثمانينات من ذلك القرن هجوماً قوياً على الأحساء وقطر بعد أن نجحت في فرض سيطرتها الكاملة على نجد. وقد تصدت لها قوات بني خالد وبعض القبائل الأخرى النازلة بقطر، لكن بعد معارك دامية طويلة انتهى الأمر بسيطرة السعوديين على الأحساء. ويلفت النظر أن البحرين تعرضت في آن واحد تقريباً لهجوم السعوديين وضربات حاكم مسقط وعمان سلطان بن أحمد، حيث سعى كلا الطرفين إلى ضم الأرخبيل إلى مناطق نفوذهما، واضطر أثرياء البحرين وذوو

النفوذ من أهلها المرتبطون بآل خليفة إلى الهروب إلى الكويت، كما اتجهت إليها أيضاً السفن التجارية القادمة من الهند والموانى الجنوبية للخليج، فكان هذا كله بالطبع مصدر دخل إضافي لحكام الإمارة وللمحطة التجارية لشركة الهند الشرقية أيضاً.

وبدأ قادة الإمارة يتخذون كافة التدبيرات من أجل الدفاع والذود عن بلادهم وكما كنا قد ذكرنا من قبل، اهتم الشيخ عبدالله الصباح اهتماما كبيرا بتطوير التجارة وتعزيز أمن الكويت ولذا فقد بدأ في السبعينات من القرن الثامن عشر من توظيف الأموال العائدة من الضرائب في بناء اسطول تجاري وشراء السفن العسكرية من الهند، وساعده على تحقيق ذلك علاقاته الودية مع شركة الهند الشرقية، وقد أولى الشيخ اهتماماً خاصاً لتزويد السفن بالمدافع.

وفي سنة ١٧٩٣، عقب انتقال المحطة التجارية لشركة الهند الشرقية من البصرة إلى الكويت بنصف عام، ظهرت القوات السعودية قرب سور الكويت غير المؤهل للدفاع الطويل، ولأسباب غير واضحة حتى الآن لا نجد أية معلومات حول هذه المعركة في التقارير الرسمية للمحطة التجارية أو في المصادر التاريخية السعودية والكويتية، باستثناء سردين متضاربين فيما بينهما حول هجوم القوات السعودية على الكويت سنة ١٧٩٣، وردا في مذكرات اثنين من كبار موظفي المحطة التجارية لشركة الهند الشرقية البريطانية.

إذ يؤكد النائب الأول لوكيل المحطة في الكويت هارفرد جونس، الذي أصبح فيما بعد يلقب بالسير جونس بريجيس السفير البريطاني في إيران، في دراسته عن «الوهابيين» المرافقة لكتابه المؤلف من مجلدين والمكرس لمهمته في إيران من ١٨٠٧ حتى ١٨١١، والصادر في لندن سنة ١٨٣٤، بأن عدد المهاجمين من السعوديين كان لايتجاوز خمسمائة رجل، أصيبوا بالفزع ولاذوا

بالفرار بعد طلقة واحدة من أحد المدافع التي أمر الشيخ بإحضارها من السفن[٧].

في حين يذكر النائب الثاني للوكيل رينو المعروف بنشاطه الكبير والذي ذاع صيته فيما بعد كأول رحالة أوروبي يزور عاصمة السعوديين الدرعية، في رسالة له من حلب موجهة سنة ١٨٠٥ إلى المستشرق سيتسين حول قصة الحصار، بأن عدد المهاجمين قد تجاوز ٤٠٠٠ رجل، وأن الوكيل مانيستي قد أمر حرس المحطة بالمشاركة في التصدي لهم مع مدفعين من سفن الشركة، ثم أصدر أوامره بعد ذلك إلى السفن المرابطة في المكلأ بتصويب نيران مدافعها على المهاجمين[٨].

وتشير كل الشواهد إلى أن معلومات رينو التي كانت قد ذكرت عقب الأحداث مباشرة، هي الأقرب إلى الصحة مما ورد في مذكرات بريجيس المنشورة بعد مرور أربعة عقود (حتى إنه ذكر بالخطأ سنة هجوم السعوديين على الكويت بأنها ١٧٩٢). ولو سلمنا فرضا بأن رينو يبالغ إلى حد ما في دور ممثلي شركة الهند الشرقية، إلا أنهم ـ بلا جدال ـ قد شاركوا في الدفاع عن الكويت، لأن وقوعها في يد السعوديين كان من شأنه ان يلحق ضررا بالغاً بمصالح شركة الهند الشرقية، فضلاً عن احتمال فقدها الميناء الوحيد في ذلك الوقت بالساحل الشمالي الغربي للخليج، الذي كان يشكل حلقة وصل هامة للغاية بالنسبة لتجارة البحر الأبيض المتوسط مع الهند.

ومن المرجح أن عدم ذكر مانيستي لهذه الرواية في تقاريره الرسمية يعزى لسبب توتر علاقاته في تلك الفترة مع مديري شركة الهند الشرقية المعروفين بحرصهم وحذرهم وبالتالي لم يكن يرغب في زيادة تعقيد هذه العلاقات بالتطرق ووصف المعارك العسكرية التي تم خوضها بدون استئذانهم. ويجب ألا نغفل بأن مانيستي قد نوه مراراً في تقاريره الرسمية من الكويت إلى الصفات

الإيجابية للشيخ عبدالله الصباح وإلى «هيبته ووقاره الكبيرين»، مؤكدا بأن الكويتيين كانوا «ينظرون إليه كوالد لهم أكثر من كونه حاكماً عليهم»(٩).

وقد عاود السعوديون الكرّة وأغاروا على الكويت سنة ١٧٩٥، لكن بقوات أقل وبدون جدوى، ومع ذلك اتخذ مانيستي في أغسطس من العام ذاته قرارا بإعادة مقر المحطة التجارية إلى البصرة، وكان هذا راجعا على مايبدو لتخوف الانجليز من كثرة الهجمات والغارات التي تتعرض لها الكويت، فضلا عن نجاح مانيستي في ذاك الوقت في تسوية خلافه مع الحاكم العام لبغداد سليمان باشا، والذي كما قلنا فيما سبق كان أحد الأسباب الرئيسية لانتقال الانجليز مؤقتاً من البصرة.

انضم حاكم عمان ومسقط سلطان بن أحمد في بداية القرن التاسع عشر إلى الصراع الدائر من أجل السيطرة على الساحل الغربي للخليج وانخرط فيه بهمة ونشاط، وكان قد حاول سنة ١٧٩٩ ـ كما ذكرنا من قبل ـ الاستيلاء على أرخبيل البحرين، لكنه لم يحقق خططه هذه إلا سنة ١٨٠١، ووقتئذ أيضاً قام بمحاولة لغزو الكويت، ولو كانت قد نجحت لتمكن من السيطرة على كل التجارة الأوروبية الاسيوية المارة بالمواني الغربية للخليج.

ولم يكن هذا الوضع، بالطبع، يتفق مع مصالح السعوديين الذين ساعدوا سنة ١٨٠١ بعض ممثلي آل خليفة على العودة مؤقتا إلى جزر البحرين، لذا اندلع منذ الأعوام الأولى للقرن التاسع عشر صراع حاد بين السعوديين وعمان ومسقط على مناطق النفوذ في مياه الجزء الغربي من الخليج، ولم يكن السعوديون يكتفون بعملياتهم في الأحساء وقطر، بل شنوا أيضا عدة غارات قوية على أراضي مسقط، إلا أن أسطول مسقط في الخليج كان هو الأقوى بلا جدال، ومن ثم، لجأ السعوديون في مطلع القرن التاسع عشر إلى إقامة علاقات تحالف فريدة مع زعماء القواسم، وبالدرجة الأولى في منطقة رأس الخيمة

الذين كانوا يملكون أسطولاً قوياً، تحسباً لاحتمالات الاعتداء والغزو من جانب مسقط الأقوى.

ومما يسترعي الانتباه أن عبدالله الصباح كان يتعامل مع هذا الوضع المعقد بحنكة ومهارة، فقد اقترح على السعوديين ضم أسطول الكويت والبحرين القوي إلى سفن القواسم لشن هجوم مشترك على مسقط، وكان يرمي من وراء ذلك إلى تحقيق عدة أهداف: تخفيف الضغوط على الكويت من جانب السعوديين الذين كانوا يسيطرون على الأحساء وقطر، ودرء الخطر الذي كان مسلطا على الكويت من جانب مسقط، خاصة وأن البحرين كانت تتجرع مؤقتا مرارة هذا الخطر، وأخيرا تعزيز مواقع الكويت في تجارة الخليج. وتحقيقا لهذه الخطة اضطر شيخ الكويت إلى العزوف سنة ١٨٠٣ عن المشاركة في صيد اللؤلؤ الذي كان يعود بأرباح طائلة على الإمارة، وذلك من أجل توجيه كل قواته البحرية إلى مياه مسقط.

ومن المفارقات المثيرة للدهشة أن الوثائق والمذكرات لم تتطرق إلى الدور الملموس الذي لعبته الكويت في العمليات العسكرية، التي خاضها السعوديون والقواسم ضد مسقط وعمان، لكن هناك حقيقة تؤكد بلا ريب أن هذه المناورات الدبلوماسية قد ساعدت الكويت على الاحتفاظ باستقلالها عن السعوديين وعن مسقط أيضا، وفي الوقت ذاته خلقت المقدمات والظروف المواتية لاسترداد آل خليفة لسلطتهم النهائية والكاملة على البحرين، وقد حدث هذا بالفعل سنة ١٨١٢.

لكن سرعان ما عاد الوضع العسكري والسياسي في العقد الأول من القرن التاسع عشر إلى التعقد والتدهور من جديد في الشرق الأدنى وحوض البحر المتوسط والخليج العربي. وظهرت بوادر هذا التوتر في نهاية القرن الثامن عشر عندما تلقت الحكومة البريطانية وشركة الهند الشرقية معلومات موثقة حول

ما تدبره حكومة فرنسا تحت ضغط الجنرال بونابرت ـ الامبراطور نابليون مستقبلا ووزير الخارجية تاليران ـ من حملة عسكرية ضخمة على مصر لاحتلالها، ثم احتلال فلسطين بعد ذلك والسيطرة على البحر الأحمر، تمهيدا لاحتلال الحجاز أيضا في المستقبل، والأهم من كل هذا هو تطلعها إلى قطع صلات بريطانيا بالكامل مع الهند وفرض الحصار على الممالك الانجليزية في هذه المنطقة، وتوجيه ضربة قوية إلى الأسطول الانجليزي عبر مضيق باب المندب.

أنزل الجيش الفرنسي بقيادة بونابرت قواته في مصر في يوليو سنة ١٧٩٨، وعقب ثلاثة أسابيع من هزيمة جيش المماليك في المعركة الشهيرة قرب الأهرامات تمكن من فرض سيطرته على البلاد مؤقتا. وفي ذلك الحين كانت لندن وبومباي وكلكتا تستعد تدريجيا لتوجيه ضربة مضادة، لكنها كانت تشعر بقلق خاص تجاه الاتصالات المكثفة التي كانت قائمة بين محافظ جزيرة موريس مالارتيك والعدو اللدود لشركة الهند الشرقية حاكم أقوى دولة في الهند ـ ميسور وهو السلطان تيبو، الذي أقسم على المصحف الشريف مع والده حيدر علي عندما كان وليا للعهد بأن يناصب الانجليز العداء إلى الأبد، وفي منتصف الثمانينات أرسل بعثتين إلى السلطان عبدالحميد الأول، مستجيرا به كخليفة وعارضا عليه إقامة حلف عسكري ضد بريطانيا، غير أن الأتراك كانوا منشغلين بالحرب مع روسيا من أجل القرم، ولم تكن ميسور تهمهم، أما فرنسا فكانت قد أرسلت في بداية الثمانينات أسطولها ومدافعها ومجموعة كبيرة من خبرائها ووضعتهم تحت تصرف السلطان تيبو. بيد أن وكلاء شركة الهند الشرقية استغلوا بمهارة التناقضات القائمة بين دول الهند المختلفة لإضعاف ميسور، وعندما وضعت الحرب الانجليزية الميسورية الرابعة الجديدة أوزارها في النصف الثاني من التسعينات، طلب السلطان تيبو العون والمساعدة من حاكم أفغانستان زمان شاه، واقترح عليه توجيه ضربة مشتركة من الشمال الغربي والجنوب إلى ممالك شركة الهند الشرقية، لكنه لم يتلق ردا منه.

ووضع بونابرت «الـورقة الميسـورية» في حسبـانه أثنـاء إعداده للحملة المصرية، وقد أجـريت المفاوضـات، كما قلنـا فيما سبق، من خـلال المحافظ الفرنسي لجزيرة موريس، بينما راقبت لندن هذه التحضيرات عن كثب والقلق يعـتريها، ولم يغفـل الدبلومـاسيون والخـبراء الاستراتيجيـون البريـطانيون عن الاستنتاج بأن بونابرت يحاول استغلال مسقط كقاعدة أساسية لقطع اتصالات انجلترا مع الهند والخليج العربي. وبناء عليه تقرر تعزيز الوجود الانجليزي في مسقط، التي انفصلت فقط سنة ١٧٩٣ عن واحدة من أعرق وأقدم الـدول العربية، وهي عمان. وفي سبتمبر سنة ١٧٩٨ وصل الميرزا مهدي عـلي خان المعين مقيما لشركة الهند الشرقية في بوشهر إلى مسقط في مهمة خاصة للالتقاء بحاكم مسقط سلطان بن أحمد(*)، وبعد مفاوضات طويلة وقعت اتفاقية من سبعة بنود تنص على الالتزام بتجنب الشركات الفرنسية والهولندية وعدم إقامة أي علاقات معها، وعدم السماح لسفنها وبواخرها بالدخول إلى ميناء مسقط، وعدم تقديم أية امتيازات لها. أما الـطلب الوحيـد الذي لم ينفـذه السلطان بالكامل لشركة الهند الشرقية، فهو عدم سماحه لها بإقامة محطتها التجارية على أراضي السلطنة، لكنه سمح لها بإقامتها في بندر عباس الذي كـانت مسقط تستأجره من الحاكم الأخير لأسرة الزند الإيرانية. والتزمت مسقط بإشراك قواتها المسلحة في أية معارك قد تنشب بـين الانجليز والفـرنسيين في ميـاه مسقط، لتقديم الدعم والمساندة بقدر الإمكان لشركة الهند الشرقية.

وتحدثنا المصادر العلمية الغـربية المكـرسة للخليـج العربي بصـدد تلك الفترة، وتؤكد في أكثر من مناسبة، بأن هذه التحركات النشيطة لشركة الهند الشرقية، واتفاقية سنة ١٧٩٨ التي فُـرضت على السلطان، والهجـوم الحاسم

(*) هو سلطان بن أحمد بن سعيد بن أحمد البوسعيدي توفي سنة ١٨٠٤م، وقد اتسعت سلطنة عمان في عهده اتساعاً ملحوظاً (المركز).

لقوات شركة الهند الشرقية ضد عاصمة ميسور ـ سيرينغبتام في عام ١٧٩٨، حيث لقى السلطان تيبو حتفه في أثناء اقتحام العاصمة، كانت تعزى بدرجة ليست قليلة إلى القلق الناجم عن المكاتبات السرية بين نابليون الذي كان قد احتل القاهرة، وسلطان بن أحمد والسلطان تيبو، والتي كانت تنطوي على خطر إنشاء حلف عسكري ثلاثي بين فرنسا ومسقط وميسور ضد بريطانيا ومقاطعات شركة الهند الشرقية. ويلاحظ هنا ما يحدث من إغفال في بعض الأحيان لوقائع وصول الميرزا مهدي علي خان إلى مسقط في سبتمبر ١٧٩٨، وتوقيع الاتفاقية مع مسقط في ١٢ اكتوبر سنة ١٧٨٩، علماً بأن اقتحام سيرينغبتام ـ باعتبارها المرحلة الأخيرة للحرب الرابعة الانجليزية الميسورية ـ قد بدأ في نوفمبر ١٧٩٨، في حين أن خطابي بونابرت إلى السلطان بن أحمد والسلطان تيبو قد صيغا بقلمه في القاهرة في ٥ و٢٥ يناير ١٧٩٩. وقد تضمن الخطاب الأول فقط معلومات حول وصول الفرنسيين إلى القاهرة، ووعدا بتقديم الحماية لسفن مسقط التجارية في منطقة السويس، وطلبا بتسليم الخطاب الثاني إلى السلطان تيبو، الذي تضمن أيضا معلومات حول وصول الجيش الفرنسي إلى مصر وطلبا بتزويده في القاهرة بأخبار الوضع في جنوب الهند.

وليس من شك في أن ما ذكر عاليه كان بعيدا كل البعد عن أي حلف عسكري مخيف لبريطانيا.

ولعل أطرف ما في الأمر هنا هو أن هذه المكاتبات «الخطيرة» لم تصل أبدا إلى الشخص المرسلة إليه، حيث بعث بها نابليون إلى شريف مكة ليتولى هو تأمين وصولها إلى مسقط عبر ميناء مخا المطل على البحر الأحمر، ومنه إلى السلطان تيبو، لكنها وقعت في مخا في يد القبطان ويلسن قائد الطراد الانجليزي الذي سلمها إلى بومباي! ولم يكتب لسلطان بن أحمد الذي وقع الاتفاقية مع شركة الهند الشرقية، ولا للسلطان تيبو الذي لقي حتفه تحت أسوار سيرينغبتام في مايو ١٧٩٩، أن يطلعا أبدا على هذه المكاتبات![١٠]

هذه كانت ملابسات توقيع اتفاقية ١٢ اكتوبر ١٧٩٨ بين انجلترا ومسقط، التي أرست القاعدة «القانونية» لتغلغل القوات المسلحة التابعة لشركة الهند الشرقية ولوكلائها العلنيين والسريين بصورة نشيطة وفعالة في مياه الساحل الغربي للخليج.

وكما أشرنا من قبل، يجب ألا نغفل بأن هذه المنطقة بالذات قد شهدت سنة ١٨٠٣ ائتلافا فريدا بين السعوديين والقواسم، وإلى حد ما الكويت والبحرين، من أجل مواجهة عدوان مسقط في البر والبحر، والتصدي لمحاولتي سلطان بن أحمد لاحتلال أرخبيل البحرين(*) وممارسة الضغط على عبدالله الصباح من أجل أن يدين بالولاء له. ونظراً لأن مسقط قد تحولت إلى حليف لشركة الهند الشرقية بعد توقيعها الاتفاقية الأولى معها في ١٢ اكتوبر ١٧٩٨ والاتفاقية الثانية على وجه الخصوص في ٢٦ ابريل ١٨٠٠، والتي بموجبها حصلت شركة الهند الشرقية على حق تأسيس منصب ممثل دائم لها في عاصمة السلطنة مع ما يواكبه من حرس وامتيازات، فقد وجد أعضاء الائتلاف المذكور عاليه أنفسهم في وضع شائك وصعب للغاية.

ولعله من المفيد أن نذكر بأن المسؤولين عن شركة الهند الشرقية وعن الحكومة في لندن كانوا ينظرون إلى حاكم نجد عبدالعزيز على أنه الأب الروحي لهذا الائتلاف وأخطر منافس لهم في المنطقة، نظراً لما كان يتمتع به من موهبة عسكرية ومهارة وإتقان في التنظيم والتدبير، ولذا قررت الحكومة البريطانية أن تشكل بدورها ائتلافا مناهضا للسعوديين بهدف إضعاف شوكتهم وهجماتهم على مسقط وعلى مواقعها بالساحل. وتحت ضغوط السفير البريطاني في الآستانة أصدر السلطان التركي الجديد سليم الثالث تعليمات إلى شريف مكة غالب بفتح «الجبهة الثانية» ضد سعود من جهة الحجاز. وقد تضمنت تقارير السفير

(*) ينسب العمانيون لسلطان بن أحمد فضل تحرير البحرين من الفرس (المركز).

الروسي في الآستانة إتالينسكي معلومات مفصلة حول سير المعارك في الحجاز، وحول هزيمة قوات غالب قرب الطائف سنة ١٨٠٢، وحول سقوط مكة مؤقتا في يد ابن سعود في أبريل سنة ١٨٠٣، وكذلك حول تعرض ابن سعود لهجوم شنه الحاكم العام لبغداد جزار باشا على رأس جيش كامل بأوامر من السلطان سليم الثالث. ومما يسترعي الانتباه أن السفير الروسي قد أعرب في ختام تقريره المسهب عن شكه وارتيابه في نجاح جيش بغداد لأن «جزار كان مشغولاً أكثر باحتلال دمشق عن الحملة ضد الوهابيين»[١١]. وفي حقيقة الأمر انتهت حملة جزار باشا بالفشل. **ومن المهم أن نشير في هذا المقام إلى أن شيخ الكويت عبدالله الصباح، في الوقت الذي كان فيه حاكم بغداد الذي تتبعه البصرة أيضا، يشن حملته على الوهابيين، قد استمر في التحالف مع سعود، مما يدحض بقوة كل المزاعم القديمة والجديدة التي يسوقها حكام العراق حول تبعية الكويت لولاية البصرة.**

جرى اغتيال عبدالعزيز في خريف سنة ١٨٠٣ في عز مجده وانتصاراته أثناء أدائه الصلاة بمسجد العاصمة، وتبين أن القاتل كردي، وقد أرداه الحرس قتيلاً على الفور في مكان ارتكابه لجريمته. ويشير المؤرخ الفرنسي المعروف مانجن في كتابه «تاريخ مصر» إلى اكتشاف ورقة صغيرة في عمامة القاتل، تتضمن النص التالي باللغة الفارسية: «ربك وعقيدتك يكلفانك بواجب قتل عبدالعزيز. فإذا ما كتبت لك النجاة فسوف تكافأ بسخاء، أما إذا هلكت فسوف تجد أبواب الجنة مفتوحة أمامك». ويجب ألا نغفل بأن هدف هذه الورقة الاستفزازية هو دق إسفين بين الشيعة والسنة في شبه جزيرة العرب وافتعال النزاع بين نجد وإيران، حيث تولت أسرة قاجار زمام الحكم. ولا بد من التنويه إلى أن بعض المؤرخين العرب يشكون في أن القاتل كان شيعيا، لأن الأكراد ـ كما هو معروف ـ يعتبرون من السنة. لكن ما يثير الاهتمام حقا هو ما ورد في المدونة التاريخية لمطلع القرن التاسع عشر: «لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبدالوهاب»

التي يضم المتحف البريطاني نسختها الأصلية، والتي يؤكد مؤلفها المجهول بأن القاتل قد كلف بهذه المهمة من قبل حاكم بغداد، الذي أغدق العطاء على أسرته بعد ذلك.(١٢)

ولم يكتب النجاح لمدبري جريمة قتل عبدالعزيز، الذين كانوا يرمون من ورائها إلى تعقيد الموقف في شبه الجزيرة العربية وإذكاء نيران الصراع على إرث العرش في الدولة السعودية، حيث خلفه الابن الأكبر القائد العسكري الموهوب سعود، الذي دحر قوات غالب في مطلع سنة ١٨٠٦ واحتل المدينة، ليضم كل الحجاز تقريبا إلى ممالكه.

وليس من شك في أن هذه الأحداث، بطبيعة الحال، قد عززت نفوذ السعوديين في شرق الجزيرة العربية، وأدى ذلك إلى تجديد نزاعهم وخلافهم مع شركة الهند الشرقية. وفي ظل هذه الظروف تعين على أعضاء الائتلاف القديم المناهض لمسقط، وبالدرجة الأولى على شيخ الكويت، أن يحددوا موقفهم بشكل واضح ودقيق، لا سيما وأن شركة الهند الشرقية كانت قد حشدت وضاعفت أسطولها في هذه المنطقة. وقد كان الاختيار صعبا بدرجة خاصة بالنسبة إلى شيخ الكويت عبد الله الصباح، الذي كان في موقف لا يحسد عليه، لأن آل خليفة في تلك الفترة بالذات كانوا قد فقدوا مؤقتا السيطرة مرة اخرى على البحرين، التي انتقلت عدة مرات بالتناوب إلى أيدي أنصار السعوديين وسلطان مسقط، علاوة على مرابطة أسطول الأخير في مياه الكويت.

وفي الوقت ذاته انتصرت القوات السعودية على القوات التركية التي كانت قد انطلقت من بغداد، بينما توجه جيش سعودي آخر لشن هجوم جديد على مسقط، وحاصرت سفن القواسم مضيق هرمز لتسد الطريق بذلك على حركة الملاحة التجارية التي تشكل مصدر دخل هام للكويت.

وهنا لا يجد المؤرخ مفراً من التساؤل مرة أخرى وطرح نفس السؤال: كيف يمكن الحديث عن خضوع الكويت لحكام بغداد في العراق العربي، إذا كان السعوديون المرتبطون في تلك الحقبة باتفاقية محددة مع الكويت قد دحروا وهزموا قوات باشوات بغداد والبصرة، بينما فرض أسطول سلطان مسقط المرتبط بتعهد سري مع بغداد حصارا ليس حول البحرين فقط، بل وحول الكويت أيضا؟

وبالتالي، واستخلاصا مما سبق يثبت بكل وضوح أن إمارة الكويت في بداية القرن التاسع عشر، مثلما كانت في نهاية القرن الثامن عشر، لم تخضع للسلطات التركية لا سياسيا ولا من حيث أراضيها، ولم ينظر لها أي طرف من الأطراف المتخاصمة والمتنازعة أبداً على أنها جزء من العراق العربي. ويشكل هذا الاستنتاج أهمية خاصة في أيامنا المعاصرة هذه، عقب مرور ١٩٠ عاماً على هذه الأحداث التي نتناولها الآن بالبحث.

وتجدر الإشارة إلى أن وكلاء شركة الهند الشرقية كانوا يتابعون عن كثب تطور الأحداث والموقف في القطاع الشمالي من الخليج، بينما عكفت لندن وبومباي على وضع الخطط التي استهدفت ليس وقف زحف السعوديين فحسب، بل ومحاولة إبعادهم أيضا عن الساحل. غير أن قوات بريطانيا في تلك الحقبة لم تكن كافية لتحقيق هذه الخطط، وذلك لأن خصمها القديم في مصر الجنرال بونابرت كان قد تحول إلى الإمبراطور نابليون ـ سيد كل أوروبا الغربية والوسطى، وكان يدبر في بولون على عجل حملة هائلة لغزو بريطانيا. ومن ثم، ففي ظل هذه الظروف بدأت الدبلوماسية الانجليزية ووكلاء بريطانيا نشاطا مكثفا من أجل تشكيل حلف مناهض للسعوديين من مسقط والعراق العربي وفارس التي كانت تشكل إحدى محافظتي إيران القاجارية. وتوجه سلطان بن احمد سنة ١٨٠٤ إلى البصرة للتفاوض مع السلطات التركية والإيرانية حول هذه الخطة، لكنه في خريف هذه السنة قضى نحبه أثناء عودته، في معركة بحرية

نشبت قرب جزيرة قشم بين سفن تابعة لمسقط وأسطول القائد الأعلى للقواسم شيخ رأس الخيمة.

شهدت مسقط صراعا ضاريا على السلطة، أسفر سنة ١٨٠٥ عن اعتلاء بدر بن سيف عرش السلطان، وكان نصيرا للتوجه السعودي ويحظى بدعم كبير من قبل إمام عمان المسن سعيد، وفي ضوء هذه المتغيرات انتصرت الميول الرامية لاستعادة وحدة عمان القديمة، التي كانت قد انقسمت سنة ١٧٩٣ بعد قيام وتشكل سلطنة مسقط.

وكانت شركة الهند الشرقية قد فقدت عدة سفن تابعة لها نتيجة تعرضها لهجوم الطرادات الفرنسية في الخليج، مما دفع وكلاءها إلى اتخاذ خطوات عاجلة للرد على هذا الهجوم بإرسال تعزيزات بحرية وبرية كبيرة من بومباي إلى هناك.

وفي هذا الحين تزايدت حدة التوتر في قطر والبحرين والكويت بعد قيام الأمير سعود سنة ١٨١٠ بتعيين عبدالله بن عفيصان محافظا على القطيف وقطر والبحرين، وإصدار الأوامر إليه بنقل مقره إلى المنامة، الأمر الذي وضع شيوخ آل خليفة في مأزق شديد بعد اضطرارهم للاعتراف بخضوعهم السعوديين، وعندما استدعوا في نهاية سنة ١٨١٠ بأوامر من سعود إلى عاصمته الدرعية، تم اعتقالهم هناك مؤقتا، ويلاحظ أن هذه الضربة الموجهة إلى آل خليفة وفرض السعوديين سلطانهم الكامل على البحرين قد خلقا ظروفا مواتية للغاية أمام رحمة بن جابر الذي كان يدين بالولاء للسعوديين من الناحية الشكلية، لكي يتوسع في ممارسة نشاطه القرصني في الجزء الغربي من الخليج بهدف إلحاق أقصى الضرر بسفن وتجارة الكويت.

لم يتوان سلطان مسقط سيد سعيد* الخصم الرئيس للدولة السعودية والمتطلع

* هو السيد سعيد بن سلطان بن أحمد بن سعيد البوسعيدي (١٧٩١-١٨٥٦) من أشهر سلاطين عمان وزنجبار في القرن التاسع عشر.

للسيطرة على الخليج عن اغتنام فرصة الضعف الطارئ على مواقع آل خليفة وآل صباح في الجزء الغربي من الخليج من أجل تنفيذ مآربه، فسارع بإرسال أخيه سالم إلى الحاكم الإيراني لفارس في شيراز في نهاية سنة ١٨١٠ ليعرض عليه اقتراحا بإقامة حلف مشترك بينهما ضد الدولة السعودية وإقناعه بمساعدته عسكرياً بالمحاربين والسلاح. وبعد أن حصل على مراده من الإيرانيين سارع بفتح جبهة ضد الوهابيين شمالي غربي مسقط، وبدأ يعد لحملة كبيرة للإغارة على البحرين. وكان قبل عام من ذلك قد تمكن بقواته المسلحة من الاستيلاء على الأرخبيل، لكنه اضطر إلى الانسحاب منه تحت ضغط السعوديين وتحت وطأة الضربات التي وجهت إلى قواته من البحر من قبل السفن التابعة لرحمة بن جابر، وكان هذا بالذات أحد دوافع سيد سعيد لإرسال سفرائه إلى شيراز طلبا للنجدة والمساعدة.

تابع السعوديون تطور هذه الأحداث عن كثب، وتوافدت الأخبار على الدرعية ليس من الخليج فقط، بل ومن مصر أيضا، وكانت تفيد بأن حاكمها محمد علي كان يدبر لغزو الحجاز بأسرع ما يمكن، تنفيذا لأوامر السلطان التركي محمود الثاني، الذي كانت سمعته ومكانته قد تدهورت بعد استيلاء آل سعود على المدينة سنة ١٨٠٩، علاوة على تطلع محمد علي نفسه لتحقيق خططه الشخصية البعيدة والطموحة. ولذا كان سعود مضطرا للتفكير في أمر حدود دولته من الغرب والشرق على حد سواء، وبينما لم يغض طرفه عن الخليج وعن خطط سلطان مسقط تجاه البحرين، قام في ربيع سنة ١٨١١ بإرسال وفد كبير إلى شيراز، تمكن من أخذ تعهد من حاكم فارس الإيراني بوقف مساعداته لمسقط.

بيد أن الخطر الرئيسي كان مسلطا من اتجاه الغرب، حيث بدأ هجوم القوات المصرية على الحجاز في أغسطس سنة ١٨١١، وتمكنت قوات الإنزال

البحرية المصرية في أكتوبر من احتلال ميناء ينبع الحجازي، الذي وصله ابن حاكم القاهرة طوسون مع تعزيزات إضافية، مما دفع سعود إلى توجيه كل قواته الأساسية إلى الحجاز، حيث دارت في ديسمبر سنة ١٨١١ معارك دامية انتهت بهزيمة المصريين، ومع ذلك كلفه هذا سحب قواته الرئيسية من قطر.

ولم يتوان سيد سعيد عن اغتنام هذه الظروف، فأرسل قواته في خريف سنة ١٨١١ إلى قطر لتدخلها من الجنوب، وقام في الوقت ذاته بإنزال كبير في شمال شبه الجزيرة، واضطر السعوديون وحلفاؤهم إلى ترك الزبارة وخور حسن. وعقب ذلك قامت قوات مسقط بالتحالف لأول مرة مع قوات آل خليفة، الذين أفرج عن شيوخهم في الدرعية في وقت سابق على هذه الأحداث على أمل التوصل إلى اتفاق وسط، بانزال جنودها إلى البحرين واحتلت المنامة. وفي الوقت ذاته شهدت مياه البحرين واحدة من أكبر المعارك البحرية بين الأساطيل العربية في تاريخ الخليج، حيث اشتبكت سفن رحمة بن جابر مع الأسطول الموحد لآل خليفة وسفن الكويت التي هبت لنجدته، في قتال شرس ودام، أسفر عن قتلى من الجانبين يفوق عددهم ألف رجل بالإضافة إلى غرق مجموعة كبيرة من سفنهما ـ وفقا لمعلومات المؤرخ ابن بشر وآخرين من المعاصرين. ويعزى أمر هذه الخسائر إلى توجيه مدفعية كل من الأسطولين توجيها مباشراً ضد الآخر. بيد أن الهزيمة كانت من نصيب رحمة بن جابر في الختام، ففقد قواعده في البحرين وخور حسن، واضطر مع فلول أسطوله إلى البحث عن مأوى له في الدمام(١٣).

استرد آل خليفة سلطانهم كاملاً ونهائياً على أرخبيل البحرين قبل ١٨٠ عاماً بالتمام والكمال.

ويخيل لنا أن دور الكويت وما قام به عبدالله الصباح من خطوة حاسمة، مجازفا بأسطوله، لم ينالا حقهما من التقييم اللائق، في حين أن هذه الأعمال بالذات هي التي ساعدت على تحقيق الاستقرار في المشيخة وفي الجزء الشمالي الغربي من الخليج، وضمنت استقلال الكويت وساعدت على رد السلطة في البحرين الى الأسرة الصديقة للكويت. ومن ثم، خلقت ظروفاً جديدة مواتية للغاية للمشيخة أمام تجارة الترانزيت بين الكويت وحلب، بينما كانت الطرق في جنوب ووسط الجزيرة العربية مقطوعة بسبب الحرب المصرية السعودية واحتلال مصر فيما بعد للحجاز ونجد.

واتخذ عبدالله الصباح بصورة مستقلة قرار المشاركة في تحرير البحرين والمعركة البحرية ضد رحمة بن جابر. وشهد العراق العربي في ذلك الوقت صراعا ضاريا بين مختلف المرشحين لمنصب حاكم بغداد، وكذلك بين المتمردين الأكراد والقوات التركية، وأخيرا بين تركيا وإيران من أجل السيطرة والهيمنة على العراق. ومما زاد حدة الوضع تلك الانتفاضات المستمرة التي كان يقوم بها شيوخ قبائل المنقطة العربية الكبيرة. **لذا نعود مرة أخرى لنطرح هنا، مثلما طرحنا في الصفحات السابقة نفس السؤال حول أي تبعية للكويت للحكام الأتراك بالعراق العربي يمكن أن يدور الحديث، إذا كانوا هم أنفسهم عاجزين عن فرض سلطانهم حتى على البصرة وغير قادرين على الاحتفاظ بالعرش «البغدادي» أكثر من عام، وإذا كان العراق العربي كله قد تحول بالمعنى الحرفي للكلمة إلى مرجل يغلي؟**

توفي الشيخ عبدالله الصباح سنة ١٨١٥. ولعل من العسير أن تجد في أرشيفات شركة الهند الشرقية حاكما من دول الخليج نال ما ناله عبدالله الصباح من إطراء وتقييم إيجابي مشبع بروح التقدير الكبير لشخصه. فقد كان بكل معنى الكلمة المؤسس والمنشئ الفعلي لمشيخة الكويت، وبفضل كياسته ودماثة

خلقه، واهتمامه بازدهار التجارة، وسياسته الخارجية المرنة والمستقيمة، تحولت المشيخة إلى عضو فاعل للعلاقات الدولية في الخليج. ولذا لا يمكن أن نتفق في الرأي مع المستعرب الانجليزي المعروف فيلبي حول ما ذهب إليه في كتابه «العربية السعودية» من تأكيد بأن الكويت في تلك الفترة لم تكن تتمتع بأهمية كبيرة(١٤).

اتخذت الدوائر الحاكمة لبريطانيا وادارة شركة الهند الشرقية بعد اختتام الحروب مع نابليون والقضاء المؤقت على الأقل لخطر الأسطول الفرنسي في المحيط الهندي والبحار المتاخمة له، والذي توافق زمنيا مع انهيار الدولة الأولى للسعودية (سنة ١٨١٨)، قرارا بتعزيز وجودها وتوسيع نفوذها الى حد كبير في الخليج، وبالدرجة الأولى في اجزائه الجنوبية الغربية، حيث تقع بالذات ممالك قبائل القواسم التي دانت بالولاء للسعوديين في بداية القرن التاسع عشر، وملكت أساطيل كبيرة، وتحدت مسقط والدول الاستعمارية الاوروبية، بما فيها شركة الهند الشرقية، وكذلك سفن الأسطول البحري الحربي لبريطانيا.

ولعل من الطريف أن نذكر أن التجار الغربيين وممثلي دوائر العمل الاستعمارية والدوائر العسكرية المرتبطة بها لشركتي الهند الشرقية البريطانية والفرنسية قد أطلقوا على أراضي القواسم تسمية غير كريمة، وهي «ساحل القراصنة» ولابد من التأكيد على الجذور الاجتماعية والاقتصادية لهذه الظاهرة، نظراً لأن الظروف الجغرافية والطبيعية لهذه المنطقة تحتم على سكانها ركوب البحر كصنعة وامتهان وبناء السفن والملاحة كمصدر رزق وحيد. فإذا بالتجار الأوربيين يغزون المنطقة، وتقام المحطات التجارية لشركات الهند الشرقية البريطانية والفرنسية والهولندية في الخليج، وتستولى سفنها على كلا فرعي التجارة التاريخية الاوروبية الآسيوية المارة عبر موانى جنوبي وجنوبي غربي الجزيرة العربية والساحل الشمالي الغربي للخليج، مما أدى إلى إفلاس تجارها المحليين

وإلى انقراض السكان وهلاكهم في عشرات القرى والمناطق الساحلية، ومما زاد الطين بلة أن شركة الهند الشرقية قد فرضت حظرا على تصدير أخشاب البناء إلى تلك المنطقة، الأمر الذي وجه ضربة مميتة إلى فرع هام للصناعة مثل بناء السفن. ومن ثم صعد الخلاف بين أسرة شيوخ القواسم والسلطات الاستعمارية البريطانية، وأصبح الصدام حتميا في نهاية العقد الثاني من القرن التاسع عشر.

ففي نهاية عام ١٨١٨ شهدت بومباي حشدا قويا للسفن البريطانية من طرادات وفرقاطات وسفن مساعدة من مختلف الأحجام مزودة بمدافع قوية. ومما يسترعي الانتباه أن هذه المجموعة ضمت أيضا سفنا من الأسطول الملكي البريطاني وأخرى تابعة لشركة الهند الشرقية، وجرى في ذات الوقت إعداد وحشد جيش تأديبي من جنود القوات البريطانية ووحدات الجنود المحليين النظامية التابعة لشركة الهند الشرقية. وفي نوفمبر سنة ١٨١٩ وصلت مجموعة السفن الموحدة، حاملة على متنها أكثر من ثلاثة آلاف جندي وضابط، من بينهم ١٦٠٠ أوروبي، إلى مياه جزيرة قشم، لتنضم إليها قوات مسقط البحرية والبرية، وأسندت القيادة العامة لهذه الحملة إلى الجنرال البريطاني غرانت كير، وفي الأول من ديسمبر ألقى الأسطول الموحد بمرساته في الميناء الرئيسي لرأس الخيمة.

تعرضت المدينة والقرى المجاورة لها لقصف عنيف، ألحق بها دمارا شديدا، وقد تميز طراد الأسطول الملكي البريطاني «ليفربول» بكثافة نيران مدافعه التي بلغ عددها ٥٠ مدفعا، واستغرقت عملية الاقتحام ثلاثة أيام، أريقت خلالها دماء كثيرة، وعلى إثرها استسلمت رأس الخيمة والمشيخات الأخرى للقواسم المتحالفة معها، وبعد أن التهمت النيران غالبية السفن التابعة لها. ووفقا لشروط الاستسلام وقع حكام المشيخات السبع للقواسم ـ رأس

الخيمة والشارقة وأبو ظبي ودبي والفجيرة وعجمان وأم القيوين - صكوك الاستسلام في حضور الجنرال غرانت كير، وتم ذلك في الثامن من يناير سنة ١٨٢٠، حيث وقعوا معاهدة الصلح العامة المكونة من إحدى عشرة مادة، تنص على التزام موقعيها بالامتناع عن ممارسة القتال في البر والبحر، وحل المنازعات فقط مع المقيم البريطاني في الخليج الذي يتخذ من بوشهر مقرا له، ورفع «رايات العرب المسالمين» على كل سفنهم، وهي رايات موحدة (حمراء اللون وأطرافها بيضاء)، ويحصلون من المقيم البريطاني في بوشهر على شهادة خاصة تخولهم حق الخروج بسفنهم إلى عرض البحر.

وكانت هذه بمثابة الخطوة الثانية الكبرى (بعد المعاهدة مع مسقط) لفرض السيادة البريطانية على الجزء الجنوبي والأوسط من الخليج. وعقب إتمام المهمة في رأس الخيمة عاد جزء من الأسطول البريطاني الموحد إلى بومباي، في حين بقي جزء غير كبير نسبيا من «مجموعة سفن الخليج»، ليتخذ من باسيدو في جزيرة قشم قاعدة دائمة له.

ولعله من الجدير بالملاحظة أن كل شيوخ القواسم، باستثناء حاكم عجمان، قد اعترفوا رسميا بعد توقيع هذه المعاهدة بتبعيتهم وتبعية مناطقهم لحاكم رأس الخيمة سلطان بن صقر.

ولكي نفهم تطورات الموقف في الجزء الشمالي الغربي للخليج، بما في ذلك الكويت، بعد توقيع المعاهدة العامة، يجب أن لا نغفل الأهمية الكبيرة التي شكلها انضمام حاكم جزر البحرين الشيخ سلمان بن أحمد الخليفة إلى هذه الوثيقة. فبينما كان حكام «ساحل القراصنة» مضطرين إلى توقيع معاهدة الصلح العامة تحت تهديد السلاح البريطاني وعلى أنقاض رأس الخيمة، نجد أن شيخ البحرين يأخذ زمام المبادرة بنفسه في هذه القضية. ويعزى ذلك لسبب تخوف آل خليفة من الضغوط التي كانت تتعرض لها سلطتهم في البحرين بدءا من

نهاية سنة ١٨١١ وبداية سنة ١٨١٢ بعد استردادها بمساعدة الكويت التي قدمت دعما تقليديا لهذه الأسرة، وكان مصدر تلك الضغوط سلطان مسقط الذي كان يتطلع لضم أرخبيل البحرين الغني والهام استراتيجيا إلى ممالكه بعد طرد الحاكم السعودي منه، وبالتالي لم يكف سيد سعيد عن محاولاته للاستيلاء على البحرين. وتجلي هذا في أوضح صورة سنة ١٨١٦ عندما استولى سيد سعيد على ١٥ سفينة تجارية للبحرين في جون مسقط وبدأ يعد للقيام بغزو كبير للأرخبيل. وعلى أثر ذلك توجه عبدالله بن أحمد الخليفة أحد حاكمي البحرين بطلب إلي المقيم السياسي البريطاني في بوشهر الملازم بروس مساعدته، لكن الأخير وعده بالتزام الحياد رغم ارتباطه مع مسقط بعلاقات تحالف، فكان هذا الموقف مساعدا لشيوخ آل خليفة على الاستعداد لخوض القتال والمقاومة. ومن المفارقات المثيرة للدهشة أنهم لم يتوانوا عن إعادة الاتصال بالحاكم السعودي للأحساء، التي كانت تتمتع بقوات كبيرة حتى آخر لحظة لانهيار الدولة السعودية.

وشرع سلطان مسقط، من جانبه، في إجراء مفاوضات طويلة مع الحاكم الإيراني في شيراز، عارضا عليه مبلغ ١٠ آلاف تومان سنويا بعد استيلائه على البحرين مقابل تلقي المساعدات العسكرية من إيران. وفي السادس عشر من اغسطس أنزلت قوات السلطان في جزيرة المحرق البحرينية، لكنها خاضت قتالا ضاريا وداميا، اضطرت على أثره إلى الانسحاب وترك الجزيرة.

ومن الطريف أن المحاولة الجديدة من جانب سيد سعيد لتلقى العون الإيراني قد انتهت هذه المرة بأن أرسل حاكم فارس مبعوثه الخاص إلى المنامة ليتفق مع آل خليفة شفهيا على الاعتراف الشكلي بالولاء لإيران مقابل ضمان حمايتهم من الاعتداءات الجديدة لمسقط.

ومع ذلك شهد الموقف حول الأرخبيل تصعيدا جديدا في التوتر بسبب

لجوء سفن القواسم إلى موانى البحرين، هربا من مطاردة الطرادات البريطانية لها، وكانت تلك المنطقة قد تحولت إلى مركز ضخم لإعادة تحميل وتخزين وترويج البضائع المصادرة والمستولى عليها من قبل القواسم، والمخصصة لإعادة إرسالها إلى الموانى الأخرى في إيران وغربي الجزيرة العربية.

وتحدثنا الوثائق في أرشيف شركة الهند الشرقية بأن التجار الكويتيين وسفن الكويت قد كان لهم دور نشيط في هذه التجارة المربحة للغاية، ولم يثر هذا الأمر أي احتجاج من قبل بومباي، بل ـ على العكس ـ شهدت علاقات الشركة بالمشيخة تمتينا وتعزيزا أكثر مما كانت عليه من قبل، كما سنبين لاحقا.

وفي فبراير سنة ١٨١٩ أي قبل وصول فوج قوات التجريدة البريطانية إلى الخليج، أرسلت السلطات الانجليزية الهندية أسطولا صغيراً من السفن إلى المنامة تحت قيادة القبطان لوك للحصول على وعد من حكام الأرخبيل بقطع علاقاتهم مع القواسم، ومع القوات المصرية التي كانت في طريقها إلى الساحل الغربي للخليج. حصل لوك على هذه الوعود من حكام البحرين، ومن جهة أكد لهم أن شركة الهند الشرقية لن تبخل عليهم بدعمها المعنوي.

وتفيد وثائق أرشيف الوزارة السابقة لشئون الهند بأن أحد الأسباب الرئيسية لمشاركة سيد سعيد في الحملة البريطانية سنة ١٨١٩ هو تطلعه للاستيلاء على أرخبيل البحرين، خاصة وأنه كان قد شرع في التدبير لغزو الجزر مباشرة بعد توقيع «معاهدة الصلح العامة».

ومن جهة أخرى كان حكام فارس الإيرانيون يدبرون خططا مماثلة في شيراز لغزو رأس الخيمة، وقبل إقدامهم على هذه الخطوة طلبوا من القيادة البريطانية استئجار بعض السفن منها لاستخدامها في عمليات الإنزال إلى الأرخبيل، لكن طلبهم قوبل بالرفض، ومن ثم بدأوا يعدون لحملتهم بصورة

مستقلة. ومما يثير الغرابة أن رحمة بن جابر الملقب «بملك القراصنة» قد شارك بفاعلية في الإعداد لهذه الحملة، وكان - كما قلنا فيما سبق - قد اضطر إلى نقل قاعدته إلى ميناء الدمام في الأحساء تحت جناح السعوديين بعد الهزيمة التي ألحقها به الأسطول الكويتي البحريني الموحد سنة ١٨١٠، وبعد استعادة آل خليفة لسيطرتهم على البحرين، وبالتالي لم يتوان عن عرض خدماته على سيد سعيد فيما بعد وأكثر من مرة، وقد أراد هذه المرة أن يصلح من شأن أموره بمساعدة الإيرانيين.

كانت المنامة تعلم جيدا بهذه النوايا، ولذا قرر آل خليفة الاعتراف فجأة في نهاية يناير سنة ١٨٢٠ بالولاء لسلطان مسقط وتعهدوا بدفع إتاوة سنوية له تعادل ٣٠ الف تالير ماريا تيريزة، لكنهم اقتطعوا من هذا المبلغ ١٢ الف تالير قيمة السفن البحرينية التي استولى عليها سلطان مسقط وعلى حمولتها القيمة بطريقة غير شرعية. وقد تم التوصل إلى هذه الاتفاقية في نهاية يناير سنة ١٨٢٠، لكن في ٢٣ فبراير ١٨٢٠ وعلى حين غرة تماما فاجأت البحرين سيد سعيد بانضمامها إلى معاهدة الصلح العامة، وطبعا بتوصية من المقيم السياسي البريطاني مستر ريتش، مما عزز بلا شك النفوذ البريطاني في المنامة، لكن في ذات الوقت يجب ألا نغفل عن أن آل خليفة بانضمامهم إلى هذه الوثيقة الهامة قد حموا أنفسهم من أطماع مسقط وإيران والمصريين، ومن الدسائس والمؤامرة المبيتة لرحمة بن جابر. وثمة مبررات تدعونا للترجيح بأن شيوخ آل خليفة قد تشاوروا قبل انضمامهم إلى معاهدة الصلح العامة مع حاكم الكويت الجديد جابر بن عبدالله، الذى زكّى انضمامهم إليها. فعلى الرغم من تصريحات بعض المؤرخين الغربيين التي تتناقض مع هذا الرأي، نجد أن انضمام البحرين إلى معاهدة الصلح العامة يحقق فائدة جمة للكويت، وذلك لأنه يساعد على انتعاش التجارة في الخليج (قيود معاهدة الصلح لا تشمل الكويت)، ويوسع مقدرة الاستيعاب

لدى الميناء الكويتي، والأهم من هذا وذاك هو أنه يعزز أمن الإمارة ضد الأخطار والإغارات المحتملة من قبل مسقط وإيران ومصر ذات النفوذ المتعاظم في المناطق المتاخمة للخليج..

حدث في سنة ١٨٢٠ تصعيد حاد للصراع السياسي الداخلي على السلطة في العراق، وتدهور شديد للعلاقات بين حاكم باشوية بغداد داوود باشا ووكيل شركة الهند الشرقية، وإزاء هذه الظروف عادت الكويت لتلعب دوراً بارزاً وهاما في السياسة الانجليزية في الخليج، بل وأثرت أيضا في العلاقات الدولية لهذه المنطقة.

في حين شهد العقد الثاني من القرن التاسع عشر انحساراً لنفوذ الباب العالي والسلطان نفسه في كل العراق العربي، وحتى داخل بغداد أيضا، حيث دب الخلاف والصراع بين أنصار الأستانة القدامى والجدد، وكان القدامى يرتكزون كقاعدة، على النفوذ المستمر في بغداد للمماليك والحرس الجورجي الموالي لأحفاد بيوك سليمان. ومما يسترعي الانتباه أن من بين المنخرطين في هذا الصراع نجد زعماء القبائل العربية القوية، وعلى رأسها قبائل المنتفق، والإقطاعيون الأكراد ذوو النفوذ الواسع، وكذلك حكام كرمنشاه الإيرانيين الذين أولتهم السلطة التركية اهتماما خاصا، والذين غزوا العراق بإيعاز من طهران وبمبادرة شخصية منهم. وقد تمكن الأكراد من الاستيلاء مرتين على بغداد، وأجلسوا على «عرشها» رجالهم، بينما احتلت القوات الإيرانية العراق الشمالي مراراً، وكانت تتحالف مع الأكراد أحيانا في إنجاز هذه المهمة. وفي سنة ١٨١٧ عين الباب العالي داوود باشا حاكما عاما لبغداد، وكان مملوكا جورجيا سابقا منحدرا من أسرة بيوك سليمان.

قرر الأخير الاحتفال بتوليه مقاليد الحكم باتخاذ خطوات حاسمة لتثبيت دعائم الحكم التركي في السليمانية عن طريق الإطاحة بحاكمها محمود باشا

الإيراني. لكن اتضح فجأة أن صديق محمود باشا المقرب إليه وهو المقيم البغدادي لشركة الهند الشرقية ريتش كان في هذا الوقت بالذات يزوره في السليمانية، وفي الوقت ذاته خف الجيش الإيراني لنجدة محمود باشا، فاضطر داوود باشا للانسحاب، وكان هذا بمثابة هزيمة ساحقة لأول خطوة عسكرية سياسية يتخذها في بداية عهده، واتهم ريتش بإشعال الفتنة التركية الكردية ـ ولعل اتهامه هذا لم يكن نابعا من فراغ ـ كما اتهمه بتقويض دعائم الحكم التركي في شمال العراق.

ولذا لم يتوان داوود باشا عن اتخاذ تدابير حاسمة، ألحقت ضررا بالغا بتجارة شركة الهند الشرقية ليس في بغداد فقط، بل في البصرة أيضاً، فضوعفت الضرائب المحصلة على السلع القادمة من الهند، وصودر الكثير منها في الجمارك، أما التجار الهنود والمحليون الذين كانوا يتمتعون بمزايا وامتيازات خاصة، وفرتها لهم الاتفاقية المبرمة من قبل ريتش سنة ١٨١٢ مع أحد الولاة السابقين، فقد حرموا من كل هذه التسهيلات، والأكثر من ذلك كان البعض منهم يتعرض أحيانا للاعتقال، ولذا غادر الكثيرون منهم العراق على عجل.

رد داوود باشا على احتجاجات ريتش الشديدة وعلى خطواته المضادة بتهديده بمحاصرة مقره ومقر المحطة التجارية لشركة الهند الشرقية، وباتخاذ قرار باعتقاله بعد ذلك، فاضطرت السلطات الانجليزية الهندية والحكومة البريطانية إزاء ذلك إلى اتخاذ تدابير عاجلة لحماية مقر ريتش المطل على نهر دجلة، وقامت بتحصينه على مدى عدة أيام وأحاطته بالمدافع. ويفيد نائب القنصل الفرنسي في بغداد فونتاني ـ علما بأننا لم نجد في وثائق شركة الهند الشرقية ما يؤكد صحة هذه الافادة ـ بأن ريتش قد أصدر أوامره إلى السفن

العسكرية لشركة الهند الشرقية بالمرابطة في نهر دجلة، وبعد تنفيذها للأمر قامت أيضا بقطع الاتصال بين بغداد والبصرة.

لكن لم يلبث داوود باشا أن رفع الحصار عن المحطة التجارية، استجابة للضغوط المشتركة التي مارسها محافظ بومباي الفنستون والسفير البريطاني في الأستانة اللورد ستراتفورد الذي كان يحظى بنفوذ واسع في الباب العالي، بل سمح أيضا لريتش بالإبحار إلى البصرة، حيث رافقه عدد غفير من أنصاره المتعاطفين معه والوكلاء والمندبون البريطانيون العلنيون وغير العلنيين منهم.

وسرعان ما غادر ريتش حدود العراق نهائيا خلال شهر من هذه الأحداث، وانتقل إلى بوشهر ، وذلك بسبب تدهور الوضع في ثاني أكبر مدينة بالعراق إلى درجة تفوق تدهوره في بغداد، بعد ما شهدته في النصف الثاني من عام ١٨٢٠ من صدامات حادة متكررة بين تجار نجد ومتسلم البصرة، ووصل الأمر إلى حد الصدام المباشر بين الحرس المسلح للتجار والحرس الشخصي للوالي، ووقعت محاولة لاقتحام مقر الأخير[١٥].

ولعله من المفيد أن نذكر أن القائم بأعمال المقيم البريطاني في البصرة الكابتن تيلور قد تلقى تعليمات من بومباي بالتزام الحياد الصارم في هذا النزاع، الذي انضم إليه بعد ذلك أيضا شيوخ القبائل العربية المجاورة. ولما تحولت المدينة إلى ساحة وميدان لحرب دامية قومية ودينية، صدرت الأوامر إلى تيلور بنقل المحطة التجارية مؤقتا إلى بو شهر أو حتى إلى باسيدو في جزيرة قشم تحت حماية مدافع الاسطول البريطاني، لكنه فضل نقلها إلى مدينة المحمرة الصغيرة، الواقعة عند مصب نهر كارون في شط العرب، داخل الأراضي الإيرانية، لتلعب هذه المدينة بعد ذلك وفي أقل من مائة عام دورًا بارزاً في العلاقات الانجليزية التركية الإيرانية.

عقب مغـادرة ريتش البصرة إلى بـوشهـر في يـوليـو ١٨٢١، اضـطر تايلور للعودة إلى البصرة، لكن الوضع فيها كان مستمرا في التوتر، وكذلك العلاقات بين السلطات الانجليزية الهندية وداوود باشا كانت متدهورة بسبب رفض الأخير الاعتذار لريتش ولشركة الهند الشرقية وتمسكه بعدم رد الامتيازات التي كانت تتمتع بها التجارة البريطانية وكل التجار المنضوين تحت لواء شركة الهند الشرقية.

وفي ظل هذه الظروف صدرت التعليمات من جديد إلى تايلور بنقل مقر المحطة التجارية إلى خارج حدود العراق مرة أخرى، وقام تايلور بتنفيذها في ديسمبر سنة ١٨٢١ . ويلفت النظر أن المحطة لم تنقل إلى بو شهر أو باسيدو أو المحمرة، وإنما نقلت ـ حسب ما ورد في أرشيف شركة الهنـد الشرقية ـ إلى إحـدى الجزر الكـويتية. وفي هـذه الصدد هنـاك افـتراضـان إمـا أن يكـون الناسخ قد أخطأ ليصبح القصد هنا هي الكويت نفسها، أو أن المكان المقصود هي جزيرة فيلكة الواقعة قرب جون الكويت. وعلى أي الأحوال كانت هذه الجزيرة قبل أكثر من ٣٥٠٠ عام من أهم المراكز التجارية لامبراطورية جـزر ديلمون، وها هي تعود مرة أخرى لتلعب دورها البارز، الذي أفرده التاريخ لها.

عاد تايلور إلى البصرة مع موظفيه في أبريل سنة ١٨٢٢ بعد قبول داوود باشا بكل الشروط التي تضمنها الإنذار الموجه إليه في خطاب حاكم بـومباي ألفنستون (باستثناء الاعتذار الشخصي لريتش، لكن لم يكن يشكل هذا الأمر أية أهمية، ولم يكن عمليا قابلا للتلبية، نظراً لوفاة هذا الباحث الجاد الذي لم يكن يكل أو يمل من دراساته لكردستان، في اكتوبر سنة ١٨٢١ بعد إصابته بمرض الكوليرا في شيراز).

ويجب ألا نغفـل عن أن الوجود القصـير للمحطة التجـارية الـبريطانيـة في

الكويت (أو في جزيرة فيلكة) قد أماط اللثام عن كثير من الأمور ليس فقط فيما يخص العلاقات الانجليزية الكويتية، بل وأيضا فيما يتعلق منها بالوضع السياسي والاقتصادي للكويت.

وأهم ما يجدر التنويه به هو أن هذا يعتبر دليلا قويا على الاستقلال الكامل للإمارة عن متسلم البصرة، الذي لقي حرسه الشخصي حتفه دفاعا عن مقره، وأيضا عن نفس حاكم باشوية بغداد. وكانت هذه الحقيقة معروفة على نطاق واسع آنذاك نظراً لصدور التعليمات إلى تايلور «بنقل المحطة التجارية إلى خارج حدود العراق».

إن نقل المحطة إلى الكويت يقدم دلالة إضافية ـ علاوة على ما سبق التدليل عليه ـ على ما كانت تتمتع به الإمارة من أهمية تجارية واقتصادية. وفي هذا الزمن العصيب، الذي احتل فيه المصريون جنوب وقلب الجزيرة العربية، والذي انقطعت فيه الصلات بين البصرة وبغداد وبين بغداد والاستانة بصفة مستديمة بسبب أحداث التمرد والانتفاضات المتواصلة للقبائل العربية والكردية، وظل طريق القوافل بين الكويت وحلب بمثابة خط المواصلات الوحيد للتجارة الهندية الأوروبية المارة عبر الخليج.

وفضلاً عن ذلك يدل نقل المحطة التجارية إلى الكويت خلال التدهور الشديد للأوضاع في العراق الجنوبي وشرقي الجزيرة العربية أيضا على ما كان يراود السلطات الانجليزية الهندية من ثقة بأن الكويت هي المكان الوحيد الذي يمكن أن يشعروا فيه بالأمان والاطمئنان، وبالتالي يمكننا الاستنتاج بأن القوات المسلحة للإمارة، وبالذات أسطولها، كانت على المستوى اللائق من الاستعداد والتأهب.

كما ويثبت نقل المحطة أيضا أن علاقات الكويت مع شركة الهند الشرقية لم يطرأ عليها أبداً ما يعكر صفوها بعد وفاة الشيخ عبدالله الصباح. ولذا لم

يكن من قبيل الصدفة تنويه لوريمر في موسوعته المؤلفة من ستة مجلدات إلى ضرورة تأكيد أن «الشيخ جابر كان دائماً صديقاً وفياً للحكومة البريطانية وفي كل مراسلاته معنا لم يكن يغيب عن باله أبدا أسلوب الود والاحترام»(١٦).

ولابد من الاشارة أخيرا إلى أن نقل المحطة التجارية البريطانية إلى الكويت قد نفذ بعد عام فقط من نجاح القوات المسلحة لبريطانيا وشركة الهند الشرقية في دفع عدد من الإمارات العربية في الخليج إلى توقيع معاهدة الصلح العامة. وقد انضم إليها حكام البحرين بعد التشاور مع جابر بن عبدالله، اهتداء بالأفكار والتصورات المذكورة عاليه دون ضغوط من شركة الهند الشرقية. علماً بأن عدم انضمام الكويت إلى هذه الوثيقة لم يؤثر سلباً أبداً على علاقاتها مع بريطانيا.

واستخلاصاً مما سبق تجدر الإشارة إلى أن الأحداث التي شهدها العراق في العقد الأول من القرن التاسع عشر، والتي تناولناها بالبحث، تدل بقناعة على عدم تمكن الامبراطورية العثمانية عمليا من تصريف شئون العراق، أما حكام بغداد ـ ناهيك عن متصرفي البصرة ـ فقد عجزوا في أحيان كثيرة عن ممارسة سلطاتهم خارج حدود هاتين المدينتين.

نشط الوضع الدولي من جديد في النصف الثاني من ثلاثينات القرن التاسع عشر في الشرق الأوسط، وفي الوقت ذاته في الجزيرة العربية والخليج، وبالأخص في جزئه الغربي. وكان هذا مرتبطاً باستعادة الدولة السعودية لكيانها، وعاصمتها هذه المرة كانت الرياض، فضلاً عن التوسع الجديد لمصر في الشرق الأوسط وشبه الجزيرة العربية، وما تمخض عنه من تصعيد حاد للخلافات الانجليزية المصرية وتدهور للعلاقات الانجليزية الفرنسية بدرجة كبيرة بسبب تحمس باريس ومساندتها للسياسة الهجومية لحاكم مصر محمد علي.

وتعزو غالبية أبحاث المؤرخين الغربيين التفاقم الحاد للعلاقات الانجليزية المصرية في أواخر الثلاثينات حتى الآن لأسباب تطلع الدوائر الحاكمة البريطانية للحفاظ على سلامة وكيان الامبراطورية العثمانية، لما في ذلك بالطبع من خدمة للمصالح البريطانية، لمواجهة أخطار وتهديدات القوات المصرية المسلحة بأحدث الأسلحة الفرنسية تحت قيادة إبراهيم باشا ـ الشخصية الفذة والموهوبة ـ ابن محمد علي. فقد طلبت الحكومة البريطانية من السلطان التركي الجديد عبد المجيد رفض اقتراحات الحاكم المصري حتى لايتمكن الفرنسيون من تعزيز وجودهم في المناطق الشرقية من البحر المتوسط نتيجة لانتصارات إبراهيم باشا، وكذلك لتفويت الفرصة على روسيا التي أرسلت قواتها لمساعدة الباب العالي بناء على معاهدة أونكيار ـ إسكيليسي الموقعة معه سنة ١٨٣٣، ومن ثم ساعد الوكلاء الانجليز في ربيع سنة ١٨٤٠ الانتفاضة المناهضة للمصريين في المناطق الجبلية من لبنان، وقامت بريطانيا بإنزال جنودها شمالي بيروت في سبتمبر سنة ـ ١٨٤٠، وبعد ذلك قام الأسطول البريطاني بقصف المدن المصرية وفرض حصار حول الاسكندرية، فاضطر محمد علي إلى الاستسلام في ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٤٠ وقدم تعهداً بسحب قواته من سوريا وفلسطين.

ويلاحظ أن المؤرخين الغربيين في تناولهم وبحثهم لهذه الأحداث يسقطون من حساباتهم أحيانا أن أحد سببي الدبلوماسية والاستراتيجية العسكرية لبريطانيا في الشرق الأوسط كان يكمن أساساً في تطلعها بأي ثمن لإرغام محمد علي على سحب قواته المسلحة من الجزيرة العربية وطردها بصورة خاصة من الساحل الغربي للخليج. وأصبح هذا الهدف على درجة كبيرة من الأهمية بصورة خاصة بعد تولي القائد العسكري المصري البارز خورشيد باشا في مايو سنة ١٨٣٣ لقيادة القوات المسلحة في شبه الجزيرة العربية، وشروعه في تنفيذ أوامر محمد علي باحتلال الأحساء وموانى الساحل الغربي للخليج وجزر البحرين.

ومالبث أن استغل خورشيد باشا الخلافات في معسكـر السعوديـين، وبدأ في الزحف السريع على الخليج، وكانت تحركات القوات المصرية مرصودة جيداً ومراقبة من قبل الوكلاء الكثيرين للانجليز، والممثلين الرسميين وغير العلنيين لوالي بغداد ومتسلم البصرة.

ولعله من المفيد أن نذكر بأن الباحث العربي أحمد مصطفى أبو حاكمة قد اكتشف مراسلات خورشيد باشا ومحمد علي خلال الفترة من عام ١٨٣٧ حتى عام ١٨٣٩، واستعان بمقتطفات موجزة منها في كتابه «تاريخ الكويت الحديث من ١٧٥٠ حتى ١٩٦٥»[١٧]. وبالرجوع إليها ومقـارنتها بـالوثـائق المنشورة للأرشيف الوطني في الهند وأرشيف الدولة البريطاني وأرشيف السياسة الخارجية لروسيا نستطيع أن نتناول بصورة أكثر تفصيلا الوضع في الخليج خلال الفترة ١٨٣٧ ـ ١٨٣٩، وسياسة مصر والإمبراطورية العثمانية والسلطات التركية في العراق وحكام إيران والدولة السعودية وخصائص استراتيجية وتكتيك الدوائر الحاكمة لبريطانيا والشخصيات القيادية لشركة الهند الشرقية في هذه المنطقة.

ويتضح كذلك أن الكويت في هذه السنوات بالذات قد تحولت إلى مركز إعلامي هام للغاية ونقطة مراقبة للدول الكبرى والصغرى المتتبعة لتـطورات الموقف في الخليج. وفضـلا عن ذلك أظهـر الشيخ جـابر بن عبـدالله حنكة دبلوماسية فائقة ومقدرة غير قليلة على المناورة في مواجهة الأخطار الدبلوماسية والعسكرية لهذه الدول والتعـامل معهـا بشكل حفظ لـلإمارة حيـادها وعـزز استقلالها.

وفي صيف سنة ١٨٣٧ بعث التاجر الكويتي الثرى عبدالله الفدّاغ الذي كان صديقاً للأمير السعودي، برسالة طويلة إلى الرياض تتضمن أخبار الحشود التركية في منطقة المحمرة ونوايا والي بغداد علي باشا للتحالف مع فيصل بن تركي من أجل التصدي لخورشيد باشا وغزو الحجاز المحتل من قبل المصريين.

بيد أن هذه الرسالة قد وقعت في أيدي أتباع خورشيد باشا في الرياض، الذي أرسلها بدوره إلى محمد علي للاطلاع مع خطاب تغطية، أشار فيه وفي الرسائل الأخرى التي وجهها إلى القاهرة في ٢٨ أغسطس و١٠ سبتمبر و١٢ اكتوبر سنة ١٨٣٩، إلى خطته الرامية ليس إلى مواجهة أطماع الحكام الأتراك والأمراء السعوديين فحسب، بل تهدف أيضا إلى غزو العراق عبر المناطق الشمالية الشرقية للجزيرة العربية، وسحق القوات التركية المرابطة فيها، وتوجيه ضربة مباغتة لجيوش الامبراطورية العثمانية في المناطق الجنوبية الشرقية، في الوقت الذي كان فيه إبراهيم باشا نجل محمد علي يتقدم بجيوشه عبر سوريا إلى قلب الممالك العثمانية من جهة الجنوب.

ولكي يضمن خورشيد باشا استمرار حصوله المنتظم على أخبار الخطط التركية ونوايا شركة الهند الشرقية في هذه المنطقة بعد هزيمته للسعوديين واحتلاله للبحرين، فقد أرسل مندوبا عنه إلى الكويت في نهاية عام ١٨٣٨، مكلفا بمهمة رسمية تنحصر في ضمان تزويد الجيوش المصرية المهاجمة بالمواد الغذائية. لكن لم يلبث أن اتضح أن هذا الوكيل التجاري محمد أفندي لم يكن في واقع الأمر إلا ممثلا سياسيا لخورشيد باشا ومسؤولا عن كل مصلحة الاستعلامات في المنطقة، وقد علم الشيخ جابر بن عبد الله على الفور بالمهمة الحقيقية لهذا الوكيل، فأحسن معاملته من الناحية الخارجية ودعاه لحضور جلسات مجلسه، وكان تكريما له يجلسه على يمينه في أثناء انعقادها.

وبدءا من خريف ١٨٣٨ تلقت لندن من جهات مختلفة: من بومباي وبوشهر وبغداد والقاهرة أخباراً مقلقة حول الخطط الهجومية الواسعة لمحمد علي في شرقي الجزيرة العربية والساحل الغربي للخليج العربي. ومما يسترعي الانتباه أن حكام بريطانيا قد بالغوا في البداية في تقدير مكانتهم، وأخطأوا الحساب في تقدير عزم وتصميم محمد علي وخورشيد باشا، ولذا أرسل وزير الخارجية

البريطاني بالمرستون تعليمات إلى القنصل العام البريطاني في القاهرة في ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٣٨، طلب فيها توجيه إنذار حاسم إلى محمد علي بأن لندن لاتبارك نواياه الشرقية[١٨] وعندما اتضح أن هذا الانذار لم يحقق مفعوله، بذلت محاولة لوقف تقدم خورشيد باشا من جهة الشرق، حيث بعث المقيم السياسي البريطاني في بوشهر المقدم هينيل في مطلع مايو ١٨٣٩ برسالة قوية إلى القائد المصري، نصحه فيها باسم الحاكم العام للهند وحاكم بومباي بوقف تقدمه نحو الخليج، ونظرا لعدم استقرار الوضع فقد أرسل نسختين من هذه الرسالة إليه - واحدة عبر القطيف والأخرى عن طريق الكويت.

وفي ٣ و٥ مايو سنة ١٨٣٩ زارت الكويت سفينتان تابعتان لشركة الهند الشرقية، الأولى حملت طبيب المقيم البريطاني في بوشهر الذي كلف بمهمة بعيدة كل البعد عن الطب، وهي دراسة الوضع في الساحل واختبار صحة الشائعات حول اقتراب القوات المصرية، والثانية وصلت بعد يومين وهي الطراد «كلايف» الذي حمل قبطانه رسالتين من هينيل للشيخ جابر الصباح. وكانت الرسالة الأولى نسخة من الرسالة الموجهة إلى خورشيد باشا بتاريخ ٢٩ أبريل، أما الأخرى فكانت موجهة لشيخ الكويت جابر، وفيها يرجوه المقيم السياسي البريطاني أن يلتقى شخصيا بخورشيد باشا ويسلمه بنفسه الرسالة البريطانية، وأن يبذل أقصى ما في وسعه من أجل إقناعه بوقف هجومه وزحفه على الساحل، وأن يصرف النظر بشكل خاص عن خطته لاحتلال أرخبيل البحرين. غير أن الشيخ جابر اكتفى بتسليم خورشيد باشا رسالة المقيم البريطاني فقط عن طريق إرسالها إليه، وحاول في الوقت ذاته أن يظهر وده تجاه شركة الهند الشرقية فأرسل إلى هينيل في منتصف مايو سنة ١٨٣٩ خطابا، يخطره فيه بأن خورشيد باشا مازال موجوداً في الرياض، لكنه تملص من الرد

على استفساره فيما يتعلق باستعدادات القائد العام المصري للهجوم على البصرة، وبدلا من ذلك وافاه بتفصيلات النشاط الكبير لمحمد أفندي ومعاونيه في شراء المواد الغذائية والأسلحة والعتاد العسكري لارسالها إلى الرياض، وكان هذا رداً عملياً وهاماً للغاية بالنسبة للانجليز. ومن المفارقات المثيرة للدهشة أنه وفي أثناءإعداد الشيخ جابر للرد على هذه الرسالة، تعرضت الكويت لحالة من التوتر المفاجىء بسبب لجوء كتيبة من جنود الحامية التركية للبصرة إليها، كانت قد تمردت على قيادتها وأعلنت رغبتها في الانضمام إلى جيش خورشيد باشا، وهي واقعة تدل في حد ذاتها على ضعف مواقع الامبراطورية العثمانية في جنوب العراق. وبعد بضعة أيام من دخول هذه الكتيبة إلى الأراضي الكويتية وصل إلى الكويت مبعوث شخصي من متسلم البصرة، حاملا معه رسالة إلى الشيخ جابر، يرجوه فيها القبض على جنوده الهاربين وإعادتهم إليه، وكان الطلب الموجه لحاكم الكويت يصر على المساعدة وعلى رجاء تقديمها لدرجة تعظيم شأن جابر وتلقيبه «بالأمير» في الرسالة.

واجه الشيخ جابر موقفاً حرجاً لعدم رغبته في الاصطدام بالأتراك، لاسيما وأنه كان على علاقة طيبة للغاية مع السلطات التركية في فترة الثلاثينات، حتى إنه كان يزود البصرة سنويا بهداياه من الأرز والتمور ويتلقى في المقابل أثواباً وحللاً تشريفية بانتظام. علاوة على مساعدته لمتسلم البصرة سنة ١٨٣٦ في قمع انتفاضة الزبير، رغم أن مشاركة الكويت في هذه العملية كانت مقتصرة على محاصرة مشارف المدينة فقط من جهة الخليج ومضيق خور عبدالله.

وبعد سقوط الزبير لجأ يعقوب الزهير الذي كان من كبار أعيانها، إلى الكويت للإقامة فيها، ووقتئذ بالذات ـ في سنة ١٨٣٦ ـ باع لجابر الصباح ضيعة الصوفية الكبيرة التي كان يملكها في منطقة المعمرية، ليضيف بذلك رقعة

إلى أملاك الكويتيين لمزارع النخيل الشهيرة في ولاية البصرة، والتي أصبحت فيما بعد مصدراً للمشاحنات والخلافات الكويتية التركية، والانجليزية التركية أيضاً.

وبناء على ما سبق ذكره يمكن تفهم الوضع الصعب الذي واجهه الشيخ جابر، عندما طالبه متسلم البصرة باعتقال وإعادة الكتيبة التركية التي فرت إلى الكويت، على أي الأحوال وجد جابر الحل على يد محمد أفندي وكيل خورشيد باشا، الذي تمكن من تدبير الترحيل «السري» ليلا لهذه الكتيبة بنقلها على سفن مستأجرة من القطيف، التي كانت واقعة تحت سيطرة المصريين(١٩).

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يكن من السهل دائماً إيجاد مخرج من هذه المآزق. ففي نهاية اكتوبر سنة ١٨٣٩ وصل نائب هينيل الملازم إدموندز إلى الكويت في مهمة تنحصر، أولا في معرفة أبعاد الموقف والوضع في الإمارة بعد ما بلغ بوشهر من معلومات مختلفة حول النشاط السياسي الخارجي الكبير للشيخ وعلاقاته الودية سواء مع الأتراك أو المصريين، وثانياً، في الحصول على موافقة الشيخ على إنشاء خط بريدي جديد بين الكويت وحلب، يتولى الانجليز حراسته. ومما يسترعي الانتباه أن هذا المطلب قد توافق في توقيته مع الاحتدام الحاد للعلاقات الانجليزية المصرية بعد قصف الأسطول البريطاني للموانى المصرية وحصاره للأسكندرية.

وفي ظل هذه الظروف وقعت حادثة نادرة للغاية بالنسبة للعلاقات الانجليزية الكويتية. فعندما وصلت السفينة العسكرية المقلة للملازم إدموندز إلى جون الكويت، أطلقت مدافعها قذائف التحية حسب التقاليد المتبعة. لكنها لم تتلق ردا على تحيتها من الساحل، الأمر الذي كان يعتبر دائما بمثابة إهانة للعلم البريطاني. والأسوأ من ذلك أن أحدا من أعيان الكويت أو كبار رجالاتها لم يظهر على مدي يومين للترحيب بمبعوث «الملك غير المتوج للخليج» وفي اليوم الثالث سمح لادموندز بمقابلة الشيخ، الذي لم ينهض حتى من كرسيه للترحيب

به. وخيل وقتئذ أن صداما حادا سوف يقع لا محالة، إلا أن شيئا من هذا لم يحدث، والسبب أن الشيخ لم يكن بمفرده طول الوقت حيث لازمه محمد أفندي كظله، موفدا إليه من خورشيد باشا. ولذا تمكن جابر الصباح من تبرير سلوكه الغريب هذا للانجليز فيما بعد بطريقة غير معلنة. وهكذا نجح الشيخ جابر في أن يتفادى الصدام مع مصر ومع بريطانيا العظمى في آن واحد[٢٠].

ولابد من التنويه إلى أن بريطانيا وشركة الهند الشرقية كانتا في عامي ١٩٣٨ و ١٩٣٩ في وضع لايسمح لهما بالتورط في منازعات ومشاحنات جديدة في الخليج، حيث واجهتا صعوبات جمة ومشكلات لا حصر لها في مناطق الساحل الجنوبي والقطيف وجزر البحرين بصورة خاصة، فلقد تناوب المصريون والإيرانيون فرض نفوذهم. وفضلا عن ذلك وقع نزاع انجليزي إيراني حاد في سنة ١٨٣٨ بعد محاولة حاكم إيران محمد شاه الاستيلاء على هرات عن طريق استغلال الصراع الدائر بين حكام كابل وقندهار وهرات من العائلات المتنافسة على الحكم فيما بينها ويلفت النظر أن السفير الروسي سيمونيتش كان مؤيدا ومشجعا لخطط الشاه الهجومية بكل الوسائل. وفي مايو ١٨٣٨ فرضت القوات الإيرانية حصارا حول هرات، الأمر الذي دفع الحكومة البريطانية إلى قطع علاقاتها مع إيران، وعلى أثر ذلك أرسلت أسطولا قويا إلى الساحل الشمالي الشرقي للخليج، وبعد نقاش مكثف وطويل في لندن وكلكتا حول الأسلوب الأمثل لإنزال العقاب بإيران ـ باحتلال بوشهر أو القيام بإنزال للقوات في جزيرة خرج ـ تقرر اختيار الاقتراح الثاني. ولقد أثار احتلال القوات البريطانية لجزيرة خرج استياء شديداً لدى الحكومية الروسية، وقام السفير الروسي في لندن بتسليم مذكرة شديدة اللهجة إلى بلمرستون، موقعة من قبل المستشار نسلرودي. وكانت هذه المرة الأولى التي تعرب فيها الحكومة الروسية عن معارضتها لاحتلال القوات الأجنبية لأية جزيرة من جزر الخليج[٢١].

أثارت المذكرة الروسية امتعاض لندن في ذات الوقت، وذلك لأن المقيم البريطاني في بغداد العقيد تايلور الموظف بشركة الهند الشرقية الذي فر من البصرة إلى الكويت سنة ١٨٢٠، كان قد أرسل في سنة ١٨٣٢ رسالة طويلة إلى كلكتا ولندن، حاول أن يثبت فيها بأن روسيا ستحاول، بلا ريب، استغلال الضعف الشديد الذي حل بالامبراطورية العثمانية من أجل التغلغل عبر العراق إلى الخليج العربي. والآن بعد مرور خمسة أعوام، تذكرت لندن من جديد هذه النبوءة الشؤم. لكن نظرا لعجز جيش الشاه عن احتلال هرات المحصنة من قبل المهندسين العسكريين الانجليز، وتورط انجلترا وروسيا في أزمة الشرق الأوسط فقد تم التوصل في نهاية سنة ١٨٣٨ إلى حل وسط، اتفق بموجبه على مغادرة الجيش الإيراني لحدود محافظة هرات التي ظلت حتى أيامنا المعاصرة مطمعا لأنظار الشخصيات الإيرانية المتنفذة، وعلى انسحاب القوات البريطانية من جزيرة خرج، مع عودة المقيم البريطاني إلى بوشهر. وعلى هذا الأساس سوى النزاع مؤقتا، غير أن الدوائر الحاكمة البريطانية اضطرت، بلا شك إلى مراعاة الحيطة والحرص أيضا تجاه الساحل الغربي للخليج[٢٢].

ويجب ألا نغفل بأن هذا لم يكن يعني أبدا أن اهتمام بريطانيا أو إدارة شركة الهند الشرقية بالجزء الشمالي الغربي للخليج قد فتر أو قل، بل على العكس من ذلك، خاصة وأن الملازم إدموندز كان قد توقف في جزيرة فيلكة المعروفة لقرائنا بتاريخها العريق، في أثناء عودته من زيارته غير الموفقة إلى الكويت في نوفمبر سنة ١٨٣٩ سنة، ليتفقدها جيدا من أجل معرفة مدى صلاحيتها لإقامة قاعدة عسكرية بحرية، إذا ما اضطرت الظروف إلى الانسحاب الكامل من جزيرة خرج. وكان رأي إدموندز سلبيا بسبب عدم خصوبة التربة فيها وعدم توافر مياه الشرب، وبالتالي فهي لا تصلح لاستخدامها كقاعدة كبيرة ومع ذلك قام الملازم باسطول شركة الهند الشرقية

فليكس جونس بزيارة أخرى إلى الكويت في ديسمبر من العام ذاته ليعود برأي طيب جدا حول الامكانيات الكبيرة والآفاق الهائلة للكويت[٢٣].

تلقى العقيد هينيل في فبراير سنة ١٨٤١ تعليمات من مجلس إدارة شركة الهند الشرقية بتفقد موانى الخليج، بحثا عن قاعدة مناسبة. وقد لفت الأنظار على الفور وبالدرجة الأولى إلى الكويت وإلى إمكانياتها، وفي أبريل أمضى المقيم البريطاني بها عدة أيام ليعود بأعلى تقييم حول دور المدينة وأهميتها، وبالذات جونها. ومع ذلك لم يغفل المقيم البريطاني عن الإشارة في نفس الوقت إلى أن الشيخ جابر الصباح سوف يعترض بشدة على إقامة القاعدة العسكرية البحرية في أي منطقة بالإمارة[٢٤]. ومما يسترعي الانتباه والتنويه أن السلطات البريطانية لم يتبادر إلى ذهنها ولم يخطر على بالها في المرة الأولى أو في المرة الثانية أن تبحث هذه المسألة الحساسة مع السلطات التركية ذات السيادة الوهمية على الكويت!

مرت الكويت وحكامها خلال الأربعينات من القرن التاسع عشر بظروف صعبة للغاية بسبب الصراع الذي خاضته الأسرة الحاكمة لآل خليفة على السلطة في البحرين مع تطلعها للسيطرة أيضا على الجزء الشمالي الغربي من قطر ومنطقة الدمام في الأحساء،، وكذلك بسبب محاولات إيران والامبراطورية العثمانية، وبالطبع السلطات الانجليزية الهندية، للسيطرة على البحرين أو إرغام حكامها على الاعتراف بسيادتها أو إشرافها عليها.

وكانت السلطات الانجليزية قد تمكنت سنة ١٨٣٥ من إقناع حكام الساحل الجنوبي للخليج بتوقيع ما يسمى بالاتفاقية البحرية الأولى، التى عززت عمليا وبدرجة كبيرة حقوق ونفوذ بريطانيا ووكلائها وأميرالاتها في الخليج العربي. إلا أن حاكم البحرين وقتئذ عبدالله بن أحمد الخليفة رفض التوقيع على هذه الاتفاقية تحت ضغط السعوديين ولخشيته فيما بعد من المصريين، الأمر الذي

أثار بطبيعة الحال استياء بومباي وريبتها. لكن بعد هزيمة السعوديين وقع أرخبيل البحرين تحت هيمنة إيران، ومالبث أن تحرش الموظفون الإيرانيون بأسرة آل خليفة وسببوا لها مضايقات كثيرة بمطالبهم التعسفية، فاضطرت إلى الاستنجاد ببريطانيا، التي كان أسطولها مازال يجوب الخليج بعد النزاع الانجليزي الإيراني على هرات ونتيجة لذلك لم يجد الإيرانيون مفرا من الجلاء عن البحرين خاصة بعد انسحاب المصريين من الأحساء.

وسرعان ما ألح المقيم البريطاني في طلب انضمام الأرخبيل إلى الاتفاقية البحرية الأولى، لذا عاد عبدالله الخليفة وطلب مساعدة طهران، الأمر الذي أصبح معروفا في بوشهر وبومباي، مما خلق وضعا من التوتر والتأزم في الأرخبيل، ويحتمل أن يكون هذا هو الواعز للسلطات الانجليزية الهندية على المراهنة وقتئذ على حفيد شقيق حاكم البحرين محمد الخليفة، الذي كان منفيا في الخارج بين قطر والاحساء بالتبادل.

ونظرا لتدهور الموقف في المنطقة نشطت السلطات الانجليزية الهندية اتصالاتها بالكويت، وعلى أثر ذلك انضم ابن حاكم الكويت عبدالله الصباح سنة ١٨٤١، لأسباب لم تلق الدراسة والبحث الكافيين، باسم والده إلى الاتفاقية البحرية الأولى المذكورة عاليه مؤقتا، لمدة عام واحد. وفي ربيع سنة ١٨٦٣ زار الكويت لأول مرة المقدم بيللي ـ المقيم السياسي الجديد في الخليج والنجم الساطع للادارة الاستعمارية البريطانية الذي تدرج فيما بعد في الترقي إلى رتبة يندر الحصول عليها، وهي رتبة الفريق. وعقب مباحثات مكثفة وطويلة مع جابر الصباح، توجه الأخير في أغسطس سنة ١٨٣٤ إلى البحرين بهدف التوسط في تسوية الخلاف في أسرة آل خليفة، الذي نشب بين شيوخ العشائر في كل من البحرين وقطر على حد سواء. وكيما تكتسب وساطته السلمية وزنا وسندا، اصطحب جابر معه أسطولا قويا من ٨ سفن كويتية. وفي ذلك الحين

كانت أخطر مرحلة من الصراع على السلطة في البحرين قد انتهت بهزيمة الشيخ المسن وتولى حفيد أخيه محمد الخليفة زمام الحكم. وقد باءت بالفشل كل محاولات جابر الصباح لإصلاح ذات البين بين الشيخ الجديد وعمه الطريد، تفاديا لجر السعوديين وإيران للتورط في النزاع، وللحيلولة دون وقوع طفرة جديدة للقرصنة في البحر، الأمر الذي كان يشكل خطورة بالغة على الملاحة الكويتية وعلى التجارة وصيد اللؤلؤ. وقد استضافت الكويت الشيخ محمد المخلوع الذي رجع إلى الأحساء، وآوته مرتين. وكانت جهود الإدارة الإنجليزية الهندية أنجح في إفشال محاولة إيران الدورية لغزو البحرين وفرض انتدابها عليها. وفي مايو سنة ١٨٥٣ وفقت السلطات الانجليزية الهندية في إقناع شيوخ الساحل الجنوبي للخليج بالتوقيع على معاهدة الصلح البحري الدائم، التي وفرت لمقيم الخليج وللوكلاء الإنجليز في المنطقة ولقباطنة السفن البريطانية امتيازات هائلة، لدرجة تخويلهم حق إنزال العقاب بكل «الخارجين على الصلح»، وكذلك اتفق على عدم استخدام مصطلح «ساحل القراصنة» بعد توقيع معاهدة الصلح الدائم وأن يطلق عليه إسم «ساحل عمان المهادن» وبقيت هذه التسمية سارية حتى سنة ١٩٧١ لغاية سقوط آخر معاقل النظام الاستعماري البريطاني في الخليج، وتخلص كل مشيخات ساحل عمان المهادن من الهيمنة البريطانية، لتقوم محلها الدولة الكونفدرالية ـ الامارات العربية المتحدة ـ التي تلعب الآن دورا بارزا ومرموقا في العلاقات الدولية والاقتصاد العالمي، والتي تبوأت مكانتها كعضو نشيط في كل من مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة.

ومن الجدير بالملاحظة أن الشيخ محمد الخليفة كان قد رفض في البداية الانضمام إلى اتفاقية الصلح الدائم، لكنه قرر الانضمام إليها سنة ١٨٥٦ ووقعها مع بريطانيا، ليمنح بذلك رعاياها امتيازات سياسية واقتصادية كبيرة في

الأرخبيل، وبالذات حقهم في ممارسة صيد اللؤلؤ في المناطق الضحلة بصفة مستقلة، أما المقيم البريطاني في الخليج فقد تمتع بحق إصدار الأحكام الفاصلة فيما يخص شؤون الأرخبيل الخارجية والداخلية على حد سواء. لكن لندن وبومباي توصلا سنة ١٨٦١ إلى قرار حاسم بفرض السيطرة الكاملة على الأرخبيل بعد تورط الشيخ محمد في النزاع الدائر بين السعوديين وآل رشيد، وبعد محاولته المراوغة بين تركيا وإيران وبريطانيا، ولم يجد الشيخ محمد بداً من التوقيع في يناير سنة ١٨٦١ على المعاهدة الانجليزية البحرينية التي فرضت الانتداب البريطاني عمليا في الأرخبيل.

في حين استمرت العلاقات الإنجليزية الكويتية خلال الخمسينات والستينات في التطور بنفس مستواها السابق، ولوحظ أن السلطات الإنجليزية الهندية لم تكن تلح في أمر انضمام الكويت إلى الاتفاقيات المعقودة في السنوات ١٨٣٥ و ١٨٤٧ و ١٨٥٣، الأمر الذي أسبغ على الإمارة وضعا خاصا في الخليج.

وفي تقارير ممثلي السلطات الإنجليزية في لقاءاتهم مع الشيخ جابر عبدالله وابنه الشيخ صباح بن جابر كانوا يؤكدون على أمرين، وهما أن سلطة أو مكانة السلطان العثماني تعتبر وهمية، وأن السفن الكويتية بدأت في الستينات من القرن التاسع عشر ترفع العلم التركي بدلاً من علمها بسبب منح الاتفاقيات التركية الانجليزية للسفن حاملة العلم التركي امتيازات ومعاملة خاصة في الموانى الهندية. وأن حكام الكويت كانوا يتبادلون الهدايا مع السلطات التركية، وكانت هدايا الجانب التركي تعزى لسبب قيام شيوخ الكويت بضمان أمن الملاحة في مصب شط العرب(٢٥).

وفي سنة ١٨٦٦ وقع نزاع بين أسرة آل صباح وسلطات البصرة بسبب محاولة الأخيرة القيام بمصادرة مزارع النخيل المملوكة لآل الصباح في الصوفية منذ أكثر من ٣٠ سنة، ولم يتنازل الشيخ عن حقه وقدم شكوى مكتوبة إلى حاكم بغداد، الذي نظر في الأمر وأصدر حكماً لصالح آل صباح. وهي واقعة مميزة للغاية لإدراك وضع الإمارة وأهميتها.

فقبل هذا الحادث بعام زار المقيم السياسي البريطاني في الخليج العقيد بيللي الكويت للاطلاع على الوضع في الإمارة عن كثب وقام بجولة في جزيرتي بوبيان ووربة، ومما يثير الدهشة أنه قد أظهر فراسة نادرة عندما أكد في تقريره المطول بأن مستقبل التجارة البحرية للعراق سيعتمد بدرجة كبيرة على مضيق خور عبدالله الضيق المؤدي إلى ميناء أم قصر(٢٦). كما أعرب اللورد كيرزون عن نفس هذا الرأي فيما سنبين لاحقا ـ بعد زيارته لهذه المنطقة سنة ١٩٠٣ ولذا كانت مشاكل خور عبدالله وأم قصر من أكثر القضايا حساسية في أثناء جلسات لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود العراقية الكويتية في ربيع سنة ١٩٩٢.

وعندما أوشك مشروع شق قناة السويس على الانتهاء في نهاية الستينات، وبالنظر إلى الأهمية الهائلة الاقتصادية والاستراتيجية لهذا المشروع ليس للدول الغربية فقط، بل وللإمبراطورية العثمانية أيضا بطبيعة الحال، عكفت الأستانة وبغداد على مناقشة مسألة كيفية تعزيز مواقعها في شبه الجزيرة العربية، وبالأخص في منطقة الخليج، لاسيما بعد ما راودها الخوف من أن بريطانيا سوف تستغل الأهمية المتنامية لهذه المنطقة بعد افتتاح أقصر طريق من أوروبا إلى الهند من أجل بسط نفوذها اللاحق على الخليج، وكانت هذه القضية هي أكثر ما يشغل بال الدوائر الحاكمة البريطانية، وبالدرجة الأولى جناحها: التكتل «الشرق أوسطي».

ولمواجهة هذه الخطط تقررت محاولة إعادة إحياء النفوذ التركي في الساحل الغربي للخليج، وفي هذا الصدد رنت الأبصار بالدرجة الأولى إلى الكويت.

وقد حاول والي بغداد نامق باشا أن يفرض سنة ١٨٦٦ نوعا من الإشراف على النشاط الاقتصادي والسياسي الخارجي للكويت، إلا أن حاكم الإمارة الجديد وقتئذ الشيخ عبدالله بن صباح علم بهذه النوايا وبادر على الفور باتخاذ إجراءات مضادة لها، كما وصل الأمر فورا أيضا إلى علم القنصل العام البريطاني في بغداد العقيد كمبل، الذي كتب في تقريره إلى لندن، يقول: «طالما قنع الوالي بالمطالبة بتحصيل إتاوة متواضعة (إذا ما ظلت المطالبة مدعومة بقوات بحرية)، فسوف يوافق شيوخ الكويت على سدادها... أما إذا حاول فرض أي شكل من أشكال الإدارة التركية فسوف ينبرى كل السكان ـ بعد فترة محددة من المقاومة السلبية ـ لمقاومة كل أشكال الاتصال والعلاقة مع الأتراك». أما العقيد بيللي فقد كتب بدوره، بعد دراسته للوضع في الكويت، يقول: «يعترف العرب بسلطة الأتراك مثلما نعترف نحن بالعقائد الـ ٣٩ للكنيسة الانجليكانية ـ الكل يتفق معها، لكن أحدا لا يتذكرها[٢٧] وبالفعل بقيت تصريحات نامق باشا دون أي تنفيذ.

لكن الوضع تغير سنة ١٨٧٠، عندما شرع والي بغداد الجديد مدحت باشا الذي كان من أبرز شخصيات الدولة التركية، في تنفيذ خطته الواسعة لاستعادة الهيمنة التركية على الساحل الغربي للخليج، ومما سهل تنفيذها أن الباب العالي بعد بدء الحركة عبر قناة السويس قد تمكن من نقل قواته وعتاده وسفنه الحربية من الأستانة وأزمير إلى الخليج.

وكانت الذريعة المناسبة لنقل القوات إلى نجد والأحساء التي استغلها

الوالي التركي هي الصراع على السلطة في دولة السعوديين، والذي تمكن سعود خلاله بعد جهود مضنية من إزاحة أخيه عبدالله عن الحكم وتنصيب نفسه أميرا لنجد. وعلى أثر ذلك أرسل مدحت باشا في ربيع سنة ١٨٧١ فوجا كبيرا من قوات التأديب إلى الأحساء لـ «إحقاق الحق والعدل»، خاصة وأن عبدالله كان يحمل لقب قائمقام التشريفي، الذي أنعم به عليه السلطان التركي سنة ١٨٦٥. وكانت نقطة التجمع لكل القوات المسلحة التركية هي البصرة، علاوة على نقطة أخرى كانت مفاجئة لكل المراقبين وحتى لحكام مشايخ المنطقة، وهي الكويت ولعله من الطريف أن نذكر أن الباحثين والمؤرخين لا يملكون حتى الآن أية وثائق جديرة بالثقة من شأنها أن تبرر بالتفصيل الأسباب التي دفعت عبدالله الصباح إلى اتخاذ قراره بالمشاركة في حملة مدحت باشا على أوسع نطاق. وفي ذات الوقت لا توجد أيضا أهم وثيقة هنا، ألا وهي فرمان السلطان الذي كان يتعين عليه إلزام حاكم الكويت بالاشتراك في هذه الحملة العسكرية الكبرى. وكان من شأن هذا الفرمان أن يصدر فقط في حالة ما إذا كان المعنى به إما موظفا كبيرا بالامبراطورية العثمانية أو شخصا تابعا لها، ومن ثم فإن عدم صدوره وغيابه يدل على أن الكويت لم تكن جزءا من الامبراطورية العثمانية، كما أن اشتراك عبدالله في هذه العملية لم يكن مبنيا على أوامر صادرة إليه من الأستانة أو بغداد. أما الدوافع التي نرجح أن الشيخ الكويتي قد اهتدى بها، فسوف نتناولها ونلخصها في السطور التالية.

لكن ما يهمنا الإشارة إليه في هذا الصدد هو تحول ميناء الكويت إلى نقطة تجمع لكل السفن التركية وناقلات القوات القادمة من البصرة، بالإضافة إلى وحدات الفرسان التركية التي اتجهت إليه أيضا عبر الزبير، مع قدوم قوات قبائل المنتفق بأعدادها الغفيرة. وكيما يتأتي نقلها إلى موانى الأحساء، وضع الشيخ عبدالله كل الأسطول الكويتي تحت تصرفها، أي ما يزيد على ٣٠٠

سفينة، بما فيها المراكب العسكرية المسلحة بالمدافع. ولما بلغت أمير نجد الجديد سعود وشيخ البحرين عيسى بن على الخليفة أولى المعلومات حول مشاركة الكويت النشطة في هذه الحملة، خف كلاهما إلى مخاطبة المقيم السياسي البريطاني العقيد بيللي برسالة، طالباه فيها بضرورة إقناع حاكم الكويت بالإقلاع عن الاشتراك في هذه الحملة[٢٨].

لكن لم يصدر أي رد فعل جوابي من بوشهر أو من لندن، وتركزت كل جهود الحكومة البريطانية والسلطات الانجليزية الهندية على إفشال محاولات مدحت باشا لانزال جنوده إلى جزر البحرين وتحقيقا لهذا الهدف مورست ضغوط شديدة على الباب العالي، بينما حاول كمبل التأثير شخصيا على مدحت باشا. وعلى ما يبدو أن المواقف قد تباينت في هذه المسألة لدى الباب العالي ووالى بغداد، حيث أفصح الأخير صراحة عن خططه «لاستعادة السيادة التركية على البحرين» بينما كان الباب العالي أكثر حرصا، وبريطانيا أكثر قوة، ولذا صرف النظر عن احتلال أرخبيل البحرين.

شاركت الكويت وقواتها المسلحة أوسع مشاركة في هذه الحملة التي كان هدفها الأول هو مدينة القطيف ذات التحصينات القوية وميناؤها، وكان الأسطول الكويتي من أنشط القوات المشاركة في قصفها، كما ساهمت القوات المسلحة الكويتية في احتلال الدمام في الخامس من يونيو سنة ١٨٧١. وتولى عبدالله شخصيا قيادة الأسطول، أما شقيقاه محمد وحاكم الإمارة المقبل مبارك فقد توليا قيادة سلاح الفرسان وجنود المشاة، ولم يعد الأخيران إلى الكويت إلا في عام ١٨٧٢.[٢٩]

ولعله من المفيد أن نذكر بأن دور الكويت في أعمال وتحركات فوج التجريدة التركي، التي أسفرت عن استعادة السيادة التركية مرة أخرى من

الناحية الشكلية على الأحساء ونجد اللتين أعلنتا سنجقين للامبراطورية العثمانية، قد لاقى أعلى تقييم وتقدير في الأستانة، وعلى أثر ذلك نمت مكانة حكام الامارة وعلا شأنهم ونفوذهم. ولا نملك معلومات تبين إذا ما كانت الخزانة التركية قد عوضت الكويت عن النفقات الهائلة التي تكبدتها نتيجة مشاركتها في الحملة، أم لا.

لكن من الأهمية بمكان أن نشير هنا إلى ملحوظتين، الأولى تقر بأن الأعمال العسكرية لقوات مدحت باشا ضد الكويت الواقعة على الطريق نحو السنجقين المكتسبين من جديد، قد توقفت وأمكن درؤها، ومن ثم تمتعت الإمارة عمليا بحكم ذاتي كامل. والملحوظة الثانية التي لا تقل أهمية عن الأولى، تشير إلى أن السلطات الانجليزية الهندية لم تبذل أية محاولات لممارسة أية ضغوط على الكويت، على الرغم من أن تعزيز النفوذ التركي في الحجاز، وبصورة خاصة في الأحساء، يتناقض ويتعارض بوضوح مع مصالحها. ومن المرجح أن بومباي ولندن قد توصلا إلى استنتاج، مفاده أن الثمن الباهظ الذي دفعه عبدالله الصباح للأتراك من أجل الحفاظ على الاستقلال الحقيقي للإمارة بالاشتراك في هذه الحملة، قد برهن على أن النتيجة تستحق مثل هذا الثمن بالفعل، علاوة على تطابقها في تلك اللحظة وتوافقها مع المصالح البريطانية على النطاق الواسع.

عادت علاقات الكويت في السبعينات للتحسن مع الدولة السعودية التي نال الضعف منها، ومع حكام البحرين، وقام مبارك الصباح سنة ١٨٨٣ بزيارة البحرين بتكليف من عبدالله الصباح، وقد أحسنت أسرة آل خليفة الحاكمة استقباله واحتفت به للغاية.

واستمرت الكويت خلال الفترة المذكورة في استضافة أعضاء

أسرتي آل سعود وآل خليفة الذين اضطرتهم الظروف إلى ترك ممالكهم خلال خوضهم الصراع على السلطة.

وحافظت الإمارة على علاقاتها مع الباب العالي والسلطات التركية المحلية دون تغيير.

وتحولت الكويت في السبعينات والثمانينات إلى عضو فاعل ونشيط بدرجة متزايدة في العلاقات الدولية المعقدة ليس في الساحل الشمالي الغربي فحسب، وإنما في كل منطقة الخليج وحوض شط العرب، مما دفع الدول الأوروبية الكبرى، كفرنسا وألمانيا، إلى أن ترنو للكويت، وبدأت تظهر اهتمامها بها.

هوامش الفصل الأول

1. Hammer-Purgstall, Geschichte des Osmanischen Reiches Bd. II S 185-188, Gzaz, 1962.
2. Hammer-Purgstall, Gezchichte des Osmanisdien Beiches, Bd VII, Y 31-34, Gzaz, 1963.
3. **Ahmad Mustafa** Abu-Hakima, The modern History of Kuwait, London, 1983, p. 26.

(٤) المصدر السابق، ص ٣٥ - ٣٧، ١٦٥ - ١٦٦؛ أ. أداموف، العراق العربي، ولاية البصرة في الماضي والحاضر، سان بطرسبورغ ١٩١٢، ص ٣٨٦ - ٣٨٧.

5. Longrigg S.H. Iraq, London 1958, pp. 199-200.
6 Backingham, G.S. Travels in Assyria, Media and Persia, S.I. London, 1830, p. 462-463.
7. Brydges, H.Y. An Account of His Majesty's Mission to the Court of Jerria in the years 1807-11 to which is appended a Brief History of the Wahaby, v II, London 1834, pp. 12-16.
8. Abu-Hakima, op. cit. p. 49.
9. Lorimer, G .G., Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia, v I, part IA London 1970, p. 1005.
10. Bondarvsky, G., Hegemonists and Imperialists in the Persian Gulf, Moscow, 1981, pp. 64-65.

(١١) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، أوراق «الديوان»، عام ١٨٠٣، الملف ٢٢٣٤، المجلد، الأوراق ٢١١ - ٢١٤.

(١٢) فاسيليف أ.م.، تاريخ العربية السعودية، موسكو ١٩٨٢، ص ١٠٧ - ١٠٨.

13. Lorimer, op. cit. p. 843.
14. Philby, H. St. John. Saudi Arabia, Beirut, 1968, p. 149.
15. Lorimer, op. cit. pp. 1312-1313.
16. Lorimer, op. cit. p. 1009.
17. Ahmad Mustafa Abu-Hakima op. cit. pp. 66-69.
18. Public Record Office (PRO) FO 78/343, N30, India Office (IO) L/PLI) 14, N87, 53.
19. Abu-Hakima, op, cit. p. 70, Lorimer, op. cit. p. 1009.
20. Lorimer, op. cit. pp. 1009-1010.
21. I.O. Add. Ms' 36469 - I.O. Home Correspondence (Secret). v. 839.
22. Relly, G.B. op. cit. pp. 300-301.
23. Lorimer, op. cit, p. 1010.
24. Ibid.

25. Lorimer, op. cit. pp. 1012-1013.
26. Ibid.
27. Pelly, L. "Remarks on the Tribes, Trade and Resources around the Shore Line of the Persian Gulf," Transactions of Bombay Geographical Soceity, XVII (1963).
28. I.O. Sec. Letters and Enclosers from India, vol. 8.
29. Abu- Hakima, op. cit. pp. 85-87.

الفصل الثاني
الكويت وعلاقاتها الدولية والسياسة الاستعمارية
على مشارف القرن الـ ٢٠

توفى الشيخ عبدالله الصباح سنة ١٨٩٢ بعد حكم للكويت استمر منذ عام ١٨٦٦، وكان له دور كبير في استعادة النفوذ التركي إلى الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية سنة ١٨٧١. على يد والي بغداد مدحت باشا ـ وزير المستقبل ذي النفوذ الكبير، الذي وضع أول دستور للامبراطورية العثمانية. وقد كوفئ الشيخ عبدالله على خدماته بمنحه لقب «قائمقام». لكن لا يسعنا هنا إلا أن نتفق في الرأي مع المؤرخ العربي أحمد مصطفى أبو حاكمة فيما ذهب إليه في كتابه «تاريخ الكويت الحديث» من ضرورة التأكيد مرتين على أن هذا اللقب كان لقبا تشريفيا، ولم يكن أبدا منصبا يمنح لحاكم مقاطعة أو منطقة[1]. ذلك لأن عدم إدراك هذا الفارق في المعنى قد أوقع كثيرين من الدبلوماسيين والساسة والمؤرخين في خطأ الاعتقاد بأن منح هذا اللقب للشيخ عبدالله ولخلفائه ممن حكموا، بما فيهم الشيخ مبارك، كان يعني اعتراف السلطان أو الحكام من آل الصباح أنفسهم بأن الكويت تعتبر مقاطعة تابعة للامبراطورية العثمانية.

وقد استغل حاكما العراق عبدالكريم قاسم وصدام حسين في الستينات والتسعينات هذه المغالطة كأحد «مبررات» عدوانهما على الكويت، وكأنها كانت مقاطعة سابقة من ولاية البصرة.

لقد تزامنت وفاة الشيخ عبدالله الصباح وتولى شقيقه محمد لمقاليد الحكم مع بدء مرحلة جديدة من زيادة التغلغل البريطاني إلى حوض الخليج العربي.

ففي التاسع عشر من مارس سنة ١٨٩١ وقع سلطان مسقط فيصل بن سعيد اتفاقية مع ممثلي السلطات الانجليزية الهندية حول دخول السلطنة عمليا تحت الحماية البريطانية، كما وقع حكام مشيخات ساحل عمان المهادن في ٦ مارس عام ١٨٩٢ اتفاقية مماثلة تقريبا، وفي ١٣ مارس من العام ذاته وقع شيخ البحرين عيسى بن علي أيضا نفس الاتفاقية.

ومن ثم، امتد نفوذ بريطانيا ليقترب بدرجة كبيرة من حدود الكويت، التي تزايدت أهميتها الاقتصادية والسياسية بصورة ملموسة في مطلع التسعينات. حيث شهدت علاقاتها التجارية مع بومباي والموانى الأخرى للهند الغربية، ومع بوشهر والبصرة اتساعا مطردا مع كل عام، فكانت عمليات تصدير واستيراد القهوة والتوابل والمنسوجات والسجاد تمر عبر ميناء الكويت، الذي تحول إلى أحد أهم الموانى التي لا غنى عنها بالنسبة لشرق الجزيرة العربية، وحقق التجار والبحارة الكويتيون أرباحا طائلة من تصدير الخيول العربية الشهيرة إلى الهند. إذ بلغت قيمة الصادرات من هذه السلعة البديعة سنويا ما يزيد على ٧٥٠ الف روبية، أي ما يعادل تقريبا نفس الدخل من تصدير اللؤلؤ، فضلا عن استخدام المراكب الشراعية الكويتية مثل البغلة والبوم الضخمة، التي اشتهرت في القطاع الغربي من المحيط الهندي والتي يطلق عليها اسم (الداو)، في تزويد بومباي سنوياً بآلاف الأطنان من التمور العراقية التي كانت تعتبر من أفضل أنواع التمور في العالم. كما لعبت الكويت دورا هاما كنقطة عبور لنقل السلاح الانجليزي إلى قبائل وسط الجزيرة العربية وجنوب العراق دون معوقات جمركية.

ويدل على ذلك، بصورة خاصة، واقع إطلاق تسمية «كويتي» في تلك المناطق على بنادق «مارتيني» المنتجة في برمنجهام.

استمرت في عهد شيخ الكويت الجديد محمد الصباح نفس السياسة

التقليدية، التي أرسى أساسها أخوه عبدالله، لكن من الناحية العملية بدأت السلطة تنتقل تدريجيا إلى يد يوسف الإبراهيم. وتؤكد المصادر الإنجليزية بأن يوسف الإبراهيم كان مواليا للسلطات التركية في البصرة، وأنه تقاضى نظير خدماته لها مكافآت منتظمة كانت عبارة عن مزارع وبساتين نخيل، وليست نقودا، ونوهت بأنه كان يسعى إلى الإطاحة بحكم آل صباح بمساعدة السلطات التركية من أجل أن يعتلي عرش الكويت(٢).

وتجدر الإشارة إلى أن يوسف الإبراهيم ـ حسب المعلومات التي تمت الى علم الدبلوماسيين الروس ـ كان عضوا مساهما بإحدى الشركات الكبرى في بومباي المتخصصة في تجارة اللؤلؤ، وكانت مملوكة لشقيقه، كما تشير نفس المصادر إلى قيامه بتحويل جزء كبير من الأموال التي كان وصيّاً عليها إلى أحد البنوك الكبرى في بومباي(٣).

ويلاحظ حدوث ازدواجية فريدة في سياسة القيادة الكويتية: فمن جهة، استمر الخط السابق الموجه نحو التعاون مع السلطات التركية، وتجلي هذا بوضوح عندما وقع تمرد معادٍ للأتراك في الحسا سنة ١٨٩٣، أرسل على أثره مبارك الصباح شقيق الأمير من أبيه لإخماده على رأس قوة من عربان البادية، تمكنت من إعادة الأوضاع إلى نصابها. ومن الجهة الأخرى، ظهر ميل واضح أيضا نحو تطوير العلاقات مع السلطات الانجليزية الهندية، ولم تلبث أن ظهرت فجأة في اغسطس ١٨٩٣ في ثغر الكويت سفينة حربية انجليزية، كانت مكلفة بإبلاغ تعازي ملك الهند للشيخ في وفاة أحد أقاربه. وليس من شك في أن هذا الاهتمام الزائد لم يكن طبيعيا، واللافت للنظر أنه لم يصدر من المقيم السياسي البريطاني في الخليج أو من حاكم بومباي، بل من حاكم الهند نفسه. علاوة على اهتمام الجغرافيين البريطانيين بإبراز موقع الكويت على خرائط الخليج الصادرة في التسعينات في كل من لندن وإدنبرغ، لدرجة أنهم صبغوا الكويت

بلون مختلف عن كل الأراضي الأخرى التابعة للامبراطورية العثمانية، وأحاطوا حدودها بخط منقط(*).

وثمة أهمية خاصة تؤول إلى قرار الشيخ محمد ـ بعد إقناع يوسف الإبراهيم له ـ بالموافقة على تسيير رحلات منتظمة إلى الكويت لبواخر شركة الملاحة التجارية الإنجليزية الهندية التي كانت من كبريات شركات النقل، بل كانت في ذلك الوقت بمثابة المحتكر العملي للاتصالات البحرية بين الهند وموانى الخليج العربي، فقد ساعد ظهور سفن الشركة البريطانية الهندية في الكويت على زيادة اهتمام السلطات الانجليزية الهندية بهذه المنطقة، لكنه في ذات الوقت أثار امتعاضا لدى الفئة العليا من أصحاب السفن المحليين بعد أن تولت بواخر الشركة البريطانية الهندية القيام بنقل جزء كبير من البضائع بين بوشهر والبصرة والكويت وبومباي، موجهة بذلك ضربة قوية لأرباحهم.

وفي منتصف التسعينات تعرضت الإمارة لحادث مؤسف، ففي السابع عشر من مايو سنة ١٨٩٦ قتل كل من الشيخ محمد وشقيقه جراح. وتولى أخوهما مبارك الصباح حكم الكويت.

ويلفت النظر أن المصادر التاريخية الغربية تعزى الأحداث المأساوية التي وقعت في الكويت لأسباب شخصية في العلاقة بين مبارك وأخويه الكبيرين.

فمثلا يشير أرمستونج وبنوا ميشين المتخصصان في دراسة السير الذاتية للشخصيات الشرقية، إلى أن مبارك بعد تولى الشيخ محمد للسلطة قد حرم من المشاركة بأي شكل من الأشكال في إدارة دفة الحكم في الكويت، وهو ما يعتبر

(*) ليست الخرائط الانجليزية فحسب هي التي حددت الكويت في القرن التاسع عشر بشكل يجعلها منفصلة عن الدولة العثمانية بل توجد خرائط ألمانية وفرنسية وهولندية، ويمكن الرجوع إلى كتاب «الكويت في خرائط العالم» الصادر عن مؤسسة الكويت للتقدم العلمي (الكويت ١٩٩٢) لبيان ذلك «المركز».

خرقا لتقاليد الأسرة، علاوة على تعرضه للإهانة اكثر من مـرة، فاضـطر إلى مغادرة وطنه وتوجه إلى بومباي، حيث حرم أيضاً من ثروته المتواضعة بعد أن فقد حرية التصرف في نصيبه من أموال الأسرة الموضوعة في أحد البنوك هناك، كما ذكرنا من قبل، والواقعة تحت تصرف يوسف الإبراهيم. وتستحـوذ نفس هذه الملابسات أيضاً على اهتمام المؤرخ التركي بايور، الباحث الوحيد الذي كان يتمتع بحق الاطلاع على وثائق الآستانة، ولذا فقد وقف على أبعادها تفاصيلات أدق[٤].

أما الصحفي والباحث الانجليـزي رالف هيونس الخبـير المختص بسير حياة رجال الأعمال المشتغلين بتجارة النفط في الشرق الأوسط، فهو يفرد مساحة كبيرة للغاية في كتابه المكرس للكويت لمبارك. وهو يشير فيه إلى أن مبارك عقب عودته إلى الوطن من بومباي طلب منَ أخيه أن يسند إليه منصب مسئول في إدارة شئون الكويت، لكن طلبه قوبل بالرفض، مما أدى إلى وقوع صدام حاد بينهما. وللتخلص من هذا القريب المشاكس قام الشيخ محمد، بعد الاستماع الى نصيحة يوسف الإبراهيم، بتكليف مبارك بقمع وتأديب قبـائل البـادية، التي كانت تقوم بالإغارة على المدينة[٥] فاستفاد مبارك كثيرا من مشاركته الطويلة في هذه المعارك، حيث تعلم تكتيك الحروب في الصحراء وأقام علاقات وثيقة مع مشايخ قبائل البدو ذات النفوذ والسطوة، وتمكن أيضا من تعزيز نفوذه الشخصي من خلال قيادته الفعلية لجزء كبير من القوات المسلحة الكويتية[٦].

وتتغاضى غالبية المؤلفين الانجليز، من أمثال فريزر وويلسن وإيتشسون ووينجهام وفيلبي، عن الخوض في ملابسات مجيء مبارك للحكم، رغم ما توفر لها من إمكانية الاطلاع على وثائق السلطات الانجليزية الهندية، لتكتفي فقط بالتسليم بوقوع الانقلاب[٧].

ومن المفارقات اللافتة للنظر أن نجد نفس الموقف أيضا يقفه المؤرخ الهندي راڤيندر كومار، رغم أن كتابه مستند على وثائق من الأرشيف الهندي لم يسبق نشرها، وكذلك الباحث الألماني أ. بلاس، والعالم الأمريكي المعروف ب. بوش الذي ألف بحثا من مجلدين حول السياسة الانجليزية في الخليج[٨] وللأسف، نجد أيضا ان الباحث العربي أحمد مصطفى أبو حاكمة قد التزم الصمت تجاه هذا الحدث.

على أي الأحوال هناك استثناءان معروفان لنا، الأول منهما هو كتاب هيونس، وهو يشير فيه إلى أن العلاقات المتبادلة بين الشيخ محمد وشقيقه جراح الذي كان شريكا له في الحكم وكذلك يوسف الإبراهيم من جهة، ومبارك من الجهة الأخرى، قد وصلت في منتصف التسعينات إلى نقطة الغليان. ويعزى سبب الصدام إلى طلب الأخير منحه ٢٠ ألف روبية، كنفقات تلزمه للزواج وشراء بيت. بيد أن الشيخ ويوسف الإبراهيم راودهما شك بأن قريبهما يحتاج مثل هذا المبلغ الكبير لتدبير انقلاب ضد الحكم. ومن ثم، قال الشيخ محمد لمبارك بأنه نظرا لتوتر الوضع على حدود الإمارة فمن الأفضل له ألا يفكر في الزواج، وإنما في التصدي لعربان البادية، وأخبره، قائلا: «بعد عام سنحاول أن نلبي طلبك بما يرضيك»، واقترح على مبارك العودة الى الصحراء. وهنا يؤكد هيونس بأن «مبارك وقتئذ بالذات قرر أن يقوم بالانقلاب»[٩].

وفي ليلة السابع عشر من مايو سنة ١٨٩٦ رجع مبارك من الصحراء إلى الكويت برفقة ابنيه الكبيرين جابر وسالم وسبعة رجال من البدو الأوفياء له، وتسللوا خفية إلى قصر الشيخ. وتولى سالم نزع سلاح الحرس وفرض سيطرته على المدخل الرئيسي للقصر. وانتهى الأمر بمقتل الشيخ محمد وجراح وزوجته، أما يوسف الإبراهيم الخصم الأكبر لمبارك، فقد تمكن من الهرب مع نجلى

شقيقته، وهما نجلا محمد. وفي الصباح قام مبارك بجمع كبار القوم وشيوخ القبائل وأثرياء التجار والأعيان وخاطبهم، قائلا: «لقى شقيقاي محمد وجراح حتفهما ليلا. وقد وليت نفسي حاكما من بعدهما. إذا كان هناك ثمة اعتراض، فليتقدم صاحبه للأمام ويعلنه لنا». لكن مبارك لم يسمع كلمة اعتراض واحدة، فقرر فض الاجتماع وبدأ يباشر مهامه كحاكم للكويت. وعلى عكس التنبؤات الكثيرة التي كانت متوقعة، لم يتدخل في الأمر لا الأتراك ولا قبائل البدو الأخرى[١٠].

وهكذا نجد أن المؤلف الانجليزي الأول الذي قدم كل هذا السرد التفصيلي للانقلاب على الحكم في الكويت يعزو أسبابه إلى ملابسات شخصية بحتة مرتبطة بالصراع على السلطة، وللأسف، لا يذكر هيونس المصادر التي استقى منها معلوماته، وبنى عليه تصوره هذا.[*]

والاستثناء الآخر هو البحث العلمي الكبير حول الكويت بقلم ديكسون، الذي شغل فترة طويلة منصب المعتمد البريطاني في الإمارة. ويؤكد ديكسون في معرض تناوله لقصة الانقلاب في الكويت بأن ضعف شخصية الشيخ محمد، وسوء سلوك يوسف الإبراهيم وسياسته الموالية للأتراك، كانت من الأسباب الرئيسية التي دفعت مبارك لتدبير الانقلاب على الحكم، فمن رأي ديكسون أن مبارك كان رجل فعل، ومن ثم لم يكن بمقدوره أن يرى الشيخ محمد ويوسف الابراهيم يسوقان الكويت نحو الانهيار الكامل، دون أن يحرك ساكناً. ويؤكد المقيم الانجليزي السابق بأن الانقلاب كان موجها بالدرجة الأولى ضد يوسف الإبراهيم[١١].

(*) إن ما ذكره مؤرخ الكويت عبدالعزيز الرشيد في كتابه تاريخ الكويت يعتبر أوفى مصدر حول الأزمة المذكورة (المركز)

وبالتالي، يقر البحث العلمي للرجل الذي أمضى كل حياته تقريبا في الخليج، بأن مبارك كان المنقذ الفعلي للإمارة بعد أن كانت مهددة تحت قيادة يوسف الابراهيم بأن تتحول إلى مقاطعة تركية تابعة وتفقد بذلك استقلالها الذاتي. وكذلك حوَّل مبارك إلى مناضل ضد السيطرة التركية، وما كان ليخوض نضاله بدون الدعم الانجليزي له.

لكن ثمة وثائق في حوزتنا تجعلنا نشك في صحة بعض مزاعم ديكسون وما بني عليها من نظريات لاحقة للمؤرخين البريطانيين. فهناك معلومات توافرت لدى موظفي القنصلية الروسية في بغداد، تشهد على أن الانقلاب الكويتي، الذي لعبت المصالح الشخصية دوراً كبيراً فيه، بالطبع، كان في واقع الأمر يتسم بطابع ليس معاديا للأتراك، بقدر ما كان معادياً للإنجليز بدرجة محددة. فطبقا لهذه المعلومات بدأ كبار عائلة آل الصباح والأعيان في الكويت، في منتصف التسعينات في الإعراب صراحة عن استيائهم من مغازلة الشيخ محمد، ويوسف الإبراهيم على وجه الخصوص للسلطات الإنجليزية[١٢]. وأكثر ما أثار غضبهم هو قيام الشيخ محمد بتحويل كل عوائد التجارة وصيد الأسماك واللؤلؤ إلى بنك بومباي، فضلا عن إقدامه على خرق التقاليد الثابتة بفتح الحساب الجاري في البنك ليس باسم آل الصباح، وإنما باسم الشيخ وولديه، وأصبح المتصرف في هذه المبالغ هو يوسف الإبراهيم. وقد نقلت التحويلات من الكويت بمعدلات كبيرة، لدرجة أن المبالغ المسجلة بالحساب الجاري لحظة الانقلاب قد وصلت إلى ١٢ مليون روبية[١٣]. وكانت هذه الأموال عبارة عن متحصلات الضرائب العالية، الأمر الذي أثار امتعاضاً لدى الأهالي.

ومن بين الأسباب، التي أثارت غضب السكان المحليين أيضا تلك الرحلات لبواخر الشركة الانجليزية الهندية: فهي إلى جانب تعزيزها للنفوذ

الانجليزي، قد ألحقت أيضا ضرراً بالغاً بملاحة السواحل التي كانت مصدر رزق للكويتيين.

ويؤكد القائم بأعمال القنصل الروسي في بغداد ماشكوف بأن كبار شيوخ آل الصباح وأعيان الكويت قد عقدوا اجتماعا سرياً لهم في ١٦ مايو سنة ١٨٩٦ قبل الانقلاب بيوم واحد، وتعرض مبارك في هذا الاجتماع بالتفصيل لكل نزوات الشيخ محمد ويوسف الإبراهيم، وتطرق إلى خطورة اتصالاتها بانجلترا، وقد وافق المجتمعون بالإجماع على اقتراح مبارك حول الإطاحة بالشيخ، وفي الليل قتل الشيخ محمد وشقيقه(١٤).

كتب القنصل الروسي في بغداد كروغلوف في تقريره حول الموقف في الكويت في أثناء الانقلاب، يقول بأن الإطاحة بالشيخ محمد قد حدثت كنتيجة لاتصالاته الوثيقة مع الانجليز، كما شهدت تقارير الوكلاء الانجليز أيضا على عدم شعبية الحاكم المقتول(١٥).

أثارت الأحداث في الكويت البعيدة اهتماما بالغا في البصرة وبغداد والأستانة، وكان من رأي حمدي باشا والى البصرة ورجب باشا آمر الفيلق التركي السادس العمل على استغلال الحجة المناسبة للتصنع بمعاقبة مبارك ورد ورثة محمد إلى سدة الحكم والقيام باحتلال الكويت، والقضاء على كل مظاهر استقلالها. غير أن الباب العالي لم يكن له موقف موحد من المسألة الكويتية، ذلك لأن انقلاب مبارك قد وقع في ذروة تفاقم الأزمة في الشرق الأوسط، فكانت العاصمة التركية تعيش حالة من الغليان على أثر ما يترامى إليها من إشاعات حول تقدم الأسطول الانجليزي في البحر الأبيض المتوسط صوب الدردنيل، وحول مخططات الروس للقيام بإنزال للقوات في البوسفور، فضلا عن قيام القوميين الأرمن في أغسطس سنة ١٨٩٦ بالاستيلاء على مبنى البنك العثماني في الآستانة، وتهديدهم بتفجيره، مطالبين الدول بالتدخل الفوري،

حيث شهدت عاصمة الامبراطورية ومدنها الأخرى سلسلة دورية من التنكيل بالأرمن والهجوم عليهم، قامت بها بعض الجماعات التركية. وإزاء هذا الموقف العاصف خشي السلطان عبدالحميد الثاني أن يزداد الوضع تدهوراً، وأكثر ما كان يثير قلقه هو الخوف من التدخل الانجليزي.

كتب السفير الروسي نيليدوف في تناوله للموقف في الآستانة، يقول: «أدت الأحداث في اللحظة الراهنة إلى تفسخ الامبراطورية التركية بسرعة شديدة، وفرضت ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لتوفير النظام والأمن في العاصمة العثمانية ذاتها، لدرجة أنه مع اقتراب الأسطول الانجليزي لم يعد ممكناً تخيل أي تطور للأحداث بدون تدخل انجلترا»(١٦).

وفي هذه اللحظة العصيبة بالذات استلمت الآستانة خبراً يفيد بأن الدبلوماسيين الانجليز وعملاءهم هم الذين دبروا انقلاب مبارك ووقفوا وراءه كما أبرق القائم بأعمال بريطانيا في تركيا إلى وزارة خارجيته في ٦ يوليو سنة ١٨٩٦، وتم إقناع السلطان بأن الشيخ محمد قتل بتكليف من المقيم السياسي الانجليزي بسبب رفضه الانضمام للتحالف العربي المعادي لتركيا المشكل من حاكم نجد وحايل محمد بن رشيد وشيخ قطر جاسم بن ثاني وحاكم جزر البحرين الشيخ عيسى، وقام سولزبري على الفور بتكليف كلكتا باختبار صحة هذا الخبر، ومنها انتقل التكليف إلى بوشهر، فأنكر المقدم ويلسون هذه التهمة ووصفها بأنها «سخيفة، ولا تمت للواقع بصلة وغير مناسبة». واكتفت إدارة الشئون الخارجية التابعة لنائب ملك الهند بنقل هذه الوثيقة إلى لندن دون أي تعليق منها.

وبالطبع، لم تكن هذه الرواية حول التحالف العربي مطابقة للواقع، بل لم يكن من الممكن أبداً الزعم بانضمام ابن رشيد إليه، لما هو معروف عنه من ولائه الكامل للأتراك. ومع ذلك كانت هناك وقائع مثيرة للريبة بلا شك،

مثل المحاولات الانجليزية للتغلغل إلى قطر سواء من جهة أرخبيل البحرين أو من جهة أبو ظبي، كما سنتناول في الفصول القادمة أيضا محاولات السلطات الانجليزية الهندية (رغم فشلها) لإقامة صلات مع حاكم نجد وحايل ومساعيها لإقناعه بالابتعاد عن تركيا والاعتراف بالولاء للانجليز.

على أي الأحوال، أثبتت هذه المعلومات أن الزعم بالدور الحاسم لوكلاء الانجليز في انقلاب الكويت لم يكن مطابقاً للحقيقة، دون أدنى شك(١٧).

وقبل عام تقريباً من الانقلاب ـ في سبتمبر سنة ١٨٩٥م. ـ شن القراصنة المحليون في دلتا شط العرب هجوماً جريئاً على المركب الشراعي الضخم الهندي «هريباس». وأسفر الهجوم عن ضحايا بشرية وضياع حمولة ثمينة. بيد أن لندن وكلكتا نظرتا إلى الحادث باعتباره قد ألحق ضرراً بالغاً لمكانة وسمعة بريطانيا في المنطقة كلها، لأن «هريباس» كانت مسجلة في بومباي، فضلاً عن رفعها العلم البريطاني، وحدث ذلك في الوقت الذي كانت فيه السياسة الهجومية لبريطانيا، ولشركة الهند الشرقية البريطانية على وجه الخصوص، في الخليج طوال القرن التاسع عشر بأكمله، تطبق شعار مكافحة القرصنة!!

استغرق التحقيق في حادث الهجوم على «هريباس» وقتاً طويلاً، وقد شارك فيه القنصلان البريطانيان في بغداد والبصرة والمقيم السياسي في الخليج الذي كان يتخذ من بوشهر مقراً له، والسفير البريطاني في الآستانة والسفير البريطاني في طهران. وذلك لأن الهجوم على «هريباس» قد وقع في منطقة حدودية، كانت منذ زمن بعيد محل نزاع حاد بين الامبراطورية العثمانية وإيران بسبب محاولة حكامهما وسلطاتهما المحلية تفسير بنود معاهدة أرض روم لسنة ١٨٤٧ بشكل تعسفي فيما يخص ترسيم الحدود بين كلتا الدولتين ليس بحسب أعلى انحسار للمياه، وإنما عبر الضفة الشرقية لشط العرب. ومما زاد الوضع تعقيداً أيضا أن جزءا من الضفة الشرقية لشط العرب ومصب نهر كارون كانا

يتبعان ممالك شيخ المحمرة، الذي لم يكن يقر بتبعيته للشاه إلا بصورة اسمية فقط. في حين أن السلطات الانجليزية الهندية وكل التكتل «الشرق أوسطي» للامبراطورية البريطانية كانا يتمتعان بمصالح اقتصادية وسياسية واستراتيجية كبيرة في تلك المنطقة، التي كانت منذ الستينات مسرحاً لنشاط شركة النقل الملاحي لإخوان لينش عبر دجلة وشط العرب ومجرى نهر كارون في المناطق السفلى. وكانت شركة إخوان لينش مرتبطة بعلاقة وثيقة مع شركة الملاحة التجارية الانجليزية الهندية، واتخذت كلتا الشركتين من البصرة مركزاً لإعادة شحن البضائع المحمولة من بغداد والمتجهة إلى بومباي. وقامتا بنفس العملية في بومباي، حيث أعيد شحن البضائع القادمة من بغداد والبصرة وبوشهر، ثم من الكويت أيضا، إلى البواخر العابرة للمحيط المملوكة لأكبر شركة انجليزية في العالم وهي «شركة ملاحة شبه الجزيرة والشرق» التي كانت محتكرة للنشاط الملاحي في البحر المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي، والشرق الأقصى إلى حد ما. وكانت الشركات الثلاث تتلقى من الحكومة البريطانية دعماً مالياً كبيراً نظير نقلها البريد الهندي إلى لندن، عبر طريق بحري متصل من المحيط الهندي حتى البحر المتوسط، أو عبر طريق منوع يمر بالخليج العربي والبصرة ثم الجزيرة العربية وسوريا إلى موانى البحر المتوسط. كما حققت هذه الشركات أرباحاً طائلة أيضا من نقلها الحجاج إلى مكة.

ازداد تدهور الموقف السياسي في هذه المنطقة خلال عام ١٨٩٦ والنصف الأول من عام ١٨٩٧ بدرجة كبيرة نتيجة لانقلاب الكويت، الذي خلق جواً من التوتر بين مبارك والسلطات التركية المحلية، وأيضا نتيجة لانقلاب مماثل وقع في المحمرة في يونيو سنة ١٨٩٧م. حيث اغتيل الشيخ مزعل وانتقل الحكم إلى شقيقه الأصغر خزعل، الذي أقام على الفور اتصالا وثيقا مع نائب القنصل البريطاني المحلي. فتريثت طهران في الاعتراف بالحاكم الجديد للمحمرة، وكان هناك ثمة جامع مشترك بين مبارك وخزعل من حيث تشابه مشكلاتهما. فكلاهما

كان يملك مزارع نخيل كبيرة في منطقة الفاو التي كانت تابعة لولاية البصرة وكان السكان العرب للفاو وضفتي شط العرب معروفين بنشاطهم الكبير ليس في مجال زراعة النخيل وصيد الأسماك فقط، وإنما أيضا في ممارسة السطو والقرصنة على المراكب التجارية الهندية التي كانت - من وجهة نظرهم - تنافسهم في الرزق.

على أي الأحوال، تدل هذه الأمور كلها على الأهمية السياسية التي اكتسبها التحقيق في حادث الهجوم على «هريباس». وازدادت المشكلة تعقيداً ليس فقط بتأثير انقلابي الكويت والمحمرة أو بفعل التنافس القائم بين السلطات التركية في العراق والإيرانية في خوزستان، والذي أشعل بلاشك حدة النزاع الحدودي بين إيران وتركيا، وإنما زادها تعقيدا أيضا واقع أن المقيمين البريطانيين في المنطقة كانوا يتبعون بدورهم لجهات مختلفة: فالقنصلان في البصرة وبغداد كانا تابعين للسفير في الآستانة، وبالتالي لوزارة الخارجية ، أما نائب القنصل في المحمرة فكان مسئولا من السفير البريطاني في طهران، وكان المقيم السياسي في الخليج يتبع السلطات الانجليزية الهندية ونائب الملك، وفي المرتبة الأخيرة يتبع الوزير المسئول عن شئون الهند في لندن. وكانت العلاقات بين هذه الجهات المختلفة تتسم بتناقضات عميقة مرتبطة بدرجة كبيرة بواقع أن السلطات الانجليزية الهندية كانت تعكس في الأساس مصالح التكتل الشرق أوسطي المتطلع لفرض احتكار بريطانيا على منطقة هائلة تمتد من سنغافورة وكلكتا وكابل وطهران حتى بغداد والخليج والبحر الأحمر، الأمر الذي كان يؤدي من وقت لآخر إلى التفاقم الحتمي للعلاقات ليس مع حكومتي الشاه والسلطان فقط، بل ومع روسيا وفرنسا وألمانيا أيضا. واضطرت وزارة الخارجية الانجليزية إلى أن تأخذ بعين الاعتبار المصالح الامبراطورية والأوروبية لكل الطبقة الحاكمة في بريطانيا، ومن ثم أخذت تكبح في بعض الحالات تلك التوجهات التوسعية الجامحة للتكتل المذكور عاليه، والذي كان أشهر من يمثله اللورد كيرزون. وترك

كل هذا، بالطبع، انعكاساته ليس على الموقف من قضية «هريباس» فحسب، بل على رسم مجمل السياسة البريطانية تجاه المسألة الكويتية في النصف الثاني من التسعينات.

وفي يوليو سنة ١٨٩٦ وجهت السفارة البريطانية في الآستانة إلى سولزبري شخصياً، الذي كان يشغل في ذلك الحين منصبي رئيس الوزراء ووزير الخارجية، مذكرة المستشار القانوني للسفارة ستيوارديس حول الكويت، وأصبحت هذه المذكرة فيما بعد واحدة من أهم الوثائق التي اعتمدت عليها السياسة البريطانية، وفيها يتناول ستيوارديس الوضع السياسي الاقتصادي لإمارة الكويت ليؤكد بعد ذلك أن إمارة الكويت «مستقلة بالكامل». وبعد تطرقه لانقلاب سنة ١٨٩٦م أشار ستيوارديس إلى اعتقاد الباب العالي والدوائر المحيطة بالسلطان بأن عملية مجيء مبارك إلى السلطة كانت مدبرة من قبل المقيم السياسي البريطاني في الخليج المقدم ويلسون[١٨]. وقد أيد السفير البريطاني في الآستانة كيري رأي ستيوارديس، ففي تقرير بعث به إلى سولزبري في ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٩٦ حول وضع مبارك، قال: «إن الشيخ المذكور يعتبر في واقع الأمر حاكماً مستقلاً، وهو صورياً فقط يتبع السلطان».

ومع ذلك ظلت السلطات الانجليزية الهندية متمسكة بوجهة نظر مختلفة. فقد أعرب القنصل البريطاني في البصرة عن عدم وثوقه من وضع مبارك، ومن تطلعه لتحقيق الاستقلال الكامل، وبناء عليه بنت السلطات الانجليزية الهندية وجهة نظر تفيد بأن مصالح أمن الملاحة الانجليزية الهندية في المنطقة، وعلى وجه الخصوص في مصب شط العرب، يمكن أن تضمنها فقط السلطات التركية، ومن ثم، أكد نائب الملك في خطاب وجهه إلى الوزير المختص بشؤون الهند في ٢٤ فبراير سنة ١٨٩٧، بأن هناك «ثمة مزايا كثيرة يمكن جنيها من الاعتراف بأن الحكومة التركية بالذات هي المسؤولة بالكامل عن كل تصرفات الكويت»[١٩].

اتخذت السلطات الانجليزية الهندية موقفها هذا ليس من منطلق الحرص فقط على مصالح شركاتها الملاحية والعمل على تثبيت أقدامها في المنطقة، وإنما تمسكت به أيضا بعد تلقيها تقريرا من قبطان السفينة الحربية الصغيرة «سفينكس» بيكر، الذي زار الكويت في أغسطس سنة١٨٩٦، أي بعد عام كان يخشى تصعيد العلاقات مع السلطات التركية من جهة، ويسعى من الجهة الأخرى لحث الجانب الانجليزي على التحرك بفاعلية ونشاط أكبر من أجل عدم فرض السيطرة التركية على الإمارة ذات الوضع السياسي والاستراتيجي الهام للغاية فسر بيكر رفض الشيخ الصعود إلى متن «سفينكس» على أنه دليل بالغ على رغبته في الاعتراف بالسيادة التركية. واعتقد القبطان أيضا أن رفع العلم التركي فوق مقر الشيخ هو دليل آخر على ذلك[٢٠]. ولم يكن البحار البريطاني يدري أن هذا الأمر كان مدبرا خصيصا قبل وصوله.

استمر الخط السياسي اللاحق لمبارك على نفس الدرجة من حيث محاولته منذ اليوم الأول لتسلمه زمام السلطة أن يمارس اللعبة بصورة مزدوجة، وأحيانا على ثلاثة اتجاهات في وقت واحد. وكان هذا مثيرا لحيرة وتخبط الدبلوماسيين وجواسيس الدول الأجنبية والسلطات التركية، التي كانت تقر دائماً وتصدق كقاعدة خطا واحدا من خطوط الشيخ النشيط. ولذا يمكن القول بأن دبلوماسية مبارك المتعددة الأوجه لم تقيم تقييما كاملا حتى يومنا هذا.

وكما أشرنا من قبل، تمكن يوسف الإبراهيم وأبناء الشيخ الراحل من الهرب بعد انقلاب سنة ١٨٩٦م. إلى البصرة لكنهم اضطروا إلى مغادرتها بعد فترة إلى الأراضي الإيرانية. ويبدو أن مبارك حاول في الأيام الأولى بعد الانقلاب أن يتوصل إلى اتفاق مع يوسف الإبراهيم، لكن الأخير رفض بالمرة التنازل للشيخ الجديد عن حق التصرف في مبلغ الاثنى عشر مليون روبية،

الذي كان مدخرا من سلفه في بنك بومباي. ومن ثم أصبح الخلاف بينهما محتوما. فأخذ يوسف الإبراهيم يعد العدة لاغتيال مبارك، بينما اضطر الأخير في الأيام الأولى بعد توليه الحكم إلى تغيير مكان مبيته كل يوم تقريباً.

وفي يونيو سنة ١٨٩٧م. قام يوسف الإبراهيم بتجنيد ١٢٠٠ رجل بلوشي وسلحهم بالبنادق الانجليزية والمدافع الإيرانية الصغيرة، وأبحر معهم على إحدى عشر مركبا شراعيا صوب الكويت من أجل القبض على مبارك وإرغامه على التنازل عن الحكم للابن الأكبر للشيخ محمد الراحل. وقدم يوسف الإبراهيم رشوة إلى والي البصرة عارف باشا قيمتها ٣ آلاف ليرة حتى لا يتدخل في هذا النزاع[٢١].

لكن مبارك علم بأمر المؤامرة في حينها وألحق الهزيمة برجال يوسف الإبراهيم. فانسحب الأخير من جديد إلى الأراضي الإيرانية.

وعلى الفور طلب مبارك من والي البصرة ـ بصفته ممثلا للسلطات التركية العليا ـ إنزال العقاب بمدبري الهجوم على الكويت، لكن عارف باشا رفض الطلب بعد الهدايا الثمينة التي تلقاها من يوسف الإبراهيم. وعندئذ لجأ مبارك إلى قائد الفيلق السادس رجب باشا وطلب منه مساعدته، لعلمه بأنه من أنصار التصدي لسياسة انجلترا الهجومية في حوض الخليج العربي، وتحت ضغط رجب أفندي أرسلت سفينتان حربيتان تركيتان من البصرة للبحث عن يوسف الإبراهيم. بيد أن إحدى السفينتين ما لبثت أن عادت إلى البصرة نتيجة خلل في ماكيناتها، بينما توجهت الأخرى في الاتجاه المعاكس لوجهة الهارب! وفي الوقت ذاته رفض والي البصرة تلبية طلب مبارك حول السماح له بأن يقوم بنفسه بتعقب يوسف الإبراهيم في المياه التركية والإيرانية.

ومن ثم توجه شيخ الكويت مرة أخرى إلى قائد الفيلق السادس، مستجيراً به لحماية الكويت، فاستجاب لاعتبارات سياسية تفرض عليه دعم مبارك من وجهة نظره، وطلب من وزير الدفاع السماح له بإرسال قوات إلى منطقة البصرة. لكن الآستانة ردت فقط ببرقية تعرب فيها عن الامتنان لقائد الفيلق على «يقظته وحرصه على مصالح الدولة»، ولم تسمح له بتحريك القوات. وعقب ذلك أقيل عارف باشا مؤقتا من منصبه، إلا أن نائبه عرابي باشا أصدر أوامره بالقبض على يوسف الإبراهيم ، لذا فر الأخير مع أنصاره إلى جزر البحرين، وبدأ يعد العدة لمهاجمة مبارك من جديد[٢٢].

وفي خريف سنة ١٨٩٧ أجرى يوسف الإبراهيم مفاوضات مع شيخ قطر جاسم آل ثاني للعمل معا ضد مبارك، ووقتئذ بالذات ظهرت فكرة إشراك حاكم نجد ابن رشيد فيما دبراه.

ومن الواضح تماما أن إقامة يوسف الإبراهيم الطويلة في جزر البحرين بهدف تدبير هجوم جديد على الكويت، والاتصال بشيوخ قطر لم تكن تغيب عن أعين السلطات الانجليزية، زد على ذلك أن جاسم آل ثاني لم يكن من الممكن أن يقدم على هذه الخطوة بدون علم المقيم البريطاني في بوشهر.

ومن المفارقات التي تثير الاهتمام أنه في يوليو سنة ١٨٩٧، أي عقب المحاولة الفاشلة التي قام بها يوسف الإبراهيم لتنحية مبارك مباشرة، توجه ابن شيخ الكويت محمد الراحل إلى البصرة لزيارة القنصل الانجليزي وايت، وعرض عليه اقتراحا للحكومة البريطانية بوضع الكويت تحت الحماية الانجليزية إذا ما ساعدته على طرد مبارك وأعادته إلى الحكم (أي ما يعني عمليا تسليم السلطة ليوسف الإبراهيم ، فأرسل الدبلوماسي البريطاني برقية بالموضوع إلى

السفير الانجليزي في الآستانة كيري، فقام الأخير بدوره برفع الأمر إلى سولزبري. وفي داوننج ستريت لم يلق هذا الاقتراح رفضا على الفور، بل أحيل بتكليف من رئيس الوزراء إلى جهات الاختصاص للبت فيه، ومن بينها قيادة الأسطول البحري، فكان قرار كبير اللوردات في قيادة الأسطول غوشين إحالة الاقتراح إلى قائد سفن الهند الشرقية، الذي أيد قبوله(٢٣).

لكن فيما بعد رفض الاقتراح، والسبب على ما يبدو يعزى إلى تخوف وزارة الخارجية الانجليزية من أن يؤدي تنفيذه إلى الدخول في مواجهة حادة مع تركيا. وفضلا عن ذلك كان الموقف في الكويت نفسها غير مناسب للتدخل الانجليزي السافر.

وعلى أي الأحوال، لم يمض وقت طويل حتى عاد البريطانيون في نهاية سنة ١٨٩٧ إلى استنتاج، مفاده أنه لن يكون من السهل إزاحة مبارك عن الحكم، نظراً للدعم الكبير الذي كان يحظى به داخل الكويت. علاوة على أن الموقف في الإمارة بدأ يستحوذ على اهتمام أكبر سواء من قبل السلطات التركية أو من قناصلة الدول العظمى في بغداد، ولقي مبارك دعما كبيراً أيضاً من قائد الفيلق التركي السادس رجب أفندي الرجل القوي، وبالتالي تبادرت إلى ذهن إدارة الشؤون الخارجية التابعة لنائب الملك فكرة أخرى تحبذ العمل على استمالة مبارك للخطط البريطانية في الخليج العربي.

وكان من رأي كلكتا وبومباي أنه كلما صعب وضع مبارك، وكلما ساءت علاقاته مع السلطات التركية، سيكون من السهل استمالته لتأييد السياسة الانجليزية، وبالتالي واصلت السلطات البريطانية بعد أن قررت الرهان على مبارك إقامة اتصالات غير علنية على مدى عام كامل مع يوسف الإبراهيم، وقدمت له ولأبناء أخته تسهيلات ومعاملة حسنة في بوشهر أولا، ثم في بومباي

بعد ذلك، حيث تمتع بحرية الحركة كاملا، علاوة على تصرفه جزئيا في ملايين صهره الراحل. فكان ينفق هذه الأموال على تدبير المؤامرات ضد مبارك، وكذلك على رشوة المسؤولين الأتراك من أجل دق إسفين في العلاقة بين مبارك ووالي البصرة والباب العالي. وارتأت السلطات الانجليزية الهندية عدم الاكتراث بهذه الأمور، لأنها في نهاية الأمر تضعف أيضاً من شوكة مبارك.

وقد أسدت تصرفات السلطات التركية تجاه المسألة الكويتية خدمة كبيرة للدبلوماسية الانجليزية الهندية في تنفيذ هذه الخطة، فعندما قبل مبارك لقب القائمقام والتزمت الدبلوماسية الانجليزية الصمت إزاء هذه الواقعة، شعر عبد الحميد بالجرأة، واتخذ قرارا مباشرا في فبراير سنة ١٨٩٧ بتعيين موظف تركي للحجر الصحي في الكويت، وكان هذا خرقا للوضع التقليدي الذي كانت تتمتع به الإمارة، فضلا عن الخسارة الفادحة التي كان من الممكن أن يلحقها بالتجارة والملاحة الساحلية، ولذا أثار القرار امتعاضا كبيرا لدى مبارك وحاشيته المقربة[٢٤].

إزاء ذلك راعى مبارك الوضع الدولي المعقد والوضع داخل تركيا نفسها في تلك اللحظة، وأقدم من جهته على خطوة غير عادية، ففي نهاية فبراير سنة ١٨٩٧ أخطر القنصل الإنجليزي برغبته في لقائه للتباحث معه حول إمكانية وضع الإمارة تحت حماية السلطات الانجليزية الهندية في حالة تعرض استقلالها الذاتي لاعتداءات لاحقة من قبل الباب العالي.

أثار اقتراح مبارك تبادلا حيا للآراء بين السلطات الانجليزية الهندية ووزارة الخارجية، كان من نتيجته أن توصل سولزبري إلى استنتاج، مفاده أن إعلان الحماية الانجليزية على الكويت المقترح من قبل السلطات الانجليزية الهندية، سيؤدي حتما إلى مواجهة خطيرة مع روسيا وألمانيا. غير أن رئيس

الوزراء الانجليزي لم يكن راغبا في تفويت تلك الفرصة المواتية، وبالتالي فقد أوصى بالرد على شيخ الكويت بإعطائه وعوداً بأن تقدم السلطات البريطانية «خدمات طيبة» له في التصدي لأية اعتداءات من قبل الباب العالي على استقلاله مقابل شروط محددة. ولقد قوبل قرار سولزبري بالارتياح في كلكتا، وقيم باعتباره يرسي الأساس لوضع الكويت تحت الانتداب الانجليزي المقبل.

على أي حال يحظى هذا الموقف الذي وقفه رئيس الوزراء الانجليزي، بأهمية كبيرة لفهم السياسة البريطانية في الخليج العربي في نهاية القرن التاسع عشر. ذلك لأن لندن، بل وكلكتا أيضا، كانا طوال عام ١٨٩٦ وبداية عام ١٨٩٧ يتشككان في وضع الكويت ودرجة تبعيتها للامبراطورية العثمانية. وما أن أوحى مبارك فقط باستعداده لطلب المساعدة من بريطانيا حتى تناست كلكتا ولندن أيضاً، كل ما راودهما من شكوك حول هذا الأمر. ولولا تخوف سولزبري من تصعيد المواجهة مع روسيا وألمانيا لأعلن قرار فرض الانتداب على الكويت فوراً. وبدلا من ذلك اقترح رئيس الوزراء الانجليزي اللجوء إلى صيغة مستترة للحماية، ثبت نجاحها من قبل مع كل من ساحل عمان المهادن وجزر البحرين.

ويبدو أن القرار الخاص باتباع سياسة نشيطة في المسألة الكويتية كان مرتبطا ارتباطا مباشرا بالانعطافة الحادة لسياسة انجلترا في الشرق الأوسط، التي حدثت في منتصف التسعينات وتجسدت في تخلي الدوائر الحاكمة البريطانية عن رهانها على تكامل وتماسك الامبراطورية العثمانية، والنضوج التدريجي لفكرة تفكيكها وتقسيمها من أجل الاحتفاظ فيما بعد بتبعية الأراضي العربية التي كانت داخلة فيها. وتشهد على ذلك الاقتراحات الخاصة بتقسيم تركيا، التي عرضها سولزبري على الامبراطور الألماني ويلهلم الثاني سنة ١٨٩٥م وعلى نيكولاي الثاني ولمسدورف سنة ١٨٩٨[٢٥].

ونجحت السلطات التركية المحلية في خريف سنة ١٨٩٧ بعد حصولها على رشوة من يوسف الإبراهيم في إقناع الباب العالي بتفويضها في مصادرة مزارع النخيل الضخمة، التي تملكها أسرة الصباح في ضواحي الفاو. ونظرا لكونها تشكل مصدرا هاما جدا للدخل فقد أعلن مبارك بأنه سيحمي ممتلكاته بالقوة، وقد عجل هذا الأمر بالذات من إتمام اللقاء الذي كان يعد له شيخ الكويت منذ الربيع مع مساعد المقيم البريطاني في الخليج العربي الذي وصل إليه على متن سفينة عسكرية. وكان لهذه الزيارة وقع مرعب على السلطات التركية التي كانت تخشى من احتمالات التدخل الانجليزي. حيث وصف القائم بأعمال القنصل الروسي في بغداد ماشكوف سلوك والي البصرة بأنه «كان كالقط الضال والأرنب الجبان، مسلوب الإرادة وعاجزاً عن استخدام القوة ضده لإرغامه على احترام مطلبه»، ولجأ إلى الأستانة لتلقي التعليمات منها.

وتحدثنا المصادر التاريخية البريطانية والأمريكية بأن مبارك خلال لقائه مع مساعد المقيم البريطاني في سبتمبر سنة ١٨٩٧. طلب إعلان الحماية الانجليزية على الكويت، وكرر الطلب مرة أخرى في العام التالي، وفي كلتا الحالتين كان موقف الدبلوماسيين البريطانيين من هذا الطلب هو رفضه عمليا بعد أخذ رأي لندن[٢٦].

بيد أن تعليمات سولزبري المذكورة من قبل تدحض المزاعم القائلة بأن الحكومة البريطانية لم تكن ترغب في فرض انتدابها على الكويت، وكل ما في الأمر هو أن رئيس الوزراء البريطاني قد فضل اتباع أساليب أقل خطورة في تناوله للمسألة الكويتية، فضلا عن أن المصادر المذكورة تتضمن في الوقت ذاته تفسيرا غير دقيق لموقف مبارك من الحماية الانجليزية.

ففي واقع الأمر طرح مبارك خلال لقائه مع مساعد المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي هسكين في ٩ سبتمبر سنة ١٨٩٧ (وكان قد رفض

هذه المرة أيضا الصعود إلى متن السفينة الانجليزيـة)، طرح بـرنامجـا كامـلا «لتخفيف حدة التوتر» في القطاع الشمالي الغربي من الخليج العربي حيث أعلن عن رغبته في التوصل إلى حل وسط مع يوسف الإبراهيم وأولاد أخيه من خلال وساطة شيخ البحرين عيسى. وبعد اطلاع محدثه على ما لديه من قوة عسكرية تتألف من ٢٥ ألف محارب، أكد مبارك بأنه قادر على منازلة جميع أعدائه في المنطقة وإلحاق الهزيمة بهم. لكنه يحتاج إلى إبرام اتفاقية مع بريطانيا حول حماية أراضيه لكي يمنع تركيا من ابتلاع الإمارة. ومن ثم فإن خطة مبارك هذه: تعتـبر بعيدة كـل البعد عن إطـار طلبـات الانتـداب التقليـديـة، التي تعـود المستعمرون البريطانيون تلقيها خلال تلك الحقبة من حكام الساحل الجنـوبي والغربي للخليج العربي، ولم يكن طلب مبارك قاصرا على نيل تعهد إنجليزي بحماية الإمارة ضد تركيا فقط، بل كان يـدعو أيضـا الممثلين البريـطانيين في الخليج العربي إلى الضغط على يوسف الإبراهيم، الذي كان موجوداً آنذاك في جزر البحرين، من أجل التوصل إلى اتفاق معه، وكذلك دفع الشيخ عيسى للتوسط في هذا الأمر، ومن اللافت للنظر هنا أن اقتراحات حاكم الكويت لم تتضمن أية إشارة إلى تقديمه أية التزامات من جانبه تجاه انجلترا.

قام المقيم السياسي البريطاني الجديد في الخليج العربي المقدم ميد بإرسال تقرير هسكين إلى كلكتا، وأوصى بقبول ما تضمنه من اقتراحات غير اعتيادية، لما يؤدي ذلك من تـوسيع لمجـال النفوذ الانجليـزي في الخليج العـربي حتى الكويت، ولم يكتف في أثناء ذلك بإبـراز الأهمية المـتزايدة لـلإمارة اقتصـاديا وسياسيا واستراتيجيا فقط، بل واحتمال أن تتحول الكويت أيضا إلى محطة نهائية في الخط الحديدي البريطاني المرتقب العابر للجزيرة العربية من بورسعيد ـ إلى العقبة ـ إلى معان ـ إلى الجوف ـ إلى الخليج العربي. وحاول فيه إثبات أن قبول هذه الاقتراحات سيكون «مفيدا لنا وسوف يساعد على التقدم الحضاري». وفي

الختام أشار إلى تأييد القنصل العام الانجليزي في بغداد والمقيم في الجزيرة العربية التركية العقيد لوخ هذه الاقتراحات تأييدا كاملا.(٢٧)

وبينما كانت كلكتا ولندن تعكفان على دراسة تقريرميد وقعت اضطرابات في قطر، وتزامن ذلك مع تدخل الانجليز في شؤون شبه الجزيرة، ومع زيارة نقيب البصرة الدورية إلى البدع، ومع مفاوضات يوسف الإبراهيم وجاسم آل ثاني حول التنسيق للهجوم على الكويت. استغلت السلطات الانجليزية ظروف الموقف المتوتر وأرسلت إلى الكويت في نوفمبر سنة ١٨٩٧ السفينة العسكرية «بيجين» لاستيضاح الوضع بنفسها، مع تفويض قبطانها بالتدخل «إذا ما تعرضت المصالح الانجليزية لأي مساس بها». وعلى الرغم من علم مبارك بالمفاوضات الجارية بين يوسف الإبراهيم وشيخ قطر لغزو الكويت، إلا أنه تقيد بتكرار اقتراحه القديم الذي كان قد طرحه على هسكين، وهو طلب الحماية فقط ضد الأتراك.

أكد القنصل العام البريطاني في بغداد لوخ أهمية قبول اقتراح ميد حول تحويل الكويت عمليا إلى ميدان للنفوذ الانجليزي، وعزز آراءه بمعلومة جديدة، تفيد بأنه حسب معلوماته المستقاة من مصادر تركية، تنوي روسيا تحويل الكويت إلى قاعدة فحم تابعة لها، وأشار هنا إلى النشاط المتزايد للدبلوماسية الروسية في الخليج العربي، وخاصة إلى سلوك القائم بأعمال القنصل الروسي في بغداد ماشكوف «الذي يعادي الانجليز بقوة ويدبر المكائد بدأب»(٢٨).

وهكذا ظهرت لأول مرة في المراسلات الدبلوماسية الحجة التي استغلت على نطاق واسع فيما بعد لتبرير فرض الحماية على الكويت، وهي منع ظهور روسيا في المنطقة.

وقد أضافت السلطات الإنجليزية الهندية، خلال سعيها إلى وضع الكويت تحت الحماية الإنجليزية، إلى الحجة الجديدة «معاداة الروس» حجة «مكافحة القرصنة» القديمة مرة أخرى: ففي كل التقارير المرسلة إلى لندن في خريف سنة ١٨٩٧ كان المبرر الدائم لفرض الرقابة على الكويت هو ضرورة القضاء على القرصنة في الخليج، ومن المفارقات التي تثير الدهشة أن مدير إدارة السياسة الخارجية لنائب الملك لوريمر، رأي من الضرورة أن يشير في تعليقه الخاص على هذه المواد بأن كل هذه الاتهامات باطلة ولا أساس لها من الصحة أبداً(٢٩).

وبتحليلنا للسياسة الانجليزية في الخليج العربي ودراستنا لطبيعة العلاقات الانجليزية الكويتية، سواء من خلال مؤلفات وكتب المؤرخين والدبلوماسيين البريطانيين، أو من خلال الاطلاع على وثائق أرشيف الدولة البريطاني ووزارة شؤون الهند في لندن ووزارة خارجية ألمانيا الإمبراطورية، وكذلك وثائق أرشيف السياسة الخارجية لروسيا والأرشيف البحري الحربي الحكومي المركزي، نجد كل المبررات للشك في صحة مزاعم المؤرخين البريطانيين حول تطلع شيخ الكويت وسعيه مع كل القمة الحاكمة للإمارة إلى «الدخول تحت المظلة الإنجليزية».

ولم تطرأ أية تغييرات تذكر على وضع الكويت حتى ربيع سنة ١٨٩٨، بيد أن تخوف السلطات التركية من مفاوضات مبارك مع الممثلين الإنجليز، وعدم جرأتها على تطبيق قرارها الخاص بمصادرة مزارع نخيل التمور في الفاو، قد أثبتا لشيخ الكويت ضعف موقف الإمبراطورية العثمانية في الخليج العربي. وعندما وجد حاكم الكويت أن السلطات التركية لم تمارس أية أعمال عدائية ضده طوال نصف العام المنصرم، قرر هو أيضاً عدم الخوض في المزيد من المفاوضات مع انجلترا.

وفي تلك الفترة بالذات جدت مجموعة من الظروف، سنتناولها بالتفصيل فيما بعد، دفعت الدوائر الحاكمة الإنجليزية إلى الاهتمام الخاص بتعزيز مواقعها في القطاع الشمالي من الخليج العربي، وعلى الأخص في الكويت. ولهذا السبب حاول القناصلة البريطانيون في البصرة وبوشهر وبغداد الذين كانوا يتابعون عن كثب تطور الأحداث في المنطقة الشمالية الشرقية للجزيرة العربية والقطاع الجنوبي لمنطقة ما بين النهرين، أن يستغلوا جميع الظروف الممكنة لدفع مبارك إلى معاودة الاتصال بالمقيم البريطاني ـ وقد تبين ذلك بوضوح خاص في أثناء مفاوضات يوسف الإبراهيم مع جاسم بن آل ثاني.

ولم يطل انتظارهم كثيرا. ففي مايو سنة ١٨٩٨ شهدت ضواحي النجف صداما بين قبيلة الخزاعل وشمر ولما كانت شمر تعدّ الطرف المعتدى عليه فقد طلب أمير جبل شمر عبدالعزيز بن رشيد من السلطات التركية معاقبة قبيلة خزعل وتحصيل تعويض مناسب منها على ما اقترفته، مهددا بأن يأخذ الأمر بيديه في حالة تقاعسها. وما لبث أن توتر الموقف في منطقة النجف بعد هذه الأحداث مباشرة، فقامت القيادة التركية بعد تردد قليل بتحريك قواتها إلى هناك.

وكتب القنصل الروسي في بغداد كروغلوف في وصفه لظروف هذا النزاع في يونيو سنة ١٨٩٨، يقول: «بأنه رغم الطابع المحلي الذي كان يتسم به هذا الصدام، إلا أن ثمة تخوفات كانت قائمة من أن يزداد الموقف تعقيدا لأن «الوكلاء الإنجليز كانوا يتربصون لأية هفوة من أجل التحرك للأمام». ومن رأي القنصل الروسي أن الخطر الرئيسي كان كامنا في قدرة ابن رشيد على استغلال هذه المناوشات للتحرك نحو البصرة والفاو والكويت، «وهي المناطق التي تدور حولها حسابات الانجليز على مدى السنوات الثلاث الأخيرة ضمن خطط لا تبشر بأي خير للحكومة التركية»[٣٠].

على أي الأحوال اتضح في نهاية سنة ١٨٩٨ أن الدبلوماسية الإنجليزية قد ضاعفت نشاطها بعد تدهور الوضع في شمال شرقي الجزيرة العربية. وهدفت من وراء ذلك إلى تحقيق ثلاثة أهداف: إضعاف موقف الباب العالي في القطاع الشمالي من الخليج العربي، التعجيل من وضع تصور نهائي لنظام وحال الكويت، وإقامة اتصال مع حاكم نجد الجديد. وهذا الهدف الأخير كان يحظى بأهمية لا تقل عن أهمية سابقيه نظرا لخطط الاحتكارات البريطانية الخاصة بالسكك الحديدية، وكذلك بسبب اضطراب الوضع في الحجاز واليمن المحاذيتين عمليا لممالك ابن رشيد.

لجأت الدبلوماسية البريطانية إلى وساطة شيخ قطر جاسم آل ثاني للاتصال بابن رشيد، بعد رفض الأول لقب قائمقام التركي وأخذه الدائم بتوصيات المقيم البريطاني في الخليج. وفضلا عن ذلك طلب الشيخ أحمد شقيق جاسم آل ثاني وشريكه في الحكم خلال لقائه مع قبطان السفينة العسكرية «سفينكس» في أواسط سنة ١٨٩٨، إبرام اتفاقية مع انجلترا على نفس نمط المعاهدة الموقعة مع شيوخ ساحل عمان المهادن.

وفي الوقت ذاته تقريبا وقع صدام بين قبائل مبارك والقبائل التابعة لجاسم آل ثاني، على أثره طالب الأخير السلطات التركية بإنزال العقاب بشيخ الكويت. وخلال المفاوضات الجارية بهذا الشأن تم اعتقال مجموعة من الجنود الأتراك التابعين لحامية الدوحة كرهائن. فاضطر جاسم آل ثاني إلى تكليف «ضيفه» يوسف الإبراهيم بالتوجه إلى ابن رشيد لإقناعه بالعمل معا على غزو الكويت ومحاربة السلطات التركية في البصرة[٣١].

وافق ابن رشيد على الاقتراح وقام بإرسال جيشه الكبير من الفرسان في اتجاه المجرى السفلي لنهر الفرات، لتشمل تحركاته شمالي حدود الكويت أيضا.

وتمثل أحد أهداف هذه الحملة المشتركة ضد الكويت في إزاحة مبارك عن الحكم.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن القنصل الروسي في بغداد لم يكن هو الوحيد فقط الواثق من وقوف الوكلاء الانجليز وراء جاسم آل ثاني وابن رشيد، بل وشاطره نفس الرأي أيضا قائد الفيلق التركي السادس المرابط في العراق أحمد فوزي باشا[٣٢]. وهكذا اختلط الإعلام بالتضليل الإعلامي وتشابكا معاً بطريقة فريدة في هذه المنطقة.

وفي بداية سنة ١٨٩٩ ظهرت قوات ابن رشيد المؤلفة من خمسة آلاف محارب في المنطقة الواقعة بين البصرة والكويت. ووجه حاكم شمر إنذارا إلى السلطات التركية طالبها فيه بتعويضه بمبالغ كبيرة من المال عن الضرر الذي الحق برعاياه على يد قبيلة خزاعل.

ويشير كروغلوف إلى الدور الكبير الذي لعبه شيخ قطر في هذا النزاع، لكنه يؤكد بأن «جاسم آل ثاني كان هنا مجرد أداة في يد الوكلاء الإنجليز في بوشهر، الذين كانوا يلجأون إلى كل الأساليب المتاحة لتعكير صفو الماء»[٣٣].

انعكس كل هذا على الوضع في الكويت، وشعر مبارك بحرج خاص بعد ظهور قوات ابن رشيد على مقربة كبيرة من الكويت بالتحالف مع جاسم آل ثاني، الذي لم يكن يضمر العداء فقط للكويت، بل وكان وثيق الصلة بيوسف الإبراهيم، كما بينا سابقا. وفضلا عن ذلك أرسلت السلطات التركية إلى الكويت السفينة الحربية «زحّاف»، وحسب زعم والي البصرة ـ وهو زعم مزدوج المعنى ـ ستكون مستعدة «لتقديم العون لمبارك» في حالة الضرورة[٣٤]. وكان شيخ الكويت يدرك جيدا أن مثل هذه «المساعدة» يمكن أن تكلفه ثمنا أغلى من هجوم ابن رشيد عليه. علاوة على علمه بأن القيادة التركية بعد

الأحداث التي شهدتها قطر والكويت، قامت في عامي ٩٧ ـ ١٨٩٨ بتحريك أربع كتائب مشاة وكتيبتي مدفعية من بغداد إلى البصرة، وهي قوة تعتبر كبيرة بالمقاييس المحلية.

ومن ثم، تستطيع الدبلوماسية البريطانية الآن أن تشارك في اللعبة دون مواربة. وسبق ذلك نقاش سياسي دبلوماسي ساخن في كل من وزارة الخارجية ووزارة شؤون الهند، خلال شهري أكتوبر ونوفمبر سنة ١٨٩٧ حول تقارير كل من ميد ولوخ بشأن المفاوضات مع مبارك. وقد أُولي اهتمام خاص في هذه المناقشات لمسألة الأبعاد القانونية والفعلية لسلطة الباب العالي في حوض الخليج العربي. وكان كيرزون، الذي شغل في ذلك الوقت منصب نائب وزير الخارجية، من أبرز وأنشط الشخصيات المنغمسة في هذا الموضوع. فهو لم يكتف فقط بدراسة كل المواد المرتبطة بالخليج العربي والمشكلة الكويتية دراسة دقيقة وشاملة طوال سنة ١٨٩٧ كلها، بل مارس أيضا ضغطا كبيرا على سولزبري، بعد أن نجح في ربيع سنة ١٨٩٧ في تغيير موقف رئيس الوزراء بإقناعه بالموافقة على تنشيط السياسة الانجليزية في المسألة الكويتية[٣٥].

على أي الأحوال ازدادت إمكانيات كيرزون للتدخل في شؤون الخليج العربي بدرجة كبيرة في صيف سنة ١٨٩٧، عندما آل منصب القنصل العام البريطاني في بوشهر والمقيم السياسي في الخليج العربي للمقدم ميد، الذي بنى أساس نشاطه على نظرية كيرزون المبلورة في كتابه: «فارس والمسألة الفارسية». وقام ميد بتبادل الرسائل الشخصية مع كيرزون، وأحاطه علما بكل الحوادث والملابسات التي لم يكن يعلم بها النائب البرلماني لوزير الخارجية ساندرسون ولا سولزبري نفسه[٣٦]. وهكذا أتيحت الفرصة لكيرزون للتأثير على السياسة الإنجليزية في الخليج العربي تأثيراً كبيراً قبل أن يصبح حتى نائباً لملك الهند.

وقد اهتم كيرزون بدرجة كبيرة بخطاب القنصل العام البريطاني في بغداد

لوخ، الذي أشرنا إليه من قبل حول تخوفه من خطط روسيا لتحويل الكويت إلى قاعدة خاصة بها للفحم. تلقف نائب الملك المقبل هذه الحجة في تقريره المسهب إلى سولزبري بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٨٩٨، وأخذ يلح عليه في ضرورة إجراء تغيير جذري للسياسة الانجليزية تجاه الكويت، وإعلان الانتداب فورا على هذه الامارة من أجل تفويت الفرصة على الدول الأخرى، وبالدرجة الأولى على روسيا(٣٧).

وسعى كيرزون إلى إطلاع وزارة شؤون الهند على ما يجري من تغييرات من أجل منح ميد ولوخ حرية الحركة كاملة تجاه المسألة الكويتية. وكان لكيرزون في تلك الفترة تأثير على سولزبري لعدة أسباب سياسية داخلية، ومن ثم عاد تقريره هذه المرة أيضا بالنتيجة المرجوة. فبعد ثلاثة أيام من تسلمه كلف رئيس الوزراء النائب البرلماني لوزير الخارجية ساندرسون بإصدار التعليمات الواجبة إلى وزارة شؤون الهند. بيد أن الأخيرة لم تكن واثقة من صحة المبررات الواردة في تقرير لوخ، ولذا فقد اكتفت بإعطاء رد شكلي. وكان ساندرسون الحذر ميالا لهذا الرأي أيضا، بل وكان واثقا من عدم وجود أية مخططات فعلية لدى بطرسبورغ تجاه الكويت. لكن كيرزون لم يتركه أسيرا لرأيه. فاضطر ساندرسون ـ دون قناعة داخلية ـ إلى إرسال طلب آخر، لكن إلى قيادة الأسطول هذه المرة. وجاءه ردها بالإعراب عن الثقة في احتمال قيام روسيا بتحويل الكويت إلى محطة نهائية في الخط الحديدي المزمع بناؤه عبر إيران، لكن بشرط توافر الأموال الطائلة لديها لبناء قاعدة عسكرية بحرية بها، الأمر الذي يعتبر قليل الاحتمال. أحس ساندرسون بالرضا تجاه هذا الرد لأنه كان راغبا في إضعاف تدخل كيرزون في هذه الأمور، وأمر بعدم إطلاعه على باقي المراسلات المتعلقة بهذا الموضوع، معتبرا نفسه غير ملزم بها من حيث الشكل كنائب برلماني للوزير(٣٨).

على أي الأحوال كان كيرزون وميد واثقين من ضعف الأدلة التي ساقها لوخ في تقريره. حتى إن القنصل العام في بوشهر كتب له صراحة عن ذلك في خطابه السري الدوري الموجه إلى كيرزون بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٨٩٨، ومع ذلك استمر في التمسك بضرورة استغلال تلك الظروف بأي ثمن لمنع الأتراك من تثبيت مواقعهم في الخليج العربي عن طريق فرض الانتداب على الكويت[٣٩]. وبالتالي استمر هذا الموضوع طوال ربيع وصيف سنة ١٨٩٨ مركزاً للمناقشات الحامية بين كلتا الوزارتين المختصتين به كلكتا أيضاً. وحول حصيلة هذه المناقشات أكد رئيس الإدارة السياسية لوزارة شؤون الهند لي وارنر في مذكرته بتاريخ ٢٣ يونيو سنة ١٨٩٨ بأن إعلان الانتداب البريطاني على الكويت يمكن أن يؤدي إلى تدهور العلاقات البريطانية التركية بشكل حاد. لكن كيرزون لم يوافقه الرأي هذا، وقام بصياغة مذكرة طويلة حول السياسة الانجليزية تجاه إيران والخليج العربي في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٨، أي بعد تعيينه في منصب نائب الملك لكن قبل مغادرته إلى الهند لاستلام هذا المنصب، وفيها راح يسرد أدلته على عدم تمتع تركيا بأية حقوق قانونية على الكويت، وأعلن تمسكه القوي بفرض الانتداب الإنجليزي عليها لمنع تحول الكويت إلى محطة نهائية أو إلى قاعدة وسيطة للخط الحديدي المرتقب العابر لإيران أو العابر لمنطقة ما بين النهرين، وكذلك لمنع تحول الخليج العربي إلى حلبة صراع بين الدول العظمى، والأهم من هذا وذاك هو الحيلولة دون إنشاء ميناء أرتور في الشرق الأوسط[٤٠].

كان كيرزون يعلم جيدا بما يفعله، عندما تطرق بالذكر إلى ميناء أرتور. ذلك لأن الحكومة الانجليزية، وسولزبري بصورة خاصة، كانا قد تعرضا قبل ذلك بفترة وجيزة لانتقادات حادة من قبل بعض السياسيين البريطانيين بسبب تنازلها المزعوم لروسيا في مسألة تقسيم الصين إلى مناطق نفوذ، وطالبت «التايمز»

صراحة باستقالة سولزبري من منصب وزير الخارجية[٤١]. لذا فقد نجح كيرزون في تحقيق مراده، عندما حذر من خطر ظهور ميناء أرتور جديد في ظل هذه الظروف وعلى مقربة مباشرة هذه المرة من الحدود الهندية، فضلا عن استغلاله للأمزجة المعادية للروس لدى الدوائر الحاكمة الانجليزية. وإضافة إلى ذلك ما لبثت أن تلقت لندن وكلكتا معلومات حول التدهور الجديد للوضع في القطاع الشمالي الغربي من الخليج العربي بسبب النزاع بين الكويت وقطر، وبصورة خاصة بسبب ورود أنباء حول خطط الشركة الدولية التي يملكها الكونت كابنيست الروسي لبناء خط للسكك الحديدية يربط طرابلس (سوريا) بالكويت[٤٢].

اضطر سولزبري تحت تأثير ما ساقه كيرزون من حجج إلى إرسال خطاب توجيهي إلى وزارة شؤون الهند في ٥ ديسمبر سنة ١٨٩٨، تضمن تصريحا منه للسلطات الإنجليزية الهندية بالنظر في إمكانية إعلان الانتداب الإنجليزي على الكويت «لعدم وجود أية أسس تدعو للاعتراف بحق تركيا في فرض السيادة أو الإشراف على الكويت»[٤٣].

بيد أن كيرزون تعجل الاحتفال بالنصر قبل الأوان. فقد تسلم سلفه ايلغين هذه التعليمات من وزارة شؤون الهند قبل مغادرته كلكتا بعشرة أيام، فكان قراره تأجيل البت في الموضوع حتى وصول خلفه. وبينما كان كيرزون يبحر في المحيط الهندي، تسلمت لندن تقريرا من السفير الإنجليزي في الآستانة أوكونور، يحذر فيه من عواقب إعلان الانتداب الانجليزي على الكويت، الذي سيؤدي حتما إلى صدام حاد ليس مع تركيا فقط، وإنما مع روسيا أيضا. وألح السفير في الالتزام بالحذر الشديد والسرية التامة. وبالتالي صدرت تعليمات سولزبري في ٤ يناير سنة ١٨٩٩ باستبدال قرار الإعلان المكشوف للانتداب على الكويت بإبرام اتفاقية سرية مع مبارك تنص على

موافقته على إعطاء التزام سري بعدم تأجير أي جزء من أراضيه لدولة أجنبية أو لرعاياها(٤٤).

وصل كيرزون في ذلك الوقت إلى كلكتا، وكان مستاء من تغيير القرار الخاص بالانتداب. وفي ٨ يناير سنة ١٨٩٩ قام بإبلاغ ميد بتعليمات سولزبري لتنفيذها، لكنه أضاف عليها من عنده بنودا جديدة خلقت انطباعا وكأن الاتفاقية المقترحة مع مبارك هي مجرد مرحلة أولية تسبق إعلان الانتداب الحقيقي. وقد ناقش كيرزون المسألة الكويتية مع المقيم السابق ومع المسؤولين البريطانيين الآخرين في الخليج العربي، الذين كانوا موجودين في تلك الفترة في كلكتا، وتوصل بعد ذلك إلى استنتاج يفيد فحواه بضرورة مطابقة الاتفاقية المقبلة مع الكويت لنموذج الاتفاقيتين المبرمتين مع حاكمي ساحل عمان المهادن والبحرين(٤٥).

وقد اعترض لي وارنر في ذات الوقت على أخذ اتفاقيتي ساحل عمان المهادن والبحرين كنموذج للاتفاقية مع مبارك. لأن ذلك لن يعني فقط التزام الشيخ بعدم منح الامتيازات للأجانب، بل وإشراف بريطانيا أيضا على علاقات الكويت الخارجية. وهنا كان لي وارنر متأكدا بأن الأتراك في هذه الحالة سيعملون على محاولة الإطاحة بمبارك فور علم الباب العالي بأنباء الاتفاقية، ومراعاة لهذه المخاوف اقترح لي وارنر أن تحتذي الاتفاقية مع مبارك بنمط الاتفاقية السرية المبرمة مع سلطان مسقط بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٨٩١(٤٦).

ثم نوقش الموضوع على مستوى المسؤولين في وزارة الخارجية ووزارة شؤون الهند، حيث قوبلت اقتراحات لي وارنر باهتمام خاص لدى المجلس الهندي - الجهاز القيادي للوزارة، الذي ألح أعضاؤه في أن تتحمل الحكومة البريطانية، وليس السلطات الانجليزية الهندية، نصيب الأسد من المسؤولية المادية عند توقيع هذه الاتفاقية مع الكويت، والتي يمكن أن يؤدي تنفيذها إلى عواقب

خطيرة في هذه المنطقة. وأخيرا، اعتمد سولزبري في ١٨ يناير سنة ١٨٩٩ التعليمات الجديدة إلى ميد، والمبنية في أساسها على اقتراحات لي وارنر[٤٧].

إبان ذلك كانت قوات ابن رشيد قاب قوسين أو أدنى من دخول الكويت، بينما وصلت مياهها سفينة عسكرية تركية. ولم يكن من الممكن أن يمر كل هذا بسلام دون تعقيد الوضع للإمارة، ودفع مبارك إلى التقارب الحتمي مع السلطات الإنجليزية الهندية. وفي ٢١ يناير سنة ١٨٩٩م ظهرت قرب الكويت سفينة عسكرية تحمل على متنها القنصل العام في بوشهر والمقيم السياسي في الخليج العربي المقدم ميد، الذي التقى بالشيخ وأخبره بأنه جاءه للتوسط بينه وبين ابن رشيد، وأخذ منه تعهدا سريا بعدم تأجير الأجانب أي جزء من أراضيه[٤٨].

وطالت مفاوضات المقدم ميد مع مبارك، حيث رفض الأخير إعطاء التعهد المطلوب للإنجليز بدون التزام مقابل منهم. ولأول مرة على مدى مائة عام من النشاط الهجومي الفعال في هذه المنطقة يصطدم «الملك غير المتوج البريطاني» للخليج العربي بحاكم عربي يطلب ويتمسك بتوقيع اتفاقية ملزمة لكلا الطرفين. فقد طلب مبارك من انجلترا أن تضمن بدورها عدم المساس بأراضي الإمارة، كما طلب إخوانه الذين حضروا هذه المفاوضات، أن تقوم الحكومة الإنجليزية أيضاً بإعطاء ضمان كتابي لهم بمساعدتهم على الاحتفاظ بمزارع النخيل في منطقة الفاو (أي الواقعة في أراضي ولاية البصرة).

وقع ميد في حيرة وحرج وتذرع بأنه لا يملك الصلاحيات الكافية. وفي نهاية المطاف تم التوصل بعد جدل طويل إلى حل وسط، وفي ٢٣ يناير وقع مبارك التعهد المطلوب، أما المقدم ميد فقد وقع وثيقة تنص على التزام السلطات الإنجليزية الهندية بمنح مبارك ١٥ ألف روبية (ألف جنيه استرليني) سنويا، والأهم من ذلك هو التزام الحكومة الإنجليزية بتقديم «خدماتها الطيبة» في حالة

ظهور أي خطر يهدد الإمارة[٤٩]. وأكد ميد في خطابه بأن أهم عنصر في هذه الاتفاقية هو التزام الشيخ بعدم إعلانها والاحتفاظ بها في طي الكتمان.

ومن المثير للاهتمام هنا تأكيد كاتب مطلع، مثل رئيس القسم الأجنبي في «التايمز» تشيرول، بأن مبارك قد أقدم في نهاية المطاف على توقيع الاتفاقية مع انجلترا آخذا «بنصيحة صديقه شيخ البحرين»[٥٠]. وهذا يعني، بالتالي، بأن البريطانيين قاموا بإشراك «حليفهم» شيخ البحرين عيسى من أجل إقناع مبارك بتوقيع الاتفاقية.

إن مضمون المفاوضات الانجليزية الكويتية يثبت عدم صحة ما ذهبت إليه المصادر التاريخية البريطانية من مزاعم حول رغبة حاكم الكويت القوية في الانتداب الانجليزي. فمبارك كان مضطرا لتوقيع الاتفاقية الثنائية مع بريطانيا فقط في لحظة الخطر الشديد على الإمارة.

نصت الاتفاقية الإنجليزية الكويتية الموقعة في ٢٣ يناير سنة ١٨٩٩ على التزام مبارك وورثته بعدم إدخال أي وكلاء أو ممثلين للدول الأجنبية إلى أراضي الإمارة إلا بعد موافقة الحكومة الإنجليزية على ذلك. وتعهد أيضا بعدم بيع أو تأجير أي جزء من أراضيه لأي أجنبي، وعدم إعطاء أية امتيازات لممثلي أو رعايا الدول الأجنبية بدون موافقة الحكومة الإنجليزية[٥١].

كما أضيف بإلحاح من الشيخ بند إلى نص الالتزام يجعله يمتد إلى أي جزء من الأراضي المملوكة لمبارك، حتى لو كانت في تلك اللحظة واقعة تحت تصرف رعايا الدول الأخرى. والمقصود بهذه الإشارة غير المباشرة هو التزام انجلترا بضمان بقاء مزارع النخيل في منطقة الفاو مملوكة لآل الصباح. وقد ذيلت الوثيقة بتوقيع محمد رحيم بن عبدالنبي كشاهد عليها بصفته ممثلا للبريطانيين في جزر البحرين وصديقا شخصيا لمبارك.

على أي حال تجاوزت الاتفاقية مع مبارك أطر التعليمات الصادرة عن وزارة الخارجية الانجليزية، والتي اعتمدها سولزبري في ١٨ يناير سنة ١٨٩٩، فقد تضمنت بندا يحرم على شيخ الكويت استقبال ممثلي الدول الأجنبية بدون موافقة حكومة بريطانيا، الأمر الذي يجعل هذه الاتفاقية قريبة إلى حد كبير من وثيقة الانتداب، وفي حالة ما إذا كشف أمرها، فسوف يؤدي ذلك إلى إثارة الاستياء الكبير ليس لدى تركيا وحدها، بل ولدى كل من ألمانيا وروسيا أيضا. وفضلا عن ذلك وردت في النص عبارة مبهمة حول الأراضي الكويتية الواقعة مؤقتا بحوزة الأجانب، والتي يحرم أيضا تأجيرها، والأهم من ذلك أن ميد قد التزم بأن تقوم بريطانيا بحماية أراضي الإمارة. ولذا فإن لي وارنر عندما اطلع على كل هذه الأوراق، كتب معلقا: «إنني مذهول للغاية من هذه الاتفاقية». وكان واثقا من أن وزارة الخارجية الانجليزية لن تصادق عليها. كما أكد ساندرسون أيضا في تقريره إلى سولزبري بأن المقيم قد تجاوز التعليمات المكلف بها إلى حد كبير. ومع ذلك فقد أصدر سولزبري تعليماته في ٢١ مارس سنة ١٨٩٩ باعتماد الاتفاقية. ومما يلفت النظر أن كيرزون لم ينتظر حتى تتخذ هذه الخطوة، وقام في ١٦ فبراير سنة ١٨٩٩ بالتصديق على الاتفاقية الإنجليزية الكويتية الأولى، التي استمر مفعولها ساريا حتى سنة ١٩٦١.

وفيما يتعلق بضمان مزارع النخيل في منطقة الفاو، فقد أمر بتقديم وعد لمبارك بالحماية الانجليزية، لكن بصيغة تتسم بحذر أكبر. لم يبق أمام ساندرسون الغاضب سوى مطالبة وزارة شؤون الهند بإخطار كيرزون باعتماد الاتفاقية، لكن بعد لفت نظر ميد في نفس الوقت إلى ما ارتكبه من تجاوز للنظام وللصلاحيات المكلف بها[٥٢].

لم يتأثر ميد كثيراً لغضب المسؤولين في لندن. وقام بإرسال برقية إليهم في ١٩ فبراير، فسر فيها معنى البند المبهم بشأن ممتلكات الكويت الموجودة بحوزة

رعايا الدول الأخرى، بأنه يقصد بها البيوت القائمة في الكويت والمملوكة لرعايا روسيا وتركيا. في حين أن رعايا روسيا لم يقتنوا أبدا أية أملاك في الكويت. وأول مواطن روسي يزور الكويت هو التاجر أوفانيسوف، وتمت زيارته لها فقط في مارس سنة ١٨٩٩م، أي بعد شهرين من توقيع الاتفاقية الإنجليزية الكويتية[٥٣].

ومن بين الرعايا الأتراك الذين تملكوا بيوتاً في الكويت، كان نقيب البصرة وابنه طالب باشا فقط، وعرف عنهما بأنهما صديقان حميمان لمبارك وللسلطات التركية. وعلى ما يبدو أن مبارك أصر على إدراج هذا البند إلى الاتفاقية لغرض حماية أملاكه وأملاك الكويتيين في الفاو والمناطق المتاخمة لها. ذلك لأن المقيم البريطاني كان مضطراً لإعطائه خطاب ضمان بأمر سولزبري، ينص عملياً على التزام انجلترا بحماية أملاكه.

وبغض النظر عن توقيع الاتفاقية، لم يكن كيرزون راضياً عنها لأنها لم تتضمن إعلانا رسميا للانتداب على الكويت. ولعلمه بموقف الحكومة في لندن، التي تفضل المصالح والخطط الأوسع نطاقا للطبقة الحاكمة البريطانية على المصالح الضيقة للتكتل «الشرق أوسطي»، أي ذلك الجزء من الدوائر الاستعمارية التي كانت معنية باستمرار تعاملها الاحتكاري مع الهند والشرق الأوسط والقطاع الغربي من حوض المحيط الهندي، فقد تعجل نائب الملك والمقربون منه في العمل على تثبيت النجاح المتحقق تواً. ولم تلبث أن تلقت لندن في ٣ فبراير سنة ١٨٩٩، أي قبل اعتماد رئيس الوزراء للاتفاقية الإنجليزية الكويتية، برقية من نائب الملك يصر فيها على تكليف القائد الجديد لسفن الهند الشرقية الأميرال دوغلاس باستخدام قواته المسلحة من أجل منع احتلال الكويت من قبل القوات التركية المحشودة في منطقة البصرة. فاضطر سولزبري إلى إصدار هذا

التكليف، لكنه استفسر من دوغلاس نفسه عن رأيه، فأفاد بأن سفنه قادرة على التصدي للتوسع التركي بشرط العلم به قبل وقوعه بفترة كافية. ومن ثم، ظهرت على الفور مشكلة الوسيلة التي يمكن من خلالها توافر المعلومات المضمونة حول الخطط التركية. لكن ساندرسون عاد وطلب من جديد التريث وضبط النفس، معتبراً أن الاتفاق المسبق مع الأتراك ومنع هجومهم أفضل وأجدى من التورط في نزاع مسلح يمكن بسهولة أن يصعد ويتعدى حدود الخليج العربي، وقد وافقه الرأي لي وارنر، كما لقى هذا الموقف تأييداً كاملاً أيضا من أوكونور، وبالتالي، كانت النتيجة ـ رغم استياء كيرزون الشديد ـ إلغاء القرار الخاص باستخدام الأسطول الانجليزي بشكل تلقائي فور ظهور القوات التركية في الكويت(٥٤)

ويخيل لنا أن أحد الأسباب التي دفعت سولزبري لاعتماد الاتفاقية الإنجليزية الكويتية، هو سعيه إلى تهدئة خاطر التكتل «الشرق أوسطي»، الذي كان أنصاره يستشيطون غضباً. ذلك لأن هذا القرار قد اتخذ من قبل رئيس الوزراء في ذروة النقاش والجدل حول استخدام سفن الهند الشرقية. ومع ذلك، فليس من شك في أن النصر كان حليفاً لكيرزون وأنصاره. فقد وقعت الاتفاقية الإنجليزية الكويتية وصودق عليها في ٢٣ يناير سنة ١٨٩٩، وعادت، بالتأكيد، بثمار وفيرة على كل المشاركين في التكتل «الشرق أوسطي».

وعلى مدى ٦٢ عاماً بقيت هذه الاتفاقية أساساً للعلاقات الإنجليزية الكويتية. وانطلاقا منها عملت الدبلوماسية البريطانية والسلطات الهندية تدريجياً على وضع الكويت تحت الحماية الانجليزية.

الاتفاقية وأثرها على خط حديد بغداد:

في نهاية القرن التاسع عشر كان مقرراً للكويت أن تصبح المحطة

النهائية في خط بغداد الحديدي. وقام ويلهلم الثاني بزيارة تركيا في أكتوبر سنة ١٨٩٨، حيث أجرى مفاوضات مطولة مع السلطان عبدالحميد حول كل المشكلات المتعلقة بالعلاقات الألمانية التركية، وبخط بغداد طبعاً. ومن جهة أخرى، أجريت مفاوضات مماثلة في الفترة وحول هذا الموضوع في الباب العالي من قبل رئيس الهيئة الدبلوماسية الألمانية بيولوف ورئيس البنك الألماني سيمنس(٥٥). وبالتالي فمن الواضح تماماً أن توقيع الاتفاقية الانجليزية الكويتية في هذه اللحظة بالذات كان لابد أن يثير استياء الدوائر الحاكمة الألمانية، وأن يعجل التقارب الألماني التركي، بالإضافة إلى تصعيده للعلاقات الانجليزية الألمانية، في الوقت الذي كان فيه وزير المستعمرات تشيمبرلين قد نجح للتو في بدء المفاوضات الانجليزية الألمانية حول تحالفهما بمساعدة نشيطة من الجناح المسمى بـ «الأفريقي الجنوبي»، الذي كان مهتماً للغاية بوقف المواجهة مع الدوائر الاستعمارية الألمانية والعمل على تحويل كل أفريقيا الجنوبية إلى منطقة بريطانية محرمة.

وكانت لندن تخشى أيضا من وصول أنباء الاتفاقية الإنجليزية الكويتية إلى علم فرنسا، خاصة وأن عام ١٨٩٨ كان قد مر تحت سحابة النزاع الخطير في فاشودة (تقع في جنوب السودان وكادت أن تشهد مواجهة مسلحة بين القوات الانجليزية والفرنسية سنة ١٨٩٨ ـ المترجم). ذلك لأن الخلاف بين البلدين لم يكن قاصراً فقط على شمال افريقيا وشمالي شرقها والمناطق الوسطى الافريقية، بل امتد إلى منطقة الشرق الأدنى أيضا، حيث طرأت تعقيدات على وضع بريطانيا منذ قيام التحالف الفرنسي الروسي، علاوة على أن اهتمام الدوائر الحاكمة الفرنسية بالخليج العربي في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر قد عكر بدرجة كبيرة صفو العلاقات الإنجليزية الفرنسية في الشرق الأوسط أيضا. ففي نهاية سنة ١٨٩٨. وبداية سنة ١٨٩٩م. وقع خلاف إنجليزي فرنسي حاد

بسبب محاولة فرنسا الحصول على قاعدة في سلطنة مسقط(٥٦) وفي خريف عام ١٨٩٨ أطلع مبارك الانجليز على واقع إجراء الفرنسيين مفاوضات معه حول إبرام اتفاقية سياسية(٥٧) ولذا يمكن اعتبار عام ١٨٩٨ بأنه كان يمثل أكثر مراحل الخلافات الإنجليزية الفرنسية حدة خلال النصف الثاني كله من القرن التاسع عشر، حتى إن سولزبري قد صرح في ربيع عام ١٨٩٨ بالعبارة التالية: «خلال ستة شهور سنكون على حافة الحرب مع فرنسا»(٥٨).

ومما يثير الاهتمام أن أكثر ما كانت تخشاه الدوائر الحاكمة الإنجليزية هو أن تعلم بطرسبورغ بما أنجزته الدبلوماسية البريطانية في المسألة الكويتية، حيث شهدت العلاقات الإنجليزية الروسية تفاقماً حاداً سنة ١٨٩٨، بسبب تقسيم الصين بالدرجة الأولى، ولم يكن الوضع في الشرق الأدنى أيضا في حال أفضل بعد أن رفضت حكومة القيصر في فبراير سنة ١٨٩٨ اقتراح سولزبري بتقسيم الإمبراطورية العثمانية إلى مناطق نفوذ.

وكما سنبين فيما بعد، كانت كلكتا ولندن تبرران السياسة الهجومية في الخليج العربي بذريعة مواجهة العدوان الروسي بالدرجة الأولى في جنوب إيران والكويت أيضا.

وبالتالي كانت السرية جزءاً هاماً لا يتجزأ من التدبيرات الانجليزية تجاه الكويت بهدف منع تدهور علاقات انجلترا مع تركيا وألمانيا وفرنسا وروسيا، وكذلك للحيلولة دون إنشاء جبهة موحدة ضد انجلترا في المسألة الكويتية قبل أن تثبت بريطانيا مواقعها في هذه الإمارة بالدرجة الكافية. وكان أوكونور وسولزبري بصورة خاصة من أكثر المتمسكين بمراعاة هذه السرية.

بيد أن الدبلوماسية البريطانية أخفقت بوضوح في تقدير كفاءة وسرعة أداء كل من المخابرات الروسية والتركية على حد سواء. ففي السابع من يناير سنة

١٨٩٩، أي قبل وصول ميد إلى الكويت بثلاثة أسابيع، تلقى الباب العالي خبر المهمة التي كلفته بها السلطات الانجليزية الهندية. وعلى الفور أحيط السفير الروسي في الآستانة زينوفييف علماً بها أيضا.، والذي نقل الخبر إلى بطرسبورغ، مؤكدا بأن المهمة المطروحة أمام ميد (أي الحصول على التعهد من مبارك) ستكون بمثابة الخطوة الأولى لإعلان الحماية الانجليزية على الكويت، وقد كلف كروغلوف فوراً بالتأكد من صحة هذه المعلومات[٥٩]. وهكذا قوضت كل آمال وزارة الخارجية الإنجليزية في الحفاظ على سرية الاتفاقية مع مبارك. لكن لندن لم تكن، بالطبع، تعلم بذلك.

على أي الأحوال كانت الدوائر الحاكمة البريطانية راضية بدرجة كبيرة عن الاتفاقية الانجليزية الكويتية بشكل عام. لكن في الوقت نفسه، الذي كان فيه رئيس الوزراء ووزير الخارجية سولزبري، وكثيرون من وزراء وقادة الجناح «الافريقي الجنوبي» ممن سعوا إلى عدم تأزيم العلاقات مع الدول الأوروبية بسبب الحرب في أفريقيا الجنوبية، يؤيدون الاكتفاء بهذه الوثيقة ولو مؤقتا، كانت السلطات الإنجليزية الهندية والجناح «الشرق أوسطي» يتمسكان بوجهة نظر أخرى.

فعندما عين اللورد كيرزون نائباً لملك الهند في نهاية ١٨٩٨م، قام القائم بالأعمال الروسي في لندن ليسار بإخطار بطرسبورغ بهذا التعيين، منوها بجزع: «ستكون من المفاجآت السارة جداً، إذا ما حلت الفوضى والخطر محل الهدوء والسكينة المخيمين على حدود آسيا الوسطى في الآونة الأخيرة»[٦٠]. وبالفعل كان كيرزون معروفاً جيداً بعدائه للروس وبدوره النشط في صياغة سياسة التوسع البريطانية في الشرق الأوسط، **لكن قل من يعلم بأن هذه السياسة لم تكن موجهة فقط ضد افغانستان والتبت وآسيا الوسطى، بل ضد البلدان الواقعة في حوض الخليج العربي أيضا.**

فمنذ صدور كتاب كيرزون: «فارس والمسألة الفارسية» سنة ١٨٩٢، ظل هذا البحث لعدة عقود نبراساً لكل أنصار التوسع البريطاني في الشرق الأوسط، وثمة اهتمام خاص يوليه كيرزون لمشكلات الخليج العربي. ومن خلال تحليل بارع للوثائق، وتجنٍّ على الحقائق في بعض الأحوال، تجده قد رسم صورة نموذجية لمطاردة القوات المسلحة الإنجليزية على مدى مئة سنة للقراصنة وتجار الرقيق في الخليج العربي، والتي توجت ـ حسب قناعة المؤلف ـ بإقرار السلام والعيش الرغيد لغالبية قبائل هذه المنطقة وشعوبها. وعلى هذا الأساس، وانطلاقاً من الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية الكبيرة للخليج العربي طالب كيرزون علنا بتحويله إلى «بحيرة بريطانية». وأكثر ما يستوقف النظر في كل الكتاب هو تأكيده ضرورة محاربة تغلغل روسيا إلى الشرق الأوسط بأي ثمن، وخاصة تغلغلها إلى الخليج العربي: «ميناء روسي في الخليج العربي.. سيدخل عنصر الفوضى على حياة الخليج حتى في وقت السلم، وسوف يخل بالتوازن الحساس الذي تحقق بجهد شاق، وسيدمر التجارة التي تقدر بملايين عديدة من الجنيهات الاسترلينية وسوف يشعل ثغرات المتعصبين المستعدين دائماً للتشابك والخناق. إنني سوف أنظر إلى أي تنازل من قبل أية دولة عن ميناء في الخليج العربي لروسيا بمثابة إهانة موجهة لانجلترا مع سبق الإصرار والترصد، وبمثابة خرق بلا مبرر للوضع القائم، وسأتهم الوزير البريطاني الذي يجيز هذا الأمر، بالخيانة لوطنه»[٦١].

وعندما تولى كيرزون منصب نائب الملك وتحول من منظّر إلى أحد القادة الرئيسيين للتكتل «الشرق أوسطي» وإلى أحد كبار ساسته، شرع في تنفيذ نظرياته على الصعيد العملي، وقد أخطأ ليسار في أمر واحد: العلاقات الإنجليزية الروسية تفاقمت، لكن ليس في آسيا الوسطى وحدها.

منذ الأيام الأولى لممارسة سلطاته نظم كيرزون حملة دعائية كبيرة، مناطاً بها

خلق انطباع وكأن روسيا القيصرية تعد للاستيلاء على إيران وما بين النهرين وقطاع كبير من الخليج العربي.

واستخدم كيرزون في حملته هذه صحيفة «تايمز أوف إنديا» الناطقة بلسان السلطات الإنجليزية الهندية، وكانت سلاحا هاماً له لأنها في ذلك الوقت كانت أكبر صحيفة هندية. وأصبح رئيس تحريرها لوفات فريزر سلاحداراً وفيا لنائب رئيس الملك، ثم كاتبا لسيرته وحارسا أميناً له(٦٢).

وبينما كان هذا التكتل يطالب بالحفاظ دون قيد أو شرط على المواقع البريطانية في الشرق الأوسط وبتحويل الخليج العربي إلى بحيرة بريطانية بالكامل، بغض النظر عن مخاطر هذه السياسة التي قد تؤدي إلى تدهور علاقات بريطانيا بصورة سيئة ليس مع روسيا فحسب، بل ومع فرنسا أيضا، وبصورة خاصة مع ألمانيا، كانت التكتلات الأخرى تتمسك بوجهة نظر أخرى، فهي كانت راضية عما أسفر عنه نزاع فاشودة وعن الاتفاقية الإنجليزية الفرنسية التي تم التوصل إليها في ٢١ مارس سنة ١٨٩٩ بشأن تقسيم افريقيا الوسطى، وعملت من هذا المنظور على تحقيق التقارب اللاحق مع فرنسا، ثم بعد ذلك مع روسيا بهدف التخلص من ضرورة شراء الحياد الغالي الثمن لألمانيا، والتعجيل بتشكيل الجبهة المناوئة لألمانيا، بيد أن الدوائر المعنية باستمرار استغلال الهند والدول المتاخمة لها في الشرق الأوسط، والمتطلعة إلى الحفاظ على احتكارها لوسائط النقل بين أوروبا والهند والشرق الأوسط، بذلت كل ما في وسعها بذله من أجل عدم التوصل إلى إبرام اتفاقية حل وسط مع روسيا، كان من شأنها بالطبع أن تضعف مواقعها في هذه المنطقة، فضلا عن تأثيرها على أرباحها. ولذا سعت السلطات الإنجليزية الهندية إلى إبرام الاتفاقية مع الكويت بشكل عاجل، وأمطرت وزارة الخارجية الإنجليزية بعد ذلك وطوال فترة الربيع من سنة ١٨٩٩ بالأخبار المرعبة حول مخططات الروس تجاه بندر

عباس، عندما قامت أول سفينة روسية بزيارة الخليج، وهي السفينة العسكرية «غيلياك»، وحاول قبطانها أن يترك في هـذا الميناء مـائة طن من الفحم لمـدة أسبوعين!.

هكذا ولدت حادثة بندر عباس التي كان مناطاً بها تخويف الرأي العام الهندي «بالخطر الروسي»، وتبرير الخط المتشدد لكيرزون في شئون الخليج العربي أمام الرأي العام الإنجليزي، وكذلك عرقلة جهود سولزبري للتوصل إلى اتفاق مع روسيا حول شؤون الشرق الأوسط. وكان الهدف من هذا الصخب حول القاعدة الروسية المزعومة في بندر عباس هو مسـاعدة كـيرزون وكل التكتـل «الشرق أوسطي» على إقناع الحكومة البريـطانية بتنشيط سيـاستها في حـوض الخليج العربي وإيران وكل الشرق الأوسط.. ولم يكن مصادفة نشر «تايمز أوف أنديا» في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٩٩، عقب توقيع الاتفاقية الإنجليزية الفرنسية في مارس ١٨٩٩ وقبيل توجه كيرزون إلى لندن، مذكرة طويلة من ٨٩ بنداً تحت عنوان «المصالح البريطانية والسياسة في فارس والخليج»، لم تلخص فيها فقط لب ما تؤمن به، بل ضمنتهـا الأسس المنهاجية الموجهة لهذه السياسة.

ولم يكن كيرزون يقتصر في تحركاته فقط عـلى الحملة الصحفية وإلقـاء المحاضرات وكتابة التقارير والاستجوابـات البرلمـانية، بـل استغـل عـلاقاتـه الشخصية أيضاً، خاصة تلك الوثيقة مع عضو الحكومة ذي النفـوذ القوي ـ وزير شؤون الهند هاملتون، وذلك من أجل التأثير بقوة داخل الحكومة نفسها على سياسة سولزبري المعتدلة للغاية ـ من وجهة نظره ـ وحثه على الـرضوخ لتأييد الخطط البعيدة للتكتل «الشرق أوسطي» في الخليـج العربي، ولم يلبث كيرزون أن وجه رسالة إلى هاملتون في ١٦ فبراير سنة ١٨٩٩، استفاض فيها في إثبات أن الخليج العربي يعتبر منطقة هامة حيويا بالنسبة لانجلترا، وإنها تفقد مواقعها هناك بالذات نتيجة «مؤامرة مخططه يدبرها منافسـونا» الـذين يسعون

لتصفية الوضع المهيمن لبريطانيا العظمى في هذه المنطقة، وأعرب فيها كيرزون عن شكواه من تقاعس سولزبري في مواجهة هذا الخطر بصورة لائقة، وراح نائب الملك يؤكد بأنه يرى فحوى مهمته المقدسة في نزع السياسة البريطانية من هذا «المنزلق المحتوم» الذي انزلقت إليه ـ حسب رأيه ـ بسبب سولزبري»[٦٣].

وجه كيرزون خلال سنة ١٨٩٩ أربع رسائل إلى هاملتون (في ٢٦ أبريل، و١٩ أكتوبر، و٣١ اكتوبر، و١٤ ديسمبر) شرح فيها أسباب معارضته للسياسة التي تطبقها الحكومة لإنشاء إمارات حاجزة على تخوم الهند الشمالية الغربية. وأكد كيرزون في رسائله بأن روسيا ستستولي بلا شك على هذه الإمارات، وطالب بتفويت الفرصة على روسيا في هذه المنطقة والشروع في تطبيق سياسة هجومية فعالة في إيران وأفغانستان والتبت. ونظراً لأن الخليج العربي يعتبر ـ من وجهة نظر كيرزون ـ أهم منطقة للدفاع عن الهند، فقد نصح انجلترا بأن توجه هناك بالذات ضربتها الأولى الأقوى والوقائية[٦٤].

هذه الأفكار والتصورات التي صاغها كيرزون في رسائله، استغلها أنصاره في لندن لحث الحكومة الإنجليزية التي كانت منشغلة بالتحضير للحرب في أفريقيا الجنوبية، على تنفيذ خططهم في ذات الوقت في الخليج العربي، وكانت هذه الخطط، أو بالأحرى البرنامج الواسع للأعمال الهجومية النشطة في منطقة الخليج العربي، قد لخصت في مذكرة كيرزون بتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٨٩٩. التي أشرنا إليها من قبل، والتي نشرها المؤرخ الأمريكي غوريفتش بالكامل فقط سنة ١٩٥٩[٦٥].

ثمة اهتمام كبير للغاية في المذكرة بولي لكل المشاكلات المرتبطة بالكويت، وقد سلط كيرزون ومستشاروه الضوء فيها بالتفصيل على الوضع القانوني للامارة وعلى أهميتها السياسية الاستراتيجية، وركز فيها بشكل خاص على الاهتمام المتنامي لروسيا وفرنسا وألمانيا بالكويت. وعلى سبيل المثال في الفقرة ٣٧ من

هذه الوثيقة، أكد فيها أن المهمة الرئيسية التي طرحت أمام كروغلوف عند تعيينه قنصلاً في بغداد، تمثلت في حصول روسيا على قاعدة للفحم في الخليج العربي، أي في الكويت «التي عاش فيها المبعوثون الروس الذين كانوا يتوجهون إليها من بغداد، بصفة دائمة طوال العام الجاري» (أي سنة ١٨٩٩ - المؤلف)[٦٦].

وفي واقع الأمر، كما نستدل على ذلك من التعليمات الصادرة إلى كروغلوف عند تعيينه قنصلا روسيا في بغداد، لم تكن هناك أية مهام أمامه للحصول على قاعدة للفحم في الخليج العربي. وفيما يتعلق بالمبعوثين الروس «المقيمين بصفة دائمة» في الكويت، فلم يكن هناك سوى التاجر أوفانيسوف الذي زار الكويت في مارس سنة ١٨٩٩م. لمدة أسبوع فقط. وقد أرسل إليها من قبل كروغلوف للتأكد من صحة المعلومات التي تلقاها الباب العالي حول إبرام اتفاقية انجليزية كويتية سرية[٦٧]. وكذلك لم تثبت صحة مزاعم كيرزون حول المفاوضات الفرنسية الكويتية السرية سنة ١٨٩٨م.

لقد كانت اتفاقية ٢٣ يناير سنة ١٨٩٩ أول اتفاقية دبلوماسية ووثيقة قانونية عامة يصادق عليها كيرزون عقب تعيينه نائب الملك في الهند. وكان كيرزون وأعوانه، كما أشرنا سابقاً، ينظرون إلى الاتفاقية الإنجليزية الكويتية باعتبارها فقط أول مرحلة على الطريق المؤدي حتماً إلى الاستحواذ على كل حوض الخليج العربي، وقد استغل التكتل «الشرق أوسطي» في سعيه لتنفيذ خطط التوسع شمالي شرقي الجزيرة العربية، على نطاق واسع الأخبار الصحفية حول توجه روسيا لبناء خطوط سكك حديدية لعبور منطقة مابين النهرين وإيران، وتطلعها لتحويل الكويت إلى محطة نهائية لإحدى السككَ الحديدية وإلى قاعدة للفحم خاصة بها.

وزعمت مذكرة كيرزون بأن السفارة الروسية في الآستانة قدمت كل ما

في وسعها تقديمه من تسهيلات للكونت الروسي كابنيست للحصول من الباب العالي على امتياز مد الخط الحديدى من طرابلس (سوريا) إلى الخليج العربي، لتصبح الكويت محطته النهائية[٦٨]. ومن ثم، اكتسبت الاتفاقية الإنجليزية الكويتية الموقعة في ٢٣ يناير سنة ١٨٧٩٩ والمطالبة بوضع الكويت تحت الانتداب الانجليزي مبرراً «وطنيا»: التصدي للدسائس العدوانية لروسيا. ولم يلبث هذا المبرر أن انتشر على أوسع نطاق.

ففي سنة ١٩٠٥ أعد الدبلوماسي الكبير تيللى مذكرة سرية للمسؤولين في وزارة الخارجية الانجليزية حول العلاقات الإنجليزية الألمانية، كرر فيها بالحرف الواحد تقريبا كل المبررات التي ساقها كيرزون حول ملابسات الاتفاقية الإنجليزية الكويتية[٦٩] ومن المفارقات المثيرة للدهشة أن هذا الموقف لم يقتصر فقط على المستشرقين ورجال الاستخبارات الإنجليزية المعروفين، مثل ويلسون وفيلبي، بل نجد أن هذه الفكرة قد تلقفها أيضا باحثون معاصرون انجليزيون وأمريكيون، مثل رونالدشي ولونغريغ وغوريفتش ولانغر، وغيرهم[٧٠] وهكذا، نجد أن الزعم بأن الاتفاقية الإنجليزية الكويتية لسنة ١٨٩٩ كانت وليدة التصدي للمخططات التوسعية لروسيا القيصرية، قد دخل في صلب الغالبية العظمى للأبحاث المكرسة لمشكلات العلاقات الدولية والشرق الأدنى.

بعد هزيمة محمد بن رشيد للسعوديين واستيلائه على الرياض في نهاية الثمانينات من القرن التاسع عشر، اتخذ آخر الأمراء السعوديين عبد الرحمن وابنه عبد العزيز من الكويت ملاذا لهما. وارتبط مبارك بعلاقات وثيقة مع سعدون باشا شيخ قبائل المنتفق التي كانت تتنقل بطول مجرى الفرات الأسفل[٧١]، وكذلك مع الشيخ خزعل شيخ المحمرة الذي ترامت أملاكه عند مصب نهر قارون في شط العرب، وكل ذلك يبين مدى الأهمية الكبيرة للكويت بالنسبة للسياسة الانجليزية في شمال شرقي الجزيرة العربية وجنوبي مابين النهرين.

ومهما يكن من أمر فقد أثارت هذه الخطط الهجومية قلق الدوائر الحاكمة في الإمبراطورية العثمانية التي كانت تعلم علم اليقين بأن أي إضعاف للنفوذ التركي - ولاسيما تصفيته - في الجزيرة العربية، حيث تقع الأماكن المقدسة للمسلمين، سيكون ذا تأثير مهلك حتماً على مكانة السلطان الخليفة وسمعته.

وقد علمت الآستانة في يناير سنة ١٨٩٩ بأخبار الاتفاقية السرية بين انجلترا وشيخ الكويت، وتوقعت بأنها ستكون البداية لمرحلة من التوسع الإنجليزي في كل حوض الخليج العربي، لذا قرر السلطان عبد الحميد الثاني وأعوانه المقربون تغيير تكتيكهم تجاه الكويت بهدف تعزيز النفوذ التركي فيها، وقد ساعدهم السفير الألماني مارشال مساعدة كبيرة في تحقيق قرارهم هذا، حيث اختتمت مع بداية سنة ١٨٩٩ بالضبط المفاوضات الخاصة بمنح البنك الألماني امتياز بناء خط بغداد الحديدي ليصل إلى الخليج العربي حتى منطقة الكويت.

على أي الأحوال ظهر أول وأقوى دليل على تغيير السياسة التركية تجاه الكويت، عندما أقيل والى البصرة الضعيف والمرتشي أنيس باشا، الذي تمكن خلال عام واحد من توليه منصبه من جمع ثروات طائلة لنفسه. وقد حل محله مرة أخرى حمدي باشا، الذي كان يشغل هذا المنصب حتى بداية سنة ١٨٩٧م، وكان قد ترك منصبه بضغوط من مبارك وجماعة النقيب، لأنه كان يطالب بعد انقلاب مايو سنة ١٨٩٦ باحتلال الإمارة من قبل القوات التركية ورجال القبائل. وقد أكد كروغلوف في تقريره إلى زينوفييف حول الشائعات الكثيرة المرتبطة باقالة أنيس باشا، بأن «المسألة الكويتية هي صاحبة الدور الأول في تغيير والى البصرة»(٧٢).

كما شعر القنصل الإنجليزي في البصرة براتيسلاف والسفير الإنجليزي في الآستانة أوكونور أيضاً بالقلق الجدي من عودة حمدي باشا والياً للبصرة مرة

أخرى، وقد أجمع كلا الدبلوماسيين على ارتباط ذلك حتماً بزيادة نشاط السياسة التركية وفاعليتها في المسألة الكويتية[٧٣].

وبالنظر إلى تعيين حمدي باشا فقد أجرت وزارة الخارجية الإنجليزية والسلطات الإنجليزية الهندية والسفارة الإنجليزية في الآستانة والقنصلية في البصرة فيما بينها تبادلا مكثفا للآراء حول الخطوات التي يتوجب عليها اتخاذها، وبرز أمامها اقتراح باطلاع الباب العالي على أمر الاتفاقية الإنجليزية الكويتية الموقعة في ٢٣ يناير سنة ١٨٩٩، وعلى ما تكفله من التزامات لانجلترا، بيد أن أوكونور تمسك بموقفه السابق، معرباً عن تخوفه من أن يؤدي الإعلان إلى تدهور العلاقات الانجليزية التركية، واقترح تلافي التدخل التركي في شؤون الكويت من خلال مفاوضات يجريها فراتيسلاف مع حمدي باشا في البصرة، ويقوم خلالها بتحذيره بأن بريطانيا لن تسمح بالتدخل العسكري في الشؤون الكويتية، لكن كيرزون لم يوافق على هذا الاقتراح، وطالب بمعالجة الأمر بحزم أكبر[٧٤] ونتيجة لهذه الخلافات لم تتمكن الدبلوماسية البريطانية من اتخاذ أية خطوات محددة بعد تعيين حمدي باشا مباشرة.

في حين دلت الخطوات الأولى للوالي الجديد على أنه يدبر لاتخاذ اجراءات ليست سياسية فحسب، بل وعسكرية أيضا من أجل تعزيز الوجود التركي في المناطق الشمالية لجزيرة العرب، ومن أجل إخضاع الكويت.

ومن بين تلك التدبيرات العسكرية لحمدي باشا مثلا، قيامه بتجهيز صنادل خاصة في البصرة والفاو لنقل قوات الإنزال إلى الكويت في حالة الضرورة. وطرح حمدي باشا أمام الباب العالي والسلطان مسألة إعادة بناء الأسطول التركي في الخليج العربي.

وتقرر في الوقت نفسه توجيه ضربة إلى المحتكر الفعلي للملاحة عبر دجلة، وهي شركة «إخوان لينش» المرتبطة بعلاقة وثيقة مع شركة «بريتش إنديا» والسلطات الإنجليزية الهندية. وتحقيقا لهذا الهدف حاول الباب العالي تنشيط الملاحة الحكومية التركية عبر دجلة من خلال شركة «عمان»، التي كانت قبل ذلك على وشك الإفلاس. وبالفعل حصل وزير البحرية التركي حسن باشا في ابريل سنة ١٨٩٩ على قرض من البنك العثماني قيمته ٣٥ ألف ليرة تركية لشراء سفينتين نهريتين وأربعة صنادل. وشكل شراء الصنادل أهمية خاصة نظرا لأن شركة «لينش» كانت ممنوعة من شراء الصنادل، التي توفر نقل البضائع بأرخص الأسعار من بغداد إلى البصرة وبالعكس[٧٥] وكان مناطاً بهذه الخطة إضعاف مواقع الشركة الإنجليزية التي كانت تلعب دوراً غير قليل في تعزيز الوجود البريطاني في جنوب مابين النهرين.

حاول الوالي الجديد إخلاء البصرة من جماعة النقيب رجب الرفاعي، ونجح حمدي باشا بالفعل في إقناع السلطان بإصدار تصريح بطرد النقيب وأنصاره من البصرة، حيث اضطر الأخير إلى الانتقال إلى بغداد، وكان هذا يعني بالنسبة له خسارة نفوذه وامتيازاته بالولاية. وتمكن حمدي باشا أيضا من إخلاء البصرة من موظفي البريد والتلغراف، الذين كانوا يطلعون مبارك والإنجليز على البريد والتقارير المتبادلة بين الوالي والباب العالي، وفي الوقت ذاته أعيد إلى البصرة الأشخاص المبعدون منها سابقا. وكان حمدي باشا يتطلع إلى حث السلطان على اتخاذ تدبيرات حاسمة تجاه مبارك، ولذا فقد أفاده بأنه في حالة ضم الإمارة إلى الإمبراطورية العثمانية، فإن ذلك سيعود على خزينة الدولة بمبلغ إضافي يقدر بأكثر من ٥٠ ألف ليرة سنوياً[٧٦] .

ومع ذلك لم يكن كل هذا يعني أبداً أن السلطان عبد الحميد والقيادة التركية قد وافقا على الدخول في نزاع سافر مع انجلترا من أجل الكويت

خاصة وأن الوضع الدولي لتركيا في صيف سنة ١٨٩٩م. كان متوترا للغاية، حيث أدى التقارب اللاحق مع ألمانيا واستمرار سيطرة الرأسمال الألماني على الاقتصاد التركي إلى تدهور علاقاتها ليس مع انجلترا فحسب، بل ومع روسيا أيضا، وقد حذرت الدبلوماسية القيصرية بالفعل من أنه في حالة حصول البنك الألماني على امتياز مد خط بغداد الحديدي، فإنها سوف تطالب بتعويض كبير في آسيا الصغرى، وشهد الحجاز واليمن اضطرابات معادية للأتراك، كما كان الموقف معقداً ومتوتراً أيضاً في جنوب مابين النهرين.

وفي ظل هذه الظروف كان على حمدي باشا أن يقوم بمهمة مزدوجة من خلال نشاطه في البصرة: ليس تعزيز المواقع التركية في شمالي شرقي الجزيرة العربية فقط، بل وأيضاً العمل من خلال إبداء التصلب في المسألة الكويتية على التوصل إلى اتفاقية حل وسط مع بريطانيا حول مجمل مشكلات الشرق الاوسط. بيد أن السلطان لم يكن واثقا من رد فعل وزارة الخارجية الانجليزية تجاه تصرفاته، لذلك فقد قرر استطلاع الوضع دبلوماسياً ليس في الآستانة، بل في البصرة.

في بداية شهر يونيو سنة ١٨٩٩ ألمح حمدي باشا في حديثه مع فراتيسلاف بأن الدوائر الحاكمة التركية تعلم جيداً برغبة بريطانيا في عدم السماح للدول الأجنبية بتقوية نفوذها في الكويت. وأعرب عن ثقته بأنه من الممكن بسهولة إبرام اتفاقية تضمن المصالح الإنجليزية في الإمارة بعد إجراء مفاوضات مباشرة في العاصمة التركية(٨٤) وكان مضمون هذا الاقتراح عمليا هو التلميح بأن الباب العالي يعلم جيداً بأمر الاتفاقية السرية الإنجليزية الكويتية، وأن عبد الحميد مستعد للاعتراف بوجود مصالح خاصة لانجلترا في الإمارة مقابل الاعتراف بإشرافه الشكلي على الكويت، ومستعد أيضا مقابل ذلك أن يسلم

بأمر الاتفاقية الموقعة في ٢٣ يناير سنة ١٨٩٩ وأن يغلق الكويت أمام الدول الأخرى.

على أي الأحوال كان اقتراح حمدي باشا هذا يتيح لانجلترا امكانية الاحتفاظ إلى حد ما بنفوذها في الكويت، علاوة على مساهمته في منع تدهور العلاقات الانجليزية التركية رغم علم الآستانة بالاتفاقية السرية، ولذلك أيد أوكونور قبوله بدء المباحثات الرسمية(٧٨).

بيد أن السلطات الإنجليزية الهندية، ومن بعدها أيضا وزير شؤون الهند هملتون، رفضا الاقتراح التركي، وكان موقفهما هذا يعزى ـ من حيث الشكل ـ إلى التأكيد بأن الاعتراف بالسيادة التركية على الكويت بعد نصف عام فقط من توقيع اتفاقية ٢٣ يناير سنة ١٨٩٩، التي تقوم في أساسها على الاعتراف باستقلال الكويت بصفته قرينة حال، سيكون معناه الإخلال بالالتزامات التي قطعها الإنجليز على أنفسهم أمام مبارك، وبالتالي فهو يعتبر تصرفا غير لائق ولا يمكن قبوله(٧٩). وفي الواقع يمكن ربط رفضهما هذا بموقف التكتل «الشرق أوسطي»، الذي كان ينطلق من تسليمه بأن الموافقة على الاقتراحات التركية ستعني الاعتراف بسيادة عبدالحميد على الكويت، وبالتالي ستغلق الطريق أمام التوسع اللاحق في المنطقة.

كان نفوذ التكتل «الشرق أوسطي» في هذا الوقت قويا للغاية نتيجة مجموعة من العوامل والإجراءات المتخذة من قبل كيرزون وأعوانه، لدرجة أن سولزبري لم يجرؤ على قبول الاقتراح التركي، الذي طرح بطريقة غريبة من خلال البصرة.

عندئذ قرر الباب العالي أن يزيد الضغط مرة أخرى على الكويت. ففي أغسطس سنة ١٨٩٩. تلقى حمدي باشا تعليمات بفرض رقابة أشد على

الساحل الغربي للخليج العربي. وتنفيذا لهذه الأوامر اقترح تأسيس منصب جديد لوظيفة رئيس ميناء في كل من قطر والكويت.

علم مبارك فورا بهذا الأمر، وأعلن عقب اجتماعه بالمقيم البريطاني في الخليج العربي، بأنه يرفض رفضا قاطعا القبول بتعيين موظف تركي لهذا المنصب في الكويت(٨٠).

إزاء ذلك أوعزت الآستانة إلى البصرة بالبدء من جديد في حشد قواتها لتوجيه ضربة إلى الكويت.

ولم يلبث أن جاء الرد الانجليزي سريعا. فقبيل حلول الصيف اتخذت تدابير عاجلة لمواجهة الضرر الذي كان من الممكن أن يلحق بشركة «لينش» وبالمصالح البريطانية في جنوب ما بين النهرين، لو كانت خطط التوسع في نشاط شركة «عمان» الملاحية التركية قد نفذت. فقد قام عبدالله إلياهو أكبر تاجر في بغداد الذي كان محتكرا لتجارة المنسوجات والأقمشة في البلاد، والذي كانت فروع شركته منتشرة ليس في بغداد والبصرة فحسب، بل وفي مانشستر أيضا، بفسخ مفاجئ لكل الاتفاقيات التي أبرمها مع شركة «عمان» لنقل بضائعه، واتفق مع شركة «لينش» على تكليفها بهذه المهمة. ولم يكتف إلياهو بذلك، بل أرسل هدايا إلى الآستانة عبر والي البصرة المخلوع أنيس باشا بما قيمته ألفي ليرة تركية من أجل تسهيل مهمة وكيله في الآستانة، الذي كان يسعى للحصول على تصريح بإنشاء شركة ملاحة ثالثة في بغداد لنقل البضائع عبر دجلة.

وكانت هذه مجرد بداية فقط. ففي يونيو سنة ١٨٩٩ قام وزير البحرية التركي حسن باشا، الذي تلقى ـ على ما يبدو ـ نصيبه من الهدايا المرسلة مع أنيس باشا، بفسخ عقده مع البنك العثماني بخصوص شراء السفن والصنادل النهرية المخصصة لشركة «عمان»، وسمح في الوقت ذاته لشركة «لينش» بتسيير

الصنادل عبر دجلة، رغم ما في ذلك من خرق لاحتكار شركة «عمان»، ورغم اعتراض حمدي باشا.

وقد أشار كروغلوف في تقريره المرسل إلى الآستانة، معلقا على ذلك قائلا: «بهذه الطريقة فإن الحكومة التركية بدلا من أن تساعد بقدر الإمكان شركتها، تكون قد ساعدت الشركة الانجليزية على حساب الأولى»(٨١)

ولم يقتصر رد الدبلوماسية البريطانية على التدابير الاقتصادية وحدها ففي سبتمبر سنة ١٨٩٩ حذر فراتيسلاف رسميا حمدي باشا من أن بريطانيا لن تسمح للأتراك باستخدام القوة المسلحة ضد الكويت. وتأكيدا لهذا الموقف أرسلت إلى المياه الكويتية مجموعة من سفن الهند الشرقية العسكرية(٨٢).

جاء رد فعل الامبراطورية العثمانية سريعا بشكل مفاجئ. ففي ١٢ سبتمبر سنة ١٨٩٩ أجرى أوكونور حديثا مطولا مع وزير الخارجية التركي توفيق باشا، أعلن خلاله بأن الحكومة الإنجليزية لن تسمح بتعيين أي من الموظفين الأتراك في الكويت. فما كان من رئيس الهيئة الدبلوماسية التركية إلا أن تملص من تصرفات حمدي باشا، معلنا بأن الأخير لم يكلف بمضايقة مبارك ولا يملك أية صلاحية للقيام بذلك(٨٣). بيد أن عبدالحميد عقب ذلك بيومين غيّر موقفه، مستعينا في ذلك على ما يبدو بمساعدة الدبلوماسية الألمانية. فقد كلف السلطان سفيره التركي في لندن أنطوبولوس باشا بمقابلة أوكونور في ١٤ سبتمبر، ليخطره بأن «السلطان يدرك الأهمية الكبيرة التي توليها انجلترا للخليج العربي، ويعلم بتطلع حكومتها إلى منع أية افعال للدول الاجنبية من شأنها أن تهدد طرق مواصلاتها مع الهند. ولذا فإن السلطان مستعد لاستخدام القوة العسكرية في درء أي خطر قد يهدد المصالح البريطانية من جراء سياسة الدول الأجنبية في هذه المنطقة». **ومقابل ذلك يتطلع عبدالحميد ـ على قول الدبلوماسي التركي ـ**

إلى اعتراف انجلترا بسيادته على الكويت[٨٤]. وهذا معناه أن الدولة العثمانية لم يكن لها أي نوع من السيادة على الكويت.

ومن ثم، قام عبد الحميد بخطوة جديدة لكسب ود بـريطانيـا. حيث اقترح عليها اجراء مفاوضات رسمية معها حول المسألة الكويتية، وأعلن عن استعداده، في حالة الاعتراف الشكلي بالكويت جزءا من الامبراطورية العثمانية، لعقد اتفاقية عسكرية سياسية مع بريطانيا، لا تشمل المسألة الكويتية وحدها، بـل المشكلات الأخرى الكثيرة المتعلقة بالخليج العربي.

وبغض النظر عن كل ذلك، لم يكن حمدي باشا ملما بالطبع، بكل خبايا ومراوغات السياسة الخارجية والداخلية لبريطانيا، لكنه عوضا عن ذلك، والحق يقال، كان بصيرا بواقع الأمور وقديرا في تقييمه لها: فهو عندما اقترح في يناير سنـة ١٨٩٧ استغلال الانقـلاب في الكويت والـوضع المهـتز لمبارك حينـذاك لاحتلال الإمارة من قبل القوات التركية وفصائل البدو، كلفه ذلك عزله من منصبه. وبعد أن عين مرة أخرى في هذا المنصب سنة ١٨٩٩، قوبلت كـل اقتراحاته عمليا بالرفض من قبل الآستانـة، رغم انها كانت كلهـا تهدف إلى إضعـاف النفوذ الانجليـزي في شمالي شرقي جـزيرة العـرب وجنوبي مـا بين النهرين. فكانت النتيجة أن تزايد الوجود البريطاني ليس في الكويت فقط، بل وفي حوض دجلة عاما بعد عام. وفي نفس الوقت رفض الجانب الإنجليزي جميع اقتراحات الحل الوسط بشأن المسألة الكويتية، التي كان عبدالحميد يتقدم بها ويطرحها بمساعدته على الأخص. ورفضت بريطانيا الاعتراف حتى بالسيادة الشكلية للسلطان على الكويت[٨٥].

ويبدو أن هذه التصورات والأفكار قـد لعبت دورها في تخفيف تصلب الوالي التركي، الذي كان من أبرز الشخصيات المؤثرة على تطور الأحداث في المناطق الجنوبية الشرقية من الإمبراطورية العثمانية.

على أي الأحوال ارتبط التحول في موقف حمدي باشا الذي كان حتى فترة قريبة جدا مناوئا للانجليز بشدة، أيضا بوضعه في منطقة ما بين النهرين، وبمركزه الوظيفي في سلك الترقي التركي. فلم يسلم من أذى جماعة النقيب التي قام بطردها من البصرة، وظلت تحيك الدسائس ضده سواء في بغداد أو الاستانة. وكان الفريق محسن باشا قائد وحدات الفيلق السادس المرابطة في البصرة من أشد منتقدي الوالي في تقارير دورية كان يرفعها لقائد الفيلق السادس أحمد فوزي باشا. وقد صرح الأخير ذات مرة في تعليقه على هذه المواد في حديثه مع كروغلوف: «والي البصرة أصبح يتقرب جدا من القنصل الانجليزي، ويقدم له تنازلات في كثير من الأمور، تخوفا من الدسائس الانجليزية». ولم تكن هذه المعلومة خبرا مفاجئا للدبلوماسي الروسي، الذي عزا تغير موقف حمدي باشا لوضعه الوظيفي المهتز ولوجود أعداء أقوياء له سواء في البصرة أو بغداد، وأكد كروغلوف بأنه «لهذا السبب كان حمدي باشا مضطرا إلى معاملة الممثل الأجنبي الوحيد في البصرة، وهو القنصل الانجليزي فراتيسلاف، برفق واهتمام مضاعف»(٨٦).

ومع ذلك، لم يساعده هذا ولم يشفع له، ففي خريف سنة ١٨٩٩ تمكن التكتل «الشرق أوسطي» من إرغام الحكومة الإنجليزية على رفض اقتراح عبد الحميد بخصوص الكويت، مما أضعف بصورة ملموسة مقاومة والي البصرة. وكانت هذه التطورات مناسبة وفي حينها لبريطانيا، التي واجهت في نهاية سنة ١٨٩٩ خصما جديدا وخطيرا جدا، ظهر لها في الخليج العربي، عندما أعلن عبد الحميد في ٢٧ نوفمبر ١٨٩٩ فرمانه الخاص بمنح امتياز بناء خط بغداد الحديدي إلى البنك الألماني، ورد عليه ويلهلم الثاني فورا ببرقية شكر وامتنان للسلطان، وكان تقييم بيولوف لفرمان السلطان بأنه يعد «انتصارا كبيرا للسياسة الخارجية الالمانية»(٨٧).

وقد نص فرمان السلطان على مد الخط الحديدي حتى البصرة، إلا أن الدوائر المالية والدبلوماسية الألمانية ارتأت فيما بعد أن تكون المحطة النهائية لهذا الخط في الكويت، حيث يتميز ميناؤها بعمق مياهه، بدلا من البصرة التي لا يستطيع ميناؤها أن يستقبل السفن ذات الغاطس الكبير نظرا لضحالة القاع الرملي عند مصب شط العرب.

وما لبث القنصل الألماني في بغداد ريهارتس أن رفع تقريرا في مارس سنة ١٨٩٩ إلى رؤسائه في برلين، وجه فيه أنظارهم إلى ميناء الكويت المهمل ـ على حد تعبيره ـ والذي يمكن استغلاله كمحطة للفحم من الدرجة الأولى «تفوق في أهميتها وبدرجة كبيرة مسقط نفسها» وأكد ريهارتس أن الكويت يمكن أن تتحول إلى محطة نهائية مثالية لخط بغداد، علاوة على أن تركيا مستعدة، نتيجة للاضطرابات التي تشهدها المنطقة في الآونة الأخيرة، «للتنازل عن الكويت عن طيب خاطر لصالح ألمانيا»، وكان رد بيولوف هو التأكيد على اهتمامه الكبير بما ورد في تقرير القنصل، والإيعاز إليه بمتابعة كل الأحداث في منطقة الكويت عن كثب، «متخذا خلال ذلك الحرص والحيطة اللازمة»[٨٨].

وفي يناير سنة ١٩٠٠ وصلت بعثة ألمانية من المسّاحين إلى بغداد لمعاينة المنطقة وجمع المعلومات اللازمة لاتخاذ قرار نهائي بشأن تسيير الخط الحديدي المقبل، وبشأن محطته النهائية بصورة خاصة. وترأس هذه اللجنة القنصل العام الألماني في الآستانة شتمريخ، الذي حرص كل الحرص على زيارة الكويت بعد توصل المسؤولين في البنك الألماني إلى قناعة لا تحيد بأن هذا الميناء يجب أن يصبح المحطة النهائية لخط بغداد.

ويلفت النظر أن لندن وكلكتا كانتا غير واثقتين من أن شيخ الكويت سينفذ بالكامل ما التزم به في اتفاقية ٢٣ يناير سنة ١٨٩٩، وأنه سيرفض السماح لأصحاب الامتياز الألمان بالدخول إلى أملاكه[٨٩]. علما بأن وزارة

الخارجية التركية لم تعلم بنية لجنة شتمريخ القيام بزيـارة الكويت إلا في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٩ فقط، في حين أن شتمريخ قد غادر الآستانة في سبتمبر، لكنه قرر حينذاك هو والسفارة الألمانية عدم ضرورة إطلاع الباب العالي على خططهما. ومع ذلك صرح وزير الخارجية التركي توفيق باشا، الذي كان من الممكن أن يعتبر مثل هذا التصرف بمثابة استهانة بالإمبراطورية العثمانيـة، في لقائه بالسفير الالماني بأنه لا يمانع في زيارة شتمريخ للكـويت، لأن السلطان والباب العالي يشعران بالقلق من زيادة النشاط الانجليزي، ويتطلعان إلى بناء خط بغداد الحديدي باعتباره سيقوي نفوذ تركيا في هذه المنطقة. وفضلا عن ذلك قال مباشرة لمارشال: «إن الحكومة الإمبراطورية ستسدي صنيعا وخدمة كبيرين لجلالة السلطان إذا ما أقنعت جمعية الأناضول بمد الخط الحديدي من بغداد حتى الكويت، مع مد فرع جانبي منه إلى البصرة». كان لهذا التصريح وقع كبير على بيولوف، الذي شعر بسرور بالغ لإتاحـة هذه الامكـانية أمـام الرأسمال الألماني للوصول إلى الكويت، علاوة على نظرة الحكام الأتراك إلى هذه الخطوة باعتبارها خدمة حقيقية للسلطان! وعملاً بالمثل القائل: «الشهية تتفتح أثناء تناول الغذاء»، وقع بيولوف على تقرير مارشال العبارة التالية: «إذا كانت هذه خدمة للسلطان، ألا يمكن أن نحصل منه على محطة للفحم على ساحل البحر الأحمر؟»(٩٠) .

وبغض النظر عن ذلك كان هذا الموقف من الدوائـر الحاكمـة التركيـة متوقعا ومفهوما، لأن سولزبري قبل ذلك بثلاثة شهور رفض كل الاقتراحات التي تقدم بها السلطان عبدالحميد للتوصل إلى اتفاقية حل وسط بشأن المسألة الكويتية، وبالتالي توصلت الآستانـة تدريجيـا إلى استنتاج مفـاده أن الحكومـة الانجليزية كانت تراهن على الاعتراف مرحليا باستقلال الكويت عن تركيا. ونظرا لإدراك الاستانة بأنها لم تعد تملك القوة الكافية لمواجهة بريطانيا في الخليج

العربي، وعلمها في الوقت ذاته بأن فقدها للكويت سيؤدي حتما إلى فقدان الجزء الباقي من شرقي الجزيرة العربية وسيوجه ضربة قوية إلى سمعتها ومكانتها، فقد علقت آمالا عريضة، كما ذكرنا من قبل، على المانيا وعلى خططها لإنشاء الخط الحديدي.

وعلى أي الأحوال كانت لندن وكلكتا مدركتين لهذه الحقيقة إدراكا كاملا. ونستدل من تحليلنا للوثائق الأرشيفية بأن الجانب البريطاني قد بالغ إلى حد كبير في تقديره لامكانيات المساهمين في خط بغداد المرتقب وللخطر المتوقع منه على المصالح البريطانية. لذا تابع الدبلوماسيون والقناصلة والوكلاء الإنجليز عن كثب مهمة لجنة شتمريخ منذ اللحظة الأولى لمغادرتها الآستانة في نهاية سبتمبر سنة ١٨٩٩ وحتى وصولها إلى الكويت في يناير سنة ١٩٠٠، مع كل تنقلاتها عبر أراضي الأناضول وسوريا وما بين النهرين. وكانت كل الأحاديث، التي أجراها شتمريخ وكبير مهندسي خط الأناضول الحديدي كاب مع الوجهاء والموظفين والتجار ورجال الدين الأتراك والعرب، تبلغ وينقل مضمونها إلى السفير البريطاني في الآستانة وإلى القنصل في بغداد وإلى المقيم السياسي في بوشهر، وكانت لندن وكلكتا تتلقيان تلغرافيا ملخصا لمضمون هذه الأخبار. علاوة على أن السفير البريطاني في الآستانة والقنصلين في بغداد والبصرة، كانوا يجرون مناقشات منتظمة مع كبار الوجهاء الأتراك حول خط بغداد ومهمة لجنة شتمريخ. وأثناء زيارة اللجنة الالمانية للبصرة أجرى القنصل الانجليزي فراتيسلاف حديثا مطولا مع شتمريخ، أدلى خلاله بنصائح «تربوية» للأخير، فإذا بالقنصل يفاجأ ـ كما فوجىء رؤساؤه أيضا فيما بعد ـ بتصريح شتمريخ له بأن شركة الأناضول ليست في حاجة إلى موافقة الشيخ على مد خط بغداد الحديدي إلى منطقة الكويت، لأن الدبلوماسيين الألمان قادرون في أي لحظة على الاتفاق حول هذه المسائل مع السلطان مباشرة. وقال شتمريخ فوق ذلك بأن

اللجنة في أثناء توجهها إلى الامارة لم تقرر إذا كانت هناك ضرورة أم لا للالتقاء بمبارك عموما، وذلك لأن كل الأمور ستقرر في الآستانة، وليس معه.

ومع ذلك حاول شتمريخ أن يحصل من والي البصرة ومن قائد القوات التركية في الولاية على خطابات توصية منهما إلى مبارك «لعلها تكون مفيدة له وقت الضرورة»، لكنهما ـ لحسن حظ الوكلاء البريطانيين ـ رفضا إعطاءه مثل هذه الخطابات[٩١].

قررت لندن عدم إنتظار الكوارث، والتحرك لدرئها قبل وقوعها. ولذا ظهرت مع مطلع شهر يناير سنة ١٩٠٠ في الجزء الشمالي من الخليج ثلاث سفن تابعة لأسطول الهند الشرقية، وفي الثالث عشر من يناير وصلت إلى ثغر الكويت السفينة الحربية الكبرى ـ الطراد «ملبومينا». التقى قبطانها دنيسون الذي كان قائدا بحريا كبيرا في الخليج ومرافقه هسكين مساعد المقيم السياسي بالشيخ مبارك، ودار بينهم حديث طويل تخلله تحذير لمبارك من قبول اقتراحات شتمريخ. وسلم دنيسون إلى مبارك خطاب توصية من المقدم ميد، وأبلغه رسالته الشفهية إليه، ومضمونها أن «الشيخ يجب أن يعلم بأن الحكومة البريطانية ملمة بخطة الشركة الألمانية لجعل الكويت محطة نهائية لخط بغداد. وأن الشيخ اذا ما تلقى اقتراحا من هذه الشركة بالتنازل لها عن أرض لبناء ميناء أو تشييد منشآت أخرى عليها، فإنه مكلف بالإبلاغ عن كل هذه الاقتراحات بالكامل، لينفذ بعد ذلك القرار الذي سيتخذه بهذا الشأن نائب الملك تنفيذا صارما». وكان رد مبارك على رسالة ميد قصيرا، ومضمونه هو: سوف أنظر إلى توصياتكم بعين الاعتبار».

وعندما علم القبطان دنيسون من مبارك بأن الالمان مهتمون مبدئيا بتأجير كاظمة الواقعة شمالي المدينة، قام بتفقدها والاطلاع عليها بنفسه، خاصة وأنها لم تكن مدرجة على الخريطة البحرية.

وصلت لجنة شتمريخ إلى الكويت في ١٩ ـ ٢٠ يناير سنة ١٩٠٠، ولقيت «استقبالا حسنا للغاية» بشهادة الدبلوماسي الألماني. وبعد حديث شتمريخ مع الشيخ تولد لديه انطباع بأن الأخير لا يعترض من حيث المبدأ على بناء خط بغداد الحديدي، لكنه «نظرا للظروف لم يتمكن من مناقشته في مشروع استئجار الأراضي الكويتية». وقد أكد شتمريخ في خطابه الموجه إلى القنصل الألماني في بغداد ريهارتس لإرساله تلغرافيا إلى برلين فورا، بأن الشيخ مبارك في أحاديثه معه لام الأتراك لعدم تقديرهم له كما ينبغي. وفي الختام أعرب شتمريخ عن ثقته بأن مبارك لم يتحيز لبريطانيا(٩٢).

أما مبارك نفسه فقد تحدث عن مفاوضاته مع شتمريخ بطريقة مختلفة تماما، حيث أكد في خطاب مرسل إلى المقدم ميد في ٢١ فبراير بأنه قد رفض جميع الاقتراحات المغرية للجانب الألماني بشأن بناء الخط الحديدي واستئجار كاظمة.

ولم يكن هذا كافيا لإقناع الدبلوماسية البريطانية، لذا أرسل ميد مساعده هسكين إلى الكويت، ليصلها يوم ٢٨ يناير على متن السفينة «لورنس» ويلتقي هناك بمبارك، الذي أخطره خلال حديث مطول بأن الألمان أكدوا له حصولهم على موافقة مبدئية من السلطان على مد خط بغداد الحديدي إلى الخليج، وألحوا على مبارك أن يبيعهم منطقة جون كاظمة وتأجيرهم منطقتي شويشب والأضحى الواقعتين شمالي الجون. وأغرى شتمريخ الشيخ بأن الكويت ستصبح بعد إتمام بناء خط بغداد الحديدي «بومباي أخرى»، وسترتفع قيمة الأرض في ممالك الشيخ إلى ما لايقل عن ٢٠ مرة، وطلب الدبلوماسي من الشيخ مساعدته على إقناع شيوخ القبائل العربية في شمالي الجزيرة العربية ووادي الفرات بالموافقة على خطط الألمان لمد الخط الحديدي، **لكن مبارك صرح للألمان بأنه لا يعتبر نفسه**

من رعايا السلطان، وغير ملزم بتنفيذ رغباته، خاصة فيما يتعلق ببناء الخط الحديدي، وأنه يعتبر عبدالحميد فقط زعيماً روحياً للعالم الإسلامي(٩٣).

ومن ثم، فإن طريقتي سرد شتمريخ ومبارك لمضمون مفاوضاتهما تعتبران متناقضتين تماما.

على أي الأحوال قام القنصل الروسي في بغداد كروغلوف بزيارة الكويت في مارس سنة ١٩٠٠، ومن أحاديثه مع مبارك حصل على المعلومات التالية بشأن جولة لجنة شتمريخ في الإمارة: اتضح أن المهندسين الألمان قد أعجبوا بالفعل بكاظمة كمحطة نهائية وميناء لخط بغداد الحديدي، لكن مبارك رد على اقتراح الألمان قائلا: «نحن بدو بسطاء، لا نزرع ولا نقيم البساتين، وليس لدينا أي مداخيل، فما لزوم هذا الخط الحديدي لنا وسط الصحراء». وصرح سيد محمود للدبلوماسي الروسي بأنه مبارك لم يكن مرحبا بزيارة لجنة شتمريخ، وأنه لن يوافق أبدا بمحض إرادته على مد الخط الحديدي عبر أراضيه(٩٤).

رغم الاختلاف الكبير في التقريرين حول زيارة لجنة شتمريخ للكويت، كان من الواضح أن الألمان فشلوا في مهمتهم هناك، علما بأن الجانب الإنجليزي ظل على مدى عام كامل يختبر ويتأكد مرارا من صحة تصريحات مبارك، وذات مرة أرسل بعض سفنه الحربية إلى أرخبيل البحرين بعد تلقيه خبرا كاذبا حول توجه صندل من المنامة إلى كاظمة حاملا على متنه خبراء ألمان لبناء بعض المنشآت اللازمة للميناء في هذا الجون. ويبدو أن الموقف الذي وقفه مبارك جعل من المستحيل تلبية الطلب الرسمي للجانب الألماني حول استئجار أراضيه، أو على الأقل أدى إلى رفض هذا الاقتراح(٩٥).

فقبل عام بالضبط من وصول لجنة شتمريخ إلى الكويت من أجل فتح الباب أمام التغلغل الألماني إلى جزيرة العرب وإلى حوض الخليج العربي، كان

هذا الباب قد أغلق بأحكام. فلقد صمدت الاتفاقية الإنجليزية الكويتية للامتحان وأثبتت متانتها. وهكذا انتهت الجولة الأولى من الصراع الإنجليزي الألماني علىٰ الخليج العربي لصالح بريطانيا ولصالح تكتلها «الشرق أوسطي»، بالإضافة إلى صالح الكويت، فقد تعامل مبارك مع منافسات الدول الكبرى بحكمة وصبر مكنته من المحافظة على كيان الكويت وعلى أمنها واستقرارها.

ومع ذلك كان على السلطات البريطانية أن تتخذ سلسلة كاملة من التدابير العسكرية والسياسية والدبلوماسية لمواجهة خصومها ومنعهم من الانتقام المحتمل في الجولة الثانية التي كانت حتمية ولا مفر منها، خاصة بعد حصول البنك الألماني على امتياز خط بغداد الحديدي، وزيادة نشاط السياسة الألمانية في حوض الخليج العربي، وتدهور الوضع العسكري والدولي لبريطانيا بسبب الحرب في أفريقيا الجنوبية، وإضعاف النفوذ الإنجليزي في جنوب ما بين النهرين وشرقي الجزيرة العربية بسبب الإقالة المفاجئة لحمدي باشا وتعيين محسن باشا واليا للبصرة، وأخيراً زيادة نشاط السياسة الروسية في الشرق الأوسط.

وكانت لندن وكلكتا تدركان كل هذا جيدا. وبينما كانت لجنة شتمريخ مازالت في البصرة، أجريت مشاورات ساخنة ومكثفة بين الدبلوماسيين الإنجليز والمسؤولين في وزارة الخارجية الإنجليزية والسلطات الإنجليزية الهندية حول التدابير اللاحقة التي يتعين اتخاذها لمواجهة الزحف الألماني على الكويت. وكانت النتيجة هي قبول سولزبري، رغم اعتراض كيرزون، كما أشرنا من قبل، بخطة أوكونور، التي تتسم بالحرص والاتزان أكثر في معالجة المسألة الكويتية. وفي بداية فبراير سنة ١٩٠٠، أرسل الرائد لاو الخبير المالي المعروف وممثل المقرضين البريطانيين في مجلس «إدارة الدين العثماني» خطابا إلى سيمنس، أخطره فيه بالعلاقة الخاصة القائمة بين انجلترا والكويت، وحذره من عواقب عقد أية اتفاقية بين ألمانيا وشيخ الكويت بدون علم انجلترا، الأمر الذي قد

يؤدي إلى عزوف رجال المال البريطانيين عن المساهمة في تمويل بناء خط بغداد الحديدي، ومن ثم يصبح تنفيذ هـذا المشروع ضربا من المستحيـل لأسباب سياسية ومالية أيضاً[٩٦].

وعندما نقارن خطاب الخبير المالي البريطاني بمذكرة أوكونور المدونة بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٠٠ والتي أشرنا إليها من قبل، سنجد أنه قد بنى موقفه هذا بناء على ما ورد فيها، خاصة وأنها بعد ترحيب سولزبري بها أصبحت أساسا للتكتيك الجديد للدبلوماسية البريطانية في المسـألة الكـويتية. وفيهـا يقول أوكونور: «باستطاعة لاو أن يكتب خطابا شخصيا إلى سيمنس، يسر فيه إليه بأنه سمع عن نوايا اللجنة الكشفية شراء ميناء في الكويت، وأنه يتطلع إلى عدم استخدام القوة في هذه الأمور، لأن سيمنس ـ على الأرجح ـ يعلم بالعلاقات الخاصة القائمة بين الشيخ والحكومة البريطانية، ولذا فهو يأمـل بأن سيمنس سيتفهم الموقف، وبالتالي يمكن تلافي التطور الأسوأ للأحداث وتأثيرها السلبي على بورصة لندن وعلى حرمان الرأسمال البريطاني من المشاركة في مشروع خط بغداد الحديدي»[٩٧].

ومن ثم، نجد أن لاو قد اقتبس بالكامل نص ما ورد في مذكرة أوكونور وأرسله إلى إدارة البنك الألماني. ومع ذلك كان رأي الدبلوماسية البريطانية أن هذا لا يكفي.

ففي التاسع من أبريل سنة ١٩٠٠ التقى أوكونور بمارشال وحذره من المساس بالعلاقة الخاصة بين انجلترا والكويت، وتلافيا لأي عواقب غير محمودة يجب على ألمانيا أن تتفق مسبقا مع بريطانيا، إذا ما نوت مد خط بغداد الحديدي حتى الكويت[٩٨].

هذه كانت الخلفية الدولية التي تطورت عليها الأحداث المرتبطة بالقضية

الكويتية خلال العام الأول من توقيع الاتفاقية الإنجليزية الكويتية في ٢٣ يناير سنة ١٨٩٩، وتدل الوقائع على فشل الدبلوماسية البريطانية في التكتم عليها. وبدأت المشكلة الكويتية تلعب دورا أنشط في العلاقات الدولية في الشرق الأدنى.

ولم يلبث الموقف في شمالي شرقي الجزيرة العربية أن استعر من جديد قبيل حلول صيف عام ١٩٠٠.

فكما أشرنا من قبل، كانت السلطات الإنجليزية الهندية تنظر إلى اتفاقية ١٨٩٩ التي وقعتها مع مبارك باعتبارها جسرا للتغلغل اللاحق في الإمارة بهدف السيطرة عليها، لكنها فوجئت بمقاومة مبارك وشيوخ القبائل المحيطة بالكويت، مما أفشل محاولاتها للحصول على محطة فحم، واستئناف خط الملاحة المنتظم بين بومباي والكويت، وفتح مركز بريد هندي في المدينة.

فلم يكن مبارك ودوائر التجار والبحارة المحيطة به راغبين في التحول الى أتباع لانجلترا أو السير في ركبها. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار تطلع شعوب شبه الجزيرة العربية للحرية وتمسكها بها، فإن التقارب اللاحق مع حكام الهند كاد أن ينتهي على نحو سيىء لزعيم آل الصباح.

لكن مبارك كان يدرك جيدا بأن السلطات التركية لن تقف مكتوفة الأيدي، خاصة وأن الكويت كانت محاطة بالأعداء من كل صوب: آل رشيد من الغرب والشمال الغربي، وقبائل قطر بزعامة جاسم بن آل ثاني من الجنوب، لذا أتيحت أمام الأتراك فرص ووسائل مباشرة وغير مباشرة كافية للتأثير بقوة على الكويت، بما في ذلك استخدام أساليب العقاب والتنكيل.

وفضلا عن ذلك حاول والي البصرة الجديد محسن باشا في النصف الأول من سنة ١٩٠٠ أن يستميل الباب العالي لاتباع سياسة مهادنة أكثر مع مبارك،

لعدة أسباب، من بينها أن عبد الحميد نفسه، الذي لم ينس فشل مفاوضاته مع انجلترا، لم يكن يسعى إلى إثـارة المشكلة الكـويتيـة وبـالتـالي لم تـكن هناك مبررات تجعل مبارك غير راضٍ عن الوالي التركي، ومن ثم تلاشت حـاجة مبـارك في الحصول عـلى دعم إضافي من انجلترا من خـلال تقديمه التنازلات لها.

هوامش الفصل الثاني

1. Abu-Hakima, op. cit. p. 90.

(٢، ٣) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «الأرشيف السياسي» الملف ٣٤٧، الورقة ٥٤؛ «السفارة في الأستانة»، الملف ١٢٣٦، الورقة ٢١١؛ Dickson H.R., Kuwait and her Neighbours, L. 1956, p.136

4. Bayur, H. Turk Inkilaby Tarihi, cilt I, Istanbul, 1940, p. 133.
5. Hewins, R. A Golden Dream, L. 1963 pp 128-129.
6. Hewins op. cit p. 129.
7. Fraser, L., India Under Kurson and After, L. 1911, p. 98, Wilson, A.T. The Persian Gulf, L. 1928, p. 251, Aitchison, C.U. A Collection of Treaties, Engagements and Sanads, v. XI, Delhi, 1933, p. 202; Whiqham, H, The Persian Problem, L. 1903, pp. 96-97. Philby H. Lt., Arabia, L. 1930 pp. 168-169.
8. Ravinder Kumar, India and the Persian Gulf Region 1858-1907, Bombay-Culcutta, 1965; Yens Plass, England Zwischen Russland und Deutschland. Der Persischl Golf in der britischen vorkriegs politik 1899-1907, Hambury 1966; Briton Busch, Britain and the Persian Gulf, Berkeley and Los Angeles, 1967.
9. Hewins, op. cit. pp. 129-131.

(١٠) المصدر السابق.

11. Dickson, op. p. 136.

(١٢) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «السفارة في الأستانة»، الملف ١٢٤١، الأوراق ٨٠ - ٨١.

(١٣) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «الأرشيف السياسي»، الملف ٣٦٥، الورقة ١٢.

(١٤) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «الأرشيف السياسي»، الملف ٣٤٩، الورقة ٦١.

15. Ibid, Lorimer, op. cit. p. 1016.

(١٦) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «ديوان الوزير» ١٨٩٦، الملف ٢٧، المجلد ١، الورقة ٥٢٧.

17. R. Kumar, op. cit. p. 138.
18. "The Affairs of Kuwait", Foreign Office Confidential Print" 1896 - 1905, v I, L. 1971, pp. 1-2.

(١٩) المصدر السابق.

20. PRO, Adm/FOM. - 8452, IbX 1897.

21. National Archives of India (NAI), Secret Proceeding of the Foreign Department, Government of India (FDSP) N 194.T

(٢٢) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «السفارة في الآستانة»، الملف ١٢٤١، الورقة ٨١؛ «الأرشيف السياسي»، الملف ٣٦٤، الورقة ٨٠.

23. PRO, Adm/FO M-8452 - 16X 1897; Lorimer, op. cit p. 1019.

24. Dickson, op. cit. p. 137; Busch B.C. Britain and the Persian Gulf, p. 98.

(٢٥) غ. بونداريفسكي، أ. سيلين، الخطة الإنجليزية لتقسيم تركيا سنة ١٨٩٥، بلاغوفشنسك ١٩٥٥، ص ١٣٦ ـ ١٥٧؛ غ. بونداريفسكي، العلاقات الروسية المصرية في نهاية القرن ١٩، موسكو ١٩٦٠، ص ١، British Documents on the origin of the war. V.I,L 1927, N 5-16.

26. Aitchison, A Collection of Treaties VXI, p. 202; Wilson, .A.T. The Persian Gulf, L. 1928, p. 252.

27. Plass, Y. op. cit. SS. 250-51.

28. Ibid; Lorimer, op. cit p. 1022, Busch, op. cit. p. 191.

29. Lorimer, op. cit p. 1022.

(٣٠) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «السفارة في الآستانة»، الملف ١٢٤٢، الأوراق ٩٦ ـ ١٠٠.

(٣١) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «السفارة في الآستانة» الملف ١٢٤٣ «تقرير حول الكويت»؛ PRO,FO 195/2020, N 214/30.

(٣٢) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «الأرشيف السياسي»، الملف ٣٥٢، الأوراق ١٩ ـ ٢٠.

(٣٣) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «السفارة في الآستانة»، الملف ١٢٤٣، الورقة ٤٢.

(٣٤) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «الأرشيف السياسي»، الملف ٣٥٢، الورقة ٢٣.

35. PRO, FO 78/5113; IO/FO 11 II 1898.

36. PRO IO-F111/64 Mead and Curzon 31.7.1897.

37. PRO, FO 78/5113

38. PRO, IO/FO 78/5113 - 18-II-1898.

39. Ibid - 28-III-1898.

40. IO, Home, 2430/98

41. The Times, 30 IV 1898.

(٤٢) غ. بونداريفسكي، طريق بغداد وتغلغل الاستعمار الالماني إلى الشرق الأوسط طشقند ١٩٥٥، ص ١٢٨ ـ ١٣٠.

43. Plass, Y. op. cit S.254.

44. PRO, IO 181/1660-1; IO-181/1657.

45. PRO, FO 78/5113.

(٤٦) المصدر السابق.

47. Plass, op. cit. S.S. 256-257.

(٤٨) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «الأرشيف السياسي»، الملف ٣٥٢، الورقة ٢٣؛ Lewin E., The German Road to the East, L. 1916, p.88.

49. Aitchison, A Collection of Treaties... v. XI, p. 262; Lorimer, op. cit. pp. 1049-1050.
50. Chirol, V., The Middle Eastern Question, L. 1903, p. 232.
51. Aitchison, op. cit.
52. PRO, IO to FO 14 III 1899, FO 78/5113.

(٥٣) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «السفارة في الآستانة»، الملف ١٢٤٣، الأوراق ١٠٥ - ١٠٨.

54. Plass, op. cit S. 260; Lorimer, op. cit, p. 1024.

(٥٥) غ. بونداريفسكي، طريق بغداد...، ص ١٠٩ - ١١١.

(٥٦) غ. بونداريفسكي، السياسة الانجليزية والعلاقات الدولية في حوض الخليج العربي، موسكو ١٩٦٨، ص ٢٠١ - ٢٠٦.

57. Hurewitz, Y.C. Diplomacy in the Near and Middle East, v I, N.Y. 1958, p. 232.
58. L. Penson, Foreign Affairs under the Third Marguis of Salisbury, L. 1962, p. 16.

(٥٩) أرشيف السياسة الخارجية، «ديوان الوزير» ١٨٩٩، الملف ٢٥، المجلد ١ ص ١٠٠.

(٦٠) المصدر السابق، الملف ٦٨، المجلد ٢، ص ٢٩٥.

61. Curzon, G. "Persia and the Persian Question, v II, L. 1966, p. 465
62. Fraser, L. India under Curzon and after, L. 1911.
63. Grenville Y.A., Lord Salisbury and Foreign Policy, L. 1964, p. 297.
64. Ibid p. 298; Gopal G., British Policy in India 1858-1905, Cambridge, 1965, p. 229.
65. Hurewitz, Y.C. op. cit. pp. 219-249.

(٦٦) المصدر السابق، ص ٢٣١.

(٦٧) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «السفارة في الآستانة»، الملف ١٢٤٣، الأوراق ٦٦ - ٦٧.

68. Hurewitz, op. cit. p. 231.
69. British Documents, v I, annex, p. 333.
70. Wilson AT, op. cit. p. 252; Philby H. St. op. cit. p. 169; Earl of Ronaldshay, The Life of Lord Curzon, v. II, L. 1928, p. 309; Hurewitz, op. cit p. 218; Langer, W., Diplomacy of Imperialism, N.Y. 1956, p. 642; Busch, op. cit. p. 108-110.
71. Philby H. St. op. cit, p. 157.

(٧٢) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «السفارة في الآستانة»، الملف ١٢٤٢، الورقة ١٨٧.

73. National Archives of India (NAI), Secret Proceedings of the Foreign Department (F.D.S.P), N 116, June 1899.

(٧٥) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «السفارة في الاستانة» الملف ١٢٤٣، الأوراق ١٤١ - ١٤٣.

(٧٦) المصدر السابق، الأوراق ١٩٨ - ٢٠٣.

77. National Archives of India, F.D.S.P. N114, N 115, November, 1899.
78. Ibid., O'Connor to Foreign Office, 6 June, 1899.
79. NAI,IO to FO 18 July 1899 - F.D.S.P. N126, November 1899.

(٨٠) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «السفارة في الآستانة»، الملف ١٢٤٣، الأوراق ٢٥١ - ٢٥٣.

(٨١) المصدر السابق، الأوراق ١٩٢ - ١٩٥، ٢٢٨ - ٢٣٠.

82. National Archives of India, F.D.S.P.140, November 1899.
83. Ibid, O'Connor to F.O.13 Sept. 1899 F.D.S.P.N 194, November 1899

(٨٤) المصدر السابق.

85. PRO, O'Connor to Salisbury, 41 and 440 - F.O. 78/5114.

(٨٦) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «الارشيف السياسي»، الملف ٣٥٢، الورقة ١٩٧.

87. Die, Grosse Politik der Europaischen Kabinette"(Gr. Pol) Bd, XIV (2), Belrin, 1928, N 3993.
88. Gr. Pol. Bd XIV (2) N4000, 4001.
89. Lorimer, op. cit. p. 1026.
90. Gr. Pol. Bd XVII, N 5281.
91. Gr. Pol., Bd. XVII, N5282.

(٩٢) المصدر السابق.

(٩٣) ارشيف السياسة الخارجية لروسيا، «السفارة في الاستانة»، الملف ١٢٤٤، الورقة ٧٦.

(٩٤) المصدر السابق، الورقة ٧٧.

(٩٥) المصدر السابق.

96. K. Helfforich, Georg von Siemens, Bd III, Berlin 1923, S. 111.
97. Br. Doc. v. II, S. 1927, N 202.
98. Gr. Pol. Bd. XVII N 5283.

الفصل الثالث
الكويت ووسط الجزيرة العربية
على مشارف القرن الـ ٢٠

أدت المغامرة الإنجليزية في أفريقيا الجنوبية إلى تدهور الوضع الدولي لانجلترا بدرجة ملموسة في مطلع القرن العشرين، وبينت بوضوح أن «العزلة اللامعة» التي ظل زعماء الحزب الاتحادي يتغنون بها على مدى عدة سنوات، لم تكن في واقع الأمر سوى عزلة باهتة للغاية، بل وخطيرة أيضا. وفي ذلك الوقت بالذات كان المقصود هو العزلة الحقيقية لانجلترا، وإقامة عصبة فريدة من الدول العظمى معادية لانجلترا في القارة. خاصة وأن التناقضات الإنجليزية الفرنسية حول الشؤون الأفريقية لم تكن قد سويت بعد إلا بصورة جزئية فقط. وكذلك اشتدت التناقضات الإنجليزية- الألمانية، بالإضافة- إلى زيادة حدة التنافس مع روسيا على أرضية الصراع من أجل الصدارة في إيران. وفي ظل هذه الظروف كان من الصعب للغاية على لندن أن تفكر حتى في القيام بأي عمل مسلح في الخليج العربي. وفضلا عن ذلك، فإن الفترة التي تحول فيها الخليج العربي عملياً إلى بحيرة بريطانية، كانت على وشك الانتهاء. فمنذ سنة ١٨٩٩ تملك رجال الاعمال الألمان الامتياز التمهيدي لبناء خط بغداد الحديدي، الذي كان من شأنه حتما أن يجلب إلى ساحل الخليج العربي ليس التجار الألمان والسلع الألمانية فقط، بل وأيضاً الدبلوماسيون ورجال الاستخبارات ضمن الفريق التابع للجنرال الألماني فون دير غولتس.

وكثيراً ما كانت القمة الحاكمة للامبراطورية العثمانية تنصاع لضغوط الدبلوماسية الألمانية، وتستغل الظروف المواتية المرتبطة بخروجها من أزمة

الشرق الأوسط في ذاك الوقت لتلعب دورا أنشط في كل شبه الجزيرة العربية. وانعكس ذلك بلا ريب في زيادة الحملات التأديبية ضد شعب اليمن، وتوحيد المواقف التركية في كل من قطر والقطيف، وتكثيف الاتصالات مع حاكم نجد آنذاك عبد العزيز بن رشيد، وتعزيز قوات الفوج السادس المرابط في منطقة مابين النهرين، وظهور المشاريع الخاصة بإنشاء شركات الملاحة التركية الجديدة عبر دجلة والفرات، وخطط بناء أسطول عسكري بحري تركي في الخليج العربي ومد خط الحجاز الحديدي من دمشق حتى مكة.

ولم تلبث روسيا القيصرية أن بدأت تظهر من جانبها أيضا اهتماما أكبر لا يقتصر فقط على جنوب إيران، وإنما على الساحلين الشمالي والشرقي للخليج العربي أيضاً. فقررت فتح قنصليات روسية في البصرة وبوشهر وبندر عباس، وبدأت البعثات الروسية تتردد على المنطقة مع الأطباء والمهندسين الروس. وسرعان ما امتلأت الصحف الغربية بالأخبار حول خطط الروس لبناء خط سكك حديدية عابر لإيران تكون محطته النهائية في بندر عباس.

وبالفعل ظهرت في فبراير سنة ١٩٠٠ في مياه الخليج العربي أول سفينة حربية روسية ـ السفينة «غيلياك»، وسارت على قدم وساق استعدادات الجمعية الروسية للملاحة والتجارة لفتح خط ملاحي منتظم بين أوديسا والخليج العربي بتمويل من الحكومة، وعكف الدبلوماسيون والممولون القياصرة على دراسة ومناقشة مسألة افتتاح خط ملاحي عبر دجلة[١] (وهذا ما سنتناوله بالتفصيل في الفصول التالية).

وقد نشطت فرنسا أيضا وأصبحت تتحرك بفاعلية في حوض الخليج العربي. فبعد الهزيمة التي ألحقت بها في نزاع مسقط مع بريطانيا سنة ١٨٩٩، وسعت الحكومة الفرنسية شبكة قنصلياتها في إمارات الخليج العربي، وبدأت ترسل سفنها العسكرية لتجوب موانى الساحلين الشرقي والغربي للمنطقة.

وثمة خطر فعلي أصبحت تشكله التحركات الفرنسية الروسية المشتركة في حوض الخليج العربي، لذا فقد أدركت الدوائر الحاكمة الإنجليزية أنه في ظل هذه الظروف لا يمكن استخدام القوة في فرض أية مطالب على شيخ الكويت، وإلا فقد يؤدي ذلك إلى وقوع صدام دولي خطير، خاصة وأن ممالك الشيخ قد دخلت بمساعدة الحكام الأتراك ضمن خطط الاحتكارات الألمانية لبناء المحطة النهائية لخط بغداد الحديدي، ولم يكن بوسع الحكومة البريطانية أن تستمر في الحرب في جنوب أفريقيا في نفس الوقت مع زيادة نشاطها وتكثيف سياستها في الخليج العربي، لما قد يتمخض عنه ذلك من مواجهة مع كل أعداء وخصوم انجلترا مجتمعين؛ ومع ذلك بذلت السلطات الإنجليزية المستحيل للحيلولة دون زيادة النفوذ الألماني والتركي والروسي في الكويت، التي كانت تعد الميناء الأساسي لمناطق جزيرة العرب الوسطى والشمالية والشرقية.

ومن ثم، توصلت الدبلوماسية البريطانية والسلطات الإنجليزية الهندية إلى استنتاج بأن أي تصعيد للموقف حول الكويت يمكن في ظل هذه الظروف أن يشكل خطرا كبيرا على مصالح الإمبراطورية.

ظهر عامل إضافي جديد في المنطقة، متمثلا في عودة يوسف الإبراهيم لممارسة نشاطه مرة أخرى بعد فترة خمول إجبارية قضاها في بومباي حتى ربيع سنة ١٩٠٠، قرر بعدها التوجه بنفسه إلى شيخ قطر جاسم آل ثاني بعد إغداقه بالهدايا الثمينة لإقناعه بالانضمام إليه في معاودة شن الهجوم على شيخ الكويت. وبعد أن تلقى منه وعدا بمساعدته في اللحظة المناسبة، عاد يوسف الإبراهيم إلى بومباي، ليغادرها بعد ذلك مصطحبا معه أولاد محمد الصباح الثلاثة إلى الزبير عبر بوشهر، ثم توجه منها مع ابن محمد الأكبر حمد المتطلع إلى تولي عرش الحكم الكويتي، عبر قطر والرياض إلى عاصمة ابن الرشيد حائل.[٢].

أحسن ابن رشيد استقبال يوسف الابراهيم وحمد، ولم يكتف فقط بإبداء التعاطف معهما، بل وطالب السلطان عبد الحميد في رسالة وجهها إليه بضرورة التخلص من مبارك وترضية يوسف الابراهيم وحمد.

غير أنه نظراً لرفض الاستانة في المراحل الأولى تأييد خطط ابن رشيد ويوسف الابراهيم، فقد قرر الأخير الاستعانة بقائد الفوج السادس المشير أحمد فوزي باشا. ولم يلبث أن وصل إلى بغداد ممثلون ليوسف الابراهيم، حاولوا من خلال وسيط استمالة المشير لصفهم لكي يقنع الباب العالي بالموافقة على إرسال قوات نظامية تحت قيادته إلى الكويت للإطاحة بمبارك. ووعد ممثلو يوسف الابراهيم فوزي باشا بمنحه ١٠ آلاف ليرة مقابل إسدائه هذه الخدمة لهم، لكنهم فوجئوا برفض الوسيط المختار لتسليم هذه الرشوة في نهاية أغسطس سنة ١٩٠٠ ليخطرهم بأنها عملية خطرة جدا بالنسبة له.

لكن كروغلوف اعتبر الأمر مجرد تأجيل مؤقت، ورفع تقريراً إلى السفير الروسي في الاستانة زينوفييف، كتب فيه بأن «المشير بعد ما حققه من ثراء من مثل هذه الأمور في اليمن، سيقبل بكل سرور المبلغ المقترح دون أدنى شك في ذلك» .(٣).

وبالفعل أثبت التطور اللاحق للأحداث بأن فوزي باشا كان مرحباً جداً بخطط يوسف الإبراهيم وابن رشيد.

ولم يكن قرار ابن رشيد بتأييد يوسف الإبراهيم وحمد تأييداً صريحاً ضد مبارك نابعاً بالمرة من طمعه في المكافأة التي وعد بها. فكما ذكرنا من قبل آوت الكويت في نهاية القرن التاسع عشر آخر الحكام السعوديين لنجد عبد الرحمن وابنه عبد العزيز (ابن سعود العاهل المقبل للعربية السعودية) ولجأ إليها أيضاً سنة ١٩٠٠ ستة ممثلين آخرين من آل سعود كانوا أسرى لدى ابن رشيد علاوة على إيواء الكويت لشخصيات أخرى معروفة من نجد، مثل

عائلة الشيخ المهنا شيخ مدينة بريدة، وكان كل هؤلاء المهاجرين معارضين لسلطة ابن الرشيد في نجد ويعملون ضده، وبالنظر إلى استياء قبائل المناطق الوسطى والجنوبية من نجد من حكام جبل شمر لأسباب دينية واقتصادية وسياسية، فقد شكل نشاط السعوديين خطراً كبيراً على ابن رشيد ولذلك فعندما اتخذ شيوخ بني شمر قرارهم بتأييد طموحات يوسف الإبراهيم، فإنهم كانوا ينطلقون في ذلك من رغبتهم في القضاء على الكويت كمركز للمهاجرين، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي بدوره إلى تعزيز نفوذهم وإحكام سيطرتهم على المناطق الوسطى من نجد، وفضلا عن ذلك فإن احتلالهم لأراضي الكويت من شأنه أن يوفر أيضا لحكام نجد منفذاً إلى الخليج العربي.

لم تقف القمة الحاكمة للكويت بزعامة مبارك مكتوفة الأيدي إزاء تلك النوايا، وقررت بدورها اغتنام الفرصة لتوجيه ضربتها إلى مواقع ابن رشيد في نجد، خاصة تلك التي كانت تشكل خطراً كبيراً على حدود الكويت بالذات، خاصة أن الموقف في المناطق الحدودية كان متوتراً للغاية من جراء الصدامات بين القبائل التابعة لابن رشيد وقبائل العجمان ومطير وغيرها من القبائل الأخرى المتحالفة معها والمعترفة بزعامة شيخ الكويت، بسبب خلافها على المراعي والآبار والماشية، وطرق القوافل التجارية، ومن ثم، فإن أي انتصار لابن رشيد كان بوسعه أن يؤدي إلى انفصال القبائل التابعة للكويت عنها، وبالتالي عزلها، وهو أمر خطير للغاية إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الكويت لم تكن برا محمية، والعائق الوحيد أمام حركة ابن رشيد من الشرق كانت تشكله فقط تلك القبائل الحدودية المتلاحمة القليلة، ولولا تبني مبارك لمصالح هذه القبائل ودفاعه عنها، لتمكن ابن رشيد من استمالتها لصفه، بكل مايمكن أن تتمخض عنه هذه الخطوة من عواقب وخيمة على الكويت.

ولعله من المفيد أن نشير إلى أن علاقة ابن رشيد بالسلطات التركية وبشيخ قطر جاسم ال ثاني قد زادت من خطورة الموقف، خاصة إذا ما

أخذنا بالحسبان واقع زيادة عدد الثكنات العسكرية التركية على المجرى السفلي للفرات وفي قطر، والشائعات الخاصة بإنشاء أسطول تركي في الخليج العربي، والعواقب الخطيرة للغاية لمد خط بغداد الحديدي حتى الكويت بالنسبة للإمارة. وكانت خطط بناء هذا الخط واقعية جدا، واستمدت هذه الواقعية بالفعل من زيارة لجنة شتمريخ إلى الكويت سنة ١٩٠٠، والتي أشرنا إليها من قبل، وقد بين الاستقبال البارد لهذه اللجنة من قبل الشيخ، بأن مبارك كان يدرك بدقة ووضوح حجم الخطر الكامن في تلك الخطة المتداخلة الخطيرة للسكك الحديدية الألمانية والفرق العسكرية التركية الواقعة تحت إمرة ضباط ذوي ميول ألمانية.

ولا ريب أن كل هذه الوقائع والتصورات قد لعبت دوراً كبيراً في قرار مبارك وأنصاره بدعم آل سعود في نضالهم من أجل استعادة الرياض. وكان اتخاذ الكويت لقرار تحدي إمارة ابن رشيد بمساندة آل سعود يستلزم بالطبع، الاستيثاق اللازم من صلابة الخلفية التي يمكن الاستناد إليها. ولقد توافرت هذه الضمانة في الاتفاقية الإنجليزية الكويتية لسنة ١٨٩٩، التي نصت على إلزام انجلترا بتقديم العون للكويت. وأكد قباطنة السفن العسكرية البريطانية والوكلاء الإنجليز من الفاو (العاملون كموظفين بالتلغراف)، الذين زاروا مبارك في الخريف المبكر من سنة ١٩٠، عزم السلطات الإنجليزية الهندية وتصميمها على تنفيذ الاتفاقية، وهذا ما دفع مبارك إلى اقتناء كميات كبيرة من البنادق الإنجليزية «مارتيني» من البحرين ومسقط(٤).

ولم يلبث زعماء آل سعود وعائلة المهنا أن توصلوا أيضاً إلى قناعة بدنو اللحظة المناسبة للإغارة على ابن رشيد لزعزعة مواقعه في منطقة الرياض.

واتفق مبارك خلال استعداداته للحرب ضد ابن رشيد مع شيخ قبيلة المنتفق القوية النفوذ سعدون باشا، الذي كان يعاني من وضع مادي صعب بسبب رفض السلطات التركية صرف راتب معاشي له، فقرر أن ينضم عن

طيب خاطر إلى التحالف المناوئ لابن رشيد، علاوة على وجود مبرر اقتصادي للخلاف بين شمر والمنتفق، يعزى لحصول القبائل الرحل في المناطق الوسطى من الجزيرة العربية على أموال طائلة من الحجاج المتوجهين إلى مكة، وكانت الحكومة التركية تدفع لزعماء القبائل في تلك المناطق الوسطى من الجزيرة العربية مبالغ كبيرة لحماية قوافل الحجاج، وهي في واقع الأمر كانت بمثابة إتاوة غير مباشرة لتأمين الحجاج ضد النهب والسلب. وفي بداية العقد التاسع من القرن التاسع عشر آلت كل الخيرات العائدة من الحج إلى ابن رشيد بعد انتصارهم على السعوديين، مما أثار حقد وضغينة منافسيهم، وبالدرجة الأولى شيوخ المنتفق، ولذا قرر سعدون باشا الوقوف ضد ابن الرشيد.

وتجدر الإشارة إلى أن قبيلة المنتفق، أو بالأحرى اتحاد قبائل المنتفق، كانت تتمتع بلا شك، بأقوى نفوذ في منطقة المجرى الأوسط للفرات. فقد تمكن ناصر باشا عم سعدون الذي كان يتمتع بشخصية قوية وبعد نظر، من توحيد القبائل المتشرذمة في اتحاد قوى لقبائل المنتفق، وأقر بوصاية السلطان عليه. وبعد تجزئة بغداد الكبرى إلى ثلاث ولايات: بغداد والموصل والبصرة، عين الشيخ ناصر سنة ١٨٧٥ بوصية من مدحت باشا في منصب أول والي للبصرة، لكن بعد مرور عامين فقط بدأ الباب العالي يخشى من إمكانية تحول ناصر باشا إلى حاكم قوى الجبروت، ولذا فقد تم استدعاؤه إلى الآستانة بحجة تشريفية. وعلى مايبدو أن الظروف قد لعبت هنا دوراً محدداً، لأن نصيره مدحت باشا الذي وضع أول دستور تركي، قد فقد حظوته في نفس الوقت تقريبا أيضاً. وعقب سفر ناصر باشا إلى الآستانة حدث انقسام في اتحاد قبائل المنتفق، حيث اعترفت مجموعة كبيرة منها بابنه فالح زعيماً لها وأعلنت ولاءها للسلطات التركية، بينما أعلنت المجموعة الأصغر اعترافها بسعدون ابن شقيق ناصر زعيما لها ووقفت معه ضد الأتراك. ولعله من المفيد أن نذكر بأن شقيق

سعدون الملقب بسليمان بك قد توجه في نوفمبر سنة ١٨٩٩ إلى القنصلية البريطانية في البصرة بطلب حمايته ووضعه تحت وصايتها. وقد أخذ جنود سعدون في الإغارة على القبائل الموالية للأتراك بانتظام وسلبوها ماشيتها، حتى إن القنصل البريطاني في البصرة فراتيسلاف حنق على سعدون ولقبه بقاطع الطريق.

وفي سبتمبر سنة ١٩٠٠ اجتمع مبارك ممثلاً عن الكويت، وعبد الرحمن عن السعوديين، وسعدون باشا عن المنتفق، وأقسم ثلاثتهم على المصحف بالنصر على ابن رشيد أو الموت معا[٥].

وقبلها توجه رسل ومبعوثون كثيرون ممثلون للسعوديين إلى جنوب نجد، وسرعان ما لحق بهم زعماؤهم أنفسهم لقيادة تمرد القبائل ضد ابن رشيد، وقد أشار القنصل الروسي في البصرة أداموف إلى أن السلطات الإنجليزية الهندية في هذا الوقت بالذات قد أبدت اهتماما لأول مرة بالسعوديين بعد فشلها في إقامة اتصالات مع ابن رشيد.

وكان ابن رشيد يستعد من جهته أيضاً، لمواجهة هذا الائتلاف، عن طريق تعزيز علاقاته مع القبائل المجاورة، وخاصة مع الفرع الشمالي لقبائل حرب، ومع شيخي الزبارة وقطر، وحاول بكل الوسائل أن يتقرب إلى إحدى القبائل الجبارة وأقواها في الجزيرة العربية، وهي قبيلة عنزة، وفي ذات الوقت أخذ يظهر بصورة مبالغاً فيها ولاءه للامبراطورية العثمانية[٦].

تابعت السلطات التركية في البصرة وبغداد والاستانة عن كثب تطور النزاع المتنامي في المناطق الوسطى والشمالية للجزيرة العربية، وكانت على إلمام جيداً بتفصيلاته من خلال المعلومات المستفيضة التي كانت تتلقاها من وكلائها ومن السلطات المحلية. فضلا عن تسلّم والي البصرة والباب العالي لرسائل

مسهبة من ابن رشيد ومبارك، يكيل فيها كل منهما للآخر الاتهامات باسم المجموعتين المتواجهتين.

في تلك الفترة لم تكن الدوائر الحاكمة للإمبراطوية العثمانية موحدة الرأي تجاه السياسة التي يتوجب تطبيقها تفاعلاً مع تطور الأحداث في المناطق الشرقية من الجزيرة العربية. وكان الحزب العسكري المسيطر في الآستانة والمدعوم من قبل المشير أحمد فوزي في بغداد يرى بأن الوقت قد حان لاستخدام قوات ابن رشيد في القضاء على استقلال الكويت، ولم يلبث هذا الحزب أن بدأ يتلقى كل الدعم الممكن من الدبلوماسية الألمانية.

لكن الدوائر الحاكمة للامبراطورية العثمانية تلقت في بداية اكتوبر سنة ١٩٠٠ معلومات تفيد بأن بريطانيا تعد لاتخاذ إجراءات مضادة رادعة في الخليج، فاضطرت إزاء ذلك للتراجع واتخذت قراراً بعدم تصعيد الموقف في الجزيرة العربية والعمل بكل الوسائل على تلافي الصدام. ولتحقيق هذا الهدف سرعان ما توجه مبعوثون خاصون من قبل السلطان العثماني إلى زعيمي المجموعتين المتصادمتين ابن رشيد ومبارك لمنعهما من اللجوء إلى استخدام الاعمال العسكرية.

بيد أنه في الوقت الذي أجريت فيه المفاوضات التلغرافية المتصلة بين الآستانة وبغداد والبصرة، وبينما كان الباب العالي يشهد اجتماعات دائمة الانعقاد بحثا عن خط السلوك في نزاع الجزيرة العربية، تحولت المناطق الصحراوية جنوبي المجريين الأوسط والأسفل للفرات إلى مسرح لإراقة الدماء.

كانت الحروب في المناطق الشمالية والشرقية من الجزيرة العربية تشن عادة في فترة هطول الأمطار، أي في فترة متأخرة من الخريف، عندما تسمح وفرة المياه والخضرة بالقيام بأسفار وتنقلات طويلة لعدد كبير من الرجال والدواب المختلفة

للركوب والنقل. وكان ابن رشيد، تمشياً مع هذه القاعدة، يعد لتوجيه ضربته إلى الكويت في نوفمبر سنة ١٩٠٠، لكنه بعد تلقيه معلومات حول التحالف الذي تم بين مبارك وسعدون باشا، قـرر في هذه الحـالة أن يسبق خصميـه بالتخطيط لتوجيه ضربة إلى أحدهما، تحول دون توحيد قواتهما. وتحقيقـاً لهذا الهدف تحركت فرقة من شمر تتألف من ١٥٠٠ رجل في نهاية سبتمبر بصورة مفاجئة نحو الفرات، متظاهرة بالقيام بـابتياع المـواد الغذائيـة لفترة الشتـاء. وسرعان ما تمكنت قوات ابن رشيد من قطع الاتصالات بين المنتفق والكويت واحتلت في بداية اكتوبر ضواحي مدينة سوق الشيوخ وعندما علم ابن رشيد بمكان إخفاء سعدون باشا لثرواته الأساسية وهي ـ قطعان كبيرة من الإبل في منطقة الخميسية ذات المستنقعات، قاد بنفسه هجوماً مباغتاً على حراسهـا وتمكن من الاستيلاء على ١٢ ألفا من الإبل، وساقها إلى أملاكه. ورداً على استفسار السلطات التركية بشأن الحادث أجابها ابن رشيد بأنه قام بهذه الخطوة عقاباً لسعدون على عمليات السلب والنهب المتكررة للمنتفق في ممالك شمر.

جمع سعدون على عجل جزءاً من محاربيه وفرسانه ولحق بـابن رشيد، الذي لم يتعود خوض المعارك في مناطق المستنقعات، وهاجمه وأجبره على التقهقر مع ما تبقى من قواته إلى واحة حنيق. وفي ذلك الوقت تلقى مبارك خبر هجمة ابن رشيد على منطقة الفرات، فشن بدوره مع قواته هجوماً على عربان قبيلة شمر واستولى على ٧ آلاف من بعرانها.

بعد ذلك تحرك مبارك من جهة الجنوب الشرقي وسعدون باشا من جهة الفرات في اتجاه منطقة حنيق لتوجيه ضربة مشتركة إلى ابن رشيد، الذي أسرع بالانسحاب إلى منطقة السماوة، ومنها أرسل إلى السلطان عبد الحميـد برقيـة طويلة ـ وهي ميزة كبيرة كان يتمتع بها من حيث إمكانيـة الاتصال المباشر

بالسلطان ـ اتهم فيها مبارك وسعدون باشا، وكذلك محسن باشا بافتعال هذا النزاع.

وبينما كانت المفاوضات تجري عبر البرقيات مع الأستانة، كان كلا الجانبين يقوم بحشد قواته وبناء تحصيناته بطريقة محمومة.

هكذا كان الموقف، عندما وصل مبعوثو السلطان إلى معسكرات الجانبين المتحاربين، فاستقبل مبارك الوسيط المختص بشؤون الكويت ابن نقيب البصرة طالب باشا، الذي عاد إلى البصرة في ١١ أكتوبر وأطلع محسن باشا بأن مبارك والسعوديين قد أعلنوا عن استعدادهم لتنفيذ أوامر السلطان، بشرط تخلي ابن رشيد عن تحركه في اتجاه حدود الكويت، وامتناعه مستقبلاً عن تدبير الدسائس ضد مبارك وحلفائه، وإلا فإن مبارك والسعوديين سيعتبرون أنفسهم في حل من أي تعهد أو التزام(٧).

وفي الوقت نفسه تقريباً استقبل ابن رشيد في معسكره شقيق نقيب البصرة أحمد باشا، الذي طلب منه باسم السلطات التركية وقف العمليات العسكرية بعد أن وعده بأن تقوم الحكومة التركية بإرسال لجنة خاصة لتقصي الحقائق والوقوف على أسباب اندلاع الصدام ومعاقبة المسؤولين عنه.

رد ابن رشيد بإعلان استعداده لوقف الأعمال العسكرية والعودة إلى مدينة حائل، إذا ما قام كل من سعدون باشا ومبارك بتسديد ١٠ آلاف ليرة له عوضا عما قامت به قبائلهما من سلب ونهب، وإذا ما أعيد لأبناء شيخ الكويت المقتول محمد إرثهم المشروع، وكان ابن رشيد قد تمكن في ذلك الحين من حشد تحصينات وقوات وصلت إلى ٢٠ ألف محارب، ولذا قررت الأستانة في نهاية اكتوبر سنة ١٩٠٠ أن ترسل قوات نظامية إلى منطقة النزاع للحيلولة دون تجدد القتال واتساعه. وفي الأيام الأولى من شهر نوفمبر غادرت بغداد القوات التركية

المؤلفة من أكثر من ألفي جندي مسلحين بالمدفعية بقيادة اللواء محمد الداغستاني، وسرعان ما وصلت إلى مدينة الناصرية الواقعة وسط القبائل الرحل للمنتفق وعلى مقربة مباشرة من معسكر ابن رشيد، بادر سعدون باشا بالإعلان فورا عن موافقته على وقف القتال، أما ابن رشيد فلم يصدر الأوامر إلى قواته بالتوقف إلا بعد أن حصل على وعد بأن تقوم لجنة تركية مختصة بالتحقيق في أسباب النزاع وإصدار حكم موضوعي بشأنه.

أصدر مبارك بدوره الأوامر إلى قواته المرابطة في ذلك الوقت في منطقة الخميسية بالتوقف عن التحرك لمساعدة سعدون باشا، وعندما علم بتدخل السلطات التركية طلب من شقيقه حمود أن يعود بالقوات إلى مواقعها، وبعث رسولا خاصا إلى محسن باشا ليخطره بقراره. ولما كان الأخير يتطلع إلى تقوية صلاته بالقمة الحاكمة للكويت، فقد تعجل بالسفر لمقابلة مبارك في طريق عودته، والتقى به بالفعل جنوبي الزبير في مقر يملكه نقيب البصرة الذي رافق الوالي، وكان لقاء هاما وناجحا.

وافق مبارك في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٠٠ بعد مباحثات طويلة وبعد التأكد من الضمانات اللازمة على اقتراح محسن باشا بزيارة البصرة. وكان هذا هدفا قديما للسلطات التركية وجزءا لا يتجزأ من اتفاق بين مبارك والآستانة، كان قد عقد في خريف سنة ١٨٩٩ وأسفر في محصلته النهائية عن إقالة حمدي باشا من منصب والي البصرة وحلول محسن باشا محله، لكن مبارك لم يتمكن من تلبية الدعوة في أغسطس سنة ١٩٠٠ بسبب تفاقم المشكلة الكويتية خلال تلك الفترة.

وإبان تلك الأزمة جرى تبادل متصل للبرقيات بين السلطات البريطانية في لندن، والسلطات الانجليزية الهندية في كلكتا، والقناصلة البريطانيين في الخليج، والاميرالية البريطانية وقائد أسطول سفن الهند الشرقية في فترة مبكرة

من خريف سنة ١٩٠٠ حول استعراض ومناقشة الوضع في الإمارة، وتناولت هذه البرقيات أيضا تبادل الآراء حول التدخل البريطاني المحتمل وإرسال سفينة خاصة إلى الكويت لالتقاط مبارك في حالة نجاح فرسان ابن رشيد في اختراق ضواحي الكويت. وتلقى مبارك في الوقت ذاته توصيات تهدف إلى إقناعه بعدم التدخل العسكري في شؤون نجد.

على أي الأحوال كان الموقف يتطور بسرعة بالغة في المنطقة، وكان مبارك يقوم بإطلاع الدبلوماسيين البريطانيين ووكلائهم السريين على الخطر الذي يتهدده من جانب ابن رشيد وحماته الأتراك، ويجري في نفس الوقت مفاوضات صعبة وشائكة مع البصرة والآستانة. وفي ١٢ نوفمبر سنة ١٩٠٠ أبرق القائم بالأعمال البريطاني في الآستانة، وهو مندهش للغاية، خبرا إلى اللورد سولزبري يفيد بواقعة نشر صحيفة «إقدام» الحكومية التركية لقرار السلطان عبدالحميد حول تلبية طلب مبارك باطلاق اسمه على مسجد كبير شيد في الكويت بأموال الأخير.

ولم تكن هذه هي النتيجة الوحيدة للمباحثات السرية، ففي الوقت ذاته تقريبا تلقت الدبلوماسية الإنجليزية معلومة تفيد بأن مبارك قد منح لقب باشا، وكوفىء بنوط «الامتياز» من الدرجة الثانية.

وقد وصف كيرزون هذا التصرف من قبل السلطان في خطاب خاص موجه إلى هملتون وزير شؤون الهند بأنه «تصرف مضحك للغاية وعثماني قح». وقد قام محسن باشا بمنح مبارك الوسام المذكور عاليه نيابة عن السلطان خلال زيارته للبصرة، وقد أعلن رسميا وقتها أن مبرر منحه هو «سلوك مبارك الحصيف والوفي خلال زيارة السفينتين العسكريتين البريطانية والروسية للكويت». ومن ثم، فقد كافأ السلطان عبدالحميد مبارك على ما أبداه من وفاء أثناء زيارة السفن الحربية الانجليزية للكويت، التي توجهت إليها للدفاع عن

الإمارة ضد العدوان التركي، في أثناء زيارة السفينة العسكرية «غيلياك»، التي كانت تعزز مواقع مبارك في مواجهته لشتى الادعاءات سواء من جانب تركيا أو من جانب بريطانيا!

اتفق مبارك مع محسن باشا بشكل سري على مضمون ما سيدلي به من أقوال للجنة التحقيق في ملابسات النزاع الكويتي الشمري المكلفة من قبل الآستانة، وبعد مشاركته في العرض العسكري للقوات التركية أثارت زيارة مبارك استياء القنصل البريطاني فراتيسلاف، الذي أشار في تقريره بتاريخ ٢٢ نوفمبر إلى أن «مبارك يعتبر شخصا موهوبا جدا ـ بلا شك ـ لكنه مغرم بالتظاهر صديقاً تارة لنا وتارة لهم». وأكد فراتيسلاف في التقرير نفسه على أن زيارة مبارك إلى البصرة سوف تدعم بدرجة كبيرة مكانة الوالي وسمعته، وسترفع من شأنه في أعين السلطان، لكن لم يفته أيضا أن ينوه بملحوظة في محلها وهي أن محسن باشا «يجلس في جيب مبارك». فما إن اقترح هذا الوجيه على الشيخ أن يضع تحت تصرفه سرية كاملة من الجنود الأتراك لتدريب القوات العربية التابعة لمبارك، حتى أجابه الأخير فورا ورغم كل الصداقة القائمة بينهما، بأنه ليس في حاجة إليها ويكفيه فقط خبيران أو ثلاثة خبراء على الأكثر[٨]. وقد أولت السلطات الانجليزية الهندية وممثلو وزارة الخارجية الانجليزية في الآستانة وبغداد والبصرة اهتماما بالغا بتطور الأحداث في شمالي شرقي الجزيرة العربية، ومع ذلك كان هناك تفاوت في تقييم هذه الجهات لما يجري، فمثلا حدث في يونيو سنة ١٩٠٠، أي قبل وقوع الصدام بأربعة شهور، أن أخطر مبارك المقيم البريطاني في الخليج العربي بحتمية صدامه بابن رشيد، ومع ذلك كان من رأي كمبل أن إبلاغ هذا الخبر إلى لندن سابق لأوانه، ولم يخطر كيرزون بهذه المعلومة إلا في ديسمبر فقط[٩]. وكان هذا موقفا غريبا، خاصة بالنسبة له كدبلوماسي كلف بالعمل على تسوية الخلاف سلميا!.

وبغض النظر عن ذلك ظهرت إمكانيات كبيرة لدى حاكم الكويت في نهاية سنة ١٩٠٠، تمثلت في بلوغ قواته مستوى من التدريب يؤهلها لخوض حرب كبيرة في المناطق الوسطى للجزيرة العربية. وكان مبارك يبدي في بعض الأحوال استقلالية لا تجوز من وجهة نظر المصالح البريطانية.

وبالتالي، طرحت ضرورة جعل مبارك أقل تشددا وأكثر لينا من خلال إفهامه بما يحيق بإمارته من أخطار. وسرعان ما وجه الدبلوماسيون الإنجليز رسلهم الخاصين إلى مبارك، حاملين إليه أخبارا تفيد بأن شيخ قطر جاسم يعد مجموعة كبيرة من الصنادل من أجل القيام بإنزال للقوات في المناطق الجنوبية من الكويت، وأن عملاء يوسف الإبراهيم يجهزون أيضا لشن حملة ضده من منطقة الفاو. إزاء ذلك أرسل مبارك في منتصف نوفمبر رسالة خاصة إلى محسن باشا، أخطره فيها بالأمر، فرد عليه الأخير، مهدئا شيخ الكويت، بأنها مجرد اختلاقات انجليزية[١٠].

وخلال زيارة مبارك للبصرة لحظ فراتيسلاف حدوث بعض التحسن في العلاقات مع شيخ الكويت، فقرر اغتنامها واقترح على والي البصرة دعوة يوسف الإبراهيم للمجيء إليها من أجل إبرام «صلح» بين المتخاصمين. لكن محسن باشا وجد أن هذا الاقتراح موجه لتعزيز النفوذ الانجليزي، فرفضه فوراً[١١].

وقد تابعت السلطات التركية بريبة وشك تحركات الدبلوماسيين الإنجليز وسلوكهم في هذا النزاع، وكان دافعهم إلى ذلك بصورة خاصة واقع وجود يوسف الإبراهيم لفترة طويلة في بومباي قبل سفره إلى ابن رشيد. حتى إن والي البصرة أفصح مباشرة للدبلوماسي الروسي أوسنيكو بالقول: «يوسف الإبراهيم مع الانجليز بقلبه، ودائما يستمع إلى نصيحتهم عن طيب خاطر.. إن سعي الإنجليز إلى تحويل المسألة الكويتية إلى شيء مماثل لنزاع البحرين هو أمر واضح

لنا جميعا. لذا فهم يرغبون الآن بالطبع، أن يضعوا الشيخ مبارك في نفس موقف شيخ البحرين من قبل، ليستجير بهم ويلقى بنفسه في أحضانهم فور تعرضه لأية ضغوط من الأتراك أو ابن رشيد».

ومن ثم، توصل القنصل الروسي في بغداد كروغلوف في تحليله للمرحلة الأولى من النزاع إلى تكهن يفيد بأن السبب الرئيسي في اندلاعه هو انجلترا[١٢].

لم ترض أطراف النزاع بهذه النهاية من التعادل، ولم يرض عنها أيضا الحزب العسكري في الآستانة، الذي كان يتربص منذ زمن طويل بتلك الفرصة للقضاء على المشكلة الكويتية بأيدي شمر. لذا رفض ابن رشيد سحب قواته الأساسية إلى منطقة حائل، وبقي أمير نجد مع أكثر من ٢٠ ألف محارب في معسكر يبعد عن حدود الكويت بمسافة خمسة أيام سفر. وهذا ما دفع كروغلوف في تحليله للموقف إلى التكهن في بداية ديسمبر سنة ١٩٠٠ بأن النزاع سيتجدد مرة أخرى في الشهور الأولى من العام الجديد[١٣]. وكان محقا في تكهناته التي وقعت حتى قبل أوانها.

فلم يلبث ابن رشيد أن هاجم في منتصف ديسمبر على رأس قوة تتألف من ثلاثة آلاف رجل معسكرا لقبيلة مطير يشكل طليعة القوات الكويتية من جهة الصحراء العربية. وحقق هذا الهجوم المباغت نجاحا كاملا بالرغم من محاولات شقيق مبارك حمد التصدي لشمر، لكن فصائل مطير فرت هاربة مخلفة وراءها عشرات القتلى وعددا كبيرا من الماشية. وعقب تحقيق هذا النصر أرسل ابن رشيد إنذارا إلى مبارك، طالب فيه كشرط أولي للمفاوضات السلمية بتسليمه السعوديين والاعتراف بمدينة الجهرة الواقعة على بعد ٣٠ كيلومترا من عاصمة الإمارة كحد فاصل للحدود الغربية للكويت[١٤].

وليس من شك أن الشرط الأول لو نفذ لألحق بسمعة مبارك ومكانته ضررا معنويا بالدرجة الأولى، أما الشرط الثاني فمن شأنه أن يؤدي إلى شق الإمارة، وربما إلى تصفيتها فيما بعد. لذا فقد أثار كلا المطلبين ارتياب الإنجليز أنفسهم، وكتبت صحيفة كيرزون حول خطرهما واقترحت على السلطات الإنجليزية الهندية القيام بتقصي واستكشاف الوضع جيدا في المناطق الوسطى لشبه الجزيرة العربية من أجل استيضاح نوايا وقدرات ابن رشيد[١٥].

إزاء ذلك بادر شيخ الكويت في النصف الثاني من ديسمبر سنة ١٩٠٠ بشن حملة مضادة على غريمه، أشرك فيها القبائل المتحالفة معه. وحسب المعلومات التي تلقاها مراسل «تايمز أوف إنديا» في بوشهر، كانت قوات ابن رشيد تفوق القوات الكويتية عددا، لكن محاربي مبارك كانوا مسلحين بصورة أفضل، حيث ملك كل منهم جوادا أو جملا وبندقية على الأقل، في حين افتقد رجال ابن رشيد السلاح الحديث.

وقعت المعركة الدامية مساء يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٠٠، عندما شن ابن رشيد هجوما متواصلا على المواقع الكويتية وهم عاقدون الأمل على تفوقهم العددي، واستمرت رحى المعارك طول الليل، لتنتهي مع شروق الشمس بهزيمة ابن رشيد وتقهقر قواته، تاركة وراءها غنائم كبيرة للقوات المنتصرة[١٦]. وبدلاً من مطاردة قوات ابن رشيد في أثناء انسحابها واحتفاظها بنفس التفوق العدد، قررت القيادة الكويتية وزعماء السعوديين أنه من الأفضل الالتفاف حولها من جهة الجنوب بعيداً عن قوتها الضاربة، وتوجيه ضربة مباغتة إلى قلب نجد بالهجوم على منطقة الرياض.

وفي الوقت نفسه فرض مبارك في مدينة الكويت حالة الطوارئ لتأمينها ضد أي هجوم مفاجئ من جهة ابن رشيد في أثناء غيابه، وكلف ابنه الأكبر ووريثه الشيخ جابر بإدارة شؤون البلاد، وكان الرجال المرابطون في المدينة مسلحين

بالبندقية «مارتيني» من احتياطي السلاح الشخصي للشيخ، وفي أثناء الليل تقوم دوريات من ٤٠٠ رجل بحماية الكويت ضد أي هجوم من جهة الصحراء، بينما بالنهار يجوبها الفرسان المسلحون بصفة مستمرة[١٧].

كانت القوات الضاربة لمبارك تتحرك بسرعة في اتجاه المناطق الوسطى لنجد، وحاول والي البصرة أن يقنعه بوقف القتال والاستفسار منه عن أسباب خرق الهدنة، لكن مبارك رد عليه بالرفض القاطع مرتين، معلنا له بأن سماعه لأوامر السلطان في خريف سنة ١٩٠٠ قد كلفه الكثير، وأدى إلى تدهور وضع الكويت بشدة، وساعد على هجوم ابن رشيد الغادر ضد قبيلة مطير واقتراب قواته من مشارف العاصمة[١٨].

لم يكن قرار مبارك والزعيمين السعوديين عبدالرحمن وابنه عبدالعزيز بالهجوم على مواقع ابن رشيد في المناطق الوسطى لنجد من قبيل الصدفة أو العبث، فكما أشرنا من قبل، كانت القبائل في أواسط نجد غير مرتاحة من تعسف آل رشيد، علاوة على ما أدى إليه انقطاع الأواصر الاقتصادية بصورة إجبارية بين نجد والكويت (بعد سقوط الأولى في أيدي آل رشيد) من تأثير سلبي على الوضع الاقتصادي لهذه القبائل. ومما ساعد على إنجاح خطط الهجوم هو أن السلاح الانجليزي كان يصدر بانتظام إلى قبائل المناطق الوسطى للجزيرة العربية من خلال الكويت والبحرين وقطر بدءا من نهاية التسعينات، فضلا عن النشاط الكبير الذي مارسه مبعوثو السعوديين في منطقة الرياض على مدى عدة سنوات.

وبالتالي كان الموقف معدا بالكامل لغزو القوات الكويتية السعودية، ولعب عنصر المباغتة أيضا دورا كبيرا في نجاحه، لأن الجزء الأكبر من قوات ابن رشيد كان في ذلك الوقت يقع بعيدا في الشمال. وباءت كل محاولات آل رشيد

لتعطيل وإبطاء تقدم القوات التابعة لمبارك بالفشل بسبب عدم صمود مقاتلي ابن رشيد أمام نيران البنادق «مارتيني»، التي سلطها عليهم محاربو مبارك.

وفي يناير سنة ١٩٠١ احتلت قوات مبارك والسعوديين الرياض عاصمة نجد دون مقاومة تذكر.

ولعله من الجدير بالذكر أن هذا النصر قد أدى إلى انفصال عدد من قبائل البدو عن آل رشيد، وكان هذا مشجعا لمبارك والسعوديين في التعجيل بإرسال رسلهم إلى قبائل غربي نجد والقصيم السفلى أيضا.

وما أن حل منتصف فبراير سنة ١٩٠١ حتى سقطت كل نجد الوسطى والقصيم السفلى، باستثناء المدن شقرة وعنيزة وبريدة، في أيدي مبارك والسعوديين، حيث اعترفت ١٨ قبيلة من وسط الجزيرة العربية بسلطتهم.

وعقب ذلك تسلم عبد الرحمن آل سعود إدارة الرياض ونجد الوسطى وبقي معه جزء من القوات لإخضاع باقي القبائل الواقعة في الأطراف، أما مبارك وعبدالعزيز فقد توجها مع القوات الأساسية وقوات القبائل المنضمة إليهما إلى المناطق الشمالية للقصيم السفلى(*).

وفي ٢٠ فبراير سقطت شقرة وعنيزة وبريدة، وبذلك سيطر شيخ الكويت والسعوديون على نجد والقصيم السفلى، أي على كل المناطق الوسطى للجزيرة العربية(١٩).

(*) هذه رؤية جديدة لأحداث ١٩٠١ وهي تختلف في سياقها عن المألوف. ويراجع في هذا الصدد تاريخ الكويت لعبد العزيز الرشيد عند كلامه عن حادثة الصريف (المركز).

وإن دل هذا النصر الكبير والمفاجئ على شيء، فهو يدل بالدرجة الأولى على إجادة مبارك وعبد العزيز لفنون القتال، وعلى ضعف نفوذ آل رشيد في وسط نجد.

وفي ١٠ مارس أخطر مبارك رسميا محسن باشا بانتصاراته وباستعادة عبد الرحمن حكمه لنجد، وباستعداده للإغارة على مدينة حائل عاصمة ابن رشيد (٢٠).

ولا ريب في أن المعلومات، التي يسردها سكرتير القنصلية الروسية في بغداد أوسنيكو، الذي قام بزيارة البصرة خلال شهري مارس وأبريل من سنة ١٩٠١ في مهمة دورية بهدف دراسة الوضع في الجزيرة العربية، تعتبر على درجة كبيرة من الأهمية، وذلك لأن علم التاريخ ـ حتى وقتنا الراهن ـ كان في تناوله لتاريخ الجزيرة العربية ونضال السعوديين من أجل استرداد سلطتهم في نجد، وكذلك العلاقات المتبادلة بين ال رشيد والكويت، يعتمد بالدرجة الأولى على وجهة نظر فيلبي المطروحة في بحثيه الكبيرين: «قلب الجزيرة العربية»، و«الجزيرة العربية»، المعتمدين على المصادر السعودية. ويجد هذا التحليل انعكاساً وتأثيراً أيضاً في مؤلفات أمين الريحاني: «ابن سعود» و «حول جزيرة العرب»، وحافظ وهبة: «جزيرة العرب في القرن العشرين»، وكذلك في أبحاث وأعمال المؤرخين والدبلوماسيين الانجليز والأمريكان، مثل ويلسون وايتشسون وديكسون وويكهم وتويتشيل، وكثيرين غيرهم(٢١).

وتتميز معلومات الدبلوماسي القدير والقوى الملاحظة أوسنيكو الذي كان يتحدث اللغة العربية بطلاقة، بأنها ترقى فوق أي شك وتقوم في أساسها على المراسلات المتبادلة لمبارك وابن رشيد مع والي البصرة والنقيب واتباعه وكثيرين من شيوخ البصرة والزبير، الذين أقاموا أوثق العلاقات مع زعيمي التكتلين المتجابهين. وفيما يخص تأكيدات أوسنيكو بشأن الانتصارات التي حققها مبارك

في بداية سنة ١٩٠١، فإنها تستمد صحتها وعدالتها من شهادة كاتب له وزنه وفراسته الكبيرين، مثل آداموف، الذي توافرت لديه إمكانية اختبار الوقائع بدقة بحكم موقعه الوظيفي كقنصل لروسيا في البصرة. إذ كتب يقول في بحثه الكبير: «انتصر الجيش الكويتي السعودي وتمكن من الاستيلاء على الرياض نفسها، ومنها انطلق مبارك المظفر نحو حائل، عاصمة ابن رشيد...»[٢٢].

ويجب ألا نغفل حقيقة أن المعطيات التي يسوقها أوسنيكو، تتيح أمامنا إمكانية تسليط الضوء بصورة سليمة على تاريخ شعوب المناطق الشمالية الشرقية لجزيرة العرب في مطلع القرن العشرين، فهي إلى جانب تناولها للصراع الدائر بين الدول العظمى ودسائس ومؤامرات الدبلوماسيين ورجال الاستخبارات الأجانب، قد أبرزت أيضاً النضال القوي في جزيرة العرب ضد محاولات تقسيمها واستغلالها من قبل القوى الخارجية، مع التنامي التدريجي لدور القوى المتطلعة لإقامة الدولة المركزية.

وتدل في ذات الوقت أحداث يناير - فبراير سنة ١٩٠١ وسهولة استيلاء القوات الكويتية السعودية على نجد أيضا على ضعف مواقع ونفوذ ابن رشيد في وسط الجزيرة العربية. ولذا فإن هذه الحقائق تتناقض مع نظرية فيلبي وموقفه تجاه المعارك التي وقعت في المناطق الوسطى من جزيرة العرب سنة ١٩٠١، فلم يعرها من اهتمامه سوى تسعة سطور فقط في وصفها، بينما تدل كل الشواهد على إلمامه بكل ظروف وتفصيلات هذه الأحداث، لأن السلطات الإنجليزية الهندية كانت تتلقى بانتظام المعلومات الخاصة بها، فضلاً عن نشر جريدة «تايمز أوف إنديا» لمجمل تفصيلات العمليات العسكرية، التي عكسها أيضاً وتناولها المعجم الذي كان يستعين به: «Gazetteer of the Persian Gulf»[٢٣].

ومن ثم، فبعد سقوط القصيم السفلى قرر مبارك وحلفاؤه الإغارة على

قلب ممالك شمر - منطقة حايل، ولم يجد ضرورة لإخفاء خططه هذه[٢٤] وكان ذلك يعني القضاء الكامل على دولة آل رشيد، وإعادة إحياء دولة السعوديين، الذين ارتبطوا بعرى صداقة مع الكويت.

أما معسكر الرشيد فكان محاطاً بخيبة أمل وانهيار للروح المعنوية. فقد أشار ابن بسام الصديق المقرب لابن رشيد وصاحب أكبر شركة تجارية في شمالي جزيرة العرب، والذي كان يقوم بأعمال الوسيط بينه وبين شيوخ مجرى الفرات الأسفل ذوي النفوذ القوي. في خطاب موجه إلى البصرة بحسرة وألم إلى الهزيمة النكراء الكاملة التي ألحقت بابن رشيد، وانسحاب فلول قواته بصورة غير منظمة في اتجاه غير معلوم.

وبغض النظر عن ذلك لم يكن هذا يعني أبداً أن حاكم شمر كان مستعداً للاستسلام، بل بالعكس، كان قراره هو النضال من أجل امبراطوريته في جزيرة العرب، وبما أن الموقف العسكري والسياسي في شمالي نجد لم يكن في تلك اللحظة مواتيا له ولطموحاته، فقد حاول تعبئة أنصاره في بغداد والآستانة من خلال إدخاله الرعب في قلب السلطان والباب العالي تجاه خطورة ضياع كل الجزيرة العربية، وإمكانية خضوعها ليس للنفوذ الكويتي، بل للنفوذ الإنجليزي، ومن هنا انطلق خطاب ابن رشيد للسلطان عبد الحميد. الذي أطلع فيه السلطان - كما أشرنا عاليه - على خطط الإنجليز في المنطقة، وفي ذات الوقت ألح ابن رشيد في طلب تدخل تركيا، وإرسالها لجنة خاصة للتحقيق في كل النزاع القائم بينه وبين شيخ الكويت. ورغب ابن رشيد في دفع الباب العالي إلى التدخل بقوة في شؤون الجزيرة العربية، عندما هدد بأنه - في حالة تركه بلا سند - سيغلق الطريق إلى مكة وسيفشل موسم الحج[٢٥].

استجاب الباب العالي هذه المرة استجابة كاملة لنداء ابن رشيد بدفع تركيا للتدخل في فبراير سنة ١٩٠١، عندما وجد أن قوات شيخ الكويت كانت

قاب قوسين أو أدنى من دخول حائل، وعندما لاح له خطر قيام الدولة السعودية وسط الجزيرة العربية. فلم يلبث الفريق كاظم باشا نائب قائد الفوج السادس ونسيب السلطان عبد الحميد أن توجه بأوامر شخصية من السلطان إلى السماوة في مهمة وساطة، وبعد علمه بمدى استعداد الجانبين للمعركة الحاسمة، عجل من سرعة سيره ليصل إلى معسكر ابن رشيد قبل اندلاع القتال بين شمر والقوات الكويتية ببضع ساعات. وخلال المباحثات التي أجراها مبعوث السلطان مع ابن رشيد، حدثه الأخير عن وصية عمه محمد بن رشيد مؤسس دولة آل رشيد لهم بالعيش في سلام مع الأتراك وتقديم فروض الطاعة والولاء للسلطان.

وكان ذلك بمثابة الأساس الذي وضعه ابن رشيد لسياسته، ليطلب بعد ذلك التأييد التركي الفعال له ليس من أجل طرد مبارك من نجد فحسب، بل ومن أجل تنحيته عن الحكم في إمارته أيضاً، حيث طلب تقديم العون والمساعدة في تنحية مبارك وتنصيب ابن محمد الصباح شيخاً على الكويت وفقاً لمطالب يوسف الإبراهيم، مع التزام الأخير بأن يدفع خراجاً سنوياً للباب العالي قيمته ٤٠ ألف ليرة، وقدم ابن رشيد خطاب توصية وضماناً كانا معدين مسبقاً من شيخ النجف حول دفع المبلغ المذكور بانتظام[٢٦].

وكان السلطان عبدالحميد راغباً في مؤازرة ابن رشيد وتأكيد إظهار تعاطفه معه، فأرسل أمير المؤمنين إليه، في نفس الوقت تقريباً مع وصول كاظم باشا إلى معسكر شمر، هدايا قيمة من بينها سلاحان راجمان، لعبا دوراً هاماً في المعارك التي سرعان ما اندلعت، وتلى ذلك صدور فرمان سلطاني بالعفو عن العدو اللدود لمبارك ـ يوسف الإبراهيم الذي كان قد أدين غيابياً لمحاولاته الإغارة على الكويت[٢٧]. ولم تكن هذه هي المرة الوحيدة التي يتلقى فيها حاكم شمر أسلحة حديثة، إذ يؤكد المستعرب التشيكي موسيل الذي زار جزيرة

العرب في بداية القرن العشرين بأن ابن رشيد قد حصل من الأتراك على أسلحة كثيرة خلال الفترة من نهاية سنة ١٩٠٠ وبداية سنة ١٩٠١[٢٨].

وكانت انجلترا أيضا تزود أنصارها بالسلاح، وقد حصل كروغلوف على معلومات تشهد على ذلك وتفيد بأن السلطات التركية قد صادرت في قطر ٢٠ صندوقاً معبأة ببنادق «مارتيني» من كمية أسلحة كبيرة كانت محمولة على سفينة انجليزية متوجهة إلى جزر البحرين، ومنها نقلت ليلا بالصنادل إلى قطر، ليتسلمها عدو الأتراك الشيخ جاسم آل ثاني شيخ قطر[٢٩].

أرسل كاظم باشا في أثناء تباحثه مع ابن رشيد رسالة إلى مبارك، أشار فيها إلى مشيئة السلطان بأن يوقف العمليات العسكرية فوراً وأن يعود مع قواته إلى الكويت، فرد عليه مبارك معرباً عن رغبته في تنفيذ كل رغبات السلطان عبدالحميد، لكنه برر عدم استطاعته وقف القتال بسبب «الرغبة القوية والجامحة للقبائل العربية التي يقودها، في استرداد الأراضي التي اغتصبها ابن رشيد، وتأمين أملاكها من ناحية الشمال»، وأكد مبارك بأنه حتى إذا رغب في إصدار أوامره بوقف الهجوم، فسوف يرفض زعماء القبائل تنفيذها.

استمرت قوات مبارك في الهجوم على عاصمة شمر، وعندما أصبحت على بعد ثلاثة أيام من حائل اقترح مبارك على ابن رشيد التفاوض السلمي معه إذا ما استجاب لثلاثة شروط: تعويضه عن النفقات العسكرية، وتعويض كل القبائل التي دانت بالولاء لمبارك عما ألحق بها من سلب ونهب على يد القبائل التابعة لابن رشيد، ثم التنازل عن نجد والتسليم بانتقال السلطة فيها إلى عبدالرحمن، وأخيراً الإفراج عن كل السعوديين المعتقلين في حائل.

رفض ابن رشيد رفضا قاطعا هذه الشروط، معتمداً في ذلك على دعم الأتراك له. وبدأ كلا الجانبين في الاستعداد للمعركة الحاسمة[٣٠].

قرر زعيم قبيلة المنتفق سعدون باشا الاشتراك في المعركة المرتقبة إلى جانب مبارك دون أن يراوده أدنى شك في نتيجتها.

دارت رحى المعارك، وبعد ثلاثة اشتباكات للقوات المتقدمة حالف النصر مبارك فأصدر ابن رشيد في نهاية فبراير سنة ١٩٠١ أوامره لمجموعة من فرسان شمر يقدر عددهم ببضعة مئات بالإغارة على المعسكر الكويتي بهدف اغتيال مبارك لإحداث الهرج والفوضى في صفوف الخصم. وعقب فشل هذه الخطة بدأ الانسحاب السريع لفرسان شمر في الاتجاه الشمالي الغربي نحو جبل سلمى، فبادر مبارك بتقسيم قواته، التي قدر عددها في ذلك الوقت بما لا يقل عن ٣٥ ألف جندي مشاه، مسلحين ببنادق «ماوزر» و«مارتيني»، وأكثر من ١٠ آلاف فارس مع ثلاثة مدافع، إلى ثماني مجموعات كبيرة يترأسها أقرانه، وبدأ يلاحق الخصم[٣١].

وحتى نتبين التطور اللاحق للأحداث ونفهم أبعادها لابد من الإشارة هنا إلى أن إحدى هذه المجموعات التي قادها مبارك شخصياً، كانت مؤلفة من الكويتيين فقط، أما باقي المجموعات السبع فقد شكلت من قوات القبائل، التي دانت بالولاء للكويت، وبالدرجة الأولى من محاربي القبائل المنضمة إلى الحلفاء بعد احتلال مبارك للرياض.

أما قوات ابن رشيد فلم يزد عدد محاربيها في نهاية فبراير عن ٢٠ ألف رجل، نصفهم فقط كان مسلحاً ببنادق «مارتيني»، أما الباقون فكانوا مسلحين ببنادق صيد، وبعضهم كان لا يملك إلا الرمح والسيف، ولا يتجاوز سلاح الفرسان ٦ آلاف فارس[٣٢].

على أي الأحوال كان مبارك وأعوانه واثقين تماماً من نتيجة هذه المعارك،

ومن الحملة كلها. وكان أنصار مبارك في الزبير والبصرة على اتصال منتظم به، وأخطروا أوسنيكو بأن شيخ الكويت عازم كل العزم على طرد ابن رشيد من نجد ومن حائل أيضا وكل المناطق المحيطة بها. وبالفعل سرعان ما أكد مراسلو الصحف الإنجليزية الهندية بأن مبارك قد نجح في احتلال عاصمة شمر حائل في نهاية فبراير[٣٣]. ومن ثم فرض مبارك سيطرته ليس فقط على المناطق الوسطى، بل والشمالية أيضا من جزيرة العرب.

ومن المفارقات المثيرة للدهشة أن مبارك كان ينوي التنازل عن حائل مع المناطق المخصصة للصيد القريبة منها إلى سعدون باشا، وهو أمر له أهميته الخاصة لأن شيخ قبائل المنتفق كان في ذلك الوقت على صلة وثيقة مع الوكلاء الإنجليز، والأكثر من ذلك هو أنه كان قد طلب منهم الانضواء تحت الحماية الإنجليزية. وبالتالي، كان من شأن انتصار مبارك أن يؤدي إلى تولي الشيوخ الموالين للسلطات الانجليزية الهندية سدة الحكم في المناطق الواقعة على المجرى الأوسط للفرات، وإلى فشل كل خطط برلين لمد خط بغداد الحديدي حتى ما بين النهرين والخليج العربي.

وأخيراً، وقعت في ١٧ مارس سنة ١٩٠١ قرب الصريف، جنوبي شرقي حايل، الموقعة الحاسمة بين قوات مبارك وابن رشيد التي استمرت يوماً كاملاً تقريباً[٣٤]. وانتهت بهزيمة كاملة لمبارك، وأسفرت عن مقتل الكثيرين من رجاله، ومن بينهم شقيق مبارك وأولاد أشقائه وكثيرون من أبناء آل الصباح. حتى إن مبارك نفسه قد أصيب بجرح في هذه المعركة، وسقط من على صهوة حصانه. وحسب المعلومات التي تلقاها المقيم الانجليزي في بوشهر، نجا مبارك من الوقوع في الاسر فقط بفضل ظهور قوات شيخ قبيلة عنزة وخفتها لنجدته في آخر لحظة، وحتى يخدع ويضلل خصمه الظافر لجأ مبارك إلى إلقاء ملابسه وسلاحه والختم الذي يحمل اسمه، في أرض المعركة[٣٥].

وتعزى هزيمة مبارك بالدرجة الأولى إلى تراجع جزء من حلفائه، أغلبهم من قبائل نجد، في اللحظة الأخيرة عن المشاركة في المعركة، فمن وجهة نظر عربان المناطق الوسطى من نجد، طالت فترة القتال أكثر مما توقعوا، بينما استدعى الأمر مع حلول الجفاف الارتحال فوراً مع مواشيهم وأغنامهم، ولذا اضطرت قبيلة عتيبة التي انضمت إلى مبارك عقب استيلائه على الرياض، والتي وضعت تحت تصرفه من قواتها ستة آلاف فارس، إلى الارتحال، فقدمت بذلك مثلا احتذت به بعض القبائل الأخرى، فضلاً عن نجاح وسطاء ابن رشيد في رشوة بعض الشيوخ قبل المعركة مباشرة، فقاموا بسحب رجالهم(٣٦). ويشير مراسل «تايمز أوف إنديا» إلى أن ثلاثة آلاف محارب ينتمون إلى قبيلة آل (شيبان) انتقلوا خلال المعركة إلى صف ابن رشيد، وهجموا من الخلف على قوات مبارك وأحدثوا في صفوفها الذعر والفوضى، مما ألحق بها ضرراً بليغاً(٣٧).

ونستخلص من ذلك أن قوات شمر لم ينازلها عملياً إلا مجموعة مبارك المؤلفة من الكويتيين فقط مع بعض الفصائل المساعدة.

وقد فرت فلول الجيش الكويتي مذعورة نحو الشرق، وقام الشمريون بتعقبها وقاموا بقتل الجرحى دون هوادة(٣٨).

ومهما يكن من أمر، كان هذا النصر بالنسبة لابن رشيد مفاجئاً بنفس قدر الهزيمة لمبارك. ففي خطاب أرسله ابن رشيد إلى أنصاره في الزبير بتاريخ ٨ مارس ١٩٠١ (أول وصف للموقعة)، اعترف فيه بأن وضعه قبل المعركة كان ميئوساً منه، وكتب يقول فيه: «بدأت المعركة وأنا أشعر بإحباط قوي، وكان جل فكري مشغولاً بالهلاك المحتوم لجنودي القليلين جداً»(٣٩).

ويجب ألا نغفل بأن موقعة الصريف كانت دامية للغاية، حتى إن أمين الريحاني وصفها بأنها تعتبر «واحدة من أعظم المعارك في التاريخ الحديث

للعرب»[٤٠]. وتشير معلومات أوسنيكو الذي أتيحت له إمكانية الاطلاع على خطاب ابن رشيد المذكور عاليه، وعلى الرسائل الأخرى والتقارير الواردة إلى الزبير والبصرة من المشاركين في المعركة نفسها، بأن عدد القتلى قد بلغ ستة آلاف شخص [٤١] أما أداموف فقد حصل على معلومات في البصرة بعد مرور نصف عام على الموقعة تفيد بأن عدد قتلى الجانب الكويتي فقط يقدر بـ ٣٨٠٠ رجل[٤٢].

هذا، وقد أبدت الصحف الإنجليزية اهتماماً كبيراً بموقعة الصريف، حتى إن هيئة تحرير «التايمز» قد نشرت رسالتين صحفيتين كبيرتين من بومباي، اقتبست ما ورد فيهما من معلومات من «تايمز أوف إنديا»، وضمنتهما تعليقها الخاص على سير وتفصيلات المعارك الحربية في وسط الجزيرة العربية، التي ختمتها هذه الموقعة، واتهمت هاتان المقالتان ابن رشيد بالمسؤولية الكاملة عن وقوع هذه الحروب في تلك المنطقة ، وجاء بهما أن «ابن رشيد كان يتظاهر بأنه يعمل لصالح شيخ الكويت المقتول.. لقد رفع ابن رشيد السلاح في وجه مبارك انطلاقاً من رغبته في تنحيته عن الحكم وتنصيب الابن الأكبر للشيخ محله» (أي الشيخ محمد ـ المؤلف). وأشارت «التايمز» في تناولها لسير المعارك إلى أن مبارك قد استولى على كل نجد طوال شهري يناير وفبراير ١٩٠١. وفي معرض وصفها لموقعة الصريف ذكرت الصحيفة بأن جيش مبارك قد خسر أكثر من خمسة آلاف رجل[٤٣].

ولقد تطابقت هذه الأرقام مع نفس المعلومات التي كانت بحوزة القنصليات الانجليزية، ففي ٢٣ ابريل ١٩٠١، على سبيل المثال، جرت في مجلس العموم البريطاني مناقشات، تقدم خلالها النائب ما نشرجي بوناغري التاجر الانجليزي الهندي الثري باستجواب حول الأحداث في جزيرة العرب، أشار فيه إلى أن عدد القتلى خلال الموقعة قد تجاوز ٥ آلاف شخص، وقد أجابه

نائب وزير الخارجية كرنبورن بأن الخسائر من كلا الجانبين كانت فادحة للغاية(٤٤).

على أي الأحوال عاد مبارك في نهاية مارس ١٩٠١ إلى حدود إمارته وهو في أسوأ حال ومع ذلك تكاتف أهل الكويت حول مبارك بعد أن بلغهم خبر انتصار ابن رشيد عليه، وإدراكهم للخطر المحيق بالإمارة. وبدأت على الفور التعبئة العامة، ومع عودة فلول الجيش المهزوم تدريجياً إلى الكويت تشكلت الفصائل المسلحة منها للدفاع عن المدينة، وسرعان ما انضمت إليها قوات سعدون باشا الناجية ورابطت قرب حدود الكويت.

وأخذت تتجمع في منطقة الجهرة القوات الموجودة للدفاع عن الكويت، ولم يلبث أن وصل إليها على رأس فصيلة من القوات غير كبيرة العدد أيضا عبدالرحمن وابنه عبدالعزيز، اللذان غادرا الرياض على عجل فور تلقيهما خبر هزيمة مبارك(٤٥).

هذه الوقائع يتجاهلها فيلبي، لأنها تتناقض بالكامل مع نظريته كلها. ولهذا السبب لا يذكر قصة دخول مبارك إلى نجد، ويكتفي فقط بالتنويه بأن عبدالعزيز بعد موقعة الصريف «قد فك الحصار عن الرياض»(٤٦). والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما الذي يدفع عبدالعزيز إلى «فرض الحصار على الرياض»، ووالده موجود بداخلها ويحكمها على مدى شهرين؟!..

ومهما يكن من أمر فقد ترك خبر انتصار ابن رشيد وفرار مبارك انطباعا وأثرا قويين للغاية على السلطات التركية في الآستانة وبغداد والبصرة وعلى الادارة الانجليزية في الخليج العربي وبومباي وكلكتا، وعادت المسألة الكويتية تطرح نفسها من جديد على جدول الأعمال.

هوامش الفصل الثالث

(١) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا «السفارة في الآستانة»، الملف ١٢٤٥، الأوراق ٩٢ ـ ٩٧، ١٢٢ ـ ١٢٥.

Kazemzadeh F. "Russian Imperialism and Persian Railways. Harward Slavie Studies" v IV, 1957, pp 359-373.

(٢) ارشيف السياسة الخارجية لروسيا، «القسم الفارسي»، الملف ٤٠٦٣، الأوراق ٢٢ ـ ٢٣.

(٣) أرشيف السياسة الخارجية لـروسيا، «السفـارة في الاستانـة»، الملف ١٢٤٤، الأوراق ١٧٠، ١٧٧ ـ ١٧٨.

4. Sheikh Mohammad Iqbal, Emergence of Saudi Arabia, Srinagar, 1978, pp. 29-35; Plass, op. cit. S. 273.

(٥) أرشيف السيـاسة الخـارجية لـروسيا، «السفـارة في الآستانـة»، الملف ١٢٤٤، الأوراق ٢٦٤ ـ ٢٦٥.

(٦) المصدر السابق، الأوراق ٢٢١ ـ ٢٢٢.

(٧) المصدر السابق، الأوراق ٢٢٣ ـ ٢٢٤.

(٨) المصدر السابق، الأوراق ٢٨١ ـ ٢٨٤.

9. PRO, FO 78/5114 Bl 444.

(١٠) أرشيف السياسة الخارجية لـروسيا، «السفـارة في الآستانـة»، الملف ١٢٤٤، الأوراق ٢٨٥ ـ ٢٨٧.

(١١) المصدر السابق، الورقة ٢٨٨.

(١٢) المصدر السابق، الورقة ٢٩٠.

(١٣) المصدر السابق، الورقة ٢٩٦.

(١٤) أرشيف السيـاسة الخـارجية لـروسيا «السفـارة في الآستانـة»، الملف ١٢٤٥، الأوراق ١٤٢ ـ ١٤٣.

15. "Times of India", 24 XI 1900

16. "Times of India" 9 II 1901

(١٧) أرشيف السياسة الخارجية لـروسيا، «السفـارة في الآستانـة»، الملف ١٢٤٥، الأوراق ١٤٥ ـ ١٤٦.

(١٨) المصدر السابق، اووراق ١٤٤، ١٤٦.

(١٩) المصدر السابق، اووراق ١٤٦ ـ ١٤٧.

(٢٠) المصدر السابق، الأوراق ١٤٨ ـ ١٤٩؛ National Archres of Gndie, O'Connor to

Fensdaun, 10 II 1901, F. D. S. P, N 121, 90, to Cur 20n, 26 II 1901, F.D.S.P. N. 65.

21. Philby H.I., Arabia, pp 169-170; Reihani, A."Ibn Saoud of Arabiz, L. 1928, p. 57' Aitchison, op. cit. p. 202; Whigham, op. cit. pp. 898-899. Dickson, op. cit. pp. 137-138, Tritchell R.I., Saudi Arabia, Princeton, 1947, pp. 93-94.

(٢٢) أ. اداموف، العراق العربي . . . ، ص ٤٧١ .

23. "Times of India" 16-III-1901.

(٢٤) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «السفارة في الآستانة» الملف ١٢٤٥، الورقة ١٤٩ .

(٢٥) المصدر السابق .

(٢٦) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا «الأرشيف السياسي»، الملف ١٢٤٥، الأوراق ١٥٠ ـ ١٥٤ .

27. Ibid.

28. Musil, A. Zur Zeitgeschichte von Arabian, Leipzig-Wien, 1918. S. 15.

(٢٩) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «الأرشيف السياسي»، الملف ٣٥٤، الأوراق ٢٠ ـ ٢١ .

(٣٠) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «السفارة في الآستانة»، الملف ١٢٤٥، الورقة ١٥٠ .

(٣١) المصدر السابق، الأوراق ١٥٣ ـ ١٥٥ .

(٣٢) المصدر السابق .

33. "Times of India", 16 III, 20 IV, 1901.

34. Musil, op. cit. P. 15, Chirol, op. cit. p. 238.

(٣٥) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «السفارة في الآستانة»، الملف ١٢٤٥، الورقة ١٦٣ .

Plass, op. Cit. S. 277.

(٣٦) المصدر السابق، الأوراق ١٥٨ ـ ١٦٣ .

37. "Times of India", 25-V 1901.

(٣٨) أ. أداموف، نفس المصدر، ص ٤٧١؛ Philby, «Arabia», pp.169-170.

(٣٩) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «السفارة في الآستانة»، الملف ١٢٤٥، الورقة ١٦٢ .

40. Reihani, A, Die Neue Seschichte Nejed's und der angeschlossenen Segenden, Wien 1930, S. 125.

(٤١) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «السفارة في الآستانة»، الملف ١٢٤٥، الورقة ١٦٢ .

(٤٢) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «الأرشيف السياسي»، الملف ٣٦٤، الورقة ٣١، لكن يقدر عدد القتلى من الكويتيين سكان المدينة ما بين ١٠٠ و٣٠٠ شخص؛ Lorimer op-cit, p.1029

43. "The Times" 13, 23 IV, 1903.

44. "The Parliamentary Debates", Series IV, vol. 92, p. 1068.

(٤٥) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «السفارة في الآستانة»، الملف ١٢٤٥، الورقة ١٦٤ .

46. Philby, op. cit. p. 170.

الفصل الرابع
فشل الخطة التركية لاحتلال الكويت

تلقت بغداد والبصرة بعد موقعة الصريف أخباراً حول قتل مبارك ووقوع فوضى في الكويت من مصادر مختلفة، بما فيها من ابن رشيد نفسه، وجرى نشر الخبر على نطاق واسع من أنصار المجموعة المعادية للكويت وأعوان يوسف الإبراهيم، الذي تمكن من إقامة صلة وثيقة مع كاظم باشا[1]. وكان الهدف من كل ذلك هو إيجاد مبرر وغطاء للقيام بحملة فورية لشمر والأتراك ضد الكويت من أجل احتلال الإمارة وطرد مبارك منها.

وطلب والي البصرة محسن باشا من الآستانة أن تصرح له على وجه السرعة بالبدء في تحضير المراكب الشراعية لنقل القوات إلى الفاو، ومنها إلى الكويت بعد ذلك.

لكن السلطان أرسل أوامره الشخصية في ٣١ مارس سنة ١٩٠١ بتكليف بعض الموظفين الموثوق بهم بالتوجه إلى الكويت لتحري الوضع بأنفسهم، وسرعان ما عاد ياور الوالي من الكويت، ليدلي له بأنه «رأى بعينيه» شيخ الكويت. لكنه لم يتمكن من معرفة الموقف في المدينة، لأن مبارك لم يسمح له بالبقاء فيها، فعاد أدراجه، وكان هذا كافيا لدفع الأتراك إلى التريث والحذر.

وافق السلطان عبد الحميد في الأيام الأولى من شهر أبريل على خطة المشير أحمد فوزي باشا، التي تهدف إلى استغلال ضعف مبارك ووجود قوات ابن رشيد على مقربة من حدود الإمارة، من أجل توجيه ضربة حاسمة إلى الكويت تقوم بها وحدات الفوج السادس، وكلف المشير بقيادة عملية التحضير لها وتنفيذها.

قررت السلطات التركية الإعداد للحملة بتكتم وسرية شديدين، في محاولة منها لاستغلال عنصر المفاجأة وتجريد الإنجليز من إمكانية الرد، فبدأ في ١٧ أبريل نقل وحدات وقوات الفوج السادس إلى البصرة، ليلحق بها المشير في ١٩ ابريل، وما أن حلت نهاية أبريل حتى تحولت البصرة الريفية الهادئة إلى معسكر حربي صاخب، فكانت المدينة تستقبل المراكب الواصلة إليها عبر دجلة والفرات بلا توقف والمحملة بالجنود والمعدات العسكرية[٢].

ومما يدل على جدية نوايا الحكومة التركية هو نقلها وحدات إلى البصرة حتى من خانقين (وهي حالة نادرةجداً لترك الحدود الفارسية بلا غطاء)، وجرى نقل الذخيرة والمواد الطبية والإسعافية الأولى والأسلحة عبر دجلة من بغداد.

وفي نهاية أبريل حشد في البصرة ٢٣٠٠ جندي فقط من القوات التركية النظامية، وبدأت في بغداد والناصرية في وقت واحد التعبئة العامة لوحدات الرديف (الاحتياطي الأول) بحجة إعادة تسجيلها واختبارها، ونقلت عشرات المدافع الراجمة الحديثة من الآستانة إلى البصرة عبر البحر، وفي ذلك الوقت وصل اللواء محمد باشا الداغستاني إلى البصرة، وكان مناطا به القيام بمهمة احتلال الكويت.

صدرت الأوامر بالتأهب للقوات التركية المرابطة في الاحساء وقطر في ٢٠ أبريل، وكان تعداد جنودها يزيد على الألف فرد من الخط الأول، ومن ثم، كانت الخطة توجيه الضربة إلى الكويت من أربع جهات: وحدات الفرسان تهجم من الشمال ـ من البصرة والزبير، والمشاة من الجنوب ـ من الأحساء، وفي ذات الوقت يتم إنزال بحري من السفن والمراكب، ومن الغرب توجه قوات ابن رشيد ضربتها[٣].

ومن اللافت للنظر أنه منذ الأيام الأولى لوصول قائد الفوج السادس إلى البصرة بدأت المشاحنات والصدامات، التي كانت من الأمور الاعتيادية في الامبراطورية العثمانية، بين القيادات العسكرية والمدنية، ومما زاد الطين بلة هنا هو انتماء كل من المشير ووالي البصرة إلى جبهتين متنافرتين.

استقبل أحمد فوزي باشا أكثر من مرة وكيل ابن رشيد ومبعوثه وكبير شيوخ الزبير الشيخ خالد العون، اللذين اتهما محسن باشا بالتورط ماديا في شؤون الكويت، وطالبا بإرضاء ابن رشيد ويوسف الإبراهيم، ولم يتورعا عن تهديد والي البصرة وابتزازه بإخطاره بأنهما قد التقطا رسائل متبادلة بينه وبين مبارك تثبت صحة هذه الاتهامات[٤].

وفي الوقت نفسه مع التحضير المكثف لبدء العمليات الحربية أرسل المشير واللواء محمد الداغستاني **دعوة مكتوبة إلى مبارك للحضور إلى البصرة خلال مدة خمسة أيام للتحقيق في الشكاوى المتبادلة بينه وبين خصمه**. بيد أن مبارك لم يرهب هذه التهديدات، ورد عليها بتحد قوي: «فليحضر أعدائي أولا إلى البصرة ـ يوسف الإبراهيم وابن الرشيد وكاظم باشا الوسيط السابق بيننا، وعندئذ سأحضر أنا. أما الآن فلا أملك وقتاً لذلك، لكنني مستعد بكل سرور لاستقبال كل من له قضية معي»[٥].

ولعله من الجدير بالملاحظة أن مطلب مبارك بحضور كاظم باشا إلى البصرة مع خصميه، لم يكن من قبيل الصدفة، ففي بداية ابريل ١٩٠١ التقى مبارك بالتاجر الروسي علييف الذي زار الكويت بتكليف من أوسنيكو، وفي حديثه معه اتهم كاظم باشا وفوزي باشا بحصولهما على رشاوى كبيرة من ابن رشيد ويوسف الإبراهيم، وقيامهما بتضليل وخداع السلطان[٦].

على أي حال اختتمت تحت ستار التفاوض مع مبارك التحضيرات الأخيرة لبدء الهجوم على الكويت، وبموجب الخطة التي أعدتها هيئة أركان الفوج السادس، كان على الوحدات البرية التركية المخصصة لعمليات الإنزال أن تنقل من الفاو إلى الكويت، محمولة على متن السفينة العسكرية الوحيدة لدى الاتراك في الخليج العربي، وهي السفينة «زحّاف»، لكن اتضح في اللحظة الأخيرة بأن هذه السفينة لا تصلح لنقل القوات بسبب عطب مرجلها البخاري (والطريف أن السفينة «زحاف» ظلت تشق عباب مياه الخليج العربي بسلام قبل وبعد وقوع الأحداث الجاري توصيفها وسردها الآن، دون أي ذكر أو فكر في عطب مرجلها). واتضح في الوقت ذاته أيضا بأن عبور وحدات الفرسان التركية عبر الصحراء القاحلة الخالية من الماء من الزبير حتى الكويت سيكون مصحوبا بصعوبات لا طاقة لأحد على تجاوزها بسبب مقاومة القبائل البدوية الموالية لمبارك، والأهم من ذلك.. بسبب نقص المياه[٧].

ومهما يكن من أمر، إذا كان عطب المرجل في السفينة العسكرية التركية هو نتيجة عمل تخريبي أو مجرد خدعة وتضليل، فإن الاكتشاف المفاجىء «للصعوبات المستحيلة» بالنسبة لسلاح الفرسان التركي ذي الخبرة الطويلة على مر العصور في القيام بالحملات عبر الصحارى الآسيوية القاحلة والخالية من المياه، كان يدل ويشهد بوضوح على من وقف وراء تمويل أصحاب الاكتشاف لهذه «الصعوبات».

وبالطبع لم يكن هذا هو المهم.

إذ إنه مع اقتراب الأول من مايو ـ وهو الموعد المحدد لبدء العمليات العسكرية ضد الكويت ـ بدأ الجنرالات الأتراك المرابطون في البصرة يتبينون بوضوح متنام خطورة التدخل السافر في النزاع ليس من قبل الدبلوماسية الإنجليزية فحسب، بل والقوات المسلحة البريطانية أيضا. حتى إن اللواء

الداغستاني نفسه اعترف في حديث أجراه مع سكرتير القنصلية الروسية في بغداد أوسنيكو خلال زيارته للبصرة في ابريل ١٩٠١، بأن أكثر ما يقلقه ليس كفاءة المقاومة العسكرية من جانب مبارك وحلفائه البدو، بقدر احتمال التدخل المباشر لانجلترا[٨].

وبالفعل، ففي نفس اليوم الذي وصل فيه قائد الفوج السادس إلى البصرة، ألقت السفينة العسكرية الإنجليزية «لورنس» بمرساتها في ميناء البصرة خصيصا للقيام بمراقبة تحضيرات الأتراك للعمليات العسكرية[٩]. وصدرت في الوقت ذاته من كلكتا الأوامر بإعلان حالة التأهب القتالي لسفن الهند الشرقية المرابطة في الخليج العربي، التي يضم تشكيلها سبع سفن، ومن المفارقات التي تثير الاهتمام أن القيادة الإنجليزية، على عكس الأتراك في التكتم والسرية لتحضيراتهم العسكرية، كانت تتحرك بشكل علني تماما، وذلك من أجل إيصال هذا الخبر ليس للأتراك وحدهم، بل ولشيوخ الخليج العربي الكثيرين أيضا. وفضلا عن ذلك، سعى الإنجليز إلى تشجيع الميول المعادية للأتراك لدى القمة الحاكمة الكويتية، وإلى التأكيد على ما يكنونه من ود للشيخ، فأخطروا مبارك بكل تفصيلات التحضيرات العسكرية للأتراك، وأرسلوا إلى الجون الكويتي ـ إلى جانب السفن العسكرية التقليدية ـ الطرادين «كوساك» و«ماراثون»، اللذين زارا هذه المنطقة للمرة الأولى.[١٠].

وتجدر الإشارة إلى أن المحررين في «تايمز أوف إنديا» قد تابعوا باهتمام بالغ تطور الأحداث في جزيرة العرب، وكرسوا لها في ١١ مايو مقالة طويلة، لم ينتقدوا فيها هذه المرة ابن رشيد، بل انتقدوا الأخطاء الكثيرة وعدم الدقة في تحري الأخبار من قبل الصحف الإنجليزية خلال تغطيتها للأحداث في المناطق الوسطى من الجزيرة العربية. إذ نشرت كل الصحف اللندنية والريفية تقريبا خبر انتصار ابن رشيد، نقلا عن وكالة رويتر، ومن المفارقات المدهشة أن الخبر

نفسه كان مبنيا على مقالة «تايمز أوف انديا». ومن ثم، نستنتج بأنه حتى هذه الوكالة القوية للانباء لم يكن لها مراسل خاص في منطقة الخليج العربي. وعندما نشرت الصحف الإنجليزية هذا الخبر، رافقته بتعليقات خاصة منها تدل - حسب تقييم «تايمز أوف إنديا» لها - على جهل هيئة تحريرها فيما يخص الشؤون الآسيوية. فعلى سبيل المثال، نشرت «بيرمنجهام بوست» خبر هزيمة مبارك تحت عنوان: «معركة ضارية على حدود الهند». أما «مورنينغ ليدر» فقد خلطت بين ابن رشيد وهارون الرشيد، وكتبت «ايفنينغ نيوز» التي تصدر في غلاسغو تشرح لقرائها بأن «نجد تقع على الجانب الفارسي لجزيرة العرب»، بينما نعتت هيئة تحريرها ابن رشيد بـ «الوهابي ابن الوهابيين» وأعربت عن سرورها لهزيمة مبارك لأنه - حسب زعمها - كان مدعوما من قبل السلطان عبد الحميد.

إزاء ذلك أشارت «تايمز أوف انديا» بامتعاض، قائلة: «على أساس مثل هذه الأخبار وما شابهها يجري تشكيل الرأي العام الإنجليزي، الذي يؤثر بدرجة كبيرة على مصير ملايين الآسيويين».

على أي الأحوال هذه الوقائع لا تدل فقط على جهل ناشري ومحرري الصحف الانجليزية، بل وعلى الاحتكار الفعلي القائم لأخبار الأحداث في شبه الجزيرة العربية وحوض الخليج العربي من قبل السلطات الإنجليزية الهندية ولسان حالها الرئيسي «تايمز أوف انديا». وكان هذا الاحتكار سلاحا ماضيا في أيدي التكتل «الشرق أوسطي».

ومع قرب موعد الانتهاء من الاستعدادات للحملة على الكويت في البصرة، ودنو الساعة المحددة للتحرك، بدأ التوتر العصبي يسيطر على السلطات العسكرية والمدنية التركية. وبدأت الشائعات حول الاستعدادات العسكرية للإنجليز، من جهة، والنشاط المتزايد لجماعة النقيب ووكلاء مبارك

العلنيين وغير العلنيين من جهة أخرى، في التأثير فيها بصورة ملموسة؛ حتى إن كروغلوف في وصفه للوضع في البصرة، أشار في برقياته التي كانت توجه إلى السفارة الروسية في الآستانة، وكذلك إلى بطرسبورغ مباشرة - نظراً لأهمية الأحداث - إلى أن القيادة العسكرية التركية كانت مترددة وغير واثقة من تصرفاتها بالمرة، وتقوم باطلاع الباب العالي باستمرار على تطور الموقف، وتنتظر منه التعليمات الإضافية لتتصرف في ضوئها[١١].

أما الانجليز فقد ضاعفوا من نشاطهم الدبلوماسي، ومارس السفير البريطاني في الآستانة، «أوكونور» كل الضغوط الممكنة على الباب العالي، مهددا بأن الحكومة الانجليزية سترد سياسيا وعسكريا في حالة بدء الحملة التركية ضد الكويت[١٢]. ولما تيقن السلطان عبد الحميد بأن الأمر ليس خدعة أو تخويفا، قرر الأخذ بنصيحة أنصار السياسة المتأنية في المسألة الكويتية وألغى الحملة.

وسرعان ما تلقت البصرة في ٣٠ أبريل برقية بالفرمان السلطاني حول تأجيل الحملة على الكويت «حتى إشعار آخر»[١٣].

وكتب كروغلوف حول التقلبات المرتبطة بالتحول المفاجئ للمسألة الكويتية، مرجعاً أسبابها أيضا إلى «الأمور المالية الاعتيادية» بجانب التصورات العسكرية السياسية [١٤].

ومع الأول من مايو حملت المراكب الشراعية وحدات القوات التركية مع اللواء الداغستاني وأبحرت في اتجاه أعالي نهر دجلة.

ومن الجدير أن نذكر بأن التراجع الاضطراري للباب العالي لم يكن يعني مطلقا أن القمة الحاكمة التركية قد تخلت عن محاولاتها تعزيز نفوذها في الكويت. فقد قررت لأسباب عديدة إرجاء تنفيذ خطة فوزي باشا حول

احتلال الكويت بالقوة المسلحة، على أن تستبدلها بمحاولة الاستفادة من القدرات الدبلوماسية لمحسن باشا، الذي لم يكن يخفى على أحد علاقاته مع جماعة النقيب ومبارك نفسه.

حل محسن باشا ضيفا على الكويت، وقوبل خلال الأيام الأربعة لإقامته فيها بحفاوة عربية أصيلة، ومع ذلك فمنذ اللحظة الأولى لوصوله إليها أفهمه مبارك بكل وضوح بأنه يستقبله ليس باعتباره واليا للبصرة أو مبعوثاً للسلطان، وإنما كمجرد صديق قديم، قدم الكثير من المساعدات للشيخ في وقت الشدة والضيق، عندما كان حمدي باشا متوليا منصب الوالي (في ذلك الوقت كان محسن باشا قائدا للحامية العسكرية في البصرة).

ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، فقد اضطر محسن باشا خلال زيارته للكويت إلى استقبال ضيوف زوار، مثل قبطان وضباط السفينة العسكرية الانجليزية «سفينكس» التي كانت في ذلك الوقت موجودة في ميناء الكويت. وردا على استفسار الوالي حول أسباب زيارة السفينة العسكرية الإنجليزية لهذا الميناء، أجاب القبطان باستهتار وسخرية بأنه ببساطة ينتظر البديل - ستحل محله سفينة انجليزية أخرى تتجه الآن للكويت. وردا على نفس السؤال الموجه هذه المرة إلى مبارك، أجابه شيخ الكويت في حضور القبطان الإنجليزي، بأن الانجليز على ما يبدو، ينوون في حالة اصطدامه بالحكومة التركية وضع الكويت تحت حمايتهم(١٥).

ولعله من المفيد أن نذكر هنا بأن القنصل الروسي في البصرة أداموف تلقى بعد هذه الأحداث بنصف عام معلومات تفيد بأن مبارك قد أعلم محسن باشا مباشرة بأنه نظرا للخطر التركي المحيق به قد «دخل تحت حماية دولة أجنبية»(١٦).

على أي الأحوال أبدى محسن باشا اهتماما كبيراً لزيارته إلى الكويت ولكل ما رآه فيها، وعقب عودته مباشرة إلى البصرة التقى بسكرتير القنصلية الروسية في بغداد أوسنيكو، وقص عليه أخبار زيارته للكويت، واعترف له محسن باشا بأن الوضع هناك كان صعبا للغاية، لدرجة أنه لم يجرؤ على مفاتحة مبارك في موضوع إرسال موظفين أتراك إلى الكويت .

ومع ذلك نجح الوالي في تحقيق شيء ما، فقد حصل من الشيخ مبارك على تعهد مكتوب بعدم مغادرة الزعيمين السعوديين عبد الرحمن وعبدالعزيز أرض الكويت، علاوة على أن توقيع هذا التعهد قد تم بحضورهما، بالإضافة إلى التزام مبارك بعدم البدء بشن الحرب على ابن رشيد(١٧).

وبغض النظر عن ذلك لا يجب المبالغة في نجاح محسن باشا، لأنه من الواضح تماما أن مبارك والسعوديين بعد الهزيمة الساحقة التي منيا بها، ظلا فترة طويلة لا يستطيعان أن يفكرا حتى في القيام بأي عمل هجومي ضد ابن رشيد.

وتجدر الإشارة إلى أن سلوك نائب الملك طوال النزاع بين الكويت وشمر كان فريدا للغاية. فالسلطات الإنجليزية الهندية لم تكن تراهن فقط على انتصار مبارك، بل وفعلت الكثير أيضا من أجل تصعيد حدة هذا النزاع، ولذلك رفض كيرزون رفضا قاطعا أن يصدق الأخبار حول هزيمة شيخ الكويت، وظل في مراسلاته مع هملتون خلال شهر مارس وحتى خلال إبريل ١٩٠١ يسخر من الأخبار الصحفية حول نتائج معركة الصريف، وحاول بعناد أن يثبت بأنها لم تسفر عن منتصر أو مهزوم. ويبدو أنه قد تمكن في الفترة الأولى بالفعل من تضليل وزير شؤون الهند، لكنه لم ينجح في تحقيق نفس الهدف مع صديقه الآخر وزميله منذ أيام الدراسة في ايتون ـ اللورد الأول لقيادة الأسطول سلبورن، الذي كانت لديه مصادره الخاصة لتلقي المعلومات، وأرسل في

الخامس من مايو ١٩٠١ خطابا إلى هملتون نفسه، أعرب فيه عن دهشته من موقف كيرزون، وقدم شرحا مفصلا فيه لحقيقة الأوضاع والأمور[١٧].

ومع ذلك لم يشعر نائب الملك بأي حرج إزاء كل ذلك،وقدم في النصف الثاني من مايو اقتراحا دوريا حول القيام على رأس أسطول قوي بجولة إلى الموانى الأساسية المطلة على الخليج العربي، تشمل بالطبع زيارة الكويت. وقد ناقشت الحكومة اقتراحه هذا بالتفصيل، ومثلما نوه هملتون في رسالته الجوابية إليه، أثار هذا الاقتراح استياء شديدا لدى سولزبري، وكذلك لدى وزير الخارجية الجديد لنسداون. وكتب هملتون في رسالته، يقول: «كلنا نشعر بضرورة التمسك بالسلوك الهادئ حتى نخرج من مأزق أفريقيا الجنوبية ومشكلاتها أما آراؤكم هذه تجاه الخليج العربي، فقد أصبحت مكشوفة ومعروفة جدا، لدرجة أنكم إذا قمتم في الخريف بجولتكم هذه المقترحة، فسوف يؤدي ذلك حتما إلى حدوث توتر واضطراب خَطيرين»[١٨].

وبغض النظر عن ذلك تحمس كيرزون للغاية لتلبية طلب مبارك، الذي بُلغ إليه عبر قبطان «سفينكس». ومع ذلك فإن المعلومات التي تلقتها القنصلية الروسية في بغداد، وكذلك الطلب الذي تقدم به شيخ الكويت إلى روسيا في ذلك الوقت طلبا للمساعدة، والذي سنتطرق إليه لاحقا،[١٩] يجعلنا نشك بقوة في مصداقية طلب مبارك حول الحماية البريطانية.

لكن السلطات الإنجليزية الهندية لم تكن لتهتم بمصداقية الشيخ بقدر اهتمامها بالحصول على ذريعة لتنشيط سياستها. ولذلك طلب كيرزون في برقيته في ٨ يونيو بفرض الحماية الإنجليزية فورا[٢٠] وبدأت الصحافة الانجليزية الهندية حملة دعائية واسعة مكرسة لطلب مبارك،[٢١] تخللتها تحليلات واسعة الخيال، مثل مقالة صحيفة «بومباي غازيت» الرسمية الصادرة في ٢٢ يوليو سنة ١٩٠١، والتي قدمت تفسيرا للنزاع الكويتي لم يكن يتوقعه أحد بالمرة. فحسب

رأي كاتب المقالة، توجهت القوات التركية إلى الكويت بعلم مبارك للدفاع عنه ضد ابن رشيد، لكن مبارك قرر في اللحظة الأخيرة، حسب زعم الصحيفة، رفض المساعدة من القوات المسلحة التركية، وتوجه إلى قائد السفن الإنجليزية المرابطة في الجون بطلب إعلان الحماية البريطانية فورا على الكويت، فأبلغ الطلب إلى كلكتا، وأيده كيرزون بالكامل(٢٢).

ونشرت «تايمز» الخبر نقلاً عن مصادر في بومباي في مقالة أيدت فيها وجهة نظر مبارك واللورد كيروزن(٢٣).

رفضت الحكومة البريطانية في ١٥ يوليو ١٩٠١ اقتراح كيرزون بشأن إعلان الحماية على الكويت، لنفس الأسباب التي دفعتها إلى رفض الاقتراح الخاص بالجولة في الخليج العربي.

ومهما يكن من أمر، لم تكف الدوائر الاستعمارية البريطانية، وبالدرجة الأولى السلطات الانجليزية الهندية، عن بذل أقصى الجهود من أجل تعزيز نفوذها في الخليج العربي. وفي صيف سنة ١٩٠١ اتضح تماما أن أكثر المستفيدين من نتائج الصدام بين مبارك والسعوديين من جانب، والأتراك وابن رشيد من الجانب الآخر، هم الإنجليز. فقد استغلوا الصعوبات التي تمر بها الكويت، وبدأوا ينفذون بأسلوب منظم الحد الأدنى من برنامجهم، والارتقاء تدريجيا بالاتفاقية الإنجليزية الكويتية لسنة ١٨٩٩ إلى وثيقة أصيلة للحماية.

وبينما قاوم مبارك بشدة ضغوط ومحاولات البريطانيين طوال عامي ١٨٩٩ و١٩٠٠ للحصول منه على تسهيلات وامتيازات (وبالأخص، رفض الشيخ اقتراحا منهم بتسيير خط ملاحي مباشر بين الهند والكويت)(٢٤)، إلا أنه بعد هزيمته سنة ١٩٠١ في المعارك ضد ابن رشيد، وإزاء الخطر التركي الشمري المسلط عليه، اضطر لتغيير موقفه.

وأصبح البحارة الإنجليز للسفن العسكرية المترددة دائما على جون الكويت، يلقون من الآن وصاعدا حفاوة وحسن استقبال كبيرين، لم يتمتعوا بها في أي وقت مضى من قبل الأسرة الحاكمة الكويتية. فعكفوا على دراسة الكويت. وضواحيها بحرية، وسمح لهم مبارك باقامة فرن للخبز في الكويت وعلم أوسنيكو من خطابات تلقاها نقيب البصرة من الكويت بأن الخبراء الإنجليز بدأوا منذ أبريل سنة ١٩٠١ في سبر غور مياه الجون الكويتي، وبعد أخذ موافقة الشيخ نشروا مجموعة من العوامات الحديدية في أهم مناطق الخليج. وفي منتصف مايو أبرق كروغلوف بأن الانجليز قد نصبوا سارية عالية في راس الأرض جنوبي شرقي الكويت لإنارة البوغاز وقت الليل(٢٥). وحسب المعلومات التي تلقاها أوسنيكو في البصرة، حصل الإنجليز في النصف الثاني من مايو ١٩٠١ على تصريح من مبارك ـ بعد جهد كبير ـ بفتح خط ملاحي منتظم بين البصرة والكويت لسفن شركة «بريتش إنديا»، وفي يونيو أخطر المسؤولون في هذه الشركة وزارة الخارجية الانجليزية بأن مفاوضاتهم مع الشيخ قد تكللت بالنجاح(٢٦).

في الأيام الأولى بعد التسوية المؤقتة للنزاع الكويتي بدت السلطات في الآستانة وكأنها قد سلمت بالأمر الواقع في الإمارة. ففي نهاية إبريل سنة ١٩٠١ خرج القائم بالأعمال الروسي في الآستانة شرباتشيوف من حديثه مع سكرتير السلطان تحسين بك بانطباع، وكأن السلطان عبدالحميد يرغب في تسوية هذه المشكلة سلميا، ويتجنب بكل الوسائل الصدام العسكري مع مبارك، مدركا أن الإنجليز يقفون وراءه. فضلا عن تقدم السلطات التركية مرتين في منتصف أبريل وبداية مايو إلى شرباتشيوف بطلب التوسط لدى الشيخ مبارك من خلال كروغلوف لعدم تصعيد حدة الخلاف(٢٧).

وكانت هذه المشاعر العدوانية ضد مبارك لدى الدوائر المحيطة بالسلطان تغذي وتشجع بكل الوسائل الممكنة من قبل أعداء مبارك، وبصورة خاصة يوسف الإبراهيم، الذي اتخذ من بغداد مقراً له طوال فترة النصف الأول كله من عام ١٩٠١، أقام خلالها في بيت كاظم باشا نائب قائد الفوج السادس، وكان يغدق عليه وعلى قائده فوزي باشا الهدايا والوعود السخية، مما حدا بهما إلى معاداة الكويت بشدة، وتمكن كروغلوف من تحديد قيمة هذه الهدايا، وكتب بصراحة يقول: «تقاضى المشير وكاظم باشا رشوة من يوسف الإبراهيم مقدارها ٢٥ ألف ليرة لإزاحة مبارك عن الحكم»[٢٨]. واستغل يوسف الإبراهيم على نطاق واسع الصلات العائلية لكاظم باشا من أجل إقامة علاقات متبادلة مع أعداء مبارك في الآستانة. وكان ابن رشيد يقوم بحملة مماثلة معادية للكويت أيضا. ففي نهاية مايو ١٩٠١، أي بعد الصلح الشكلي لمبارك مع السلطان، توجه يوسف الإبراهيم إلى النجف بتكليف من السلطات التركية لترتيب لقاء سري بين كاظم باشا وابن رشيد، يناط به بحث الخطة الجديدة للتحرك ضد مبارك[٢٩].

ويلفت النظر أن ابن رشيد لما تيقن عمليا من تباطؤ وتردد السلطان عبدالحميد، الأمر الذي ظهر بوضوح خلال موقفه من حل المشكلة الكويتية في أبريل ١٩٠١، لجأ إلى ممارسة نشاط دبلوماسي مكثف، حيث فاجأ القنصل الانجليزي في البصرة فراتيسلاف بزيارة من مبعوثه في نهاية مايو ١٩٠١، ليخطره بأن أمير شمر، الذي فاض به الكيل من مواقف تركيا ذات الوجهين، يود أن يقيم علاقات تعاقد واتفاق مع حكومة بريطانيا. وأبدى ابن رشيد استعداده للاعتراف بالوضع الخاص لبريطانيا في الكويت، وموافقته على منح الحكومة الإنجليزية - إذا ما شاءت - امتيازاً لمد خط حديدي عابر لشبه الجزيرة العربية يمر في أراضيه. وطلب من انجلترا مقابل ذلك أن تصرح له بالإطاحة

بمبارك ، ليحل محله ابن أخ الشيخ مبارك ، وأن توافق على حرية نقل السلاح من ساحل الخليج العربي إلى حائل[٣٠].

ولاريب في أن اقتراح ابن رشيد يمكن أن يثير الجدل حول درجة جديته، أو بالأحرى ـ وهذا هو المهم ـ حول قيمته وأهميته بالنسبة للسياسة البريطانية في الجزيرة العربية، لكنه لا يعتبر بأي حال من الأحوال طلبا بفرض الحماية عليه. ومع ذلك نقرأ في النشرة الرسمية الصادرة عن وزارة الخارجية البريطانية بأن ابن رشيد «بذل مساعيه من أجل فرض الحماية البريطانية عليه»[٣١]. والمقصود هنا بالذات كان اقتراح ابن رشيد الذي تقدم به في نهاية مايو ١٩٠١. ومن ثم، فإن هذا التفسير له يجعلنا نشك في صحة ما تدعيه المصادر الرسمية البريطانية حول طلب شيخ الكويت، وكذلك حكام المناطق الأخرى المتاخمة للخليج العربي، وإلحاحهم مراراً على فرض الحماية الإنجليزية على أراضيهم.

علماً بأن اقتراح ابن رشيد لم يثر حماس أوكونور، الذي وجد أن قبوله سوف يتناقض مع الوعود، التي قطعتها الحكومة الانجليزية على نفسها أمام الباب العالي بعدم التدخل في شؤون الجزيرة العربية، وسوف يؤدي إلى زيادة توتر الموقف في المناطق الشمالية الشرقية من جزيرة العرب وتدهور العلاقات الإنجليزية التركية. وبغض النظر عن ذلك، لم يتعجل أوكونور وفراتيسلاف رفض اقتراح ابن رشيد فوراً، انطلاقاً من حسابات تشير إلى: أولا، قلقهما من تلميحات ممثلهما في البصرة حول إقامة ابن رشيد اتصالات بالقنصلية الروسية في بغداد (وهذا لم يكن ينطبق مع الواقع)، وثانياً، قناعتهما بأن إطلاع مبارك على اقتراح ابن رشيد سيجعله أكثر استجابة وأقل تصلباً تجاه المطالب الإنجليزية، وثالثاً، توصلهما إلى فكرة القيام بالتوسط بين الجانبين المتخاصمين، بما يعود بفوائد جمة على السياسة البريطانية في وسط الجزيرة العربية[٣٢].

أما في كلكتا فقد أثار اقتراح ابن رشيد رد فعل مختلفا. حيث رحب المسؤولون عن إدارة الشئون الخارجية بفرصة إقامة علاقات خاصة مع ابن رشيد، لقناعتهم بأنها ستؤدي إلى حل المشكلة الكويتية وأيضا ستمد النفوذ الإنجليزي ليشمل شبه الجزيرة العربية بكاملها، بالرغم من إصرار ابن رشيد على تنحية مبارك، وبينما تنص الاتفاقية الإنجليزية الكويتية لسنة ١٨٩٩ على تقديم الضمانات له ولمن سيخلفه في الاحتفاظ بحكم الكويت. وكان رد فعلهم إيجابيا للغاية تجاه الاقتراح الخاص بمنحهم امتياز مد الخط الحديدي العابر للجزيرة العربية، انطلاقا من إيمانهم بأنه سيمهد الطريق أمام إنشاء «شبكة من الطرق الحديدية تخضع بالكامل للسيطرة البريطانية وتربط القاهرة بمنابع يانتسزه وعاصمة حيتشواني»[٣٣].

لكن حتى كيرزون لم يجرؤ على تأييد كل هذه الخطط الشاملة. وقد أقر بأن أوكونور على حق في بعض اعتراضاته وتحفظاته تجاه توقيع اتفاقية مع ابن رشيد، لكنه في ذات الوقت أيد بحماس إرسال بعثة سرية إلى حائل عبر الخليج لإقناع ابن رشيد بأن انجلترا لن تسمح لمبارك بشن أي عدوان جديد عليه، أما الهدف الرئيسي لهذه البعثة فقد تلخص في شرح موقف الحكومة البريطانية أمام حاكم شمر حول عزمها مساندة قضية العرب ووقف السلطان عند حده، إذا ما حاولت تركيا فرض هيمنتها بالقوة المسلحة على شبه الجزيرة العربية كلها، وأكد نائب الملك في نفس الوقت بأن حكومة بريطانيا لا يجب بأي حال من الأحوال أن تتخلى عن مواقعها في الكويت، بل من واجبها أن تتمسك بها وأن تعززها بكل الوسائل[٣٤].

ونظراً لعدم وجود موقف موحد بين كبار المسؤولين في الحكومة الانجليزية الهندية تجاه هذه القضية، فقد ظل الوضع الدولي لبريطانيا معقداً وظلت العلاقات الانجليزية التركية متوترة، وأصدر وزير الخارجية الانجليزي الجديد

لنسداون أوامره بعدم قبول اقتراحات ابن رشيد، لكنه في الوقت ذاته لم يخف إعجابه الشديد بفكرة الوساطة بين ابن رشيد ومبارك، لما يمكن أن تتمخض عنه من فوائد جمة للسياسة البريطانية، وحاول فيما بعد أن ينفذها، فساقته هذه الجهود إلى إقامة اتصال وعلاقة حتى مع خصم مبارك الرئيسي - يوسف الإبراهيم [٣٥].

أما أسباب الحذر الاضطراري للحكومة البريطانية ورفضها لاقتراحات كيرزون المتكررة فقد انعكست بصورة واضحة في خطاب هملتون إلى نائب الملك بتاريخ ١٣ يونيو ١٩٠١، وفي الرسالة السرية لنائب وزير شؤون الهند الكونت هاردفيك إلى كيرزون بتاريخ ٢١ يونيو من العام ذاته، ففي هذا الخطاب أبلغ هملتون كيرزون بأن الحرب في أفريقيا الجنوبية قد استنزفت موارد بريطانيا بشدة، لدرجة أنها حتى بعد توقيع السلام بعدة سنوات ستكون مضطرة إلى الامتناع عن تحمل أية التزامات عسكرية، لاسيما وأن الظروف ستفرض عليها الاحتفاظ في أفريقيا الجنوبية بوحدات عسكرية ضخمة وقتا طويلا.

أما رسالة هاردفيك فقد أفادت بأن مجلس الوزراء البريطاني قد قرر في هذه الظروف عدم الدخول مع ألمانيا في أية صدامات سياسية مطلقاً[٣٦]. وليس من شك في أن هذا كله كان ذا صلة مباشرة بالوضع في الخليج العربي وبالسياسة البريطانية في جزيرة العرب.

إن التحليل الموضوعي لاقتراحات ابن رشيد يتيح لنا إدخال تعديلات جوهرية على الفكرة الرائجة في الأدبيات والمؤلفات العلمية الغربية حول الزعم بضعف شخصية حاكم شمر، لدرجة وصفه بأنه كان دمية للأتراك، لا هم له سوى الإطاحة بالحاكم المحلي، فهو قد تقدم باقتراحات إلى فراتيسلاف تتميز بصياغة متزنة، وبعد النصر الذي حققه في موقعة الصريف اقترح ابن رشيد على بريطانيا إبرام اتفاقية متكافئة من الناحية الشكلية، فضلا عن اتسامها بطابع

مناوىء للأتراك، ومن الواضح تماما في كل الحالات أن ابن رشيد قد سعى إلى استغلال التناقضات الإنجليزية التركية والإنجليزية الألمانية على نطاق أوسع بما يخدم مصالحه (مثل اقتراحه حول امتياز الخط الحديدي).

على أي الأحوال يجب ألا نغفل بأن مبارك قد مارس في سنة ١٩٠١ - فترة تدهور وتفاقم الوضع في المناطق الشمالية الشرقية للجزيرة العربية - نشاطا دبلوماسياً لا يقل صعوبة أو تميزاً من حيث تعدد جوانبه وتنوعها. وبينما كان ابن رشيد يقوم بمحاولته لإقامة علاقة مع بريطانيا استنجد شيخ الكويت بروسيا.

هوامش الفصل الرابع

1. «The Affairs of Kuwait» VI N 20, 21,22

(٢) ارشيف السياسة الخارجية لروسيا، «السفارة في الآستانة»، الملف ١٢٤٥، الأوراق ١٦٧ ـ ١٦٩.

(٣) أرشيف السيالسة الخارجية لروسيا، «الأرشيف السياسي»، الملف ٣٥٤، الأوراق ٣٤ ـ ٣٦.

(٤) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «السفارة في الآستانة»، الملف ١٢٤٥، الأوراق ١٦٩ ـ ١٧٠.

5. "The Affairs of Kuwait" VI N 41/Inclosure 1-3.

(٦) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «الأرشيف السياسي»، الملف ٣٥٤، الأوراق ٤٣ ـ ٤٥.

(٧) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «السفارة في الآستانة»، الملف ١٢٤٥، الأوراق ١٧٠ ـ ١٧١.

(٨) المصدر السابق.

(٩) المصدر السابق.

(١٠) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «الأرشيف السياسي»، الملف ٣٥٤، الأوراق ٤٤ ـ ٤٥.

(١١) أرشيف السياسية الخارجية لروسيا، «الأرشيف السياسي»، الملف ٣١٩٥، الورقة ٣٤.

12. British Documents... vI. App. p. 334.

(١٣) أرشيف السياسة لروسيا، «السفارة في الآستانة»، الملف ١٢٤٥، الورقة ١٧٢.

(١٤) أرشيف السياسية الخارجية لروسيا، «الأرشيف السياسي»، الملف ٣١٩٥، الورقة ٥٥.

(١٥) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «السفارة في الآستانة»، الملف ١٢٤٥، الورقة ١٧٧.

(١٦) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «الأرشيف السياسي»، الملف ٣٦٤، الورقة ١٨.

17. I O. - Selboine to Curzon 5 v 1901 - IO (Indian Office) F 111/181, N 273.

18. Earl of Ronaldshay, op. cit. p 313.

(١٩) المصدر السابق.

20. PRo. - 10 - Fo. - Fo 78/ 5773.

21. «Times of India», 25 V 1901.

(٢٢) نقلا عن صحيفة «سانكت بتربورغسكي فيدموستي»، ١١ (٢٤)/١٢/١٩٠١.

23. "The Times", 19 VI-1901.

24. PRO, FD 78/5114, Affairs of Kuwait" v I, part III, NI. Report of lyle from 23 XI 1900.

(٢٥) آرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «الأرشيف السياسي»، الملف ٣٥٤، الأوراق ٤٠ - ٤١.

(٢٦) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «السفارة في الآستانة»، الملف ١٢٤٥، الأوراق ١٨١ - ١٨٢.

(٢٧) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «الأرشيف السياسي»، الملف ٣١٩٥، الأوراق ٣٥، ٤٢.

(٢٨) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا»، «الأرشيف السياسي»، الملف ٣٥٤، الورقة ٤٠.

(٢٩) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «السفارة في الآستانة»، الملف ١٢٤٥، الأوراق ١٣٩ - ١٤٠.

30. National Archives of India, - Wratislaw to O'Connor, 3VI 1901, F.D.S.P. N 190.

31. British Documents... vI, App., p. 333.

32. P.R.O., Wratislaw to O'connor - 3-VI-1901, N31; O'Connor to Lansdowne-12-VI-1901, N40 - FO 78/5173.

33. National Archives of India, F.D.S.P. N 118/230, October 1901.

(٣٤) المصدر السابق.

35. NAI, F D S P. N229 , June 1901.

36. PRO, Hamilton to Curson 13 VI 1901/ I0 - C 26 /3/ FO to I0-21/6/1901 F.O 78/ 5178.

الفصل الخامس
العلاقات الروسية الكويتية

لفتت الكويت منذ قديم الزمان اهتمام الدوائر الحاكمة في روسيا. وقد استفاضت تقارير وتحليلات القنصلية الروسية في بغداد، التي تنشر لأول مرة في هذا الكتاب، في إبراز الوضع في الإمارة، وانقلاب ١٨٩٦، ومجيء مبارك إلى الحكم، وزيادة النفوذ الإنجليزي.. الخ. كما وجد الوضع في الكويت انعكاسه أيضاً بصورة منتظمة على صفحات الصحافة الروسية.

علم السفير الروسي في الآستانة زينوفييف في حينه بأمر الاتفاقية الإنجليزية الكويتية السرية الموقعة بتاريخ ٢٣ يناير ١٨٩٩[١]. ونظرا لما يمكن أن تؤدي إليه هذه الاتفاقية من تغيير للوضع في الجزء الشمالي الغربي من الخليج العربي، فقد كلف كروغلوف بأن يراقب تصرفات السلطات الإنجليزية الهندية هناك عن كثب، وجد كروغلوف صعوبة بالغة في الحصول على معلومات من الإمارة، فقرر أن يرسل إلى الكويت التاجر الروسي أفانيسوف بحجة شراء فرو الحملان، وأوصاه «بالاكتفاء بالمراقبة فقط وعدم التدخل بأي حال من الأحوال في الأمور السياسية»[٢].

وبالفعل زار أفانيسوف الكويت في مارس سنة ١٨٩٩ برفقة تاجر آخر يدعى علييف، حيث لقيا استقبالاً حسناً فيها، وقد أبدى مبارك خلال حديثه مع التاجرين الروسيين اهتماماً بالغاً بأخبار الوضع الدولي والموقف في الشرقين الأدنى والأوسط وخطط بناء خط بغداد الحديدي. وأسفرت الزيارة عن إقامة علاقة بين الكويت والقنصلية الروسية في بغداد. علما بأن مبارك كان حريصاً

جداً على عدم إفشاء سر الاتفاقية مع انجلترا، واعتبر كروغلوف أن زيارة افانيسوف كانت مفيدة جداً، وطلب مكافأته بميدالية فضية[٣].

وانطلاقا من تطلع وزارة الخارجية إلى تطوير علاقاتها مع الكويت، فقد أيدت اقتراح السفير الروسي في طهران أرغيروبولو بأن تقوم السفينة «غيلياك» بزيارة الكويت ضمن جولتها إلى موانىء الخليج العربي الأخرى، ولابد من التنويه بأن فكرة إرسال أول سفينة حربية روسية إلى الخليج العربي تؤول أيضا لهذا الدبلوماسي، الذي لم يغفل في تقريره إلى بطرسبورغ في أبريل سنة ١٨٩٩ عن الإشارة إلى الانطباع الكبير، الذي خلفه في الخليج ظهور الطراد الألماني «أركون»، وإلى البلبلة التي سادت الدوائر الإنجليزية الهندية نتيجة اختلاط الأمر عليها وظنها في البداية بأن «أركون» هي سفينة عسكرية روسية.

أسفرت المفاوضات بين وزارتي البحرية والخارجية في أكتوبر سنة ١٨٩٩ عن اتخاذ قرار بإرسال أحدث سفينة عسكرية، وهي «غيلياك» إلى الخليج العربي في مطلع سنة ١٩٠٠ للقيام بجولة تشمل المحمرة ولنجة وبندر عباس على الساحل الشرقي للخليج، لتتوجه بعد ذلك إلى البصرة والكويت.

ورغم أن هذا القرار قد أحيط بسرية شديدة، إلا أن السلطات الإنجليزية الهندية قد علمت بأمره فور وصول غيلياك إلى مياه ميناء عدن في نوفمبر سنة ١٨٩٩. وأول من أطلق نفير الخطر بالطبع، كانت «تايمز أوف أنديا» التي نشرت الخبر بصورة تلغرافية مقتضبة، وأضافت بأن الطراد الإنجليزي الضخم «بوموني» قد ترك عدن وتوجه بسرعة إلى الخليج العربي، لينضم إلى السفن العسكرية البريطانية وإلى الطراد «ملبومينا».

أخذت القنصلية الروسية في بغداد على عاتقها مسؤولية الترتيب لكل الإجراءات المتعلقة بجولة «غيلياك» نظراً لعدم وجود ممثليات دبلوماسية روسية

في الخليج، وراحت تعد لها بعناية فائقة، فتوجه سكرتير القنصلية أوسنيكو من بغداد إلى البصرة في بداية فبراير سنة ١٩٠٠، ليتبعه بعد ذلك كروغلوف أيضا.

شن الوكلاء الانجليز بمناسبة زيارة «غيلياك» للمنطقة حملة واسعة معادية للروس في موانئ الخليج العربي، وبصورة خاصة في البصرة، فاضطر كروغلوف إلى اتباع السرية الشديدة والحذر الخاص في الترتيب لها. حتى القمرية التي تم حجزها على السفينة الإنجليزية المتجهة من بغداد إلى البصرة، قد سجلت باسم مستعار غير اسم كروغلوف. ومع ذلك لم تنقذه هذه الحيلة، فقد تلقى قبطانا السفينتين اللتين كانتا تقلان أوسنيكو وكروغلوف تعليمات من القنصل العام البريطاني في بغداد بإبطاء حركة إبحارهما من أجل تعطيل وصول الدبلوماسيين الروسيين، حتى يصلا إلى البصرة بعد أن تغادرها «غيلياك»، التي لم يكن من الممكن لها أن تبقى منتظرة لهما بسبب القواعد الصارمة للحجر الصحي. ومن ثم، تقرر للسفينتين النهريتين أن تبحرا عبر دجلة في أوقات النهار فقط، فاستغرق وصولهما من بغداد إلى البصرة خمسة أيام تقريباً بدلاً من اليومين المعتادين(٤).

ومع ذلك لم يحالف الحظ الإنجليز، حيث تأخرت «غيلياك» أيضا، وتمكن أوسنيكو وكروغلوف من الوصول في الوقت المناسب، وأعدا لاستقبال «غيلياك» في البصرة ولزيارتها إلى الكويت بدرجة خاصة.

واتضح أن وصولهما كان هاماً وضرورياً أيضاً لمواجهة الدعاية المعادية للروس، التي روجها في تلك الأيام القنصل البريطاني فرايتسلاف. حيث حاول بكل الطرق إقناع والي البصرة محسن باشا بأن الحكومة الروسية تسعى لاستغلال أزمة ترانس فال (بأفريقيا الجنوبية) التي أضعفت بريطانيا مؤقتا، وتعمل على إنشاء قاعدة للفحم في البصرة وتخطط للاستيلاء حتى على الكويت.

وموِرست شتى الضغوط على محسن باشا ليعامل الدبلوماسيين والبحارة الروس ببرود، وطلب منه عدم رد الزيارة لكروغلوف الذي قام بزيارته في نفس يوم وصوله[٥].

وبناء على ذلك تعين على الدبلوماسيين الروسيين أن يبذلا نشاطاً ومجهوداً كبيرين لمواجهة هذه الدسائس، فلم يكتفيا بإقامة علاقات وثيقة مع الوالي وكبار المسؤولين والشخصيات في الولاية، بل حذوا حذو الإنجليز واتصلا بجماعة النقيب القوية، وبالتالي حققت هذه الجهود ثمارها وتم استقبال «غيلياك» أحسن استقبال.

والشيء الذي أثار حنق واستياء الوكلاء الإنجليز المحليين هو قرار القيادة الروسية بإتاحة الفرصة لأهالي البصرة لزيارة «غيلياك» ومشاهدتها من الداخل، مما أدى إلى تهافت الزوار عليها بصورة لم يسبق لها مثيل، وزادت شعبية روسيا بدرجة كبيرة. خاصة وأن «غيلياك»، كما كنا قد ذكرنا من قبل، كانت من أحدث السفن المزودة بمعدات تفوقت بدرجة كبيرة على مثيلاتها من السفن الإنجليزية القديمة. وأكثر ما لفت اهتمام سكان البصرة والمدن الأخرى الخليجية وترك لديهم انطباعاً خاصاً هي المصابيح الكاشفة الكهربائية لـ «غيلياك»، التي كانت وقتئذ اختراعاً حديثاً. ووصل الأمر إلى حد أنه بدأت تروج شائعات في مدن الخليج تزعم بوقوع معركة بين «غيلياك» والطراد الانجليزي «بوموني»، أسفرت عن هزيمة السفينة الإنجليزية.

كانت زيارة «غيلياك» إلى البصرة نجاحاً كبيراً للسياسة الروسية. ومراعاة للدور الذي لعبه محسن باشا في هذا الأمر، وتقديرا لمساعدته أيضاً خلال التحضير لإبحار «غيلياك» إلى الكويت، فقد أصر كروغلوف على منح هذا

الوجيه التركي وسام القديسة آنا، مؤكدا بأنه كان أول والٍ تركي يجرؤ بصراحة على معارضة الإنجليز ومساندة الروس، وبالفعل منح محسن باشا الوسام في سبتمبر ١٩٠٠، وترك هذا الحدث انطباعاً كبيراً لدى الوجهاء الأتراك والدبلوماسيين الأجانب على حد سواء، مما حدا بقنصلي فرنسا وألمانيا في بغداد إلى التقدم باقتراحات مماثلة إلى حكومتيهما.(٦).

وحول زيارة السفينة المذكورة للكويت صدرت تعليمات صارمة من زينوفييف إلى كروغلوف باتمام زيارة «غيلياك» إلى الكويت في حالة واحدة فقط، وهي ضمان استقبالها هناك استقبالا حسنا، حتى لا تتعرض لنفس ما تعرضت له لجنة شتمريخ الألمانية خلال زيارتها للإمارة من استقبال فاتر، وبالتالي قرر كروغلوف أن يستكشف الوضع لدى النقيب نفسه. فاتضح أن النقيب سيد رجب افندي وابنه طالب باشا قد تلقيا خطابين من مبارك يعرب فيهما عن تطلعه إلى استقبال الضيوف الروس على خير وجه ، وقد توجه ابن النقيب إلى هناك للإشراف على ترتيبات الاستقبال.

وصلت «غيلياك» إلى جون الكويت في ١٦ مارس لتجد السفينة الإنجليزية «سفينكس» قد سبقتها إلى هناك. وعموماً يلاحظ أن السفينة الروسية كانت محاطة في كل موانى الخليج التي زارتها «غيلياك»، بعدة سفن حربية انجليزية.

أحسن الشيخ ومعاونوه استقبال البحارة الروس خلال اليوم الذي وقفته «غيلياك» في ميناء الكويت، وشاهد البحارة معالم المدينة في جولة حرة، وتلقوا هدايا كثيرة(٧).

وعقب إبحار «غيلياك» بقي كروغلوف وأوسنيكو والمرافقون لهما كضيوف شرف عند الشيخ. وقد اتيحت لهما خلال الأحاديث الطويلة مع مبارك امكانية

الاطلاع بصورة أعمق على الوضع الداخلي السياسي في الإمارة، وإقامة اتصالات وعلاقات لابأس بها مع أميرها.

ومما يسترعي الانتباه أن مبارك انتقد بشدة انجلترا ودبلوماسيتها، وأفاد زواره بأنه قبل وصول «غيلياك» مباشرة زاره قبطان «سفينكس» وطلب منه بالحاح التملص من استقبال الروس والحذر منهم بقدر الامكان، نظرا لأنهم يدبرون للاستيلاء على الكويت.

وقص مبارك وأعوانه على الدبلوماسيين تفاصيل الضغوط التي يمارسها عليه الإنجليز من أجل تسيير رحلات منتظمة لبواخر «بريتش أنديا» بين الكويت وموانى الخليج وبومباي. وقد أغرى الممثلون الإنجليز مبارك بتقديم مختلف التسهيلات والامتيازات له مقابل موافقته على اقتراحاتهم، وقاموا حتى بإجراء مسح وقياسات لجون الكويت. لكن مبارك رفض في اللحظة الأخيرة اقتراحاتهم هذه. وقد أفاد أعوانه بأن الشيخ لديه مايكفي من المبررات لعدم إبداء الثقة في الدبلوماسيين البريطانيين.

وبينما كان مبارك يتحدث عن علاقاته مع انجلترا، صرح فجأة لكروغلوف: «وعموما، فلتعلموا بأنني إذا كنت سأبيع ممتلكاتي لأحد فإنني سأبيعها من باب أولى لروسيا الجبارة، بدلا من انجلترا التي لا أستطيع أن أثق فيها»(٨).

وفي التاسع عشر من مارس سنة ١٩٠٠ أقيمت مراسيم توديع مهيبة للدبلوماسيين الروسيين اللذين عادا إلى البصرة عبر الصحراء برفقة حراس الشرف، وفور وصول كروغلوف تبادل مع مبارك رسائل الود.

هذه كانت الخطوات الأولى لاقامة الصداقة الروسية الكويتية.

أمر آخر غاية في الأهمية هو أن زيارة «غيلياك» إلى الخليج العربي لم تكن

أبداً مجرد توافق زمني فقط مواكب لزيادة اهتمام الدوائر الحاكمة وأرباب العمل في روسيا بهذه المنطقة. ففي أبريل سنة ١٩٠٠ رفع وزير المالية الروسي فيتي ذو النفوذ القوي تقريرا إلى القيصر نيكولاي الثاني، نوه فيه إلى ضرورة فتح خط ملاحي مباشر بين الموانئ الروسية المطلة على البحر الأسود والخليج العربي، الأمر الذي قد يتيح إمكانية بدء المنافسة مع الاحتكارات التجارية الإنجليزية في هذه المنطقة، وأكد الوزير أن «تطوير العلاقات التجارية عبر الخليج العربي يشكل أهمية كبيرة لبلادنا ليس من الناحية التجارية فقط، بل والسياسية أيضا». وأوصى فيتي بإيفاد الدكتور الحقوقي من جامعة بطرسبورغ صيرامياتنيكوف والضابط بافلوفسكي إلى الخليج لإجراء الدراسات الخاصة بتنفيذ هذه الخطة. ولم يغفل فيتي عن الإشارة إلى أن الذي رشح صيرامياتنيكوف لهذه المهمة هو - صهر القيصر - الأمير المعظم الكسندر ميخايلوفتش.

وصل صيرامياتنيكوف إلى بغداد في يوليو ١٩٠٠، ومنها توجه إلى الكويت ليصلها في ١٢ أغسطس. وكان يحمل معه هو ومرافقوه جوازات سفر تثبت أنهم تجار، لأن مهمتهم كانت سرية، ومما يثير الغرابة أن صيرامياتنيكوف سلك خلال زيارته لبغداد والكويت سلوكا فيه تحد ليس مع كروغلوف فقط، بل ومع مبارك أيضاً، الأمر الذي أثار استياء الشيخ، حسب المعلومات التي تلقاها القنصل من النقيب(٩). وقد رفع كروغلوف تقريرين إلى زينوفييف بتاريخ ١٠ أغسطس والأول من نوفمبر سنة ١٩٠٠، انتقد فيهما بشدة سلوك صيرامياتنيكوف في البصرة وبغداد، وعلى نحو خاص في الكويت، التي زارها حتى بدون إخطار وزارة الخارجية الروسية، وأضرت زيارته هذه بالعلاقات مع شيخ الكويت. واستخلاصا مما سبق نود أن نقر بأنه لهذا السبب لم تكن التناقضات والخلافات بين مختلف الوزارات حول الموقف من الخليج العربي قاصرة فقط على بريطانيا.

قدم صيرامياتنيكوف في نوفمبر ١٩٠٠ تقريراً وافياً إلى الأمير المعظم الكسندر ميخايلوفتش وإلى فيتي حول نتائج جولته في الخليج، وعقب ذلك شكلت لجنة برئاسة الأمير المعظم، أنيط بها اتخاذ القرار النهائي حول الإعداد لفتح الخط الملاحي بين أودسا وموانى الخليج العربي[١٠].

وفي ديسمبر سنة ١٩٠٠ عقد في وزارة المالية اجتماع مكرس لمناقشة الأمور المتعلقة بإقامة علاقات تجارية مباشرة مع موانى الخليج العربي، وقد ترأس الاجتماع نائب وزير المالية كوفاليفسكي. ومما يسترعي الانتباه أنه من بين المشاركين فيه كان أساطين الرأسمالية الروسية، . كنوبل وبرودسكي وبروخوروف وبارانوف، الذين عرضوا فيه بالتفصيل احتياجاتهم ورغباتهم. وأسفر الاجتماع عن اتخاذ قرار بتسيير أربع رحلات سنويا لبواخر الجمعية الروسية للملاحة والتجارة من أوديسا إلى الخليج العربي اعتباراً من سنة ١٩٠١. والتزمت وزارة المالية بتقديم إعانة مالية ضخمة لتنفيذ المشروع، ومراعاة كل رغبات رجال الأعمال والتجار بقدر الإمكان[١١].

وهكذا انتقل الرأسمال الروسي إلى التحرك النشيط في حوض الخليج العربي، متحالفا في ذلك مع حاشية البلاط ووزارتي المالية والخارجية (رغم الخلافات الحادة التي كانت تبرز أحياناً بين بعض الوزارات والهيئات حول المسائل التكتيكية).

مرت القمة الحاكمة الكويتية في ربيع سنة ١٩٠١ بفترة ضنك بعد هزيمة موقعة الصريف وتعرضها لخطر مهاجمة قوات ابن رشيد المستمرة للمدينة، وحشد القيادة التركية لقواتها في البصرة وموانى قطر استعداداً للإنزال، ومطالبة الحماة الإنجليز بالمزيد من التنازلات. وهنا تذكر مبارك زيارة «غيلياك» ومفاوضاته مع كروغلوف.

علماً بأن الدبلوماسية القيصرية كانت من جانبها تراقب عن كثب تطور الأحداث في شمالي شرقي جزيرة العرب. ففي بداية مارس سنة ١٩٠١، أي في أوج الصدام بين مبارك وابن رشيد، انتهز سكرتير السفارة الروسية في بغداد أوسنيكو الذي كان موجوداً في تلك اللحظة في البصرة، فرصة توجه التاجر الروسي عباس علييف إلى الكويت (سبق له أن رافق كروغلوف سنة ١٩٠٠ إلى الكويت أثناء زيارة «غيلياك» لها) وكلفه باستيضاح كل الظروف المرتبطة بالعمليات العسكرية في الجزيرة العربية. لكن علييف لم يجد مباركاً في الكويت (كان يخوض المعركة في الصحراء)، فترك له رسالة أبلغه فيها تحياته الاعتيادية مع إخباره بأنه سيتوجه إلى البصرة عقب مغادرته للكويت لقضاء بضعة أيام.

وفور عودة مبارك مباشرة (بعد الهزيمة في موقعة الصريف) أرسل مبعوثا إلى البصرة لتسليم عباس علييف خطاباً، يرجوه فيه العودة إلى الكويت لمدة يوم واحد «للتشاور في بعض الأمور»، لعلمه بأن هذا التاجر كان مقربا جدا إلى كروغلوف، وأكد مبارك في رسالته بأن «هذا الأمر ضروري جدا»(١٢). ولم يلبث أن عاد عباس علييف إلى الكويت وسلم إلى مبارك خطابا من أوسنيكو يتضمن فقط سلامه وسؤاله عنه وسروره لعودة الشيخ سالما إلى الكويت رغم الشائعات الكثيرة المروجة.

وصل عباس علييف إلى البصرة في ١٢ أبريل، حاملا معه خطابين من مبارك إلى كل من أوسنيكو وكروغلوف. وكتب مبارك في خطابه الأول، يقول: «إنني صديقكم المخلص، إلى حد كبير أنتم لا تتصورونه». وفي الختام أكد الشيخ بأنه مستعد «بكل سرور لتنفيذ كل ما تحتاجون إليه في بلادكم». وفي خطابه إلى كروغلوف كرر مبارك نفس عبارته السابقة حول صداقته الكبيرة إلى الحد الذي لايتصوره. وأشير في الرسالة بعد ذلك إلى أن الشيخ قد كلف عباس

علييف بأن ينقل شفهيا إلى كروغلوف كل رغباته: «نحن أوصيناه بأن يبلغكم بكل ما يدور في ذهننا»(١٣).

وقد تلخصت المعلومة الشفهية التي أسر بها عباس علييف إلى أوسنيكو في أن مبارك قد قرر أن يخرج من هذا الوضع المتوتر والمقلق الذي وضعته فيه مؤامرات الأتراك وابن رشيد من ناحية، «والمقترحات السقيمة المفروضة عليه من قبل الإنجليز للدخول تحت حمايتهم من الناحية الأخرى، مع أنهم كانوا حتى فترة قريبة مؤيدين لعدوه يوسف الإبراهيم». ولهذا السبب فقد كلف مبارك علييف بأن ينقل للدبلوماسيين الروس طلبه حول.. الحماية الروسية، وكذلك استعداده «لتمكين الروس من اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان أمن الكويت، وإذا ما تطلب الأمر، فهو مستعد حتى لرفع العلم الروسي فوق أراضي الكويت التي تؤول ملكيتها منذ غابر الزمان لآل مبارك الصباح، المستقلة وغير المربوطة بأية اتفاقيات». ونقل عباس علييف إلى أوسنيكو أيضا بأنه في حالة رفض روسيا لاقتراحه فسوف يلجأ مبارك إلى الإنجليز(١٤).

وإبان ذلك بدأت تروج في البصرة من جديد شائعات حول مقتل مبارك تأثرا بجراحه في المعارك التي شارك فيها، وحتى القنصل البريطاني نقل هذا الخبر إلى كلكتا ولندن وحول احتلال البحارة الانجليز للكويت ونظرا لرغبة أوسنيكو في التأكد من صحة هذه الشائعات، وسعيه إلى الحصول على تلك التصريحات الهامة لمبارك والمنقولة إليه عبر علييف بصيغة مكتوبة (وليست شفهية لأن خطابي مبارك إليه وإلى كروغلوف لم يتناولا هذه التصريحات وتضمنا فقط الإشارة إلى المعلومات الشفهية)، فقد قرر أن يرسل علييف للمرة الثالثة إلى الكويت.

عاد عباس علييف إلى البصرة قادما من الكويت يوم ٢٣ أبريل ليقص على أوسنيكو بأن مبارك قرر أخيراً بعد تفكير طويل وتردد أن يلخص رغباته

كتابيا. غير أنه لم يجرؤ هذه المرة أيضاً على أن يخط على الورق كل أفكاره، لأنه لم يكن واثقاً من نجاح مساعيه وكان يخشى في حالة الفشل أن تستخدم هذه الأوراق في الاساءة إليه والحط من قدره هو ومحسن باشا. لكن الشيخ أعرب في الوقت نفسه عن أمله في أن يتفهم الدبلوماسيون الروس بالكامل المضمون العام وروح رسالته الجديدة.

وكان خطابه هذا موجهاً أيضاً إلى كروغلوف. وقد بدأه بتصريح قاطع بأن مبارك «في بلده من أب وجد مستقلين، ولا يوجد لأية دولة تداخل معنا». واستطرد الشيخ مؤكداً بأن ما يربطه بتركيا مجرد **«مكاتبات عادية بسبب أملاكنا بطرفهم دون أية التزامات».** وتطرق في رسالته بعد ذلك إلى دسائس يوسف الإبراهيم وقصة نزاعه كاملة مع ابن رشيد. وفي الختام تحدث مبارك عن زيارة كروغلوف على متن «غيلياك»، منوها إلى: «عندما شرفتم طرفنا بالعام الماضي، وهو ما كنت أتمناه، قدمت لكم الخدمة والمراعاة حبا لدولتكم العلية وسيرتها الحسنة، ولنقاء دولتكم لكل من يعمل معكم بإخلاص واحترام، وإني أيضا قد بلغت حضرتكم شفاهة بانني ليس لي غنى عن وقوع أنـظاركم، والآن أيضاً بكتابي هذا التمس وقوع أنظاركم علينا»(١٥).

يجب ألا نغفل بأن هذه الرسالة تختلف اختلافاً جوهرياً عن رسائل مبارك السابقة، وفيها يعلن الشيخ لأول مرة بشكل حازم وقاطع عن استقلاله، مؤكدا بأن مكاتباته مع السلطات التركية لاتتعدى الأمور المتعلقة بـأملاكـه في ولاية البصرة، ولا تعني مطلقاً أي شكل من أشكال التبعية. ومما يسترعي الانتباه أن ماجاء بالرسالة من تأكيد قاطع على استقلال الكويت يتفق بالكامل مع ذات المضمون الذي نقله عباس عليبف إلى أوسنيكو بتكليف من مبارك.

وتجدر الإشارة إلى أنه في الثالث من أبريل سنة ١٩٠١، أي في اليوم التالي مباشرة لوصول عباس عليبف إلى البصرة حاملاً معه خطابي مبارك وطلبه

الشفهي حول الحماية، قام أو سنيكو بإخطار كروغلوف تلغرافيا بذلك الأمر، فقام الأخير بدوره بإرسال برقية مباشرة إلى بطرسبورغ، أشار فيها إلى أن «شيخ الكويت يطلب حمايتنا»(١٦).

وعقب ذلك بشهر، في العاشر من مايو، وجه كروغلوف إلى بطرسبورغ تقريرا تلغرافياً دورياً، وصف فيه الوضع في الكويت بصورة مسهبة، والأهم من ذلك هو أحاديثه مع «وكيل شيخ الكويت في بغداد» الذي «طلب من القنصل رفع العلم الروسي في الكويت، وكذلك الحماية»(١٧).

وفي منتصف مايو سنة ١٩٠١ أجريت في بطرسبورغ مناقشات على مستوى القمة لاتخاذ قرار نهائي بشأن السياسة تجاه الكويت، وصدرت التعليمات تلغرافيا من وزير الخارجية الروسي لمسدورف إلى القائم بالأعمال الروسي لدى الآستانة شرباتشيوف: «فلتتفضلوا بإبلاغ كروغلوف بأن التدخل في قضية الكويت بأي شكل من الأشكال لايفضل، نظراً للغموض الذي يكتنف الوضع هناك، وما قد يتمخض عنه من تعقيدات»(١٨). وبناء عليه، فقد رفضت الحكومة القيصرية بعد شهر من التردد فكرة الاستفادة من اقتراح مبارك لتنشيط مشاركتها في القضية الكويتية. ومن المرجح أن هذا القرار لم يكن يعزى «للغموض الذي يكتنف الوضع هناك»، بقدر ما كان نابعاً من عدم الرغبة في تصعيد حدة العلاقة مع انجلترا، التي ازداد نفوذها في الخليج العربي مرة أخرى بعد زوال الأخطار التي كانت تحيق بها من جراء الحرب في جنوب أفريقيا. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يرجع التحفظ الذي أبدته الدبلوماسية القيصرية، بدرجة لاتقل أيضا إلى ما ساورها من شكوك في جدية نوايا مبارك، ذلك لأن بطرسبورغ كانت على علم بأمر الاتفاقية الإنجليزية الكويتية المبرمة في ٢٣ يناير سنة ١٨٩٩(١٩).

ولعله من الجدير بالملاحظة أن الدبلوماسية القيصرية، عندما رفضت اقتراح مبارك، لم تكن ترغب في ذات الوقت أن تدفعه إلى قطع صلته نهائياً بروسيا، بل كلفت القنصل الروسي الأول في البصرة أداموف بأن يصرح لشيخ الكويت نيابة عن الحكومة الروسية بالتالي: «سوف نستخدم نفوذنا في الآستانة من أجل أن نكون مستعدين دائما للدفاع عن مصالحه المشروعة وعن مطالبه من الحكومة التركية، **وسوف نمنع الأخيرة من التطاول على الاستقلال، الذي تتمتع به الكويت**، ومن ناحية أخرى، نحن ننصحه ـ خدمة لمصالحه ذاتها ـ بعدم إفساد علاقاته مع تركيا، وأن يأخذ حذره من تحريضات الانجليز، الذين يتحينون فقط الفرصة المواتية لفرض هيمنتهم على كل ساحل الخليج العربي»[٢٠] هذه كانت سياسة روسيا القيصرية في المرحلة الأولى من أزمة الكويت.

على أي الأحوال لم يكن طلب مبارك الموجه إلى روسيا خدعة. ولم يكن شيخ الكويت، بطبيعة الحال، يسعى إلى وضع الإمارة تحت الحماية الروسية. لكن طلبه المساعدة يدل، بلا ريب، على تطلعه إلى تخفيف الضغوط الإنجليزية عليه.

واستخلاصاً مما سبق نود أن نؤكد بأن الطلب الموجه من شيخ الكويت إلى روسيا يعتبر دليلا قويا بما يكفي لإثبات عدم صحة ادعاءات المصادر التاريخية البريطانية حول سعي مبارك الدائم منذ سنة ١٨٩٧ للدخول تحت الحماية الإنجليزية، فبعد رفض الدبلوماسية القيصرية التدخل في شؤون الكويت اضطر مبارك إزاء تحرشات ابن رشيد به وضغوط الأتراك عليه إلى القبول بالشروط الكثيرة للسلطات الإنجليزية الهندية، لتبدأ في هذا الوقت بالذات عملية فرض الحماية الإنجليزية على الإمارة، والتي حاول مبارك ان يتفاداها بكل ما كان في جعبته من مناورات دبلوماسية صعبة.

هوامش الفصل الخامس

(١) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «ديوان الوزير»، ١٨٩٩، الملف ٢٥، المجلد I، ص ١٠٠.

(٢) أرشيف السياسة الخارجية، «السفارة في الأستانة»، الملف ١٢٤٣، الأوراق ١٠٥ ـ ١٠٨.

(٣) المصدر السابق.

4. Gr. Pol. Bd. XVII, N 5286.

(٥) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا «السفارة في الأستانة»، الملف ١٢٤٤، الأوراق ٣٧ ـ ٣٨.

(٦) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «السفارة في الآستانة»، الملف ١٢٤٤ الأوراق ٩٤ ـ ٩٧، ١٧٢ ـ ١٧٤.

(٧) أرشيف الدولة المركزي للاسطول الحربي البحري لروسيا، المجموعة ٤١٧، القائمة I، الملف ١٩٨٣٤، الأوراق ٢٤٥ ـ ٢٥٣. تقرير قبطان «غيلياك» البارون إندرناوس.

(٨) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «السفارة في الآستانة»، الملف ١٢٤٤، الأوراق ٧٤ ـ ٧٨.

(٩) أرشيف الدولة التاريخي المركزي لروسيا، المجموعة ٢٢، القائمة ٢، الملف ٢٣٣٠، الأوراق ١ ـ ٢؛ المجموعة ٤٠، القائمة I، الملف ٥٣، الأوراق ٤٠ ـ ٤١؛ صيرامياتنيكوف س. ن.، دراسات الخليج العربي. «مجموعة قسم آسيا الوسطى»، سان بطرسبورغ، ١٩٠٧، ص ٢٤.

(١٠) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «السفارة في الآستانة» ١٢٤٤، الأوراق ١٦٢ ـ ١٧١، ٢٥٢ ـ ٢٦٠.

(١١) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «القسم الفارسي»، الملف ٤٠٦٤، الأوراق ٩ ـ ١٩. «مجلة الاجتماع الخاص بإقامة العلاقات التجارية المباشرة مع موانىء الخليج العربي».

(١٢) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «السفارة في الآستانة»، الملف ١٢٤٥، الأوراق ١٩٤ ـ ٢٠١. (وثيقة رقم ٢).

(١٣) المصدر السابق، الأوراق ٢٠١ ـ ٢٠٢.

(١٤) المصدر السابق، ١٩٦ ـ ١٩٧.

(١٥) المصدر السابق، ٢٠١ ـ ٢٠٤.

(١٦) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، (الأرشيف السياسي» الملف ٣٥٤، الورقة ٢٥، (وثيقة رقم ١).

(١٧) المصدر السابق؛ رصدت الاستخبارات البريطانية حقيقة تبادل المراسلات بين مبارك وكروغلوف، لكنها لم تتمكن من الاطلاع على مضمون الرسائل ـ .Lorimer op.cit, p.11130

(١٨) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «الأرشيف السياسي»، الملف ٥٦، الورقة ٩٨.

(١٩) المصدر السابق.

(٢٠) المصدر السابق.

الفصل السادس
الأزمة الكويتية سنة ١٩٠١

المرحلة الأولى:

تدهورت المشكلة الكويتية بحدة في أغسطس ١٩٠١، وترك ذلك انطباعا سيئاً للغاية على العلاقات الإنجليزية الألمانية.

وكانت العلاقات الإنجليزية التركية قد ساءت أيضا في يوليو ١٩٠١ نتيجة زيادة التغلغل البريطاني في اليمن، الأمر الذي أثار حنق السلطان عبدالحميد وأدى إلى توتّر العلاقات بين البلدين، وبجانب ذلك اشتدت حدة الوضع في الحجاز أيضا.

في مثل هذا الموقف المعقد، ومع قلق السلطان وأعوانه من النشاط الدؤوب لوكلاء الإنجليز وتحركاتهم من الجنوب والشرق تمهيداً للاستيلاء على شبه الجزيرة العربية، استأنفت السفارة الألمانية ضغوطها على السلطان عبدالحميد لحثه على احتلال الكويت من قبل القوات التركية، فضلا عن الضغوط القوية في نفس الاتجاه من قبل الحزب العسكري أيضا، وبالأخص قيادة الفيلق السادس، التي أغدق عليها يوسف الإبراهيم هداياه وأمواله، ومن خلالها تمكن من رشوة كبار المسؤولين في الآستانة.

لكن الدوائر الحاكمة للامبراطورية العثمانية كانت كما في السابق غير موحدة الموقف تجاه غزو الكويت، خاصة أن أحداث أبريل وخطأ حساباتها كانا ماثلين أمامها. فعلى سبيل المثال، كان وزير الخارجية التركي توفيق باشا معارضا

قوياً للحرب الكويتية، وأيده في ذلك تأييداً كاملا السفير الروسي زينوفييف، حيث طلب الأخير رسمياً منه إبلاغ السلطان عبدالحميد النصح بعدم إرسال القوات المسلحة التركية إلى الكويت[1]. ولابد من التنويه هنا بأن هذه الخطوة السياسية الرسمية للسفير زينوفييف تعتبر ذات أهمية خاصة بالنظر إلى ما ادعته المصادر التاريخية الإنجليزية وبعض المؤرخين الألمان حول قيام الدبلوماسية الروسية بتحريض الباب العالي والسلطان على تنشيط دورهما في الأحداث الكويتية[2].

استمر تأجج المشاعر في الآستانة وبغداد والبصرة حتى خيل في المراحل الأولى بأن السلطان عبدالحميد لن يقف أبداً مكتوف الأيدي إزاء تحركات الساسة البريطانيين ورهانهم على اقتطاع المناطق العربية من االإمبراطورية العثمانية، خاصة حوض الخليج العربي بالدرجة الأولى. وشرعت القيادة التركية بالفعل في حشد قوات كبيرة في المناطق السفلي لنهر الفرات، بلغ تعدادها في نهاية يوليو أكثر من ١٠٠ ألف جندي، أي أكبر بكثير من حشودها السابقة في ربيع ١٩٠١، تحت قيادة اللواء المخضرم محمد الداغستاني. وكلف جزء من هذه القوات بالاضطلاع بمهمة تحييد سعدون باشا ـ حليف مبارك، وفي الوقت ذاته بدأت قوات ابن رشيد في التجمع تدريجياً قرب الحدود الشمالية العربية للإمارة[3].

أثارت هذه الأخبار ذعراً في الكويت. وكان كمبل يقوم في ذلك الوقت، في يوليو، بزيارة للشيخ مبارك تنفيذاً لتعليمات لندن، وأفاد وقتها بأن الشيخ لا يعول إلا على المساعدات الإنجليزية، أما فراتيسلاف فقد أرسل تلغرافاً من البصرة يفيد بأن الموقف يتفاقم، وأي تعزيز للنفوذ التركي في الكويت سيكون على حساب النفوذ الإنجليزي في كل المنطقة المتاخمة وسيلحق به ضرراً بليغاً.

وصلت السفينة العسكرية التركية «زحاف» إلى ميناء الكويت في ٢٤

أغسطس ١٩٠١، قادمة من الفاو ومتجهة إلى قطر لتزويد ثكنتها العسكرية هناك بالمؤن. وفور إلقاء مرساتها صعد إلى متنها قبطان الطراد الإنجليزي «بيرسي» الذي وصل إلى الكويت في منتصف أغسطس بتكليف من قيادة الأسطول الإنجليزي، وأجرى تفتيشاً دقيقاً لحمولتها، تبين منه أن «زحاف» كانت تحمل أجولة من الدقيق لثكنتها العسكرية في قطر. ومع ذلك صرح القبطان الإنجليزي، وكان يدعى بيرسي، للقبطان التركي بأنه مكلف من قبل السلطات في بومباي باستخدام القوة لمنع «زحاف» من القيام بإنزال القوات التركية في الكويت، وسرعان ما انتشر تصريح بيرسي هذا على نطاق واسع، وكاد أن يؤدي إلى وقوع صدام دولي خطير. وتبين من التقرير السري لبيرسي حول هذه الواقعة بأن قبطان «زحاف» رد عليه بأنه لا يحمل أي قوات على سفينته،لكنه في الوقت نفسه راح يفاوض الشيخ مبارك لإقناعه بالموافقة على استقبال ثكنة عسكرية تركية لديه مستقبلا. فرفض الشيخ بشدة وصرح له بأنه يقع في حماية بريطانيا واضطر قبطان «زحاف» إلى أن يعود أدراجه إلى الفاو، متوعداً الشيخ بأنه سيحضر إليه ومعه قوات تركية.

تلك هي وجهة نظر بيرسي التي لخصها في برقيتين بتاريخ ٢٥ و٢٧ أغسطس ١٩٠١ إلى قيادة أسطول الهند الشرقية. أما قبطان «زحاف» فقد أفاد في برقيته المرسلة من الفاو مباشرة إلى السلطان عبدالحميد بأن القبطان بيرسي قد أخطره رسمياً بأن الهدف من وصول الطراد الإنجليزي إلى الكويت هو إعلان الحماية البريطانية على الإمارة(٤).

هكذا ظهر النزاع الكويتي الذي سرعان ما اكتسب طابعاً دولياً.

انزعجت الآستانة بشدة من تلك الأخبار التي وصلتها من الكويت، وفور استلامها لتقرير قبطان «زحاف» (في ٢٨ أغسطس ١٩٠١) أرسلت برقية عاجلة إلى السفير التركي في برلين، أوعزت إليه فيها بالاتصال بالسلطات الألمانية العليا

لإعلامها بمجريات الأمور للحصول منها على الدعم المطلوب لتركيا[٥]. ويمكن اعتبار هذاالقرار بطلب المساعدة من برلين طبيعياً تماما، نظراً لأن الدبلوماسية الألمانية بالذات لم تكن تقنع الأتراك فقط، بل وكانت تطالبهم بالتدخل بقوة ضد الكويت، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى كان السلطان عبدالحميد مصراً على تلقي الدعم والتأييد من الدبلوماسية الألمانية، ولذا فقد افتعل حجة للألمان يمكن على أساسها أن يتدخلوا في هذه القضية، وهي أن تصرفات الانجليز تعد خرقاً لاتفاقية برلين ١٨٧٨، التي تضمن سلامة الامبراطورية العثمانية[٦].

كان رد فعل الدوائر الحاكمة في ألمانيا عاصفاً أكثر مما كان يتوقع السلطان عبدالحميد ووزراؤه، بل ولعله كان أكثر حدة مما ود السلطان نفسه. حيث استقبل ويلهلم الثاني السفير التركي في ٢٩ أغسطس وأكد له بأنه شخصياً قد كلف السفير الألماني في لندن بأن يقدم احتجاجاً رسمياً ضد إعلان الحماية الإنجليزية على الكويت، وأن يعلم المسؤولين في وزارة الخارجية الانجليزية بأنه، أي الامبراطور الألماني، ينظر إلى هذه الأعمال «كتصرف عدائي ضده»[٧].

على أي الأحوال عندما تأكدت الدوائر الحاكمة التركية من تأييد ألمانيا لها، قرر الباب العالي أن يعلن احتجاجه القوي لكل من السفير الإنجليزي في الآستانة ولوزارة الخارجية الإنجليزية . وأعرب وزير الخارجية التركي توفيق باشا في حديث مع السفير أوكونور عن استياء الباب العالي وقلقه من تصرفات قبطان السفينة الإنجليزية في الكويت ومن تصريحه بالذات حول إعلان الحماية على المشيخة.

وفي الوقت نفسه استمرت المفاوضات الإنجليزية التركية في كل من لندن والآستانة، بينما بذلت الدبلوماسية الألمانية كل ما في وسعها من أجل نسفها، أو على أقل تقدير لأن تكون ملمة بفحواها.

أعلن السفير أوكونور خلال لقائه مع وزير الخارجية التركي في ٦ سبتمبر، بناء على مذكرة لنسداون بتاريخ ٣ سبتمبر، بأن انجلترا لا تعتزم غزو الكويت ولا إعلان الحماية عليها، وطلب من الحكومة التركية أن تؤكد رسمياً تخليها عن نواياها إرسال قوات إلى الكويت، وأن تلتزم باحترام الوضع القائم في هذه المنطقة.

قام توفيق باشا بدوره بإطلاع السفير التركي في لندن كوستاكي باشا على مضمون حديثه الهام مع أوكونور، وأخبره بأنه قد استجاب لما طلبه منه بناء على تعليمات السلطان، لكن نظراً لعدم كفاية تلك التصريحات الشفوية من كلا الجانبين، فقد كلف وزير الخارجية التركي سفيره في لندن بأن يحصل من الحكومة البريطانية على تأكيد مكتوب للاتفاق المذكور عاليه بشأن الموقف من الكويت[٨].

ولم يلبث أن اجتمع توفيق باشا بالسفير الروسي زينوفييف وأطلعه على مفاوضاته مع أوكونور[٩] وكان الباب العالي واثقاً من أن اتفاقيته مع انجلترا قد أبرمت بالفعل، وأن الدبلوماسية الألمانية مهما حاولت فلن تتمكن من إحباطها، وبناء عليه فقد قرر الوزير التركي إعلام القائم بالأعمال الألماني فانغنهايم بأمرها.

بدأت المباحثات الإنجليزية التركية بعد ذلك تكتسب طابعاً ودياً إلى حد ما، وأعرب ساندرسون لكوستاكي باشا عن ارتياحه الكامل لقرار الحكومة التركية بالموافقة على المقترحات الإنجليزية، ووعده بتسليمه في أقرب وقت تأكيداً مكتوباً لما ورد على لسان السفير أوكونور في الآستانة فور عودة لنسداون من عطلته في أيرلنده[١٠].

وفي الحادي عشر من سبتمبر ١٩٠١ وجه لنسداون إلى السفير التركي كوستاكي باشا المذكرة التالية: «لقد اطلعت بارتياح على برقية وزير الخارجية

التركي، التي تفضلتم بتسليمها في ٩ سبتمبر، والتي يؤكد فيها معاليه بأن الحكومة التركية لن ترسل قوات إلى الكويت وسوف تحافظ على الوضع القائم هناك بشرط أن تمتنع حكومة صاحب الجلالة عن احتلال هذه المنطقة وعن فرض الحماية البريطانية عليها. ويسرني أن أؤكد البيان الذي أدلى به سفير حكومة صاحب الجلالة في الآستانة، والذي أشار فيه إلى أنه في حالة التزام الحكومة التركية بعدم إرسال قوات إلى الكويت واحترام الوضع القائم فيها، فإن حكومة صاحب الجلالة لن تحتل هذه المنطقة ولن تعلن الحماية البريطانية عليها»[١١].

وبناء على ذلك، انتهت المرحلة الأولى من الصراع الدبلوماسي على الكويت نتيجة التعادل لكل طرف من حيث الشكل، واتخذت حكومة لندن قراراً بعدم احتلال الكويت وإبرام اتفاقية حل وسط مع تركيا، ومع ذلك لم يكن يعني هذا أن انجلترا قد تخلت عن حقوقها في الإمارة التي اكتسبتها من اتفاقية ١٨٩٩، وكل ما في الأمر هو أن بريطانيا قد قررت التأني في تغلغلها اللاحق إلى عمق المناطق الشمالية الشرقية من جزيرة العرب والمنطقة السفلى لنهر الفرات، مع العمل على الاستفادة بقدر الإمكان من اتفاقية ١٩٠١ التي تضمنتها مذكرة لنسداون، واستخدامها كورقة رابحة في المساومة الصعبة المرتقبة مع الجانب الألماني حول المشكلات المتعلقة بخط بغداد الحديدي.

ومن الناحية الأخرى اعتبر الجانب التركي اتفاقية ١٩٠١ مكسباً كبيراً له. حيث استفادت القمة الحاكمة التركية من الدعم الدبلوماسي الألماني في المرحلة الأولى من المفاوضات، وتمكنت من منع القوات البريطانية من احتلال الكويت، وحافظت في الوقت ذاته على الوصاية الوهمية للسلطان على الإمارة، وتجنبت الصدام المباشر مع بريطانيا، الذي كادت أن تدفعها إليه الدبلوماسية الألمانية.

هكذا نشأت الاتفاقية الانجليزية التركية بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٠١ حول الوضع القائم للكويت، والتي ظلت على مدى عقد ونصف عقد تحدد المكانة الدولية للكويت، وتحولت إلى جزء أساسي لا يتجزأ من المعاهدة الانجليزية التركية الخاصة بمنطقة الخليج العربي الموقعة بالأحرف الأولى في ٢٩ يوليو سنة ١٩١٣.

ولا ريب أن الاتفاقية الانجليزية التركية حول وضع الكويت قد كانت حلا وسطاً ليس بين انجلترا وتركيا، بقدر ما هو بين انجلترا وألمانيا أولا، وثانياً بين الطبقة الحاكمة البريطانية عموماً و«التكتل الشرق أوسطي» المتحمس لفرض الحماية على الكويت، ولا يعني هذا بطبيعة الحال، أن الشخصيات القوية في الحكومة البريطانية، مثل سولزبري ولنسداون وهملتون، كانت ضد تنشيط النفوذ البريطاني في الجزء الشمالي الغربي من الخليج العربي، بل يلاحظ أن فترة تولي سولزبري بالذات لمنصب رئيس الوزراء قد تميزت كواحدة من أكثر فترات المد الاستعماري لبريطانيا، وفيما يتعلق بلنسداون، فأثناء توليه لمنصب نائب ملك الهند فرضت بريطانيا على أفغانستان (سنة ١٨٩٣) حدود «خط ديوراند» مما أدى إلى استيلائها على جزء من منطقة وزيرستان، وتيراه، ومنطقة ممر خيبر، وبعض الأراضي الأخرى، وقبل تولي لنسداون منصب وزير الخارجية شغل لمدة خمس سنوات، بما في ذلك المرحلة الأولى من حرب البوير الإنجليزية، منصب وزير الدفاع،ولم يكن هملتون أقل نشاطا من حيث سابقيه المذكورين عاليه حيث شغل لفترة طويلة منصب كبير اللوردات في قيادة الأسطول البحري، وتولى في السنوات الأخيرة حقيبة وزير شؤون الهند، أيد خلالها الكثير من خطط كيرزون.

المرحلة الثانية:

اعتبرت الحكومة البريطانية الاتفاقية الخاصة بوضع الكويت بمثابة وثيقة اضطرارية وليست أبدية مطلقا. فضلا عن تمسك أعضاء الحكومة البارزين بالمواقع المكتسبة في الكويت وعدم تفكير أي منهم في التنازل عنها. ولم يتوان واضعو السياسة البريطانية عن اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتعزيز النفوذ الانجليزي في المنطقة، لكن ليس بالوسائل العسكرية، وإنما بالطرق المستترة والملتوية، ومن بينها المقالات والخطب النارية لمحرري «التايمز» و«تايمز أوف إنديا» التي استهدفت في أحيان كثيرة خلق صورة غير مطابقة للواقع.

ومما يسترعي الانتباه أن سولزبري في اليوم التالي مباشرة لتوقيع الاتفاقية الانجليزية التركية أصدر تعليمات إلى السفير لاسلس في برلين بمراعاة الوضع القانوني لحاكم الكويت، الذي أطلق عليه التوصيف التالي: «**ينتمي الشيخ إلى ذلك النمط من الحكام المحليين في تلك المناطق، الذين يتمتعون عملياً بقسط كبير من الاستقلال، والذين تحبذ حكومة صاحب الجلالة أن تقيم معهم علاقات مباشرة بهدف الحفاظ على الهدوء والاستقرار وحماية التجارة البريطانية**»(١٢).

وليس من شك في أن هذه الصيغة تعتبر بعيدة كل البعد عن الاعتراف بحقوق السلطان عبد الحميد، وهو ما ورد في أساس الاتفاقية الخاصة بوضع الكويت، بيد أنه في نفس اليوم وافق الوزير لنسداون، بعد مساومات استغرقت ثلاثة أيام بين ساندرسون والسفير الألماني ميتيرنيخ، على تعديل نص المذكرة الإنجليزية التي تضمنت وعدا بعدم فرض الحماية على الكويت «ما لم تضطرنا الظروف إلى ذلك».

أمر آخر غاية في الأهمية وهو أن السلطات الإنجليزية الهندية ظلت زمنا طويلا تطرح فكرة التوسط في النزاع الدائر بين ابن رشيد ومبارك بهدف تعزيز وجودها ليس في المناطق الشمالية الشرقية فحسب، بل والوسطى أيضا من جزيرة العرب. ففي أغسطس ١٩٠١، قبل ملحمة بيرسي المعروفة، أجرى كمبل مفاوضات مع شيخ الكويت حول هذا الأمر، وكان الأخير ما زال متأثرا من الهزيمة التي لحقت به في موقعة الصريف، فاقترح إبرام اتفاقية بين الجانبين تنص على عدم تقديم المساعدة لأعداء الطرف الآخر ومنع القبائل التابعة لكل منهما من مهاجمة بعضهما البعض. وقد حاول القنصل الإنجليزي فراتيسلاف استثمار هذا الاقتراح فورا لإقامة اتصال مع ابن رشيد من خلال الشيخ خزعل شيخ المحمرة وممثل ابن رشيد في البصرة لبدء المفاوضات على هذا الأساس، لكن هذا الممثل ـ فهد البسام ـ رفض إبلاغ مقترحات الدبلوماسي البريطاني إلى ابن رشيد لخشيته من أن يؤدي ذلك إلى إثارة حنقه فيعاقبه بمصادرة أملاكه في حائل، عندئذ أقنعه فراتيسلاف بأن ينقل إلى أمير شمر رسالة شخصية منه مؤرخة في ٢٨ سبتمبر، ويبدو أنها قد وصلته بالفعل، لكن الرد عليها لم يصل منه، وقد علم السلطان عبد الحميد بهذه المحاولات وشعر باستياء وامتعاض شديدين تجاه الجهود التي تبذلها الدبلوماسية البريطانية، وزوده بمعلومات وافية عنها ابن رشيد نفسه بعد أن أضاف عليها من عنده، بالطبع، تفصيلات شتى، استهدف منها رفع مكانته في الآستانة.(١٣)

وسرعان ما بدأت السلطات الانجليزية الهندية تروج من جديد شائعات حول زيادة الخطر التركي على الكويت، وحذر اللورد كيرزون الوزير هملتون من أن القوات التركية محشودة في منطقة السماوة وتستطيع بقفزة واحدة الانقضاض على الكويت(١٤).

ويجب ألا نغفل هنا بأن هذه عمليات كانت لتقويض الاتفاقية قبل تنفيذها، وتتضح تلك الحقيقة من برقية القنصل فراتيسلاف (الذي لم يكن خاضعا لكيرزون) المؤرخة في ٢٣ سبتمبر، والتي تشير إلى أن القوات التركية الواقعة في منطقة السماوة، تبعد عن الكويت بمسافة ٣٠٠ كيلومتر (أي أن وصولها إلى الكويت في ظروف الصحراء يستغرق ما لايقل عن أسبوع كامل)، وتشير أيضا إلى أن الهدف من حشدها هناك هو بالدرجة الأولى مراقبة تحركات ابن رشيد[١٥].

ورغم ذلك لم تغير السلطات الإنجليزية الهندية موقفها، ففي ٢٤ سبتمبر وجه قائد سفن الهند الشرقية بوزانكيت برقية إلى قيادة الأسطول، تفيد بأنه مضطر إلى إرسال كل السفن العسكرية الموجودة بحوزته الآن إلى مياه الكويت بسبب الظهور المفاجئ لقوات ابن رشيد قرب الحدود الجنوبية لها، بحسب التعليمات الصادرة إليه من قبل، وطلب بوزانكيت من كيرزون أن يسمح له ببدء العمليات الحربية ضد ابن رشيد، إذا ما قام الأخير بمهاجمة الكويت. فأبرق نائب الملك هذا الأمر إلى لندن في ٢٥ سبتمبر، ودعا إلى القبول باقتراح قائد سفن الهند الشرقية، باعتباره مكملا للتقارير السابقة لقباطنة السفن العسكرية الإنجليزية حول ضعف حدود الكويت من ناحية الصحراء، وأنه من الممكن حمايتها بنيران مدفعية السفن فقط في وقت النهار، وأضاف كيرزون بأن تعداد رجال ابن رشيد يتراوح بين ١٠ و٢٠ ألف رجل، وذلك لاستثارة الخوف لدى الحكومة.[١٦] تلقت لندن في ٢٧ سبتمبر، أي بعد يومين من تقريري بوزانكيت وكيرزون، تقريرا ثالثا من قبطان الطراد «ماراثون» يتضمن شرحا للملابسات التي أدت إلى تحريك كل سفن الهند الشرقية وإلى طلب كيرزون ببدء العمليات العسكرية فورا. واتضح منه أن قوات ابن رشيد غير المحددة قد أغارت على إحدى القبائل التابعة لمبارك في منطقة رأس الأرض واستولت على ١٥٠٠ رأس من الأغنام[١٧].

وقد قررت لندن استيضاح الموقف في الأستانة بنفسها. وأكد توفيق باشا للسفير أوكونور بأن الباب العالي سيتخذ كل الاجراءات الكفيلة بتخفيف حدة التوتر. وفيما يخص الجزء الثاني من حديث السفير الإنجليزي مع الوزير التركي فهناك. روايتان، الأولى وردت في تقرير أوكونور وتشير إلى أن وزير الخارجية التركي قد وعد بإرسال تعليمات السلطان إلى ابن رشيد، لكنه في مقابل ذلك طلب من وزارة الخارجية الإنجليزية أن تمارس بدورها تأثيراً على مبارك يجعله يجنح للسلم(١٨). أما الرواية الثانية فقد وردت في تقرير مارشال الذي لخص بصورة مفصلة حديثه مع توفيق باشا، وبموجبها أن الأخير أطلعه على مضمون حديثه مع السفير الإنجليزي، وأخبره بأنه رداً على الخطوة السياسية للسفير أوكونور أعلن بأن السلطان قد أرسل بالفعل تعليماته إلى كل من ابن رشيد ومبارك، وأن حاكم شمر قد وعد بالامتناع عن خوض القتال إذا ما سلك شيخ الكويت نفس المسلك، وحسب ما قاله الوزير التركي، فقد أعرب أوكونور عن اعتقاده بأن مبارك ضعيف لدرجة لاتمكنه من خوض القتال(١٩).

ومهما يكن من أمر فلم تتوان وزارة الخارجية الإنجليزية عن استخدام تقرير أوكونور في تعزيز النفوذ البريطاني في الكويت، وشرع الوزير لنسداون شخصيا في كتابة رسالة إلى مبارك يوم ٢٧ سبتمبر، قام بتنقيحها بنفسه بدقة وعناية وطلب من الوكيل البريطاني في الخليج أن يسلمها للشيخ. وجاء فيها: «إن حكومة صاحب الجلالة قد مارست نفوذها من أجل حمايته (أي حماية مبارك ـ المؤلف) ضد أية محاولات للانتقاص من الامتيازات التي يتمتع بها في الوقت الراهن. وأكد لنا السلطان بأن الحكومة التركية تمارس ضغطا على أمير نجد من أجل تحقيق هذا الهدف. لكن ثمة اتهامات قد طرحت بأن شيخ الكويت، من جانبه، يقوم بالتحريض على مهاجمة أراضي الأمير. لذا يجب على الشيخ أن يضع حدا لمثل هذا السلوك، وعليه أن يدرك بوضوح بأن حكومة صاحب

الجلالة سوف تقدم له خدماتها الجليلة في حالة ما إذا اهتدى في هذا الأمر وغيره من الأمور بتوصيات الحكومة»[٢٠].

واستخلاصا مما سبق نود أن نشير إلى أن الدبلوماسية البريطانية، بالرغم من فشل محاولاتها مرتين للتوسط في النزاع بين ابن رشيد ومبارك، وبالرغم من رفض الحكومة التركية الاستفادة من هذه الوساطة، إلا أن وزارة الخارجية الانجليزية أقدمت على اتخاذ خطوة جديدة نحو فرض حمايتها على الكويت. حيث لم تكتف الدبلوماسية البريطانية بالتدخل في العلاقات بين مبارك وابن رشيد(أو كما هو معروف بين الكويت والباب العالي) فقط. بل وبذلت كل ما في وسعها من أجل التحكم في علاقات مبارك مع شيوخ وأمراء جزيرة العرب أيضا. أي بعبارة أخرى حاولت الحكومة البريطانية استغلال النزاع الدوري بين ابن رشيد ومبارك الذي تحدثت السلطات الإنجليزية الهندية والصحافة عن خطورته، وتحت ضغوط التكتل «الشرق أوسطي» والدوائر الأخرى، حاولت بالوسائل السلمية ودون أي صخب أن توسع بأقصى درجة أطر الاتفاقية الإنجليزية الكويتية الموقعة في ٢٣ يناير سنة ١٨٩٩، وكذلك الاتفاقية الإنجليزية التركية الموقعة في ١١ سبتمبر سنة ١٩٠١. وفضلا عن ذلك، سعت الدوائر الحاكمة لانجلترا، بالطبع، إلى الاستفادة من كل الفرص لتعزيز نفوذها داخل المنطقة.

كتب القنصل العام الروسي في بومباي كليم في ١٦ اكتوبر، يقول: «تحشد الآن في الخليج العربي أفضل سفن الأسطول الهندي: سفينة القيادة «هاي فلاير»، والطرادات «بومونا» و«ماراثون» و«بيرسي» والسفينتان العسكريتان «سفينكس» و«إساي»، وكذلك سفينة النقل «ردبرست». توجهت «بومونا» من بومباي إلى الكويت بعد أن تسلحت على عجل بـ ١٢ مدفعاً ثقيلاً و٦ مدافع سريعة الطلقات وكمية كبيرة من القذائف والذخيرة، ويقال إن سفينة

النقل «اينفستيغيتر» تستعد للتوجه إلى هناك أيضا مع احتياطي ذخيرة، وكذلك يجري إعداد مستشفى بحري عائم، وقد تولى قائد سفن الهند الشرقية الأميرال بوزانكيت قيادة الأسطول في الخليج العربي»[٢١].

رفع كليم هذا التقرير إلى الرئاسة في بطرسبورغ حول تحركات سفن الهند الشرقية، واتضح أنه قد أعطى معلومات غير سليمة دون أن يعرف أن هذه الحملة على الكويت قد ألغيت في اللحظة الأخيرة. وإن دلت هذه الأخبار التي بعث بها كليم، وكذلك مقالات «التايمز»، على شيء فهي تدل فقط على أن قرار تغيير الخط السياسي الذي اتخذته لندن، كان قرارا مفاجئا تماما.

ولم يقتصر الأمر فقط على إرسال وحدات السفن البريطانية إلى الخليج العربي، بل قام الإنجليز أيضا بإعداد ثماني مراكب شراعية كويتية ضخمة وجهزوها بالمعدات اللازمة لتركيب المدافع عليها، ودربوا ١٥ كويتيا على استخدامها، لكنهم لم يمكنوا مبارك من التصرف في هذه المدافع، ومع ذلك قدموا له ثلاثة منها هدية له. وفضلا عن ذلك بدأ إنزال وحدات البحارة الانجليز في منطقة الكويت.[٢٢] وخلال شهر نوفمبر ازداد عدد هؤلاء البحارة في الكويت وضواحيها إلى حد كبير، وبالطبع لم يكن وجودهم هناك خاملا. فقد أشرف الضباط الإنجليز على تحصين الكويت وتوزيع المدافع والأسلحة المنقولة من السفن البريطانية، وشرع البحارة الإنجليز في نهاية سبتمبر في إقامة المنشآت الدفاعية أيضا في منطقة الجهرة، موسعين بذلك دائرة النفوذ الإنجليزي.

وفي الوقت نفسه أصدرت السلطات الإنجليزية الهندية تعليمات باتخاذ التدابير اللازمة لإجلاء سكان الكويت، في حالة هجوم قوات ابن رشيد على المدينة، إلى جزيرة فيلكا الصحراوية الواقعة قرب جون الكويت.[٢٣]

وليس من شك في أن هذا كله قد عزز الوجود الإنجليزي ليس في الإمارة فقط، بل وفي كل المناطق المتاخمة، وازدادت في الوقت ذاته أيضاً أهمية الكويت لإنجلترا.

ومما يسترعي الانتباه أن مدير القنصلية العامة الروسية في بوشهر أوسنيكو، صديق مبارك القديم، قد زار الكويت في ديسمبر سنة ١٩٠١ على متن الطراد الروسي «فارياغ». وقد ركز في تقريره على التغييرات التي طرأت على الموقف في الكويت منذ لحظة زيارته الأولى لها في ربيع سنة ١٩٠٠. ولم يغفل عن الإشارة فيه إلى أن البحارة الإنجليز حصلوا في ربيع سنة ١٩٠١ على تصريح من مبارك بإجراء قياسات دقيقة قرب سواحل الجون الكويتي مباشرة، وكذلك السماح لسفينتهم بالدخول إلى الميناء القريب من كاظمة - النقطة النهائية المقترحة لخط بغداد الحديدي، ومنذ ذلك الوقت تطورت الأحداث وتعمقت أكثر، حسب رأي أوسنيكو.

وكان أول تنازل اضطر إليه الشيخ هو موافقته على استئناف الرحلات الملاحية لشركة «بريتش أنديا» التي كانت قد توقفت منذ سنوات طويلة، وعادت البواخر لنقل الركاب والبريد في رحلات منتظمة كل أسبوعين، وحصلت الشركة الإنجليزية على تصريح من مبارك لبناء مخزن للبضائع في الكويت، وفتح مكتب لوكيلها الرسمي هناك مع منحه حق تبادل إشارات العلم مع البواخر الإنجليزية الواقفة في الميناء، وقد نصبت سارية للعلم أمام بيته خصيصا لهذا الهدف.

وحصلت السلطات البريطانية أيضا على تصريح ببناء مخابز في المدينة لتزويد أطقم البواخر العسكرية الإنجليزية المرابطة بصفة دائمة في جون الكويت بالخبز اللازم لها، واستقدمت من بوشهر خبازا متخصصا للإشراف على عملها.

وفي منتصف أكتوبر سنة ١٩٠١ بدأ مبارك والسعوديون المقيمون في الكويت في تزويد شيوخ قبائل عنزة الكبيرة التي تضم أكثر من ٣٠٠ ألف رجل، برسائل وخطابات تتحدث عن انتصارات الإنجليز في شبه الجزيرة العربية، ومعلومات حول ضعف الأتراك وجبنهم. وقد مهد ذلك بالفعل لوقوع اضطرابات وموجات تمرد خطيرة، خاصة وأن عنزة كانت تكن مشاعر العداء الشديد لشمر، ومن ثم تعرض الجناح الأيمن لقوات ابن رشيد لخطر جاد، بينما كانت هذه القوات تستعد لشن هجوم جديد على الكويت. وأدى ذلك أيضا إلى خلق العراقيل أمام اتصالات ابن رشيد بالسلطات التركية في بغداد، وأمام تلقيه الأسلحة والذخيرة من تركيا، وبناء على طلب زعيم شمر جرى اعتقال بعض شيوخ عنزة المتمردين، وصعدت الأمور إلى الحد الذي قام فيه كبير شيوخ عنزة بالتهديد بإعلان الانتفاضة العامة على الأتراك(٢٤).

ولم يتوان الوكلاء الإنجليز عن استغلال الصلات الواسعة التي كانت تربط اللاجئين من نجد المقيمين بالكويت مع الشرائح العليا من قبيلة عنزة، من أجل تعزيز نفوذهم في المناطق الوسطى لجزيرة العرب. وأكثر من ساعدهم في هذا الأمر هم أبناء أمير بريدة السابق حسن بن مهنا، الذين فروا من حائل بعد مقتل أبيهم وبعد وقوعهم في أسر شمر، لينضموا بعد ذلك إلى حملات مبارك على المناطق الوسطى لجزيرة العرب في عام ١٩٠٠ وبداية عام ١٩٠١، وشاركوا فيها بحماسة وحمية، وقد توجهوا في صيف ١٩٠١ من الكويت إلى بغداد، ومنها إلى شيوخ قبيلة عنزة وبحثوا معهم خطة العمل المشترك ضد ابن رشيد. وما لبث أن توجه أبناء حسن بن مهنا إلى مصر عبر دمشق، وتمكنوا من إقامة اتصالات وثيقة مع أبناء المناطق الوسطى من جزيرة العرب المقيمين في مصر، وفي الخريف من نفس العام جمعوا ما يقرب من ٤٠٠ رجل من أنصارهم وحصلوا على أسلحة سريعة الطلقات، ليعودوا مرة أخرى عبر دمشق إلى مقر

شيخ قبيلة عنزة القوية الشيخ مجلد في غربي النجف. وهكذا بدأ الإعداد للحملة على ابن رشيد(٢٥). وبحسب معلومات القائم المؤقت بأعمال القنصل العام الانجليزي في القاهرة رود، تمكنت قوات أحد أبناء حسن بن مهنا، ويدعى صالح، وهي مؤلفة كلها من النجديين الذين جندوا في مصر، من توجيه ضربة قوية مباغتة إلى قوات ابن رشيد في اكتوبر سنة ١٩٠١(٢٦).

وثمة اتصال وثيق أقامه الوكلاء الإنجليز بصفة خاصة مع زعماء قبيلة المنتفق بواسطة العرى والصلات المتينة القائمة على مدى فترة طويلة بين الشيخ سعدون والشيخ مبارك، ففي نوفمبر سنة ١٩٠١ أرسل سعدون إلى الكويت مبعوثين من أقربائه لاستيضاح إمكانية توقيع اتفاقية مع انجلترا تستجيب لرغبة قبيلته في الدخول تحت الحماية الانجليزية(٢٧).

ولا ريب أن هذه المهمة بالنسبة للإنجليز كانت أصعب بكثير من تثبيتهم لنفوذهم في الكويت، نظراً لأن قبيلة المنتفق لم تكن واقعة على طول الساحل، بل استوطنت المناطق الصحراوية الواقعة ما بين النهرين، حيث لا يمكن أن تبلغها السفن العسكرية الإنجليزية، ومع ذلك فإن طلب سعدون للحماية بحد ذاته يعتبر واقعة مشهودة.

وكانت الآستانة تدرك ذلك جيداً، واتخذت إجراءات مضادة لمواجهة هذا الأمر.

وأول خطوة أقدمت عليها هي إيفاد النقيب في منتصف نوفمبر إلى مبارك في مهمة سرية لتسليمه برقية من السلطان تطالبه بالاعتراف بالطاعة لأمير المؤمنين. عاد النقيب إلى البصرة ليبرق إلى عبدالحميد بأن مبارك قد رد على طلبه رداً مهذباً بالرفض القاطع، ورغم أن مهمة النقيب كانت محاطة بالسرية التامة، إلا أن الدبلوماسية الإنجليزية كانت على علم بها، غير أن مباركاً لم يكن

يدلي للوكلاء الإنجليز بردود واضحة على استفساراتهم، بل كان يعطيهم معلومات متناقضة حول لقائه مع النقيب، على أمل عدم قطع العلاقة نهائياً بالأتراك، فما لبث أن استشاط ساندرسون غضباً واضطر إلى الإقرار بأن حقيقة الأمر مازالت غير معروفة لأن مبارك «قدم لهم على الأقل ست روايات مختلفة». واضطر السفير الإنجليزي في الآستانة إلى توجيه لفت نظر إلى الباب العالي واتهامه بخرق اتفاقية الوضع القائم للكويت، فرد السلطان عبدالحميد بإنكار قيام النقيب بأي نشاط في الكويت[٢٨].

والخطوة الأخرى المضادة كانت القرار المفاجئ بإقالة والي البصرة محسن باشا المعروف كنصير نشيط لتسوية المشكلة الكويتية سلمياً وعين بدلا منه نوري باشا الذي كان قائد فرقة عسكرية، وهو شخص غير ملم بأبعاد الموقف في منطقة ما بين النهرين والخليج العربي، وروجت وقتئذ في البصرة شائعات قوية حول تكليف الوالي الجديد بصلاحيات خاصة من السلطان لحل المشكلة الكويتية فوراً[٢٩].

وقبل وصول الوالي الجديد اتخذت السلطات العسكرية التركية عدة تدابيرات هامة لاسترضاء عنزة ووقف تذمرها، فأطلقت سراح بعض شيوخ هذه القبيلة الذين اعتقلتهم سابقاً بناء على طلب ابن رشيد، وبدأت في ذات الوقت إعادة حشد القوات التركية في منطقة النجف[٣٠].

وقد ساد ثمة اعتقاد بأن الباب العالي والسلطات العسكرية والمدنية المحلية في منطقة ما بين النهرين في حالة اضطراب وعدم استقرار، لدرجة تحريكها للقوات دون هدف معين من بغداد إلى حائل والسماوة، ومنها إلى البصرة، لتعود أدراجها، وكانت الأوامر الصادرة من الآستانة والبصرة، حيث حل مؤقتا في ذلك الوقت فوزي باشا، ومن بغداد حيث كان مقر أركان الفوج السادس، كثيراً ما تتناقض مع بعضها البعض، وإزاء ذلك اعترف كاظم

باشا بأن وضع القوات التركية أصبح صعباً للغاية بسبب هذه الفوضى والصعوبات المرتبطة بتزويدها بالمؤن، وقال مباشرة في حديثه مع كروغلوف: «المشير يبرق لي بأوامره، لأتلقى بعدها أوامر أخرى تتناقض معها من وزير الدفاع، ثم يصدر البلاط أوامر ثالثة، دون أي تقدم للأوضاع»[٣١].

وتعزى هذه الحالة أساساً للسيل غير المنقطع من الأخبار التي كانت تتلقاها الآستانة حول النوايا العدوانية لانجلترا في شبه الجزيرة العربية، وبالذات حشدها المنتظم للقوات العسكرية البحرية البريطانية في الخليج العربي. وكان الباب العالي يستمد هذه المعلومات من مصادر مختلفة، بما في ذلك مخبروه في بومباي[٣٢].

ولم يلبث أن اتضح أن هذه الأوامر المتناقضة والإجراءات المتضاربة للسلطات التركية في بغداد والبصرة لم تكن وليدة الذعر وعدم وضوح الرؤية الثابتة في المسألة الكويتية، بقدر ما هي كانت ناتجة عن الرغبة في تضليل الدول الكبرى حتى يختلط عليها الأمر، ومن ثم يتأتى شل حركة انجلترا وروسيا، وبالأخص ألمانيا في مواجهة الخطط التركية.

ولابد من التنويه أخيراً إلى أنه بعد رفض مبارك في النصف الثاني من شهر نوفمبر تنفيذ طلب السلطان الذي بلغ له على لسان النقيب، قررت الآستانة أن تحشد تدريجياً القوات التركية والشمرية عند مشارف الكويت بهدف العودة إلى ممارسة الضغوط السياسية الدورية على مبارك نفسه، وتحقيقاً لهذا الهدف تقرر إيفاد مبعوث السلطان عبدالحميد إلى شيخ الكويت حاملاً معه إنذاراً رسمياً وتهديداً باستخدام قوات ابن رشيد ضده، وقوات تركيا أيضا، إذا ما استدعت الضرورة.

وكان هذا المبعوث هو نقيب البصرة رجب أفندي، الذي توجه من الفاو

إلى الكويت يوم ٣٠ نوفمبر، أي في اليوم الثالث من وصول الوالي الجديد إلى البصرة على متن السفينة العسكرية التركية «زحاف». ومما يثير الغرابة أن الإمبراطورية العثمانية بكل ما لديها من قوميات وجنسيات متعددة لم تجد شخصية أسوأ من رجب أفندي للاضطلاع بهذه المهمة. والمرجح هو أن النقيب يرتبط بصلات وثيقة ووشائج قوية للغاية مع القمة الحاكمة التركية، إذ كان بعد إقالة نصيره الأول محسن باشا وفشل مهمة نوفمبر السرية، قد تمكن من الاضطلاع بمثل هذا التكليف الهام الذي يبشر بدخول غير قليلة. ولذا بذلت جماعة النقيب كل ما هو ممكن بذله من أجل الانفراد بهذا المصدر الكويتي المعطاء وعدم إقحام أي غريب في التعامل معه، غير أن الوالي الجديد قد تمكن في اللحظة الأخيرة من ضم شقيقه إلى الوفد المرافق للنقيب.

كان الإنذار الموجه مع النقيب إلى مبارك غريباً وخطيراً، ويطرح أمامه ثلاثة اختيارات: التوجه إلى الآستانة للإقامة الدائمة بها مع منحه منصب العضوية بمجلس الدولة وراتباً يعادل ١٥٠ ليرة شهرياً، أو تعيينه حاكماً بإحدى ولايات الامبراطورية العثمانية، أو أخيراً الاعتراف بأن الكويت تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانية، والموافقة على استقبال قوات الثكنة العسكرية التركية للإقامة في أراضيه، وإدخال هيئة الجمارك التركية وغيرها من الهيئات في الكويت، وفي حالة رفض مبارك لكل هذه الاقتراحات كان النقيب مكلفاً بأن يهدده بأقسى العقوبات الممكنة حتى الإغارة الفورية عليه من قبل القوات التركية وعربان شمر(٣٣).

هذا التفسير لطابع ومضمون الإنذار نستمده أساساً من آراء ايتشسون ولوريمر وبلاس وكومار وبوش، وغيرهم من الكتاب والمؤلفين(٣٤).

كان الأمل يحدو عبدالحميد ووزراءه بأن مبارك سيقبل هذا الإنذار مضطراً، لاسيما أن رفضه السابق لمطالبه كان مغلفا بأسلوب مهذب. وكانت

حساباتهم تنطلق من أن إنجلترا المرتبطة معه باتفاقية سبتمبر حول الوضع القائم للكويت لن تقدم على استخدام القوة، طالما أن إنذاره يطرح في المرتبة الأولى تدابير سياسية ودبلوماسية، وليست عسكرية. لكن هذه الحسابات لم يكتب لها النجاح.

فقد قررت السلطات الإنجليزية أن تحول دون إجراء أية مفاوضات مباشرة بين النقيب ومبارك. وما إن ألقت السفينة «زحاف» بمرساتها في ميناء الكويت، حتى صعد إلى متنها ضابط من الطراد الانجليزي «بومونا» الذي كان مرابطاً في مياه الكويت منذ شهر سبتمبر، عندما نقل إليها أسلحة من بومباي، وشرع الضابط الانجليزي في استجواب النقيب ومرافقيه بالتفصيل عن هدف وصولهم، ولم يسمح لهم بالهبوط إلى الساحل إلا بعد أن تأكد من عدم وجود أي أسلحة معهم. لم يتمكن مبعوثو السلطان من مقابلة مبارك مباشرة، وظلوا ثلاثة أيام قابعين في عزلة في أحد بيوت أقرباء النقيب، وفي ذلك الحين عبرت سفينة المراسلة الإنجليزية «سفينكس» الخليج العربي مرتين، وأحضرت من المقيم البريطاني في بوشهر التوصيات اللازمة لشيخ الكويت[٣٥].

استعد الشيخ جيداً لاستقبال مبعوثي السلطان واستمع في هذا اللقاء إلى رسالة أمير المؤمنين. وبالنسبة لما دار في هذا اللقاء تختلف المعلومات. فالقنصل الروسي في البصرة يؤكد بأن مبارك قد استمع إلى اقتراحات السلطان وهو ملتزم الصمت، في حين تولي الرد بدلا منه قائد السفينة «بومونا» القبطان سايمنس من خلال مترجم، واتسم رده بالحدة والسلبية، بل ونصح سايمنس المبعوثين الأتراك بالعودة فوراً من حيث أتوا، وعندما غادرت «زحاف» رافقتها «سفينكس» حتى الفاو[٣٦].

أما ايتشسون فهو يقر بأن مبارك قد تولى بنفسه الرد على اقتراحات السلطان بالرفض القاطع. ويتفق فريزر معه في الرأي أيضا حول أن مبارك

هوالذي رد شخصياً على النقيب، لكن بنصح من سايمنس، ولم يغفل فريزر عن الإشارة إلى أن سايمنس قد تصرف في هذه الحالة من تلقاء نفسه دون انتظار تعليمات من بومباي، كما كان يفعل القبطان بيرسي، وذلك لعدم اتساع الوقت لتلقيها(٣٧).

علماً بأن سايمنس نفسه قد سرد هذه الأحداث بأسلوب مختلف، حيث يفيد تقريره إلى قيادة سفن الهند الشرقية، بأن مبارك قد استمع إلى رسالة السلطان فور وصول بعثة النقيب إلى الكويت يوم الأول من ديسمبر، وطلب منحه مهلة مدتها ثلاثة أيام للتفكير في الرد، وخلالها أقام النقيب ومرافقوه خارج المدينة، وفي هذا الوقت قرر سايمنس قبول دعوة مبارك له بالإقامة في الكويت خلال تلك الفترة حتى مغادرة النقيب.

وعلى ما يبدو كان وضع الشيخ صعباً لدرجة أنه أرسل في الثالث من ديسمبر، أي قبيل انتهاء المهلة المحددة لإعطائه الرد مباشرة، رسالة عاجلة إلى كمبل، نوه فيها بأنه إذا لم يتلق فوراً التزاماً قاطعاً من انجلترا بحماية الكويت وضمان حقوقه وحقوق ورثته، فسوف يضطر إلى القبول بالمطالب التركية. وما أن غادرت الباخرة الإنجليزية «ردبست» الكويت حاملة معها هذه الرسالة، لم ينتظر النقيب ومرافقوه انتهاء المهلة الممنوحة لمبارك وطلبوا منه رداً فورياً على الإنذار التركي.

وبناء على طلب الشيخ صرح سايمنس خلال اللقاء مع النقيب بأنه سيكون مضطراً إلى قصف المدينة في حالة استسلام مبارك أمام الأتراك، ولذلك رفض الشيخ مبارك الإنذار، وغادر النقيب إلى البصرة. وعقب ذلك بيومين جاء رد الحكومة البريطانية من بوشهر على رسالة مبارك، ويتضمن وعداً من بريطانيا بتقديم دعم عسكري للشيخ، وتوصيات له برفض المطالب التركية.

وما إن شعر مبارك بثبات وصلابة التربة تحت قدميه من جديد، حتى أطلع كل القمة الحاكمة الكويتية على قراره هذا[٣٨].

ونستخلص مما سبق بأن الروايتين التركية والإنجليزية، رغم اختلافهما في التفاصيل، فإنهما يتفقان على أهم شيء، وهو أن شيخ الكويت قد رفض بحزم كل اقتراحات السلطان عبدالحميد، وعلى أي الأحوال مهد كل هذا لاندلاع الأزمة الكويتية الثانية خلال ثلاثة شهور من تسوية الأزمة الأولى.

ويجدر التنويه إلى أنه اعتبارا من سنة ١٨٩٨ اصطدمت الحكومة الإنجليزية في كل مرحلة من مراحل المسألة الكويتية، وبالأخص في أوقات تفاقم هذه المشكلة، كما كنا قد ذكرنا من قبل مراراً، بجبهتين: الأولى دولية (تركيا وألمانيا)، والأخرى داخلية (التكتل «الشرق أوسطي»). ولذلك لم تكن المرحلة الحالية استثناء من هذه القاعدة. حيث وجه اللورد كيرزون في نهاية أكتوبر برقيات عاصفة إلى وزارة شئون الهند، تمسك فيه بوجهة نظر تدعو إلى تنشيط السياسة الإنجليزية في الكويت.

وفي السادس من ديسمبر أرسل كيرزون برقية حادة إلى لندن، اتهم فيها تركيا «بانتهاك اتفاقية سبتمبر انتهاكا فظاً» وأصر على قبول اقتراحات الشيخ مبارك فوراً بشأن فرض الحماية الشاملة على الكويت، أي عملياً إعلان الانتداب عليها[٣٩].

واجهت وزارة الخارجية الانجليزية أياماً عصيبة، حيث ازداد الضغط من قبل الدوائر الاستعمارية، فضلا عن توقع الاحتجاج والاستياء من قبل الأتراك والتذمر من قبل ألمانيا، كما حدث خلال أزمة سبتمبر، ولذا حبذ المسؤولون في وزارة الخارجية الإنجليزية السير في طريق الحلول الوسط، كما هو عهدهم

دائما، وساقهم ذلك إلى رفض طلب الحماية من مبارك، وكذلك اقتراح كيرزون بإعلان الحماية على الكويت. وتقرر إعلام الشيخ والباب العالي أيضا بأن الحكومة البريطانية متمسكة بصلابة بما نصت عليه اتفاقية سبتمبر، ولا تنوي انتهاك الوضع القائم.

ومما يثير الدهشة أن السلطات الإنجليزية الهندية لم تعر أي اهتمام مطلقا لهذا القرار، وعندما تم إخطار مبارك به أضاف كمبل في رسالته بإيعاز من اللورد كيرزون: «كما ترون، فإن حكومتي مستعدة لحمايتكم ولن تسمح للقوات التركية أو لسفنها بشن أي هجوم على الكويت»(٤٠). وليس من شك أن هذه العبارة الواردة في رسالة كمبل تتناقض كليا مع مضمون التعليمات الصادرة عن الحكومة البريطانية، وذلك لأن مجلس الوزراء البريطاني برده على طلب مبارك إعلان الحماية عليه بأنه متمسك باتفاقية سبتمبر سنة ١٩٠١ التي تنص على التزام بريطانيا بالامتناع عن هذه الخطوة.

علمت لندن بأمر هذه الإضافة فقط في نهاية شهر يناير سنة ١٩٠٢، واعتقد لنسداون وساندرسون بأنهما قد رفضا اقتراح مبارك وطلب كيرزون في بداية ديسمبر، وبالتالي فهما بتصرفهما هذا قد أثارا استياء وغضب التكتل «الشرق أوسطي» ومن ثم شرع الوزير لنسداون في العودة إلى «مراعاة التوازن» بأن وافق رسميا في ٦ ديسمبر على اعتماد تقرير سايمنس المثير للجدل، الذي كان قد وصله من قيادة الأسطول(٤١). ولم تكن هذه الخطوة كافية بالطبع، ولذا فقد التقى ساندرسون بالسفير التركي كوستاكي باشا يومي ٦ و٧ ديسمبر، وأجرى معه خلالهما حديثين طويلين، وأعلن له بأن إنذار السلطان لمبارك الذي يتضمن تهديدا له باستخدام القوة ضده في حالة رفضه لهذا الإنذار، يعد انتهاكا للاتفاقية الإنجليزية التركية بشأن ما نصت عليه من التزام بالحفاظ على الوضع

القائم في هذه المنطقة. وأكد الدبلوماسي الإنجليزي للسفير التركي بأنه «في حالة إصرار الباب العالي على موقفه، فإن الحكومة في لندن ستكون مضطرة إلى تحميل تركيا المسؤولية عن العواقب المحتملة، بالإضافة إلى إقدامها على وضع حل نهائي لهذه المشكلة لن يكون متفقا مع مصالح الامبراطورية العثمانية». ولم يكتف ساندرسون بإعلان كل هذا شفهيا للسفير التركي، بل وسلمه مذكرة بهذا المضمون.[٤٢]

تلقى الباب العالي في الأيام الأولى من ديسمبر تقرير كوستاكي باشا، ولم يكن قد تسلم بعد تقرير قبطان السفينة «زحاف»، الذي يتضمن شرحا لما حدث في مقر الشيخ مبارك. ولذلك صدرت برقية إلى لندن في ١٣ ديسمبر موجهة من الباب العالي إلى السفير التركي، تتضمن تكليفا له بإعلام وزارة الخارجية الإنجليزية بأن الباب العالي مصمم على التمسك بروح ومضمون الاتفاقية الإنجليزية التركية دون أي خروج على بنودها. وكان على السفير أن يشرح للجانب الإنجليزي بأن الباب العالي، من حيث مغزى الاتفاقية قد التزم بالامتناع فقط عن إرسال قوات إلى الكويت، ولا يمكن أن يشمل هذا التحريم زيارة شخصية دينية إلى المدينة الواقعة تحت وصاية السلطان. ومما يثير الغرابة أن التعليمات الصادرة للسفير قد تضمنت في خاتمتها عبارة مفاجئة للغاية، تقول: «إذا أصرت الحكومة الإنجليزية على رأيها بأن الوقائع التي تذكرها، تعد خرقا للوضع القائم، فنحن سنحيل الأمر بكل سرور إلى الاحتكام لدى طرف ثالث»[٤٣].

وما أن سلم كوستاكي باشا هذه البرقية إلى ساندرسون، حتى تلتها برقية أخرى جديدة إلى لندن صادرة من الباب العالي بعد تسلمه في اليوم التالي مباشرة لإرساله البرقية الأولى تقريرا مفصلا من قبطان «زحاف» حول السخرية

والإهانات التي وجهها البحارة الإنجليز ـ على حد زعمه ـ للعلم التركي. وبناء عليه تضمنت البرقية الصادرة إلى كوستاكي باشا في ١٥ ديسمبر تكليفا له بأن يعلن الاحتجاج الحازم للمسؤولين في لندن، وأن يخطرهم بلهجة حادة برغبة تركيا في إحالة القضية إلى محكمة لاهاي، وقد استدعى توفيق باشا القائم بالأعمال الانجليزي في الأستانة بونزن، وأدلى له بتصريح مماثل[٤٤]

ومن الجدير بالملاحظة أن اللهجة الحاسمة للدبلوماسية التركية قد أثرت بشكل مفاجئ على الحكومة الإنجليزية. فقد استقبل وزير الخارجية الإنجليزي لنسداون السفير التركي كوستاكي باشا في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠١، ودار بينهما حديث طويل تطرق خلاله الوزير إلى تصريحات ساندرسون يوم ٧ ديسمبر بشأن التدابير المضادة التي تنوي بريطانيا اتخاذها في حالة خرق الجانب التركي للوضع القائم المنصوص عليه في الاتفاقية، لكنه تحدث بلهجة مسالمة ومختلفة تماما عن الموقف السابق.

وهكذا انتهت تلك المرحلة الحادة من الأزمة الكويتية الثانية، ولم تكن السلطات الإنجليزية الهندية راضية بالطبع، عن هذا التراجع، وكتبت «تايمز أوف إنديا» سلسلة من المقالات، صبت فيها جام غضبها على الدوائر الحاكمة البريطانية بسبب مواقفها المتخاذلة في الخريف، وفي ٢٨ ديسمبر نشر محرروها تفصيلات واقعة الكويت، ودون أية مواربة ـ كما فعل أوكونور في الآستانة وساندرسون في لندن ـ كالوا المديح لتصرفات البحارة العسكريين الإنجليز في الكويت، ووصفوها ـ كيدا للندن ـ بأنها تصرفات شجاعة وتأدية متفانية للواجب وللأوامر. وفي الوقت ذاته أصروا على ضرورة «تلبية طلب مبارك» وإعلان الحماية على الكويت. ومن بين ما جاء في أكثر هذه المقالات حدة، مثلا: «لا يكاد العقل أن يصدق أبدا، كيف تحاول وزارة الخارجية الانجليزية

أن تفني نتائج مائة سنة طويلة، نجحنا خلالها دائما في حماية المصالح البريطانية في الخليج العربي. مبارك يرغب في اعلان الحماية، ومن الواضح تماما أن حكومة الهند تساورها ذات الرغبة، إلا وزارة الخارجية فقط، التي تتجاهل على الدوام المصالح الإنجليزية الهندية وتقف عقبة في طريقها..».

ولفهم الموقف الذي كان سائداً في الإمارة، والصراع الدائر حول السياسة «الكويتية» لبريطانيا، ثمة أهمية خاصة تؤول للرسالة المنشورة في ٩ ديسمبر ١٩٠١ في صحيفة «سيڤيل أند ميليتري غازيت» الناطقة بلسان الأركان العامة للجيش الإنجليزي الهندي، والتي بعث بها كاتبها من الكويت. وهي تتضمن وصفا تفصيليا لمهمة النقيب، وكيف بقت الحوانيت في الكويت مغلقة كلها فترة طويلة، والأهالي لبوا أوامر الشيخ وشاركوا بفاعلية في بناء التحصينات الدفاعية على مشارف الكويت، وأعيد تفريغ الأسلحة المرسلة من بومباي من السفن العسكرية الإنجليزية لتنقل إلى الميناء على صنادل ضخمة. وما لبث أن أعيد نشر هذا الخبر فورا في «تايمز أوف إنديا»[٤٥]. وكان هذا تحديا خطيرا لوزارة الخارجية الإنجليزية التي كانت تنفي نفيا قاطعا كل الأخبار المتعلقة بممارسة السلطات الانجليزية الهندية نشاطا فعالا في الكويت.

ولا بد من التنويه إلى أن السياسة الألمانية منذ بداية هذه المرحلة الدورية لتطور الأزمة الكويتية، قد تميزت في هذه القضية بالتحفظ والحذر أكثر بكثير مما كان موقفها في الصيف، فقد كانت حركة الألمان، شأنهم في ذلك شأن الإنجليز، مقيدة بسبب تدهور الوضع الدولي، وبالدرجة الأولى بسبب تصعيد حدة الخلافات الإنجليزية الألمانية. حيث باءت بالفشل كافة مشروعات التحالف الإنجليزي الألماني، وتدل المعلومات الواردة إلى برلين حول المباحثات الإنجليزية اليابانية المكثفة على أن الدوائر الحاكمة الإنجليزية قد حلت مشكلة خروجها من طوق العزلة دون اللجوء لمساعدة ألمانيا.

لكن أكثر ما سبب ضيقاً للألمان بشكل خاص هو تركيز الصحافة الانجليزية على ضرورة إبرام اتفاقية إنجليزية روسية، حتى ولو أدى الأمر إلى تقديم تنازلات كبرى لروسيا في جنوب إيران والخليج العربي، وهو توجه خطير للغاية على المخططات الألمانية في الشرق الأوسط.

ولهذا السبب بالذات كانت الدبلوماسية الألمانية في أواخر خريف ١٩٠١ تعمل كل ما في وسعها من أجل أن تتفادى تصعيد الخلاف مع انجلترا حول الكويت، وتحاول بقدر الإمكان إبراز دور روسيا وإعطاءها الأولوية حتى تزيد التناقضات الإنجليزية الروسية، وبالتالي يصبح التباحث حول التقارب بين البلدين مستحيلا.

أجري في ١٣ ديسمبر ١٩٠١ حديث بين السفيرين: الألماني مارشال والروسي زينوفييف حول الوضع في الكويت، تطرقا فيه إلى التدابير التي اتخذتها السلطات العسكرية البحرية الإنجليزية تجاه مهمة النقيب، فقال مارشال للدبلوماسي الروسي بأنه لا يولي هذه المسألة أية أهمية، لكنه في تقريره المرفوع إلى برلين حول مضمون هذا الحديث، ينوه: «أعتقد بأنني أتصرف وفقا لنوايا حكومتنا، طالما أنني عند سماع مثل هذه الأخبار المقلقة أُظهر بسلوكي بأن روسيا وحدها ـ دون سواها ـ ملتزمة بأن تتصرف وتتحرك، عندما يحدث انتهاك للمصالح الروسية في الكويت»(٤٦).

ويلاحظ أن توجه مارشال هذا قد لقي تأييدا كاملا في برلين، فقد رد عليه وزير الدولة للشؤون الخارجية ريختغوفين، مقترحا السير مستقبلا على هذا النهج، وقال: «إذا تطورت المسألة الكويتية وأصبحت قضية إنجليزية روسية، سيكون هذا أفضل لنا، ويبدو أن هذه الفكرة بدأت تشق طريقها إلى الصحافة الروسية»(٤٧).

وعندما وصل التقرير الجديد من مارشال حول حديثه هذه المرة مع سكرتير السلطان عزت بك، والذي تمسك خلاله السفير بالخط الجديد تجاه المسألة الكويتية، وضع ويلهلم الثاني الملحوظة التالية المسجلة على هامش التقرير: «موافق، نحن لا نتدخل، فليتعارك الروس والبريطانيون فيما بينهم»(٤٨).

ومما يسترعي الانتباه أن المعلومات الواردة من الأستانة كانت تؤكد وتزيد ثقة المسؤولين في الهيئة الدبلوماسية الألمانية في أنهم قد اختاروا التوجه الصائب لسياستهم.

حتى ان ويلهلم الثاني الذي شاع عنه في برلين بسخرية بأنه «يود أن يكون عروسا في كل حفل زفاف، ونجما في كل حفل يوبيلي، وحتى فقيدا في كل جنازة مهيبة»، لم يتمالك في يناير ١٩٠٢ أن يستمر في موقف المتفرج والمراقب السلبي للتناقضات الإنجليزية الروسية المحتدة بسبب الكويت، ولم يتوان عن صب الزيت في نيرانها، حيث وجه الرسالة التالية إلى القيصر نيكولاي الثاني: «علمت تدريجيا من الصحف أن «فارياغ» التاريخي قد زار الكويت، هذه خطوة ذكية جدا أن يرفرف علمكم هناك، لأنه يخيل لي عدم وجود أي شيء مستحيل في أن تقوم دولة ما بتكرار نفس التجربة الناجحة التي مارستها أحيانا: إنزال علم السلطان، وإنزال بعض القوات والمدافع، ورفع هذا أو ذاك العلم تحت أي حجة، وبعد ذلك تعلن «أنا هنا وسأبقى هنا». وفي هذه الحالة تتأتى لها السيطرة على كل الطرق التجارية في فارس والمؤدية إلى الخليج، وبالتالي تسيطر على فارس نفسها، ومن ثم «قل السلام» على مشروعك الخاص بتطوير التجارة الروسية، الذي نجحتم في وضع الأساس اللازم له عندما أبرمتم مع فارس اتحادا جمركيا، فضلا عن أن سلوك هذه الدولة الأجنبية لدى الكويت يبين بوضوح مدى الأهمية الكبيرة، التي يملكها أسطول قوى

مسيطر على المداخل من جهة البحر إلى أماكن محرومة من طرق المواصلات البرية، وصعبة الوصول إليها بالنسبة لنا بسبب ضعف أساطيلنا، وبالتالي تقع كل مواصلاتنا في قبضة العدو.

وهذا إن دل على شيء جديد، فهو يدل على مدى الأهمية والضرورة لخط بغداد الحديدي، الذي أنوي بناءه بمساعدة الرأسمال الألماني، ولولا مماطلة السلطان المبجل وتضييعه الوقت سدى، لكنا قد بدأنا بناء الخط قبل عدة سنوات من قبل، ولكانت الفرصة الآن متاحة لكم لإرسال عدة أفواج من أوديسا مباشرة إلى الكويت، وبالطبع، كان الأمر بالضرورة سيختلف في هذه الحالة بالنسبة لهذه الدولة، لأن القوات الروسية كانت ستسيطر على الخطوط الداخلية للساحل، وهو أمر لا يمكن أن يقاومه أعتى أسطول لأسباب كثيرة»[٤٩].

وهنا يجب ألا نغفل بأن ويلهلم الثاني برسالته هذه أراد ـ كما يقول المثل ـ أن يصيد أرنبين برمية واحدة، ونقصد رغبته في زيادة شقة التناقضات الإنجليزية الروسية حول الكويت والخليج العربي، وفي الوقت ذاته تخفيف معارضة الدبلوماسية الروسية لبناء خط بغداد الحديدي.

وكنا قد ذكرنا من قبل أيضا أن الموقف الدولي المعقد، والتطلع إلى عدم تصعيد الخلافات مع انجلترا، والرغبة في تعميق هوة التناقضات الانجليزية الروسية ـ من الأسباب التي استوجبت من الدبلوماسية الألمانية اتباع تكتيكٍ حريصٍ وحذرٍ للغاية في هذه المرحلة من تطور النزاع الكويتي.

أما السبب الثاني لهذا السلوك المتحفظ من قبل الساسة في برلين، والذي لا يقل أهمية عن السبب الأول، لكنه ليس معروفا بنفس الدرجة، هو التكتيك الفريد الذي اتبعته الدوائر الحاكمة في تركيا.

فخلافا عن كل السياسة السابقة التي طبقها السلطان عبد الحميد ووزراؤه في هذه المسألة، حيث كانوا يلجأون إلى برلين طلبا لتأييدهم وحمايتهم من الدسائس الإنجليزية، هذه المرة سلكوا بالعكس تماما وأخفوا عن حماتهم الألمان حقيقة الوضع في الكويت، بل والأكثر من ذلك كانوا يضللونهم ويزودونهم بمعلومات كاذبة، كما سنبين ذلك لاحقا.

فالسفير مارشال لم يكن لديه أي علم بمهمة النقيب المرتقبة إلى الكويت (بينما كان السلطان في العادة يتشاور مع السفير الألماني قبل اتخاذ أية قرارات بشأن أية مسألة بفترة طويلة)، ولم يدر حتى بتصرفات السلطات الإنجليزية ولا بأمر الخلاف الجديد بين انجلترا أو تركيا حول الكويت.

وفي الخامس عشر من ديسمبر فقط، بعد تسلم الأستانة لتقرير قبطان «زحاف»، رأى توفيق باشا أنه من الضروري إعلام السفير الألماني بالموقف بتفصيلات أكثر(٥٠).

ولا يوجد ثمة تفسير مبرر لهذا السلوك من السلطان والباب العالي سوى عدم ثقتهما في الدبلوماسية الألمانية، ورغبتهما في عدم إشراكها في المسألة الكويتية، لعلمهما بتطلعها الي تصعيد الخلافات الإنجليزية التركية وتعقيد المشكلة الكويتية أكثر فأكثر. لكن كان من الصعب إخفاء هذه الأخبار عن مارشال فترة طويلة نظرا لكثرة عملاء الألمان وتشعب نشاطهم ليس في الأستانة فحسب، بل وفي بغداد أيضا. ولهذا السبب اضطرالسلطان عبدالحميد بعد اتخاذه قرار إرسال النقيب إلى مبارك، أن يلجأ إلى مناورة نادرة للغاية حتى في تاريخ الدبلوماسية الشرقية.

في ٢٢ نوفمبر ١٩٠١ أمر السلطان عبدالحميد بإعلام مارشال بالمهمة السرية الأولى لنقيب البصرة إلى الكويت. وعقب عودة النقيب من الكويت،

بحسب قول توفيق باشا، قام برفع تقرير إلى السلطان عبد الحميد أشار فيه إلى أنه وجد في الميناء سفينتين عسكريتين إنجليزيتين، وأن مترجم القيادة البحرية العسكرية ومندوب الشركة الملاحية «بريتش إنديا» يقيمان في مقر شيخ الكويت بصفتهما ضيفين عليه. وأحسن الشيخ استقبال النقيب وأرسل معه رسالة خاصة إلى السلطان عبد الحميد، برر فيها سلوكه وموقفه، حيث بيّن مبارك بأنه قد تعرض مرارا للهجوم والإغارة من طرف ابن رشيد، وأن والي البصرة لم ينصره. وفي الوقت الراهن يقع ابن رشيد وقواته على بعد ست ساعات فقط من الكويت، علاوة على تهديده بشن عدوان جديد عليه. «ويعترف الشيخ بأمير المؤمنين والخليفة وينتظر منه العون والمؤازرة»[٥١].

زود عبد الحميد السفير مارشال بهذا الخبر ليرسله برقيا إلى برلين، وقد كان في حقيقة الأمر خبرا كاذبا ومضللا تماما. حيث أطلع السلطان الحكومة الألمانية على المهمة السرية الأولى للنقيب وأفادها بأنها قد كللت بالنجاح، بينما يقول الواقع بأنها قد باءت بالفشل الذريع. وطلب إبلاغ ويلهلهم الثاني بأنه قد تلقى رسالة من شيخ الكويت يعلن فيها الطاعة والولاء، بينما في الواقع رفض الأخير عموما إعطاء أي جواب كتابي على كل إنذارات ومواعظ السلطان.

ولا ريب أن دراسة وبحث هذه الواقعة يولدان بالضرورة مجموعة من الأسئلة، فلعل السلطان نفسه كان ضحية الخداع والتضليل من جانب مبارك والنقيب رجب، اللذين أخبرا عبد الحميد بأن الأمور في الكويت تسير على ما يرام، وأن أهل الكويت يتطلعون إلى رضى الخليفة، لكن في هذه الحالة لا نفهم السبب الذي أدى إلى حشد القوات التركية في منطقة البصرة في نهاية نوفمبر، وإلى إيفاد النقيب مرة أخرى، حاملا معه هذه المرة إنذارا، كان من نتيجته تصعيد حدة الخلافات الإنجليزية التركية. وفضلا عن ذلك لو أن السلطان قد تلقى بالفعل خطابا من شيخ الكويت يعلن له فيه الطاعة والولاء،

فإنه بلا شك لم يكن ليكتفي فقط بإعلام مارشال عن ذلك بصورة سرية، بل ولقام فورا بتعميم هذه الرسالة واطلاع كل ممثلي الدول الكبرى الأخرى عليها، في حين أن السلطان عبد الحميد، كما كنا قد أشرنا من قبل، بعد طلب السفير الانجليزي أوكونور كان قد أنكر نشاط النقيب خلال مهمته الأولى، علاوة على أنه بعد فشل المهمة الثانية للنقيب لوحظ أن الدبلوماسيين الأتراك يتحاشون في مفاوضاتهم مع ممثلي الدول الكبرى التطرق بالذكر للمهمة الأولى الغامضة.

ويلفت النظر أيضا عدم وجود أي ذكر لها في الأعمال والمؤلفات الكثيرة المكرسة لتاريخ الكويت والخليج العربي. حتى الناشرون في «Die Erosse Poli- tik der Europaischen Kabinette» لم ينشروا تقرير السفير مارشال الذي أبرق به، متضمنا الأخبار «الهامة» لعبد الحميد(٥٢).

واستخلاصا مما سبق، يبقى أمر واحد فقط؛ وهو أن السلطان عبد الحميد قد خدع الدبلوماسية الألمانية.

ومن المفارقات التي تثير الدهشة، أن السفير مارشال صدق خبر السلطان ولم يعد يساوره أي قلق، بل أصبح مطمئنا بأن شيخ الكويت بعد تغير الموقف قد قرر الانتقال الى المعسكر التركي، وبالتالي فإن الكويت تكون قد سلمت أمرها بالكامل للشركاء المساهمين في خط بغداد الحديدي. ولهذا لم تتمالك الدبلوماسية الألمانية نفسها من فرط السرور الذي شعرت به، وتوقعت بفارغ الصبر تدهور العلاقات الانجليزية التركية، ولم تتوان عن الدس والإيقاع بينهما بكل الوسائل الممكنة، والآن يصبح مفهوما لنا السبب في أن مارشال قد أعلن يوم ١٣ ديسمبر ١٩٠١، أي في ذروة الأزمة الكويتية، للسفير الروسي زينوفييف عندما أخطره الأخير بخبر سفر النقيب، بأنه لا يعير هذه القصة أية أهمية. وبالفعل ما هو الدافع الذي يجعله يشعر بالقلق، إذا كان الشيخ قد استسلم

منذ فترة طويلة، وأما االزيارة الثانية للنقيب فهي لم تكن إلا مناورة لصرف الأنظار!

كما يتبين لنا أيضا سبب هذا التحفظ الشديد الذي أظهره توفيق باشا، عندما أخطر السفير مارشال في منتصف ديسمبر بتطور الأوضاع في المنطقة، فلم يكن من الممكن أن يعترف له في هذا اللقاء بأن شيخ الكويت الذي كان قد أقسم الولاء للسلطان قبل اسبوعين فقط، رفض في الزيارة الثانية أن يتحدث حتى إلى ممثله؛ لذا فضل الأتراك أن يلقوا تبعة المسؤولية عن كل شيء على قبطان وضباط السفينة «بومونا»، ليصبح المذنب من جديد هو القبطان سايمنس!

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما السبب الذي جعل السلطان عبد الحميد يدبر كل هذه المسرحية المرتبطة باطلاع السفير مارشال على هذا الخبر «الهام»، والتي انعكست، بلا ريب، انعكاسا سلبيا على العلاقات الألمانية التركية؟

يكمن التفسير الوحيد لها في رغبة القمة الحاكمة التركية في تحييد ألمانيا وإضعاف يقظة عملائها قبل الزيارة الثانية للنقيب إلى الكويت. ويبدو أن الباب العالي كان متيقنا بأن الاتفاق مع انجلترا سيكون أسهل بكثير إذا ما شعرت الدبلوماسية البريطانية بأن خطوات الأتراك في الكويت لا توجه من قبل برلين.

على أي الأحوال، بدا الأمر من الناحية الخارجية وكأن تركيا وألمانيا مجمعين على هدف واحد، وهو الحفاظ على الكويت ضمن الإمبراطورية العثمانية. أما من الناحية الفعلية، فقد كان الأمر يختلف عن ذلك إلى حد ما، حيث سعى الألمان إلى تحويل الكويت إلى محطة نهائية وميناء رئيسي لخط بغداد (دون أن نغفل عن الإشارة إلى مطالبة الألمان المتعصبين بإقامة قاعدة عسكرية بحرية فيها)، ومن ثم فقد سعوا إلى تثبيت سلطة السلطان في الكويت ليس

من الناحية القانونية فقط، بل والواقعية أيضا، لأنهم في هذه الحالة ستتاح لهم الفرصة والإمكانية للتصرف في أراضي الإمارة كما يشاء لهم، وتنفيذ كل ما يدور في ذهنهم من خطط دون عائق ما.

في حين أن الباب العالي والسلطان كانا مستعدين للاكتفاء فقط بالوصاية الشكلية على الكويت لأجل الحفاظ على الهيبة ووقف التغلغل الإنجليزي اللاحق، كي لايمتد من الكويت إلى عمق الجزيرة العربية، وقد كان الجزء الأول من هذه الخطة مقبولا مؤقتا بالنسبة للدوائر الحاكمة الإنجليزية في ظل الموقف الدولي الذي كان سائداً آنذاك، ومن هنا ولدت فكرة الحفاظ على الوضع القائم للكويت، التي تبلورت في اتفاقية سبتمبر ١٩٠١.

بيد أن السلطان ووزراءه كانوا على يقين بأن هذه الاتفاقية يمكن أن تصبح ذات أثر فعال، والمفاوضات التي جرت في لندن في ديسمبر ١٩٠١، يمكن أن تسفر عن نتائج مرضية في حالة واحدة فقط، وهي إذا ما انتفت الضغوط الناجمة عن الخلافات والتناقضات الإنجليزية الألمانية، وإلى حد ما أيضاً الإنجليزية الروسية. ومن هنا ندرك سبب تمسكهم بتلك السرية التي اتسمت بها السياسة التركية خلال تناولها للمسألة الكويتية في تلك الحقبة، ويبدو أن هذه التصورات هي التي حددت قرار السلطان عبد الحميد باستبعاد ألمانيا مؤقتا عن المشاركة في التسوية الإنجليزية التركية للمشكلة الكويتية بهذه الطريقة التي ذكرناها من قبل.

ولعله من الجدير بالملاحظة أن ننوه بأن الدوائر الحاكمة التركية قد اتبعت أسلوب الحيطة والسرية أيضاً تجاه الدبلوماسية الروسية[٥٣]. ففي نوفمبر ١٩٠١ أجرى السفير زينوفييف مقارنة للمعلومات المختلفة المنوعة حول المسألة الكويتية، التي وصلته من المصادر التركية، وتوصل منها إلى استنتاج بأن «الحكومة العثمانية تخفي بعناية فائقة نواياها»[٥٤].

ويخيل لنا أن هذا الحذر أيضاً قد ساعد الباب العالي على تمديد أجل الاتفاقية الخاصة بالحفاظ على وضع الكويت في ديسمبر ١٩٠١.

وطالما تبين أن المعلومات الخاصة بالمهمة الأولى للنقيب التي أرسلها السلطان عبد الحميد إلى برلين، كانت معلومات مضللة وكاذبة، فلا بد في ذات الوقت من الوقوف على الأسباب التي حددت سلوك السلطان ودفعته إلى ذلك، على أي الأحوال، تدل كل الشواهد على وقوع صراع ما في خريف سنة ١٩٠١ بين شيوخ القبائل التابعة لمبارك، وخاصة بين أقرب المقربين منهم للشيخ حول التوجه اللاحق لسياسة الكويت الخارجية، علاوة على أن الشيخ مبارك نفسه كان متردداً في مواقفه من هذه المسألة بالذات.

وقد كتب الخبير المالي ورجل الدولة الألماني المعروف كارل غلفريخ في كتابه حول سيرة حياة والد زوجته مؤسس البنك الألماني ورئيسه لفترة طويلة جورج سيمنس، الذي كان أحد المؤسسين الأساسيين لمشروع خط بغداد الحديدي، يقول مباشرة: «في اغسطس ١٩٠١ اندلعت اضطرابات في الكويت»[٥٥] هذا الخبر جدير بالاهتمام لأن غلفريخ اعتمد في تأليف كتابه على أرشيف البنك الألماني والأرشيف الشخصي لسيمنس اللذين تابعا ضمن إشرافهما على مشروع خط بغداد تطور الوضع في الكويت عن كثب، واعتمدا في ذلك على مصادر قوية للمعلومات.

ويجب ألا نغفل أيضاً البرقية التي أرسلها القنصل الروسي في البصرة أداموف إلى السفير زينوفييف في الاستانة في ٢٣ نوفمبر ١٩٠١، والتي يطلعه فيها على خبر تحريك ثلاث كتائب تركية من منطقة السماوة إلى الجنوب، إحداها كانت مخصصة للكويت، والذي طلب إرسالها هو مبارك نفسه[٥٦] ومما يسترعي الانتباه أن تاريخ برقية أداموف التي أشار فيها إلى طلب مبارك تزويده بالقوات،

يتفق مع نفس اليوم الذي أخبر فيه السلطان عبد الحميد السفير الألماني مارشال بأنه قد تلقى رسالة الولاء والطاعة من شيخ الكويت.

أمر آخر غاية في الأهمية ولايجب تجاهله أيضا هو طلب مبارك العاجل إلى كمبل في ٣ ديسمبر ١٩٠١ في لحظة وصول النقيب إلى الكويت، والذي أشار فيه شيخ الكويت لأول مرة في تاريخ كل علاقاته مع بريطانيا بأنه ـ اذا مارفضت اقتراحاته ـ سيكون مضطرا إلى الانتقال إلى صف تركيا. وهو تهديد ليس بسيطا بالمرة، ولا ريب أن هذه الخطوة كانت مرتبطة بالوضع السياسي الداخلي في الامارة، لاسيما وأن الشيخ مبارك قد طلب ضمانات له ولورثته.

وثمة معلومات مثيرة جداً حول الوضع الداخلي في الكويت، وحول موقف السلطات الإنجليزية الهندية منها بطريقة غير مباشرة، كانت قد نشرت في ديسمبر ١٩٠١ في «تايمز» ضمن سلسلة المراسلات الصحفية «في الخليج العربي» من بومباي. فقد نشرت الجريدة في ٩ ديسمبر خبرا يفيد باحتمال توجه السفن العسكرية الجديدة إلى الخليج العربي بسبب الاضطرابات المتوقعة في الكويت، ولم تلبث الصحيفة أن نشرت في اليوم التالي مباشرة أخباراً تطمئن القراء بأن الطراد «فوكس» فقط هو الذي سيتوجه إلى الكويت، بعد أن اتضح كذب الأخبار الخاصة بالاضطرابات المحتملة المبنية على شائعات تزعم بأن مبارك سيزاح قريبا عن الحكم. وفي نهاية ديسمبر فقط نشرت «تايمز» قصة المهمة التي قام بها النقيب، مؤكدة بأن مبعوث السلطان لم يسمح له حتى بدخول الكويت. ومما يسترعي الانتباه أن الصحف الانجليزية تنشر عادة هذا النوع من الأخبار في حينها دون أي تأخير، فإذا بها تبطىء هذه المرة شهراً كاملاً تقريباً، مما يؤكد أن هيئة تحرير «تايمز» كانت تتريث وتنتظر بوضوح حتى تهدأ الخواطر والمشاعر المتأججة في الآستانة إلى حد ما.(٥٧)

ومما يثير الاهتمام في هذه المقالة هو إفادتها بأن شيخ الكويت قد تقدم بطلب جديد إلى انجلترا لمنحه الحماية نظرا لتعرضه مرة أخرى للخطر من جانب تركيا وابن رشيد، وفي الختام أشارت فجأة وبصورة استفزازية إلى «احتمال أن يوافق مبارك في التنازل لابنه عن الحكم، إذا ما قرر الانجليز وضعه تحت حمايتهم». (٥٨).

واستخلاصاً مما سبق يمكن الخروج باستنتاج مفاده أن الوضع كان معقدا للغاية في الكويت ذاتها في النصف الثاني من سنة ١٩٠١. وظلت سمعة ومكانة مبارك كبيرة وعظيمة كسابق عهدها، إلا أن ما قدم من تنازلات اضطرارية لانجلترا، قد أثار بلا ريب استياء وامتعاضا لايستهان بهما، ونقصد بها بالدرجة الأولى استئناف الرحلات البحرية لشركة «بريتش إنديا»، وكذلك السماح للوكلاء الانجليز بالإقامة في الكويت، مثل ترجمان القيادة البحرية الحربية وممثل «بريتش انديا».

ولم يكن وضع مبارك سهلا أيضا بسبب اعتماد قواته القتالية الأساسية على عربان القبائل المجاورة، الذين كانت نزعة التحرر وعدم التقيد لديهم قوية بصورة خاصة. فضلا عن الهزائم التي مني بها في صراعه مع ابن رشيد من أجل السيطرة على المناطق الوسطى لجزيرة العرب، وأيضاً الصعوبات التي عانى منها تجار الكويت بسبب قطع الصلات التجارية مع نجد ومع البصرة والمناطق الأخرى لجنوب مابين النهرين.

وقد كان من العوامل الأساسية للتنازلات التي قدمها مبارك للانجليز هو وجود الحشود التركية الضخمة في جنوب العراق، بالاضافة إلى حشود ابن رشيد في غرب الكويت.

وفي ظل هذه الظروف كان الوكلاء الإنجليز من جانب، وأتباع يوسف

الإبراهيم من الجانب الآخر، يعكرون صفو الماء، وكان هذا على ما يبدو، سبباً لتبرير مانشرته «تايمز» من أخبار استقتها من بومباي، حول احتمال إقالة مبارك من الحكم، وهذه المعلومات التي تلقاها الباب العالي حول صعوبة وضع مبارك هي التي حددت قرار السلطان عبد الحميد بتكليف النقيب بمهمته هذه مرتين، انطلاقا من توصل الآستانة ـ على ما يبدو ـ إلى قناعة بأن الوضع المهتز للشيخ مبارك سيجبره على القبول بالمطالب التركية، ولهذا السبب أبلغ عبد الحميد السفير مارشال في ٢٢ نوفمبر بخبر رسالة الوفاء والطاعة من مبارك، التي حتى ولو لم تكن، فهي ممكنة وواردة طبقا لرأي الأتراك. ومن المحتمل أن الأتراك، عندما قرروا إبلاغ مارشال بأمر الرسالة، كانوا يحسبون بأنه سيتعجل بإخبار زميله السفير الإنجليزي، الأمر الذي سيثير حتما ريبة الدبلوماسية البريطانية تجاه مبارك وسوف يساعد على عزله، علما بأن السياسة الإنجليزية تجاه شيخ الكويت لم تكن أبدا تشعر بالثقة المتزايدة أو الكافية لجعلها تكف عن اتخاذ اجراءات الحيطة والحذر، كما حدث من السلطات البحرية العسكرية البريطانية في أثناء زيارة النقيب.

وإلى جانب ما أثارته المهمة الثانية للنقيب من قلق وتوجس لدى الدبلوماسيين والوكلاء الانجليز، فقد أضيفت إليها مشاعر خوف واضطراب ساورتهم بسبب زيارة الطراد الروسي المدرع «فارياغ» إلى الكويت في ديسمبر ١٩٠١، أي في ذروة تطورات الأزمة الكويتية. ولا ريب أن هذه الزيارة كانت من أهم المعالم المشهودة في المرحلة الثانية لتطور العلاقات الروسية الكويتية.

هوامش الفصل السادس

(١) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا «الأرشيف السياسي»، الملف ٣١٩٥، الورقة ٧٧.

2. Plass, y. op. cit. S. 289; Br. Doc. vI, App. o. 334.

(٣) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «الأرشيف السياسي»، الأوراق ٥٩ ـ ٦٠؛ الملف ٣٦٤، الورقة ١٩.

4. Gr. Pol. Bd. XVII, N 5292.

(٥) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «السفارة في الآستانة»، الملف ٨٦٩، الورقة ١٨٨.

(٦) المادة ٧ من اتفاقية باريس لسنة ١٨٥٦ التي احتفظت بمفعولها بناء على المادة ٦٣ من اتفاقية برلين.

(٧) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «السفارة في الآستانة»، الملف ٨٦٩، الورقة ١٨٩.

8. PRO, O'Connor to Lansdowne - Tel. N 110-6-IX 1901 - FO 78/5174; Lansdowne to O'Connor - Tel. N. 132 9-IX:-1901 - FO 78/5174 .

(٩) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «الأرشيف السياسي»، الملف ٣١٩٥، الورقة ٨٤.

(١٠) المصدر السابق، الورقة ٩٠.

11. PRO - Lansdowne to Kostaki Pasha - 11-IX-1901 - FO 78/5469.

12. PRO - Salisbury to Lascelles (السفير البريطاني في برلين) N 312 - 12-IX-1901 - FO 78/5174.

13. PRO - كيرزون إلى هاملتون :1901 -IX-8ـ المقيم السياسي في الخليج كمبل إلى كيرزون 9-IX- 1901- FO 78/5173-4; O'Connor- Lansdowne - 21 - IX-1901- FO 78/5173-4. لنسداون لإعلام حكومة تركيا حول وضع الكويت ـ 27 - IX- 1901 - FO 78/5174.

(١٤) المصدر السابق.

15. PRO, O'Connor - to Lansdowne N117-23-IX 1901 - FO 78/5174.

16. PRO, Curzon to Hamilton - 25-IX-1901 - FO 78/5174.

17. PRO, Adm. / FO - M - 0814 - FO 78/5174.

18. PRO, O'Connor to Lansdowne - Tel. N 118 - 26-IX-1901 - FO 78/5174.

19. Gr. Pol., Bd. XVII, N 5310.

(٢٠) لنسداون حول وضع الكويت ـ ٢٧ ـ ٩ ـ ١٩٠١ (FO 78/5174).

(٢١) أرشيف الدولة المركزي للأسطول الحربي البحري لروسيا، المجموعة ٤١٧، القائمة I، الملف ٢٢٥٦٠، الورقة ١.

(٢٢) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «الأرشيف السياسي»، الملف ٣٥٤، الورقة ٣٢.
(٢٣) برقية قائد اسطول الهند الشرقية الادميرال بوزانكيت إلى كيرزون و1901 - PRO 6-IX
. FO78/5174

(٢٤) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا «السفارة الآستانة» الملف ١٢٤٥ الأوراق ٢٩٧ - ٢٩٨.

(٢٥) المصدر السابق الأوراق ٢٩٩ ـ ٣٠٠

26. The Affairs of Kuwait V.I Part III, N203.

(٢٧) أرشيف السياسة لروسيا، «السفارة في الآستانة»، الملف ١٢٤٥، الأوراق ٣٥٢ ـ ٣٥٣.

28.. Lorimer, op. cit. p. 1032.

(٢٩) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «السفارة في الآستانة»، الملف ١٢٤٥، الورقة ٣٠٢.
(٣٠) المصدر السابق، الأوراق ٢٩٧ ـ ٢٩٩.
(٣١) المصدر السابق، الأوراق ٣٢٤ ـ ٣٢٥.
(٣٢) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «الارشيف السياسي»، الملف ٨٦٩، الورقة ٢٨٦.
(٣٣) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «السفارة في الآستانة»، الملف ١٢٦٥، الورقة ٢.

34. Aitchison, op. cit. p. 203, Busch, op. cit. p. 205-206' Plass, op. cit. p. 302; Fraser, L. op. cit. p. 100; Dickson, op. cit. p. 139.

(٣٥) أرشيف السيارة الخارجية لروسيا، «السفارة في الآستانة»، الملف ١٢٦٥، الأوراق ٢ ـ ٣.
(٣٦) المصدر السابق، الورقة ٣.

37. Aitchison, op. cit p. 203; Fraser, op. cit. p. 100.

(٣٨) 14-XII- 1901 FO78/5251 برقية القبطان «سايمنس» إلى الادميرال بوزانكيت وPRO.
(٣٩) 23-X- 1901, 6-XII - 1901, 2 - I - 1902 برقيات كيرزون إلى هاملتون - PRO
IOD 510/9/10. FO 78/5174

(٤٠) N 376, 6-XII-IO- FO. 27.1 FO 78/5251 وكمبل إلى مبارك PRO.
(٤١) 6-XII- 1901 - FO 78/5174 ولنسداون إلى قيادة الأسطول PRO.
(٤٢) N 277 وساندرسون إلى بونشين (القائم بأعمال بريطانيا في الآستانة) 1901- PRO, 6-XII-
. FO 78/5174

(٤٣) 17 - XII- 1901, Home 2699/01 ولنسداون إلى قيادة الأسطول PRO.
(٤٤) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «الأرشيف السياسي»، ملف ٣٥٤، الورقة ١٠٩.

45. "Times of India", 11-I-1902.

(٤٦) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «الأرشيف السياسي»، الملف ٣١٩٥، الورقة ١٥٨.
(٤٧) المصدر السابق، الورقة ١٥٩.

48.. Gr. Pol. Bd XVII, N 5321
49. Gr. Pol. Bd XVII N 5302

(٥٠) المصدر السابق.

(٥١) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «الأرشيف السياسي»، الملف ٣١٩٥، الورقة ١٢٥.

(٥٢) لكن الملحوظة الواردة في Gv.Pol. Bd. XVII N5319' تؤكد حقيقة استلام برلين لنبأ مارشال.

(٥٣) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «الأرشيف السياسي»، الملف ٣٦٤، الورقة ٢١.

(٥٤) المصدر السابق.

55. Helfferich, K., George Von Siemens, Bd. III, S132.

(٥٦) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «الأرشيف السياسي»، الملف ٣٦٤، الورقة ٢١.

57. "The Times" 21-XII-1901.

58. Ibid.

الفصل السابع

روسيا والخليج العربي

التطور اللاحق للعلاقات الروسية الكويتية

لم تكن برقية وزير الخارجية الروسي لمسدورف إلى القائم بالأعمال في الاستانة شرباتشيوف بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٠١ حول عدم الرغبة في التدخل المباشر في شؤون الكويت، ردًا على طلب مبارك، الذي كان قد بلغ إليه في أبريل ـ مايو من خلال كروغلوف، تعني أبداً أن بطرسبورغ قللت اهتمامها بالخليج العربي وبالكويت بصفة خاصة، وكل ما في الأمر ببساطة هو أنها قررت عدم تصعيد علاقاتها وخلافاتها مع بريطانيا، التي كان وكلاؤها في الخليج يتابعون عن كثب كل خطوة للتجار والدبلوماسيين الروس في الإمارة، وبغض النظر عن ذلك فهم لم يتمكنوا من معرفة مضمون المراسلات المتبادلة بين مبارك وكروغلوف.

وقد واصل الوكلاء الروس في المنطقة من ناحيتهم، أيضا المطالبة بتنشيط السياسة الروسية تجاه الخليج والكويت بالذات، وفي هذا الصدد ثمة اهتمام خاص يمثله خطاب كروغلوف المسهب الموجه في ١٩ يونيو ١٩٠١ إلى السفير زينوفييف في الأستانة قبل وصول تعليمات الوزير لمسدورف التي كانت قد صدرت في ١٥ مايو.

تطرق كروغلوف في خطابه هذا مرة أخرى إلى الخطوات التي اتخذها مبارك للاتصال بالدبلوماسية الروسية، ومن أجل إعلان الحماية الروسية على الإمارة، ليشير بعد ذلك إلى: «**نحن أمام أمر واقع وحقيقة تاريخية جديدة تطرح**

أمام سياستنا طلبا يستوجب تقييمه الفوري والرد عليه، يطالبنا بذلك الشيخ مبارك، الأمير الحر الثري، المالك العربي لجون القرين، المفتاح إلى صحراء الجزيرة العربية، وإلى وادي دجلة والفرات، الأمير الذي دافع حتى الآن بكل هذا النجاح عن بلاده وحريته من تطاول أعدائه: سواء الإنجليز أو الأتراك الذين قدروا منذ زمن طويل أهمية الكويت». وبعد تأكيده أنه قد ولى ذلك الزمان، الذي لم يكن فيه الساسة الروس يهتمون بالكويت، استطرد كروغلوف يقول: «كان هذا فيما قبل، أما الآن فدورنا قد تغير، جاء «غيلياك» ليطرح اليانصيب، فقد ولى زمان دور المراقب، لدينا الآن ملاحة عبر الخليج، ولدينا قنصليات في بوشهر والبصرة وبومباي، وربما نقوم في المستقبل بالملاحة الروسية عبر دجلة؛ فالآن الخليج والكويت من ورائه بالنسبة لنا ليسا كما كانا قبل عام مضى، وأهميتهما قد ارتفعت وأصبحا ضروريين لروسيا، وقد أثارا ضجة في كل مكان، وأصبحا مركز اهتمام يتطلب منا الانخراط أيضا في الكفاح من أجل احتياجاتنا وحقوقنا في الخليج نفسه عموما، والكويت خصوصا». وفي الختام تناول كروغلوف بالتفصيل الخطط الإنجليزية والألمانية والتركية للاستيلاء على الكويت، وطلب بإلحاح التصدي لها بكل الوسائل[1].

ويلاحظ أنه رغم قرار الحكومة الروسية المشار إليه عاليه بعدم التدخل في شؤون الكويت بطريقة مكشوفة، ظلت بطرسبورغ تبدي اهتماما متزايدا بالخليج العربي، ففي سنة ١٩٠١ افتتحت القنصلية العامة الروسية في بوشهر، وقنصلية أخرى في البصرة، بينما حولت القنصلية في بغداد إلى قنصلية عامة. ورغم عدم الموافقة على خطط كروغلوف، إلا إنه قد كوفئ على نشاطه وهمته بترقيته إلى قنصل عام. كما عين أيضا سكرتير القنصلية في بغداد أوسنيكو مديرا للقنصلية العامة في بوشهر، وهو «صديق قديم» للكويت، زار الشيخ مبارك مرتين قبل تقلده هذا المنصب، ويتحدث اللغة العربية بطلاقة (أما كروغلوف فكان يجيد

الفارسية إلى جانب العربية أيضا). وعين آداموف قنصلا في البصرة، وهو خبير كبير باللغة العربية، وقد نشر بحثا فيما بعد عنوانه «العراق العربي».

كتب السفير زينوفييف خطابا إلى وزارة الخارجية الروسية في ٣١ أغسطس سنة ١٩٠١، تناول فيه بشكل مفصل جانبا من التعليمات التي أعدها بنفسه للقنصل الجديد فيما يخص الكويت: «إنني اقترح على أداموف أن يعلن للشيخ ـ دون أن يسلبه الأمل في تعاطفنا وتعاونا معه ـ بأننا سوف نستغل نفوذنا في الآستانة من أجل أن نكون مستعدين دائما لحماية مصالحه المشروعة ومطالبه من الحكومة التركية، وسوف نمنع الأخيرة من التطاول على **الاستقلال الذي تتمتع به الكويت**. ومن ناحية أخرى، نحن ننصحه ـ خدمة لمصالحه ذاتها ـ بعدم إفساد علاقاته مع تركيا وعدم الإنصات لتحريضات الإنجليز الذين يتربصون الفرصة السانحة لكي يسيطروا على كل ساحل الخليج العربي». وبينما قام السفير زينوفييف في تعليماته إلى أداموف بشرح قرار الحكومة الروسية حول عدم قبولها لاقتراح مبارك بإعلان الحماية عليه، إلا أنه في الوقت نفسه أكد عدم رغبته في «سلب الشيخ الأمل في تعاطفنا وتعاوننا معه»[٢].

وقبل نصف عام من افتتاح آداموف القنصلية في البصرة ظهرت في مياه الخليج العربي السفينة «كورنيلوف»، مفتتحة خط الملاحة الجديد أوديسا ـ الإسكندرية ـ الخليج العربي للجمعية الروسية للملاحة والتجارة، ونظرا لعدم وجود قنصليات روسية في هذه المنطقة في مارس ١٩٠١، فقد أوفدت وزارة الخارجية القنصل الروسي في أصفهان دوبيجا مؤقتا إلى بوشهر، وسكرتير القنصلية في بغداد أوسنيكو إلى البصرة، وكلفتهما بتقديم كل المساعدات الممكنة لقبطان السفينة «كورنيلوف».

وقد أثار خبر الافتتاح المرتقب لخط البضائع والركاب الروسي اهتماما كبيرا في موانى الخليج، حيث أعرب كبار التجار في أحاديثهم مع أوسنيكو الذي كان

موجودا في البصرة منذ فبراير ١٩٠١، عن سعادتهم الكبيرة بهذا الحدث ونوهوا أكثر من مرة إلى الانطباع الجيد الذي تركته زيارة «غيلياك» لدى السكان المحليين. وقال التجار لأوسنيكو: «نود الآن أن نرى بتعطش كبير بضائعكم ومنتجات فنكم ونتائج أعمالكم السلمية، التي يمكن بمرور الزمن أن تتحول إلى قاعدة قوية لصرح علاقاتنا الودية معكم». وكتب أوسنيكو عن الوجه الآخر للعملة ـ ويقصد رد فعل الانجليز ـ ليقول: «خالج أعداءنا اللدودين ـ الإنجليز هنا إحساس آخر عما ذكرته، فقد أصيبوا بذهول منذ الوهلة الأولى لسماعهم الشائعات الخاصة بقرب ظهور علم التجارة الروسي في مياه الخليج، حيث لم يكن يرفرف أي علم آخر هنا حتى الآن سوى العلم الإنجليزي وحده»(٣).

وكان رأي التجار والموظفين المحليين في حديثهم مع أوسنيكو بأن ما يخشاه الوكلاء الإنجليز ليس المنافسة التجارية لهم من قبل روسيا، بقدر تخوفهم من التأثير المعنوي السياسي للروس على السكان المحليين. وقال أعيان المدينة له: «أكثر ما يخشاه الإنجليز هو قدرة الروس وموهبتهم على نيل إعجاب السكان المحليين وكسب تعاطفهم فور التعامل معهم والظهور بينهم، أما الإنجليز، فهم رغم وجودهم بيننا عقوداً طويلة إلا أنهم ظلوا غرباء تماما بين الأهالي هنا، في حين أن بحارتكم مع قصر زيارتهم الشديد إلا أنهم تمكنوا من الاستحواذ على إعجابنا»(٤).

وقبيل وصول «كورنيلوف» حاول الوكلاء الإنجليز في البصرة أن يخيفوا السلطات المحلية بشتى الطرق من العواقب السياسية لافتتاح الخط الجديد، علاوة على تشكيكهم في جودة الصناعة الروسية أمام السكان المحليين.

وباعتراف والي البصرة روج الدبلوماسيون والتجار والوكلاء الإنجليز قبيل وصول الباخرة الروسية مباشرة شائعات بين الأهالي والمسؤولين تزعم بأن

«كورنيلوف» هي سفينة حكومية تتنكر بأنها سفينة خاصة، وتحمل على متنها مجموعة من الضباط الروس، بينما توجد مجموعة أخرى منهم تتوجه برا إلى البصرة عبر إيران، والهدف العام من هذه العملية ـ على حد زعمهم ـ هو الاستيلاء على البصرة وكل المنطقة المتاخمة لها من قبل القوات الروسية!

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى روجت بين التجار في الوقت نفسه شائعات أخرى تدعي بأن «كورنيلوف» هي سفينة قديمة وبالية، وبالتالي فإن التجار سوف يتعرضون لمجازفة جادة، إذا ما حاولوا استخدامها في نقل بضائعهم، وقد وصل الأمر بالقنصل الإنجليزي في البصرة إلى محاولة إقناع التاجر الهندي الذي قام بتأجير مبناه إلى أوسنيكو، بفسخ عقد الإيجار معه لكي يعرقل مهمة الممثل الروسي وعمله.

ومما تجدر ملاحظته أن الإدارة التركية كانت معنية بإنجاح مهمة شركة الملاحة الجديدة، خاصة أن الخطوط الملاحية لنقل البضائع والركاب التي كانت قائمة، لم تكن تتوقف في أي موانى أخرى سوى البصرة وبومباي، أو البصرة والموانى الأوروبية الغربية، ولم تكن هناك صلة مباشرة بين البصرة والأستانة، وكذلك مع الموانى التركية المطلة على البحر الأسود، فكان يتعين على الركاب المتجهين من جنوب ما بين النهرين إلى الأستانة والموانى التركية الأخرى، أن يتوقفوا في بورسعيد لتغيير السفينة، وكانت السلع والبضائع القادمة من بلاد ما بين النهرين أيضا يعاد تحميلها وشحنها هناك. ولا ريب أن هذا كله كان يبطئ ويعرقل الاتصالات التجارية ويجعلها باهظة التكاليف، فعلى سبيل المثال، كانت قيمة نقل الطن الواحد من السلع على السفن الإنجليزية من البصرة إلى الأستانة مع التوقف في بورسعيد لإعادة تحميلها، أغلى بمقدار الضعف تقريبا من قيمة النقل منها إلى لندن، رغم أن المسافة الأولى تعتبر أقصر بكثير من المسافة الثانية. وكانت تكاليف النقل أغلى من ذلك بين البصرة وطرابزون.

وهناك حقيقة هامة لابد من الإشارة إليها وهي أن هذا الوضع كانت له انعكاسات أخرى ليست اقتصادية فقط، نظراً لأن الشركات الإنجليزية كانت عمليا هي المحتكرة لوسائط الاتصال والنقل في حوض الخليج العربي، ومن ثم فهذه السياسة الخاصة بالتعريفة قد عقدت بدرجة كبيرة وعرقلت الاتصالات الاقتصادية والسياسية أيضا بين بلاد ما بين النهرين والمناطق الوسطى من الإمبراطورية العثمانية، ودعمت في الوقت نفسه المواقع الإنجليزية في هذه المنطقة.

وبناء عليه، كانت السلطات التركية معنية بفتح خط جديد للرحلات المنتظمة للبواخر الروسية بين أوديسا والآستانة وموانى الخليج العربي. علماً بأن النتائج السياسية لرحلة «كورنيلوف» كانت أكبر بكثير من عوائدها الاقتصادية، التي كانت متواضعة بسبب نشاط ومقاومة الدبلوماسيين والتجار والوكلاء الإنجليز لها، علاوة على ما ارتكبته الجمعية الروسية للملاحة والتجارة من أخطاء جسيمة سواء خلال إعدادها لهذه الرحلات، أو عن طريق اختيارها غير الموفق لوكيلها المؤقت في البصرة، والذي كان تاجرا انجليزيا يدعى هاملتون ـ صاحب شركة «هوتس وهاملتون». وكان المسؤولون الأتراك وتجار البصرة يتساءلون بدهشة، ويستفسرون من أوسنيكو: «كيف يحدث هذا، أن تضعوا مصالحكم التجارية تحت إشراف شخص انجليزي، أي ممثل تلك الأمة التي سوف تبذل أقصى جهودها من أجل إزاحتكم من هنا؟». وكان هذا الواقع يثير دهشة أكبر أيضا وسط تجار بغداد(٥).

قامت السفينة «كورنيلوف» برحلتها الثانية إلى الخليج في أكتوبر ١٩٠١، وواصلت السلطات البريطانية جهودها الدؤوبة من أجل عرقلة الملاحة الروسية والإساءة إلى سمعتها في أعين السكان المحليين. فعندما توقفت، مثلا «كورنيلوف» في ميناء بوشهر، اقترب الطراد الإنجليزي «ماراثون» من السفينة

الروسية وحاول أحد ضباطه استجواب طاقم «كورنيلوف» بطريقة توحي وكأن بريطانيا مكلفة بوظيفة شرطي الخليج، أو أن من حق أسطولها القيام بمراقبة الملاحة الروسية. غير أن الدبلوماسية الروسية قد تصدت لهذه المحاولة، بالطبع[٦].

ومما له دلالته في هذا الصدد ما صرح به الصحفي الإنجليزي المعروف ويكهم الذي زار الخليج سنة ١٩٠٢، مقتفيا أثر «كورنيلوف» فورا، عندما أكد في كتابه «المشكلة الفارسية» بأن «ظهور السفينتين الروسيتين في سنة ١٩٠١.. قد خلّف قلقا أكبر حتى من ظهور جرم سماوي جديد، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تلك الشكوك التي كانت تثيرها كل خطوة للروس في هذه المنطقة..»[٧].

وتجدر الإشارة إلى أن السفير الروسي في طهران أرغيروبولو قد انضم أيضا إلى المهتمين بمناقشة المشكلات المرتبطة بتنشيط العلاقات التجارية والاقتصادية لروسيا مع موانى الخليج، وطرح في تقريره إلى بطرسبورغ في الخامس من ديسمبر ١٩٠١ مسألة ضرورة زيادة حمولة السفن الروسية المتجهة إلى الخليج وتقليل حجم غاطسها المائي حتى تتمكن من عبور شط العرب، وطالب بضم الكويت إلى قائمة الموانى التي يجب التوقف بها، ومنح بعض التسهيلات للتجار المهتمين بإرسال سلعهم إلى هذه المنطقة، ولم يلبث أن جاءه الرد فورا على اقتراحاته هذه، فقد أخطره الوزير لمسدورف في خطابه بتاريخ ٢٢ ديسمبر بأن تقريره هذا قد عرض على فيتي وعلى القيصر نفسه، وأنه قد حاز على استحسانهم التام، فتقرر تكثيف الاهتمام بهذه المنطقة.

ومع البحث الشامل والتنفيذ الجزئي لخطط الملاحة في الخليج بدأت الدبلوماسية الروسية والدوائر التجارية في ذات الوقت تدرس أيضا إمكانية فتح

خط ملاحي روسي عبر دجلة، في حين أن المحتكر الفعلي للملاحة هناك منذ سنة ١٨٦٠ كانت شركة «لينش» الإنجليزية:

«The Euphrates and Tigris Steam Navigation Company».

وكانت هذه الشركة تتطلع أيضا إلى السيطرة على الملاحة في شط العرب ونهر كارون، وفرضت تعريفة على نقل البضائع من البصرة إلى بغداد يتراوح متوسطها من ٢٥ إلى ٦٠ شلن للطن الواحد، بينما بلغت قيمتها من لندن إلى بغداد مع إعادة شحنها في البصرة ما يتراوح في المتوسط بين ٢٠ و٥٠ شلن للطن. وبالتالي كان نقل البضائع من بغداد إلى البصرة أغلى من نقلها من بغداد إلى لندن! واستخلاصا مما سبق نستنتج بأن شركة «لينش» كانت تبذل ما في وسعها من أجل فرط عقد مناطق الإمبراطورية العثمانية اقتصادياً وسياسياً، في الوقت الذي كانت تعزز فيه الصلات بين انجلترا والمناطق العربية للإمبراطورية العثمانية.

ولهذا السبب قوبلت فكرة إنشاء الشركة الروسية للملاحة في دجلة والفرات، عندما ظهرت لأول مرة سنة ١٩٠٠، بمقاومة شديدة من قبل السلطات الإنجليزية الهندية والدبلوماسية البريطانية. وكان المبادر بإنشاء هذا المشروع هو تاجر بغداد الكبير المنحدر من أصل روسي أرتين أفانيسوف، الذي استعان به كروغلوف، كما كنا قد ذكرنا من قبل، بصفته «خبيراً» في الشؤون الكويتية، وقد اتفق أفانيسوف مع تاجرين آخرين من بغداد من أصل تركي للمساهمة في إنشاء هذه الشركة، وتضمنت وثيقة الاتفاقية بينهم الإشارة حتى إلى المبالغ الكبيرة التي رصدت فيها لرشوة كبار الوجهاء الأتراك في الآستانة وبغداد والبصرة. ومما يثير الدهشة أن أصحاب هذا الامتياز قرروا جعل هذه المبالغ كبيرة خصيصاً حتى لا تكون مجرد رشاوي عادية، كتلك الرشاوى الشائعة في تركيا، بل لكي يتمكنوا من تحييد الهدايا الأخرى المتوقعة من شركة «لينش»

الإنجليزية إلى نفس المسؤولين الأتراك من أجل أن يعترضوا على إنشاء شركة الملاحة المنافسة لها، وكان أفانيسوف يخطط لتحويل هذه الشركة مستقبلا إلى جمعية مساهمة روسية.

ومثلما أشارت التوقعات كانت مقاومة شركة «لينش» للمشروع قوية للغاية. وبغض النظر عن ذلك كلفت وزارة الخارجية الروسية في أغسطس ١٩٠١ القنصلية العامة في بغداد والقنصلية في البصرة بتقديم كافة المعلومات اللازمة لتقرير مسألة بدء الملاحة الروسية عبر دجلة، والتنسيق بين نشاطها ونشاط السفن التابعة للجمعية الروسية للملاحة والتجارة، التي - كما ذكرنا - ستتوقف في بوشهر والبصرة بالإضافة إلى الكويت أيضا، بما في ذلك من أهمية سياسية واقتصادية كبيرة ستعود على الإمارة.

ولقد تحمس كروغلوف وأداموف لفكرة الملاحة الروسية عبر دجلة وأيدا خططها بكل الوسائل، وتوصلا إلى قناعة بأن الشرط الهام لجعل هذا المشروع ذا مردود عال هو زيادة تصدير السلع والبضائع الروسية إلى دول الخليج، وبالدرجة الأولى السكر والأخشاب ومنتجاتها والكيروسين.

ولم يكتف كروغلوف بمساندة فكرة الملاحة في دجلة وتعاونها مع خطوط الجمعية الروسية للملاحة والتجارة فقط، بل طالب في تقرير طويل وجهه إلى بطرسبورغ والآستانة في الأول من ديسمبر سنة ١٩٠١، بضرورة فتح قنصليتين روسيتين في الموصل وكرمنشاه عقب إنشاء هذه الشركة الملاحية مباشرة، وكذلك فتح فرعين لبنك الخصم والتسليف الروسي بهما، وتقديم كل التسهيلات الممكنة لزيارة الأماكن المقدسة للحجاج الشيعة الروس الذين يتوجهون سنوياً من القفقاس إلى النجف وكربلاء، وبالتالي يحتاج الأمر إلى فتح الملاحة أيضا عبر الفرات.

وفي فبراير سنة ١٩٠٢ تلقى السفير زينوفييف تعليمات بطرسبورغ بالتقدم إلى الحكومة التركية بطلب منح الجمعية الروسية للملاحة والتجارة امتياز بدء الملاحة عبر دجلة والفرات. وسوف نتناول في الفصول القادمة مصير هذه الخطط.

لكن ما من شك في أن أهم حدث في الخليج في النصف الثاني من سنة ١٩٠١ هو ظهور الطراد الروسي «فارياغ» في مياهه ـ سفينة من الطراز الأول ومن أحدث السفن، وكانت قد بنيت في العام ذاته، وتبلغ حمولتها ٦٥٠٠ طن، ومسلحة بـ ٣٤ مدفعاً سريع الطلقات و٦ أجهزة طوربيدية، وعدد طاقمها ٥٧٠ شخصاً، وبالتالي كان «فارياغ» واحداً من أقوى الطرادات في العالم.

إن قرار الحكومة بتحويل خط سيره إلى الخليج في أثناء توجهه إلى الشرق الأقصى يدل على مكانة الخليج في السياسة الخارجية لروسيا، ولولا الغاطس الكبير لهذه السفينة الثقيلة لتمكن «فارياغ» من زيارة البصرة والمحمرة، لكنه زار خلال ديسمبر كلا من مسقط وبندر عباس ولنجة وبوشهر والكويت.

على أي الأحوال كان ظهور «فارياغ» في الخليج، وبالذات في الكويت، مفاجأة غير سارة بالمرة للجانب البريطاني، لاسيما في تلك المرحلة الحادة من تطور الأزمة الكويتية، فكانت القيادة البحرية العسكرية البريطانية ترصد كل تحركاته في الخليج بعناية فائقة، وكانت قيادة الأسطول والحكومة البريطانية تتلقى معلومات فورية حول كل زيارة لـ «فارياغ» إلى هذه الموانى.

ومثلما كان الحال خلال زيارة «غيلياك»، تمكن الأهالي في هذه الموانى أيضا من ارتقاء متن «فارياغ» ومشاهدته من الداخل. وقد كتب أوسنيكو في تقريره حول زيارة الطراد الروسي للخليج، الذي رافقه طوال مدة إبحاره بصفته مديراً عاما للقنصلية في بوشهر، يقول: «عندما ظهر «فارياغ» في موانى الخليج المختلفة، استحوذ على اهتمام بالغ من كل السكان المحليين، ولم يلبث أن أثار

لديهم أقوى مشاعر الود والتعاطف تجاهه بفضل الحجم الكبير للسفينة ومنظرها المهيب وفخامتها ونظافتها وترتيبها من الداخل وإضاءتها الكهربائية القوية ومدافعها الجبارة، وفرقتها الموسيقية لآلات النفخ التي لم يسبق أن ظهر مثلها في الخليج، ومعداتها التكنيكية المختلفة وأنظمتها الحديثة للغاية وتعداد طاقمها وفتح أبواب السفينة للمشاهدة العامة، وأخيراً شدت سماحة وحسن استقبال البحارين الروس انتباه كل الزوار وخلبا لبهم وأثارا لديهم أحاديث لا نهاية لها في مختلف موانى الخليج ليس خلال تواجد السفينة فقط، بل بعد إبحارها أيضا. وقيل الكثير حول الطراد الروسي ليس في مياه الخليج فحسب، وإنما على طول ساحل جزيرة العرب.. ووصلت شائعات وأصداء زيارة الطراد الروسي للخليج إلى شيراز وأصفهان..»[٨].

وأشار أوسنيكو في نفس التقرير إلى استياء السلطات البريطانية من زيارة «فارياغ» للخليج، قائلا: «اللطعة الوحيدة على هذه اللوحة السعيدة العامة كانت تلك الوجوه العابسة - المثيرة للضحك هنا - للإنجليز ووكلائهم المحليين، المنسيين تماما طوال زيارة السفينة العسكرية الروسية للخليج».

ولم يغفل القنصل الانجليزي في البصرة فراتيسلاف عن الإشارة في مذكراته إلى ملابسات هذه الزيارة، لكن بلكنة مختلفة ومخففة طبعاً. وكان قد نوه في تقاريره إلى كلكتا ولندن بأن أكثر ما أثار انتباه الخبراء المحليين العالمين بفنون البحر هي المواسير العالية الأربع لـ«فارياغ». ومما يسترعى الانتباه أن اللورد كيرزون قد تأثر جداً بهذا الخبر، وقرر على الفور أن يستثمر صلاته القديمة بكبير لوردات قيادة الأسطول سلبورن، وأقنعه بأن يصدر أمراً بتكليف أكبر طرادات الأسطول البريطاني ذات المواسير الأربع بالتوجه إلى الخليج على وجه السرعة، في حين أنه كان في ذاك الوقت متواجداً في البحر الكاريبي!.

ومما يدل على أن زيارة «فارياغ» للخليج قد أحدثت أثراً قوياً للغاية على الدوائر الحاكمة الإنجليزية، هو واقع تناول كل الأدبيات والمؤلفات البريطانية المكرسة للخليج لهذا الحدث. ونلحظ أيضا أن الاهتمام الموجه لـ«فارياغ» في كتب سيرة حياة كيرزون وفريزر ورونالدشي المعتمدة على وثائق أرشيفه الشخصي، يدل دلالة واضحة على أن نائب الملك والمقربين إليه كانوا يترصدون كل تحركات السفينة الروسية ويتابعونها عن كثب. وتتأكد صحة هذه الملاحظة أيضا من الوثائق التي عثر عليها مؤلف هذا الكتاب سنة ١٩٩١ في أرشيف الوزارة السابقة لشؤون الهند.

وفي الوقت نفسه أظهرت الصحافة الإنجليزية الهندية هذه المرة تحفظاً عجيباً، بينما كانت تنشر طوال هذه السنوات شتى الأخبار حول المخططات الروسية تجاه الخليج، إذ تشير تقارير القنصل العام الروسي في بومباي كليم إلى أن الرسائل الصحفية من مسقط وبوشهر وبندر عباس المنشورة في ديسمبر سنة ١٩٠١ في «تايمز أوف إنديا» و«بيونير» و«أمريتا بازار باتريكا»، كانت تؤكد بكل الوسائل على أن السكان المحليين لكلا ساحلي الخليج لا يعيرون زيارة «فارياغ» أي اهتمام، لأنهم واثقون في التفوق الساحق للجبروت البريطاني(٩).

على أي الأحوال تمثلت ذروة الجولة البحرية لـ«فارياغ» عبر الخليج في زيارته للكويت. وبعكس زيارة «غيلياك» التي تم الإعداد لها بعناية فائقة من قبل الدبلوماسيين الروس، وبمساعدة نشيطة من السلطات التركية في البصرة، وحتى بإسهام من جماعة النقيب، فإن زيارة «فارياغ» كانت مفاجئة لحاكم الكويت. وهذا الأمر يدفعنا إلى الاستنتاج بأن الدبلوماسية الروسية في خريف سنة ١٩٠١، خلافا لربيع سنة ١٩٠٠، لم يكن يراودها أدنى شك في أن السفينة الروسية ستلقى أحسن استقبال، وهذا بدوره يدل أيضا على الثقة الكبيرة التي

كانت تشعر بها بطرسبورغ تجاه موقف مبارك وأعوانه الإيجابي من روسيا، على الرغم من عدم تلبيتها طلبه حول الحماية.

ألقى «فارياغ» مرساته في جون الكويت في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠١. وقد قوبل أوسنيكو والبحارة الروس استقبالاً حاراً من قبل الابن الأكبر لمبارك وولي عهده الشيخ جابر، وكان مبارك نفسه، لعدم علمه بالزيارة، موجوداً مع قواته في الجهرة - على بعد خمس ساعات مَن الكويت، قرر أوسنيكو الذهاب إليه، وكان اللقاء بينهما ودياً للغاية، لدرجة أن الشيخ قد أصر على تقديم عرض عسكري تكريماً للضيوف الروس. وقد أشار أوسنيكو في تقريره حول مضمون حديثه مع حاكم الكويت إلى أن: «مبارك قد أعرب مراراً عن أسفه على قصر زيارة السفينة الروسية إلى الكويت ورحيلنا العاجل، وقدم لي وللضباط الروس الشكر على لقائنا معه، وطلب منا بأسلوب وكلمات مؤثرة للغاية أن ننقل للحكومة الروسية امتنانه العميق على منحه هذا الشرف العظيم المتمثل في إرسال السفينة العسكرية إلى الكويت، ورغبته في أن يرى الروس في الكويت في زيارات أكثر بقدر الإمكان.. وعند الوداع ذكرني الشيخ مبارك مرة أخرى برغبته التي أعرب عنها أكثر من مرة في أحاديثه معي، في أن يرى السفن التجارية الروسية محملة بالبضائع والسلع الروسية في الكويت»[١٠].

وقد أحسن الشيخ وكل أفراد عائلته الكثيرين استقبال البحارة الروس طوال مدة زيارتهم للكويت، كما لقوا نفس الاستقبال والمعاملة الحسنة من جانب الأهالي في المدينة.

وأكد أوسنيكو في ختام تقريره بأن هذه المشاعر من قبل مبارك كانت مخلصة تماماً، أما تطلعه إلى تطوير وتعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية مع روسيا فقد كان متفقا ومستجيباً بالكامل مع مصالح وخطط مبارك.

* الشيخ جابر المبارك ولي العهد آنذاك يقابل الضباط الروس ويذكر المقدم البحري «كرافت» أن حديث الشيخ جابر يتميز بالحكمة والذكاء وبعد النظر السياسي.

* الشيخ مبارك الصباح يستقبل البحارة الروس. وفي تقرير العقيد بحري «بيير» قائد الطراد «فارياج» أن حفل الاستقبال الذي أقامه الشيخ مبارك تجلت فيه مظاهر الحفاوة والتكريم، وأبدى سروره برؤية الطراد، وأنه يرحب بقدوم سفننا العسكرية والتجارية على حد سواء

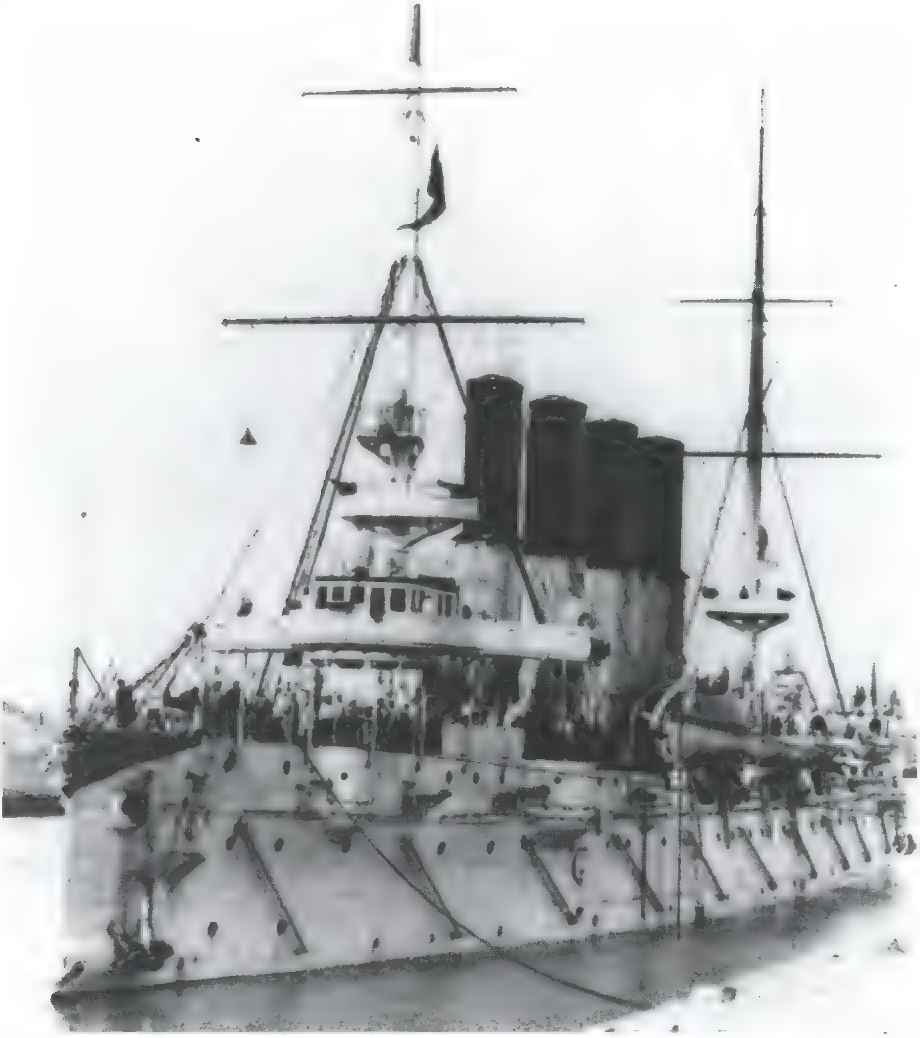

* الطراد «فارياج» في مياه الخليج

* مجموعة من المواطنين الكويتيين الذين جاءوا للتفرج على البحارة الروس

* المستشار «أوسنيكو» والمقدم بحري «كرافت» في طريقهم إلى مخيّم الشيخ مبارك الصباح خارج المدينة.

* الشيخ مبارك الصباح يطلع الضباط الروس علي مخيّمه بالقرب من مدينة الكويت

* الواجهة البحرية للكويت كما صورها البحارة الروس في ديسمبر ١٩٠١ .

تابعت الصحف الإنجليزية رحلة «فارياغ»، ونشرت «تايمز» سلسلة من المقالات مكرسة للخليج، حازت الكويت منها، بالطبع، على الاهتمام الأكبر. وتحقيقاً لهذا الهدف أوفدت الصحيفة مراسلها الخاص إلى بومباي، وأهم ما دار في هذه السلسلة هو التركيز على اهتزاز وضع مبارك: به بدأت المقالة الأولى في ٩ ديسمبر ١٩٠١، وبنفس الموضوع انتهت المقالة الأخيرة من هذه السلسلة في ٢١ ديسمبر من العام نفسه، أي في اليوم نفسه الذي وصل فيه «فارياغ» إلى الكويت، وكانت خاتمتها غير متوقعة: «يرجح أن مبارك قد وافق على التنازل لصالح ابنه، بشرط موافقة الإنجليز على حمايته»[١١].

وتجدر الإشارة إلى عدم وجود أية وثيقة في الأرشيفات الإنجليزية أو الروسية أو الهندية، يمكن أن تثبت صحة هذا الزعم الذي كان مهماً جداً في تلك اللحظة آنذاك بالنسبة للدعاية البريطانية.

وطوال شهر ديسمبر رسا على مقربة مباشرة من الكويت الطراد «بومونا»، وكان قبطانه سايمنس قائداً للبحرية البريطانية في الخليج كله، والتقى بمبارك عدة مرات، وفور إبحار «فارياغ» من مياه الكويت، التقى سايمنس مع مبارك وأجرى معه حواراً طويلاً، أخبره الأخير خلاله بأن أوسنيكو قدم له اقتراحا رسميا باسم الحكومة الروسية، تعرب فيه عن استعدادها لتزويده بالمساعدة اللازمة للحفاظ على استقلاله، في حالة ما إذا طلب ذلك منها.

أبرق المقيم السياسي في الخليج كمبل مضمون هذا الحديث إلى كلكتا في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠١، مضيفاً من عنده بأنه سيتوجه إلى الكويت فوراً لاستيضاح التفاصيل، ولم يلبث اللورد كيرزون أن أرسل برقية بهذا الأمر إلى لندن.

عاد كمبل من الكويت في ٦ يناير، وزود اللورد كيرزون ببرقية مفصلة حول حديثه مع مبارك، وعلى حد قوله أخطره شيخ الكويت بأن أوسنيكو قد

أعلمه رسمياً بأن حكومة روسيا تعتبره مستقلا تماما، وأن سفيري روسيا وبريطانيا في الآستانة قد أطلعا الباب العالي على ضرورة احترام استقلاله. وأوصاه أوسنيكو كذلك بإرسال خطاب شكر إلى القيصر، لكن الشيخ اعترض على هذه الفكرة، وقال له الدبلوماسي الروسي أيضا بأنه إذا ما احتاج لأية مساعدة، فعليه أن يخبر القنصلية العامة الروسية في بوشهر بذلك. وحسب قول مبارك، فقد رد عليه قائلا بأنه إذا ما احتاج إلى مساعدة فسوف يطلبها من بريطانيا.

وبالطبع، لم يتوان كيرزون عن إبلاغ لندن بهذه الأخبار التي تلقاها من كمبل فوراً.

وقد قيمت وزارة شئون الهند هذه المعلومات باعتبارها بالغة الأهمية، لدرجة اطلاع الوزير لنسداون عليها، حيث أمر بتكليف السفير البريطاني في الآستانة أوكونور بالاستفادة من هذه المعلومات في مفاوضاته مع الأتراك. ولم يلبث السفير أوكونور أن التقى في ٢٧ يناير سنة ١٩٠٢ بوزير الخارجية التركي توفيق باشا وأعلمه بهذا الخبر المثير، فقام الأخير فوراً بإعلام السلطان به، وخلال اللقاء أخبر الوزير التركي بدوره السفير البريطاني بأن الدبلوماسيين الروس قدموا اقتراحا مماثلا لابن رشيد(١٢).

ولعله من المفيد أن نذكر بأن الأرشيفات الروسية تخلو من أية وثيقة تشير إلى هذا الحديث المزعوم بين أوسنيكو ومبارك، ولذا فمن الواضح تماماً أن شيخ الكويت ـ كدبلوماسي محنك ـ قد قرر في إحدى هذه اللحظات العصيبة من حكمه أن يستغل التناقضات الإنجليزية الروسية التركية من أجل أن يتفادى ما يملي عليه الاستسلام سواء أمام الأتراك أو أمام الإنجليز.

علماً بأن الصحافة الروسية قد أولت هذه المنطقة اهتماماً كبيراً في أثناء زيارة «فارياغ» للخليج، ووجهت في الوقت نفسه انتقاداً حاداً للسياسة الإنجليزية.

وكتبت «سانكت بتربورغسكي فيديموستي»، مهاجمة الدبلوماسية الإنجليزية على عدوانيتها، تقول: «. . . يتميز الخليج بموهبة إثارة وفتح شهية كل الحكومات. . غير أن انجلترا تتحرك هنا منفردة، دون أي اعتبار لحقوق الآخرين، ومستحوذة لنفسها على الامتيازات، وفارضة القوانين، وسهددة ـ أي باختصار تتصرف وكأن الخليج ملك لها وتزعم بأن الكويت تابعة لها بالكامل».

أما صحيفة «بيرچيفايا غازيتا» ذات النفوذ الواسع، فقد طالبت باتخاذ إجراءات فورية للتصدي للسياسة الاغتصابية في الخليج، منوهة بأن اللحظة مواتية تماماً للتحرك نظراً لوجود السفينة القتالية الروسية من الطراز الأول في الخليج الآن[١٣].

وأكدت «نوفويه ڤرتميا» على ضرورة طرح مجمل مشكلة الخليج ضمن جدول الأعمال، بعد أن هاجمت التصرفات الهمجية للساسة الإنجليز ووكلائهم، وكذلك التصريحات الريائية المخادعة للدبلوماسيين البريطانيين»[١٤]. حتى المجلات الروسية «الكبيرة» التي تتميز في العادة بنبرة التحفظ، نددت هذه المرة بحدة بالسياسة الإنجليزية في الخليج، فتطرقت مجلة «روسكوي بوغاتسفو» بالتفصيل إلى حشود القوات المسلحة الإنجليزية في الخليج، مستنكرة إياها ومتهمة الإنجليز بمحاولة سلب الكويت. أما «روسكايا ميصل» فقد تحدثت أيضا عما أسمته الدسائس البريطانية بعد انتقادها لتصرفات إنجلترا في الكويت وقطر، مشيرة إلى أن «مخططهم هو. . الاستيلاء على الكويت، وهو أمر لايمس مصالح تركيا فقط، بل ومصالح ألمانيا وروسيا أيضا. . فالخليج بالنسبة لروسيا هو فرصة لإقامة علاقات تجارية هامة. لابد من التصدي لسياسة الهيمنة الانجليزية»[١٥].

ويجب ألا نغفل بأن الممثلين البريطانيين كانوا يتابعون هذه الحملة باهتمام كبير، إلا إن مراسل «تايمز» في بطرسبورغ، الذي كانت مقالاته تحظى باهتمام

في الخارجية الإنجليزية، ويطلع عليها أحيانا الوزير نفسه، فقد نوه في ديسمبر سنة ١٩٠١ بأن هذه الحرب الصحفية ليست مثارة بإيعاز من الحكومة القيصرية، وأن الأخيرة «لاتضمر أية نوايا عدوانية تجاه الخليج عموماً، والكويت على وجه الخصوص»(١٦).

وبالفعل، لم تكن الدوائر الحاكمة لروسيا في تلك اللحظة ترغب أبداً في إعطاء المسألة الكويتية وزناً أكبر من حجمها، وكانت تعمل فقط على وقف التغلغل الإنجليزي إلى القطاع الشمالي من الخليج. وكان الأمل يراود وزارة الخارجية الروسية دائما بأنها ستتمكن من تحقيق ذلك الهدف ليس بصورة منفردة، وإنما بالتعاون مع ألمانيا، وأنه من خلال جهودهما المشتركة سيتحقق حل عدة مشاكل كبرى للسياسة في الشرق الأوسط.

ولعله من المفيد أن نذكر في هذا الصدد بأن نشاط السفير زينوفييف في الآستانة كان هاما للغاية، بالنظر إلى تصديه لمحاولات بريطانيا للتغلغل في الكويت. ففي النصف الثاني من ديسمبر أرسل إلى الخارجية الروسية الخطة التالية: «في حالة ما إذا أقدمت الحكومة الإنجليزية على غزو الكويت أو أية منطقة أخرى من الساحل الغربي للخليج، فإن الحكومة الروسية، بدورها، يمكنها أن توقف مفعول الاتفاقية الانجليزية الروسية الخاصة بأفغانستان»(١٧). والمقصود بذلك التصريحان الروسيان لعامي ١٨٧٢ و١٨٧٣، اللذان اعتمدا سنة ١٨٨١، وبموجبهما تعلن الحكومة الروسية بأن أفغانستان تقع خارج حدود مصالحها، وتتعهد بقطع كل علاقاتها المباشرة معها، وفي حالة الضرورة ستلجأ إلى الوساطة الإنجليزية، ووجهت الحكومة الروسية مذكرة إلى بريطانيا في ٦ فبراير سنة ١٩٠٠، أشارت فيها إلى أنه بالنظر إلى طول الحدود الروسية الأفغانية (بما فيها حدود أفغانستان وبخارى)، فإنها مضطرة إلى تبادل الرسائل مع كابل حول «القضايا غير السياسية». وقد وجه المقيم الروسي في بخارى

إيغناتييف رسالة بهذا المضمون إلى أمير أفغانستان حبيب الله في ٢٢ فبراير سنة ١٩٠٠، ليعاد إرسالها بعد ذلك إلى كلكتا، حيث أصيب كيرزون بنوبة من الهستيريا فور اطلاعه عليها، ووجه أشد اللوم والاحتجاج إلى كل من وزارة شؤون الهند وسولزبري شخصياً[١٨].

ومن ثم، تم تجميد هذه المسألة، وفي نهاية ديسمبر سنة ١٩٠١ لم يكتف زينوفييف فقط باقتراح إعادة طرح هذه المشكلة، كما كنا قد ذكرنا من قبل، بل وصارح أيضا زميله السفير الألماني مارشال بأمرها لقناعته بأن بطرسبورغ سترحب بخطوته هذه[١٩].

هذه كانت خصوصيات نشاط روسيا في الخليج العربي والمرحلة الجديدة لعلاقاتها مع الكويت في النصف الثاني من سنة ١٩٠١، واتسمت هذه المرحلة بتوتر العلاقات بين مبارك وابن رشيد، وبين حاكم الكويت والسلطات التركية في البصرة والآستانة، وتركت عليها بصماتها الأزمة الحادة ذات المرحلتين في العلاقات المتبادلة الانجليزية التركية بسبب الكويت والخليج، والمشكلات المركبة المعقدة في العلاقات الانجليزية الروسية الألمانية سواء في الخليج، أو في كل منطقة الشرقين الأدنى والأوسط.

هوامش الفصل السابع

(١) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «السفارة في الآستانة»، الملف ١٢٤٥، الأوراق ١٨٥ ـ ١٨٦. (وثيقة رقم ٣)

(٢) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «الأرشيف السياسي»، الملف ٣٥٤، الورقة ١١٠.

(٣) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «السفارة في الآستانة»، الملف ١٢٤٣، الأوراق ١٤١ ـ ١٤٣؛ الملف ١٢٤٥، الأوراق ١١ ـ ١٢.

(٤) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «السفارة في الآستانة»، الملف ١٢٤٤، الأوراق ١٣٣ ـ ١٤٢.

(٥) المصدر السابق، الملف ١٢٤٥، الأوراق ١٢٢ ـ ١٢٥.

(٦) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «الأرشيف السياسي»، الملف ٣٦٤، الورقة ١٦.

7. Whigham, The Persian Problem, L. 1973, p. 142.

(٨) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «الأرشيف السياسي»، الملف ٣٦٥، الأوراق ١٥ ـ ١٦.

(٩) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «قسم آسيا الوسطى»، الملف ٩٢٠، الورقة ٢.

(١٠) أرشيف الدولة المركزي للاسطول الحربي البحري لروسيا، المجموعة ٤١٧، القائمة ١، الملف ٢٢٥٦٠، الأوراق ٩٠ ـ ٩٩، تقرير قبطان الطراد «فارياغ»؛ أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «الأرشيف السياسي»، الملف ٣٦٥، الأوراق ٩ ـ ١١، ١٣.

11. "The Times", 21-XII-1901.

12. "The Affairs of Kuwait", vII, L. 1971, part IV, N 44, gr. Pol. Bd. XVII, N 5323.

(١٣) «بيرجيفايا غازيتا»، ١٠ (٢٣)، ١٢ (٢٥)/١٢/١٩٠١.

(١٤) «نوفوي ڤريميا»، ١٢ (٢٥)/١٢/١٩٠١.

(١٥) «روسكوى بوغاتستفو»، ١٩٠١، رقم ١، ص ١٩٠؛ «روسكايا ميصل»، ١٩٠١، رقم ١١.

16. "The Times", 27 XII-1901.

((١٧)) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «الأرشيف السياسي»، الملف ٣٦٤، الورقة ٣٣.

18. Br. Doc., v. I, N 377

19. Gr. Pol. Bd. XVII, N 5322.

الفصل الثامن
اشتداد الصراع على الخليج العربي سنة ١٩٠٢ ومشكلة الحدود الكويتية

عاد الوضع في الكويت وشمالي شرقي جزيرة العرب إلى التدهور من جديد في منتصف ديسمبر ١٩٠١، عندما ظهرت مجموعات كبيرة من قوات ابن رشيد في منطقة الزبير وبدأت تدنو من مشارف الكويت البعيدة. وقد نبه الوكلاء الإنجليز إلى أن «غيوم فرسان شمر تهدد المدينة»[١] وكتبت الصحف الانجليزية الهندية عن وصول ممثلي ابن رشيد إلى البصرة وإعطائهم ضمانات إلى السلطات بأن هزيمتهم لمبارك أصبحت قاب قوسين أو أدنى، والمطلوب هو الدعم التركي لخطواتهم، وحاول حاكم شمر إقناع الوالي الجديد للبصرة بالاشتراك معه في الإغارة على مبارك[٢]. ومما يسترعى الانتباه أن السلطان عبدالحميد كان يميل في البداية لتأييد هذا الاقتراح، وقد صدرت بالفعل تعليمات إلى سلطات البصرة بإعاقة تزويد الكويت بالحبوب والمواد الغذائية عموماً، وكان المقصود عمليا هو فرض حصار بحري وبري حول المدينة، التي كان سكانها يعتمدون بدرجة كبيرة على جلب الغذاء، وبالذات مياه الشرب، من البصرة والفاو[٣].

كان رد فعل انجلترا عاجلاً، ولم تلبث بواخر «بريتش انديا» أن بدأت تحمل إلى الكويت كميات كبيرة من الأرز والمواد الغذائية الأخرى من الهند[٤]، الأمر الذي أدى إلى إقامة صلات وثيقة بين الدوائر التجارية الإنجليزية الهندية والتجار الكويتيين.

واغتنمت القيادة البريطانية هذه المناسبة لتزيد عدد سفنها في ميناء الكويت، وشرعت ـ بحسب ما أشير في نشرة ايتشسون الرسمية ـ إلى «اتخاذ التدبيرات اللازمة لضمان مشاركة القوات البحرية الحربية البريطانية في الدفاع عن الكويت»[٥].

وسرعان ما قام الطرادان «بومونا» و«فوكس» بإنزال مجموعات جديدة من الجنود والبحارة البريطانيين إلى الكويت ونواحيها مع أسلحتهم، وكانت من بينها تلك المدافع التي نقلت من بومباي إلى الكويت في شهر سبتمبر. ووقتئذ كتب القنصل العام الروسي كليم، يقول بأن إرسال هذه المدافع إلى الكويت بعد توقيع الاتفاقية الإنجليزية التركية حول مراعاة وضع الكويت يدل ـ بحسب تكهناته ـ على أن السلطات الإنجليزية لا تتوقع أن يكون عمر هذه الاتفاقية طويلا[٦]. وقد صدق حدسه بالفعل: فالجنود الإنجليز لم يرابطوا فقط داخل الكويت، بل وتوجهت أيضا عدة مجموعات من البحارة البريطانيين مع ثلاثة مدافع خفيفة نحو الجهراء على بعد ثلاثين كيلومتراً من مدينة الكويت، حيث بدأ التعجيل ببناء التحصينات التي كانت قد بوشرت في الخريف[٧]. وأخذت السفن العسكرية تجوب المياه بين الكويت وبوشهر في رحلات ودوريات متصلة مع سفن المراسلة، التي كانت تنقل التعليمات من المقيم السياسي البريطاني، الذي كان بدوره على اتصال دائم مع بومباي وكلكتا ولندن. وقد حاولت السلطات التركية متابعة تطور هذه الأمور، ولو جزئياً فأرسلت إلى منطقة بوشهر السفينة «زحاف»، لكن السفن الإنجليزية اعترضتها وردتها[٨].

ولم تلبث الدبلوماسية البريطانية أن نشطت أيضا، حيث كلف القائم بالأعمال البريطاني في الآستانة بأن يعلن للباب العالي عن احتجاجه على حصار الكويت، وحذر ساندرسون السفير التركي كوستاكي باشا في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٠١ بأنه قد تلقى معلومات من قبطان الطراد «بومونا» تفيد بأن الحكومة

التركية قد صرحت لابن رشيد بالاستعداد للإغارة على الكويت، وهو ما يعتبر خرقا للاتفاقية الخاصة بوضع الكويت، فضلا عن اعتراض الحكومة الإنجليزية على الحصار المفروض حول الكويت وتعتبره أيضا خرقاً لهذه الاتفاقية وخروجا عليها، ومن ثم جاء تحذير الدبلوماسي الإنجليزي صريحاً للسلطات التركية بأنها إذا لم تعد الأمور إلى وضعها الصحيح في هذه المنطقة، فإن الحكومة البريطانية ستكون مضطرة إلى فسخ الاتفاقية(٩).

ومما يسترعى الانتباه أن الدوائر الحاكمة البريطانية، وبالدرجة الأولى التكتل «الشرق أوسطي»، قد وجدت في هذه التطورات فرصتها الهامة لتنفيذ الخطط البريطانية، خاصة وأن الجانب التركي هو الذي تورط من الناحية الشكلية في خرق الاتفاقية حول وضع الكويت، وليس الجانب الإنجليزي.

ولم تكف الصحف الإنجليزية الهندية عن استثارة الحكومة البريطانية لتنشيط السياسة الإنجليزية في الخليج العربي، ولاسيما إعلان الحماية على الكويت(١٠).

أدرك الباب العالي أنه قد جاوز حده. ومن ثم كان قراره بالإقدام على التراجع في المسألة الكويتية، وصدرت التعليمات إلى ابن رشيد بالانسحاب عن حدود الكويت، لكن مع الإيعاز لأمير شمر - حتى لايحزن - بأن قرار الباب العالي بوقف الهجوم على الكويت يحمل طابعاً مؤقتاً، وكوفئ ابن رشيد بهدية مالية من السلطان عبد الحميد تقدر بـ ٤ آلاف ليرة، علاوة على منحه أعلى وسام: «الامتياز» المطعم بالألماس(١١).

وشرع الباب العالي في رفع الحصار تدريجياً عن الكويت، وتمكن تجارها من ابتياع حاجاتهم من السلع في أسواق البصرة وبغداد، وتحسن وضع المواد الغذائية في الإمارة.

ولعله من المفيد أن نذكر أن هذا التحول في السياسة التركية لم يكن ليتم بدون مشاركة الألمان، ويكشف السكرتير الأول السابق للسلطان تحسين باشا في مذكراته ملابسات هذه الأحداث. إذ يقول بأن موافقة السلطان عبد الحميد على هجوم ابن رشيد في ديسمبر قد تمت تحت ضغط ويلهلم الثاني، ولما تبين بأن السلطات الإنجليزية قد اتخذت تدابير مضادة قوية، طلب الإمبراطور الألماني شخصياً من السلطان أن يتدخل لوقف هجوم شمر(١٢).

لم يكن الوزير لنسداون قد تلقى بعد المعلومات الأخيرة حول ماطرأ من تغييرات على سياسة الباب العالي، فاستدعى السفير التركي كوستاكي باشا في ٣١ ديسمبر ١٩٠١، وأعرب له عن استيائه من تصرفات السلطات التركية، ولم يغفل وزير الخارجية الإنجليزي الإشارة إلى الهدايا القيمة التي أغدقها السلطان على ابن رشيد، وأكد أنها تدل على شيء واحد فقط، وهو أن السلطان يقف وراء ظهر ابن رشيد كما كان الحال سابقا، ونوه الوزير بأن السلطات البريطانية مضطرة إزاء ذلك إلى دعم الكويت وتزويدها بالمدافع.

ويلفت النظر أن الحكومة التركية قد رفضت هذا الاحتجاج. وكلف كوستاكي باشا بإعلام وزارة الخارجية الإنجليزية بانسحاب قوات ابن رشيد، والإصرار على المطالبة بإجلاء القوات المسلحة البريطانية من الكويت، وإخلائها من المدفعية على وجه الخصوص، ولم يغفل السفير التركي عن اتهام انجلترا ـ بدوره ـ بخرق الاتفاقية الخاصة بوضع الكويت(١٣).

وفي اليوم ذاته الذي تحدث فيه لنسداون مرة أخرى مع كوستاكي باشا بلهجة مشوبة بالتهديد، علم فراتيسلاف بالانسحاب السريع لقوات ابن رشيد من نواحي الزبير الواقعة بين البصرة والكويت، وبأمر دخول القوات النظامية التركية إلى هذه المدينة، ولم يلبث أن اتضح أيضاً أمر إنشائهم مخازن للمؤن فيها، وقرب وصول أربع كتائب تركية أخرى إليها. أرسل فراتيسلاف برقية

بهذه المعلومات إلى كل من أوكونور وكمبل، أعرب فيها عن تكهنه بأن القوات التركية سوف تحتل مستقبلاً سفوان الواقعة بين الزبير والكويت. وجهت برقية فراتيسلاف بعد ذلك من الاستانة إلى لندن، ومن بوشهر إلى كلكتا، حيث استلمها اللورد كيرزون وبعد اطلاعه عليها، أعاد إرسالها بدوره إلى لندن أيضاً، ومما يسترعي الانتباه، ذلك التعليق الذي أدلى به كل من السفير أوكونور ونائب الملك اللورد كيرزون على هذه البرقية، وإرفاقهما له معها.

فالسفير الانجليزي قد فسر برقية فراتيسلاف باعتبارها معلومات تفيد بتنفيذ ابن رشيد لأوامر السلطان، وبالتالي فهي تخفف حدة التوتر على الحدود مع الكويت، وكان استنتاجه الذي توصل إليه من ذلك هو أن حشد القوات التركية في نواحي الزبير كان يهدف بالذات إلى دفع شمر للانسحاب. ومن ثم كتب يقول: «إنني لا أفهم تصرفات قبطان «بومونا» الذي نصب المدافع في الجهراء.. ولاريب أن هذا السلوك من قبطان «بومونا» سيثير حنق البلاط والحكومة التركية، اللذين سينظران إليه باعتباره خروجا على الاتفاقية الخاصة بوضع الكويت»(١٤).

أما تعليق كيرزون المرافق مع البرقية فقد اتسم بعكس ما جاء عاليه، فقد اعتبر تحريك القوات التركية عدوانا على الكويت، وأكد بأن خمول السلطات البريطانية قد يدفع الشيخ إلى الاتفاق مع تركيا، وكتب نائب الملك يقول: «انني أقترح إعلام الباب العالي بضرورة وقف تقدم القوات، وإلا فلن نجد خيارا آخر سوى إعلان الحماية» وفي الختام أفاد كيرزون باستمرار حشد السفن الحربية الإنجليزية في منطقة الكويت واستئناف تفريغ المدافع منها إلى الساحل»(١٥).

باءت بالفشل كل محاولات ساندرسون لتقريب وجهتي نظر السفير ونائب الملك، واضطر أخيراً إلى أن يقر ويسلم بأنهما على طرفي نقيض في تفسير الوقائع[١٦].

وفي الحقيقة أن المقصود هنا ليس مجرد خلاف على تفسير الوقائع، بقدر ما هو اختلاف واضح في وجهتي نظر التكتل «الشرق أوسطي» والحكومة البريطانية تجاه الموقف التكتيكي في المسألة الكويتية، حيث كان الهدف الأسمى والأهم بالنسبة لكيرزون وأنصار تفكيره هو فرض الحماية على الكويت، بكل ما يمكن أن تسفر عنه هذه الخطوة من عواقب واحتمالات.

ومهما يكن من أمر، لم تكن الدوائر الحاكمة التركية تنوي أبداً التخلي عن أطماعها في الكويت، رغم إصدارها الأوامر لابن الرشيد بالانسحاب بعيدا عن حدود الكويت، ورغم رفعها الحصار البحري عن المدينة، وتفسر خطوتها هذه بأنها تعزي بالدرجة الأولى إلى خوفها من التهديدات الإنجليزية.

انقضى النصف الأول من يناير ١٩٠٢ في مفاوضات مكثفة انجليزية تركية، حاول خلالها الجانب الإنجليزي أن يبرر وجود القوات البريطانية والمدفعية في الكويت باعتباره خطوة لمواجهة النوايا العدوانية التركية، بينما أنكر الباب العالي مثل هذه التهم وطالب بسحب القوات الإنجليزية ومدفعيتها بصورة ملحة[١٧].

وبينما جرت المفاوضات في لندن حول سحب السفن والمدافع الإنجليزية، نوقشت في الآستانة خطة جديدة استهدفت هذه المرة ليس الاستيلاء على الكويت، بل خنقها تدريجيا، وقد طرحها قائد الفيلق السادس أحمد فوزي باشا الذي لم يشأ بأي حال من الأحوال أن يسلم بفشل خطته السابقة لاحتلال الكويت في الربيع، والتي ألحقت ضررا فادحا بسمعة ومكانة

الباب العالي والسلطان عبد الحميد، فضلا عن انعكاسها السلبي على وضع ومستقبل صاحبها نفسه.

كان جوهر الخطة الجديدة التي وافق عليها الباب العالي في يناير ١٩٠٢ يتلخص في فرض نصف طوق من البر حول ممالك مبارك، تقوم بـه القوات التركية بهدف عزل الكويت عن البصرة، علاوة على قطع كل صلاتها بنجد وقطر والأحساء.

وقد احتلت القوات النظامية التركية خلال شهر يناير ١٩٠٢ سفوان وأم قصر وجزيرة بوبيان الواقعة شـمالي الكويت. وشرع الأتـراك في بناء ثكنـات عسكرية في أم قصر وجزيرة بوبيان وسفوان، كان من السهل تحويلها إلى قلاع، وتولى الفرسان الأكراد المناوبة والحراسة بين بعض القوات[١٨].

أثار هذا التكتيك حيرة شديدة في الكويت وجدلا بين وزارة الخارجيـة الإنجليزية والسلطات الانجليزية الهندية، ولاريب أن حصار الكويت من قبل القوات التركية كان حتماً سيضر بعلاقاتها التجارية مع وسط الجزيرة العربيـة وشرقها، بالإضافة إلى حرمان مبارك من الاتصال بحليفه سعدون باشا وبقبيلة عنزة الجبارة ـ العدو اللدود لشمر. وفضلا عن ذلك كان وجود القوات التركية قريباً من مشارف الكويت سينعكس بصورة سلبية للغاية على سمعة مبارك وسط عربان القبائل المحيطة، التي كانت تمـده بعدد غفـير من محاربيـه، ولابد من التنويه أخيرا إلى أن هذا النمط من الحصار التركي كان من شأنه أن يزيد تبعية الكويت للإنجليز بدرجة كبيرة، ومن ثم، يجد مبارك نفسه مضطراً إلى تنفيذ المزيد والمزيد من مطالب بـريطانيـا.

إزاء ذلك كانت القمة الحاكمة الكويتية تشعر بحرج شديد، ووجدت

نفسها في وضع لاتحسد عليه. بيد أن الفرج سرعان ما جاء فجأة على يد أحمد فوزي باشا نفسه، حيث تمكن مبارك من الاتفاق مع عدوه اللدود بعد أن قدم له رشوة مناسبة، جعلته يتعمد ترك ثغرات في الطوق الذي فرضته القوات التركية حول الكويت، وبالتالي ظلت بعض طرق القوافل مفتوحة، علاوة على إصداره الأوامر للقوات بعدم الاقتراب عموما من الكويت(١٩).

بيد أن مبارك أخفى عن الإنجليز اتصالاته هذه مع فوزي باشا، وفي ذات الوقت طالبهم بالعمل على سحب القوات التركية من سفوان وأم قصر وجزيرة بوبيان، مؤكداً لهم بأن هذه الأراضي تابعة لإمارة الكويت(٢٠).

على أي الأحوال، أثارت الأخبار الأولى حول وصول القوات التركية إلى مشارف الكويت البعيدة، خاصة في منطقة سفوان وجزيرة بوبيان، استياء بالغاً لدى السلطات في كلكتا، وطلب اللورد كيرزون من وزارة الخارجية الإنجليزية أن تسعى لدى الباب العالي لأن يسحب قواته فوراً من هذه المناطق. وفي ضوء هذا الموقف كان كل ما نجح فيه كيرزون هو فقط تكليف السفير أوكونور بتحذير الباب العالي من أن التقدم اللاحق للقوات التركية سوف يقيّم باعتباره خروجاً على الاتفاقية الخاصة بوضع الكويت، بكل مايتمخض عنه من عواقب(٢١).

ومن ناحية أخرى، بدأت تروج شائعات حول عثور الألمان والأتراك على بديل آخر للكويت كمحطة نهائية لخط بغداد الحديدي، وقيل وقتها إنهم يرنون إلى ساحل مضيق خور عبدالله الواقع غربي جزيرة بوبيان، باعتباره المكان المناسب لبناء ميناء ومحطة خط بغداد الحديدي النهائية، وكان هذا يعني أن الاحتكارات الألمانية، رغم كل جهود السلطات الإنجليزية الهندية والدبلوماسية البريطانية لمنع مد خط بغداد إلى الخليج العربي في منطقة الكويت، ستتمكن من اختراق هذا الحصار وستخرج إلى الخليج(٢٢).

ولهذا سارع اللورد كيرزون إلى الحصول على إذن من السلطات بتكليف قيادة سفن الهند الشرقية بإجراء مسح لساحل خور عبدالله، وفي نهاية فبراير ١٩٠٢ أبرق قائد الأسطول الأدميرال بوزانكيت بأن أم قصر يمكن أن تتحول إلى ميناء من الطراز الأول ومحطة ختامية لخط بغداد الحديدي، ومن ثم تأكدت صحة الشائعات، وبادر المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي كمبل إلى التقدم باقتراح بمطالبة الباب العالي بإخلاء أم قصر دون إبطاء، وراح يؤكد بأن هذه المسألة قد تجاوزت أطر السياسة المحلية، بعد أن اكتسبت أهمية دولية نظراً لإمكانية بناء هذا الميناء ذي المياه العميقة هناك، ولم يتوان كيرزون عن تأييد اقتراح كمبل بحماس منقطع النظير[٢٣].

بيد أن وزارة الخارجية الإنجليزية لم تغير موقفها السابق.

شعر كمبل والسلطات الإنجليزية الهندية بالإحباط نتيجة هذا الموقف، ولم يلبث كمبل أن وجه في ١٥ مارس ١٩٠٢ برقية إلى كلكتا، أكد فيها أن قرار الحكومة البريطانية يلحق الأذى بوضع مبارك، خاصة وأن «موقفه الموالي للإنجليز يثير استياء كبيراً لدى العناصر المؤثرة في الكويت، وفي حالة ما إذا تخلينا عن الشيخ وتركناه وشأنه، فسوف تدفعه الظروف إلى البحث عن ملاذ له عن طريق إبرام اتفاقية مع الآستانة، وحتى نضمن وفاء مبارك لتحالفه مع انجلترا، لابد من دعمه لمواجهة العدوان التركي»[٢٤].

هذه الوثيقة تؤكد صحة ما سبق أن أشرنا إليه حول زيادة التوتر في الإمارة، وهو أمر كانت تدركه كلكتا، إذ يحتمل أن تكون قد بلغتها أيضاً ثمة شائعات حول الاتصالات السرية بين مبارك وفوزي باشا.

ولهذا واصل كيرزون مطالبته بالتدخل الإنجليزي، مؤكدا أن أم قصر تعتبر جزءاً من الإمارة، واعتمد فيما ساقه من حجج على **وجود حطام طابية**

هناك، كان جد مبارك قد شيدها بنفسه، وبناء عليه يسرى مفعول الاتفاقية الانجليزية الكويتية لسنة ١٨٩٩ على هذه المنطقة أيضاً[٣٥].

ودون انتظار الرد النهائي للوايت هول، أصدر اللورد كيرزون أوامره بزيادة عدد السفن المرابطة في ميناء الكويت، وإنزال وحدات إنجليزية هندية جديدة في هذه المنطقة مع تحصين المواقع الإنجليزية في الجهراء، وشرع الضباط البريطانيون يدربون جنود مبارك على استيعاب الأساليب العسكرية المختلفة والرماية من المدافع التي تبلغ سعة فوهتها سبع بوصات[٣٦].

علم السفير الروسي في طهران أرغيروبولو بأخبار هذه التحركات الإنجليزية مع بعض المبالغة، فأرسل دون إبطاء برقية إلى بطرسبورغ مفعمة بالذعر حول الاحتلال الإنجليزي للكويت[٣٧]. وفي نفس اليوم صدرت تعليمات زينوفييف باختبار صحة هذه الأخبار، وسرعان ما جاءه الرد ينفي هذه الشائعات، ليصوغه في تقرير طويل، أشار فيه إلى أن الكويت، بالعكس، تشهد الآن انخفاضا في حدة التوتر إلى حد ما[٣٨].

غير أن ثمة شكوك ظلت تساور بطرسبورغ تجاه انكلترا لذا أوعز الوزير لمسدورف إلى السفير زينوفييف بأن يختبر مرة أخرى تطور الوضع في الكويت «نظراً للأهمية البالغة التي تحظى بها الأحداث في الخليج الكويتي، ولهذا يحبذ عدم الاعتماد فقط على الأخبار المستقاة من المصادر التركية»[٣٩].

وفي ذلك الحين استؤنفت في لندن والآستانة المفاوضات حول الموقف في الكويت، وقد ألح السفير التركي كوستاكي باشا من جديد على سحب القوات الإنجليزية والمدفعية من الكويت، معللا طلبه بانسحاب ابن رشيد مع قواته إلى عمق الجزيرة العربية، وبالتالي لم يعد هناك ثمة خطر يهدد الكويت.

ورداً على استفسارات لنسداون وساندرسون حول ما قصدت إليه القوات

التركية من حصارها للكويت في هذه الحالة، صرح كل من كوستاكي باشا في لندن وتوفيق باشا في الآستانة برأي لايخلو من سخرية، يفيد بأن الباب العالي كان يتطلع من خطوته هذه إلى تنفيذ الاتفاقية الخاصة بالحفاظ على الوضع القائم في منطقة الكويت وحماية مبارك من أي اعتداء من جانب ابن رشيد[٣٠].

وتجدر الإشارة إلى أن الدبلوماسية التركية قد صعدت في الوقت ذاته نشاطها الرامي إلى توسيع شقة الخلاف بين الدول العظمى حول المسألة الكويتية حتى تتمكن من تمويه خططها الخاصة، فنلاحظ أن توفيق باشا في أحاديثه مع السفير الفرنسي كونستان في الربيع المبكر من سنة ١٩٠٢ قد تمكن من إقناعه بأن الباب العالي ليس هو الطرف المهتم والمعنى بتعزيز نفوذه ومواقعه في الكويت، وإنما هي الحكومة الألمانية التي تمارس ضغوطا منتظمة في هذه المسألة، بينما في أحاديثه مع مارشال تطرق الوزير التركي بالتفصيل إلى النشاط المحموم الذي بذله كل من زينوفييف وأوكونور في قضية الكويت، وإلى الاتهامات التي تبادلها هذان الدبلوماسيان كل ضد الآخر بشأن النشاط التخريبي في المناطق الشمالية والشرقية من جزيرة العرب، وحاول توفيق باشا إقناع السفير الألماني بأن روسيا قد صعدت بالفعل سياستها الكويتية بدرجة كبيرة، ومن جهة أخرى قام الوزير التركي بإجراء مفاوضات مع السفير الإنجليزي أوكونور أطلعه فيها على كل التصريحات المناوئة لانجلترا، التي أدلى بها كل من مارشال وزينوفييف، مع المبالغة الكبيرة، وذات مرة أبلغه في حديث «سري» بأن الباب العالي والسلطان قد قررا عمليا التخلي منذ زمن بعيد عن أية أطماع لهما في الكويت، وأن السياسة التركية في هذه المسألة تمليها بالدرجة الأولى رغبة الدوائر الحاكمة الألمانية في مد خط بغداد الحديدي إلى الخليج العربي[٣١].

وفي منتصف فبراير ١٩٠٢ انضم الوزير المعظم إلى اللعبة السياسية، عندما استدعى فجأة السفير أوكونور وأعرب له عن الاحتجاج ضد تصرفات

مبارك، الذي انتهز فرصة استيلاء قوات ابن سعود على الرياض ليقوم بقطع الاتصالات بين البصرة ونجد[٣٢]. بعد هذا اللقاء كتب السفير الإنجليزي في تقاريره إلى لندن عن اعتقاده بأن هذه الخطوة السياسية التركية تشهد على أن الإمبراطورية العثمانية لم تتخل فقط عن أطماعها في الكويت، بل وتعترف عمليا بالحماية البريطانية للكويت، طالما أنها تتوجه إلى بريطانيا باحتجاجها على تصرفات مبارك. وكان من رأي أوكونور أن الوقت قد حان لاغتنام هذا التحول المؤاتي في السياسة التركية لكبح جماح شيخ الكويت[٣٣]. وكان الرد هو الإقرار بوجاهة هذا الرأي.

غير أن مبارك نفى تماما مشاركته في تصرفات وأفعال ابن سعود[٣٤]. بينما في الواقع ـ كما سنبين في الفصل القادم ـ كان دوره فيها نشيطا للغاية.

ولابد من الإقرار هنا بأن موقف مبارك هذا ـ شأنه شأن موقف توفيق باشا ـ قد أربك وزارة الخارجية الإنجليزية ودفعها إلى إعطاء تقييم غير صائب لهذه المرحلة الجديدة وللسياسة التركية تجاه الموقف في الكويت والوضع في كل المنطقة الشمالية الشرقية من جزيرة العرب. ولم يكف كل من فراتيسلاف وأوكونور عن إقناع وزارة الخارجية الإنجليزية ـ بناء على المعلومات التي كانا يحصلان عليها محليا ـ بأن الأتراك ومبارك يسعيان لأسباب مختلفة إلى الحفاظ على التوازن الهش القائم الآن في هذه المنطقة، ومن ثم فهما يميلان إلى التمسك بهذا الهدوء والخمول في سياستهما[٣٥].

في حين أن الوضع كان معقداً وصعباً بدرجة أكبر بكثير من هذا التقييم، رغم إن السلطان عبد الحميد ووزراءه كانوا يدركون جيداً بأن الإمبراطورية العثمانية ـ مهما بذلت من مراوغات وحيل في دبلوماسيتها ـ فهي لن تتمكن منفردة، أو بقواها الذاتية، من فرض سيطرتها على الكويت، لعلمها بأن مواقع

انجلترا فيها قوية للغاية، ولم يكن هذا يعني بأي حال من الأحوال أن السلطان ووزراءه قد سلموا بهذا الواقع.

فما لبث أن تقرر تعزيز النفوذ التركي في جنوبي مابين النهرين وعلى الساحلين الشمالي والغربي للخليج العربي من خلال تنشيط الدبلوماسية الألمانية من جديد، والتي كانت ـ كما قلنا فيما سبق ـ قد حذت في نهاية سنة ١٩٠١ حذواً حذراً للغاية تجاه المسألة الكويتية. وكانت هذه الرغبة في تحفيزها وتنشيطها بمثابة أحد الأسباب التي دفعت السلطان عبد الحميد إلى اتخاذ قراره بتعجيل منح الامتياز النهائي في بناء خط بغداد الحديدي إلى البنك الألماني.

بيد أن ما تقدم به المحتكرون الألمان من شروط فوق الطاقة حول أرباحهم الطائلة من تسيير الخط الحديدي بغض النظر عن جدواه الاقتصادية[٣٦]، والمعارضة التي أبدتها الدوائر المؤثرة في الإدارة الحكومية التركية، علاوة على الخطوات المواجهة من قبل الدبلوماسية الروسية، كل هذا لم يعرقل فقط المفاوضات الألمانية التركية حول مسألة الامتياز، بل جعلها تتوقف عمليا في منتصف سنة ١٩٠١.

ولقد لعب تصعيد الأزمة الكويتية في خريف ١٩٠١ دوراً غير قليل في دفع السلطان عبد الحميد إلى التعجيل باستئناف هذه المفاوضات مرة أخرى[٣٧]. ففي ديسمبر سنة ١٩٠١ دب النشاط من جديد في الجهاز الحكومي التركي، وسرعان ما عكف مجلس الوزراء التركي على مناقشة مشروع الامتياز النهائي لبناء خط بغداد في ٨ يناير ١٩٠٢، ليصادق على اتفاقية الامتياز في ١٦ يناير، ويوقع السلطان عبد الحميد في نفس اليوم (وبمعدلات لم تحدث من قبل في تاريخ تركيا) فرمانا بتسليم «شركة الأناضول» امتياز خط بغداد الحديدي وإدارته.

وما لبثت أن وقعت اتفاقية الامتياز بين الطرفين في ٢١ يناير سنة ١٩٠٢، وجاء فيها أن الطول العام للخط بكل تعرجاته يبلغ ٢٤٦٧ كيلومتراً، أما ضماناته الربحية فقد بلغت ١٦,٥ ألف فرنك عن كل كيلومتر، وهي أرباح ومبالغ لاسابقة لها(٣٨).

وأخيراً، حققت الاحتكارات الألمانية مرادها، وخيل لها بأن كل الطرق مفتوحة أمامها لتنفيذ مآربها في السيطرة على الشرق الأدنى، وتحويل خط بغداد إلى نصل موجه ضد النفوذ الاستعماري للخصم البريطاني في منطقة قناة السويس وعلى مشارف الهند. ولهذا اكتسب الصراع على الكويت هدفاً محدداً أكثر مما سبق بكثير، ولم يعد بوسع الدبلوماسية الألمانية أن تقف بعد الآن موقف المتفرج من التناقضات الإنجليزية الروسية المحتدة والمتصاعدة، وكان عليها من الآن وصاعدا أن تدعم بكل قواها المواقع التركية في الكويت، ويجب ألا نغفل ما صرح به توفيق باشا في سبتمبر ١٩٠١ للسفير مارشال دون مواربة من أن السلطان عبد الحميد يفضل التخلي بالأحرى عن بناء خط بغداد، ولا يوافق أبداً على أن تكون محطته النهائية في ميناء لاتؤول ملكيته بالكامل لتركيا. ولم تكن هناك محطة نهائية أخرى ومناسبة له سوى الكويت على الساحل الغربي للخليج العربي، أولا لأن أم قصر لم تكن معروفة بالدرجة الكافية، ومن ثم فهي لم تحظ بالثقة المطلوبة، وثانيا لبعد جونها عن الخليج العربي وضرورة المرور عبر ثلاثة مضايق ملتوية للوصول إليه.

وفي ضوء هذه المتغيرات أصبح دور الكويت أهم من ذي قبل بكثير في العلاقات الدولية، ولذا لم يكن من قبيل الصدفة ترديد الصحافة الألمانية المتكرر في النصف الثاني من سنة ١٩٠١ لحقيقة الصلة الوثيقة بين المشكلة الكويتية والخطط الألمانية لبناء خط بغداد. وقد توقع الدبلوماسي الفرنسي المخضرم كامبون الذي كان سفيرا لبلاده في الآستانة على مدى سبع سنوات قبل نقله إلى

لندن، عقب حصول البنك الألماني مباشرة على امتياز خط بغداد بأن السياسة الألمانية ستنشط حتما في المسألة الكويتية(٣٩).

وقد صدقت توقعاته بالفعل، ومنذ الأيام الأولى من سنة ١٩٠٢ ـ حتى قبل وضع صيغة نهائية لاتفاقية الامتياز ـ وفور تلقي برلين لمعلومات موثقة حول إبرامها المرتقب، قام المستشار بيولوف والإمبراطور ويلهلم الثاني بتغيير لهجتهما تغييراً حاداً. ففي حفل الاستقبال بمناسبة احتفالات رأس السنة تحدث الإمبراطور ويلهلم الثاني إلى السفير الروسي أو ستن ـ ساكن بلهجة استهجان شديد حول الدسائس الإنجليزية في الخليج العربي والخطط التوسعية تجاه الكويت، وتكرر نفس الموقف أيضا من المستشار بيولوف، لكن بلهجة أقل حدة(٤٠).

حتى الصحافة الألمانية غيرت لكنتها، وتخلت عن تحفظها الغريب تجاه الوضع في الكويت، لدرجة أن السفارة الروسية في برلين ـ إزاء هذا التغير الملحوظ ـ أعدت تقريراً خاصاً يتضمن استعراضا لأقوال الصحف الألمانية ذات التوجهات المختلفة حول الكويت والخليج العربي، ولم يغفل السفير أوستن ـ ساكن عن الإشارة إلى أن الصحافة الألمانية (باستثناء الصحف المتعصبة)، إذا كانت حتى وقت قريب تماماً تتمسك بالتأكيد على الطابع السلمي والاقتصادي لخط بغداد الحديدي وعدم اهتمام ألمانيا تماما بمصائر الخليج العربي، فهي قد تغيرت تغيراً كاملاً اعتباراً من يناير سنة ١٩٠٢، وأصبح كل اهتمام الصحف الألمانية العديدة موجهاً إلى التركيز على الأهمية الاستراتيجية لخط بغداد وللخليج العربي ليس بالنسبة لتركيا وحدها، وإنما بالنسبة لألمانيا أيضاً وبدرجة لاتقل عنها. وجرى التأكيد بكل الوسائل على أهمية الكويت وضرورة إلحاقها بالإمبراطورية العثمانية(٤١).

ولاريب في أن هذا التوجه قد مكن الأتراك من الثقة بأنفسهم بصورة

أقوى، فعجلوا بحشد قواتهم وبدأوا يحكمون تدريجياً طوقهم حول الكويت. ولم يكن الدبلوماسيون الفرنسيون يشكون في أية لحظة بأن الضباط الأتراك يتلقون النصائح والمساعدات اللازمة والواجبة من الألمان[٤٢]. وبالفعل سرعان ما بدأت إعادة تسليح قوات الفوج السادس بالبنادق السريعة الطلقات، بل وزودت بها أيضاً قوات ابن رشيد، الذي تلقى بالذات بنادق ماوزر الجديدة التي كانت مخصصة في البداية للفوجين الرابع والخامس التابعين للجيش التركي.

وكان هذا يعني الاستعداد للقيام بحملة جديدة ضد مبارك، مع تطلع السلطان عبد الحميد إلى الإعداد لها هذه المرة بعناية أكثر وحرص أشد، فعقب تحسن العلاقات مع ألمانيا (بعد منح امتياز خط بغداد إلى البنك الألماني) شرعت القمة الحاكمة التركية في الآستانة وبغداد في إجراء مناقشة جديدة حول إمكانية تشكيل فوج عربي من سلاح الفرسان الأكراد على نمط الأفواج التركية، ويتولى ابن رشيد قيادته، ويتحول إلى قوة يستطيع السلطان عبد الحميد أن يعتمد عليها في تعزيز نفوذه ومواقعه في شبه الجزيرة العربية، وعلى وجه الخصوص على الساحل الغربي للخليج العربي[٤٣].

وقد توافقت خطط تركيا بالكامل مع التوجهات الجديدة في برلين، ومما يدل على تغير موقف الدبلوماسية الألمانية في المسألة الكويتية، ذلك الحديث الصريح بين مستشار وزارة الخارجية الألمانية روزين والسفير الإنجليزي لاسلس في ٢٩ مارس سنة ١٩٠٢، والذي صرح روزين خلاله لمحدثه بأن تحليل السياسة الإنجليزية في الخليج العربي يسوق إلى استنتاج بأن الحكومة البريطانية تسعى بأي ثمن إلى منع مد خط بغداد الحديدي إلى الخليج العربي. ورفض كل ماطرحه لاسلس من براهين تثبت عكس ذلك وتؤكد مباركة انجلترا لهذا المشروع، وأضاف روزين بأن تركيا لديها رغبة واحدة متواضعة، لكنها تتمتع

بأهمية حيوية بالنسبة لخط بغداد، وهي إقامة جمرك لها في المحطة النهائية لهذا الخط على ساحل الخليج العربي، أي في الكويت، في حين ترفض انجلترا هذا الطلب وتهدد بإفشال مشروع الخط الحديدي كله. وفي الختام أجمل الدبلوماسي الألماني ما سبق ذكره على النحو التالي: «على انجلترا أن تقرر، ماذا تفضل: تأييد تركيا ومد خط بغداد، أم تأييد التغلغل الروسي إلى الخليج العربي؟» وبناء على قرارها ستحدد الدبلوماسية الألمانية خيارها(٤٤).

ويلاحظ أن الدبلوماسية الألمانية لم تكن تتحدث بمثل هذه اللهجة منذ أغسطس سنة ١٩٠١، أي ما لايزيد عن نصف عام فقط، وتناست تماماً تعليمات المستشار بيولوف حول عدم اهتمام المانيا بحل المسألة الكويتية. ولاشك أن الحصول على امتياز خط بغداد هو الذي أدى إلى تغيير السياسة الألمانية تغييرا كاملاً، مع فارق وحيد فقط، وهو إنه إذا كان المستشار بيولوف قد هدد في أغسطس سنة ١٩٠١ بتغيير الخط السياسي لألمانيا دون تحديد ما يقصد به من توعده هذا، ففي مارس سنة ١٩٠٢ أعلن روزين مباشرة بأن المانيا سوف تتحالف مع روسيا ضد انجلترا، اذا لم تتخل الدوائر الحاكمة البريطانية عن سياستها في الكويت ولم تتراجع عن معارضتها وعرقلتها لمد خط بغداد الحديدي إلى الخليج العربي.

ولعله من الجدير بالملاحظة أن فوز البنك الألماني بالامتياز النهائي لبناء خط بغداد، وماترتب عليه من طفرة ملموسة في نشاط السياسة الألمانية تجاه المسألة الكويتية، الذي واكب في توقيته تشدد موقف الدبلوماسية الروسية، قد دفع الدوائر الحاكمة الإنجليزية إلى إبداء المرونة والتريث حتى لاتجد نفسها أمام جبهة موحدة تضم المانيا وروسيا، وربما فرنسا أيضا. ولهذا السبب بالذات يعزي عدم اندفاع لندن في تأييد الضغوط والطلبات الملحة للسلطات الانجليزية الهندية حول التصدي بقوة لمحاولات القوات التركية الاستيلاء تدريجياً على الكويت.

وفضلاً عن ذلك، ردت الحكومة الإنجليزية على المذكرة التركية الموجهة إليها في ٢٠ يناير ١٩٠٢ فيما يتعلق بانسحاب ابن رشيد وتمسك الباب العالي بإخلاء المدافع الانجليزية من الكويت، رداً مفاجئاً بالموافقة على هذا المطلب، ونفذته فوراً[٤٥]. وقام السفير أوكونور بإعلام توفيق باشا بأسلوب مهذب بأن انجلترا ليست لديها أية نية في إعلان الحماية على الكويت ولا في احتلالها. ليتضح أن كل هذا القلق وحشد القوات البحرية الحربية الإنجليزية في جون الكويت وإنزال المدافع إليها، لم تكن أسبابها أبداً تصرفات ابن رشيد، وإنما.. **دسائس روسيا!** وبدأ السفير يردد من جديد مزاعم لا صحة لها حول إنزال عملاء روس من الطراد «فارياغ» إلى الكويت. ومن المفارقات التي تثير الدهشة، أن السفير أوكونور في حديثه مع وزير الخارجية التركي هذه المرة لم يحتج على تحركات القوات التركية ـ كما فعل مراراً فيما سبق ـ بل أعرب عن اعتقاده بأن هذه القوات ربما تهدف من خروجها إلى مشارف الكويت البعيدة إلى حمايتها من إغارة ابن رشيد عليها. ثم أكد له في الختام بأن لندن، مع ذلك، تتطلع إلى عدم انتهاك القوات التركية لحدود الكويت[٤٦].

ومما يثير الغرابة أيضاً أن الصحف البريطانية، التي كانت حتى وقت قريب تدق ناقوس الخطر بشأن ما تتعرض له الكويت من أخطار بالغة، وتطالب السلطات الإنجليزية باتخاذ إجراءات وتدبيرات عاجلة، قد هدأت بصورة مفاجئة أيضا. ونشرت «تايمز» سلسلة من المقالات، حاولت أن تثبت فيها أن مدينة الكويت محصنة جيداً، ولذا فإن جحافل ابن رشيد لاتشكل أية خطورة عليها. وفي نهاية يناير نشرت الصحيفة رسالة طويلة من مراسلها في الآستانة، يؤكد فيها بأن الكويت لا تتعرض لأي خطر، وأن ابن رشيد قد عاد مع قواته إلى حائل، ولايفكر أصلا في شن أي هجوم عليها[٤٧].

وفي ضوء هذه المتغيرات لم تكن برلين راضية بالمرة عن هذا التحسن

المفاجئ للعلاقات الإنجليزية التركية، ولا عن تلك الأسانيد التي ساقها الباب العالي لتبرير احتلال القوات التركية لسفوان وجزيرة بوبيان كدفاع فقط عن الكويت ضد ابن رشيد، وأنها لاتنوي الاقتراب من المدينة.

وهكذا نجد أن امتياز خط بغداد قد أثر في سلوك الدوائر الحاكمة في انجلترا وألمانيا تجاه القضية الكويتية.

والشيء نفسه يقال بالنسبة لمشكلة خط بغداد ذاتها التي شهدت تغيرات وتطورات أكثر إثارة.

على حين غرة غيرت الدبلوماسية البريطانية موقفها من خط بغداد، وبدأت تحبذه وتظهر اهتماماً بالغاً بأن تكون نهايته في الكويت بالذات. وقد أجرى أوكونور في بداية فبراير ١٩٠٢ حديثاً طريفاً مع توفيق باشا، تبادلا خلاله الأخبار السرية التقليدية حول النوايا العدوانية لروسيا في الخليج العربي، وعقب ذلك كال الدبلوماسي الانجليزي المديح لطريق بغداد ولأهميته الاقتصادية بالنسبة للامبراطورية العثمانية، وأعلن بأن انجلترا تحبذ فكرة إنهاء هذا الخط في الكويت. وحاول أن يستوضح من الوزير التركي، إذا كانت الاتفاقية النهائية الخاصة بهذا المشروع قد أبرمت أم لا، وتحديد خط سيره شمالي أم جنوبي المدينة. ولما وجد توفيق باشا يتملص من الإجابة ويفيده بأن الاتفاق النهائي لم يحدث بعد، صارحه السفير الإنجليزي بأنه يريد إجابة محددة ويصر على ذلك لأن انجلترا وألمانيا قد أبرما «اتفاقا ائتلافيا» حول كل قضايا الخليج العربي، وبالتالي فإن انجلترا سوف تشعر بسرور بالغ إذا ما وصلت نهاية خط بغداد إلى الكويت.

أثار تصريح أوكونور قلقاً بالغاً لدى الدوائر الحاكمة التركية، وذلك لأن أحد الأسباب التي أملت قرارها ببناء خط حديد بغداد وتسليم امتيازه إلى

الرأسمال الألماني، رغم التكاليف الباهظة لمستحصلاته عن كل كيلومتر، كان يكمن في تطلعها إلى تعزيز نفوذ الباب العالي في المناطق العربية من الإمبراطورية العثمانية، في حين أن الخطر الحقيقي على هذا النفوذ كانت تشكله بالذات السياسة الإنجليزية في منطقة الخليج العربي. وعندما أقدم السلطان عبد الحميد ووزراؤه على التواطؤ مع الاحتكارات الألمانية، فقد انطلقت حساباتهم من الاعتقاد بأن ألمانيا ـ مقابل ذلك ـ ستحافظ على سلامة أراضي الامبراطورية العثمانية، وبالتالي سوف تضمن الحقوق التركية في الولايات العربية، فإذا بهم يفاجئون بشبح الاتفاقية الإنجليزية الألمانية حول شؤون الخليج العربي! وكان السؤال الملح الذي يطرح نفسه، هو: لماذا منحت كل هذه التسهيلات والامتيازات للبنك الألماني عندئذ، وقدمت كل هذه الالتزامات المختلفة، التي سيتعين تسديدها بأرباح هائلة مستقبلاً على أبناء وعلى أحفاد رعايا السلطان عبد الحميد في ذاك الزمان؟ لقد كان من الأيسر على الباب العالي أن يتوصل إلى اتفاق مع وزارة الخارجية الإنجليزية حول كل هذه الأمور.

لم يتوان وزير الخارجية التركي عن محاولة الاستفسار فوراً من مارشال عما قصده السفير أوكونور من تصريحه بشأن الاتفاق الإنجليزي الألماني على شؤون الخليج العربي(٤٨). بيد أن كلمات مارشال حول عدم وجود أي اتفاق انجليزي ألماني وعدم علمه به، وأن البرلمان الإنجليزي قد كذب هذه الشائعات، لم تقنع الوزير.

على أن تصريح أوكونور، في واقع الأمر، لم يكن إلا شكلاً فريداً من أشكال الضغط والترهيب، استهدف منه السفير البريطاني توريط توفيق باشا وجره إلى الكشف عن وجود الاتفاقية الألمانية التركية حول إتمام خط بغداد في الكويت، وفي حالة عدم وجودها توجه الجهود في هذه الحالة من أجل العمل على تسيير الخط إلى الخليج العربي بالذات عبر ممالك مبارك.

هذه التغييرات في السياسة البريطانية كانت تعزى لأكثر من سبب، أولا، كان بناء خط بغداد الحديدي قد حسم نهائياً، وكانت اتفاقية الامتياز محفوظة بالفعل في خزينة البنك الألماني، لذا فقد تعودت الدبلوماسية الإنجليزية التسليم بالواقع والتعامل معه من هذا المنطلق، حيث يحصل المنافس الألماني بذلك على ورقة رابحة قوية، ومن ثم يستوجب الأمر مراعاة ذلك في المستقبل.

وثانياً، عززت انجلترا نفسها مواقعها في الكويت بدرجة قوية، وكذلك في المناطق الشمالية الشرقية من جزيرة العرب، كما سنبين ذلك لاحقاً. وبالتالي فإن تعبيد طريق بغداد حتى الخليج العربي لم يعد يشكل ذاك الخطر على المصالح البريطانية، مثلما كان الوضع قبل عدة سنوات مضت. ويشير الواقع إلى أن خط بغداد الآن سيمد إلى الخليج عبر ممالك تركية بالاسم فقط، أما في الحقيقة فإن محطته النهائية وميناءه سوف يقعان في مجال النفوذ الإنجليزي، أي في جون الكويت. ومن ثم، أخذت الدوائر الحاكمة البريطانية تعد عدتها بعناية فائقة لاستقبال خصمها الألماني على ضفاف الخليج العربي.

ولاريب في أن المصالح الإنجليزية كانت ستتعرض للخطر الأكبر والحقيقي بالفعل، لو أن خط بغداد قد انتهى ليس في الكويت، وإنما في منطقة ما أخرى على ساحل الخليج العربي، تقع تحت السيادة الفعلية للباب العالي، مثل القطيف، حيث ترابط ثكنة عسكرية تركية كبيرة، وحيث لا توجد سفن تابعة للأسطول البريطاني. وكان من شأن مثل هذا التطور أن يلحق ضرراً بليغاً بالمصالح الامبراطورية البريطانية، وأن يفشل تلك الجهود الجبارة التي بذلت على مدى سنوات عديدة من أجل تثبيت النفوذ الإنجليزي في الكويت، في حين تحصل ألمانيا على منفذ إلى الخليج العربي وقاعدة عسكرية بحرية عند مشارف الهند البعيدة.

وتحدثنا مصادر الأرشيف عن بعض الملابسات التي أملت على وزارة الخارجية الانجليزية اتخاذ هذا الموقف المتحفظ والمتريث تجاه حشد القوات التركية في منطقة أم قصر، وكذلك هذه الانعطافة الواضحة في سياسة بريطانيا تجاه خط بغداد، ففي منتصف مارس ١٩٠٢ جرى حديث هام بين توفيق باشا والسفير الإنجليزي أو كونور، تعمد خلاله الوزير التركي كشف أوراقه، عندما صرح للسفير مباشرة بأن تدهور الوضع في منطقة أم قصر مرتبط برغبة تركيا في فرض سيطرتها على المحطة النهائية لخط بغداد التي ستكون منفذه إلى الخليج العربي، في حالة ما إذا لم تصبح الكويت هي هذه المحطة النهائية. فإذا ما وقفت انجلترا موقف التعاون «فلن تقع أية حوادث بعد ذلك»[٤٩].

وبناء على ذلك يكون الأتراك قد اعترفوا صراحة بأن حشد القوات في منطقة خور عبدالله، واحتلال ام قصر والمناطق المتاخمة الآهلة بالسكان، كانا يستهدفان بالدرجة الأولى توفير منفذ احتياطي لخط بغداد الحديدي.

وليس من شك أن نجاح توفيق باشا والوزير المعظم في تمويه السياسة الحقيقية لتركيا تجاه الكويت وجزيرة العرب، وتقرير السفير أوكونور حول حديثه مع وزير الخارجية التركية في ١٧ مارس، والمعلومات الخاصة بالتدهور الجديد للوضع في المناطق الشمالية الشرقية من جزيرة العرب، واستياء قيادة الأسطول الإنجليزي من طول تواجد كل سفن الهند الشرقية تقريبا في الخليج العربي، والتصعيد للخلاف الإنجليزي الروسي في إيران والصين، والهجمة الجديدة للتكتل «الشرق أوسطي» من أجل اتخاذ خطوات حاسمة تجاه الكويت، وزيادة نشاط السياسة الألمانية تجاه الكويت بشكل حاد بعد الفوز بامتياز خط بغداد الحديدي ـ كل هذا قد أرغم الحكومة البريطانية على اتخاذ قرارها بشأن مبادئ سياستها اللاحقة في الكويت.

حيث عقد في ٢٠ مارس سنة ١٩٠٢ بتكليف من سولزبري اجتماع

مكرس للمسألة الكويتية، شارك فيه كل من وزير الخارجية لنسداون ووزير شؤون الهند هملتون وكبير لوردات الأسطول سلبورن[٥٠]. وقد تبلورت نتائج هذا الاجتماع في مذكرة لنسداون التي أعدها في اليوم التالي.

وخلص لنسداون إلى رأي مفاده أن بريطانيا، إذا ما نجحت في الاتفاق مع تركيا حول أمور الجزيرة العربية والمشاكل المرتبطة ببناء خط حديد بغداد ومنفذه على الخليج العربي، وإذا ما ثبتت أقدامها في جنوب إيران، فإنها ستتمكن بالاعتماد على جبروتها البحري الحربي من الحفاظ على وضعها المهيمن في حوض الخليج العربي وضمان مصالحها في مشروع خط بغداد، وستعفى نفسها من التدخل في المشاحنات المحلية بين شيوخ وأمراء جزيرة العرب.

تم اعتماد هذه المذكرة في نفس اليوم من قبل المشاركين في الاجتماع بعد إدخال بعض التعديلات الطفيفة على صياغتها، وباركها سولزبري شخصيا[٥١]. وانطلاقاً منها صدرت التعليمات إلى السفير أوكونور في ٢٤ مارس ١٩٠٢، التي يشير فحواها إلى أن الحكومة البريطانية تتعهد بحماية حقوق وامتيازات شيخ الكويت وبالتصدي لمحاولات الإغارة على أراضيه.

وتضمنت التعليمات بعد ذلك تنويها بأن الحكومة الإنجليزية لاتنوي عرقلة مد خط بغداد حتى الكويت أو أية منطقة أخرى ساحلية، لكن مشاركة الرأسمال البريطاني في بناء الطريق يعد أمراً واجباً وضرورياً في جميع الأحوال، لأن الحكومة البريطانية عندئذ ستتمكن من ضمان موافقة الشيخ على جعل المحطة النهائية للخط في ممالكه، أو ـ إذا ما اختيرت منطقة أخرى لها ـ فإنها ستستميل مبارك إلى اقناع القبائل التي تدين له بالولاء، بتوفير الحماية للقطاع الختامي من الطريق المقبل ضد هجمات اللصوص وقطاع الطرق والقراصنة[٥٢].

وإذا أمعنا النظر في مذكرة لنسداون والتعليمات الصادرة إلى أوكونور في ٢٤ مارس ١٩٠٢ نجد أنها تعكس انعطافة ملموسة وتحولا واضحاً في سياسة بريطانيا في الشرق الأوسط. ففي الوقت الذي تتراجع فيه عن فرض حمايتها على الكويت كخطوة تكتيكية، كما سبق أن قلنا، نجد أن قرارها بالمشاركة في بناء خط بغداد، وبيانها حول المبادئ العامة للسياسة البريطانية في الخليج العربي يعتبران ظاهرة من نمط آخر، حيث يرتبطان بمصالح بريطانيا، ومن ثم فقد شكلا الأساس لبيان لنسداون الشهير الصادر في ٥ مايو ١٩٠٣[٥٣]، الذي تحول إلى برنامج عمل للحكومة الإنجليزية في الشرق الأوسط.

إزاء ذلك قرر السلطان عبد الحميد ان يتوجه إلى الدوائر الحاكمة لألمانيا، التي حصلت مؤخرا على امتياز بناء واستخدام خط حديدي يبلغ امتداده ٢,٥ ألف كيلومتر، بطلب لعب دور أنشط في حماية سلامة أراضي تركيا. وعلى أثر ذلك تلقى السفير التركي في برلين في ٢٧ مارس ١٩٠٢ برقية تطلب منه إعلام الامبراطور ويلهلم الثاني بأنه «في الوقت الذي يقوم فيه الطليان بالاهتمام بتنفيذ مشروعاتهم في طرابلس، يحيك الإنجليز دسائسهم في اليمن وضواحي البصرة». لتشير البرقية بعد ذلك إلى تحريض الإنجليز المنتظم للقبائل العربية ضد السلطات التركية على الساحل الغربي للخليج العربي. وفي الختام تنص التعليمات الواردة إلى السفير في هذه البرقية على أنه «بالنظر إلى كل ذلك يكون السلطان ممتنا للغاية للإمبراطور، إذا ما تكرم جلالته واستغل لصالحنا ذلك النفوذ الذي يتمتع به في كل الدول الأجنبية»[٥٤]

واستخلاصا مما سبق نتبين بأن الدبلوماسية الألمانية لم تكن تسعى إلى تصعيد خلافاتها مع بريطانيا حول شؤون الجزيرة العربية، لا سيما وأن لندن كانت قد بدأت تبدي ليونة وتنازلا في مسألة خط حديد بغداد.

أما فيما يتعلق بالتوسع الإيطالي في طرابلس، الذي كان السلطان عبد

الحميد يتطلع إلى وقفه، أو على الأقل إبطاء حركته، مستعينا في ذلك بنفـوذ ومكانة برلين، ففي هذه المسألة انتظرته خيبة أمل كبيرة، حيث كانت الدوائر الحاكمة الألمانية في ربيع سنة ١٩٠٢ منشغلة بتمديد أجل التحالف الثلاثي مع النمسا وإيطاليا، مما حدا بالمستشار بيولوف إلى إصدار تعليماته إلى جهاز وزارة الخارجية في ٣٠ أبريل ١٩٠٢، تؤكد بأن الإمبراطور ويلهلم الثـاني لا ينوي إبداء أي اهتمام كان لدعم المصالح التركية في طرابلس[٥٥].

ومن ثم، نخلص إلى استنتاج بأن الخطوة الدبلومـاسية للسلطان عبـد الحميد قد باءت بالفشل الكامل. ولا غرابة في ذلك، حيث نجـد أن القمة الحاكمة الألمانية ليست معنيـة بالمـرة بإبـداء أي مبادرة من أي نـوع في هذه القضايا، طالما حصلت على امتياز خط بغداد الحديدي وحفظته في مكان أمين بخزينة البنك الألماني.

هوامش الفصل الثامن

1. Fraser, L. op. cit. pp. 100-101.

(٢) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «السفارة في الأستانة»، الملف ١٢٦٥، الورقة ٨.

3. "The Affairs of Kuwait" vI, part III, NN249, 252, 253, 254,258.

(٤) المصدر السابق؛ Lorimer, op.cit. p 1033.

5. Aitchison, op. cit. p. 203.

(٦) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، الملف ٣٦٢٥، الورقة ١٣٧.

(٧) المصدر السابق، الملف ٣٦٤، الأوراق ٧٢ ـ ٧٣؛ Fraser, op.cit, p 100-101.

8. Documents diplomatiques francais, (DDF), Serie II, v.II, N31.
9. PRO, Tel. Sanderson to Bunsen, N 277, 26 XII 1901 - FO 78/5174.
10. "Times of India", 28 XII 1901.
11. PRO, Admiralty to F.O. 31-12-1901 - FO78/5174.

أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «السفارة في الأستانة»، الملف رقم ١٢٦٥، الورقة ٨.

12. Tahsin, Pasa, Abdulhamid ve Yildiz Hatizlary, Istanbul, 1931, s. 54.
13. PRO, Tel. - Wratislaw to O'Connor N 83 - 31-XII - 1901, O'Connor to Lansdowne N1-2-I 1902, Curzon to Hamilton, 3-I-1902 - FO 78/5251.

(١٤) المصدر السابق.

(١٥) المصدر السابق.

16. Lorimer, op. cit. pp. 1033-1034.

(١٧) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «ديوان الوزير»، ١٩٠٢، الملف ٢٣، الورقة ٤٩.

18. PRO, O'Connor to Lansdowne Jan 2, 1902,Home 1656 and 179302; O'Connor to Sanderson Jan. 29, 1902 - FO 78/5251.

(١٩) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «السفارة في الأستانة»، الملف ١٢٦٥، الورقة ١٠٨.

20. National Archives of India, Kembell to Government of India,31 I, 4-II-1902, FDSPNN 553, 559.
21. Ibid - Curzon to Hamilton 7-II-1902 F.D.S.P. N 562; PRO. Hamilton to Curzon 11-II-1902, Home 1839, 1779/02.
22. Fraser, L. op. cit p. 101.
23. National Archives of India, Tel. Kembell to Curzon, 15 March 1902 - F.D.S.P. N 346; Curzon to Hamilton, 18-III-1902, F.D.S.P. N 350.

24. National Archives of India, F.D.S.P.N 346.
25. "The Affairs of Kuwait" v. II, part IV, N95; Fraser, op. cit. p. 102.

(٢٦) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «الأرشيف السياسي»، الملف ٣٦٥، الورقة ٤١.

(٢٧) المصدر السابق، الورقة ٧.

(٢٨) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «ديوان الوزير»، ١٩٠٢، الملف ٢٣، الأوراق ٤٩ ـ ٥٠.

(٢٩) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «الأرشيف السياسي»، الملف ٣٢٤٧، الورقة ١٢٤.

(٣٠) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «ديوان الوزير»، ١٩٠٢، الملف ٢٣، الأوراق ٥٠ ـ ٥١؛ Gr. POL.Bd XVII. N5324.

31. Documents diplomatiques francais / DDF / Serie II, v. II, p. 166; PRO, Tel. O'Connor to Lansdowne 7-III, 11-III 1903 FO 78/5251' Gr. Pol. Bd. XVII, NN 5322, 5323, 5324.
32. "The Affairs of Kuwait", v. II, part IV N 58.
33. PRO, Tel. O'Connor to Lansdowne 16-III-1902 N35 (FO 78/5251).
34. PRO, IO to FO 13-III-1902 (FO 78/5251)
35. PRO, O'Connor to Lansdowne Tel. 36-20-III-1902; Wratislav to O'Connor - Tel. 12-22-III-1902; O'Connor to Lansdowne - Tel 135-25-III-1902, (FO 78/5251) 38.

(٣٦) غ. بونداريفسكي، طريق بغداد وتغلغل الاستعمار الالماني إلى الشرق الأوسط، طشقند ١٩٥٥، ص ١٢٨ ـ ١٥٥.

(٣٧) «سانكت بتربورغسكي فيدوموستي»، ٢٩/١ (١١/٢) ١٩٠٢.

(٣٨) غ. بونداريفسكي، طريق بغداد...، ص ٢٠٧.

39. DDF, Serie II, vII, N69.

(٤٠) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «الأرشيف السياسي»، الملف ٣١٩٥، الورقة ١٦٥.

(٤١) المصدر السابق، الملف ٣٦٥، الأوراق ٢٨ ـ ٢٩.

42. DDF, Serie II, II, N 131.

(٤٣) أرشيف السياسة الخارجية الروسي، «السفارة في الآستانة»، الملف ١٢٤٦، الورقة ٤.

44. Gr. Pol. Bd XVII, N 5325.
45. "The Affairs of Kuwait", v II, part IV, N 96.
46. Gr. Pol. Bd. XVII, N 5323.
47. "The Times", 25, 27 I. 1902.
48. Gr. Pol. Bd XVII, N5224.
49. National Archives of India, Tel. O'Connor to Lansdowne 17-III-1902, F.D.S.P. N 446.
50. PRO, Lansdowne to O'Connor - Tel. N54, 24-III-1902 / F05251,
51. Lansdownes Memorondum - 21- III- 1902/ FO 5251.

(٥٢) المصدر السابق.

53. The Parliamentary Debates Series IV, v. 121, 1348.

(٥٤) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «الأرشيف السياسي»، الملف ٣٦٥، الأوراق ٤٣ ـ ٤٥.

(٥٥) المصدر السابق.

الفصل التاسع
بداية الصراع على قيام المملكة العربية السعودية وموقف الكويت

في نهاية سنة ١٩٠١ وبداية سنة ١٩٠٢ اكتسب صراع الدول الاستعمارية على مناطق النفوذ في الخليج العربي طابعا متعدد الأوجه والجوانب بعد ظهور عامل جديد وهام للغاية، بدأ يترك تأثيرا كبيرا مع مرور الزمن على مسيرة الأحداث في شبه جزيرة العرب وخارج حدودها أيضا.

ففي نوفمبر سنة ١٩٠١، وبينما كانت الأزمة الكويتية في أوج احتدامها بمشاركة كل الأطراف: القوات التركية وقوات ابن رشيد الكبيرة وسفن الأسطول البحري الحربي لبريطانيا، وكل القوات المسلحة لمبارك وعربان القبائل التي دانت له، وسلطات البصرة والسلطات الإنجليزية الهندية، والدبلوماسيين الأتراك والألمان والروس والإنجليز، غادر الشاب عبد العزيز الكويت على رأس مجموعة من القوات غير الكبيرة، متجها إلى عاصمة السعوديين العريقة الرياض لغزوها.

وقد احتلت هذه المسيرة الأسطورية حيزا كبيرا من اهتمام عشرات المؤلفين والباحثين العرب والأوروبيين والأمريكيين والآسيويين، الذين كتبوا عنها وتناولوها بالتفصيل في كتبهم ومذكراتهم وسير حياتهم وأبحاثهم القيمة.

يقول المؤرخ والصحفي الإنجليزي المعروف روبرت لاسي الذي أمضى في المملكة العربية السعودية أربعة أعوام، معتكفاً على جمع مواد كتابه الكبير: «المملكة: جزيرة العرب وآل سعود» الصادر في عام ١٩٨١، بأن ابن سعود كان يردد قصة هذه المسيرة كثيراً، والتي انتهت في ١٥ يناير سنة ١٩٠٢

بالاستيلاء على الرياض، وكان في كل مرة يـروي هذه القصـة يضيف عليها تفصيلات جديدة. وعندما وصل أول سفير للولايـات المتحدة إلى الـرياض في مارس سنة ١٩٥٠ ، فقد نال شرف سماع قصة هذا الحدث بالتفصيل من جلالة الملك نفسه، وقام الدبلوماسي الأمريكي الرفيع بتسجيل هذا المشهد بالكامل وتضمينه تقريـره الأول إلى واشنطن، مقيماً إياه «كحـدث ذي أهمية تـاريخية كبرى»[١].

ولعله من المفيد أن نذكر بأن لندن قد علمت بهذا الحدث قبل واشنطن بنصف قرن تقريبا، عندما أرسل المقـدم كمبل المقيم السيـاسي البريـطاني في الخليج في الثاني من مارس سنة ١٩٠٢ تقريرا مفصـلا حول غـزو الريـاض «مترجما عن الأصل العربي». وفي العاشر من أبريل ١٩٠٢ كان هذا التقرير موضوعا بالفعل على طاولة وزير شؤون الهند اللورد هملتون.[٢]

لم يثر خبر انتصار عبد العزيز انطباعا كبيرا في البداية لدى ابن رشيد، الذي واصل المرابطة مع قواته في منطقة الحفر ومفاوضة السلطات التركية حول الاشتراك معا في الإغارة على مبارك. فقد ظل ابن رشيد ـ حتى بعـد ضياع الرياض ـ يعتبر شيخ الكويت عدوه الرئيسي، واعتبر أمـير شمر دخـول عبد العزيز إلى عاصمة السعوديين حدثا مؤقتا.[٣]

وتجدر الإشارة إلى أن ابن رشيد قد واجه صعوبات كبيرة في صراعه مع عبد العزيز بسبب نمو المعارضة في صفوف شيوخ شمر، حيث أدى ذلك إلى استنفاد قواه وصرف أنظاره عن نجد، بينما سهلت هذه الظروف وضع عبد العزيز بدرجة كبيرة[٤].

اضطر ابن رشيد إلى العودة مع قواته إلى ضواحي حائل في نهاية يناير

ومطلع فبراير ١٩٠٢، فاغتنم عبد العزيز الهدنة المتاحة له من شمر، وتمكن بعد تلقيه دعما من الكويت من تحصين سور المدينة وضمان الولاء الكامل له من سكانها، والقيام بعد ذلك بعدة حملات صوب الجنوب، أسفرت عن إخضاعه للخرج، الأمر الذي مكنه من بناء القوة العسكرية والاقتصادية اللازمة لخوض صراعه المرتقب الطويل مع ابن رشيد.

عاد والده عبد الرحمن - كبير آل سعود - إلى الرياض قادما من الكويت في مايو ١٩٠٢، ليرى بعينيه الإنجازات والقدرات الهائلة لابنه، فتنازل له عن حقوقه ونصبه أميرا للسعوديين وحاكما لنجد، وهكذا تقلد عبد العزيز في سن ٢٢ عاماً حكم المملكة العربية السعودية، ليجلس ملكاً متوجاً على عرشها على مدى نصف قرن حتى وافته المنية سنة ١٩٥٣، ليخلد اسمه كأحد أقوى رجال عصره من شخصيات الدولة آنذاك، ويدخل التاريخ ملقباً بابن سعود.

ولعله من الطريف أن نذكر ما كتبه أوسنيكو في تقريره حول زيارة الكويت على متن الطراد «فارياغ» في ديسمبر سنة ١٩٠١، إذ يقول: «آخر المحاولات الجديدة التي يبذلها الانجليز الآن، والتي تسنى لي سماعها هذه المرة في الكويت من شخصيات مطلعة، هي محاولاتهم كسب ود أمير نجد الأصيل عبد الرحمن المقيم حالياً في الكويت وتعاطفه، وقد اعترف لي بنفسه شخصياً بأنه يبذل المستحيل من أجل أن يسترد محافظة نجد التي انتزعها ابن رشيد منه. وفي حديثه معي كرر عبد الرحمن أكثر من مرة العبارة التالية: «كل من سيعاونني على استرداد الوطن السليب سيحظى بصداقتي حتى آخر أيامي وسيجدني خادما مطيعا للغاية»[٥].

يدل هذا الخبر بحد ذاته على واقع ماراج في الكويت من شائعات في ديسمبر ١٩٠١ حول الاهتمام الذي يبديه المسؤولون البريطانيون بالسعوديين.

ونستخلص من حديث عبدالرحمن لأوسنيكو استنتاجا بأن كبير آل سعود كان في تلك اللحظة مستعدا لتلقى الدعم والمساعدة ليس من بريطانيا وحدها.

لقد اختلف الوضع في ربيع ١٩٠٢. فأولا، كانت عاصمة السعوديين قد سقطت في أيدي ابن سعود، وبدأ سلطانه يمتد إلى المناطق الجنوبية لنجد. وثانيا، أصبح من الواضح تماما أن ابن رشيد يعكف في ضواحي حائل على حشد قواته وتجميعها من أجل توجيه ضربة مضادة قوية إلى كل من الكويت والرياض. وثالثا، لم يبد الجانب الروسي أي رد فعل على تلك التلميحات الواضحة التي وردت في الحديث مع أوسنيكو.

في ظل هذه الظروف وجه عبد الرحمن في مايو ١٩٠٢، قبيل مغادرته الكويت إلى الرياض، أي عندما كان زعيما رسميا للسعوديين، رسالة إلى المقدم كمبل في بوشهر، يرجوه فيها إبرام اتفاقية معه شبيهة بتلك المبرمة مع شيوخ المنطقة الآخرين، و«التمس أن تقع أنظار الحكومة البريطانية الطيبة علينا». وأطلع عبد الرحمن بعد ذلك المقيم البريطاني على ما دار بينه وبين أوسنيكو من حوار، وقال له إن الأخير قد عرض عليه العون والمساعدة من روسيا، إذا ما طلب ذلك كتابيا؛ وفي الختام نوه الأمير بأنه قد رفض هذا الاقتراح بنصيحة مبارك له! ولم يتوان كمبل عن نقل مضمون هذا الحديث بالكامل إلى كلكتا تلغرافيا في ٢٣ مايو. كما أرسل قبطان السفينة «لابوينغ» أرمسترونغ، الذي وصل إلى بوشهر قادما من الكويت، تقريرا مفصلا حول هذا الأمر في ٢٧ مايو إلى قائد أسطول الهند الشرقية الأدميرال بوزانكيت.

نوه كمبل في برقيته بأن السعوديين قد حققوا انتصارات كبرى في نجد، مما يدل على تواري نفوذ ابن رشيد، لكنه توقع أن يشن الأخير هجوما مضادا قويا عند حلول خريف ١٩٠٢. ولذا نصح المقيم السلطات الإنجليزية الهندية بالتأني في الرد على الرسالة. وفي الختام أعرب المقيم عن ثقته في صحة مضمون

ما نقله عبد الرحمن عن حديثه مع أوسنيكو، نظرا لوجود ما يثبت بأن القنصل الروسي قد زاره بالفعل في الكويت.

على أي الأحوال أبدى اللورد كيرزون اهتماما ملموسا بهذا الطلب، وحوله إلى وزارة شؤون الهند، بينما رفعه الأدميرال بوزانكيت إلى قيادة الأسطول الإنجليزي. وكان القرار هو عدم إرسال رد إلى عبد الرحمن، ومع ذلك أوصى كيرزون كمبل بأن يتابع التطور اللاحق للأحداث عن كثب[٦].

ولعله من الطريف أن نذكر بأن رسالة عبد الرحمن إلى المقدم كمبل لم تكن إلا خدعة، ويعتبر تقرير أوسنيكو دليلا أكيدا على أن الاقتراح قد صدر ليس منه، بل من عبد الرحمن، ومما يدل على أن رسالة عبد الرحمن قد أرسلت بعلم، وربما أيضاً بنصيحة مبارك هو ما أشير إليه في هذه الوثيقة مِنْ أنه هو بالذات الذي أقنع السعوديين بعدم قبول هذا الاقتراح المخترع من وحي الخيال. والهدف الذي كان متوقعا من هذه الحيلة، هو رفع مكانة السعوديين لدى بوشهر وكلكتا، وكذلك مكانة حاكم الكويت، خاصة وأن مبارك كان في أشد الحاجة إلى دعم الجانب البريطاني في تلك اللحظة بالذات، قبيل الهجمة الجديدة لابن رشيد ويوسف الإبراهيم، وربما الأتراك أيضا. وهناك ثمة ما يدعونا للاعتقاد بأن مبارك قد بلغته معلومات من كلكتا عبر بومباي بأن اللورد كيرزون كان غاضبا للغاية من الاستقبال الحافل الذي قوبل به «فارياغ» في الكويت.

ولابد من الإشارة إلى أن حذر مبارك ومرونته تجاه هذه المسألة قد انعكسا بوضوح من خلال مشهد صغير، لكنه غني في دلالته، متعلق بالرحلة التي قام بها خبير علم الحيوانات وعضو جمعية موسكو لخبراء الطبيعة العالم الروسي بوغويافلينسكي إلى الخليج، وزيارته للكويت خلال مارس ـ أبريل ١٩٠٢. فقد فرض الوكلاء الإنجليز رقابة غير معلنة على تحركاته في أثناء زيارته لموانى

الخليج، وفي نهاية أبريل تلقى كيرزون تقريرا بأنه قد ضبط متلبسا بممارسة التصوير الفوتوغرافي في الكويت.

وجه أوسنيكو رسالتين إلى مبارك من بوشهر في مارس ١٩٠٢، وقد طلب في رسالته الأولى بتاريخ ١٦ مارس أن يزوده مبارك بعدد ١ ـ ٢ من ذكور الغزلان، ولم يغفل أوسنيكو عن الإعراب عن شكره العميق على حسن استقبال «فارياغ»، وطلب نقل تحياته الحارة إلى أبناء مبارك وإلى الشيخ عبدالرحمن، وفي الرسالة الأخرى بتاريخ ٢٣ مارس أفاد القنصل العام الروسي شيخ الكويت بأن العالم الروسي بوغو يافلينسكي يزور بوشهر حاليا لدراسة الحيوانات البحرية للخليج، ونظرا لاعتزامه زيارة الكويت، فقد طلب الدبلوماسي الروسي تقديم العون الممكن له في نشاطه العلمي ومساعدته على استئجار بيت لمدة ٤ ـ ٥ أيام، ولم يفته في ختام الرسالة أن يعرب مرة أخرى عن سلامه الحار لكل من الشيخ جابر والشيخ عبد الرحمن.

وصل بوغويافلينسكي إلى الكويت في ١٨ أبريل، وفي اليوم التالي مباشرة أرسل مبارك إلى كمبل بعض المعلومات المقتضبة عنه، مرفقا بها خطابي أوسنيكو المذكورين عاليه.

فور تلقي كمبل لهذه الوثائق قام بإرسالها إلى كلكتا، ليقوم كيرزون بدوره برفعها على وجه السرعة إلى كل من هملتون ولنسداون أيضا، وهكذا دخل علم الحيوانات البحرية تاريخ العلاقات الدولية في الخليج.

ولعله من الجدير بالملاحظة أن مبارك قد حاول استغلال زيارة بوغويافلينسكي للكويت، بحيث ألا تكون مقتصرة على أطر الدراسات الحيوانية فقط، ورغم وجوده بعيدا في الصحراء خلال إقامة العالم الروسي في الكويت على مدى ٥ أيام، إلا أن مبارك قد زار المدينة مرتين خصيصا للقائه،

وصرح له خلال تلك الأحاديث، قائلا: «انني أعتبر الروس أشقاء لي، وسوف تسعدني زياراتهم لي، ومستعد دائما لتقديم كل ما في وسعي تقديمه لهم، بلغوا سلامي للقنصل العام الروسي في بوشهر أوسنيكو، الذي اعتبره أخا لي، ورغبتي في تبادل الرسائل معه». وقد سأله بوغويافلينسكي، مودعا: كيف يمكن أن يشكره على هذه الحفاوة الكبيرة، فكان رد مبارك: «شيء واحد أرجو أن تفعلوه من أجلي، إذا أمكنكم ذلك، قولوا بأنني صديق للروس وأعتبرهم أشقاء لي، انقلوا هذه المعلومة إلى فخامة الإمبراطور في بطرسبورغ»(٧).

مرت الشهور الأولى بعد فتح ابن سعود للرياض في ظروف صعبة للغاية سواء بالنسبة للسعوديين أو للكويت. حيث شهدت فترة الربيع توترا متزايدا للعلاقات المتبادلة بين مبارك وسلطات البصرة المدنية والعسكرية، وعلى رأسها الوالي الجديد نوري باشا، مما دفع القوات التركية إلى مواصلة تشييد تحصيناتها في منطقة أم قصر وبوبيان، أما صراع آل سعود مع شمر فقد استمر في المناطق الوسطى والجنوبية من نجد، رغم حشد ابن رشيد لقواته الرئيسية قرب حائل للأسباب التي سبقت الإشارة إليها من قبل.

لكن التقارير التي تلقتها السلطات الإنجليزية الهندية في نهاية فبراير ١٩٠٢ من وكلائها في أرخبيل البحرين، تشير إلى أن قبائل نجد القوية، كالدواسر والعجمان ومرة ومطير، قد انضمت إلى ابن سعود وانضوت تحت لوائه، بينما استمرت بعض القبائل، كالظفير وقحطان، في مساندة ابن رشيد، رغم ان هذا التأييد لم يكن بنفس الفاعلية السابقة.(٨)

وهناك وثائق شائقة للغاية تساعدنا على التوصل إلى تصور أوضح للموقف المعقد في نجد خلال فبراير ـ مارس ١٩٠٢، تتمثل في تقارير القنصل العام الروسي في بوشهر أوسنيكو، الذي كتب في ١٧ فبراير ضمن تقريره، يقول: بأن احتلال المناطق الجنوبية من نجد ودحر الثكنات الصغرى لابن

رشيد فيها، لم يكن ليتحققا لولا «مساعدة الكويتيين» لابن سعود [٩]. وأكد أوسنيكو في برقيته المرسلة بتاريخ ١٧ مارس ما حظى به عبدالرحمن من دعم على يد القوات الكويتية [١٠].

ولعله من الجدير أن نذكر بأن دور الكويت في تعزيز وتثبيت مواقع السعوديين في المناطق الوسطى والجنوبية من نجد قد ورد أيضا في تقارير القنصل الروسي في البصرة أداموف، الذي أشار في ٢ أبريل ١٩٠٢ في تناوله لانتصارات ابن سعود إلى أن «ما حققه من نجاح يرتكز بالدرجة الأولى على ما قدمه له شيخ الكويت من مساعدات»[١١]

ولا ريب أن هذه التقارير تسد إلى حد ما ذلك الفراغ، الذي نلمسه في تعرض الكتاب والباحثين ـ سواء كانوا غربيين أو عربا ـ للوضع في نجد ودور الكويت في هذه الأحداث في ربيع سنة ١٩٠٢.

ومن المفارقات التي تثير الاهتمام أن ابن رشيد نفسه قد أشار أيضا إلى دور مبارك في أحداث نجد في رسالته المرفوعة إلى الوزير المعظم في الآستانة في مارس، والتي أعلمه فيها بولائه وطاعته له.

حيث يؤكد ابن رشيد في هذه الوثيقة على الأهمية الاستراتيجية الكبيرة للكويت، واصفاً إياها بـ «مفتاح العراق والجزيرة العربية كلها» وإدراكا منه للعوامل المؤثرة على نفسية عبد الحميد، فلم يتوان عن الإشارة إلى أن الأفعال المشتركة للانجليز ومبارك موجهة بالدرجة إلى تقويض مواقع ونفوذ تركيا في الأحساء والقطيف، ولم يغفل أمير شمر عن تنبيه الوزير المعظم إلى ضرورة إبلاغ كل هذه الأفكار والتصورات للسلطان لاتخاذ تدابير حاسمة وفعالة ضد مبارك.

وكما كان متوقعا، سلمت صورة من هذه الرسالة السرية ـ رغم أن

تسليمها جاء متأخرا إلى حد ما - إلى السفارة البريطانية في الآستانة، ومنها وجهت فورا إلى لندن مع مذكرة تغطية من القائم بالأعمال بونزن إلى الوزير لنسداون، أشار فيها إلى أن رسالة ابن رشيد هذه سوف تقوى بالتأكيد شكوك السلطان وريبته تجاه سياسة بريطانيا في شرقي الجزيرة العربية والخليج.

ونوه في الوقت ذاته إلى أن رسالة أمير شمر قد نقلت إلى الآستانة من خلال مبعوثين خاصين، قاموا بإغداق الهدايا القيمة في الباب العالي على المحيطين بالسلطان، حتى يضمنوا أن تأتي هذه الرسالة بمفعولها الأكيد[١٢].

وفي هذا الحين تزايدت حدة التوتر في جنوب نجد وعلى مشارف الكويت البعيدة بسبب هجمات ابن رشيد وشيوخ القبائل المنضوية تحت حكمه وفي نهاية يوليو سنة ١٩٠٢ تمكنت قوات شمر من الإغارة على الأراضي الكويتية وحاولت الاستيلاء على مركز الصبيحية المحصن، لكنها ردت على أعقابها.

وقد أرسل مبارك خطابا إلى المقيم السياسي كمبل يتضمن شكواه من الهجمات التي تعرضت لها القبائل التابعة له في نهاية مايو جنوبي سفوان، ويشير فيه إلى أن المغيرين قد شنوا هجماتهم بإيعاز من يوسف الإبراهيم، واستولوا خلالها على ٨٦٠ رأس غنم، وطالب الشيخ بإنزال العقاب بالمذنبين وتعويضه عن الأضرار التي ألحقت به، ولم يغفل عن ربط هذا الهجوم بنوايا ابن رشيد المبيتة ضد الكويت ونجد. وكيما ندرك مدى التعقيد الذي كان عليه الوضع في هذه المنطقة في صيف سنة ١٩٠٢، يكفي أن نشير الى أن كمبل فور تلقيه هذا الخطاب قام بإرساله إلى كلكتا ومنها وجهه كيرزون إلى هملتون الذي رفعه بدوره إلى وزير الخارجية لنسداون للنظر فيه[١٣].

وكانت هذه هي أول وآخر مرة في تاريخ بريطانيا، تستحوذ فيها مشكلة قطيع من الأغنام في صحراء الجزيرة العربية البعيدة على كل هذا الاهتمام ليس من

قبل موظفي الوايت هول فقط، بل وعلى مستوى أعضاء الحكومة البريطانية ذوي النفوذ الكبير!

على أي الأحوال صدرت التعليمات إلى كمبل بأن يقدم وعدا لمبارك بتأييده ودعمه، لكن على أن يمنعه بشتى الطرق عن القيام بأي هجوم على منطقة الزبير، حتى لا يورط السلطات التركية المحلية في هذا النزاع، خاصة وأن القوات النظامية للفيلق التركي السادس كانت مرابطة في هذه المنطقة.

وبغض النظر عن ذلك شن ابن رشيد في بداية أغسطس عام ١٩٠٢ هجوما على أراضي القبائل التي وعدت بتقديم دعمها لابن سعود، ودون مقاومة تذكر احتل ابن رشيد مدينة بريدة بالقصيم وبدأ زحفه على الرياض من أجل قهر عاصمة نجد واعتقال ابن سعود نفسه وكل السعوديين الآخرين.

بدأ صراع من أجل الفوز بولاء القبائل وتمكن ابن سعود من استمالة شيخ قبيلة مرة ذات النفوذ الكبير لصفه كما سانده سكان الحائر والحوطة وفي النصف الثاني من شهر أكتوبر انتقل مركز الصراع إلى مدينة الدلم بالخرج، بعد أن حسب ابن رشيد أنه باحتلاله لهذه المدينة الرئيسية سوف ينضوى الخرج كله تحت لوائه، وسيتمكن من عزل ابن سعود عن مدينة الرياض المحاصرة من قبل قواته، والأهم من هذا وذاك هو سعيه من وراء ذلك إلى قطع الصلة بين السعوديين ومبارك وهذا ما أدركه ابن سعود جيدا، ولذا فقد ضاعف سرعة سير قواته ليلا ونهارا، وتمكن من احتلال الدلم بعد أن غافل خصمه وأخذ يتحصن في بساتين النخيل المتاخمة لها قبل بضعة ساعات فقط من ظهور قوات ابن رشيد في تلك النواحي. وما أن هل الأول من نوفمبر حتى دارت رحى المعارك بين الفريقين، وكانت من أكثر معارك ذلك الزمان ضراوة وقسوة في وسط الجزيرة العربية، وأظهر خلالها ابن سعود حنكة ودراية كبيرتين في استخدام النيران القوية لبنادق «مارتيني»، وقام فرسانه بشن هجوم كاسح على جناحي

القوات الأساسية لابن رشيد، فاضطروه إلى التقهقر والانسحاب غير المنظم دون أن يدري بأن خصمه قد استنفد بالكامل كل ما لديه من طلقات وذخيرة.

ومهما يكن من أمر فقد أدرك مبارك جيداً حجم الخطر الكبير، الذي كان من الممكن ان يهدد الكويت لو أن ابن رشيد قد تمكن مرة اخرى من الاستيلاء على الرياض، ولذا فقد بادر مبارك في اغسطس ١٩٠٢، عندما بانت الإشارات الأولى لهجوم شمر المرتقب، باتخاذ اقصى التدابير، والتي تمثلت في استدعاء صائدي اللؤلؤ التابعين له من منطقة جزر البحرين، حتي يتمكن من حشد قوات كافية لإرسالها إلى الرياض [١٤] وهذا هو الحدث الاول من نوعه في تاريخ الكويت، لأن الدخل الأساسي لأسرة الصباح وقتئذ، بل ولمعظم سكان الإمارة ـ أيضا، كان يأتي من صيد اللؤلؤ. ومن ثم، يدل ذلك على أن الوضع كان بالفعل خطيرا للغاية، وبغض النظر عن التوتر الذي شهدته المدينة، توجهت في سبتمبر قوات غير كبيرة من الكويت إلى منطقة الرياض وعقب معركة الدلم مباشرة أرسل ابن سعود شقيقه محمد إلى الكويت في بداية نوفمبر، طلبا للمساعدة وللتنسيق معها من أجل حثها على توجيه ضربة إلى قوات ابن رشيد من الجناح الأيسر [١٥].

ولابد من التنويه هنا إلى أن الدبلوماسيين الإنجليز كانوا على بينة واضحة من الدور الذي لعبته الكويت في المعارك التي دارت قرب الرياض. إذ أبرق فراتسلاف إلى السفير أوكونور في أغسطس خبرا، يقول: «من المعروف أن مبارك يدعم ويشجع ابن سعود منذ فترة طويلة، ولولا مساعدته لما تمكن الأخير من تحقيق هذه الانتصارات» [١٦].

غير أن الوضع لم يلبث أن تغير على جبهة نجد في نهاية نوفمبر. ورغم الهزيمة التي ألحقت بابن رشيد إلا أنه بعد انسحابه صوب الشمال إلى منطقة بريدة، بدأ يحشد قوات كبرى في منطقة الزلفى للإغارة على الكويت أولا، ثم

الرياض بعد ذلك، فقد تيقن أمير شمر بأنه اذا لم ينتقم ممن ألحق به الهزيمة في معركة الدلم، فإنه يخاطر بضياع كل المناطق الجنوبية من نجد مع جزء كبير من ممتلكاته، ولذا عمل ابن الرشيد على تجنيد وحشد كل ما يمكن جمعه من قوات ورجال الشمر والقبائل التي دانت له بالولاء، مدركاً في الوقت ذاته بأنه يحظى بدعم وتأييد واسعين من قبل السلطات التركية المحلية وغير المحلية، حيث أنعم عليه السلطان في ١٦ يوليو بوسام الافتخار المرصع بالماس، وعقب مرور شهر ونصف الشهر نشرت الصحف خبرا يفيد بأنه قد كوفىء بميدالية اللياقة الذهبية، ومن الصعب أن تجد في تاريخ الإمبراطورية العثمانية حالة أخرى مماثلة لهذه المكافآت المتكررة خلال فترة قصيرة علاوة على منحها إلى شخصية غير تركية، ولم تقتصر العناية السلطانية على ذلك فقط، بل ظهرت في منطقة الزلفى أنواع جديدة من الأسلحة، وهي حقيقة أكدها مبارك، الذي قرر بدوره أن يستعين بابن سعود كما سنبين ذلك في الفصل القادم نظرا للتوتر الحاد الذي طرأ على الوضع في الكويت وحولها، خاصة في شهري نوفمبر وديسمبر وفي الأيام الأولى من ديسمبر وصل ابن سعود إلى مشارف الكويت على رأس قوة كبيرة تتألف من ١٠ آلاف رجل، لينضم إلى قوات ابن مبارك جابر المؤلفة من ٤ الاف محارب، ودحرت هذه القوات الموحدة قبيلة مطير الموالية لابن رشيد ليتوجه ابن سعود بعد ذلك إلى الكويت للتزود بالذخيرة المصنعة في انجلترا.

إزاء هذه الظروف قرر ابن رشيد توجيه قواته الضاربة نحو الجنوب الشرقي لاستغلال فرصة غياب ابن سعود مع جزء كبير من قواته، للإغارة على الرياض. بيد أن عاصمة السعوديين قد صمدت للهجمة بفضل تحصيناتها القوية التي أعيد بناؤها من قبل ٢٠ سنة وبعد حصول ابن سعود على حاجته من الذخيرة، قام بشن غارة مفاجئة في اتجاه الشمال الغربي ليستولى على جزء كبير من منطقة القصيم الغنية، واحتلت قواته أيضا مدينتي شقراء وثرمدا.

فاضطر ابن رشيد، تفاديا لمحاولات تطويقه، إلى أن يفك حصاره حول الرياض وبدأ في الانسحاب السريع مع قواته إلى الشمال في اتجاه منطقة حائل.

وهكذا اختتمت حملة سنة ١٩٠٢ في المناطق الوسطى من جزيرة العرب، والتي أصبح السعوديون سادة لكل القصيم وسدير، ولابد من التنويه أخيرا إلى أن الانتصارات الكبرى لابن سعود كانت تعزى لأسباب كثيرة، ففي بداية القرن العشرين عاد الموقف في نجد إلى التأزم والتوتر من جديد، عندما جلبت فصائل شمَّر التأديبية معها أساليب القهر والتنكيل والنهب والجلد بعد احتلالهم الثاني لنجد عقب هزيمة مبارك في موقعة الصريف في فبراير سنة ١٩٠١، الأمر الذي أثار استياء وغضب قبائل البدو سكان الحضر، وشهدت نجد في تلك الفترة أزمة اجتماعية واقتصادية نتيجة تفسخ العلاقات القبلية العشائرية، وتدهور تربية الماشية بسبب المنافسة من قبل شركات الملاحة والسكك الحديدية، مما انعكس سلبيا على مدخول ومستوى معيشة قبائل البدو الكثيرة، وبالدرجة الأولى على الصفوة فيها فاشتد الصدام بين هذه القبائل، وحاول شيوخها تعويض الأضرار التي ألحقت بهم عن طريق السلب والقرصنة.

وحاولت بعض القبائل أن تستقر في الأرض لكنها وجدت أن الخطر على حياة وأملاك أصحاب الأراضي في تلك الظروف من المشاحنات والإغارات المستمرة أكبر بكثير مما تتعرض له القبائل الرحل كما أعرب التجار والحرفيون عن تذمرهم واستيائهم خاصة في المدن الكبرى من وسط الجزيرة العربية كعنيزة وبريدة وقد كتب الباحث والرحالة المعروف موزل يقول: تاق الحضر شوقا لسلطة قوية تحميهم وتحمي أملاكهم وحياتهم»(١٧).

ومن ثم، فقد أدى هذا كله إلى اشتداد النزعة إلى المركزية، مما دفع زعماء قبائل نجد وحكام مدن القصيم في بداية القرن إلى أن يرنوا إلى الكويت، حيث عاش السعوديون وقتئذ في المنفى. وكتب أهل عنيزة نداء إلى ابن سعود،

مستجيرين به من نهب آل رشيد لهم، يقولون: «اتفقنا معك على الحلو والمر سنقدم لك بأنفسنا أملاكنا وأطفالنا»[١٨].

تابع السعوديون عن كثب تصاعد المعارضة لابن رشيد في نجد، واستغلوا صلاتهم مع مبارك في الحصول على تسهيلات وامتيازات خاصة للقوافل النجدية المترددة على الكويت، خاصة بعد تفاقم العلاقات بين ابن رشيد وشريف مكة بسبب طريق الحج، مما أدى إلى اغلاق موانى الحجاز أمام تجار نجد، ولهذا مجدوا السعوديين بأعلى صوتهم. وعندما توجه ابن رشيد في ربيع عام ١٩٠٢ بندائه إلى سكان الرياض مناشدا إياهم طرد ابن سعود من المدينة، كان ردهم الرفض وعدم الانصياع، وفوق ذلك بادروا بإبلاغ ابن سعود برسالة التهديد.[١٩]

ويجب ألا نغفل بأن آل رشيد قد واجهوا منذ بداية القرن العشرين معارضة شديدة أيضاً من قبل القمة الحاكمة في الحجاز، وكان هذا الموقف مرتبطا بالدرجة الأولى ببدء مشروع خط حديد الحجاز، حيث أعلن السلطان في أبريل ١٩٠٠ عن قراره بالشروع في تشييد خط سكك حديدية يربط دمشق بالمدينة ومكة، وبصفته خليفة للمؤمنين فقد وجه نداء إلى مسلمي العالم كله، ناشدهم المساهمة فيه كل بدلوه، في بناء «الطريق المقدس»، الذي سيضمن ويوفر لكل حجاج العالم إمكانية أدائهم مناسك الحج. وافتتح السلطان عبد الحميد ورقة الاكتتاب بتقديم مبلغ يعادل ٢٥٠ الف دولار، وفرض ضريبة خاصة على كل موظفى وضباط الامبراطورية العثمانية تعادل نسبة ١٠٪ من رواتبهم، تحولت لنفس الغرض. علاوة على جمع الأموال في تلك البلدان النائية كالهند الهولندية (إندونيسيا) والهند وتركستان وإمارة بخارى، وجرى تجنيد الجنود وضباط الجيش التركي في عملية بناء الطريق، وأسند الإشراف الفني إلى المهندسين الإيطاليين، بيد أن برلين أظهرت اهتماما خاصا بتنفيذ هذا المشروع، نظرا لأنه سيفتح الطريق أمام الفرق الالمانية، بالإضافة

إلى التركية، نحو قناة السويس، وقد وصل عدد المشتغلين المجندين لبناء هذا الطريق في فترة ما إلى أكثر من ٧٠٠ ألف شخص. . . وفي يوم ٣١ أغسطس سنة ١٩٠٨ الموافق للذكرى ٣٢ لجلوس السلطان عبدالحميد على العرش أنجز مشروع مد الطريق حتى المدينة.

ولاجدال في أن بناء خط الحجاز الحديدي وتنفيذه كان من شأنه أن يقوى بدرجة كبيرة نفوذ السلطان في شبه الجزيرة العربية، ويضعف بالتالي مواقع الهاشميين، وقد أسند الباب العالي إلى ابن رشيد مهمة حماية الخط التلغرافي بين دمشق والمدينة وكذلك طريق الحجاز الحديدي الجاري تشييده، وقد حصلت قيادة شمر مقابل ذلك على مبالغ طائلة الأمر الذي أدى إلى خلق تناقضات وتضارب بين المصالح السياسية الاقتصادية للدوائر الحاكمة في الحجاز ومصالح الصفوة القبلية شمر، ولهذا أمر شريف مكة حسين بغلق موانى الحجاز في وجه تجار نجد، التي كانت خاضعة وقتئذ لابن رشيد ـ وهذا ما سبق أن أشرنا إليه من قبل، ومن ثم، توجهت من مصر عبر الحجاز قوافل محملة بالسلاح إلى ابن سعود الذي اقتناه انصاره في مصر، وكلف حاكم مكة قبيلتي حرب وعتيبة في عامي ١٩٠١، ١٩٠٢ بالإغارة على المناطق الجنوبية والغربية من دولة ابن رشيد، مما أدى إلى سفك الكثير من الدماء فيها(٢٠).

وقد دس حكام مكة بين ابن رشيد وعشيرة عبيد التي تعتبر من أكبر وأقوى قبائل شمر وأدت هذه الوقيعة إلى عدم تمكنه منذ سنة ١٨٩٩ من الوصول حتى إلى عاصمته حائل.

ولعله من الجدير بالملاحظة أن هذه الملابسات تكشف لنا أيضا أسباب الموقف السلبي، الذي اتخذته الدبلوماسية البريطانية والسلطات الإنجليزية الهندية تجاه ابن رشيد. فلم تكن لندن ولا كلكتا راضيتين عن علاقات حاكم شمر الوثيقة مع السلطات التركية المحلية خاصة مع الباب العالي والسلطان عبد

الحميد شخصيا فضلا عن استيائها الشديد من التوجه السافر المعادي للكويت الذي تشبع به كل النشاط السياسي والعسكري لابن رشيد، وعداءه لمبارك ونظرته له كخصمه اللدود، بدلا من السعوديين، مما دفعه إلى التحالف مع يوسف الإبراهيم ضد الكويت ومع سلطات البصرة، وكذلك محاولته تغليب الباب العالي وعبدالحميد على السياسة البريطانية في المنطقة.

ولا ريب أن مبارك وحكام الإمارة كانوا بتأييدهم للسعوديين يحمون بالطبع المصالح الكويتية وكان تقييمهم لموقفهم ينطلق من القناعة بأن هذا هو الأسلوب الصائب للتصدي للاتراك ومواجهة خطر آل رشيد التركي المحيق بالكويت، وأخيرا لفتح الطرق التجارية إلى المناطق الوسطى من جزيرة العرب، الذي يشكل أهمية حيوية بالغة بالنسبة للكويت. وبينما كانت نجد منضوية تحت حكم ابن رشيد، صارت كل تجارتها عبر البصرة أو موانى الأحساء. وقد نوهت الصحافة الانجليزية الهندية، بناء على المعلومات التي تلقتها من البصرة، بأن حركة القوافل بين الكويت والمناطق الوسطى لجزيرة العرب قد توقفت في بداية القرن، وهذا معناه وقف تصدير الخيول العربية من الكويت إلى الهند، وهو أمر يلحق بها أضراراً بالغة نظرا لما يدره هذا التصدير من أرباح طائلة عليها، علاوة على ما أصاب التجارة والنشاط العملي في الكويت من شلل [٢١] ويلاحظ أن قطع الصلات التجارية مع وسط الجزيرة العربية كان واحدا من الأسباب التي أدت إلى هبوط مكانة مبارك مؤقتا في الإمارة، ومن ثم فقد بذل كل ما في وسعه من أجل استئنافها.

وأخيرا، يجب ألا نغفل بأن القوة العسكرية للكويت كانت تعتمد أساسا على المتطوعين من عربان القبائل، في حين أن تزايد نفوذ ابن رشيد كان يسوق بالضرورة إلى استمالة قبائل المناطق المحيطة لصفه وهو ما كان يشكل بدوره خطورة حادة على استقلال الكويت.

هذه هي مجموعة الأسباب والظروف، التي أملت على الشيخ مبارك وعلى كل آل صباح وحكام الكويت أن يقفوا مع السعوديين وأن يقدموا لهم تلك المساعدات الكبيرة والدعم والتأييد الشاملين .

ومما يسترعي الانتباه أن اعمال ومؤلفات المؤرخين الغربيين والعرب والمستشرقين الآخرين، مثل فيلبي وإيتشسون ولوريمر وويلسون وبنويست - ميشين وبوش وبلاس ولبكهير وكومار وتريلر وهولون ليسى وإقبال وأبو حاكمة والريحاني ومادي وأبو النصر وأحمد علي وعزام، وغيرهم، تقلل إلى حد ما من شأن دور الكويت ومبارك شخصيا في صد هجمات ابن رشيد وفي دعم ابن سعود وقيام دولة آل سعود.

في حين تشهد الوقائع والوثائق المذكورة في هذا الفصل، خاصة تلك الوثائق المنشورة لأول مرة من الأرشيف الروسي، على أن هذا الدور كان هاما وملموسا للغاية في السنوات الأولى من القرن العشرين، ففي هذه الفترة دخلت الكويت بالفعل إلى السياسة العالمية وتبوأت مكانتها فيها.

هوامش الفصل التاسع

1. Lacey, R., The Kingdom; Arabia and the House of Saud, N-Y and London, 1981, p. 47.
2. "The Affairs of Kuwait", vII, part IV, N 122.
3. Philby, H. Lt, Arabia, p. 17; A. Musil, Sur Zeitqeshichte von Arabien, p. 15.
4. Musil, op. cit. p. 15.

(٥) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «الأرشيف السياسي»، الملف ٣٦٥، الأوراق ١٣ ـ ٢٤.

6. "The Affairs of Kuwait", v II, part IV, N 164, Enclosure's 8, 9.

(٧) أرشيف الدولة المركزي للأسطول الحربي البحري لروسيا، المجموعة ٤١٨، القائمة ١، الملف ٧، الورقة ١٤. نسخة من رسالة بوغويافنسكي إلى مدير القنصلية العامة الروسية في بوشهر بتاريخ ١٦ يونيو ١٩٠٢.

8. "Affairs of Kuwait" N 159.

(٩) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «الأرشيف السياسي»، الملف ٣٦٥، الورقة ٣١.

(١٠) المصدر السابق، الورقة ٥٦.

(١١) المصدر السابق، الورقة ٤١.

12. "Affairs of Kuwait" N 146.

(١٣) المصدر السابق، رقم ١٥٢، ١٦١.

(١٤) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «الأرشيف السياسي»، الملف ٣٦٥، الأوراق ٨٠ ـ ٨١.

(١٥) المصدر السابق، الورقة ٨٥.

16. PRO, Tel. Wratislaw to O'Connor N 39-31-VII-1902 / FD 78/5252.
17. Musil, op. cit. S. 68.

(١٨) ستيبانوفا ز.ن.، كفاح العرب من أجل توحيد وسط الجزيرة العربية، ص ١٦٤.

19. "The Times of India", 3-V-1902.
20. Musil, op. cit. P. 13, 15, 68-69.
21. "Times of India" 3-V-1902.

الفصل العاشر
الأزمة الكويتية الثانية

وقعت الأزمة الكويتية الثانية في سبتمبر ١٩٠٢، وكان من الممكن أن تتمخض عن هزات عميقة في كل الإمارة، لتشكل خطرا ليس على حكم مبارك فحسب، بل وعلى حياته أيضاً، وقد وقعت في النصف الأول من العام نفسه مجموعة من الأحداث، أدت إلى زيادة حدة التوتر بدرجة كبيرة داخل الكويت وحولها، وكانت الخلفية التي جرت عليها هي المواجهة العسكرية الساخنة بين مبارك والسعوديين من ناحية، وابن رشيد والقبائل المنضوية تحت لوائه من ناحية أخرى.

طرأت منذ مطلع سنة ١٩٠٢ تطورات جديدة على القضية المرتبطة بحق تملك بساتين النخيل الخمسة الواقعة في ولاية البصرة، والتي كان مدحت باشا قد أنعم بها على آل الصباح في بداية السبعينات من القرن التاسع عشر تكريماً لهم على مشاركتهم في حملته بالجزيرة العربية، وكان الدخل الذي تحققه سنوياً قد وصل مع نهاية القرن إلى ما يزيد على ١٠ آلاف ليرة تركية، وهو مبلغ يعتبر هائلا بمقاييس ذلك الزمان.

تقدم يوسف الإبراهيم سنة ١٨٩٩ باسم الأبناء الأربعة لشيخ الكويت المقتول سنة ١٨٩٦ وشقيقه بشكوى إلى محكمة البصرة، يطالب فيها مبارك بالتنازل لهم عن خمسي الدخل العائد من مزارع النخيل، التي تعتبر إرثا لأسرة الصباح، وظلت السلطات التركية المحلية حتى نهاية سنة ١٩٠١ تنفذ التعليمات الصادرة إليها من الآستانة بتعطيل هذه القضية وعدم النظر فيها حتى لايزيد تأزم المشكلة الكويتية، خاصة وأن المحكمة عند نظرها للقضية سوف تتعرض حتماً لمسألة جنسية مبارك وانتمائه.

لكن بعد الاعتراف الصريح من قبل بريطانيا بوجود علاقـات خاصـة للآستانة مع مبارك، أعطى الضوء الأخضر للنظر في القضية أمام القضاء. فبادر مبارك بطلب المساعدة من القنصل البريطاني في البصرة، مذكـرا إياه بمـا تم الاتفاق عليه خلال المفاوضات التمهيدية مع المقيم البريطاني في بوشهر آنذاك حول إبرام اتفاقية ٢٣ يناير سنة ١٨٩٩، بشأن التزام الجانب البريطاني بالدفاع عن حقوقه في بساتين نخيل التمور القيمة في منطقة الفاو.

اختار فراتيسلاف في البداية أن يلعب دور الوسيط بين الأطراف المتنازعة من الأقرباء، آخذا بعين الاعتبار تلك العلاقة الحميمة التي كانت قائمة بين يوسف الإبراهيم وابن رشيد. ومع ذلك فقد فشلت الصفقـة نظراً لتمسـك مبارك بالتنازل لأبناء شقيقه عن أقل من عشر الدخل السنـوي لهذه المـزارع (وكان المبرر هو أن يوسف الإبراهيم قبل فراره من الكويت كان قد استولى على خزينة آل صباح)، ومن ثم، شرع القضاء التركي في النظر في القضية، وتلقى مبارك إعلاناً بالحضور إلى المحكمة في البصرة.

وحتى ندرك مدى ما كانت عليه المشكلة الكويتية من تعقد بالغ، يكفي أن ندلل على ذلك بالإشارة إلى أن مسألة سفر مبارك هذه قد بحثت ونوقشت ليس محلياً فقط بين فراتيسلاف وكمبل، بل ومن قبل كيرزون أيضاً في كلكتا، وهملتون ولنسداون في لندن، وأو كونور في الآستانة، الذي بذل جهداً خارقا في العاصمة التركية، ورغم ما قام به وزير الخارجية التركي توفيق باشا من جهود كبيرة لتهدئة خاطر السفير البريطاني وإقناعه بـأن هذه القضيـة سوف تستمـر وتطول ليس عامـاً واحداً فقط، ومن ثم، فليس هنـاك ثمة داع لهـذا القلق الزائد، إلا أن مسألة «الخلاف على مزارع النخيل» أخذت تتفاقم وتزداد حدة خـلال سنة ١٩٠٢، الأمـر الذي انعكس بـدوره على الخـلافات والمنـازعات الأخرى خلال تلك الفترة وأثر فيها بالسلب(١).

وتجدر الإشارة إلى أن دخول ابن سعود إلى الرياض ونشر سلطانه على بعض مناطق جنوب نجد قد نالا من مكانة ابن رشيد، وأساءا أيضا إلى سمعة حماته الأساسيين الأتراك، ومن ثم، تدهور وضع الثكنات التركية المعزولة عمليا في قطر والإحساء، وقامت قبيلتا بني هاجر ومرة اللتان كانتا على علاقة وثيقة للغاية بمبارك، في أبريل سنة ١٩٠٢ بالسطو على قافلة كبيرة محملة بالأغذية لإحدى الثكنات التركية، وكانت هذه القافلة متجهة من مدينة العقير الساحلية إلى الهفوف مركز الأحساء، بعد ذلك فرض المتمردون حصاراً حول الهفوف، وكان الاحتياطي الغذائي فيها على وشك النفاد، وقد خشي والي البصرة نوري باشا من غضب السلطان، فرفع تقريرا إلى الباب العالي أشار فيه إلى أن الأصابع التي تمسك بخيوط المتمردين، تمتد إلى الكويت، ومنها بالطبع إلى ولاة الأمر الأجانب، ومن ثم، قررت الآستانة اتخاذ إجراءات حادة، أسفرت في نهاية مايو عن اعتقال وكيل مبارك في البصرة عبد العزيز السالم، الأمر الذي أدى ـ كما سنبين لاحقاً ـ إلى تدهور العلاقات بحدة ليس مع مبارك فقط، بل ومع بريطانيا أيضاً.

وقبل وقوع حادث الاعتقال هذا بأربعة أيام تعرض مبارك أيضاً لحادث مؤسف آخر، حيث شن بعض الرجال من قبيلة تابعة للشيخ خزعل شيخ المحمرة هجوماً على داو(*) يملكه تاجر كويتي ثري، واستولوا على ما فيه من مقتنيات وبضائع غالية جداً، ثم فروا إلى المحمرة، ومنها تسلل بعضهم بعد ذلك إلى أراضي ولاية البصرة.

ولعل جزءاً من هذه المقتنيات كان يؤول لمبارك نفسه، لأنه بادر فوراً بتجهيز ثلاثة مراكب خشبية، وانطلق على رأس قوة كبيرة لمطاردة هؤلاء القراصنة،

(*) يطلق اسم «الداو» على المراكب الخشبية التي كان يستخدمها بحارة الخليج وسواحل الهند وأفريقية ولم تكن التسمية مستخدمة في الكويت إلا أن الاسم اطلق على إحدى السفن الخشبية الكبيرة في الكويت.

فقام بزيارة المحمرة من ٢٧ حتى ٣٠ مايو، حيث أجرى مع الشيخ خزعل مفاوضات لم تقتصر فقط على موضوع القرصنة، ومما يسترعي الانتباه أن هذا اللقاء كان محل متابعة واهتمام بالغين من قبل نائب القنصل الإنجليزي في المحمرة، والقنصل الروسى في البصرة أيضاً، وكما حدث مراراً في الشرق، حيث كانت التناقضات الإنجليزية الروسية تتسم بالحدة البالغة، كانت تقارير الدبلوماسيين أيضاً من كلا الجانبين على نفس الدرجة من التناقض، إذ نجد القنصل الروسي آداموف يؤكد في تقريره بأن مبارك بعد مناقشته لمسألة القرصنة قد حاول التوسط لتسوية خلاف صغير نشب بين الشيخ خزعل، الذي تولى الحكم في المحمرة سنة ١٨٩٧ نتيجة انقلاب،والسلطات الإنجليزية الهندية.

وكان في السنوات الأولى من حكمه قد طرح مسألة إقامة علاقات خاصة مع بريطانيا، لدرجة المطالبة بفرض الحماية البريطانية على المحمرة «في حالة الانهيار المتوقع لإيران»، ولعله من الطريف أن نذكر بأن المؤرخ الإنجليزي ستندش في تناوله لهذه الأحداث بعد مرور ٦٠ عاما من وقوعها، لم يستطع أن يخفي أسفه وحسرته لعدم قبول اقتراحات الشيخ خزعل - حيث كانت عبدان من ضمن أملاكه![٢].

لكن لم تلبث هذه العلاقات أن ساءت في بداية عام ١٩٠٢ بعد رفض السلطات الإنجليزية الهندية تأييده في أثناء خلافه مع الحكومة الإيرانية بسبب وضع جمارك المحمرة تحت إشراف طهران، ولذلك لم يوافق الشيخ خزعل على اقتراض مبلغ كبير من المال من التجار الهنود مقابل كفالة مالية لابأس بها لشراء واقتناء حقول وأراضي متاخمة لمشيخته من الحكومة الإيرانية. وتؤول فكرة شراء هذه الأراضي للسلطات الإنجليزية الهندية، التي كانت حساباتها في هذه الخطوة مبنية على الترجيح بأن الحكومة الإيرانية بحصولها على تلك الأموال

الكبيرة سوف تقلل اعتمادها المالي على روسيا، بينما تزداد تبعية الشيخ خزعل لبريطانيا، ومن ثم، كانت هذه الخطة على وشك الفشل بعد أن قرر الشيخ خزعل المتأثر من موقف الإنجليز، أن يحصل على مايلزمه من أموال عن طريق بيع أملاكه الواقعة وراء نهر كارون بالأراضي التركية، وقد أثار هذا القرار استياء الوكلاء الإنجليز، لأن الشيخ خزعل بخطواته هذه يقلل تبعيته لبريطانيا، علاوة على أن بيع أملاكه في ولاية البصرة سيحرم دبلوماسيتها من حجة قوية كانت تتذرع بها للتدخل في شؤون الولاية من أجل حماية مصالح الشيخ خزعل[٣].

أما تقارير ممثلي القنصليتين الإنجليزيتين في المحمرة والبصرة والسفير البريطاني في طهران فقد جاءت مختلفة، حيث تضمنت معلومات تفيد بأن المحمرة قد تحولت اعتباراً من سنة ١٩٠٠ إلى هدف لنشاط الممثلين الرسميين وغير الرسميين لروسيا، وقد تواكبت بدايته مع الزيارة المفاجئة التي قام بها القنصل العام الروسي في أصفهان الأمير دوبيجي إلى المحمرة، وفي أبريل سنة ١٩٠٢ قام وكيل الشيخ خزعل في طهران الحاج ريس بمقابلة السفير البريطاني هردينغ وراح يؤكد له بإلحاح أن الحكومة الروسية تخطط لفرض حمايتها على المشيخة وتنوي تأسيس وظيفة مندوب قنصلي لها فيها، رغم عدم ارتباطها بأية مصالح تجارية معها، وإزاء ذلك يستوجب الأمر معاملة الشيخ خزعل بأسلوب آخر. لذا لم يتوان هردينغ عن إرسال برقيات إلى لنسداون، يحثه فيها على دعم خزعل بكل الإمكانيات، وإلا فإن «النفوذ الروسي سيصبح هو الأقوى هناك». وقد قوبل هذا الاقتراح، بالطبع، بتأييد فوري من قبل اللورد كيرزون، وسرعان ما تلقى هردينغ تعليمات من لندن، وجه على أثرها رسالة خاصة إلى الحاج ريس تبشره بتقديم كل المساعدات الممكنة من حكومة بريطانيا، الأمر الذي من شأنه أن يمتص غضب الشيخ خزعل[٤].

وعلى أي الأحوال، فهذه التقارير لكلا الجانبين رغم كل ما فيها من تناقص، إلا أنها تتضمن قسطاً من الحقيقة، لأنها تدل على الاهتمام المتزايد للدول العظمى بهذه المنطقة الهامة استراتيجياً، الواقعة بين المجري السفلي لنهر الفرات ومصب كارون والمجرى السفلي لنهر شط العرب والساحل الشمالي للخليج العربي، ويشهد المصير المأساوي للمحمرة ـ خرمشهر حاليا ـ على ذلك، وتجلى هذا بوضوح في أثناء الغزو العراقي لجنوب غرب إيران في الأعوام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢.

والأمر الذي ظل مجهولاً، هو هل تسنى لمبارك أن يقنع خزعل بقبول اقتراح السلطات الإنجليزية الهندية، أم لا. والأهم من هذا هو أن مبارك عند عودته من المحمرة في ٣٠ مايو ١٩٠٢ علم بأمر اعتقال وكيله في البصرة عبد العزيز السالم، فأرسل برقية احتجاج فورية إلى والي البصرة نوري باشا، وفي الوقت ذاته طلب من فراتيسلاف وكمبل برقياً أن يتدخلا فوراً. وهكذا وقعت هذه الحادثة، التي أصبحت واحدة من مقدمات وإرهاصات ظهور الأزمة الكويتية الثانية.

ومما زاد الأمر تعقيدا أنه خلال اعتقال عبد العزيز السالم صودرت كل الأوراق والمستندات الموجودة بحوزته في البيت، والتي لاتتعلق فقط بالسالم وبمبارك، بل وأيضا بقضية بساتين النخيل. وقد ضمت الأوراق المصادرة وثائق تثبت حق أسرة الصباح في تملك كل المزارع الخمس، التي كانت تدر دخلاً كبيراً على حكام الكويت، وبالأخص على مبارك، ومما يثير الغرابة أن رد نوري باشا قد زاد النار اشتعالاً، حينما أفاد في رده على كل من مبارك وفراتيسلاف بأن اعتقال السالم قد تم بناء على أوامر شخصية من السلطان بعد أن تبين بأنه قد اشترك في جريدة المعارضة التركية «الخلافة» التي تصدر في لندن، والممنوعة من التداول في أراضي الإمبراطورية العثمانية منعاً باتاً، وكان حاكم الكويت يتلقاها

بصفة دورية، بيد أن رجال البوليس الأتراك لم يتمكنوا من ضبط الجريدة نفسها في أثناء تفتيش البيت، حيث غافلهم شقيق السالم في اللحظة الأخيرة وأخفاها في جيبه، حسب ماجاء في تقرير فراتيسلاف إلى المسؤولين. لكنهم مع ذلك اكتشفوا إيصالات الاشتراك في هذه الجريدة مع الدعوة الموجهة إلى مبارك من لندن لحضور احتفالات تتويج إدوارد السابع وجلوسه على العرش.

ولاشك أن هذه الواقعة قد أثارت غضباً شديداً لدى الوجهاء والمسؤولين الأتراك في البصرة، وبالأخص في الباب العالي، حيث جرت دراسة تلك الوثائق والمستندات المرتبطة بقضية «الخلافة»، والتي تشهد على العلاقات الوثيقة بين مبارك والسلطات الإنجليزية الهندية، في نفس الوقت تقريباً مع دراستهم لرسالة ابن رشيد، التي أشرنا إليها من قبل، إلى الوزير المعظم، والتي يتهم فيها مبارك بالضلوع في تنفيذ المخططات الإنجليزية الرامية إلى حسر النفوذ التركي عن كل الساحل الغربي للخليج العربي، ولذلك فرغم تدخل ممثلي الدوائر التجارية ذوي النفوذ في البصرة واحتجاج مبارك ولقاءات فراتيسلاف المتكررة مع نوري باشا، استمر حبس عبد العزيز السالم في زنزانة قذرة وضيقة مع عتاة المجرمين، أما الوثائق التي صودرت في بيته في أثناء اعتقاله والتي تثبت حق آل صباح في بساتين النخيل، فقد رفض تسليمها وبقيت في مقر الحاكم العام، بينما جرت في الوقت نفسه في المبنى المجاور المخصص لمحكمة ولاية البصرة من الدرجة الثانية جلسات القضية الخاصة بمزارع النخيل! وكان رد الوالي واحدا على كل سائليه، بأنه يوصي بعدم التدخل، لأن كل الأمور تسير بحسب القانون، والأهم من ذلك، أنها تسير بحسب الأوامر الشخصية الصادرة من السلطان ذاته.[٥]

إزاء ذلك لم يجد مبارك مفراً من التوجه تلغرافياً إلى السلطان عبد الحميد مباشرة، لكنه كان على يقين بأن هذا الأمر حساس جداً ولابد فيه من مراعاة

الحذر واليقظة، حتى لايثير ريبة كلكتا في قيامه بلعبة مزدوجة. فلم يغب عن بال الشيخ مدى الحساسية التي أثارها لدى كيرزون حسن استقباله لـ«فارياغ» في الكويت. ومن ثم، قرر مبارك قبل إرسال برقيته إلى الآستانة أن يقوم باستئذان فراتيسلاف أولا، فقام الأخير بإرسال هذا الطلب إلى المقيم السياسي في الخليج كمبل، لكنه، رغم منصبه كأكبر ممثل للسلطات الإنجليزية الهندية في كل الخليج، اكتفى فقط بإحالة طلب مبارك إلى كلكتا، واتضح أن هذا الموضوع بالغ الحساسية لدرجة أن اللورد كيرزون ذاته المعروف بحسمه، قد فضل، بدوره رفع هذا الطلب إلى وزير شؤون الهند هملتون، ليقرر الأخير التشاور حوله مع وزارة الخارجية، ومهما يكن من أمر، فإن صعوبة المشكلة من وجهة نظر السلطات الإنجليزية الهندية والدبلوماسية البريطانية، كانت تكمن في التخوف من استغلال الباب العالي لطلب مبارك الموجه إلى السلطان عبد الحميد باعتباره دليلا على تبعيته للسلطات التركية، وهو ما هدف إليه بالذات السلطان ووزراؤه عندما افتعلوا قضية جريدة «الخلافة» وهذا بالذات أيضاً ما كانت تسعى الحكومة البريطانية لتلافي وقوعه، ولذا تقرر بعد مراسلات طويلة بين وزارتي شؤون الهند والخارجية الإنجليزية، ومكاتبات إلى كل من السفير التركي في لندن كوستاكي باشا والسفير البريطاني في الآستانة أوكونور ، أن يتخذ الوزيران حلا وسطا، فقد صرح لمبارك بالتوجه إلى السلطان، لكن صدرت التعليمات في الوقت ذاته إلى كل من أوكونور وفراتيسلاف ببذل أقصى جهودهما للعمل لصالح مبارك.

واستغرقت الموافقة على التصريح لشيخ الكويت بالتوجه الى السلطان طريق العودة الطويل نفسه: من وزارة الخارجية الإنجليزية إلى وزارة شؤون الهند، ومنها إلى كيرزون في كلكتا وبعد ذلك إدارة الشؤون الخارجية بها أيضاً، وأخيراً إلى كمبل وفراتيسلاف اللذين أبلغا مبارك بالقرار.

ولعله من الجدير بالملاحظة أن وضع أوكونور، كان أصعب من غيره، حيث تطلب الأمر منه العثور على حجة دامغة تبرر الجانب القانوني للتدخل البريطاني في شؤون البصرة من أجل التفاوض مع وزير الخارجية توفيق باشا حول مصير «وثائق النخيل» ومصير عبد العزيز السالم على وجه الخصوص، وكان لابد في الوقت ذاته من العمل على تفادي إجراء أية مناقشة جديدة لهذا الموضوع الحساس المتعلق بالوضع القانوني لمبارك، جاء الحل على يد القائم بالأعمال في الآستانة بونزن، الذي كلف إجراء المفاوضات الحساسة مع توفيق باشا، نظراً لغياب السفير. فقد اقترح في برقيته إلى الوزير لنسداون بتاريخ ٢٢ يوليو ١٩٠٢ النظر إلى استمرار حبس وكيل مبارك باعتباره «ملاحقة واضطهاداً للشيخ الذي ترتبط معه الحكومة البريطانية بعلاقات ودية». ونالت هذه الصيغة إعجاب لنسداون، وأيدها أيضا هملتون، ومن ثم صدرت التعليمات (التلغرافية) في ٣١ يوليو إلى الآستانة وكلكتا والبصرة[٦].

لم يتوان بونزن عن تنفيذ هذه التعليمات فوراً، وسرعان مارفع تقريراً إلى لندن يفيد بأن مبارك - بحسب قول توفيق باشا - قد أعيدت له وثائقه الضرورية، ونظراً لإلمامه بأساليب الإدارة التركية، فقد طلب الحصول على تأكيد من البصرة لصحة الخبر.

وتجدر الإشارة إلى أن وضع القنصل فراتيسلاف أيضاً لم يكن سهلا، حيث كان، أولاً، يخشى من أن يلومه المسؤولون بالتقصير، نظراً لوقوع حادثة السطو على السفينة الكويتية التي فجرت معها مشكلات كثيرة، ضمن دائرته القنصلية، وثانياً، لاعتقال وكيل مبارك في البصرة بالذات - أمام أعين القنصلية تقريباً، وما أدت إليه هذه الواقعة من تصعيد للنزاع، ولذلك، عندما أرسل تقريره الرسمي إلى السفير أوكونور حول الأحداث المرتبطة بالهجوم على الداو واعتقال السالم، والذي رفعه السفير إلى وزارة الخارجية في يوليو، اتخذ

فراتيسلاف خطوة غير تقليدية ـ بأن بعث إلى السفير برسالة شخصية، أفاد فيها بأنه لم يكن بمقدوره أن يحول دون القبض على السالم لأنه لم يكن يعلم بأنه مشترك في جريدة «الخلافة»، ولم يسمع مطلقا بوجود هذه الجريدة من قبل. ولم يغفل فراتيسلاف عن الإشارة أيضاً إلى أن مراكز البريد البريطانية الواقعة في الإمبراطورية العثمانية تتلقى بانتظام قوائم بالنشرات الممنوعة، اما المركز البريدي البريطاني في البصرة فهو لايتلقاها بسبب «تبعيته للهند البريطانية!»(٧).

أما الجزء الرئيسي من هذه الرسالة فقد كرس لحديث القنصل مع ترجمان الحاكم العام، الذي زاره في القنصلية لإبلاغه رسالة شفهية من يوسف الإبراهيم، حيث حرص الأخير على إبلاغ القنصل بأنه أولا، ليس مرتبطاً بصلة قرابة حميمة مع شيخ الكويت المقتول محمد، أما أسباب خلافه مع مبارك فهى تتلخص في أن الشيخ كان يتوقع وجود مئات الآلاف من الروبيات في خزينة محمد، لكنه لم يجد فيها إلا ١٦ ألفا فقط أي خاوية تقريبا، وبالتالي فقد اتهم يوسف الإبراهيم ظلما بأنه قد استولى على هذه الأموال المحفوظة في حسابات آل صباح ببنك بومباي، بينما كانت هذه الحسابات خاوية عملياً، وهو أمر معروف بالضرورة للشيخ لأنه كان يلتقى بانتظام منذ توليه دفة الحكم كل مراسلات البنك حول رصيد هذه الحسابات، وفضلا عن ذلك قام مبارك بعد اتهامه هذا بمصادرة كل أملاك يوسف الإبراهيم في الكويت، وفرض على كل مدينيه أن يسددوا أقساط دينهم إلى خزينته.

وطلب يوسف الإبراهيم من خلال مترجم الحاكم العام أن يلعب القنصل دور الوسيط في نزاعه مع مبارك، مقترحاً استعداده لمصالحة الأخير فوراً إذا ما عوضه عن خسارته.

بيد أن فراتيسلاف أعرب عن شكه، أولا، في صدق نوايا يوسف

الإبراهيم ، الذي سبق أن قدم تلميحات كثيرة حول هذا الاقتراح، وثانيا، في واقعية التوصل إلى اتفاق حول هذا الأمر نظراً لأن مبارك كان في ذلك الوقت مفلساً ولايمكنه أن يدفع أية تعويضات لغريمه، بل وقام أيضا باستدانة مبالغ كبيرة من المال.

وسرعان ما صدق حدس فراتيسلاف، حيث اكتشف أن ميول يوسف الإبراهيم السلمية هذه كانت مرتبطة بخوفه ورعبه من مراكب الداو التابعة لمبارك التي ظهرت في شط العرب مع محاربيه من أجل البحث عن القراصنة، حيث كان يعتقد يوسف الإبراهيم أن الحادث مجرد حجة فقط للقبض عليه في مقره في قرية الدورة قرب الفاو، ولذا فقد طلب من والي البصرة وحصل منه بالفعل على ٥٠ رجلاً مسلحاً لحراسته من مبارك، الذي كان يتعقب القراصنة في المناطق الساحلية لشط العرب بعد استيلائهم على سفينة التاجر الكويتي ومقتنياتها الثمينة.

ومن المفارقات المثيرة للدهشة أن الوكلاء الإنجليز قد أثبتوا بأن مرسل الوشاية إلى الآستانة بشأن وجود جريدة «الخلافة» في بيت عبد العزيز السالم، والتي أدت إلى اعتقال رجل مبارك المقرب ووقوع هذا النزاع، هو يوسف الإبراهيم نفسه الذي كان متحمسا كل هذا الحماس للصلح مع مبارك. وقد أشارت معلومات القنصلية الإنجليزية إلى أن هذه الوشاية قد تمت بالتنسيق مع ابن رشيد.

وهكذا نلمس في بداية القرن العشرين في هذه المنطقة كيفية التفاف وتشابك الخيوط في كرة مزركشة ومعقدة، بينما أطراف هذه الخيوط تمتد إلى سياسات الجزيرة العربية والكويت والمحمرة وبلاد مابين النهرين وتركيا وبريطانيا بالطبع.

واصلت السفارة البريطانية في الآستانة جهودها ومفاوضاتها الطويلة في الباب العالي حول مصير عبد العزيز السالم وإعادة «وثائق مزارع النخيل» إلى مبارك. وكما سبق أن قلنا، أعلن توفيق باشا في نهاية يوليو بأن الوثائق قد أعيدت، لكن بونزن المخضرم طلب من وزارة الخارجية الإنجليزية في تقريره إليها بأن تتأكد من صحة الخبر بعد مراجعة القنصل فراتيسلاف، فإذا بالأخير يفيد بأن الوثائق مازالت محفوظة في مقر الحاكم العام، ولايوجد مايشير إلى حدوث أي تقدم في هذه القضية، وفقط في الحادي عشر من أغسطس وصل تأكيد من البصرة بأن كل المستندات والوثائق التي صودرت لدى عبد العزيز السالم، قد أعيدت للشيخ.

وأخيراً عقدت المحكمة الجنائية للبصرة جلستها في ٢٥ أغسطس للنظر في قضية عبد العزيز السالم، وخلال المحاكمة تليت مجموعة من الوثائق والمستندات التي تم العثور عليها لدى المتهم، والتي لاتثبت فقط تكليف مبارك لوكيله بالفعل بالاشتراك في جريدة «الخلافة»، بل وتشهد أيضاً على أن الشيخ قد اعطى وكيله تعليمات بالتوجه إلى القنصل البريطاني وطلب مساعدته إذا ما واجه أية صعوبات من السلطات التركية، بيد أن عبد العزيز السالم قال في إفادته أمام المحكمة بأنه لم يفعل ذلك، وفي خطاب منفصل لوكيله تطرق مبارك إلى حقوقه في أم قصر، وأفاد إلى جانب ذلك بأنه يمد السفير البريطاني في الآستانة بصورة منتظمة بأخبار الوضع حول الكويت، التي تسهر على حراسة أمنها بصفة مستديمة ٣ ـ ٤ سفن حربية بريطانية. أما الدعوة المكتشفة ضمن الأوراق والموجهة إلى مبارك للسفر إلى لندن لحضور مراسيم تتويج إدوارد السابع، فلم تُتْلَ في المحكمة «تحسباً لأي طارىء».

وقد أصدرت المحكمة حكما بسجن عبد العزيز السالم لمدة ١٠ سنوات من الحبس الانفرادي الصارم في قلعة بعد ادانته بالاشتراك في جريدة «الخلافة»

التخريبية ونشرها، بالإضافة إلى مراسلاته مع رئيس تحريرها واتسام هذه المراسلات بطابع خياني، وقد نصت المادة ٥٨ من القانون الجنائي للإمبراطورية العثمانية على عقوبة مثل هذه الجرائم بالحبس لمدد تتراوح بين ٣ سنوات و ١٥ سنة.

ومع ذلك، كما سنبين فيما بعد، استطاع الإنجليز ومبارك إطلاق سراح عبدالعزيز السالم من السجن، بصعوبة طبعا.

ولا بد من التنويه إلى أنه في ذروة الأحداث المرتبطة بالمواجهة العسكرية بين قوات ابن سعود وابن رشيد في جنوب نجد، وحشد عربان قبائل شمر عند المشارف البعيدة للكويت، والسطو على التاجر الكويتي في شط العرب، ومفاوضات مبارك مع خزعل. وكذلك محاكمة البصرة وما ارتبط بها من أحداث، خيم على الكويت خطر جديد ـ مؤامرة دبرها يوسف الإبراهيم، الذي زعم بأنه يتطلع للصلح مع مبارك.

وقد أكد القنصل الإنجليزي السابق في الكويت ديكسون الذي اشتغل سنوات طويلة في الإمارة وعلى دراية كبيرة بأمورها، بأن هذه المؤامرة كانت أخطر من كل المؤامرات السابقة التي تعرضت لها الكويت في كل تاريخها، ويلاحظ أن كثيرين يشاركونه هذا الرأي، مثل فريزر وإيتشسون ولوريمر وبوش وبلاس، وغيرهم من المؤرخين(٨).

وكان المتآمرون يخططون للاستيلاء على الكويت، وبعد إزاحة مبارك عن الحكم أو التخلص منه، تسلم دفة الحكم إلى خالد بن الشيخ الراحل محمد. وفي نهاية سنة ١٩٠٢، أي في الوقت الذي أجرى فيه يوسف الإبراهيم مفاوضاته مع فراتيسلاف من خلال الوسيط للصلح مع مبارك، جند الإبراهيم ١٥٠ رجلا من عرب الشريفات بالإضافة إلى مجموعة من حراسه الشخصيين

وبعض المهاجرين من الكويت المدينين له بالولاء، وأنزلهم في قاربين شراعيين كبيرين في مرسى قريته الدورة، وحركهما في سرية بالغة من شط العرب نحو الكويت. ولم يفته تحميل القاربين بسلالم الاقتحام. وسارت خلفهم ثلاثة مراكب عليها رجال مسلحون وعتاد إضافي لاقتحام المدينة.(٩).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن قصة هذه المؤامرة لم تدرس كما ينبغي حتى الآن.

ومما يسترعي الانتباه أن القنصل فراتيسلاف يشير في تقريره بتاريخ ١٥ سبتمبر لأول مرة إلى أن يوسف الإبراهيم وخالد «قد دعيا من قبل بعض الأشخاص المشبوهين من الكويت»(١٠). وهذه هي المرة الوحيدة التي تتحدث فيها المصادر الإنجليزية عن صلات يوسف الإبراهيم مع خصوم مبارك داخل الكويت نفسها، أما القنصل الروسي في البصرة أداموف فقد تلقى معلومات وتفصيلات أكثر بكثير، تشير إلى أن يوسف الإبراهيم قد تمكن من استمالة ٢٠ شخصا من المقربين لمبارك ومن حراسه الشخصيين، الذين وافقوا على الاشتراك في اغتيال الشيخ فتقرر قتل مبارك في أثناء الليل، وإعطاء إشارة لاقتحام الكويت من جهة البحر، وفي اللحظة الأخيرة أفشى أحد المشاركين في المؤامرة بسرها، فتمكن مبارك من تجريد المتآمرين داخل الكويت من عنصر المبادرة، وكذلك استعد لملاقاة الغزاة وصد الهجوم(١١).

وكان من الضروري قيامه بهذه التعبئة نظرا لوجود ٣٠٠ مرتزق كان يوسف الإبراهيم قد جندهم ـ بحسب تأكيد المؤرخ الأمريكي بوش ـ ليغزوا الكويت من جهة الغرب ـ من منطقة الصحراء، في نفس الوقت مع اغتيال مبارك واقتحام الكويت من جهة البحر(١٢). وللأسف، لا يشير المؤرخ الأمريكي إلى المصدر الذي استقى منه هذه المعلومة الهامة، لكنها قريبة من

الواقع جدا، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مرابطة قوات ابن رشيد في الصحراء وعلاقته الوثيقة مع يوسف الإبراهيم.

ولا ريب أن مثل هذه الخطة المركبة يمكن أن تبرر ما ذهب إليه ديكسون وفريزر وآخرون من تأكيد أن هذا الخطر كان شديدا وبالغا على الكويت لدرجة أنها لم تشهد مثله من قبل. وبالفعل لم يكن من الممكن أن يكون إنزال بضعة عشرات من مرتزقة يوسف الإبراهيم تحت قيادة خالد الذي لم يكن قد بلغ بعد سن الرشد، يشكل بحد ذاته ذلك الخطر الكبير على مبارك وقواته المسلحة، التي سبق لها أن خاضت الحروب ووجهت الضربات المتكررة لقوات ابن رشيد المسلحة تسليحا جيدا.

وتجدر الإشارة إلى أن قصة فشل الحملة البحرية ليوسف الإبراهيم قد وردت بالتفصيل في التقرير الشامل لقبطان السفينة الإنجليزية «لابوينغ» أرمسترونغ، الذي لعب دوراً رئيسياً في دحر «أسطول» يوسف الإبراهيم الذي غادر البصرة في ٧ سبتمبر سنة ١٩٠٢، بعد أن كسبت هذه الحادثة بعداً دولياً.

واتضح أن أرمسترونغ قد تلقى ليلة الثالث من سبتمبر في أثناء توقفه مع سفينته في البصرة في نهاية أغسطس وبداية سبتمبر، خبرا عاجلا من مدير محطة (التلغراف) الهندي الأوروبي في الفاو، يفيد بأن يوسف الإبراهيم يدبر خطة مركبة للهجوم على الكويت، فأبحر من البصرة فورا، متجها إلى الكويت لإخطار مبارك وتحذيره، وقد بلغها بصعوبة بسبب ضحالة المياه عند مصب شط العرب. وعندما هبط ليلا إلى الكويت، وجد ارمسترونغ كل المدينة متأهبة ومستعدة لملاقاة الغزاة، بعد أن تلقى مبارك من صياديه خبر رؤيتهم لهذه المراكب الشراعية الكبرى المحملة بالرجال المسلحين في منطقة جزيرة فيلكة. ويبدو أنهم كانوا قد انتظروا بها حلول الظلام، ليشنوا هجومهم تحت جنحه.

قامت «لابوينغ» بالتنسيق مع مبارك ـ بالتوجه فورا لمطاردة وتعقب المتآمرين، واختبأ أرمسترونغ ليلا عند مخارج خور عبدالله، وفي صباح الخامس من سبتمبر أرسل زورقا وبعد ذلك عدة قوارب للبحث اللاحق عن المتآمرين، وفي البداية تم العثور على مراكب كبرى تحمل رجالا مريبين، لكنهم على ما يبدو تمكنوا من إلقاء سلاحهم في المياه، ولذا فقد سمح لهم بالتوجه إلى شط العرب، وسرعان ما اكتشف أرمسترونغ مركبين كبيرين شراعيين محملين برجال كثيرين مسلحين، رفضا رفع علمهما أو الاستجابة لطلب البحارة الإنجليز لهما بالتوقف، فاعتبر أرمسترونغ رجالهما من القرصنة ـ وبحسب القوانين البحرية ـ انطلق في أثرهما، وتمكنت «لابوينغ» بسرعتها الكبيرة من اللحاق بهما قبل فرارهما إلى منطقة الفاو، لكنهما عادا وأفلتا من «لابوينغ» وتوجها إلى المياه الضحلة للمستنقعات قرب الساحل الإيراني لشط العرب. لم تتمكن «لابوينغ» من الدخول إلى هذه الأماكن، فأنزل أرمسترونغ رجاله بالقوارب والزوارق، وبدأت مطاردة المتآمرين الذين قفزوا من القاربين وصعدوا الى الشاطىء، وكان عددهم أكثر من ١٠٠ رجل، . وعندما دنت قوارب «لابوينغ» فتح هؤلاء الرجال النار عليها دون سابق إنذار، فقتلوا بحارا انجليزيا وجرحوا اثنين آخرين. وكان هذا هو الحادث الأول من نوعه الذي يتعرض له الأسطول البريطاني في الخليج، رد الإنجليز على النيران بمثلها، فقتلوا خمسة أو ستة أشخاص من المهاجمين، وفر الباقون بين الأعشاب الطويلة.

عاد البحارة إلى «لابوينغ» وسحبوا معهم المركبين الشراعيين إلى الفاو كغنائم حرب، وعثروا بداخلهما على سلالم الاقتحام وأسلاك وكمية كبيرة من البارود للبنادق «مارتيني». وتم عرض كل هذه الأشياء على السلطات التركية المحلية. ولم يغفل أرمسترونغ في ختام تقريره عن الإشارة إلى أن المتآمرين هم الذي بادروا باطلاق النار[١٣].

وهكذا انتهى الفصل العسكري للأزمة الكويتية الثانية بهذه النهاية غير المحمودة.

بيد أن أبعاده الدبلوماسية استمرت وشغلت مكانة كبيرة في العلاقات الإنجليزية التركية، حيث قام القنصل فراتيسلاف بإخطار السفير أوكونور بالحادث، فرفع السفير بدوره تقريراً (تلغرافياً) بالأمر إلى الخارجية الإنجليزية. وكانت لندن قد تلقت أيضاً تقريراً مفصلاً بالحادث من قائد أسطول الهند الشرقية، الذي بادر بإرسال سفن إضافية إلى منطقة النزاع دون انتظار التعليمات من لندن.

وعقب ذلك وردت أخبار إلى لندن تفيد بأن موظفا تركيا محليا في الفاو (بدرجة مدير) رفض السماح بدفن البحار الإنجليزي المقتول لحين الانتهاء من التحقيق في الحادث، فاضطرت «لابوينغ» إلى المغادرة وتوجهت إلى المحمرة لإتمام طقوس الدفن المحزنة هناك. وقد قدم حاكم المحمرة كل التسهيلات اللازمة لإتمام هذا الأمر، علاوة على اعتقال ١٥ هاربا من رجال يوسف الإبراهيم. لكن علم فيما بعد بأن الشيخ خزعل فعل ذلك مضطرا، وليس عن طيب خاطر كما كان يعتقد، حيث اتضح أنه رغم صداقته مع الإنجليز ومبارك إلا انه كان مدينا ليوسف الإبراهيم ـ كما تحققت القنصلية الروسية من ذلك ـ بمبلغ كبير مقداره ١٥٠ الف روبية.(١٤)

ولعله من المفيد أن نذكر بأن فراتيسلاف وأوكونور، منذ الأيام الأولى لفشل محاولة الهجوم على الكويت من صوب البحر والاستيلاء على مراكب المتآمرين، كانا يطلعان وزارة الخارجية الإنحليزية بصفة منتظمة على موقف والى البصرة والباب العالي، مع ملاحظة أن الوزراء الأتراك كانوا يتحاشون مناقشة الحادث، حتى ان نوري باشا صرح ذات مرة بأنه لا يملك أية إثباتات تدين يوسف الإبراهيم، وتشير معلومات القنصلية الإنجليزية بأن الهدايا القيمة

ليوسف الإبراهيم قد أتت - دون شك - بمفعولها وتأثيرها الكبيرين على موقف الوالي.

ومما يسترعي الانتباه أن السفير أوكونور راح يؤكد بقوة في برقياته الموجهة إلى لندن بدءًا من ٩ سبتمبر بسالة وحسن تصرف طاقم السفينة «لابوينغ» وبالأخص قبطانها أرمسترونغ، لما بذلاه من جهد خارق لضمان أمن الكويت، وكذلك لقطع دابر القراصنة في الجزء الشمالي من الخليج وعند مصب شط العرب، وكما هو معروف، لعب شعار مكافحة القرصنة دورا هاما للغاية في التأثير على السياسة البريطانية تجاه الخليج العربي طوال القرن التاسع عشر كله، وبالذات في النصف الثاني من التسعينات، ولذا جاء هذا الحادث مواتيا ليؤكد ويدعم الموقف البريطاني «المناهض للقرصنة».

ومما يثير الغرابة أن الوالي نوري باشا قد أخطر القنصل فراتيسلاف - بحسب ماجاء في برقيته إلى كل من السفير أوكونور والخارجية الإنجليزية بتاريخ ٩ سبتمبر - بأن تهمة يوسف الإبراهيم غير مثبتة بالمرة، وعليه فهو يلح في مطالبة الجانب البريطاني بالذات بأن يقدم ما لديه من حقائق لإثبات عدالة الاتهام الموجه ضده.

فوجئت وزارة الخارجية الإنجليزية بانتقال الباب العالي إلى موقف الهجوم المضاد، وقام القائم بالأعمال التركي في لندن بتسليم مذكرة إلى لنسدوان في ١٥ سبتمبر، تؤكد التمسك بالموقف السابق، أي إنكار التهمة الموجهة ضد يوسف الإبراهيم، ومما يلفت النظر أن المذكرة بالغت في احترامه لدرجة ذكرها له ملقباً بالشيخ يوسف الإبراهيم، ونوهت المذكرة في الوقت ذاته إلى قلق الباب العالي من واقع توجه ثلاث سفن حربية بريطانية إلى البصرة، ووصفت هذا التصرف بأنه «سيترك بلا شك انطباعا سيئا لدى الأهالي هناك». وطلبت

المذكرة تقديم تفسير يبرر أسباب كل هذا النشاط غير المفهوم للقوات الحربية البحرية البريطانية في المياه الإقليمية لتركيا.

ومهما يكن من أمر شعرت لندن ببعض الحرج، واضطر لنسداون إلى مخاطبة قيادة الأسطول، مستفسرا منها عن تحركات السفن البريطانية، فأحيل الطلب إلى قائد سفن الهند الشرقية، الذي أفاد بعد أسبوع بأن تحركات السفن الثلاث عند مصب شط العرب كانت تستهدف جمع الأدلة والبراهين على تدبير وتنفيذ الهجوم القرصني على الكويت(١٥).

علما بأن تحركات السفن الحربية البريطانية في الجزء الشمالي من الخليج والمجرى السفلي لشط العرب كانت ترصد وتتابع عن كثب ليس من قبل الولاة الأتراك ومرؤوسيهم فقط، بل وأيضا من قبل القناصلة الروس سواء في بوشهر أو بغداد. وقد نوهوا في تقاريرهم المرفوعة إلى بطرسبورغ بأن السلطات الإنجليزية الهندية دأبت على تفسير اتفاقية أرض روم التركية الإيرانية الموقعة في ٢٠ مايو ١٨٤٧ بصورة متعسفة، ومنعت الباب العالي من تشييد تحصينات تركية في منطقة الفاو، حيث شيدت منذ مطلع السبعينات محطة (التلغراف) الهندي الأوروبي ذات الحصانة الخاصة الخارجة عن سلطان الدولة (وكان رئيسها بالذات قد أطلع قبطان «لا بوينغ» على تحرك مركبي يوسف الإبراهيم في اتجاه الكويت).

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة البريطانية قد سعت منذ عام ١٨٩٦ إلى الحصول على تصريح بفتح قنصلية لها في الفاو، لكنها اصطدمت برفض الجانب التركي لطلبها، فأوعزت إلى القيادة البحرية الحربية الإنجليزية بأن تعدّ نفسها لأداء وظيفة الشرطي في شط العرب والفرات أيضا، موجهة إلى هناك بصفة دورية سفنها الحربية بحجة ملاحقة القراصنة والتحقيق في هجماتهم وسطوهم على السفن الإنجليزية والهندية والكويتية والبحرانية.

ولهذا السبب أبدت السلطات التركية في الآستانة والبصرة وبغداد قلقا وتوترا خاصين تجاه ظهور السفن الإنجليزية في مياه شط العرب في شهري سبتمبر واكتوبر ١٩٠٢[١٦].

وتفاديا لتعقد الأمور وحدوث تفاقم جديد للمشكلة الكويتية قررت وزارة الخارجية ولنسداون شخصيا محاولة تنظيم الملاحة إلى حد ما في هذه المنطقة لسفن الهند الشرقية.

بيد أن هذا الحذر أثار رد فعل عكسيا من جانب السلطات الإنجليزية الهندية وكيرزون شخصيا، الذي أرسل خلال أكتوبر ١٩٠٢ عدة برقيات إلى لندن، طالب فيها بإنزال العقاب الشديد بيوسف الإبراهيم والمتسترين عليه، وإقالة نوري باشا من منصبه لتورطه على الأقل في توفير الحماية للمجرمين والتستر عليهم. بالإضافة إلى مطالبته بإجراء عرض عسكري بحري غير كبير، لكنه مهيب أمام ميناء البصرة، ولم يغفل نائب الملك عن الإشارة إلى ضرورة حماية شرف الإمبراطورية البريطانية وهيبتها من تلك التصرفات الاستفزازية للموظفين والمسئولين الأتراك والتابعين لهم، والتي أدت إلى هلاك البحار البريطاني وجرح زميلين آخرين له[١٧].

والشيء نفسه يقال بالنسبة للسفير أوكونور أيضا، حيث طالب كذلك بإظهار حسم أكبر تجاه واقعة الاعتداء على الكويت، مؤكدا على ضرورة الحفاظ على سمعة بريطانيا ومكانتها سواء في الآستانة أو الخليج على وجه الخصوص، وحذر الى جانب ذلك من خطورة ترك يوسف الإبراهيم بلا عقاب مع صلاته المريبة بالسلطات التركية وابن رشيد خاصة، واحتمال أن يؤدي ذلك في أية لحظة إلى تفجر النزاع من جديد على الحدود الشمالية الغربية للكويت وعلى المجرى السفلي للفرات وجنوب نجد، حيث تستمر المواجهة بين قوات ابن سعود وابن رشيد.

وهذا بدوره، أدى بلا شك إلى زيادة التوتر على الحدود الجنوبية لإمارة الكويت، وكذلك في الأحساء. ومن مينائها العقير، مرورا بمدينة الهفوف الرئيسية بالولاية وحتى الرياض، امتد طريق قصير ومريح. وكانت هذه المنطقة كلها تعتبر ضمن منطقة نجد الإدارية الخاضعة للحاكم العام في البصرة من الناحية الشكلية. أما من الناحية الفعلية فلم تكن هناك أية سلطة حقيقية للوالي التركي في الهفوف منذ زمن بعيد. وكما قلنا فيما سبق، كانت القبائل المحلية تمارس ضربا من السطو على القوافل التركية، وتهاجم قواتها أيضا، وكان الوكلاء الإنجليز يأتون إليها من جزر البحرين وقطر، وبعد تثبيت نفوذه في الرياض بدأ ابن سعود في إرسال ممثليه إلى الأحساء، ومن ثم، أصر والى البصرة في ظل هذه الظروف على مطالبة الباب العالي بتعيين رجل إداري قوي ونشيط في الهفوف، بوسعه أن ينسق مجمل نشاط السلطات المحلية المدنية والعسكرية.

وكانت الآستانة تعلم جيدا بأن الوضع في الأحساء، وفي ولاية البصرة نفسها، على درجة بالغة من التعقيد والتداخل، ولذا فلم يكن من قبيل الصدفة أن استدعى طالب النقيب من البصرة إلى الأستانة في ربيع سنة ١٩٠٢. ووجه إليه أشد أنواع اللوم والتهم، نظر لدوره غير الحميد في زيادة تعقيد المشكلة الكويتية، ويلاحظ المراقبون الأجانب أن استدعاء طالب إلى الأستانة يدل على أن الباب العالي قرر في نهاية المطاف أن يحد من الفساد المتفشي في الولاية كلها، وأن يرتب الأمور ويعيد النظام إلى الأحساء.

ومن المفارقات المثيرة للدهشة أن السلطان عبدالحميد قرر في يونيو ١٩٠٢ تعيين إداري جديد في الأحساء ومعاقبة طالب على ما اقترفه من آثام. فكان المتصرف الجديد للأحساء المعين والمخول بصلاحيات خاصة هو. . طالب!

سبقت الإشارة إلى أن جزءا كبيرا من الأموال الضخمة التي «كسبتها» جماعة النقيب من النزاع الكويتي، كان يحول إلى الأستانة لحساب الشيخ ابو الهدى، وعلى ما يبدو أن هذا الأمر هو الذي لعب دورا ليس بالقليل في تبرئة طالب وتعيينه في الأحساء، أما الدبلوماسيون الروس فيرون أن أحد أسباب تعيين طالب هو تعهده أمام السلطان بتحقيق تسوية للمشكلة الكويتية تستجيب لمصالح تركيا، وكذلك وعده بحل كل مشكلات الأحساء، كما تشير معلومات فراتيسلاف الى ضلوع ابن رشيد في تعيين طالب، بعد أن أرسل «بعثة» خاصة إلى الأستانة في ذلك الوقت خصيصا لهذا الغرض.

ومما يثير الغرابة أن السلطات المحلية التركية كانت مذهولة بالمعنى الحرفي للكلمة عندما علمت بنبأ تعيين طالب باشا، الذي سرعان ما استأجر سفينة خاصة وتوجه بها في أغسطس ١٠٩٢ إلى الهفوف عبر العقير، وعقب ذلك بدأت على الفور حملات تنكيل وتأديب فريدة ضد شيوخ القبائل الأثرياء. وكان هناك تاجر ثري يدعى منصور ويقطن القطيف منذ سنوات بعيدة، يشتغل بتجارة اللؤلؤ، ويحظى بنفوذ كبير في كل ولاية البصرة وما أن باشر طالب أداء وظيفته حتى اغتنم فرصة غياب منصور واقتحم منزله مع مجموعة من رجال (البوليس)، وراح يفتشه بحجة تلقي صاحب المنزل سلاحاً من الإنجليز، واحتفاظه في منزله بمنشورات ممنوعة.

وما لبثت البصرة أن تلقت بلاغا حول اكتشاف أكثر من مائة بندقية وصحف محظورة في بيت منصور، لكن ما تم العثور عليه لم يكن سلاحا، بل كمية كبيرة من اللؤلؤ وما لا يقل عن مائة الف ليرة نقدا، استولى عليها طالب وأمر بحرق منزل منصور. وقد أدت هذه الحادثة الى تأجيج الموقف، وكتبت «الأهرام» مقالة تناولت فيها أزمة الحكم التركي في نجد، وسرعان ما أعادت «تايمز أوف إنديا» طباعتها(١٨).

وفي ظل هذه الظروف البالغة التوتر في كل أنحاء المنطقة استمر التحقيق في قضية تدبير يوسف الإبراهيم الاعتداء على الكويت بصورة بطيئة للغاية مع المماطلة والتسويف، وواصل نوري باشا دفاعه عن يوسف الإبراهيم من زاوية عدم إثبات التهمة عليه، أما الشيخ خزعل فلم يتعجل إرسال اعترافات وافادات الرجال الذين تم اعتقالهم في منطقته، إلى البصرة بسبب استدانته من يوسف الإبراهيم وعدم رغبته في إفساد علاقاته مع سلطات البصرة، ومن جانبه واصل مبارك كتابة رسائل غاضبة إلى فراتيسلاف، لام فيها الجانب الإنجليزي لتنصله من التزاماته المنصوص عليها في اتفاقية ١٨٩٩، واتهم فيها يوسف الإبراهيم بتدبير استفزازات جديدة ضده، علاوة على ترك اللصوص الذين سطوا على ماشية القبائل التابعة له بلا عقاب، رغم إبلاغ لنسداون بالحادث وبما يقترفه ابن رشيد من مكائد كلفته مئات الرؤوس من الإبل.

وإبان تلك الأزمة نشط «التكتل الشرق أوسطي» بزعامة كيرزون، ولم يقف متفرجا عليها، حيث نشرت «التايمز» اللندنية في ٢٠ نوفمبر ١٩٠٢ فجأة رسالة انتقاد حادة من مراسلها في كراتشي تحت عنوان: «دسائس في الكويت» أشير فيها إلى أن كيل الصبر قد فاض ولم يعد من الممكن احتمال تلك المؤامرات والدسائس التي تحاك من الأراضي التركية «ضد الزعيم المحلي المعروف عنه بأنه يحظى بحمايتنا»، ولم تكف الصحيفة عن شن هجومها وانتقادها اللاذع لكل من والي البصرة والسلطات في الأستانة أيضا لمماطلتها في معاقبة مدبري هذه الاستفزازات، وحذرت من مغبة السكوت على هذا التسويف، خاصة بعد مقتل البحار الإنجليزي خلال تبادل إطلاق النار، وقالت إن مثل هذه الجرائم لا يمكن أن تمر دون عقاب.

ويجب ألا نغفل هنا أن «التايمز» في تطرقها لموضوع تدبير الهجوم على الكويت من الأراضي التركية، قد أكدت بذلك حقيقة وقوع الكويت خارج حدود تركيا.

وفي الوقت ذاته تقريباً مع ظهور هذه المقالة، عقد في البصرة في نهاية نوفمبر اجتماع بين فراتيسلاف والقنصل العام الانجليزي في بغداد نيومارش، الذي كان قد قام مؤخرا برحلة مفاجئة في أعالي نهر الفرات على متن إحدى المدمرات، وزار خلالها منطقة قبائل المنتفق، ليجتمع بسعدون باشا حليف مبارك وغريم ابن رشيد القديم ويتفاوض معه رغم احتجاج الإدارة التركية المحلية، وعقب ذلك مباشرة اتخذ سعدون باشا عدة خطوات مناوئة للأتراك.

سبقت الإشارة إلى الحساسية البالغة التي تنظر بها السلطات التركية في البصرة والآستانة إلى ظهور السفن الحربية الإنجليزية في شط العرب، لدرجة أن لنسداون، بناء على طلب السفارة التركية في لندن، اضطر إلى تقديم وعد لها باتخاذ الإجراءات اللازمة لعدم تكرار الحادث، ومع ذلك، قامت ثلاث سفن حربية إنجليزية بزيارة البصرة معا في نهاية نوفمبر، وفي أثناء اجتماع فراتيسلاف بنيومارش، وكانت من بينها المدمرة الحديثة للغاية «أسابى».

هذه كانت الأساليب الدبلوماسية والسياسية والعسكرية المعقدة، التي لجأت اليها الدوائر الحاكمة البريطانية من أجل حث السلطات التركية على اتخاذ الخطوات العملية والواقعية لاستكمال التحقيق في قضية يوسف الإبراهيم وعدم ترك القضية معلقة. ولم يكن الأمر سهلا، حيث ظهرت صعوبات ليست سياسية فقط، بل وقانونية أيضاً، نظرا لتمسك يوسف الإبراهيم بموقفه السابق والذي ينكر فيه علاقته بالحادث أو مشاركته في هجوم المراكب الشراعية، وفضلا عن ذلك تراجع الأشخاص المعتقلون لدى الشيخ خزعل بتهمة الإغارة على الكويت، والبالغ عددهم ١٢ رجلا، عن اعترافاتهم الأولى، ورغم كل

الإجراءات الصارمة التي اتخذت ضدهم فقد رفضوا تأكيد تورط يوسف الإبراهيم أو دوره في الهجوم.

لكن كان ثمة شهود من الكويتيين التجار الذي تصادف وجودهم في قرية الدورة والمناطق المجاورة في نهاية اغسطس وبداية سبتمبر لابتياع التمور، وتسنى لهم أن يكونوا شهود عيان على كل الاستعدادات المتخذة لهذه الحملة القرصنية، ورأوا بأنفسهم يوسف الإبراهيم وهو يشرف عليها حتى بحارة المراكب والقوارب، التي عثروا في إحداها حتى على الختم الشخصي لكبير حراسه، وقد عاد هؤلاء الشهود إلى الكويت في الخريف، لكن نوري باشا طالب بأن يدلوا بإفاداتهم في البصرة، الأمر الذي أثار خشية مبارك من احتمال تعرضهم هناك للتعسف.

وبعد تبادل البرقيات بين فراتيسلاف وكيرزون وهملتون ولنسداون تقرر استجواب الشهود في الكويت، وبعد المصادقة على إفادتهم في القنصلية تسلم إلى قضاة البصرة، لكن نوري باشا أصر على إعادة استجوابهم أمام محكمة تركية، فتقرر مرة أخرى التشاور وتبادل البرقيات من جديد، وعلى أثر ذلك ووفق على اقتراح الوالي بشرط حضور قبطان «لابوينغ» النقيب بحري أرمسترونغ الذي تولى صد الهجوم، عملية الاستجواب.

إزاء ذلك لم يجد نوري باشا مفرا من الدخول في مفاوضات طويلة مع الآستانة حول هذا الاقتراح الذي يعتبر حلاً وسطاً، وفي المحصلة رفض الجانب التركي الاقتراح، مبررا موقفه بأن الكويتيين في هذه الحالة سيكونون في وضع متميز لا يتمتع به في الإمبراطورية العثمانية إلا المواطنون الأجانب، وهذا ما كان يسعى إليه بالذات فراتيسلاف، الذي اتبع في مراسلاته مع السلطات التركية ـ بعد أخذ موافقة رؤسائه الإنجليز ـ أسلوبا خاصا في تسمية الشهود

وتحديد جنسيتهم باستخدام المصطلح: «مواطنو مبارك»، الذي قابله نوري باشا بغضب وامتعاض[١٩].

لم تتوصل البصرة إلى اتفاق؛ فأحيلت كل مواد القضية إلى الآستانة، وبعد ضغوط كبيرة من السفير أو كونور اتخذ الباب العالي في يناير ١٩٠٣ قرارا بطرد يوسف الإبراهيم، الذي لم ينتظرتنفيذ هذا القرار وعجل بالهرب إلى حائل ومعه خالد وحمود أبناء شقيق مبارك.

ورغم النفوذ القوى للباب العالي وتأثيره على ابن رشيد، إلا إنه لم يبد أي احتجاج أو اعتراض على هذا الأسلوب الفريد للعقاب.

وبعد طرد يوسف الإبراهيم قرر نجلا شقيق مبارك صباح وسعود اللذان بقيا في البصرة، مخاطبة عمهما والاتفاق معه حول إرث الممالك في الفاو، وقد حاول القنصل الإنجليزي هذه المرة أيضا الانفراد بدور الوسيط بينهم، إلا أن مبارك فضل وساطة الشخصيات المحلية، فتولى أحمد باشا شقيق النقيب رئاسة المجلس التحكيمي، واستمرت المفاوضات عاما ونصف العام، وشارك فيها القنصل كراو خليفة فراتيسلاف، وأخيرا، تم التوصل إلى اتفاق، منح مبارك بموجبه إلى نجلي شقيقه مدخول البساتين الثلاثة الأصغر، وسدد لهما مبلغا كبيرا من المال عوضا عن تنازلهما عن حقهما في مزرعة النخيل الكبرى بمنطقة الفاو. وقد اقترض مبارك هذه الأموال من السلطات الإنجليزية الهندية، لكنه قدم لها مقابل ذلك تعهدا بعدم الاقتراض مستقبلا من أي جهة أخرى غيرها[٢٠].

هناك حقيقة هامة لا بد من الإشارة إليها وهي أنه في أصعب أوقات الأزمة الكويتية الثانية لم تكن السلطات الإنجليزية الهندية أو ممثلوها الرسميون هم الوحيدون الذين يتابعون باهتمام تطور الموقف في المنطقة وداخل الإمارة نفسها، بل حظيت الكويت بأهمية كبيرة على صفحات أهم الصحف الإنجليزية

الرائدة، وكثيرا ما نوهت الشخصيات البارزة للحزبين المحافظ والليبرالي في خطبها بالبرلمان إلى أهمية الكويت بالنسبة للسياسة البريطانية.

وتأكيدا لذلك نشير إلى الزيارة التي قام بها إلى الكويت في اكتوبر ١٩٠٢، أبرز صحفي في بريطانيا في ذلك الوقت فالنتين تشيرول مدير القسم الدولي في «التايمز»، الذي كان لمقالاته تأثير كبير في حالات كثيرة على صياغة السياسة الخارجية لبريطانيا، وكان يهدف منها إلى جمع المواد والمعلومات اللازمة لكتابه الشهير «قضية الشرق الأوسط أو المشكلات السياسية للدفاع عن الهند» الذي نشر في العام التالي ١٩٠٣ قبيل جولة كيرزون على رأس أسطول كبير إلى الخليج العربي التي رافقتها حملة إعلامية واسعة، مع إهداء رقيق في مقدمة الكتاب لنائب الملك كيرزون.

وبالطبع أحسن مبارك استقبال ضيفه الكبير، وحدثه باستفاضة عن ثقته في السياسة البريطانية، وأطلعه على صور الملكة فيكتوريا وإدوارد السابع وعقيلته «التي تزين جدران غرفته المفضلة التي يراقب من نوافذها ـ حسب قول تشيرول ـ البحر ونشاط رجاله، ويتأمل بهدوء وراحة بال دخان البواخر البريطانية»[٢١].

ولا ريب أن هذا الصحفي والسياسي المخضرم لم يكن يدري أن مبارك، عندما استقبل في نفس «غرفته المفضلة» ممثلي روسيا، لم يعلق على جدرانها صور الملوك البريطانيين، ولم تكن آراؤه تجاه السياسية البريطانية مفعمة بذاك الود في تلك الحالات، وفضلا عن ذلك صاغ مبارك في نفس هذه الغرفة خطابيه إلى كل من أوسنيكو وكروغلوف، اللذين طلب فيهما الحماية الروسية، واستقبل فيها ايضا العالم الروسي بوغويفلينسكي، الذي أوصاه بأن ينقل إلى بطر سبورغ رأيه وموقفه بأنه يعتبر الروس أشقاء له، بالطبع، لم يكن يعلم السير فالنتين تشيرول بكل هذه الأمور. وقد تناول في كتابه هذا أحاديثه مع مبارك، وتطرق إلى أطر السياسة الإنجليزية تجاه المنطقة، مشيرا إلى فكرة لا تخلو من عمق: «طالما مبارك

على قيد الحياة، فمن الممكن الوثوق في وفائه للالتزامات التي أخذها على عاتقه. أما إذا اعترف خليفته بسيادة السلطان بكل ما تسفر عنه من عواقب وتداعيات رفضها مبارك، فما العمل؟»[٢٢].

وقد أفصح تشيرول عن تصوراته ومخاوفه لكيرزون الذي كان قد طلب منه ضرورة زيارة كلكتا فور ختام جولته للخليج وزيارته للكويت.

ولعل من الطريف أن نذكر أنه في ديسمبر ١٩٠٢، بينما حلّق دخان البارود فوق أرض المعركة بين قوات آل سعود وآل رشيد قرب الدلم، ليصل ابن سعود الشاب مكللا بالنصر إلى الكويت، وبينما دارت في البصرة والأستانة حرب الكلام الضارية بين الدبلوماسيين البريطانيين وعلية القوم الأتراك، وفي الوقت الذي كانت فيه المدمرات البريطانية تشق مياه شط العرب، متجهة نحو أعاليه، ومتجاوزة بصعوبة المناطق قليلة الغور الرملية قرب البصرة، ومشيعة باحتجاجات السلطات التركية، وصلت إلى الخليج العربي أحدث سفينة روسية وقتئذ وهي الطراد «أسكولد». وكنا قد تطرقنا من قبل إلى عدم ارتياح كيرزون وتذمره من أن الطراد «فارياغ» الذي زار الكويت في ديسمبر ١٩٠١، كان يملك أربع مواسير، وبناء على طلبه والحاحه استقدم على وجه السرعة طرادا بريطانيا مماثلا من البحر الكاريبي إلى الخليج. لكن هذه المرة كان ضيق الإنجليز أشد لأن «أسكولد» كان سفينة ذات خمس مواسير!.

على أي الأحوال، سار «أسكولد» على نفس نهج «فارياغ» عندما أولى اهتمامه الأول للكويت في جولته الخليجية هذه المرة إيضاً، فوصلها في ١٢ من ديسمبر ١٩٠٢، حاملا على متنه القنصل الروسي في البصرة آداموف، وتشير المعلومات التي تلقتها القنصليتان الروسيتان في بوشهر والبصرة إلى اتخاذ السلطات الإنجليزية الهندية مجموعة من التدبيرات بهدف منع الإتصال المباشر بين

اداموف ومبارك، أبرزها قيام نائب القنصل البريطاني في بوشهر بزيارة الكويت على ظهر السفينة الحربية «لورنس» قبل وصول «أسكولد» إليها بأسبوع والحاحه على الشيخ بأن يغادر الكويت إلى مقره خارجها في الجهراء قبل وصول السفينة الروسية(٢٣). ولم يتسن التأكد من صحة هذه المعلومة في المصادر البريطانية.

زار «أسكولد» الكويت من ١٢ حتى ١٤ ديسمبر، وخلال تلك الفترة قام البحارة الروس بمشاهدة معالم المدينة وضواحيها عدة مرات، وتبادلوا الهدايا التذكارية مع الأهالي هناك، والتقى آداموف بمبارك وبابنه الأكبر جابر، وأجرى معهما أحاديث طويلة وجادة، أعرب خلالها الشيخ عن أسفه العميق لعدم تردد السفن التجارية الروسية على الكويت بينما تقوم هي برحلات منتظمة بين أوديسا وموانئ الخليج العربي الأخرى، وقد أبدى مبارك اهتماماً كبيراً بخطط بناء خط بغداد الحديدي، وطلب اطلاعه على الأخبار المتعلقة بهذا المشروع والمنشورة في الصحافة الأوروبية، فأفاده آداموف بما نشرته الصحف الغربية حول اعتزام الحكومة الإنجليزية الموافقة على تقديم تنازل لألمانيا عن ميناء كاظمة الواقع شمال غربي جون الكويت، لتحوله إلى محطة نهائية لطريق بغداد الحديدي.

فاستشاط مبارك غضباً، وعاجله قائلا بأن أحدا غيره لا يمكن أن يتصرف لا في الكويت ولا في أراضيها، لكن لم يغفل مبارك في ختام الحديث عن التأكيد مرة أخرى على اهتمامه بتطوير وتحسين العلاقات مع روسيا بصورة شاملة(٢٤).

وقد راقب الانجليز زيارة «أسكولد» للكويت باهتمام بالغ، وتلقى فراتيسلاف في ٢٠ ديسمبر المعلومات الأولى حول هذه الزيارة، وكان أكثر ما استحوذ على اهتمامه منها ـ ونقله لرؤسائه ليسعدهم ـ هو رفض مبارك القاطع، حسب ما وصله من معلومات غير رسمية، قبول دعوة قبطان «أسكولد» لمشاهدة السفينة وإرساله ابنه جابر بدلا منه، بيد أن هذه السعادة كانت سابقة لأوانها،

حيث اتضح أن الضباط الروس لم يدعوا مبارك لزيارة السفينة، لعلمهم بأنه يتحاشى هذا الأمر حتى لا يخلق لنفسه سابقة ترغمه على زيارة السفن الإنجليزية.

ويلاحظ أن فراتيسلاف قد أعرب في نفس تقريره هذا عن قلقه لكون مبارك لم يجد ثمة ضرورة تدعوه للحديث مع قبطان المدمرة الإنجليزية «أسابي» التي توجهت خصيصاً إلى الكويت في تلك الفترة، حول لقاءاته مع آداموف ومواضيعها، بل وتفادى حتى أي ذكر لزيارة «أسكولد» وبغض النظر عن ذلك سرعان ما تلقت بوشهر خبرا من وكيل سري انجليزي في الكويت، أزال كل الشكوك حول أسباب تكتم مبارك وجعلها تنقشع، ليقوم كمبل بإبلاغ ذلك برقيا إلى كل من كلكتا ولندن(٢٥).

وهكذا كانت خاتمة الأزمة الكويتية الثانية، بعد أن شهدت كل مراحلها على تحول الكويت إلى عامل هام للسياسة الدولية، لتستحوذ تدريجياً على الاهتمام المتزايد والمتعاظم ليس لبريطانيا وتركيا فحسب، بل وأيضا لألمانيا وروسيا، وفيما بعد لفرنسا أيضا، وكما سبق أن قلنا تميزت إحدى خصائصها بأنها قد مرت في لحظة بعث الدولة السعودية وقيامها، مع ضرورة التنويه إلى أن صراع ابن سعود مع ابن رشيد حول الرياض ونجد لم يكن ابداً مجرد تواكب أو توافق زمني مع مؤامرة يوسف الإبراهيم ومن سانده وتستر عليه من الوجهاء الأتراك على مختلف الرتب، ذلك لأن يوسف الإبراهيم كما هو معروف، كان على صلة وثيقة مع ابن رشيد ، وفي المحصلة الختامية فر إليه بالذات في حائل، في الوقت الذي وصل فيه وفد أمير شمر إلى الآستانة، حاملا معه الهدايا الغالية، بينما كان ابن رشيد نفسه يتلقى أعلى الأوسمة من يد السلطان.

ولقد أسفرت الأزمة الكويتية الثانية عن نجاح مبارك في الذود عن الاستقلال الفعلي للإمارة وتثبيت دعائمها ولاريب أن مبارك في هذه الحقبة

الصعبة التي كانت نقطة تحول في التاريخ الكويتي، قد ظهر وتجلى كقائد عسكري جسور ودبلوماسي بارع بلا أدنى شك، ومن ثم، لا يسعنا إلا أن نؤكد أن فريزر كان محقاً عندما شبّه مبارك بريشيليه، فلديه ثمة مبررات محددة لهذه المقارنة.

هوامش الفصل العاشر

1. "The Affairs of Kuwait" v. II, part IV, NN 140, 141, 142, 143, 147, 150, 151, 153, 154, 157, 160, 162,

أرشيف السياسة الخارجية لـروسيا، «السفـارة في الآستانـة»، الملف ١٢٦٥، الأوراق ٦٢ ـ ٦٥.

2. Standish Y.F., British Maritime Policy in the Persian Gulf, - Middle Eastern Studies, v 3, July 1967, N4, p. 344.
3. Lorimer, op. cit, v I, part II, pp. 1756, 1757, 1758-1759, 1760.

(٤) المصدر السابق.

5. "The Affairs of Kuwait", N 168, 171, 172.

(٦) المصدر السابق.

(٧) المصدر السابق، رقم ١٥٧.

8. Dickson, op. cit. p. 140; Aitchison, op. cit. p. 203; Fraser, op. cit p. 101, Busch, op. cit. p. 219.

(٩) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «السفـارة في الآستانـة»، الملف ١٢٦٥، الورقـة ١٠٣، (وثيقة رقم ٦)

«The Affairs oF Kuwait»VII, Part IV, NN 175, 176,177, 178, 179, 181, 182,185,187.

10. "The Affairs of Kuwait" N 190, 202; Dickson, op. cit, p. 140; Chirol, V. The Middle Eastern Question, p. 236.

(١١) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «السفارة في الآستانة»، الملف ١٢٦٥، بالورقة ١٠٤. (وثيقة رقم ٦)

12. Busch, op. cit. p. 219.
13. "The Affairs of Kuwait" N 213 (Inclosure)

(١٤) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «السفارة في الآستانة»، الملف ١٢٦٥، الورقة ٨٨.

15. "The Affairs of Kuwait" NN 181, 183, 184.

(١٦) المصدر السابق، ١٨٥، ١٨٩.

17. PRO, Tel. Curzon to Hamilton - 8-X, 13-XII-1902 (FO 78/5252; Tel. O'Connor to Lansdown-26 -IX N420 (FO 78/5252).

(١٨) أرشيف السياسة الخارجية لـروسيا، «السفـارة في الآستانـة»، الملف ١٢٦٥، الأوراق ٦٤، ٩١ ـ ٩٢، ١٢٠ ـ ١٢٢؛

"The Affairs of Kuwait", N170; "Times of India, 3-V, 27-IX, 12-X - 192.

19. "The Affairs of Kuwait N 233, Enclosure 1, 2.

20. PRO, I.O. to F.O. 3-X-1904 (FO 78/5385).
21. Chirol, v, The Middle Eastern Question, pp. 237-238.

(٢٢) المصدر السابق، ص ٢٣٨.

(٢٣) أرشيف الدولة المركزي للأسطول الحربي لروسيا، المجموعة ٤١٧، القائمة ١، الملف ٢٣٧٠٧، الأوراق ٦٧ ـ ٨٣، تقرير قبطان «أسكولد».

(٢٤) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «السفارة في الأستانة»، الملف ١٢٦٦، الأوراق ٣ ـ ١٦. (وثيقة رقم ٧)

25. "The Affairs of Kuwait" v. II, part V, NN 24, 31, Enclosures 1, 2, 3.

الفصل الحادي عشر
الكويت وآل سعود والوضع الدولي في شمالي شرقي الجزيرة العربية

ظل الوضع في المناطق الوسطى وشمالي شرقي الجزيرة العربية متوتراً للغاية، في النصف الثاني من سنة ١٩٠٢، بسبب استمرار المعارك الكبرى بين قوات ابن رشيد وابن سعود، والتي تبادلا فيها الانتصارات سجالا.

وكان أمير شمر يركز في خطاباته ورسائله إلى السلطان عبدالحميد على دسائس الوكلاء الإنجليز في شبه الجزيرة العربية، ويبالغ كثيراً في سرده لها، ليطالب بتزويده بالسلاح والذخائر والأموال والقوات التركية النظامية حتى يتأتى له إخضاع الكويت وقهرها، معتبرا مباركاً بالذات خصمه وعدوه الرئيسي.

ومارست الدبلوماسية الألمانية أيضا ضغوطها على السلطان ليفرض سيطرته على الكويت من أجل ضمان وتوفير منفذ آمن لخط بغداد الحديدي إلى الخليج العربي.

كما نشطت روسيا، وأخذت سفن الأسطول العسكري البحري الروسي تتردد على الخليج العربي وتجوب مياهه بصورة متكررة.

وفي ظل هذه الظروف مارس التكتل «الشرق أوسطي» ضغوطه على الحكومة البريطانية من أجل اغتنام الوضع الناشئ في منطقة الخليج كحجة لتنشيط السياسة البريطانية، لاسيما وأن تحسن الوضع الدولي لبريطانيا إلى حد ما كان عاملا مساعدا ومواتياً لهذا التوجه.

وفي أغسطس سنة ١٩٠٢ وقعت معركة خطيرة بين شمر وقوات مبارك على بعد ٦٠ كيلومتراً جنوبي الكويت، وسرعان ما وصلت قوات كبرى لابن رشيد إلى بريدة في نهاية أغسطس، وشرعت في شن هجومها على الرياض، لجأ مبارك إلى كمبل وطلب منه تزويده بمدفعين أو ثلاثة مدافع، محذراً إياه من عواقب انتصار ابن رشيد على آل سعود، وما قد يخلقه ذلك من وضع حرج للغاية للكويت[١].

ويلفت النظر أن مبارك كان يأخذ في حسبانه دائماً تأثير المعارك العسكرية بين شمر وقوات ابن سعود على وضع الكويت، ولم يكن يتوانى عن مطالبة بريطانيا بدعم غاراته على ابن رشيد ومساندتها، وقد نوه كمبل في برقيته إلى كيرزون بتاريخ ٦ سبتمبر إلى أهمية عدم منع مبارك من خوض المعارك ضد ابن رشيد، وأيد عملياً طلب تزويده بالسلاح، ورغم أن كيرزون لم يجازف بتنفيذ هذه النصيحة من تلقاء نفسه، إلا إنه طرح على الحكومة البريطانية اقتراحا أفضل وأقوى من ذلك بكثير، حول تعزيز وضع مبارك ونفوذه بتوقيع اتفاقية جديدة معه، تلتزم بريطانيا بموجبها بحماية «كل المنطقة الكويتية»[٢].

ومن ثم، بعد عام فقط من توقيع الاتفاقية الإنجليزية التركية حول وضع الكويت، وبعد نصف عام من مذكرة وزير الخارجية لنسداون التي نصت على أن التزامات انجلترا تجاه حماية الكويت لا تخرج عن نطاق الأراضي المتاخمة لجون الكويت، تقدم كيرزون باقتراحه هذا الذي يتجاوب مع مصالح جناحه «الشرق أوسطي» حول دعم كل حقوق مبارك وتطلعاته في شمالي شرقي الجزيرة العربية وتأييدها. ولم يفاجأ هملتون وزير شئون الهند بهذا الاقتراح، لكنه طلب فقط تدقيق المعنى المقصود بأراضي «المنطقة الكويتية» حتى لا تترامى حدودها بعيداً جداً عن جون الكويت[٣].

ولاريب أن إبرام الاتفاقية الجديدة، بغض النظر عن حجم الأراضي التي ستشملها، كان يعني دعم شيخ الكويت وحلفائه في نزاعه الجديد مع تركيا، ومع ابن رشيد بالذات، وكان يعني مزيداً من التوتر للوضع في المناطق الوسطى والشمالية الشرقية من الجزيرة العربية. ويبدو أن هذا الأمر لم يكن يقلق الدوائر الحاكمة البريطانية بالمرة، خاصة بعد أن وضعت الحرب الأفريقية الجنوبية أوزارها وبعد توقيع اتفاقية التحالف مع اليابان في خريف سنة ١٩٠٢.

أحكمت قوات شمر في أكتوبر سنة ١٩٠٢ حصارها حول الرياض، وباءت بالفشل كل محاولات قوات ابن سعود لاختراقه. ولهذا السبب توجه الابن الأصغر محمد بن سعود في بداية نوفمبر إلى الكويت ليطلب من مبارك الإغارة على ابن رشيد وضربه من المؤخرة(٤).

أخذ مبارك بعين الاعتبار موقف السلطات الإنجليزية الهندية التي تميل له وتشجعه، ولكي يواجه خطر انضمام قوات ابن رشيد إلى القوات المرابطة في الزبير، فقد قرر انتهاز المشاحنات والخلافات المستمرة طوال سنة ١٩٠٢ بين القبائل التابعة له وأهالي مدينة الزبير بسبب سطوهم المتبادل على الماشية، لكي يشن هجوماً على الزبير في نهاية نوفمبر، لاسيما وأنه كان يعلم بأن جزءاً كبيراً من سكان هذه المدينة، وعلى رأسهم الشيخ خالدالعون، كان يؤيد ويناصر ابن رشيد. علماً بأن المدينة ذاتها كانت تتمتع بأهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة لشمر، لما توفره لهم من اتصالات بالبصرة، ولذا فعندما علم ابن رشيد بأن القوات الكويتية قد هجمت على الزبير، اضطر إلى رفع حصاره عن الرياض واتجه فوراً بقواته إلى أرض المعارك. وكانت هذه الموقعة مثالا نموذجياً للتعاون الاستراتيجي بين ابن سعود ومبارك الذي لعب دوراً هاما في تقرير مصير نجد، ومع ذلك تمكن ابن رشيد في ديسمبر سنة ١٩٠٢ من إلحاق الهزيمة بقبائل مرة المناصرة والمؤيدة لمبارك، وسلب حلالها وماشيتها، وعقب ذلك دخلت قوات ابن رشيد

الزبير، ومنها بدأ أمير شمر مفاوضاته مع سلطات البصرة لتنسيق حملتهما المشتركة الدورية على الكويت(٥).

وجه مبارك رسالة إلى كمبل في يناير سنة ١٩٠٣، لامه فيها على تباطؤ السلطات الانجليزية الهندية في تقديم الدعم اللازم له، وكان في ذات الوقت على إلمام جيد بنقاط الضعف لديها، ولذا فلم يكتف بلوم السلطات الانجليزية الهندية وقرر أن يمارس الضغط عليها، وكانت زيارة الطراد الروسي «أسكولد» إلى موانئ الخليج العربي في نوفمبر وديسمبر ١٩٠٢ خير عون لمبارك لتنفيذ ما يروم إليه ـ كما سبق أن ذكرنا في الفصل السابق ـ خاصة وأن الكويت كانت قد حظت هذه المرة بالاهتمام الرئيسي لجولة الطراد الذي وصلها وعلى متنه القنصل الروسي في البصرة آداموف.

وقد نوه آداموف في تقريره إلى وزارة الخارجية الروسية بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٠٣ إلى ضرورة تأكيد ما أبداه مبارك خلال الأحاديث من اهتمام بالتحسين والتطوير اللاحقين لعلاقاته مع روسيا. وقد أجرى آداموف خلال زيارته للكويت حديثا مطولا «مع ابن سعود الذي وصل خصيصاً لهذا الغرض إلى المدينة»(٦).

استمر مبارك في جهوده ومسعاه نحو دفع السلطات الإنجليزية الهندية إلى مساعدة الكويت عسكريا في صراعها ضد ابن رشيد والأتراك فقام بـ «تسريب خبر» زيارات الدبلوماسيين الروس والضباط البحريين للكويت وزعم بأنهم طرحوا خلالها اقتراحات بالغة الأهمية. في حين أن التقرير المذكور عاليه لآداموف إلى الخارجية الروسية والمحفوظ في أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، وكذلك تقرير قبطان «أسكولد» الموجه لوزير البحرية الروسي والمحفوظ في أرشيف الدولة المركزي للأسطول العسكري البحري لروسيا، لم يتضمنا أية

إشارة أو تنويه إلى اقتراحات ما سياسية، ومن باب أولى عسكرية، طرحت خلال زيارة «أسكولد» للكويت[٧].

ومهما يكن من أمر أتقن مبارك «تسريب» الخبر، وعقب بضعة أيام كان قد بلغ مسامع المقيم البريطاني في الخليج كمبل، الذي سعى للتأكد من صحته وحاول من خلال وكلائه السريين معرفة مضمون المباحثات التي زعم بأن ممثلي روسيا قد أجروها مع مبارك، بيد أن الأخير وكذلك ابنه جابر تمسكاً بالتزام الصمت ذي المغزى الكبير.

ومثلما توقع مبارك، شعرت السلطات الإنجليزية الهندية بقلق كبير إزاء هذه التطورات، وسرعان ما وصل كمبل إلى الكويت في ١٨ يناير سنة ١٩٠٣، وخلال إقامته في الإمارة وصل نبأ حول ظهور قوات شمر بقيادة ابن رشيد ويوسف الإبراهيم في منطقة الحفر بيد أن مبارك استمر في التزام الصمت بشأن الاقتراحات الروسية، وبالتالي لم يستطع المقيم السياسي البريطاني أن ينفذ طلب الباب العالي والسفير أوكونور حول منع شيخ الكويت من خوض المعارك في شمالي شرقي الجزيرة العربية، رغم تسليمه بأن الحفر تقع بلا جدال، على حدود الإمارة، لكنه حرص على عدم إغضاب مبارك حتى لا يستمر في «تقاربه» مع روسيا!.

وهكذا حدث هذا الموقف المتناقض ـ مبارك يخيف كمبل بالخطر الروسي غير القائم، بينما التكتل «الشرق أوسطي» بدوره وبنفس الأسلوب يخيف الحكومة البريطانية ويضغط عليها حتى تؤيد الائتلاف الكويتي السعودي، وكان آداموف محقاً بدرجة كبيرة عندما أكد أن «الإنجليز يعملون بهمة واجتهاد على دفع الأتراك إلى الإقلاع عن التربص والتريث، وبعد فشلهم في الزبير فهم ـ على ما يبدو ـ قد قرروا اللجوء إلى الوسيلة الأخيرة، وهي: مهاجمة ابن رشيد من الجناحين، أي من جهة الكويت ومن جهة الرياض»[٨].

وبالفعل، ما أن حل ربيع سنة ١٩٠٣ حتى بدأت الاستعدادات للهجوم على ابن رشيد من قبل القوات السعودية بزعامة ابن سعود والقوات الكويتية بقيادة جابر. ولما تيقن ابن رشيد من أن الخطر كبير وواقعي، جمع شيوخ القبائل المنضوية تحت لوائه وعقد لهم اجتماعا في منطقة الجفير على مقربة من الزبير للتباحث حول خطة العمليات العسكرية في ربيع سنة ١٩٠٣.

ومن المرجح أن شمر قد خططوا لتوجيه ضربتهم الرئيسية ليس إلى الكويت، بل إلى السعوديين، وذلك لأن ابن رشيد قد أدرك أخيراً بأن تعزيز مواقع آل سعود في الرياض سيشكل الخطر الأكبر على نفوذه في قلب الجزيرة العربية، لاسيما وأن السلطات التركية التي كانت معارضة بشدة لهجمات شمر على الكويت بسبب خشيتها من الإنجليز، كانت في أغلب الأحوال مؤيدة ومساندة لهجومهم على ابن سعود، أي كانت تشجعهم.

لم يقف ابن سعود متفرجا، وأدرك أيضاً بأن الضربة الرئيسية ستوجه ضده، ومن ثم فقد بادر في مارس سنة ١٩٠٣ بعقد لقاء مع مبارك في الكويت، وخلال هذا الاجتماع تعهد شيخ الكويت بتقديم أقصى مساعدة ممكنة لزعيم السعوديين ووضع تحت تصرفه فوراً فرقة كبيرة جيدة التسليح، وقد شارك في اجتماع الكويت أيضاً سعدون باشا، الذي وصلها على رأس قوات كبيرة من قبيلة المنتفق، واقترح في الاجتماع وضعها أيضاً تحت تصرف الحلفاء(٩). وعبثا حاولت السلطات التركية استدعاء سعدون باشا إلى البصرة لإرغامه على التخلي عن الاشتراك في هذه الحملة، لكن الأخير تملص من الدعوة وأخبر والي البصرة بأنه لم يكن يفكر ولاينوي حتى زيارة الكويت!

وهناك ترجيح بأن ابن سعود كان يسعى للحصول على دعم أكبر من الكويت، ولعله كان يهدف أيضا للحصول على مساعدات مباشرة من السلطات

الإنجليزية الهندية، ولذلك فقد انتهز فرصة وجوده في الإمارة ليلتقي مع أوسنيكو مدير القنصلية الروسية في بوشهر الذي كان يقوم بزيارة للكويت مع الطراد «بويارين». وفي هذا الصدد تحدثنا وثائق أرشيف السياسة الخارجية لروسيا بأن أوسنيكو لم يجر أية مفاوضات سياسية ولا عسكرية مع ابن سعود. ومع ذلك أسّر زعيم السعوديين للقبطان كمب قائد السفينة العسكرية الإنجليزية «سفنكس» بأن الدبلوماسي الروسي لم يكتف فقط بعرض مساعداته المالية عليه، بل واقترح أيضا تزويده بالسلاح اللازم لخوض معاركه ضد ابن رشيد، فأسقط في يد كمب وأخذ يقنع ابن سعود بشتى الطرق بعدم الموافقة على تلقي أية مساعدات من روسيا، فوعده بنقل هذا التحذير إلى والده، لكنه أعرب له عن تخوفه من أن أتباعه في وضع يصعب عليهم رفض الاقتراح الروسي، لأن ابن رشيد يتلقى من الأتراك مساعدات عسكرية كبيرة[١٠] وعاجله ابن سعود في الوقت ذاته بإعادة طرح المسألة الخاصة بعقد اتفاقية مع بريطانيا[١١].

ورغم شك كمبل في صحة هذه المعلومات «السرية» التي باح بها ابن سعود علاوة على عدم صلابة وضعه بالدرجة التي تؤهله لتوقيع اتفاقية رسمية مع بريطانيا[١٢]، إلا أن سياسة السلطات الإنجليزية تجاه ابن سعود أخذت تنحو نحو التقارب معه، وعمليا قدمت العون والمساعدة في تنفيذ التدبيرات التي كانت قيد البحث في اجتماع الكويت.

علم ابن رشيد بالاجتماع، وشرع على الفور مع شيوخ قبائل شمر في الإعداد للمبادرة بتوجيه ضربتهم إلى أحد الحليفين قبل أن تغدر بهم قوات مبارك وابن سعود. لكن ابن رشيد واجه ضغطا شديداً من السلطان عبد الحميد والباب العالي منعه من شن هجومه[١٣]، حيث خشيت السلطات التركية من التدخل الإنجليزي، ولذا فقد حاولت بكل السبل منع وقوع الصدام

الكويتي الشمري، ونظرا للارتباط الوثيق بين ابن سعود ومبارك، فقد خلق الفيتو الذي فرضته الآستانة على العمليات الحربية ضد الكويت، صعوبات أمام ابن رشيد منعته من الهجوم على ابن سعود.

واستخلاصا مما سبق نلاحظ أن سياسة الاستعمار الانجليزي في الخليج العربي، قد ساعدت ابن سعود في صراعه ضد آل رشيد والقوات التركية المساندة لهم، الأمر الذي أثر إلى حد ما في النتيجة النهائية للصراع بين ابن سعود وابن رشيد.

على أي الأحوال دارت رحى المعارك في ربيع سنة ١٩٠٣ في شمالي شرقي الجزيرة العربية، وكان النصر فيها سجالا بين الأطراف المتحاربة. وعقب الاجتماع الكويتي في مارس عجل ابن سعود ومبارك من استعداداتهما للإغارة على ابن رشيد، خاصة بعد أن نما إلى علمهما بأن شيوخ قبائل المطير والظفير قد اتخذوا قرارا بالانحياز إلى الكويت والشروع فورا في خوض المعارك ضد ابن رشيد، وبرروا قرارهم هذا بأنه يرجع لخلافهم الشديد مع شمر، إزاء ذلك تقرر الاستفادة من هذه القوات الإضافية المفاجئة، ورغم عدم استكمالها لحشد كل قواتها، فقد شرعا فوراً في الانضمام إلى قوات القبائل الثلاث، بيد أنهما فوجئا على مقربة من الكويت بهجوم مباغت من الحلفاء الجدد، الذين أنزلوا الهزيمة برجاهما، ففروا عائدين إلى الكويت تاركين وراءهم الكثير من المؤن والذخائر(١٤).

ويبدو أن ابن رشيد هو الذي دبر هذه المكيدة، وقد تمكن في الوقت ذاته أيضاً من إلحاق الهزيمة بحليف مبارك الآخر ـ سعدون باشا، الذي قام بغزو ممالك شمر من الشمال، لكنه اضطر مع فلول قواته إلى الهرب صوب الفرات، وعلى أثر ذلك قرر ابن رشيد في أبريل ١٩٠٣ توجيه ضربته إلى الرياض، واختار لتنفيذها أفضل الرجال ليقودهم بنفسه تحت جنح الليل، والقيام

بالتغلغل إلى المدينة بمساعدة سلالم الحبال ليفتح بواباتها أمام قوات شمر الرئيسية. لكن يقظة المدافعين عنها أنقذت الرياض، وبذلك انتهت حملة ربيع سنة ١٩٠٣ دون تحقيق أية انتصارات حاسمة لأي طرف من الأطراف المتنازعة(١٥).

وفي مايو ١٩٠٣برِئ سعدون باشا من الهزيمة التي كان قد تعرض لها، وعاد ليهاجم القبائل المنضوية تحت لواء ابن رشيد بعد وصولها إلى نجد مع قوافل كبرى لابتياع المواد الغذائية، وكان نزاعاً خطيراً لدرجة أن السلطات التركية اضطرت إلى إرسال قواتها النظامية إلى مكان وقوعه(١٦).

ومع ذلك استمرت حروب سعدون باشا ضد القبائل التابعة لابن رشيد في النصف الثاني من سنة ١٩٠٣، وضد القوات التركية أيضا التي طلبت تعزيزات إضافية لها، فاستجابت السلطات التركية للطلب لعلمها بالصلات الكبيرة لسعدون باشا مع مبارك ومع الممثلين الإنجليز أيضاً، وأرسلت وحدات عسكرية جديدة إلى منطقة السماوة والنجف، سعيا منها إلى تلجيم سعدون والتحصن في الفرات السفلى(١٧).

ولعله من الجدير بالملاحظة أن نشير إلى أن الصعوبات التي واجهتها السلطات التركية في وسط الجزيرة العربية وجنوبي مابين النهرين، كانت مرتبطة بتنشيط السياسة الجديدة لانجلترا سنة ١٩٠٣ في كل أنحاء المنطقة المذكورة، وانعكس ذلك في تغلغلها الكبير إلى الجزيرة العربية وجنوبي مابين النهرين، وكذلك في تطلعها لمقاومة التغلغل الروسي إلى جنوب إيران وتصديها لأية محاولة للتنافس التجاري الاقتصادي لها في الخليج العربي وهي في المهد، وتجلى هذا بصورة واضحة عندما ظهرت في مياهه سفن الجمعية الروسية للملاحة والتجارة وبعض السلع الروسية، خاصة الكيروسين.

وبالاضافة إلى البواخر المملوكة لشركتي «أنجلو أرابيان أند بريتش ستيم كومباني» و«بريتش أندكولونيل ستيم نافيغيشين كومباني»، التي كانت تقوم برحلات منتظمة بين أوروبا وموانى الخليج العربي، افتتح سنة ١٩٠٢ خط ملاحي جديد: لندن ـ مارسيل ـ الخليج العربي، وأشرفت عليه شركة «وست هرتلبول سقيم نافيغيشين كومباني»، وبينما سيَّرت الجمعية الروسية للملاحة والتجارة أربع بواخر فقط لخدمة خط أوديسا مع موانى الخليج العربي، نجد أن الشركات الانجليزية الثلاث كانت تملك ٤٤ سفينة[١٨].

وكيما تستطيع الشركات الإنجليزية عرقلة النشاط الملاحي للشركات الأخرى ومنعها من الحصول على حمولات في موانى الخليج العربي لنقلها إلى أوروبا، وبذلك تصبح رحلات سفنها بلا معنى ـ لأنها في هذه الحالة لاتستطيع العودة من موانى الخليج العربي فارغة بلا حمولة ـ خفضت هذه الشركات أجرة نقلها الحمولات إلى أوروبا بنسبة ٧٠٪، لينخفض نولون نقل الطن الواحد من البصرة إلى لندن من ٥٠ شلنا الى ١٥ شلنا فقط بعد ظهور أول سفينة تابعة للجمعية الروسية للملاحة والتجارة في الخليج العربي، وهي السفينة «كورنيلوف»[١٩].

وتقرر في الوقت نفسه البدء في محاربة سلعة الكيروسين الروسي حتى لاتروج في جنوب إيران وموانى الخليج العربي، وكانت هذه الأفكار سبباً هاماً لتحفيز نشاط شركة دارسي (التي تحولت فيما بعد إلى «شركة البترول الإنجليزية الإيرانية») والتي حصلت سنة ١٩٠١ من الحكومة الإيرانية على امتياز التنقيب عن النفط وضخه. ولم يكن النفط قد اكتشف بعد في منطقة مسجد سليمان في ذلك الوقت، ولذلك وجه اصحاب الامتياز كل اهتمامهم إلى استغلال آبار النفط القريبة من قصر شيرين والعمل على مد أنبوب نفط من هذه المنطقة إلى المحمرة، علما بان الحكومة الانجليزية الهندية وكيرزون شخصياً كانا مهتمين للغاية بهذا النشاط ليس من الناحية السياسية فقط، بل المادية أيضاً.

واستمرت السلطات الانجليزية طوال النصف الثاني من سنة ١٩٠٢ وبداية سنة ١٩٠٣ في زيادة تغلغلها إلى وسط الجزيرة العربية، ومقاومتها لمنافسيها الروس والألمان في كل حوض الخليج العربي، وفي نفس الوقت انتهجت خطا يرمي إلى تعزيز نفوذها في الكويت. وحتى عندما سعى الوكلاء الإنجليز إلى تعبيد طريق مباشر لهم عبر الحسا إلى الرياض، لم يقلل هذا المشروع من أهمية الكويت في أعينهم، وذلك لأن المعارك الأساسية مع ابن رشيد كانت تدور بالذات في شمال شرقي الجزيرة العربية. ويجب ألا نغفل طبعا موقف التكتل «الشرق أوسطي» المعارض وقتئذ لمشروع خط بغداد الحديدي، في سعيه لمقاومة المشروع وعرقلة نفاذه إلى الخليج العربي. وكان هذا أمراً غاية في الأهمية بعد أن زار الطراد الروسي الثالث «بويارين» الكويت في فبراير ١٩٠٣، والذي أحسن مبارك وحاشيته استقباله حيث لقى بحارته الروس كرما كبيراً واستقبالا حاراً. وهو ما ورد بالتفصيل في تقرير قبطان «بوريارين» إلى وزير البحرية الروسي. بيد أن هذه الزيارة تميزت بخاصية هامة، وذلك لأن وصول الطراد الروسي هذه المرة إلى الكويت كان مواكباً أيضا لوصول الطراد الفرنسي «إينفرني» إلى جون الكويت، فكان حدثاً مؤكداً على تقارب الحليفتين ـ روسيا وفرنسا ـ خاصة إذا ما علمنا أن هذه العملية قد جرى التخطيط لها في بداية سنة ١٩٠٢، أي في ذروة تفاقم وتدهور العلاقات الإنجليزية الروسية، لكنها لم تنفذ آنذاك لأسباب فنية، ومع ذلك ورغم أنها تحققت بعد عام، إلا أن الانطباع الذي خلفته كان قوياً جداً لدى لندن وكلكتا، وبرلين والآستانة، مثلما يستدل من وثائق أرشيف الدولة البريطاني[٢٠].

سمح مبارك سنة ١٩٠٢ لسفن «بريتش إنديا» بزيارة الكويت، واعتباراً من مايو سنة ١٩٠٣ حولت هذه الشركة زيارات سفنها إلى رحلات منتظمة،

فكانت بواخرها تظهر في ميناء الكويت مرة كل أسبوعين، ونظراً لعدم افتتاح مكتب بريدي وتلغرافي رسمي للإنجليز في نفس المدينة، فقد جرى على متن هذه السفن التابعة لـ «بريتش إنديا» تسلّم وتسليم جميع أنواع المراسلات، وكانت تعريفة المتحصلات والرسوم هي نفس التعريفة التقليدية للبريد الإنجليزي الهندي.

ومع نمو التجارة الكويتية الهندية اقترحت السلطات الإنجليزية الهندية على مبارك أن يسمح لمجموعة من كبار التجار الهنود بالإقامة الدائمة في الكويت، وهي خطوة كان يناط بها تنشيط تغلغل السلع الإنجليزية إلى شمالي شرقي الجزيرة العربية، وتمتين الاتصالات الكويتية مع الهند، بالإضافة إلى التمهيد لفتح قنصلية انجليزية في الكويت. لكن مبارك وجد حجة مناسبة لرفض هذا الطلب، لأنه كان متيقناً بأن الاستجابة له من شأنها أن تستفز السلطات التركية وتدفعها لاتخاذ إجراءات مضادة للرد عليه.

ومع ذلك شرع كبار المسؤولين في وزارة الخارجية الإنجليزية والسلطات الإنجليزية الهندية في يوليو ١٩٠٣ في بحث مسألة فتح ممثلية انجليزية رسمية في الكويت بصورة مكثفة، وكانت هذه القضية قد طرحت لأول مرة في ديسمبر ١٩٠١ في أثناء المحاولة لإقناع مبارك بالموافقة على تسيير رحلات منتظمة لسفن «بريتش إنديا» إلى الكويت، لكن كمبل وقتئذ لم يلح في الطلب لتفهمه بأنها خطوة تتنافى مع الاتفاقية الإنجليزية التركية حول وضع الكويت.

وقد آلت فكرة افتتاح الممثلية الانجليزية في الكويت هذه المرة للسفير أوكونور، الذي كان يرى في وجود الوكيل الإنجليزي عاملاً مساعدا على تحجيم التصرفات المستقلة بدرجة تزيد عن الحد لشيخ الكويت في شمالي شرقي الجزيرة العربية والمناطق الوسطى منها. لكن كمبل اعترض من جديد، وكان موقفه

يعزى هذه المرة لسبب آخر، حيث رأي المقيم السياسي البريطاني أن وجود ممثل انجليـزي في الكويت سيؤدي إلى اضـطلاع بريـطانيا بتحمـل المسؤوليـة عن السياسة العربية لمبارك. وكان من رأي كمبل في الوقت ذاته أن شيخ الكويت يجب أن يكون طليق اليدين حتى ولـو راودته الـرغبة في التـدخل النشيط في المعارك والعمليات العسكرية بالمناطق الـوسطى للجـزيرة العـربية، في حـين عارض أوكونور هذا التبسيط للأمور، محاولا أن يثبت بأن الاتفاقية الإنجليزية الكويتية لسنة ١٨٩٩ والاتفاقية الإنجليزية التركيـة لسنة ١٩٠١ تنصـان على التزام بريطانيا بمنع وقوع أي صدام بين مبـارك وابن رشيد، نـظراً لاعتراف الأخير رسميا بالولاء للسلطان[٢١].

وبينما كان هذا النقاش مستمرا، تقدم اللورد كيرزون باقتراح جديد يدعو لاستبـدال نائب القنصـل الإنجليزي في المحمـرة الذي يتبـع مباشرة السفـير البريطاني في طهران، وبالتالي وزارة الخارجية الإنجليزية، بموظـف تابع للمقيم السياسي في الخليج العربي في بوشهر بعد تكليفه في الوقت ذاته بالقيام بمهام دبلوماسية في الكويت، وتحقيقا لهذا الهدف توضع تحت تصرفه سفينة خاصة لزيارة الإمارة بانتظام[٢٢].

ويلاحظ أنه في الوقت الذي كان فيه اقـتراح أوكونور حول تـأسيس منصب نائب قنصل في الكويت تابع للسفير الانجليزي في الاستانة، موجهاً نحو إخراج الإمارة من دائرة اختصاص المقيم السياسي في الخليج العربي، أي السلطات الانجليزية الهندية، نجد أن اقتراحات كيرزون المضادة كانت تنص عـلى تسليم المنصب الدبلومـاسي في المحمرة إلى الـدائرة السيـاسية الخـارجية للحكومة الانجليزية الهندية، وبالطبع الاحتفاظ بكل الشؤون الكويتيـة تحت إشرافها. ومما يسترعي الانتباه أن هذا الاقتراح كـان قد طـرح مباشرة عقب صدور قرار دارسي بمد أنبوب نفطي إلى المحمرة.

وسرعان ماتبينت وزارة الخارجية الإنجليزية جوهر اقتراحات نائب الملك، فتعجل ساندرسون برفضها، مقترحا بديلاً ثالثا يقضي بوضع السفينة المقترحة من قبل كيرزون تحت تصرف القنصل في البصرة فراتيسلاف وتكليفه رسمياً بالمهام القنصلية في الكويت[٢٣].

اعترض اللورد كيرزون فوراً على هذه الخطة وتظاهر بأنها بالغة في عدوانيتها، وأعرب من جديد عن تمسكه بإسناد وظائف الوكيل السياسي في الكويت لنائب القنصل في المحمرة، لكنه في المحصلة النهائية وافق أيضاً على الاقتراح الأول للسفير أوكونور بشأن إنشاء ممثلية مستقلة في الكويت[٢٤]، واضعاً في اعتباره، على مايبدو، بأنها سترضخ مستقبلاً لإشراف كلكتا، شأنها شأن الغالبية العظمى للمبعوثين والممثلين الدبلوماسيين لبريطانيا والوكلاء القنصليين والضباط البحريين الموجودين في هذه المنطقة والمنضوين تحت إشراف المقيم السياسي في الخليج العربي.

على أي الأحوال استمرت المناقشات الساخنة طوال صيف ١٩٠٣ كله بين وزارة الخارجية الإنجليزية ومكتب الهند والحكومة الإنجليزية الهندية حول موضوع الممثلية في الكويت، وأخيراً اتخذ وزير الخارجية لنسداون في أغسطس ١٩٠٣ قراراً مرضياً للورد كيرزون تماماً بتكليف أحد الموظفين المقربين من المقيم السياسي الإنجليزي في الخليج العربي بزيارة الكويت بانتظام ومراقبة شؤون الإمارة[٢٥].

هوامش الفصل الحادي عشر

1. PRO Mubarak to Kemball - 26-VIII-1902 - FO/10/FO78/5252.
2. PRO, Curzon to Hamilton, Tel. 3-X-1902 / FO 78/5252)
3. PRO, I.0 to FO - 10-X-1902 / FO 78/5252.
4. PRO, Admiralty to FO, M-17669 / FO 78/5252.

أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «السفارة في الأستانة» الملف ١٢٦٦، الأوراق ١٢ ـ ١٤. (وثيقة رقم ٧).

(٥) المصدر السابق، الأوراق ١٤ ـ ١٥.

(٦) المصدر السابق، الأوراق ١٥ ـ ١٦.

(٧) أرشيف الدولة المركزي للأسطول الحربي البحري لروسيا، المجموعة ٤١٧، القائمة ١، الملف ٢٣٧٠٧، الأوراق ٦٧ ـ ٨٣.

8. PRO, Kemball to Curzon Tel. (N4-12-I-1903/FO 78/5325); O'Connor to Lansdowne, Tel N 13-7-I-1903 (FO 78/5325):

أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «السفارة في الأستانة»، ١٢٦٦، الورقة ١٦. (وثيقة رقم ٧).

(٩) المصدر السابق، الورقة ٣١. (وثيقة رقم ٨)

10. "Affairs of Kuwait: v. II, part V, N 42 / Inclosure /
11. Ibid, N 43 / Inclosure's I, III).

(١٢) المصدر السابق.

(١٣) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «السفارة في الأستانة»الملف ١٢٦٦،الورقة ٣٢.(وثيقة ٨)

(١٤) المصدر السابق، الأوراق ٣٦ ـ ٣٧. (وثيقة رقم ٩)

(١٥) المصدر السابق، الأوراق ٣٨ ـ ٣٩. (وثيقة رقم ٩)

16. Oppenheim, M. Die Beduinen, Bd III, Wiesbaden, 1952, p. 52.

(١٧) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «السفارة في الأستانة»، الملف ١٢٤٧، الأوراق ٨٨ ـ ٩٠.

(١٨) المصدر السابق، ١٢٦٦، الأوراق ١٦ ـ ١٨. (وثيقة رقم ٧)

(١٩) شولتسي أ.، الصراع على النفط الفارسي وما بين النهرين، موسكو ١٩٢٤، ص ٦١ ـ ٦٢.

20. Documents Diplomatiques Francais (DDF), Series II, V II, pp 91, 112, 225,526; Ronaldshay,op. cit. p. 310,Whigham., op. cit., p.72, Wilson A I, The Persian Gulf, Oxford 1928, p.p 242-243.

أرشيف الدولة المركزي للأسطول الحربي البحري لروسيا، المجموعة ٤١٧، القائمة ١، الملف ٢٣٨٠٢ الأوراق ٧٩ ـ ٩٩.

21. PRO, O'Connor to Lansdowne Tel 112 - 18-VII-1903/FO 78/5325.
22. PRO, Saunderson's memorandum - 11-VIII-1903/FO 78/5325.
23. PRO, Lansdowne to O'Connor, N 234-20-VIII-1903 FO78 / 5325).
24. PRO, Curzon to Hamilton, 29-VII 1903, (I.O.D 510/14).
25. PRO, FO to 20-13-VIII-1903; Lansdowne to O'Connor N 234.

الفصل الثاني عشر
جولة اللورد كيرزون إلى بلدان الخليج العربي ومشكلة الحدود الشمالية للكويت

كانت جولة كيرزون في بلدان الخليج العربي في خريف سنة ١٩٠٣ مؤشرا ساطعا على السياسة الجديدة لبريطانيا تجاه المنطقة، وكانت مطلبا للورد منذ سنة ١٩٠١، أي بعد عام من توليه منصب نائب ملك الهند، لقناعته بأنها ستشكل أهمية بالغة بالنسبة لتعزيز المواقع البريطانية في هذه المنطقة، وكذلك بالنسبة لزيادة نفوذ «التكتل الشرق أوسطي» وتأثيره على السياسة الإنجليزية عموما. لكن اقتراحه هذا وقتئذ لم يحظ بتأييد لندن، حيث تلقى نائب الملك في يونيو سنة ١٩٠١ رسالة من هاملتون وزير شؤون الهند، يفيده فيها بأن «رئيس الوزراء وكذلك لنسداون يعتبران أن زيارتكم إلى هذا الجزء من العالم في ظل الوضع الدولي الحالي لن تكون مناسبة من حيث التوقيت، فضلا عن مخاطرتها.. وكلنا مقتنعون بضرورة الالتزام بالهدوء والتريث حتى نجد حلا يخلصنا من ورطة جنوب أفريقيا، خاصة وأن الكل يعرف جيدا وجهة نظركم وآراءكم تجاه الخليج العربي، وإذا ما قمتم في الخريف بهذه الزيارة التي تقترحونها، فسوف تثير بلا ريب غضبا كبيرا ضدكم»(١).

ومع ذلك لم يتخل كيرزون عن نواياه، وعقب زيارة تشيرول محرر القسم السياسي الخارجي «للتايمز» إلى الكويت، استدعاه نائب الملك إلى الهند واستفسر منه بالتفصيل عن وضع مبارك وموقفه الحقيقي من بريطانيا، وحدثه بدوره عن نيته لزيارة الخليج العربي وتطلعه لتعزيز مواقع بريطانيا الاقتصادية

والعسكرية السياسية هناك وإضعاف نفوذ منافسيها، حتى يسهل تحويل الكويت إلى قاعدة عسكرية بحرية انجليزية كبرى. وأخيراً حصل كيرزون في يوليو سنة ١٩٠٣ على موافقة الحكومة البريطانية على القيام بالجولة، لكن هاملتون حذره من مغبة عدم مراعاة الحرص واليقظة خلال زيارته لكل من مسقط والكويت، وذلك لأن الاتفاقية الانجليزية الفرنسية لسنة ١٨٦٢ تحرم إجراء أية مناقشة رسمية لمسألة فرض الحماية على مسقط، أما الاتفاقية الانجليزية التركية لسنة ١٩٠١ فهي تحرم فرضها على الكويت، بيد أن هذه التحذيرات لم تترك أثرا كبيرا على نائب الملك، الذي كان يردد بأن بيان لنسداون يعتبر انتصارا لسياسته تجاه الخليج العربي، التي أعلنها قبل ١٠ سنوات على ذلك في كتابه الشهير.

وعلى مدى عدة شهور جرت استعدادات مكثفة لهذه الزيارة، تخللها مفاوضات متصلة مع ممثلي السلطات الانجليزية الهندية في الخليج، الذين أشرفوا بدورهم على التحضير للزيارة في المشيخات الكثيرة للمنطقة. واغتنم كيرزون صداقته مع اللورد الأول لقيادة الأسطول البحري سلبورن وحصل على موافقته على مرافقة ست سفن له خلال هذه الزيارة، من بينها ثلاثة طرادات من الطراز الأول.

وتجدر الإشارة إلى أن التحضير للزيارة والزيارة نفسها قد غطيا على نطاق واسع في الصحافة البريطانية والانجليزية الهندية والألمانية والفرنسية والروسية والتركية والعربية. وكانت «تايمز» تنشر بانتظام الرسائل الصحفية لتشيرول الذي رافق كيرزون في جولته، حول رحلة أسطوله ولقاءات نائب الملك العديدة في مختلف موانى الخليج العربي. ونشر تشيرول عقب عودته إلى انجلترا سبع مقالات كبيرة تحت عنوان واحد: «مع نائب الملك في الخليج العربي»، كرس فيها مساحة كبيرة لزيارة كيرزون إلى الكويت ودور الإمارة في سياسة واستراتيجية بريطانيا(٢). وفيما بعد كتب لوفات فريزر مؤلف سيرة حياة كيرزون

والذي تولى رئاسة تحرير «تايمز أوف إنديا» فترة زمنية طويلة، يقول بفخر واعتزاز بأن زيارة نائب الملك إلى الخليج العربي يمكن مقارنتها فقط بحدث واحد، وهو زيارة أفونسي ألبوكيركي الشهير، مؤسس الامبراطورية الاستعمارية البرتغالية في حوض المحيط الهندي، إلى الخليج سنة ١٥١٥[٣].

استغرقت جولة كيرزون في الخليج العربي ثلاثة أسابيع تقريبا ـ من ١٧ نوفمبر حتى ٥ ديسمبر ١٩٠٣، زار خلالها مسقط والشارقة وبندر عباس وبوشهر والكويت والبحرين. وقد قوبل بحفاوة كبيرة في مسقط والتقى بقادتها، وحضر اللقاء الكثيرون من الشيوخ وزعماء القبائل العربية. وحدث لقاء مماثل في ميناء الشارقة بحضور جمع غفير من الأعيان على متن الطراد الكبير «أرغونافت» التابع لأسطول الهند الشرقية. ونظراً لأن تحذيرات لندن حول الحرص والحيطة لم تكن تشمل ساحل عمان المهادن، فقد ألقى كيرزون بها بالذات خطابا سياسيا طويلا، أعلن فيه دون مواربة بأن بريطانيا هي صانعة الازدهار في الخليج العربي، وسوف تحتفظ هناك بوجودها ونفوذها.

وصل كيرزون وعقيلته إلى الكويت صباح الثامن والعشرين من نوفمبر سنة ١٩٠٣ على متن السفينة الحديثة الكبيرة «غاردينغ»، ليجد باقي سفن أسطوله بانتظاره في جون الكويت. صعد الشيخ مبارك فورا إلى متن السفينة برفقة المقيم السياسي البريطاني في الخليج كمبل للترحيب بالضيف والاتفاق على تحديد ساعة اللقاء الرسمي، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يبدي فيها حاكم الكويت مثل هذا المستوى من الاهتمام.

وفي الساعة الثالثة من نهار اليوم نفسه وصل الشيخ مبارك برفقة ابنه الأكبر وولي عهده الشيخ جابر للترحيب الرسمي بالضيف ـ نائب الملك، وخلال اللقاء أهدى كيرزون سيفا من الذهب إلى مبارك، الذي صرح وهو يتسلمه بأنه يحتاج الآن حزاما خاصا لحمله لأنه يعتبر «أحد المحاربين». ولعل

من الطريف أن نذكر بأن المصادر البريطانية والباحثين الغربيين الذين اعتمدوا عليها، يفسرون هذا التصريح باعتباره تأكيدا من الشيخ وكأنه كان يقصد بأنه يعتبر نفسه أحد جنود الملك. لكن ما كان يقصده مبارك الذكي في الواقع هو أن يفهم نائب الملك سلفا وأثناء إعداده للمفاوضات التي سيجريها معه في اليوم التالي، بأن الإمارة تعيش عمليا في حالة حرب ومعرضة لخطر الإغارة عليها من جانب ابن رشيد والأتراك، ولهذا السبب فهو يحتاج إلى مساعدات عسكرية.

ومما يسترعي الانتباه ان مراسيم استقبال وتوديع مبارك كانت مماثلة للمراسيم التي اتبعت مع شيخ البحرين عيسى الخليفة عندما زار نفس السفينة «غاردينغ» يوم ٢٦ نوفمبر. وأطلقت «غاردينغ» طلقات تحية تكريما لمبارك من خمسة مدافع عند مغادرته لمتنها، مثلما فعلت مع الشيخ عيسى الخليفة عند نزوله منها. مع العلم بأن استقلال البحرين عن دول الخليج وصلاتها الوثيقة مع بريطانيا على أساس اتفاقيتي ١٨٦١ و١٨٩٢ بالأخص، كانا معروفين للجميع. ولذلك يدل هذا المستوى من التكريم لمبارك على عدم اعتراف السلطات الانجليزية الهندية بتبعية الكويت لتركيا، ناهيك عن بغداد أو البصرة.

أمضى كيرزون النصف الثاني من النهار في جولة بحرية على السفينة «سفنكس» للاطلاع على جون الكويت، موليا اهتماما خاصا لمنطقة كاظمة المعروفة تاريخيا، والتي ـ كما كنا قد ذكرنا من قبل ـ كانت مستهدفة من قبل اللجنة الألمانية برئاسة القنصل العام في الآستانة شتمريخ، عندما زار الكويت في أبريل سنة ١٩٠٠، لتصبح محطة نهائية لخط بغداد الحديدي، لكن مبارك رفض المشروع رفضا شديدا. وفي صباح ٢٩ نوفمبر هبط كيرزون في بندر الشويخ ـ الميناء الرئيسي للكويت، واستقل من المرسى الذي شيد خصيصا لاستقبال سفينته، مع مبارك الذي جاء ليصحبه إلى مقره، عربة خيل فاخرة طلبها الشيخ من بومباي بهذه المناسبة (وهي الوحيدة في المنطقة).

ولاريب في أن الاستقبال الحافل الكبير لنائب الملك والذي شارك فيه ٢٠٠ فارس مع خيولهم العربية الأصيلة و٢٠ رجلا من الهجانة مع جمالهم البيضاء السريعة و٤٠٠٠ محارب مسلحين ببنادق «مارتيني» البريطانية، وكذلك جمهور غفير من عربان القبائل المجاورة، قد ترك انطباعا كبيرا لدى الضيوف. وقد وردت تفاصيل هذا الاستقبال وأفردت له مساحة كبيرة ليس فقط في تقارير كيرزون ورسائله الرسمية، أو مقالات تشيرول في «تايمز»، أو كتاب لوريمر التاريخي المتعدد المجلدات، وإنما أيضاً في مذكرات عقيلة اللورد كيرزون، التي ضمنتها كتابها «حكايات الرحلة» الذي صدر في نيويورك في سنة ١٩٢٣.

وبالفعل كان الاستقبال ومنظره خارجين على العادة، لدرجة أن الفرسان العرب من نشوة مشاعرهم كانوا يطلقون النار في الهواء بلا توقف ويشاركون في سباق الخيل تكريما للضيوف، ويلوح البدو بالرماح ويطلقون صيحات التحية العالية، فضلا عن ملابسهم المزركشة، وكانت أزقة الكويت وطرقها الضيقة مزينة بألوان زاهية في لوحة لا تنسى. وكان الركب يشق طريقه بصعوبة بالغة، ومع حركة الفرسان السريعة وطلقات التحية المدوية جفل الحصان المقل للسفير البريطاني في طهران فسقط من على صهوته، وكان قد جاء إلى الكويت أيضا لمرافقة نائب الملك في جولته. ولم يعكر هذا الحادث المؤسف صفو الحفل، خاصة وأن حدثا آخر أهم منه كان قد وقع ولفت نظر الضيوف، فعند استقبال نائب الملك في المرسى وفي أثناء توجهه إلى الكويت برفقة مبارك لوحظ أن المستقبلين كانوا يحملون علما كويتيا وليس تركيا، مع كتابة عربية دونت على أرضية العلم: «لا إله إلا الله محمد رسول الله».

زار مبارك في النصف الثاني من النهار السفينة «غاردينغ» من جديد، وأجرى على متنها حديثا طويلا مع نائب الملك شارك فيه كل من مدير القسم الأجنبي بمكتب نائب الملك دين والعقيد كمبل.

وفي هذا اللقاء أكد مبارك بحماسته المعروفة أنه قطع كل صلاته بتركيا ويعتبر نفسه واقعا تحت الحماية البريطانية. ورفض أيضا جميع الاقتراحات التي عرضت عليه من قبل فرنسا وروسيا وطلب بعد ذلك مساعدته على «إجلاء الأتراك من الأراضي الواقعة في منطقة أم قصر ومن جزيرة بوبيان، لأنهم عمليا سلبوا هذه الأراضي منه». وقد رد عليه كيرزون بالتصريح بأنه سعيد جدا لمعرفة أفكار ونوايا الشيخ، ومستعد لدراسة كل طلباته بعناية فائقة رغم عدم وعده بأنه سيتمكن من تلبيتها كلها.

ثم أطلع نائب الملك الشيخ على الجهود الكبيرة التي يبذلها السفير البريطاني في الأستانة من أجل الإفراج عن وكيل مبارك المسجون في البصرة بقرار من محكمتها. ولم يفت كيرزون في الختام أن يكرر تحذير السلطات البريطانية الذي أبلغه كمبل من قبل للشيخ حول ضرورة امتناعه عن التدخل المسلح في شؤون الجزيرة العربية، انطلاقا من مجرد الرغبة في تلافي التورط اللاحق في الصراع الدائر بين ابن سعود وابن رشيد في وسط الجزيرة العربية. وعقب ذلك زار مبارك سفينة العلم «غياتسنت» التابعة لأسطول الهند الشرقية، وكانت هذه هي المرة الأولى في حياته التي تطأ فيها قدمه سطح سفينة عسكرية ليطلع باعجاب كبير على معداتها وتسليحها.

بعث كيرزون برقية إلى هاملتون وزير شؤون الهند يطلعه فيها على نتائج زيارته للكويت، ويؤكد فيها: «توصلت في الكويت، مثلما في مسقط، إلى استنتاج بأن الحاكم يعتبر نفسه مرتبطا بقضيتنا دون أية التزامات أو وعود جديدة منا تجاهه، ويضع في حسبانه بأننا سوف نحميه بصراحة»، ثم تطرق بعد ذلك إلى رغبات الشيخ، وأعرب كيرزون عن قناعته بأنه يحتاج إليها أساسا من أجل أن يثبت ويظهر بأنه مرتبط بعلاقات خاصة مع بريطانيا، لكن دون إبرام أية اتفاقيات جديدة بالمرة ودون إعطاء أية التزامات بأي حال من الأحوال(٤).

أمر آخر غاية في الأهمية لفهم خطط التكتل «الشرق أوسطي» والتطور اللاحق للموقف في المنطقة، تمثله الزيارة التي قام بها كيرزون لمدة يومين على متن السفينة «سفنكس» بمرافقة السفينة «لورنس» إلى منطقة مضيق خور عبدالله؟.

تحد مياه المضيق الضيق لخور عبدالله الساحل الشمالي الشرقي والشمالي لجزيرة بوبيان الصحراوية والكثيرة المستنقعات والكبيرة نسبيا (مساحتها تبلغ ٤٠٥ أميال مربعة)، وتمر بجوار جزيرة وربة الصغيرة لتصل إلى مدينة أم قصر التي سرعان ما اكتسبت أهمية استراتيجية وسياسية كبيرة. وثمة مضيق آخر أضيق منه يمتد غربا من جون الكويت نحو جزيرة بوبيان وأم قصر، هو خور الصبية الذي كان صعب العبور حتى للسفن ذات الغاطس المتوسط. ولعله من الجدير بالملاحظة أن كل هذه المنطقة الممتدة من الساحل الشمالي لجون الكويت حتى أم قصر، بما فيها كلا ساحلي المضيقين المذكورين وجزيرتا بوبيان ووربة، كانت مليئة بالمستنقعات وصحراوية وعمليا غير مأهولة، باستثناء المياه الساحلية لجزيرة بوبيان التي كان الصيادون الكويتيون يترددون عليها بانتظام للاصطياد فيها، ومن ثم أنشأوا على سواحلها قرى صغيرة مؤقتة لإقامتهم. وكانت الحدود في هذه المنطقة بين ولاية البصرة وإمارة الكويت لا تشكل أهمية خاصة وكان مبارك يثبت دائما بأن كل هذه المنطقة وحتى أم قصر تدخل منذ القرن الثامن عشر ضمن حدود مشيخته. وكان طريق القوافل الرئيسي من الكويت إلى البصرة يمر غربا عبر الجهرة والزبير.

وعندما ظهرت مشكلة مد خط بغداد إلى الساحل الشمالي الغربي للخليج وبعد رفض مبارك لاقتراح لجنة شتمريخ، بدأت تظهر مشروعات إنشاء المحطة النهائية لخط بغداد الحديدي في أم قصر، الأمر الذي تطلب بعد ذلك مد خط فرعي قصير للسكك الحديدية من الزبير. وفي ظل هذه الظروف ازدادت،

بالطبع، بصورة حادة الأهمية السياسية الاستراتيجية لمدينتي سفوان وأم قصر ومضيق خور عبدالله بصورة خاصة.

ومن ثم، أرسلت قيادة الفوج التركي السادس في مطلع سنة ١٩٠٢ كتيبة للقوات النظامية من البصرة إلى الزبير، ثم وحدات أقل إلى كل من سفوان وأم قصر. وفي فبراير سنة ١٩٠٢ توجهت فصيلة تركية صغيرة تتألف من ٢٠ رجلا إلى الساحل الشمالي لجزيرة بوبيان وأقامت به مركزا دائما لها، الأمر الذي أثار قلق مبارك فورا ودفعه إلى دق ناقوس الخطر والاستنجاد بالانجليز، محاولا أن يثبت لهم بأن الأتراك يخططون لاحتلال قصر الصبية الواقعة في أقصى شمال جون الكويت عند مدخل خور الصبية ـ الضيق الذي يمتد من الكويت حتى أم قصر. ولابد من التنويه هنا إلى أن مبارك وقتئذ بالذات قد طرح مسألة ملكيته لكل أراضي هذا المربع الصحراوي والكثير من المستنقعات الواقعة بين صفوان وأم قصر وقصر الصبية وبوبيان، وأنها تعتبر جزءا لا يتجزأ من إمارته. وقد أيد القنصل البريطاني في البصرة والمقيم السياسي بشكل خاص في بوشهر، وكذلك كيرزون نفسه أحقية مبارك في تملكه لها، معتمدين في ذلك على الاتفاقية الانجليزية الكويتية الموقعة بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٨٩٩[٥].

لكن لندن بعد دراستها للوثائق التاريخية والخرائط توصلت إلى استنتاج بأن تأييد مطالب مبارك في الاتجاه الشمالي سيعني الاصطدام الحاد بالباب العالي والسلطان، اللذين ستساندهما على الفور الدبلوماسية الألمانية، نظرا لأن تقدم القوات التركية نحو أم قصر كان مرتبطا بالخطة البديلة التي وضعها صحاب مشروع خط بغداد الحديدي لإنشاء المحطة النهائية له هناك.

وكان مبارك مدركا وعلى يقين بأن تعزيز الأتراك لمواقعهم في أم قصر وسفوان وجزيرة بوبيان محفوف بأخطار جسيمة على الإمارة، خاصة وأن هذه الفترة بالذات تميزت بحدة النزاع العسكري بين ابن سعود وابن رشيد وحتمية

تورط الكويت فيه. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تدهورت وقتئذ بالذات العلاقات بين الإمارة والسلطات التركية في البصرة تدهورا شديدا بسبب القبض على وكيل مبارك في هذه المدينة ومصادرة كل الوثائق التي كانت بحوزته، ومن بينها تلك المستندات التي تثبت حقوق مبارك في تملك مزارع النخيل في الفاو والمناطق المتاخمة لها. وفي هذا الوقت بالذات أيضا أوشكت جماعة الوسطاء المعينين من قبل مبارك وأبناء شقيقيه على الانتهاء من حل مشكلة توزيع الدخول المتحصلة من محصول التمور، وكانت هذه المدخولات المالية العائدة من تجارة التمور تشكل أحد أهم بنود الدخل العام للإمارة، وتوجه للصرف على القوات المسلحة وشراء الأسلحة وتعزيز أمنها، الأمر الذي كان يحظى بأهمية خاصة في ذلك الوقت إزاء تهديدات يوسف الإبراهيم للإمارة واستعداداته للإغارة عليها بالتنسيق مع ابن رشيد ومع السلطات في البصرة أيضا بطريقة مستترة.

هكذا كان مجمل الموقف المتأزم والمعقد والذي كان من الممكن أن يتمثل صمام أمانه في زيادة الوجود التركي ومضاعفة عدد القوات التركية في جزيرة بوبيان، التي يمكن السيطرة منها على الاتصالات البحرية للكويت مع الفاو ومصب شط العرب، ومن أم قصر وسفوان يمكن في أية لحظة قطع الطريق بين الكويت والزبير والذي لا يربط فقط الكويت مع البصرة، بل ويعتبر حلقة الوصل الوحيدة بين الكويت وحليفها الرئيسي في الصراع ضد ابن رشيد والأتراك ـ زعيم قبائل المنتفق الشيخ سعدون.

وإبان تلك الظروف المعقدة والمتوترة تمت في ٣٠ نوفمبر ١٩٠٣ زيارة المدمرة «سفنكس» لمضيق خور عبدالله وعلى متنها اللورد كيرزون. لفت «سفنكس» حول الساحل الشمالي الشرقي لجزيرة بوبيان وعبرت جزيرة وربة بمرافقة السفينة «لورنس»، وأبحرا معا عبر مضيق خور الزبير حتى مدينة أم قصر. وقام البحارة طوال كل الرحلة وخلال عودتهم أيضا بإجراء مسح طبيعي

للمياه وقياس للأعماق، وبعد ذلك خرجوا إلى مياه الخليج العربي وعبروا منطقة مصب شط العرب في الخليج، ليبحروا منها عبر مضيق خور موسى الذي يدور من الجهة الشرقية حول جزيرة عبدان، التي اشتهرت فيما بعد، عندما شيدت شركة النفط الانجليزية الإيرانية فيها أحد أكبر مصانع تكرير النفط في العالم.

وخلال الرحلة بامتداد الساحل الشمالي الشرقي لجزيرة بوبيان في كلا الاتجاهين، وكذلك في أثناء الاقتراب من مدينة أم قصر، لم تقدم السفينتان البريطانيتان بأوامر من اللورد كيرزون تحية العلم للثكنة العسكرية التركية الصغيرة المرابطة فيها، والتي كان علمها التركي يرفرف بوضوح على السارية. ولقد تعمد نائب الملك ارتكاب هذا الخرق للقواعد البحرية الدولية المتبعة في مثل هذه الحالات ليؤكد بوضوح بأن الجانب البريطاني لا يعترف بالاحتلال التركي لهذه المنطقة. وخلال إبحاره في مياه الخليج لم يتوان كيرزون عن الإبراق للورد هاملتون، طالبا منه بإلحاح العمل على الانسحاب العاجل للقوات التركية من جزيرة بوبيان، وتمسك كيرزون بموقفه هذا عقب عودته إلى كلكتا عند إعداده لتقاريره المرفوعة إلى الحكومة البريطانية حول نتائج زيارته إلى الخليج(٦).

وبالطبع، لم يتوقف تقرير مصير بوبيان عند هذا الحد، بل واصل التكتل «الشرق أوسطي» تمسكه برأيه وسياسته، حيث أرسل نائب ملك الهند الجديد ميتشتو مذكرة إلى وزير شؤون الهند الجديد مورلي بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٠٦ يؤكد فيها من جديد أن تعزيز مواقع الكويت في شمال الإمارة، وبالأخص في منطقة بوبيان، يعتبر الضمانة الوحيدة لمنع «ألمنة» المنطقة (أي وقوعها تحت النفوذ الألماني) نتيجة بناء خط بغداد الحديدي(٧).

ولابد من التنويه إلى ان مبارك قد اشترط خلال المفاوضات الانجليزية الكويتية التي أجريت في يوليو ١٩٠٧ بشأن إبرام اتفاقية لتأجير بريطانيا جزءا

من الأراضي في منطقة جون كاظمة، أن يقدم الجانب البريطاني الضمانات المنصوص عليها في اتفاقية ١٨٩٩ حول سلامة أراضي الإمارة، بما فيها جزيرتا بوبيان ووربة، وتم الاتفاق من حيث المبدأ على فتح مركزين للإمارة بهما[^٨].

ولقد طرحت الدبلوماسية البريطانية خلال المفاوضات الانجليزية التركية التي أجريت ١٩١١ بشأن عقد اتفاقية عامة حول مناطق النفوذ البريطانية والتركية في الخليج، رسميا قضية الاعتراف ببوبيان ووربة باعتبارهما جزءا من الأراضي الكويتية. وعقب مفاوضات مكثفة استغرقت عامين كاملين أدخل في ٢٩ يوليو سنة ١٩١٣ على نص المعاهدة الانجليزية التركية الخاصة بالخليج العربي والتي وقعها كلا الطرفين بالأحرف الأولى، البند الخامس الشهير بالقسم المكرس للكويت حول تحديد حدود الإمارة[^٩]. ليتم أخيرا الاعتراف بجزيرتي بوبيان ووربة كجزء من أراضيها، وهكذا توج النضال الذي بدأه مبارك في سنة١٩٠١ من أجل الحدود الشمالية للإمارة، والذي تحققت نتائجه الملموسة فورا منذ نوفمبر ١٩٠٣ خلال زيارة كيرزون للكويت وخور عبدالله.

وإنصافا للحق لابد من الإقرار بأن الشيخ مبارك، رغم الصعاب الكثيرة والكبوات الاضطرارية، قد حقق مراده. ولقد تمتع الشيخ مبارك بذكاء متقد وحنكة بارعة في التعامل مع الدول الكبرى وقدرة عجيبة على استغلال التناقضات القائمة بينها، وأحيانا إسهامه حتى في زيادة حدتها فيما بينها، وبالدرجة الأولى بين بريطانيا وروسيا، وبين بريطانيا وألمانيا، والصراع الانجليزي التركي من أجل السيطرة على شمالي شرقي الجزيرة العربية ومداخل شط العرب، والصراع الانجليزي الإيراني من أجل الهيمنة على المحمرة وجزيرة عبدان، وأظهر الشيخ مبارك جدا واجتهادا ومثابرة في السير نحو هدفه المنشود، وهو تثبيت الحدود الشمالية لوطنه، الذي لم يكن ليتحقق بدون تحرير جزيرتي وربة وبوبيان من العدوان التركي.. أمر آخر غاية في الأهمية هو أن حاكم

الكويت لم يكن مطلعا فقط على الخلافات والتناقضات الانجليزية الروسية الألمانية، بل وكان ملما بشكل جيد أيضا بالصراع الحاد الدائر في كواليس الدوائر الحاكمة البريطانية حول الاستراتيجية والتكتيك في الخليج العربي.

ولقد استغل حاكم الكويت بمهارة وبكل الوسائل خشية التكتل «الشرق أوسطي» من المنافسين له القدامى والجدد وتطلعه للهيمنة على الخليج، وتجلى هذا بوضوح خاص في أثناء زيارة كيرزون للكويت، ففي الوقت الذي قام فيه مبارك بشراء عربة الخيل الفاخرة من بومباي خصيصا لفخامة نائب الملك، وتنظيمه لسباق الخيل أمام ضيوفه البريطانيين والاستعراضات وألعاب الفروسية التي كادت أن تودي بحياة السفير البريطاني في طهران، وإنصاته بإجلال واحترام لخطب وأقوال كيرزون المأثورة ووعده له بتنفيذ كل تعليماته وأوامره، وإعداده برنامجا ترفيهيا للسيدة عقيلة اللورد كيرزون ومرافقيها، وإجرائه مفاوضات طويلة مع كمبل ومع نائب الملك نفسه، لم يغب عن باله أبداً هدفه المنشود الذي سعى إليه بدأب وصبر - وهو تثبيت الحدود الشمالية لإمارته وبخاصة جزيرتا وربة وبوبيان.

وفي المحصلة النهائية حقق مبارك هدفه ومراده قبل نهاية فترة حكمه سنة ١٩١٣، لتبقى إنجازاته محتفظة بأهميتها وحيويتها أيضا بعد مرور ٨٠ سنة.

واليوم، بعد انتصار «عاصفة الصحراء»، وبعد طرد الغاصبين من «دولة الكويت»، وبعد ترسيم حدودها الشمالية في ربيع سنة ١٩٩٢ التي تضم وربة وبوبيان بكل ما لهما من أهمية استراتيجية - ولا يخفى على أحد أطماع ذوي النزعة التوسعية البغداديين فيهما - تصبح إنجازات مبارك الصباح وخدماته الجليلة التي أسداها لأحفاده. شامخة وماثلة أمام عيونهم بكل قوة وعظمة.

ويجدر التنويه بأن زيارة كيرزون إلى الخليج العربي في خريف سنة ١٩٠٣ قد أثارت بالطبع، أصداءً كثيرة في الخارج، وأحياناً لم تكن هذه الأصداء ودية

بالمرة. فعلى سبيل المثال، شعرت السلطات التركية في بغداد والبصرة بالقلق البالغ والامتعاض الشديد تجاه رحلة كيرزون فور علمها بها وخلال الإعداد لها، لخشيتها من أن تؤدي ـ حسب معلومات القنصلية الألمانية في بغداد ـ إلى تحريض مبارك ضد الأتراك وتشعل عداءه لهم، بالإضافة إلى تصعيد حدة المشكلة الكويتية من جديد.

لذا تلقى السفير التركي في لندن في نهاية اكتوبر ١٩٠٣ تعليمات بمقابلة الوزير لنسداون لتبادل وجهات النظر معه وإعلامه بأن زيارة نائب الملك يمكن أن تسفر عن مشكلات جادة. راوغ وزير الخارجية الانجليزي وتملص من الرد المباشر بحجة قلة إطلاعه على الموضوع ووعده بأنه سوف يستفسر عن هذا الأمر من وزارة شؤون الهند[١٠]. وبالطبع أثارت هذه المراوغة الواضحة شكوك وريبة السلطان عبد الحميد بدرجة أكبر، وعندما علمت الدبلوماسية الألمانية بهذا الأمر، قررت استغلاله، فالتقى نائب وزير الخارجية الألماني ريختغوفن بالسفير التركي في برلين توفيق باشا وأفصح له عن مخاوفه من عواقب جولة كيرزون وحتمية تصعيدها للسياسة الانجليزية في الخليج وخلقها مشكلات لتركيا.

وإزاء ما لمسته الدبلوماسية التركية من نشاط ملحوظ لكيرزون وتأييد واضح من لنسداون وتلميحات من ريختغوفن، قررت التحرك بفاعلية قبل فوات الأوان، فأوعزت إلى توفيق باشا في بداية نوفمبر بأن يطلب من الحكومة الألمانية «إرسال مجموعة من السفن الحربية إلى الخليج العربي» بهدف التقليل من أهمية جولة نائب الملك وخطف الأضواء منه. وعلى الفور كلف الإمبراطور ويلهلم الثاني نائب وزير الخارجية ريختغوفن بأن يخطر السفير التركي باستعداده لإرسال السفن العسكرية إلى الخليج، لكنه يخشى من أن تحذو روسيا نفس الحذو، وعندئذ تطرأ على الموقف في الخليج تعقيدات أكثر لا تحمد عقباها[١].

ومع ذلك استمر السلطان في التمسك بموقفه، واقترح عقد اتفاقية ألمانية تركية سرية تنص على التصدي لسياسة بريطانيا في الخليج ومقاومة جميع المحاولات لتقويض النفوذ التركي في المنطقة. وكان رد ريختغوفن على السفير التركي هو ان «ويلهلم الثاني يدرك ويعي جيدا ضرورة إبرام اتفاقية شكلية، تبقى سرية مؤقتا، بين ألمانيا وتركيا بشأن الكويت والبلدان المتاخمة لها»[١٢].

وكما قلنا فيما سبق أعربت الحكومة التركية ووزارة الخارجية والسلطان عبد الحميد شخصيا عن الاستياء وعدم الارتياح من زيارة كيرزون إلى الخليج قبل قيامه بها، وبذلت محاولات للاحتجاج ضدها، وعقب انتهائها طلبت المساعدة من الحليف الألماني. ومما يسترعي الانتباه، رغم كل ذلك، أن جميع المذكرات الرسمية المرسلة إلى لندن، والأحاديث السرية للسفير التركي مع لنسداون ولقاءات وزير الخارجية التركي وأحاديثه مع أوكونور، لم تتضمن أي احتجاج بشكل محدد بصدد زيارة كيرزون إلى الكويت وما تخللها من حفلات استقبال ولقاءات وهدايا وأحاديث سرية مع الشيخ وزيارة مبارك لسفينة العلم «غياتسنت» التابعة لأسطول الهند الشرقية، والأهم من هذا أنها أيضا لم تحتج على طلقات التحية من المدافع الخمسة، التي أطلقت مرتين تكريما لمبارك. علما بأن هذه التحية كانت تقدم من قبل البريطانيين والسلطات الانجليزية الهندية فقط عند تكريم الحكام المستقلين أو من يتمتع منهم بحكم ذاتي كامل.

فكيف يمكن بعد كل ذلك الزعم بأن الكويت كانت «مقاطعة تابعة لولاية البصرة». ولابد من التنويه أخيراً إلى أن السلطات التركية لم تحتج أيضا على دخول «سفنكس» و«لورنس» إلى المياه الساحلية لبوبيان ووربة وإلى مضيق خور عبدالله خلال الجولة التي قام بها كيرزون.

ولعله من الجدير بالملاحظة أن الدبلوماسية الألمانية قررت عدم انتظار رد الأستانة وانتهاز رغبة السلطان عبد الحميد في الحصول على الدعم الألماني من

أجل تحقيق أهدافها الخاصة في هذه المنطقة. ولهذا لم يلبث الامبراطور ويلهلم الثاني أن أرسل طلبا إلى لندن يستفسر فيه عن نظرة انجلترا وموقفها من مسألة فتح قنصلية ألمانية في الكويت. وفي وقت لاحق بعث بطلب مماثل إلى الأستانة. [١٣] ويلاحظ أن ويلهلم الثاني قد طرح في أكثر من مناسبة مسألة ضرورة فتح قنصلية ألمانية في الكويت، رغم أنه من الواضح تماما بأن الإقدام على مثل هذه الخطوة وتحقيقها يتطلب إخضاع الكويت للسيطرة التركية المباشرة، وهو أمر لابد وأن يؤدي بالضرورة إلى وقوع صدام انجليزي تركي خطير.

ولا ريب أن جولة كيرزون بحد ذاتها إلى الخليج وما تمخضت عنه من تعزيز للمواقع البريطانية في هذه المنطقة قد أثارا ارتياحا كبيرا لدى أنصار التكتل «الشرق أوسطي» في لندن وكلكتا. حتى كيرزون نفسه في خطاباته التي بعث بها من الخليج مباشرة، قيم رحلته باعتبارها نجاحا كبيرا، وقد تضمن خطابه إلى برودريك بتاريخ ١ ديسمبر ١٩٠٣ سردا خاصا وإشادة عالية لهذه الانجازات التي حققتها رحلته، والخطاب محفوظ حاليا في ملفات الصندوق الشخصي لكيرزون [١٤].

هوامش الفصل الثاني عشر

1. Rondalshay, op. cit. v II, p. 313.
2. Ibid. p. 314; DDF, Serie II, v IV, N110, "Times of India" 3-X-1903; "The Times" 28, 29-X II, 1903, 2, 5, 11, 12, 18-I 1904.
3. Fraser, op. cit. p. 110.
4. Lorimer, op. cit. v I, part II, 2646-2649.
5. PRO, FO to 20, 25-XI 1903; Hamilton to Curzon Tel. 26-XI-1903, (FO 78/5325))
6. PRO, Curzon to Hamilton, N25, 4-II-1904/FO 78/5385.
7. India Office and Library, Minto to Morley, July 12, 1906, SF 43/64, 3348/66.
8. PRO Morley to Minto, Tel. 23 VII 1907; 20-FO - 17-VII 1907, FO 371/351.
9. " The Kuwaiti Crisis: Basic Documents", Cambridge 1991, p. 33-34.

(١٠) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «ديوان الوزير»، ١٩٠٣، الملف ٢٧، الأوراق ٢١٠ ـ ٢١١.

(١١) المصدر السابق، الأوراق ٢٣٩ ـ ٢٤٠.

(١٢) المصدر السابق، الورقة ٤٥٥.

(١٣) أرشيف السياسة الخارجية لروسيا، «ديوان الوزير» ١٩٠٤، الملف ٢٦، المجلد ١، الأوراق ٧٠ ـ ٧٣.

14. India Office, Brodrich to Curzon - 17-II-1904 (20 F 111/162).

الفصل الثالث عشر

الكويت وعلاقاتها الدولية
فى الجـزيرة العـربية والخليـج فى بداية القرن العشرين

أخذ التكتل «الشرق أوسطي» في مضاعفة نشاطه وتكثيفه من جديد، متطلعا إلى الاستفادة بأقصى الإمكان من نتائج الجولة التي قام بها كيرزون في الخليج خلال شهري نوفمبر وديسمبر ١٩٠٣. ونظراً لاستحواذ الكويت على مركز نشاط نائب الملك هي وحدودها الشمالية، فقد بادرت السلطات الإنجليزية الهندية بالتعجيل بترجمة النتائج المتحققة عملياً وحث لندن في الوقت ذاته على لعب دور أنشط لاحقاً.

ولم تلبث الحكومة الانجليزية الهندية أن اقترحت فى يناير ١٩٠٤ إرسال طبيب هندى إلى الكويت من اجل الإشراف على الوضع الصحى للمدينة وإنشاء نظام للحجر الصحى[١] فيها. كما كلف أيضا بالإشراف خلال المرحلة الأولى على المكتب البريدى الذى تنوى السلطات الانجليزية الهندية افتتاحه فى الكويت، وبهذه المناسبة تعهد مبارك فى ٢٨ فبراير ١٩٠٤ بعدم السماح بفتح أى مكتب بريدى آخر فى الإمارة، وورد فى الوثيقة المتعلقة بهذا القرار بأنه يعزى إلى أن «الحكومة البريطانية تنوى ـ بناء على رغبتى ولما فيه خدمة التجار ـ تأسيس مكتبها البريدى الخاص بها فى الكويت»[٢]

وفي الوقت ذاته صعد البريطانيون من نشاطهم وحركتهم في الجزيرة العربية، وكان المعتمد السياسى الانجليزى فى جزر البحرين بريدو قد أجرى فى نوفمبر سنة ١٩٠٣ مفاوضات مع وكلاء ابن سعود ومبعوثيه، أسفرت عن مطالب كيرزون بإقامة علاقات رسمية مباشرة مع آل سعود، لكن فى هذا الوقت بالذات وبسبب عدم استقرار الوضع في وسط الجزيرة العربية، لم يحظ هذا الاقتراح بالتأييد في لندن، وعقب عودة كيرزون من جولته في الخليج العربي مباشرة طرح هذا الموضوع من جديد، وكان اقتراحه هذه المرة يدعو إلى إرسال بعثة عسكرية ذات مهمة إعلامية من الناحية الشكلية إلى الرياض. بيد أن لندن كانت ملمة جيداً بأساليب نائب الملك، ولذا فقد خشيت من استخدامه هذه البعثة في مساندة مبارك وابن سعود خلال المعارك المشتعلة في وسط الجزيرة العربية، وبناء عليه حذرت وزارة شئون الهند نائب الملك في برقية خاصة من إقامة أية اتصالات مباشرة مع الرياض بدون تعليمات الحكومة(٣).

وإزاء ذلك الموقف كانت الحكومة الانجليزية الهندية مضطرة، ولو مؤقتا، إلى التخلى عن خطتها، لكنها لم تلبث أن أرسلت فى مارس ١٩٠٤ خطابا إلى لندن، لفتت نظرها فيه إلى أن ضعف النفوذ التركى فى الجزيرة العربية واهتمام الدول الأجنبية الزائد بهذه المنطقة سيجبران الحكومة البريطانية بطريقة أو بأخرى على إقامة علاقة مباشرة مع ابن سعود، الذى سمى فى هذه الوثيقة بـ «حليفنا القديم». (٤).

وبينما سارت المراسلات بين كلكتا ولندن، قام عبدالرحمن والد ابن سعود بإرسال خطاب جديد إلى كمبل أعلمه فيه بالهجوم المتوقع للقوات التركية النظامية على وسط الجزيرة العربية، وطلب منه رسميا فرض الانتداب الإنجليزى عليه أو على الأقل وضعه تحت الحماية الانجليزية الفعالة. وأخطر

مبارك فى الوقت ذاته بأن المعلومات التى تتوافر لديه حول التدخل الجديد المتوقع لتركيا في شئون الجزيرة العربية، تجعله مضطرا إلى العودة لاقتراحات روسيا ووعودها بشأن المساعدات الشاملة للسعوديين أرسل كلا الخطابين على الفور إلى كيرزون، الذي بادر في ٢٨ ابريل سنة ١٩٠٤ بتوجيه برقية إلى برودريك يحذره فيها من مغبة الإبطاء في نجدة السعوديين، وإلا فهم قد يقبلون الاقتراحات الروسية.

ومما يسترعى الانتباه أن وزارة شئون الهند احتفظت برسالة الحكومة الانجليزية الهندية لمدة شهر كامل ولم تسلمها إلى لنسداون إلا فى ٢٩ أبريل، أى مع برقية كيرزون، التى برر فيها أسباب مطالبته بالتدخل السريع فى شئون الجزيرة العربية. (٥)

ويبدو أن هذا التزامن فى تحرك ابن سعود وعبدالرحمن ومبارك وكمبل وكيرزون لم يكن وليد الصدفة، إذْ يعتقد أن المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى قد أوعز للسعوديين من خلال مبارك وبطريقة مستترة باللحظة المناسبة لطلب الانتداب، أما أنصار كيرزون فى المجلس الهندى وفى وزارة شئون الهند، الواقعون بدرجة كبيرة تحت تأثيره فقد فضلوا تعطيل رسالته المذكورة لمدة شهر (لعلمهم بأنها ستثير معارضة وزارة الخارجية) وأظهروها في نهاية أبريل لاستخدامها فى لعبتهم، عندما تدهور الوضع فى وسط الجزيرة العربية من جديد، ومع توقيت وصول برقية نائب الملك المتضمنة أخبار مطالبة السعوديين لهم بحمايتهم. ولعله من الجدير بالملاحظة أن وزارة شئون الهند كانت حكيمة ومحقة فى تريثها وعدم اندفاعها، لأنه بشهادة أحد كبار موظفى وزارة الخارجية الانجليزية ويدعى هاركورت، كانت طلبات كيرزون الملحة حول حث بريطانيا على تنشيط سياستها ودورها فى الجزيرة العربية فى يناير وفبراير سنه١٩٠٤ تثير حنق وغضب الدوائر المتنفذة فى لندن. (٦)

ولم تكن الآستانة أقل اهتماما من كلكتا ولندن بمتابعة تطورات الموقف فى وسط الجزيرة العربية. ويجدر التنويه بأنها قد شعرت بقلق بالغ عندما تمكن ابن سعود بمساعدة مبارك من توجيه ضربة قوية إلى ابن رشيد فى نهاية سنة١٩٠٣ أضعفت مواقعه بشدة وأدت إلى احتلال جزء كبير من أكثر المناطق خصوبة فى وسط الجزيرة العربية - وهى محافظة القصيم. وأكثر ما أثار رهبة السلطان عبدالحميد وحاشيته، كما سبق أن قلنا، هى جولة كيرزون فى الخليج العربى، حيث أدركت القمة الحاكمة التركية أن هناك بالفعل خطراً حقيقياً يهددها بضياع جزء كبير من ممالكها الاسمية فى الجزيرة العربية، ومما يبعث على الدهشة أنها لم تكن ترغب بالطبع في التسليم بهذا الواقع، ولذا اتخذ السلطان عبد الحميد فى ربيع سنة ١٩٠٤ قرارا بدعم ابن رشيد ومساندته ليس بالسلاح والذخيرة فحسب، بل وبالقوات النظامية أيضا، وقد علمت السفارة الانجليزية على الفور بهذا الأمر.

ففى ٨ مايو سنة ١٩٠٤ تحرك ما يقرب من ألفى جندى تركى مع ستة مدافع من السماوة إلى وسط الجزيرة العربية، حيث كان الصراع بين شمر والسعوديين مشتعلا.

وفى ضوء هذه التطورات لم تقف السلطات الانجليزية الهندية موقف المتفرج واتخذت مع جهاز المقيم السياسى فى الخليج العربى والسفارة الانجليزية في الآستانة ووزارة شئون الهند ووزارة الخارجية الانجليزية قرارا بالتحرك النشيط. وأول من بادر بمطالبة الباب العالى بسحب قواته من وسط الجزيرة العربية هم أنصار التدخل فى نزاع الجزيرة العربية بزعامة الشخصية البارزة فى تكتل«الشرق الأوسط» محافظ مدراس البارون إمبتهيل، الذى أناب كيرزون منذ نهاية أبريل خلال قيامه بأجازة عمل. وقد تلقف برودريك هذا الاقتراح وأيده مع أعضاء المجلس الهندى الأكثر تحمسا للتدخل فى النزاع. اما وزارة الخارجية

فقد أيدته أيضا بعد إدخال بعض التعديلات عليه من قبل هاركورت الذى اقترح مطالبة الباب العالى بالضغط على ابن رشيد لمنعه من الهجوم والإغارة على الكويت وعلى ابن سعود فى آن واحد. فى حين خفت القوات التركية لنجدة ابن رشيد وكانت عازمة على خوض القتال جنبا إلى جنب مع رجاله.

وكما كان يحدث دائماً عند اتخاذ التدبيرات التي تهم التكتل «الشرق أوسطى»، كان التطابق كاملا ومنسجما بين تصرفات وأفعال السلطات الانجليزية الهندية وأنصارها فى انجلترا. فرغم اعتراض ساندرسون كلف لنسداون السفير أوكونور بعد التردد قليلاً بإقناع الباب العالي بالحفاظ على السلام في وسط الجزيرة العربية.(٧).

ومن المفارقات المثيرة للدهشة أن هذا الدبلوماسي المخضرم الذي تعود أن يفهم تعليمات لندن قلبا وقالبا، قرر من تلقاء نفسه أن تكليف لنسداون له كان مخصصا لتهدئة التكتل «الشرق أوسطي» أكثر منه للضغط على السلطات التركية ولذا التزم جانب الحرص الشديد خلال حديثه مع توفيق باشا يوم ١٦ مايو، ولم يتهم تركيا حتى من الناحية الشكلية بخرق اتفاقية الوضع القائم لعام ١٩٠١، وفضلا عن ذلك أكد في تقريره الذي رفعه إلى لندن بأن ابن سعود، طالما يتطلع للاستيلاء على حائل ولاقامة إمبراطورية كبرى لآل سعود، فسوف تلحق خططه هذه ضررا جسيما بمصالح بريطانيا في هذه المنطقة، وبالدرجة الأولى ستقلل وتضعف نفوذها في الكويت (٨).

وفي هذا الحين بدأت ترد إلى لندن وكلكتا معلومات، حول تحرك القوات التركية من الطابور الثاني المرابط في المدينة بهدف محاصرة قوات ابن سعود في منطقة الرياض. وقد ألح البارون إمبتهيل في اتخاذ تدبيرات فورية للرد عليها، علاوة على توصل السلطات الانجليزية الهندية إلى قناعة تامة بضرورة تلبية

طلب ابن سعود حول تزويده بالحماية، والمطالبة بوقف تحرك القوات التركية فورا وكذلك إيفاد المقيم السياسي الانجليزي إلى الكويت.

كلف لنسداون السفير اوكونور يوم ٢١ مايـو ١٩٠٤، في اليوم التـالي لتلقيه برقية إمبتهيل، بإعلان الاحتجاج الحاسم للباب العالي. وقد نفذ السفير التكليف لكنه شكك في نجاحه،لأن ابن سعود ـ بحسب رأيه ـ كان هو المهاجم هذه المرة، ومن ثم فإن الحكومة البريطانية بمنعها السلطات التركية من مساعدة ابن رشيد، تكون قد وقفت موقف المتواطىء مع السعوديين. أما تهديدات ابن سعود بطلب المساعدة والدعم من روسيا، فما هي ـ من وجهة نظر أوكونور ـ إلا «حيلة عربية معروفة» لا يجب أخـذها مـأخذ جـد. ويلاحظ أن قـادة وزارة الخارجية الانجليزية قد وافقوا السفير على رأيه بشكل عام، حتى إن ساندرسون نوه بأن تاريخ العلاقات الانجليزية السعودية في القرن التـاسع عشر يثبت أن إعادة بناء الدولة السعودية في وسط الجزيرة العربية سوف يؤدي حتما إلى زيادة الضغوط على الإمارات والمشيخات العربية المطلة على البحر الواقعة تحت النفوذ الانجليزي (٩).

وهذه كانت هي المرة الأولى التي تطرح فيها مسألة إحتمال حدوث شرخ في العلاقة بين الكويت وآل سعود، إذا ما عزز الآخرون مواقعهم ونفوذهم. على أي الاحوال حصلت كلكتا على نسخ من برقيات أوكونور التي تعكس عمليا موقف الخارجية الانجليزية من النزاع في الجزيرة العربية. ورد البارون إمبتهيل ببرقيتين في ٢٩ مايو /و ٢ يونيو /سنة ١٩٠٤ ضمنهما وجهـة نظر السلطات الانجليزية الهندية، التي تقول بأن تدخل تركيا بالذات في شؤون نجد هو الذي سيؤدي إلى تقويض اتفاقية ١٩٠١ بشأن الكويت، ويعرض للخطر الإمارات والمشيخات العربية والمصالح الانجليزيـة في هذه المنـطقة. وفضـلا عن ذلك اعترض امبتهيل على المزاعم القائلة بأن استعـادة السعوديـين لسلطتهم التي ـ خلافا عن القرن التاسع عشر ـ تتمتع «بسمة إقليمية أكثر منها طـابعا دينيـا

متعصبا» سوف تشكل خطرا على بريطانيا. بل إن مصدر الخطر الحقيقي والرئيسي سواء للكويت أو للمصالح البريطانية في شرقي الجزيرة العربية من وجهة نظر الحكومة الانجليزية الهندية - هو ابن رشيد وأنصاره الأتراك، ولذا طالبت باتخاذ إجراءات مضادة عاجلة وفعالة. كما اعترض البارون امبتهيل، بشدة على اقتراح وزارة الخارجية الانجليزية (رغم أنها لم تكن تتمسك به بقوة) بفرض قيود على دخول الأسلحة إلى الكويت المخصصة لابن سعود[١٠].

واستخلاصا مما سبق نود الإشارة إلى أن هذا الخلاف في تقييم شؤون الجزيرة العربية بين وزارة الخارجية الانجليزية من ناحية، وبين السلطات الانجليزية الهندية وانصارها في لندن من الناحية الأخرى، لم يكن أبدا من قبيل الصدفة، وأسبابه لا تعزى فقط للتعارض وعدم الاتفاق حول معدلات السياسة المطبقة في الخليج العربي ومواعيدها، بل ظهرت تدريجياً تضاربات جادة في وجهات النظر بشأن تحديد الحليف المحلي المرشح لبريطانيا والذي يمكن أن يكون سندا لسياستها في شبه الجزيرة العربية.

وبينما دار التراشق بالألفاظ والعبارات بين لندن وكلكتا، وقعت في قلب الجزيرة العربية في منطقة تقع على بعد ١٥ كيلو مترا جنوبي غربي بريدة تسمى البكيرية معركة دامية بين قوات شمر والأتراك وفصائل ابن سعود وحلفائه، أسفرت عن سقوط مالا يقل عن ألف قتيل من كل جانب، علاوة على جرح ابن سعود خلالها. ولعله من الطريف ان نذكر بأن زعيمي الفريقين المتحاربين قد فرا من أرض المعركة، اعتقادا من كليهما بأنه قد خسرها. وشرع الجنود الاتراك في ممارسة السطو على معسكر ابن سعود ونهبه، في الوقت الذي قام فيه حلفاء الأخير من محاربي القصيم بسلب معسكر ابن رشيد وإخلائه من كل ما خف حمله، وعقب انتهائهم من هذه المهمة هاجموا القوات التركية من الخلف في أثناء انشغالها بأعمال السطو والنهب، واستغلوا حالة الارتجال والفوضى

التي دبت في صفوفها ليستولوا نهائيا على كل مقدرات ومحتويات كلا المعسكرين. ونظرا لغياب ابن سعود عن أرض المعركة في تلك اللحظة فقد فضل فرسان القصيم ترك الساحة للقوات التركية دون إكمال المعركة، واتجهوا بغنائمها المزدوجة إلى عنيزة. بيد أن القوات التركية بعد أن خارت قواها وفقدت الكثير من ضباطها ـ لم تغتنم هذه الفرصة المواتية لملاحقة خصومها الفارين وانتزاع النصر منهم(١١).

وخلال الشهور الثلاثة اللاحقة فرضت قوات شمر والاتراك حصارها حول مدينة الرس الواقعة جنوبي غربي القصير في اتجاه المدينة ورابطت هناك بأوامر من الباب العالي، انتظارا لوصول إمدادات لها من الحجاز. واغتنم ابن سعود بدوره هذه الهدنة لتعبئة قبائل البدو وإعادة تسليح رجاله بالبنادق الانجليزية التي كانت تصله عبر قطر والكويت.

ونظرا للحر القائظ ووباء الكوليرا الذي انتشر لاول مرة في منطقة الجزيرة العربية، هدأت المعارك وتوقفت. وقد رفض ابن رشيد اقتراح خصمه حول الهدنة. لكن مبارك توسط في الأمر فأجريت مفاوضات جديدة في بداية سبتمبر، وكان والي البصرة هو المبادر بإجرائها إلا أن عدم وصول الإمدادات من المدينة وانتشار وباء الكوليرا ونزوح قبائل شمر بسبب الارتحال الموسمي للماشية، أجبرت القيادة التركية وابن رشيد على فك حصار الرس والشروع في الانسحاب من وسط الجزيرة العربية. ومن ثم توقفت المفاوضات غير الرسمية في الكويت.

وفي٢٧ سبتمبر سنة ١٩٠٤ باغت ابن سعود قوات شمر والقوات التركية المنسحبة، وهجم عليها بالقرب من منطقة شنان فتمكن من سحق فصائل ابن رشيد وإشاعة الهرج والمرج في صفوف القوات التركية، التي عجلت من سرعة انسحابها، وخلال تقهقرها لم تسلم من هجمات القبائل الرحل، علاوة على ما

سقط منها من رجال من جراء المرض والعطش. وبغض النظر عن هذه التطورات كانت بغداد والمدينة تستعدان على قدم وساق لإرسال الإمدادات الجديدة، الأمر الذي دفع السعوديين إلى اتخاذ قرار بانتهاز النصر الذي حققوه في استئناف المفاوضات التي كانت قد بدأت في سبتمبر، لكن في ظروف أفضل لهم الآن، ولم يلبث عبد الرحمن أن وصل إلى الكويت في منتصف اكتوبر للمشاركة فيها. واضطرت القيادة التركية في ظل هذه الظروف إلى وقف استعدادها للحملة الجديدة مؤقتا [١٢]. وشهدت المناطق الشمالية الشرقية من الجزيرة العربية في خريف سنة ١٩٠٤ فترة هدوء مؤقت.

نشطت الدبلوماسية البريطانية في هذه الفترة بالذات، وكانت الحكومة الانجليزية الهندية قد بدأت مساعيها في ربيع سنة ١٩٠٤، كما أشرنا من قبل، من أجل تعيين معتمد سياسي دائم لها في الكويت. ويجب ألا نغفل بأن أحداث وسط الجزيرة العربية قد سهلت هذه المهمة، خاصة وأن اللورد كيرزون كان موجودا في انجلترا في ذلك الوقت، الذي أمطرها فيه البارون امبتهيل ببرقياته الرسمية، وكان الدافع الإضافي هنا هو الترويج لفكرة أن المعتمد البريطاني في الكويت سوف يعزز بوجوده النفوذ الانجليزي ، علاوة على أن تركيا ستكون مضطرة في هذه الحالة إلى مراعاة الحرص الشديد والتريث تجاه المعارك الدائرة في وسط الجزيرة العربية.

وعقب تورط القوات التركية في الحرب لم تجد وزارة الخارجية الانجليزية مفرا من تعيين السيد/ نوكس وكيلا سياسيا في الكويت وهو من الموظفين المخضرمين بالهيئة المدنية الهندية، وبذلك حقق التكتل «الشرق أوسطي» انتصارين في آن واحد، الأول يتمثل في تعيين ممثل انجليزي في الكويت، والثاني هو وضعه تحت إشراف المقيم السياسي في الخليج العربي، بدلا من أن يشرف عليه السفير الانجليزي في الآستانة. ولقد وافق مبارك في يونيو سنة

١٩٠٤ على وجود وكيل سياسي بريطاني دائم في الامارة[١٣] وكان من المتوقع أن يصل معه في البداية أيضاً الطبيب الهندي الذي ترأس فيما بعد هيئة الحجر الصحي في الكويت، كما كان من المقرر أن يفتتح في نفس الوقت مكتب بريد أيضا هناك، حسب الاتفاق السابق المبرم في فبراير والذي سبقت الإشارة إليه. بيد أن السفير أوكونور خشي في يوليو من عواقب افتتاح ثلاث هيئات انجليزية مرة واحدة في الكويت، وطلب تعطيل وصول الطبيب مؤقتا هو وممثل الهيئة البريدية. وإزاء ما حدث من ربكة بسبب تضارب البرقيات والتعليمات أخرت وزارة الخارجية الانجليزية أيضاً إرسال الوكيل السياسي.

وأخيراً وصل نوكس إلى الكويت في ٨ أغسطس على متن سفينة خاصة، وكانت مهام الرائد نوكس تتلخص، بحسب تعليمات الحكومة الانجليزية الهندية، في توطيد العلاقة مع الشيخ، والعمل على تطوير التجارة الانجليزية والانجليزية الهندية في الإمارة والمناطق المتاخمة لها، ومراقبة تحركات تركيا والدول الأخرى في المناطق المحيطة بها وفي وسط الجزيرة العربية، ودراسة حقوق مبارك في الأراضي التي يطالب بها[١٤].

وتجدر الاشارة إلى أن وصول نوكس إلى الكويت لم يساعد على تحسين وضع مبارك، بسبب قرار الباب العالي خوض المعارك ضد ابن سعود وانعكاس ذلك فورا أيضاً على علاقة سلطات البصرة بشيخ الكويت، الأمر الذي ترك أثره السلبي على أملاكه الواقعة في الأراضي التركية وعلى ممثليه فيها. ووصل الأمر في صيف سنة ١٩٠٤ إلى حد طرد مدير أملاك الشيخ من الفاو بعد اصطدامه برجال البوليس، وأخذ موظفو الجمارك التركية في التحرش بمناسبة وغير مناسبة بموظفي مزارع النخيل التابعة له. وإزاء ذلك طلب مبارك من نوكس توفير الحماية له، وكان موقف الشيخ مرتبطا بوضع تركيا وابن رشيد في وسط الجزيرة العربية، فكلما تدهور وضعهما تحسن موقف الشيخ، حيث

يقل الخطر الخارجي على الكويت وبالتالي يقل اعتماده على المساعدات الانجليزية. وفضلا عن ذلك كانت السلطات التركية تجري في ذلك الوقت مفاوضاتها غير الرسمية مع ابن سعود من خلال الكويت، ولذا كانت السلطات الانجليزية الهندية مهتمة للغاية بالحصول من مبارك على أخبار هذه المفاوضات، وسعت إلى توسيع علاقاتها معه.

اهتم نوكس بتثبيت وضعه تدريجيا، فرفع العلم الانجليزي على المبنى الذي خصصه له مبارك مؤقتا، وشرع في بناء بيتين كبيرين على الطراز الأوروبي - أحدهما لمقره والثاني لمكتب البريد، وبدأ يتصل بأعيان المشيخة واتفق حتى مع مدرس لتعليمه اللغة العربية. أما رئيسه المباشر المقيم السياسي الجديد في الخليج العربي السير كوكس، الذي عين فيما بعد مندوبا ساميا لبريطانيا في العراق، والذي أوفده كيرزون إلى مسقط في وقت سابق كوكيل سياسي لتصفية اثارا الخلاف المرتبط بمخزن الفحم الفرنسي في بندر عيسى، فقد بنى خططه على توسيع النفوذ الانجليزي في الكويت، وكانت تنص على زيادة رحلات السفن التابعة لشركة «بريتش أنديا» المتوجهة إلى الكويت، ومد خط فرعي من التلغراف الهندي الأوروبي الرئيسي إليها، علاوة على تنفيذ عدة مشروعات اقتصادية أخرى[١٥].

ولقد أثار هذا النشاط المتزايد لنوكس وكوكس اهتماما بالغا لدى الباب العالي، وكذلك لدى الدبلوماسيين الأجانب المعتمدين في الآستانة[١٦] وسرعان ما تقدم السفير التركي في لندن في ١٣ سبتمبر بطلب تزويده بمعلومات تفصيلية حول «أسباب ظهور قنصل بريطاني في الكويت».

على أي الأحوال كان السفير أوكونور يميل إلى تقييم الوضع باعتباره وضعا حرجا وكان يتوقع احتجاجا حازما من جانب الباب العالي، يتهم فيه بريطانيا بخرق اتفاقية ١٩٠١ الانجليزية التركية. وقد وافقه في الرأي هذا كل

من لنسداون وساندرسون، اللذان توصلا إلى استنتاج يدعو إلى عدم الإساءة للعلاقات مع تركيا في هذ الوقت بالذات، الذي كانت تجرى فيه على صعيد آخر مفاوضات هامة بين انجلترا وتركيا بشأن جنوب شبه الجزيرة العربية في اليمن ولهذا السبب اتخذ قرارا بالعودة مؤقتا إلى الوضع الذي كان سائدا سنة ١٩٠٣ بشأن تكليف القنصل الإنجليزي في البصرة بمهام القنصل في الكويت(١٧) وكان الهدف المتوخى من وراء ذلك هو تخفيف حدة التوتر ووضع المشكلة الكويتية تحت إشراف لندن المباشر باعتبار قنصل البصرة تابعا للسفير في الآستانة، علاوة على أن الهدوء الذي عم المناطق الوسطى من الجزيرة العربية في خريف سنة ١٩٠٤ لم يكن يستدعى كل هذه المتابعة للأحداث محليا.

ومهما يكن من أمر، اصطدم هذا القرار بمقاومة ضارية في الدوائر الحاكمة البريطانية المناصرة للتكتل «الشرق أوسطى» لأن لنسداون اتخذه في منتصف سبتمبر ولم يخطر به وزارة شؤون الهند والسفير أوكونور إلا في ٢٠ أكتوبر(١٨) علاوة على اتخاذه في الوقت ذاته قرارا آخر بعدم فتح مكتب بريدي في الكويت رغم الموافقة الرسمية لمبارك وفضلا عن ذلك تراجع عن خطة إنشاء هيئة للحجر الصحي في الإمارة، ومع ذلك وصل الطبيب المعين من قبل السلطات الانجليزية الهندية إلى الكويت في أكتوبر ١٩٠٤(١٩).

ولم يلبث أن قدم السفير التركي في لندن في ٢٠ اكتوبر مذكرة رسمية إلى وزير الخارجية تتضمن الاحتجاج على تعيين القنصل البريطاني في الكويت. ورغم التفسيرات التي قدمها لنسداون حول وجود نوكس مؤقتا هناك لجمع معلومات حول الوضع في شمالي شرقي الجزيرة العربية، إلا إن هذا الاحتجاج قد تكرر ثلاث مرات خلال الأيام العشرة الأولى من شهر نوفمبر، وفي المرة الأخيرة تمسكت الدبلوماسية التركية باستدعاء نوكس فورا من الإمارة وما لبثت أن أعدت وزارة شؤون الهند قرارا أصدره امبتهيل باستدعاء نوكس فعلا لكن

ما يثير الغرابة أن إبلاغ القرارات الصادرة عن وزارة الخارجية لم يكن يستغرق في العادة أكثر من يوم واحد، لكن في هذه الحالة لم يبلغ قرار الخارجية المذكور إلا عقب ثلاثة أسابيع كاملة، لعدم اقتناع المسئولين البريطانيين بهذا الاحتجاج من جهة، ومن جهة أخرى دلالة على ما كان يتمتع به المجلس الهندي من نفوذ وقدرة على المقاومة في الدوائر العليا للوزارة ولما علم لنسداون بأن القرار سيرسل فقط بالبريد يوم ١١ نوفمبر، طلب بصورة قاطعة إبلاغ نوكس فورا تلغرافيا بقرار استدعائه، وعندئذ فقط نفذت هذه الأوامر(٢٠).

ويجدر التنويه بأن هذا التصلب الواضح من قبل المسؤولين في وزارة الخارجية الانجليزية، لم يكن مصدره أبدا ضغوط الباب العالي وحدها، بل كانت أسباب ذلك التفاقم الشديد الذي طرأ على العلاقات الانجليزية الروسية في أكتوبر ونوفمبر بالتحديد سنة ١٩٠٤، عندما وقعت حادثة هل في ٢٢ اكتوبر (فتح أسطول روجد ستفنسكي الروسي النار بطريق الخطأ على سفن صيد الأسماك الانجليزية في منطقة المصائد القريبة من هل في بريطانيا، معتقدا أنها مدمرات يابانية). وأدى هذا الحادث الى تدهور العلاقات بشدة بين البلدين، لدرجة مطالبة القوى السياسية في انجلترا علنا في الصحافة بإعلان الحرب على روسيا. وفضلاً عن ذلك تدهورت في الوقت نفسه علاقات انجلترا مع ألمانيا أيضاً، وتلقت لندن في نهاية أكتوبر وبداية نوفمبر معلومات تفيد بأن الامبراطور ويلهلم الثاني يبذل محاولات مكثفة لتشكيل حلف روسي ألماني مناوئ لبريطانيا. وقد أخطرت السفارة الانجليزية في بطرسبورغ وزارة الخارجية الانجليزية بأن حكومة القيصر، رغم تحذيرات لنسدوان الجادة، يمكن أن تصدر أوامرها في أية لحظة لأسطول البحر الأسود بالتعجل في عبور المضايق والخروج إلى عرض البحر الأبيض المتوسط. وبعث كيرزون الذي كان موجوداً في انجلترا، تحذيرا في بداية نوفمبر ١٩٠٤ إلى بلفور وأمانة لجنة الدفاع

الملكي حول احتمال استيلاء اليابانيين على بور أرتور، في الوقت الذي سيكون فيه أسطول روجد ستفنسكي فقط على وشك الالتفاف حول رأس الرجاء الصالح، وفي هذه الحالة لا يستبعد أن تصدر حكومة القيصر أوامرها له بالتوجه إلى الخليج العربي واحتلال شاه باهار بدلا من مياه الشرق الأقصى. وبالطبع رغم الخيال الواسع الذي ينطوي عليه هذا التحذير، إلا أن رد فعل لندن كان من الجدية لدرجة أن لجنة الأسطول الملكي كرست لدراسته ثلاث جلسات كاملة في خريف سنة ١٩٠٤[٢١].

وفي ضوء هذا التعقد الشديد للوضع الدولي آثرت الحكومة البريطانية عدم المخاطرة بخلق بؤرة توتر جديدة من جراء وجود نوكس في الكويت.

ومن الجدير بالملاحظة أن تأثير قرار لندن على كلكتا كان كوقع الطامة فلم يخف البارون امبتهيل امتعاضه واستياءه بصراحة، ووصف مدير الإدارة السياسية الخارجية دين هذا القرار بأنه «تخاذل لنسداون المشين». وفي التاسع عشر من نوفمبر بادرت الحكومة الانجليزية الهندية بإرسال احتجاج شديد اللهجة إلى لندن، أكدت فيه بأن سحب نوكس سيؤثر سلباً على العلاقات مع الكويت، التي يشعر شيخها الآن بالريبة والشك في قيمة الصداقة الانجليزية، ومن ثم راح يتوسط بين ابن سعود والسلطات التركية؛ وأكد امبتهيل بأن رحيل الوكيل الانجليزي في هذا الوقت سوف يؤدي إلى دفع مبارك للخضوع للضغوط التركية والسماح للباب العالي وألمانيا بالنفاذ إلى الخليج العربي، وفوق ذلك روجت مزاعم بأن القنصل الروسي تقدم باقتراح للتوسط بين الأطراف المتنازعة في وسط الجزيرة العربية، وأنه سيلقى قبولا لديها، وبالتالي سرعان ما سيظهر الممثلون الدبلوماسيون لروسيا وفرنسا في الكويت. كما ردد البارون امبتهيل رأياً يقول بأن استدعاء نوكس سيجعل من المستحيل عودة الممثل الانجليزي إلى هناك مرة أخرى بسبب اعتراض تركيا وألمانيا الحتمي، وأصر على تأجيل رحيل نوكس من الكويت «حتى وقت آخر يكون أكثر ملاءمة»[٢٢].

ولابد من التنويه إلى أن نفوذ التكتل «الشرق أوسطي» قد بلغ من القوة حدا جعل وزارة الخارجية الانجليزية تعقد اجتماعاً خاصا يوم وصول برقية كلكتا لبحث المسألة الكويتية، لدرجة أن بعض الدبلوماسيين المتعاطفين مع خطط البارون امبتهيل مثل هركورت، أصيبوا بذهول من «الموقف المتشدد بلا هوادة» للحكومة الانجليزية الهندية. وقد تناول الاجتماع بالمناقشة خطط وتحركات السلطات الانجليزية الهندية، وخلص إلى استنتاج بأن هدفها هو فرض الانتداب على الكويت، لكن لم يتوصل الاجتماع إلى قرار نهائي وصرح لنسداون بأنه سيحاول عقد اجتماع آخر على أعلى مستوى بحضور قادة وزارة شئون الهند. ومهما يكن من أمر، اتخذ أخيرا في ٢٥ نوفمبر قرار باستدعاء نوكس، لكن سمح للسلطات الانجليزية الهندية بعدم التعجل في تنفيذه، بالإضافة إلى تكليف نوكس بأن يقدم وعداً لمبارك بأنه سيعود مرة أخرى إلى الكويت بمرور بعض الوقت[٢٣].

ولم يلبث أن وصل افتراح جديد من كلكتا في ٢٠ نوفمبر يشترط استدعاء الوكيل الانجليزي من الكويت بسحب القوات التركية من جزيرة بوبيان وتقديم الباب العالي تعهداً رسمياً بمراعاة الوضع القائم في نجد، وبالطبع لم يكن بمقدور وزارة الخارجية الانجليزية أن توافق على هذا الاقتراح بسبب ظروف الوضع الدولي آنذاك[٢٤].

على أي الأحوال، عاد كيرزون إلى كلكتا في ١٢ ديسمبر ١٩٠٤ ليباشر مهام عمله، وعلق كل من امبتهيل وكوكس أملاً كبيراً على نجاحه في إقناع الحكومة البريطانية بقبول قراره بشأن الوكيل السياسي، لاسيما وأن كيرزون كان قد بذل خلال عطلته في انجلترا جهداً كبيراً في هذا الاتجاه، وكان يطلع امبتهيل بانتظام على كل الخفايا والتقلبات المرتبطة بتعيين نوكس[٢٥].

لكن من المفارقات المثيرة للدهشة أن نائب الملك استسلم فجأة، ووافق

في يناير ١٩٠٥ على رحيل الوكيل السياسي، وبالفعل غادر نوكس الكويت في مايو ١٩٠٥. ومن المرجح أن تراجع كيرزون يعزى إلى تدهور علاقاته مع الحكومة البريطانية التي كان لها موقف معارض من تصرفات السلطات الانجليزية الهندية المندفعة في الموقف من مشكلتي التبت وأفغانستان[٢٦]، علاوة على خلافه مع القائد الأعلى للقوات الانجليزية الهندية كيتشنر (لدرجة أن هذا الخلاف سنة ١٩٠٥ كان بمثابة السبب الشكلي لاستقالته)، وكذلك الاضطرابات المتزايدة داخل الهند ذاتها.

قررت الآستانة في ديسمبر ١٩٠٤ مرة أخرى إرسال قوات كبرى من بغداد والمدينة إلى نجد، فأدرك ابن سعود بأنه مضطر إلى اتخاذ موقف مرن لايخلو من يقظة وحرص، ولذا طلب وساطة مبارك في فبراير ١٩٠٥ للتفاوض مع السلطات التركية. وسرعان ما تم التوصل إلى اتفاقية حل وسط، تضمنت شروطها احتفاظ ابن سعود بكل نجد تقريباً مع اعترافه صورياً بالخضوع للإشراف التركي الوهمي، وقبوله لقب قائمقام، والموافقة على مرابطة القوات التركية في مدينتي القصيم الرئيسيتين - عنيزة وبريدة، ومن الجدير بالملاحظة أن هذه الاتفاقية قد أثارت في الدوائر السعودية استياء واتهاماً شديداً لابن سعود بأنه أقدم على تنازلات كبيرة للسلطات التركية[٢٧].

لكن سرعان ما تبين أن حسابات ابن سعود كانت مبنية على محاولة كسب الوقت، وأنها كانت سليمة. وواجهت تركيا اضطرابات وحركات تمرد واسعة شملت كل مقدونيا، التي كانت تابعة صورياً للامبراطورية العثمانية هي وأكثر الولايات العربية تطوراً، مثل سوريا بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى اضطرابات اليمن، مما أضعف تركيا بشدة وأنهك قواها، وبدأ حكامها يشعرون بأن التمرد على وشك أن يمتد إلى آسيا أيضاً، ولم تكن لديهم قوة كافية للسيطرة على الأوضاع.

علاوة على أن الثكنات العسكرية التركية في القصيم كانت في وضع عصيب للغاية، وكثيراً ما كانت تتعرض لإغارات مستمرة من قبل فصائل البدو وتطلب إمداد القوات بالمؤن وحماية طرق المواصلات إمكانيات كبرى، لم تكن متوافرة لدى الباب العالي في ظل هذه الظروف، وإزاء هذه الضغوط اضطر السلطان عبد الحميد في نهاية سنة ١٩٠٥ إلى اتخاذ قرار خارج عن إرادته بسحب القوات التركية من القصيم[٢٨]. فانفرد ابن سعود بحكم نجد وأصبح سيدا لها.

ومن ثم، تغير الوضع في وسط الجزيرة العربية، وبالتبعية تغير ميزان القوى بين آل سعود والكويت، وكان على الدبلوماسية الانجليزية أن تأخذ بعين الاعتبار كل هذه التطورات، لاسيما وأن السعوديين بعد انتصارهم بدأوا يبدون اهتماماً متزايداً تجاه الأحساء وساحل عمان المهادن، وأخذوا في السعي إلى إيجاد منفذ لهم إلى ساحل الخليج العربي، فكان هذا متناقضاً مع المصالح البريطانية.

وتجدر الإشارة إلى أن الدبلوماسية البريطانية كانت تراقب عن كثب المفاوضات التركية السعودية السرية، التي كانت مستمرة على فترات متقطعة منذ سبتمبر ١٩٠٤ حتى فبراير ١٩٠٥. ولم يكن واقع إجرائها بحد ذاته ولا ختامها الناجح يتفقان بأي حال من الأحوال مع مصالح السياسة الاستعمارية البريطانية.

ومن الطريف أن نذكر بأن السلطات الانجليزية الهندية كانت تنظر إلى الدور البارز لشيخ الكويت في هذه المفاوضات نظرة مزدوجة، فمن جهة كان نشاطه هذا يتيح للرائد نوكس ولرؤسائه في بوشهر وكلكتا ولندن إمكانية الاطلاع على كل الأمور والأحداث، لكن من جهة أخرى كان تحسن العلاقات التركية السعودية ، ومن ثم العلاقات التركية الكويتية، يوفر إمكانيات أكبر لمبارك للمناورة ولتقليل اعتماده على بريطانيا. وأصبحت هذه الحقيقة واضحة

وملموسة بشكل خاص بعد التراجع الذي اضطرت إليه بريطانيا في المسألة الكويتية في خريف سنة ١٩٠٤، حتى أن مبارك لم يتوان عن التصريح لنوكس بصراحة في يناير ١٩٠٥ بأنه مضطر إلى تحسين علاقاته مع تركيا لأن «الحكومة الانجليزية تقع على مسافة كبيرة من الإمارة لا تؤهلها لمراعاة مصالحها». واستطرد الشيخ، قائلاً بما لا يخلو من سخرية: «نحن لا نعلم فيم تكمن حقيقية أهداف سياستها». وكان مبارك صريحاً في الإعراب عن دهشته من تلكؤ بريطانيا في العمل على منع القوات التركية من القيام بحشود جديدة في جزيرة العرب. وعندما رد نوكس على مبارك، شارحاً له أبعاد الموقف وان كيرزون حاول التصدي للمخططات التركية، إلا أن الحكومة البريطانية خذلته ولم تؤيده في رأيه، أجاب مبارك برأي ينم عن فطنة وبعد نظر، ناصحا نائب الملك في مثل هذا الموقف بالاستقالة من منصبه(٢٩).

وفي يناير ١٩٠٥ تلقت السلطات الإنجليزية الهندية معلومات حول الجولة الثانية من المفاوضات التركية السعودية المزمع عقدها في سفوان بمشاركة نشيطة وفعالة من مبارك، واستمر كيرزون في متابعة التحضيرات التي يجرى اتخاذها لهذا اللقاء باهتمام، وأبدى قلقه الصريح من التغييرات المحتملة التي قد تطرأ على وضع الكويت، لذا بادر بإرسال سفينة «سفنكس» العسكرية لتدعم موقف نوكس(٣٠).

واتضح بالفعل ان تخوف السلطات الانجليزية الهندية لم يكن من قبيل العبث. فاعتباراً من يناير ١٩٠٥ جرت مفاوضات سرية بين مبارك ووالي البصرة، حيث كان شيخ الكويت يسعى من فترة طويلة لرأب الصدع في علاقاته مع الباب العالي. لذا قام في فبراير سنة ١٩٠٤ بقطع كل صلاته نهائياً بحليفه القديم سعدون باشا ـ العدو اللدود لتركيا. ومما يدل على حذاقة شيخ الكويت ودهائه انه قد فسر للانجليز هذه الخطوة التي اتخذها بناء على رغبة

واضحة في تحسين علاقاته مع تركيا، بأنها تعزى أساساً لرغبته وتطلعه لتنفيذ تعليمات لندن بشأن عدم التدخل في شئون وسط الجزيرة العربية(٣١).

ومن الجدير بالملاحظة أن السلطات التركية تقدمت في يناير وفبراير ١٩٠٥ بمجموعة من الاقتراحات إلى مبارك، من بينها نشر ثكنة عسكرية تركية في الكويت وفتح مكتب بريدي تركي في الإمارة ومكتب للحجر الصحي، لكنها قوبلت بالرفض الفوري. لكن مبارك عوضاً عن ذلك سمح بمد خط تلغرافي عبر أراضي الإمارة من البصرة إلى القطيف، علاوة على تصريحه بنقل أجولة البريد التركي عبر الكويت من وإلى مدينة الحسا أكبر مدن الولاية. ومما يسترعى الانتباه أن علاقات مبارك مع السلطات التركية المحلية قد تحسنت لدرجة تبرع الشيخ بمبلغ كبير من المال لبناء ثكنات في البصرة، ووافق في فبراير سنة ١٩٠٥ على تسليمها المجرمين الأتراك الفارين، لذا تلقى مقابل ذلك تصريحاً ببناء مرساة في الفاو في الأراضي التي تضم بساتينه الرئيسية، فضلا عن بعض التسهيلات الأخرى(٣٢).

ولاريب أن هذا كله قد أثار حفيظة كلكتا وشكوكها، خاصة بعد مغادرة نوكس في مايو ١٩٠٥ وعدم انتظام ودقة المعلومات الواردة إليها من الكويت. ولم يلبث أن دق السفير أوكونور ناقوس الخطر بشأن التطورات الكويتية في خريف ١٩٠٥، حيث تلقى من مصادر سرية معلومات تفيد بأن السلطات التركية استغلت التحسن الطارىء على علاقات مبارك مع تركيا، وأقعنت الشيخ بالسماح للمهندسين الألمان بدخول المدينة لتنفيذ أعمال مرتبطة ببناء خط بغداد، وإزاء ذلك طلب أوكونور بنفسه عودة نوكس فوراً إلى الكويت، ورغم تبينه بأن إشارة الخطر هذه كانت كاذبة، فقد وصل الوكيل السياسي البريطاني إلى الامارة في أكتوبر سنة ١٩٠٥ ولم يغادرها(٣٣).

ومهما يكن من أمر، لابد من التنويه بأن مبارك رغم ارتباطه المحدد بانجلترا، إلا أنه استغل بحنكة ومهارة الخلافات والتناقضات الإنجليزية السعودية والإنجليزية التركية من أجل الاحتفاظ باستقلال الإمارة على مدى سنوات طويلة، ويؤكد فيلبي بأن ابن سعود «كان يعتبر مبارك دائماً بمثابة والده الثاني وكان يطلب منه باستمرار النصح والمشورة في الأمور السياسية الهامة، محتفظاً معه بأخلص وأحر العلاقات حتى وفاة الأخير سنة ١٩١٥».

واستخلاصاً مما سبق نستدل بأن مبارك الصباح قد تمكن في السنوات العشر الأولى مباشرة من توليه حكم الكويت وإدارة دفة سياستها الخارجية من تحقيق انجازات هامة للغاية. فهو لم يكتف فقط بالذود عن الحكم الذاتي الفعلي للمشيخة ضد أطماع عبدالحميد والباب العالي وولاة بغداد والبصرة والإمبراطور ويلهلم الثاني والبنك الألماني، بل وتمكن أيضا من ضمان حدود الكويت الشمالية التي تعتبر بالنسبة لها من أهم القضايا الحيوية، وهو ما سبق أن تطرقنا إليه في الفصل السابق، وسوف نعود إليه مرة أخرى في الخاتمة. ويجب ألا نغفل بأن مبارك ، عندما أقدم في بعض الحالات على إبداء المرونة وعدم التصلب، فهو مع ذلك، لم يتحول في أي وقت من الأوقات إلى موالٍ لبريطانيا ولتكتلها «الشرق أوسطي» الجبار، ولم يتزلف لهما أبداً. وخلال فترة حكمه عززت حدود الكويت في الجنوب والغرب، واحتفظت بنفوذها وتأثيرها على قبائل البدو الكثيرة والحرة في شمالي شرقي الجزيرة العربية. ولا ريب أن دوره كبير في مساعدة آل سعود على استعادة دولتهم التي تعتبر اليوم من أقوى دول الشرق نفوذاً ومكانة ـ المملكة العربية السعودية.

وبالطبع لم تكن كل الأساليب التي استخدمها مبارك لتحقيق أهدافه، متفقة بالضرورة وبدقة مع ميثاق هيئة الأمم المتحدة أو حتى عصبة الأمم. لكن يجب ألا ننسى بأنه قبل ٩٠ عاما لم تكن هناك لا هيئة أمم متحدة ولا عصبة

أمم، بل كان الخليج العربي ساحة لصراع الدول الكبرى في ذاك الزمان - بريطانيا وألمانيا وروسيا وفرنسا. وأيضا تلك الدول القوية للشرق مثل الامبراطورية العثمانية وإيران. ومن السذاجة الاعتقاد بأن كاهل الكويت الصغيرة كان من الممكن ان يتحمل كل هذا الثقل بنجاح لو أن مباركاً ارتدى قفازاً أبيض وهو يخوض هذا الصراع الشرس على المصالح والأطماع في الأراضي الجديدة وعلى المكاسب والنفوذ، الصراع من أجل الهيمنة والسيطرة على الطرق البحرية والحديدية. ولذلك تتوفر كل الأسس والمبررات لتقييم مبارك الصباح بصفته رجلاً أسهم مساهمة ملموسة ليس في تاريخ وطنه فحسب، بل وفي تاريخ الدبلوماسية أيضا والعلاقات الدولية على تخوم القرنين ١٩ و٢٠.

هوامش الفصل الثالث عشر

1. The Affairs of Kuwait" v. II, part VI. Nb, 21.
2. Aitchison, op. cit. p. 263.
3. PRO, IO-FO 4/2, 18/III 1904'; Brodrich to Curzon Tel. 8-II 1904/FO 78/5488
4. PRO, O,Connor to Lansdowne Tel. N 132-29-II-1904, N861-8-II-1904. (FO 78/5385; O'Connor to Lansdowne, N11 I 1907 (FO 78/5385).
5. PRO, Curzon to Brodrick N69-24-III 1904/I0 /FO 29.IV, FO 78/5488.
6. PRO, Minutes of Harcourt N129-26-II-1904 / FO 78/5488.
7. PRO, Minutes of Lansdowne Tel. 70-26-IV- 1904 (FO 78/5488).
8. PRO, O'Connor to Lansdowne, N 373-16-V-1904 (FO 78/4585).
9. National Archives of India, Tel. Ampthill to Brodrick, 28-IV-1904, F.D.S.P.N. 323; O'Connor to Lansdowne 23 May 1904, F.D.S.P. N 368.
10. Ibid; Ampthill to Brodrick, Tel. 29 May 1904, F.D.S. P.N.350.
11. Philby, H. Lt. Arabia, L. 1930, pp. 186-187; Philby, Arabian Jubilee, L. 1954, p. 17.
12. PRO, FO to O'Connor, N97 -3-XI-1904, FO to O'Connor, N 57 21-XI-1904 (FO 78/5468).
13. Aitchison, op.cit p. 204; Busch, op. cit. pp. 229-231.
14. PRO, Cox (Political resident in the Gulf) to Curzon N 262 13-VIII 1904/FO 78/5468).
15. PRO, Curzon to Cox - 7-IX 1904/IO/FO 12XI, FO 78/53852.
16. DDF, Serie II, v V, N243.
17. PRO, Minutes of Harcourts 13 and 26-IX 1904 / FO 78/5385.
18. PRO FO to IO 20-X-1904 / FO 78/5385.
19. PRO, IO to FO 13-VIII 1904, IO to FO 9-XI-1904/FO 78/5385
20. Indian Office and Library, Brodrick to Ampthill, 11-XI-1904, N74/IOE233/37.
21. PRO, Cabinet Papers, Committee of Imperial Defence, Proceedings of 56, 57, 61 Lession's - 12, 16-XI, 9-XII 1904; Monger, G.W, The End of Isolation, London 1963, pp. 167-168.
22. "Affairs of Kuwait" v. II, part VI NN 123, 125, 126, 132, 136, 138, 143.

(٢٣) المصدر السابق.

(٢٤) المصدر السابق.

25. Graves, Ph, The Life of Sir Percy Cox, London 1941, p. 103.
26. Mongar, op. cit. pp. 170-171; Ronaldshay, op. cit. pp. 361-367.
27. Benoirt-Mechin, Le Loup et Le Leopard: Ibn-Seoud, ou la naissance d'un royanme, Paris 1955, pp 133-134; Armstrong, op. cit. pp. 66-67.

28. Benoirt-Mechin, op. cit. p. 136-137; Philby, Arabia, pp. 190.
29. PRO, Knox to Cox, N179-23-I- 1905/FO78/5468.
30. PRO, Curzon to Brodrick, Tel. 23-I - 1905/FO 78/5468.
31. PRO, O'Connor to Lansdowne N 132 - 29-II 1904/FO 78/5488.
32. PRO, Curzon to Brodrick, Tel. 23-I- 1905/FO 78/5468.
33. PRO, O'Connor to Grey Tel. N136 -1-X-1905 (FO 376/146).

الخاتمة

طرأت في النصف الثاني من العقد الأول للقرن العشرين تغييرات واسعة وهامة للغاية على العلاقات الدولية سواء على المستوى الدولي عموما، أو على مستوى منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي بشكل خاص.

ففي الثامن من أبريل سنة ١٩٠٤ وقعت الاتفاقية الانجليزية الفرنسية التي أرست القاعدة والأساس لقيام دول الائتلاف الشهير لاحقا على نطاق واسع. وقد تألفت من معاهدة حول نيوفاوننلند وغرب افريقيا، وتصريحين حول سيام ومصر ـ المغرب وتضمّن الأخير خمسة بنود سرية، ينحصر جوهرها في موافقة فرنسا على منح بريطانيا حرية الحركة والتصرف في مصر المحتلة من قبل القوات الانجليزية منذ سنة ١٨٨٢، بينما توافق بريطانيا على الاحتلال الفرنسي للمغرب المستمر منذ ثمانية أعوام.

ويجدر التنويه بأن هذه الاتفاقية قد غيرت الأوضاع في أفريقيا والشرق الأوسط وجنوبي شرقي آسيا وحوض الخليج العربي، وهي مناطق تصارعت عليها انجلترا وفرنسا على مدى قرن ونصف قرن من الزمان، خاضت كل منهما خلالها حروبا صغرى وكبرى من أجل الحصول فيها على مستعمرات لها وكسب الهيمنة والنفوذ فيها، وتكفي الإشارة إلى أن الخلاف بين انجلترا وفرنسا بسبب الصراع على أعالي النيل (فاشودة) ومسقط كاد أن يتحول إلى حرب حقيقية بينهما سنة ١٨٩٨. وقبل عام من توقيع هذه الاتفاقية وصل الطراد الفرنسي «إينفرني» والطراد الروسي «بويارين» إلى جون الكويت في وقت واحد تقريبا في زيارة تحد للنفوذ البريطاني في الإمارة.

ولعل أحد الأسباب الهامة التي جعلت هذين المنافسين القديمين يتخذان قرارهما بالاتفاق على المشكلات الرئيسية المتنازع عليها فيما بينهما هو تعاظم حدة التناقض بينهما وبين الوحش الكاسر الجديد ـ الدولة العسكرية الكبرى المانيا، التي كانت تبني قواتها البرية بمعدلات سريعة للغاية، والأخطر من ذلك أنها شرعت في بناء أسطول عسكري بحري قوي، الأمر الذي شكل تحديا سافرا لسيدة البحار ـ بريطانيا.

غير أن تشكيل حلف عسكري مناوئ لألمانيا، التي كانت تترأس بدورها حلفا ثلاثيا يضم أيضا هنغاريا النمساوية وإيطاليا، لم يكن ليتحقق عمليا بدون أن تنضم إليه دولة برية قوية، مثل روسيا التي كانت خصما ومنافسا رئيسيا لبريطانيا في آسيا على مدى قرن ونصف قرن.

ومع حلول النصف الثاني من العقد الأول للقرن العشرين أخذت العلاقات الدولية في التغير السريع، وسرعان ما حل الضعف والوهن بروسيا القيصرية نتيجة هزيمتها في الحرب مع اليابان في عامي ١٩٠٤ ـ ١٩٠٥، وعقب ثورة سنة ١٩٠٥ التي اندلعت فيها، ومع ذلك استمرت الخلافات والمشاحنات الروسية الألمانية في الشرق الأوسط بسبب مشروع خط بغداد الحديدي بالدرجة الأولى، والنمساوية الروسية بسبب البلقان. وبالتالي، كانت الظروف مهيأة للتقارب الانجليزي الروسي، ومهدت له أيضا فرنسا ـ حليفة روسيا منذ عام ١٨٩١. ولم يكن طريق التقارب الانجليزي الروسي مفروشاً بالورود، بل بالأحرى كان مليئا بالعثرات، من عينة الصراع الحاد على النفوذ في إيران والخلافات المرتبطة بأفغانستان والتبت.

ونظراً لأن إبرام الاتفاقية الانجليزية الروسية يستوجب تقديم التنازلات من الطرفين، فقد كان من الوارد ومن بين الاحتمالات أن تقدم انجلترا على تخفيف معارضتها للتغلغل الروسي إلى وسط أيران، وربما أيضا إلى المناطق

الشمالية من الخليج العربي، ولذا وقف التكتل «الشرق أوسطي» الانجليزي، معارضا بشدة ضد ابرام الاتفاقية مع روسيا. لكن ما أن حل ديسمبر عام ١٩٠٥ حتى تغيرت الحكومة في بريطانيا، وبدلا من المحافظين المرتبطين بهذا التكتل ارتباطا وثيقا، تسلمت السلطة حكومة ليبرالية برئاسة كمبل - بانرمان، أسند فيها منصب وزير الخارجية إلى غربي ومنصب وزير شؤون الهند إلى مورلي، وللأسباب المذكورة عاليه اتجهت هذه الحكومة نحو إبرام الاتفاقية مع روسيا، وعملت على تحويل الاتفاقية الانجليزية الفرنسية إلى ائتلاف ثلاثي قادر على تحدي التحالف الثلاثي، وألمانيا بالدرجة الأولى طبعا.

ولعله من المفيد أن نذكر بأن تاريخ المفاوضات الانجليزية الروسية الطويل والمتشعب حول قضايا الشرق الأوسط وآسيا الوسطى قد نال قسطا كبيرا من اهتمام الباحثين، وأفردت له مساحات كبيرة في الأبحاث العلمية والمؤلفات الوثائقية، وبعضها ركز بشكل خاص على دور إيران في هذه المفاوضات، مثل كتب ر.ب. تشرشل «الاتفاقية الانجليزية الروسية لسنة ١٩٠٧» وب.ك. بوش «بريطانيا والخليج الفارسي»، وغ.ل. بونداريفسكي «السياسة الانجليزية والعلاقات الدولية في حوض الخليج العربي».(١).

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الحربية البريطانية قد ناقشت في مارس سنة ١٩٠٦ بالتفصيل دور الخليج في العلاقات الإنجليزية الألمانية، وجاء في مذكرة أحد المسؤولين عن الاستخبارات العسكرية ويدعى روبرستون تنويه إلى «ضرورة أن نكسب روسيا إلى صفنا، لأننا لا نحبذ وصول ألمانيا إلى الخليج العربي، ووجود روسيا هناك أفضل لنا منه»(٢).

ولم تلبث أن سلمت فوراً مواد هذه المناقشات إلى وزارة الخارجية الروسية، التي لم تتوان عن الاستفادة منها، حيث اجتمع وزير الخارجية غربي بالسفير الروسي بنكندورف في ١١ مايو سنة ١٩٠٦ وأجرى معه حديثا مطولا

حول شؤون الشرق الأوسط، عارضا عليه المشاركة الثلاثية ـ الانجليزية الفرنسية الروسية في مشروع بناء طريق بغداد الحديدي، وأفهمه بصراحة ودون مواربة بأن الحكومة البريطانية سوف ترحب بجهود الدول الثلاث في تنفيذ هذا المشروع من أجل منع ألمانيا من احتكاره لنفسها، وفي نفس الوقت سوف تتيح لروسيا إمكانية استخدام هذا الطريق الهام إلى الخليج العربي(٣)

ومن المفارقات التي تثير الدهشة انه قبل ثلاث سنوات ونصف على هذه الأحداث عقد في لندن في ١٩ نوفمبر ١٩٠٢ اجتماع وزاري مكرس لبحث المشكلات المرتبطة بخط بغداد الحديدى، وكان قرار هذا الاجتماع هو عقد اتفاقية مع ألمانيا بشأن هذا المشروع من أجل التصدي للتغلغل الروسي إلى حوض الخليج العربي. أما الآن فنتبين من اقتراح غريي للسفير بنكندورف بأن الحكومة البريطانية قد قررت التحالف مع روسيا في صراعها مع ألمانيا من أجل الحفاظ على النفوذ البريطاني في حوض الخليج العربي، مقابل عدم الممانعة ازاء تعزيز روسيا لنفوذها إلى حد ما أيضا في المنطقة، وبذلك تصل درجة استدارة سفينة الدولة البريطانية في الخليج العربي خلال الفترة المنصرمة منذ اجتماع نوفمبر ١٩٠٢ إلى ١٨٠ درجة.

ولا يفوتنا أن ننوه إلى أن وزير شؤون الهند الجديد مورلي قد أرسل في مارس سنة ١٩٠٦، عقب اجتماع وزارة الحربية مباشرة وقبل بدء المفاوضات مع السفير الروسي بنكندورف، استفسارا إلى نائب ملك الهند الجديد مينتو حول رغبات وتطلعات السلطات الانجليزية الهندية في حالة ما إذا بدأت المفاوضات مع روسيا حول مشكلات الشرق الأوسط. فكان الرد على مورلي عبارة عن عدة رسائل من نائب الملك الجديد ومن القائد الأعلى للقوات المسلحة الانجليزية الهندية كيتشنر أيضا، تعرب عن الاستياء الشديد من احتمال التوصل إلى اتفاقية انجليزية روسية خاصة بالأمور الآسيوية، علاوة على طرحهما مجموعة من

الشروط تنص على استنثناء مشكلات الشرق الأوسط عموماً من هذه الاتفاقية إذا لم يكن هناك بد من إبرامها.

وفي ضوء هذا الموقف اضطر مورلي إلى التصريح أمام لجنة الدفاع الملكي خلال مناقشتها للوضع الاستراتيجي في الشرق الأوسط في ربيع عام ١٩٠٦، بأن «السلطات الانجليزية الهندية ليست ملمة بأبعاد الوضع الدولي عن عمق، ولا ترى إلا مصالحها المحلية الضيقة، ولذا فهي مستمرة في الاعتراض بشدة على الاتفاقية مع روسيا». وفي إثر ذلك أصدر رئيس الوزراء كمبل - بانرمان تعليمات بالتعامل مع السلطات الانجليزية الهندية فقط في الأمور العسكرية الاستراتيجية، وعدم مناقشة الوضع الدولي معها[٤]. ولم يتوان مورلي عن استغلال هذه التعليمات على نطاق واسع، وسرعان ما أرسل خطابا إلى مينتو في ٦ يوليو ١٩٠٦، يلفت نظره فيه: «أنكم تتحدثون وكأن موضوع الاتفاقية مع روسيا قابل للنقاش. ان الأمر ليس كذلك. لأن حكومة صاحب الجلالة قد قررت بناء على التأييد الشامل تقريبا للرأي العام اتخاذ مثل هذه المحاولة إذا ما سمحت ظروف روسيا لإبرام الاتفاقية معها». واستطرد الوزير، مؤكدا أن سياسة الاتفاق مع روسيا هي مسألة محسومة، ليقول: «تنوي حكومة صاحب الجلالة التمسك بهذا النهج، ومن واجب وكلائها وممثليها في كل العالم الالتزام بتنفيذ هذا القرار. وإذا كان ثمة شخص بينهم يحتاج إلى تكرار أبسط مبادئ الدستور، فهو أنتم بلا ريب»[٥].

بيد أن التكتل «الشرق أوسطي» لم يستسلم. ولم يكتف مينتو بالإعراب عن احتجاجه الشخصي، بل أقدم على خطوة لا سابقة لها - حيث أوعز لأمير أفغانستان حبيب الله بتوجيه خطاب إلى الملك إدوارد السابع، يعرب فيه عن قلقه بصدد الاتفاقية الانجليزية الروسية المحتملة، ويحذر من أنها ستدفع أفغانستان إلى خوض الحرب ضد روسيا، أو أنها ستنتهي بالغزو الروسي لبلده[٦].

وإزاء احتجاجات السلطات الانجليزية الهندية وخطاب حبيب الله اضطر إدوارد السابع إلى اتخاذ خطوة غير طبيعية، حيث أرسل برقية إلى وزارة الخارجية الانجليزية في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٠٦، يلح فيها على ضرورة التنسيق مع نائب الملك لأن «الدبلوماسية الروسية لا تتغير أبداً»[٧].

وفي ظل هذه التطورات الجديدة قرر غربي ومورلي تقديم بعض التنازلات لتكتل «الشرق الأوسط» واقترحا على الدبلوماسية الروسية تقسيم إيران إلى منطقتين لنفوذهما، مؤكدين بأن بريطانيا في هذه الحالة تتطلع إلى الجزء الشرقي من إيران الممتد من خط بيرجان ـ بندر عباس. فأعرب وزير الخارجية الروسي إيزفولسكي عن ترحيبه البالغ بهذا الاقتراح، مؤكداً بدوره على ضرورة أن تتضمن منطقة النفوذ الروسي ـ عند تحديدها ـ منفذا مطلا على الخليج العربي[٨].

لكن في النصف الثاني من سبتمبر سنة ١٩٠٦ تيقن قادة وزارة الخارجية الانجليزية من أن مقاومة التكتل «الشرق أوسطي» المشتدة سواء في كلكتا أو لندن، لن تسمح لهم بالنص في الاتفاقية المرتقبة على تضمين منطقة النفوذ الروسي منفذا إلى الخليج العربي. ومن ثم، ولدت في هذه الظروف فكرة غربي ونائبه غاردينغ بتقسيم أيران إلى ثلاث مناطق نفوذ بدلا من منطقتين ـ منطقة روسية تضم الشمال وجزءا من الوسط، ومنطقة انجليزية تضم الجنوب الشرقي وجزءا من الوسط، ومنطقة ثالثة تضم الجزء الجنوبي الغربي من ايران المتاخم للخليج العربي[٩]. ومن هنا ظهرت المنطقة المحايدة الشهيرة في إيران، التي لم تكن ببساطة وليدة حل وسط في الصراع الدائر بين بريطانيا وروسيا، بل وكانت أيضاً نتيجة طبيعية للصراع المعقد والمتناقض للأحزاب والتكتلات في المعسكرين الحاكمين لكلا البلدين.

وبغض النظر عن ذلك لم يحظ هذا الحل بموافقة تكتل «الشرق الأوسط» ولا الملك، واستمر كلاهما في الاعتراض على التفاوض مع روسيا بشأن المسألة الإيرانية. وفي ظل هذه الظروف اتخذت وزارة الخارجية الانجليزية - بعلم رئيس الوزراء - قرارا فريدا في اكتوبر ١٩٠٦ بعدم إطلاع مينتو على سير المفاوضات و«مراعاة الحرص في الوثائق المرسلة إلى الملك»(١٠).

وفي النصف الثاني من سنة ١٩٠٦ حصل أنصار ضم إيران إلى الاتفاقية الانجليزية الروسية، سواء في لندن أو في بطرسبورغ، على حجة قوية جديدة تدعم موقفهم، وهي الثورة الإيرانية. ففي السابع من اكتوبر سنة ١٩٠٦ افتتح المجلس الإيراني الأول نشاطه في القاعة الماسية لقصر غولستان بمناقشة بنود الدستور الجديد، ليعرب النواب عن رفضهم الشديد لقبول أية قروض أجنبية، واعتراضهم بصورة خاصة على النفوذ الانجليزي والروسي في البلاد. وكان هذا كافيا لتخلي الأركان العامة في روسيا عن موقفها المعارض لضم سستان إلى منطقة النفوذ الانجليزي، ولم تعد لديها بعد ذلك أية موانع ضد ضم إيران إلى نص الاتفاقية الانجليزية الروسية.

ومما يثير الغرابة أن تكتل «الشرق الأوسط» عاد مرة أخرى بعد اختتام هذه المفاوضات الطويلة والمضنية، بالمعنى الحرفي للكلمة، في يونيو سنة ١٩٠٧، ليشن هجوما مضادا جديداً مروّجاً بأن روسيا بعد توقيع الاتفاقية الانجليزية الروسية سوف تتواطأ مع ألمانيا لمشاركتها في تشييد السكك الحديدية المارة بأراضي المنطقة المحايدة حتى محطتها النهائية على الخليج. وقد حاول غري تحييد هذا الضغط، فأوعز إلى السفير البريطاني في بطرسبورغ نيكولسن بمقابلة وزير الخارجية إيزفولسكي وإقناعه بالموافقة على تضمين مقدمة الاتفاقية نصا خاصا حول اعتراف كلا الطرفين بأن بريطانيا «تتمتع بمصالح خاصة في الحفاظ على الوضع القائم في الخليج العربي»(١١). لكن بطرسبورغ رفضت الاقتراح بشدة.

وعقب ثلاثة شهور من المفاوضات العقيمة حول هذه المسألة وُقعت في ٣١ أغسطس سنة ١٩٠٧ في بطرسبورغ وسط احتفال كبير ومهيب الاتفاقية بين روسيا وانجلترا حول شؤون الهند وأفغانستان والتبت. وقد كرس كل الجزء الأول من هذه الوثيقة للمشكلات المالية والاقتصادية والسياسية لإيران التي قسمت، كما كان مخططا لها سابقا، إلى ثلاث مناطق نفوذ. وبفضل وجود المنطقة المحايدة (التي ضمت سنة ١٩١٥ إلى المنطقة البريطانية) احتفظت بريطانيا بوضعها المهيمن والمسيطر على كلا جزئي الخليج.

العلاقات الانجليزية الكويتية ١٩٠٥ ـ ١٩١٤ وسياسة مبارك

لقيت العلاقات الانجليزية الكويتية في الفترة المذكورة، وخطوات إعداد وصياغة مضمون البيان الانجليزي التركي لسنة ١٩١٣ حول الخليج تناولا مفصلا في الفصل العاشر من بحث المؤرخ الأميركي ب.ك. بوش «بريطانيا والخليج الفارسي ١٨٩٤ ـ ١٩١٤»، الذي ذكرناه من قبل. ولقد صدرت في لندن وكمبردج والكويت في عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ أبحاث ومؤلفات موثقة جديدة مكرسة لهذا الموضوع، يجدر أن نبرز منها طبعة كمبردج «**الأزمة الكويتية: الوثائق الأساسية**»، والكتاب الوثائقي «**الكويت والعراق: أطماع تاريخية ومنازعات على الأراضي**» من إعداد ر. شوفيلد. كما صدر في الكويت بحث هام وقيم للغاية عنوانه: «الكويت وجوداً وحدوداً» من اعداد مجموعة من العلماء والاختصاصيين تحت إشراف الأستاذ الدكتور عبدالله يوسف الغنيم، يتناول لأول مرة مثل هذه المشكلة الهامة بأسلوب شامل لكل جوانبها»[١٢].

ولهذا، لا يسعنا إلا أن نؤكد مرة أخرى على ضرورة الاهتمام بشكل خاص والتركيز مرة أخرى على سياسة ودبلوماسية الشيخ مبارك ودوره ليس في إقامة علاقات خاصة مع السلطات الانجليزية الهندية والحكومة البريطانية

فحسب، بل ـ الأهم من ذلك ـ هو استغلاله لهذه العلاقات من أجل تعزيز استقلال الكويت واسترداد أراضيها الأصيلة في منطقة أم قصر واستعادة جزيرتي وربة وبوبيان بعد احتلالها جزئيا من قبل الأتراك سنة ١٩٠٢.

عاد الوكيل السياسي البريطاني نوكس إلى الكويت في نوفمبر سنة ١٩٠٥ بعد أن غادر الإمارة في بداية العام، مضطرا تحت ضغط الخلافات بين لندن وكلكتا. وعقب تشكيل حكومة كمبل ـ بانرمان الليبرالية في ديسمبر ١٩٠٥ قدم نوكس إلى السلطات الانجليزية الهندية ووزير شؤون الهند الجديد مورلي خطة تهدف إلى تعزيز الوجود البريطاني في المنطقة، يقوم أساسها على استئجار مساحة غير كبيرة من الأراضي في منطقة بندر الشويخ المطل على الساحل الجنوبي لجون الكويت. وكانت الترجيحات تشير إلى احتمال أن تكون هذه المنطقة واحدة من اثنتين مرشحتين لبناء المحطة النهائية لخط بغداد[١٣]، ولذا قوبل هذا الاقتراح بتأييد غربي ومورلي وتحمست له السلطات الانجليزية الهندية. وبعد المفاوضات التمهيدية مع مبارك أفاد نوكس ـ وهو يكاد لا يصدق ـ بأن الشيخ وافق على تأجيره الأرض المذكورة ولم يلبث أن تبين بأن مبارك قد طرح هذا الاقتراح لاستيضاح النوايا والخطط الحقيقية للجانب البريطاني تجاه مشروع سكة حديد بغداد. وكيما يحقق هدفه هذا قام الشيخ بتذكير الدبلوماسي البريطاني بأن لجنة شتمريخ الألمانية قد طرحت خلال زيارتها للكويت سنة ١٩٠٠ منطقة بندر الشويخ بالذات لتنفيذ مشروعها، ولم يغفل الشيخ عن الإشارة إلى أن الجانب الألماني قد طرح فيما بعد بطرق ملتوية العودة لهذا الموضوع مرارا. ومثلما بنيت حسابات حاكم الكويت، شدت هذه المعلومة اهتمام السلطات الانجليزية الهندية والحكومة البريطانية ودفعتها إلى اتمام هذه الصفقة.

ولابد من التنويه إلى أن مشكلة استئجار أو شراء هذه الأرض في منطقة بندر الشويخ قد طرحت أكثر من مرة للنقاش والبحث من قبل السلطات الانجليزية الهندية ووزارة شؤون الهند ووزارة الخارجية الانجليزية، وتناولتها أيضاً الاجتماعات الخاصة الحكومية المكرسة لمشاركة بريطانيا في بناء خط بغداد الحديدي[١٤].

طالبت السلطات الإنجليزية الهندية طوال الفترة ١٩٠٤ ـ ١٩٠٦ بتعزيز المواقع البريطانية في الكويت والمناطق المتاخمة لها، ونبهت لندن إلى الأخطار المتزايدة لإنشاء المحطة النهائية لخط بغداد الحديدي «الألماني» في هذه المنطقة بالذات، وما سيتمخض عنه بالضرورة من تقويض للنفوذ البريطاني في ولايتي بغداد والبصرة، ناهيك عن الساحل، وفي مايو ويونيو سنة ١٩٠٥ ألح كيرزون في مطالبة الحكومة البريطانية بتأييد موقف مبارك من أم قصر وجزيرة بوبيان، وأعرب في مذكرته بتاريخ ١٦ مارس ١٩٠٥ وبرقيته بتاريخ ٢٦ يونيو ١٩٠٥ عن استيائه البالغ وامتعاضه من تباطؤ السفير أوكونور في الآستانة وعجزه على مدى ثلاثة أعوام عن إقناع الباب العالي بسحب القوات التركية من جزيرة بوبيان ومن منطقة أم قصر.

ولم يلبث أن بعث نائب الملك الجديد مينتو في الثامن من اغسطس عام ١٩٠٦ بمذكرة عريضة إلى وزير الخارجية مورلي، تضامن فيها بالكامل مع رأي كيرزون المذكور عاليه حول ضرورة دعم موقف مبارك بكل الوسائل، ولم يغفل عن الإشارة فيها إلى ما يثيره بطء الدبلوماسية البريطانية من مخاوف لدى حاكم الكويت وريبة وتشكك تجاه صلابة الدعم البريطاني، الأمر الذي قد يدفعه إلى اتخاذ افعال وتصرفات لا تتجاوب مع المصالح البريطانية[١٥].

وعندما اختتمت في يوليو سنة ١٩٠٧ المفاوضات الخاصة بالاتفاقية الإنجليزية الروسية، جدد نوكس بإيعاز من كلكتا مفاوضاته مع مبارك بشأن

استئجار الأرض الواقعة في منطقة بندر الشويخ. ومن الجدير بالملاحظة أن نشير إلى أن مبارك ـ حسب ما يستدل من الوثائق المتوافرة ـ قد أجرى مفاوضات مكثفة للغاية مع نوكس على مدى عامين، مستهدفاً منها الحصول على دعم شامل وكامل لكل مطالباته باستعادة أراضي الإمارة، وطرح خلالها أيضا شروطا مالية قاسية، حيث طلب، مثلا، إيجارا لهذه الأرض يعادل ٦٠ ألف روبية سنوياً(١٦).

وقد رفضت الخزانة البريطانية عموماً في البداية دفع أية مبالغ لمبارك نظير إيجارها للأرض، لكنها وافقت فيها بعد تحت ضغوط الوزير غريي على سداد نصف القيمة المطلوبة فقط.

وبالطبع أثار هذا الموقف حنق حاكم الكويت، وكيما يستعرض استياءه من بخل وشح الجانب البريطاني، قام في بداية يوليو ١٩٠٧ بقيادة حملة عسكرية إلى المحمرة لمساعدة حليفه القديم الشيخ خزعل في قمع تمرد إحدى قبائل عربستان، وتعمد مبارك عدم اطلاع الرائد نوكس على تحركاته هذه، رغم أن هذا التصرف العسكري من مبارك المرتبط بعلاقات خاصة مع بريطانيا، كان من الممكن أن يؤدي إلى اندلاع صدام خطير بين انجلترا وإيران نظراً لوقوعه على أرض المحمرة التي تعتبر جزءاً من إيران. لاسيما وأن إيران كانت تمر بذروة الثورة والمشاعر المناهضة للإمبريالية، والمعادية للانجليز بشكل خاص.

ولذا لم يتوان نوكس عن توصية السلطات الإنجليزية الهندية بتوجيه تحذير قوي إلى الشيخ بهدف تحجيمه، أو أن يتم استدعاء وسحب الوكيل السياسي، أي نوكس نفسه.

ويلاحظ ان هذه الاقتراحات لم تجد استجابة في ظل الوضع المتغير، بل كلف مينتو المقيم البريطاني في بوشهر كوكس بأن يعمل على إفهام مرؤوسه

نوكس بأن مبارك لم يسبق له في أي وقت من الأوقات أن سلم سياسته الخارجية للسلطات الهندية لتتحكم فيها أو تشرف عليها ، وفضلا عن ذلك وجهت نصيحة إلى نوكس «بالتغاضي عن الأمر» ومواصلة التفاوض مع الشيخ حول الإيجار(١٧).

وليس من شك في أن هذه الوقائع تدل بقوة على فطنة مبارك وبراعته في ممارسة فن الدبلوماسية وهو يتعامل مع التناقضات الإنجليزية الألمانية ويلعب عليها وعلى مخاوف كلكتا ولندن من مد خط بغداد الحديدي إلى الخليج، بما يخدم مصالحه ويمكنه من تطبيق سياسته الثابتة.

لم يمض وقت طويل على توقيع الاتفاقية الإنجليزية الروسية حتى وقع نوكس ومبارك في ١٥ أكتوبر ١٩٠٧ ، أي عقب شهر ونصف شهر فقط، اتفاقية تأجير بريطانيا الأرض في بندر الشويخ، التي لم تأخذ نصيبها من عناية الباحثين حتى الآن، رغم أهميتها العلمية والسياسية الفائقة كوثيقة. إذ ينص البند الثالث من هذه الاتفاقية على التزام الجانب البريطاني بأن يسدد إيجارا سنويا لمبارك يعادل ٦٠ ألف روبية، رغم أن الخزانة البريطانية كانت معترضة بشدة على هذه القيمة!.

أما المادة السادسة منها فتنص على التزام مبارك بالموافقة على تأجير كل جزيرة وربة للجانب البريطاني، إذا ما أبدى رغبة في ذلك.

هذا وقد نص البند العاشر منها على تعهد مبارك بعدم تحصيل ضرائب على السلع المملوكة للمواطنين البريطانيين تزيد على نسبة ٤٪ من قيمتها، ومع ذلك يمكن اعتبار هذه النسبة تقنيناً لزيادة الجباية الضريبية بمقدار الضعف تقريباً لكن أهم ما في الاتفاقية هو المادة الخامسة التي يعلن نصها: «أقر أنا الشيخ مبارك الصباح حاكم الكويت من طرف نفسي ومن طرف ورثتي من

بعدي إقرار السابق انه لا أنا ولا ورثتي من بعدي سنعطي أو نبيع أو نؤجر لدولة أجنبية، بما فيها الدولة العثمانية، أو لرعايا دولة أجنبية شيئاً من أرضنا في حدود الكويت أو حولها إلا برخصة من الدولة البهية القيصرية الإنجليزية»[١٨]

واستخلاصاً مما سبق تؤكد الوثيقة الموقعة من قبل الوكيل السياسي البريطاني في الكويت باسم حكومة بريطانيا بأن الباب العالي يعتبر دولة أجنبية، مما يدل على أن الكويت مستقلة ورغم مرور ثمانية أعوام فقط على توقيع اتفاقية ١٨٩٩ الإنجليزية الكويتية، إلا أن الكويت قد قطعت خلال تلك الفترة تحت حكم مبارك شوطاً كبيراً بالفعل.

ولعله من المفيد أن نذكر في معرض تناولنا لهذه الاتفاقية الموقعة في ١٥ اكتوبر ١٩٠٧ بأن مادتها الأخيرة ـ الثانية عشرة ذات مدلول خاص وتعتبر خارجة عن المألوف لمثل هذا النمط من الوثائق، إذ يؤكد فيها الرائد نوكس بأن: «الدولة البهية الإنجليزية لا تريد التدخل في أمور الكويت إلا لنفع أهل الكويت ولتزايد التجارة والعلم والصداقة بين الدولة الإنجليزية وأهل الكويت، وفيما يخص الشيخ مبارك الصباح وورثته فإن مراد الدولة البهية القيصرية الإنجليزية هو أن تبقى الصداقة والوفاق بينها وبين الشيخ على الدوام»[١٩].

ويندر أن تجد مثل هذه التصريحات في المعاهدات والاتفاقيات الموقعة من قبل ممثلي بريطانيا مع حكام دول الشرقين الأدنى والأوسط. ولذا ألح الجانب البريطاني بشدة على أن يحصل من مبارك على وعد بالتكتم الشديد على هذه الاتفاقية.

ويجب ألا نغفل بأن درجة سرية هذه الوثيقة كانت كبيرة للغاية بالفعل لدرجة أنها لم تدرج حتى في الطبعة الخامسة من المجلد الحادي عشر لسلسلة نشرات ايتشسون الوثائقية المعروفة والصادرة في سنة ١٩٢٩! بينما تضمنت هذه

الطبعة كل الاتفاقيات والمعاهدات السرية المبرمة من قبل الحكومة البريطانية والسلطات الإنجليزية الهندية مع حكام دول وسلطنات ومشيخات شبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج العربي.

ولابد من التنويه أخيراً إلى أن مذكرة وزارة الخارجية الإنجليزية المعدة في ١٢ فبراير ١٩٠٨ والمكرسة للمصالح البريطانية في الخليج، قد أولت من جديد اهتماماً خاصاً لحدود الكويت الشمالية. وقد أكدت هذه الوثيقة ـ خلافا للوثائق السابقة ـ بأن هناك أسساً ومبررات محددة لتأييد مطالبة مبارك بمنطقة أم قصر، حيث تتوافر معلومات تثبت بأن الميناء القديم لأم قصر قد شيد على يد جد مبارك. وبالنظر إلى المطالبة المستمرة بتزويد المسؤولين البريطانيين بالأدلة والأسانيد الإضافية لإثبات صحة هذه المعلومات حتى لا تراودهم أية شكوك بشأن المصالح البريطانية في المنطقة ومشكلة خط بغداد، فقد أوصى كاتبو المذكرة بتنشيط الجهود الرامية إلى تحديد حدود الإمارة على وجه السرعة[٢٠].

ولا ريب أن اهتمام لندن وكلكتا على حد سواء بتعزيز وضع الكويت وتثبيت حدودها الشمالية الأصيلة قد رفعت من مكانة مبارك ووفرت له امكانيات واسعة للمناورة وحرية الحركة في التعامل ليس مع الأتراك وحدهم، بل مع السلطات البريطانية ذاتها أيضا، فعلى سبيل المثال، رفض مبارك في مارس سنة ١٩٠٨ طلباً ملحاً من نوكس بإنشاء هيئة إنجليزية هندية للحجر الصحي في الإمارة، وبرر مبارك رفضه ـ على وجه الخصوص ـ بعدم رضاه عن درجة ومستوى الدعم الدبلوماسي البريطاني له خلال خلافه مع السلطات التركية على مزارعه وبساتينه في منطقة الفاو[٢١]. ولم يكتف مبارك بالإعراب عن استيائه، بل أخبر نوكس في ديسمبر ١٩٠٨ بأن الباب العالي مهتم جداً بتحسين وتطوير علاقاته مع الكويت، ولذلك عرض عليه أن يتقلد في وقت واحد منصبي والي القطيف والأحساء، لكنه ـ أي مبارك ـ رفض هذه اللفتة الموجهة

لتكريمه. علماً بأن هذه الواقعة الهامة للغاية غير مؤكدة وليست منفية في نفس الوقت من المصادر الأخرى. لكن مبارك استعان بهذه الواقعة في دبلوماسيته المميزة واستفاد منها على نطاق واسع في مفاوضاته مع نوكس، وسرعان ما بلغ خبرها إلى كل من كلكتا ولندن(٢٢). ولذا نجد نوكس يؤكد في تقريره الطويل المرفوع إلى كوكس حول الوضع في الإمارة في يوليو ١٩٠٨ على ضرورة إبراز حقيقتين هامتين: «مبارك عملياً أصبح هو الحكم الفيصل المقرر لمصائر وسط الجزيرة العربية» و «لا أستطيع أن اتجاهل حقيقة توفر مئات الأساليب المختلفة لدى مبارك، والتي يسعى بمساعدتها إلى إقناعي بأنني لا استطيع أن أتجاوزه في هذه المدينة(٢٣).

وهناك ثمة وقائع وأحداث تثبت وتدل على المكانة المتنامية التي أصبحت الإمارة تتبوأها في المنطقة. فمثلا، حدث في خريف سنة ١٩٠٨ أن قامت السلطات التركية بمناورات في مصب شط العرب، أدت إلى إعطاب وهدم ضفة النهر التي كان مبارك قد رصفها وشيدها بالقرب من إحدى مزارع النخيل المملوكة له، فأصر الشيخ على أن يقوم نوكس وحاكم البصرة بمعاينة مكان الحادث حتى يتمكن من الحصول على تعويض عن الضرر الذي ألحق به. والواقعة الثانية التي لا تقل أهمية، ولها دلالة خاصة في الشرق، هي قرار نائب ملك الهند في يوليو ١٩٠٩ بتلبية رغبة مبارك في رفع عدد «طلقات التحية» التي تقدم تكريماً له من ٥ مدافع إلى ١٢ مدفعاً، أي أقل بمدفع واحد عن «طلقات التحية» التي تقدم تكريماً للمقيم السياسي البريطاني في الخليج. ويجدر التنويه إلى أن مثل هذا المستوى من التكريم كان يقدم فقط لحكام إمارات الهند الكبرى، وقد ناله مبارك عن جدارة واستحقاق دون أي استجداء أو تملق. إذ كتب نوكس في تقريره إلى كوكس بتاريخ ٢٧ مايو ١٩٠٩، يقول: «لست متفائلاً جدا حتى اتوقع من مبارك أن يحيطني بثقته الكاملة التي لا يوليها لأي كائن

كان. لكنه في ذات الوقت يستغل بمهارة فائقة وحنكة كبيرة نفوذه على السلطات البريطانية بما يحقق أهدافه وخططه الخاصة»(٢٤).

وهذه شهادة لا ريب فيها لنجاح سياسة مبارك الصباح ودبلوماسيته وقد تميزت نهاية العقد الأول وبداية العقد الثاني من القرن العشرين بكثرة أحداثها العسكرية والسياسية والدبلوماسية التي شاركت في صنعها الدول الكبرى والصغرى في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج. ففي تلك الفترة بالذات شهدت مقدونيا اضطرابات خطيرة، أدت إلى جر روسيا وهنغاريا النمساوية إلى المشاركة في إجراء ما يسمى بالإصلاحات المقدونية المزعومة. وقامت هنغاريا النمساوية سنة ١٩٠٩ بإلحاق البوسنة والهرسك بها، لتتحول هذه الخطوة بعد ذلك إلى إحدى القنابل الموقوتة التي أسهمت في هدم يوغوسلافيا وتفجير الأحداث الدامية التي شهدتها البوسنة والهرسك في عام ١٩٩٢. واندلعت سنة ١٩١١ الحرب الإيطالية التركية التي ألحقت ضرراً بالغاً بمكانة الإمبراطورية العثمانية وسمعة السلطان الخليفة محمد الخامس. وفي نفس التوقيت تقريباً مع الحرب الإيطالية التركية وقعت حروب البلقان في عامي ١٩١٢ و١٩١٣، التي عمقت أزمة الإمبراطورية العثمانية وعززت مواقع القوى البرجوازية الوطنية التي تسلمت السلطة في الآستانة، وتوجهاتها نحو التقارب مع ألمانيا.

ومن ناحية أخرى شهدت برلين نشاطاً محموماً من أجل الاستعداد لخوض الحرب والصراع على إعادة تقسيم العالم وتعزيز مواقعها في الشرقين الأدنى والأوسط، وحاولت الدبلوماسية الألمانية سنة ١٩١١ من خلال اتفاقية بوتسدام أن تقوض وحدة دول الائتلاف بتقديم بعض التنازلات إلى روسيا، لتفجر من جديد الخلافات والصراعات الانجليزية الروسية على الشرق الأوسط.

وإزاء هذه المتغيرات صعدت الدوائر الحاكمة البريطانية نشاطها الدبلوماسي بحدة في الشرق الأدنى، وحاولت أن تتوصل إلى اتفاقية حل وسط

لمشكلة خط بغداد الحديدي، مقترحة إنشاء محطته النهائية في البصرة حتى تحول دون وصوله إلى الخليج، وفي نفس الوقت حاولت الاتفاق مع ألمانيا وتركيا على استغلال منابع النفط في الموصل بصورة مشتركة فيما بينها، والأهم من هذا بذلت بريطانيا كل جهدها في سبيل الحفاظ على مواقعها المهيمنة في الخليج العربي.

وإبان هذه الظروف بدأت سنة ١٩١١ المفاوضات الإنجليزية التركية الطويلة والمضنية حول مشكلات الخليج.

وقد علمت الاستخبارات البريطانية بأمر بعض التوجهات المتشددة فى الاستانة منذ الايام الأولى لشهر يناير، ومن ثم عقدت فى بومباى فى ١٥ يناير سنة ١٩٠٢ جلسة خاصة للجنة مشكلة من كوكس وقادة القوات البرية والبحرية للهند ومدير ادارة السياسة الخارجية ماك ماهون، وكان قرارها هو الرد على الجانب التركى، اذا مأصر على تعنته وتمسكه باطماعه فى الكويت وقطر والمشاركة فى خط بغداد، باتخاذ إجراءات مضادة عاجلة، مثل احتلال الدوحة وام قصر وبوبيان والفاو، ومن المحتمل البصرة أيضاً[٢٥]. وطرحت خلالها أيضا احتمالات اشتراك مبارك فى هذه العملية.

إلا ان لندن كانت تميل للتحفظ وعدم الاندفاع، ومن ثم ردت وزارة الخارجية الانجليزية فى ١٠ مايو سنة١٩١٢باقتراح للجانب التركى حول الاعتراف بالكويت بصفتها خاضعة من الناحية الصورية تحت إشراف تركيا، لكن تعتبر فى الوقت نفسه مقاطعة تتمتع بحكم ذاتي[٢٦].

وقد أسفرت المفاوضات الانجليزية التركية اللاحقة التى أجريت فى لندن فى عامى ١٩١٢ و١٩١٣ عن التوصل إلى اتفاق بإعلان الكويت مقاطعة ذاتية الحكم ضمن الامبراطورية العثمانية، على أن يتمتع مبارك فى سياسته

بالاستقلالية الكاملة. وتقرر تقسيم الكويت الى جزأين: تحاط أراضي الجـزء الأول بخط أحمر على خريطة خاصة، وتشمل نصف دائرة قطرها ٨٠ ميلا من الوسط الذي يتحدد مركزه في ميناء الكـويت ويضم الجزء الأول كـل الجزر المتاخمة له، بما فيها وربة وبوبيان. أما الجزء الثاني فقد أحيط بخط أخضر على نفس الخريطة، وقطنته القبائل التي تدين بالولاء لشيخ الكويت وتدفع له الزكاة ويمارس عليها حقوقه الإدارية بالكامل.

ولم يلبث أن وقع مشروع الاتفاقية بالأحرف الأولى في ٦ مايو سنة ١٩١٣ من قبل الجانبين وتلقى الوكيل السياسي البريطاني الجديد في الكويت الكابتن شكسبير الذي ارتبط بعلاقات حميمة بالشيخ أخيرا تعليمات باطلاع مبارك على أمر الاتفاقية الجديدة. وكان كل من كوكس في بوشهر وشكسبير في الكويت يحذران كلكتا ولندن طوال شهري ابريل ومايو ١٩١٣ من احتمالات الاختلاف الحاد مع مبارك بسبب التنازلات المقدمة للباب العالي، ولم يغفلا في أثناء ذلك عن التنويه بتدهور صحة الحاكم المسن.

ومثلما كانت التوقعات، تلقى مبارك الخبر باستياء شديد، واكثر مـاأثار حنقه هو موافقة بريطانيا على تعيين مندوب تركي في الإمارة، لكنه لم يعر اهتماما خاصا لمسألة التقسيم الصورى للإمارة الى جزأين، معتبرا ان السكان المحليين، سواء أهل الحضر أو البـدو منهم لن تعنيهم كثيرا تلك الخـطوط الملونة عـلى الخريطة. وحاول شكسبير تهدئة خاطر الشيخ، وأفهمه بناء على توصيات مينتو، بأن هناك مندوبا تركيا مماثلا فى القاهرة أيضا، إلا ان مبارك سـارع بتوجيـه احتجاج شديد اللهجة الى نائب الملك، ولم يغير هذا من الأمر شيئا. ففى ١٧ يـونيو سنـة ١٩١٣ قام كـوكس شخصيا بـاطلاع مبـارك على النص الكـامل للاتفاقية، مؤكد في أثناء ذلك بأن مبارك سيحصل مقابل هذا الإشراف الصـوري

التركي على تثبيت حدوده الشمالية بصورة نهائية وبالاضافة إلى ذلك سيحتفظ أيضا بمزارع وبساتين النخيل القيمة التي يملكها في ولاية البصرة.

وفي ٢٩ يوليو سنة ١٩١٣ وقعت حكومتا بريطانيا والامبراطورية العثمانية الاتفاقية الخاصة بمنطقة الخليج العربي، وتضمنت خمسة أقسام تتعلق بـ « الكويت» و«قطر» و«البحرين» والخليج العربي و«لجنة تحديد الحدود» وتضمن القسم الأول المكرس للكويت عشرة بنود، تتناول إلى جانب ما أشرنا اليه سالفا حول النظام الإداري والوضع السياسى للكويت وحدود الإمارة وحقوق مبارك، ايضا التزاما من الجانب التركى بالامتناع عن أي تدخل فى شئون الإمارة والاعتراف بحقوق وامتيازات بريطانيا في الإمارة المنبثقة من إتفاقيتي ١٨٩٩ و١٩٠٤ بين انجلترا والكويت والاعتراف بحقوق مبارك فى مزارع النخيل الواقعة ضمن حدود ولاية البصرة. كما احتفظ مبارك بلقب القائمقام.

وألحقت بالاتفاقية مجموعة من الوثائق، من بينها الخطاب السرى من غربي إلى وزير الخارجية التركى توفيق باشا بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١١ حول امتيازات بريطانيا فى الكويت وتنويه الحكومة البريطانية بعزمها على حماية مصالح شيخ الكويت.

وألحق بالاتفاقية ايضا البروتوكول السرى الذى يتضمن تعهد تركيا بعدم التدخل فى شئون الإمارة سواء الخارجية أو الداخلية، علاوة على التزامها أيضا بسحب قواتها العسكرية ووحدات البوليس التركى فى أقصر وقت ممكن من المناطق المحددة والتابعة للكويت (أى من جزيرة بوبيان وأم قصر)[٢٧].

ولعله من الجدير بالملاحظة أن نشير إلى أن اتفاقية ١٩١٣ الانجليزية التركية قد نوقشت وحللت كثيرا من قبل الباحثين والمؤرخين والساسة العرب

والغربيين، واختلفت آراؤهم وتباينت حول تقييمها. فعلى سبيل المثال يشير المؤلف ر. شوفيلد فى أحدث كتبه «الكويت والعراق: أطماع تاريخية ومنازعات على الأراضي» إلى أنه «من الشائع اعتبار بريطانيا بعد توقيعها اتفاقية سنة ١٩١٣ مع تركيا بأنها قد ضحت بحقوق الكويت فى أراضيها وبوضعها الدولى فى سبيل نيل موافقة الباب العالي على تلبية المطالب البريطانية الأخرى فى منطقة الخليج». وفى الوقت ذاته يقر المؤلف بان أهم تنازل قدمته بريطانيا، وهو الاعتراف باشراف الباب العالي على الكويت لم يكن إلا تنازلا صوريا بحتا، أما الإشراف نفسه فهو وهمى وقصير الأمد للغاية[٢٨].

ومن جهة أخرى، بالاطلاع على كتاب « الكويت وجودا وحدودا» نجد ان مؤلفيه بعد تحليلهم المفصل للاتفاقية الانجليزية الكويتية يخلصون الى الاستنتاج بأنها تؤكد الكيان السياسي المستقل للكويت، ولذا فهم ينوهون إلى أن المؤلفين والكتاب العراقيين الحاليين يتخذون منها لهذا السبب موقفا عدائيا ويتهجمون على هذه الوثيقة[٢٩].

وتجدر الإشارة إلى أن كلا الجانبين قد تعهدا خلال التوقيع على الاتفاقية في يوليو ١٩١٣ بالتصديق عليها في أقصر وقت ممكن. لكن لأسباب عديدة أرجئ هذا التاريخ أكثر من مرة، وأخيرا اتخذ قرار بالتصديق على الاتفاقية في موعد لا يتجاوز ٣١ اكتوبر سنة ١٩١٤. لكن بحلول هذا التاريخ كانت تركيا عمليا في حالة حرب مع دول الائتلاف.

هكذا كان الشوط الذي قطعته الكويت خلال ١٥ سنة من حكم الأمير مبارك الصباح. ولم يكن الأمر يسيرا على الشيخ وعلى أعوانه المقربين منه والملتفين حوله، فقد تعين عليه وعليهم أن يواجهوا دسائس ومؤامرات القوى المحلية والباشوات الأتراك وآل رشيد والباب العالي والسلطان نفسه. وكان مبارك مدركا بأن القوى غير متوازنة وأن الكويت معرضة لنفس المصير الذي

تعرضت له مشيخات ساحل عمان المهادن أو شعوب اليمن والمناطق الأخرى من شبه الجزيرة العربية، ولذا أقدم مبارك سنة ١٨٩٩ على اتخاذ خطوة جريئة، لا تخلو أبدا من المخاطرة وهي توقيع الاتفاقية السرية مع المقيم السياسي البريطاني في الخليج المقدم ميد. ورغم حصول مبارك على بعض الدعم من جانب بريطانيا، أو بالأحرى من جانب السلطات الانجليزية الهندية، فهو لم يغفل في الوقت ذاته ولم يسقط من حساباته أن الحكومة التركية ستوجه له ضربة مضادة فور علمها بأمر الاتفاقية. وكان من الضروري عليه أن يراعي موقف القبائل في شرقي الجزيرة العربية التي لم تكن لترحب بتقاربه مع السلطات الاستعمارية البريطانية. لكنه رأى أن واجبه الأكبر أيضا ينحصر في اتخاذ كل ما يلزم من اجراءات وتدابير كي لا تتحول الإمارة إلى مستعمرة بريطانية.

وتحقيقا لهذا الهدف يخوض مبارك مفاوضات صعبة وشائكة مع اللجنة الألمانية برئاسة شتمريخ خلال زيارتها للإمارة سنة ١٩٠٠ بهدف الاتفاق على مد خط بغداد الحديدي وبناء محطته النهائية داخل أراضيها. وكان مبارك بارعا في اغتنامه لهذه الزيارة وتعامله معها، فقد أفهم الألمان بحذر بأنه مستعد لدراسة مقترحاتهم، وأكد للدبلوماسيين البريطانيين بأنه قد رفض هذه الاقتراحات رفضا باتا وفي الوقت ذاته سرب عمداً شائعات تدعي بأن ألمانيا تسعى بأي ثمن لإنهاء خط بغداد في الكويت بالذات، الأمر الذي أثار ذعرا ورعبا ليس في كلكتا فحسب، بل وفي لندن أيضا، مما دفعهما إلى مضاعفة الدعم المقدم للكويت من قبل السلطات البريطانية. ويجدر التنويه بأن ثمار هذه السياسة قد تجلت بوضوح خاصة في عامي ١٩٠١ و١٩٠٢ خلال الأزمة الكويتية الأولى والثانية، عندما حوصرت الكويت بفرسان ابن رشيد، وتعرضت لخطر قيام القوات التركية المحشودة في البصرة بالإنزال في أراضيها، ولم تسلم من مؤامرة ودسائس وغارات خصم مبارك الرئيسي يوسف الإبراهيم الذي حظي دائما بدعم الباب العالي السافر.

وكيما يستطيع نيل الدعم الانجليزي ويقلل في الوقت ذاته من اعتماد الكويت على بريطانيا، وجه مبارك سنة ١٩٠١ رسائله إلى القنصل العام الروسي في بغداد كروغلوف، يطلب فيها الحماية الروسية.

ويستغل حاكم الكويت على نطاق واسع زيارات السفن الحربية الروسية بما يخدم مصالحه، عندما يتعمد إعلام السلطات البريطانية بأساليب غير مباشرة بوجود مشروعات واقتراحات هامة معروضة عليه من قبل الدبلوماسيين والضباط الروس.

وفي السنوات الأولى من القرن العشرين يقدم مبارك مساعدات هامة لابن سعود الشاب الفتي في صراعه ضد ابن رشيد، الأمر الذي يقلل الخطر المخيم على الكويت من جانب قوات الأخير، ويضعف النفوذ التركي في شرقي الجزيرة العربية، ويعزز مكانة وهيبة مبارك في شبه جزيرة العرب.

ويناور حاكم الكويت بمهارة وفن كبيرين خلال تعامله مع الباب العالي والسلطان عبدالحميد شخصيا، مستغلا بنجاح التناقضات والخلافات القائمة بين المندوبين المدنيين والعسكريين للباب العالي في العراق العثماني.

وبدءا من سنة ١٩٠٢ يشرع مبارك بدأب وإصرار في العمل على استرداد واستعادة الحدود الأصيلة للإمارة في الشمال، والعمل على انسحاب الأتراك من أم قصر وجزيرتي وربة وبوبيان. فيغتنم بذكاء متقد فرصة تخوف الدوائر البريطانية من احتمال إنهاء خط بغداد الحديدي في أم قصر، ليدفعها إلى مساعدته بكل الوسائل على استرداد الأراضي الكويتية، وإلا فالعاقبة هي نجاح طريق بغداد الألماني في الحصول على منفذ مطل على الخليج العربي في المناطق المحتلة من قبل الأتراك، وبالتالي تفقد بريطانيا تأثيرها وتحكمها فيما يجري فيها من أحداث!

ولقد توج هذا الخط والتوجه الانجليزي الكويتي باتفاقية سنة ١٩١٣، التي اضطرت تركيا بموجبها ـ مقابل الاعتراف بإشرافها الوهمي على الكويت ـ إلى الاعتراف بدورها بأن جزيرتي بوبيان ووربة تعتبران جزءا من أراضي الإمارة. وعقب عام واحد ـ في نوفمبر سنة ١٩١٤، ألغى الإشراف التركي على الكويت إلى الأبد، وعادت بوبيان ووربة أيضاً إلى الأبد ضمن حدود الإمارة. إن هذا الواقع يكتسب، بلا جدال، أهمية خاصة في أيامنا المعاصرة، عندما يرفض صدام حسين وزمرته بعناد التسليم بقرارات لجنة الأمم المتحدة الخاصة بترسيم الحدود العراقية الكويتية.

ولهذه الأسباب يمكن النظر إلى اتفاقية ١٩١٣ باعتبارها نصرا لدبلوماسية مبارك، رغم عدم رضاه الكامل عنها.

إن ما تضمنه الكتاب من وقائع ووثائق ومواد وأفكار يثبت بقناعة وقوة بأن إمارة الكويت لم تكن أبدا في أي وقت من الأوقات جزءا من ولاية البصرة أو من العراق العثماني.

ومن الحقائق الواضحة المستخلصة من هذا الواقع المذكور عاليه أيضا ان الكويت لم ترضخ عمليا في أي وقت من الأوقات لسيطرة الامبراطورية العثمانية، ولم يحكمها أي وال تركي، ولم تحتلها أية قوات تركية. ولم يدم الاشراف الوهمي للباب العالي على الكويت خلال قرنين إلا لمدة عقدين أو ثلاثة عقود فقط، ومع ذلك لم يكن له خلال تلك الفترة أيضا أي علاقة بولاية البصرة.

إن ما ورد في الكتاب من وثائق محفوظة في الأرشيفات الروسية يتيح الإمكانية والفرصة لتقييم الكثير من الوقائع والأحداث التي شهدها الخليج وعاشتها الكويت في بداية القرن العشرين، من وجهة نظر جديدة. وهي تدل

أيضا على الإمكانيات والقدرات الكبيرة التي تتمتع بها العلاقات الروسية الكويتية.

ولقد ذكرنا في الفصول السابقة بأن مباركا لم يكن ليستطيع أن يمارس وينفذ خطواته الدبلوماسية وتصرفاته السياسية بقفاز أبيض. حيث يجب ألا نغفل أبدا بأن عصره هذا كان عصرا للاستعمار، لدرجة أن أفريقيا كلها لم تكن بها دولة واحدة مستقلة إلا أثيوبيا فقط، وكان المشرق العربي كله رازحا تحت حكم المستعمرين الأتراك، ثم الانجليز والفرنسيين. لذا ينبغي في ظل هذه الظروف المحددة بالذات النظر إلى نشاط مبارك الصباح وتقييمه.

ومهما يكن من أمر، فإن تقييمنا لدور الكويت وعلاقاتها الدولية خلال القرنين ١٩ و٢٠، يدفعنا للتأكيد مرة أخرى بأن هذا الدور لم ينل حقه وقسطه الوافي من الدراسة، وأن دور الكويت ومكانتها في السياسة الدولية في القرن العشرين لهما أكبر بكثير مما هو متعارف عليه حتى الآن.

وهو ما ينطبق كاملا أيضا على خصوصيات وجوانب الفن الدبلوماسي لمبارك الصباح ـ المؤسس الحقيقي لدولة الكويت، والمناضل القوي الذي لم يمل أو يكل من أجل استقلالها وسلامة أراضيها.

ولا ريب في أن الفضل الحقيقي في صيانة حدود الكويت وحماية كيانها، إضافة إلى كون الكويت قد نالت استقلالها الكامل قبل ٣٠ سنة، متقدمة بعشر سنوات على الأقل دول الخليج العربية الأخرى (باستثناء المملكة العربية السعودية، طبعاً) يؤول بدرجة كبيرة إلى مبارك الصباح الجسور والشجاع، الدؤوب والمثابر، الذي لم تلن له قناة.

هوامش الخاتمة

(١) : بونداريفسكي غ.ل. «السياسة الإنجليزية والعلاقات الدولية في حوض الخليج العربي»، موسكو، ١٩٦٨.

Busch, B.C, Britain and the Persian Gulf, Berkley, 1967.

2. Monger, G.W., The End of Isolation, London, 1963,m p. 282.
3. Br. Doc. v. IV, N 329.
4. PRO, Cabinet Papers, Committee of Imperial Defence, Proceedings of 85 Lession - 9-III-1906.
5. Morley, G. Recollections, v II, L, 1917, pp. 177-178.
6. Edwards, W.H., Die Fragodie Edward VII, Berlin, 1928 p. 261.
7. Lee, S., King Edward VII, v II, N.Y. 1927 p. 569.
8. Br. Doc., vol. IV, N 347.

(٩) المصدر السابق.

10. Monger, op. cit,p p. 292.
11. Br. Doc. v. IV, N 417.
12. "The Kuwait Crisis: Basic documents, Cambridge, 1991; Schofield, R, Kuwait and Iraq: Historical Claims and Territorial Disputes, London 1991; Kuwait" Statehood and Boundaries, Project Head Prof. Abdulla Yusuf Al-Ghunaim, Kuwait, 1992.
13. India Office Library and Records, Brodrick to Curzon Home 3416, 3454/05.
14. Ibid, Morley to Minto, Oct 9, 1906 Y.F. 35/04, 1846/06.
15. The Kuwait Crisis: Basic Documents, pp. 21-22.
16. PRO, Hamilton -Grey, Hamilton - F.O. - 17, 19 Sept, 1907; FO 371/351.
17. India Office Library and Records, Minto to Morley, July 28, 1907 FO 1592/07
18. The Kuwait Crisis p. 26.
19. Op. cit. p 27.
20. Op. cit p. 29.
21. PRO Knox to Cox. April 22, Cox to Minto, March 8, June 7 1808, FO 424/217.
22. PRO, Cox to Minto, Dec. 9, 1908, FO 424/218.
23. PRO, Knox to Cox, July 8, 1908, FO 424/219.
24. PRO, Knox to Cox, July 17, July 20 1908 F.O. 424/217.
25. Busch, op. cit. p. 329.
26. Schofield, op. cit. p. 40.
27. The Kuwait Crisis, op. cit. pp. 33-35.
28. Schofield, op. cit. pp. 46-48.
29. Kuwait: Statehood and Boundaries, pp. 76-80.

(الوثائق والتقارير)

وثيقة رقم (١)

البرقية السرية لمستشار البلاط كروغلوف
بغداد في ١٣ أبريل عام ١٩٠١

«سكرتير القنصلية العامة أوسينكو الذي توجه إلى البصرة في مأمورية أفاد: السفينة الانجليزية «لورنس» في البصرة، وأخرى في الكويت، وسفينة تركية في الفاو. شيخ الكويت يطلب حمايتنا».

وثيقة رقم (٢)

السفارة في الآستانة
عام ١٩٠١
تقرير رقم ١٢٤٥
ص ١٩٤ - ٢٠٠

حول رغبة شيخ الكويت مبارك الصباح في الدخول تحت الحماية الروسية (تقرير أوسنيكو مستشار البلاط)

إلحاقاً لبرقيتي الرمزية بتاريخ ١٣ أبريل هذا العام بشأن رغبة شيخ الكويت مبارك الصباح الدخول تحت الحماية الروسية، أتشرف بإعلام القنصلية العامة للإمبراطورية الروسية في بغداد بما يلي:

بعد وصولي إلى مدينة البصرة في ٢٠ فبراير هذا العام، شرعت جزئياً في اختبار مدى صحة الشائعات المروجة بشأن صراع الكويت* مع جبل شمر، وأساساً لجمع المعلومات الجديدة حول هذا الموضوع مباشرة في الكويت نفسها ومن نفس أطراف الصراع لجأت إلى التاجر الروسي عباس علييف الذي يقوم سنوياً بالسفر إلى هناك لأغراض التجارة، والمعروف جيداً لقنصليتنا وكلفته بأن يجمع كل المعلومات الخاصة بالصراع المذكور من هناك وأن يحضرها لي فور عودته.

وعقب عودته من الكويت إلى البصرة في ١٠ مارس هذا العام

---

* حول هذا الموضوع مقدم تقرير خاص على شكل تكملة لتقريري المرسل بتاريخ ٢٣ نوفمبر عام ١٩٠٠ حول نفس الموضوع.

قدم لي عباس علييف المذكور ما جمعه من معلومات حول حملة شيخ الكويت وانتصاراته في نجد.

وأضاف بأنه لم يجد الشيخ نفسه في الكويت فأرسل له خطابا إلى مسرح العمليات الحربية أخطره فيه عن زيارته للكويت ونيته البقاء في البصرة ببعض الوقت.

في الوقت ذاته أبلغني المواطن عليف بالسلام والتحية من الكويت من الشيخ جابر الابن الأكبر لمبارك ولي عهد الكويت وشقيقه سالم وبعض المعارف من الكويتيين الآخرين.

وبعد عودة الشيخ مبارك إلى الكويت من الحملة التي انتهت بالفشل بالنسبة له، وبعد علمه بوجودنا في مدينة البصرة أرسل لنا يوم ٢٣ مارس رسولاً يحمل خطاباً (مرفق رقم ١): موجهاً إلى عباس عليف، يطلب منه أن يبلغني السلام والتحية وأن يحضر إليه في الكويت فورا استلامه خطابه «لبعض المفاوضات».

في ذلك الوقت بدأت تروج في البصرة شائعات قوية حول الهزيمة الكاملة للشيخ مبارك، حتى قيل إنّه قتل في معركة حاسمة مع عبد العزيز بن رشيد. وأحدثت الشائعات ضجة صاخبة هنا، وأقلقت بشدة السلطات التركية المحلية.

ونظراً لرغبتي في الوقوف على أصل الأحداث، فقد انتهزت فرصة الزيارة الجديدة للمواطن عليف إلى الكويت وأرسلت معه يوم ٢٦ مارس هذا العام خطاباً ودياً خاصا (مرفق رقم ٢) إلى الشيخ مبارك.

تابع وثيقة رقم (٢)

ولتوقعي في الوقت ذاته أن تصدر عن الشيخ أية طلبات من أي نوع، فقد أمرت المواطن علييف بأن ينصح الشيخ في حالة ظهور مثل هذه الطلبات بأن يكتبها بالتفصيل وبصورة تحريرية موجهة إلى القنصلية الروسية في بغداد، مع وعد من جانبه بتسليمها إليها.

وقد وصل بعض التجار الكويتيين إلى البصرة في نهاية شهر مارس وحدثوني تفصيلاً حول النهاية المؤسفة للمعركة التي خاضها مبارك وخسائره في الأرواح والعتاد وانسحابه على عجل إلى الكويت.

وأخبرني عباس علييف بنفس الشيء مع بعض الإضافات عقب عودته من الكويت في ٣١ مارس هذا العام، وأحضر معه من الشيخ خطابين: (مرفق ٣) خطاب لي شخصياً، والآخر (مرفق ٤) موجه للقنصل الروسي في بغداد.

وفي أثناء تسلمي هذين الخطابين أسر لي عباس علييف بأن الشيخ الكويتي مبارك الصباح يرغب في أن يخرج أخيراً من هذا الوضع المتوتر والمقلق الذي وضعه فيه - من جانب - الأتراك الغادرون الذين تواطئوا في الآونة الأخيرة مع عدوه عبد العزيز بن رشيد شيخ جبل شمر بوساطة كاظم باشا، ومن جانب آخر، تلك المقترحات المفروضة عليه من قبل الانجليز للدخول تحت حمايتهم، بينما كانوا هم حتى فترة غير بعيدة مؤيدين لعدوه يوسف إبراهيم. وطلب الشيخ من علييف أن ينقل طلبه حول الحماية الروسية واستعداده لأن يمكن الروس من اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان أمن الكويت، حتى إذا تطلب الأمر رفع العلم الروسي فوق أراضي الكويت التي تؤول ملكيتها منذ قديم الزمان لآل مبارك الصباح، والمستقلة وغير المربوطة بأية اتفاقيات.

تابع وثيقة رقم (٢)

وأخبرني عباس علييف في الوقت ذاته بان الشيخ مبارك سوف ينتظر منا الرد على طلبه، وأضاف بأنه لاحظ من الحالة النفسية العامة للشيخ بأنه في حالة رفض الروس فإنه سيضطر في تلك الحالة للجوء إلى الإنجليز.

وعندما قرأت بعد ذلك الخطاب الموجز من الشيخ إلى القنصل الروسي لمراجعة كلام السيد علييف، لم أجد فيه ماحدثني عنه شفهياً من تفصيلات، باستثناء عبارة تقول بأن السيد علييف مكلف من الشيخ بأن ينقل كل نواياه «شفهياً»، ونظراً لعدم كفاية مضمون الخطاب، وبهدف إرغام الشيخ على الإفصاح كتابياً بشكل مفصل أكثر، وكذلك للوقوف مرة أخرى ومباشرة على مدى صحة الشائعات المنتشرة في البصرة حول وفاة مبارك متأثراً بجراحه، ودخول الإنجليز إلى الكويت، فقد انتهزت سفر السيد علييف من جديد إلى الكويت، وأوصيته أن ينصح الشيخ مبارك ـ إذا ما بدأ هو الحديث عن ذلك ـ بأن يلخص كل طلباته في رسالة جديدة تكون أكثر وضوحاً وحسماً، وأن يبين له بأن طلبه إذا كان مكتوباً فإنه قد يحوز على اهتمام أكبر من جانب القنصل الروسي، بدلاً من نقل رسالته شفهياً من خلال السيد علييف فيحرف جزء منها بشكل عفوي أو يسقط منها أي جزء عن طريق الخطأ في أثناء سردها.

وبعد عودة عباس علييف يوم ١٠ أبريل هذا العام من عند الشيخ مبارك، حدثني بشكل تفصيلي كيف وافق الشيخ مبارك بعد تفكير طويل وتردد، على أن يقبل نصيحته، رغم عدم ثقته الكاملة في نجاح طلبه، وتخوفاً ـ في حالة الرفض ـ من الإساءة إلى سمعة

تابع وثيقة رقم (٢)

صديقه والي البصرة محسن باشا، وهو مع ذلك لم يجرؤ على تلخيص طلبه في الرسالة بشكل مكشوف ومفصل بالكامل، على اعتبار أنه مفهوم بما فيه الكفاية وواضح من المضمون العام وروح رسالته الجديدة.

وفي هذه الرسالة (مرفق رقم ٥) المكتوبة بخط اليد والتي سلمت سراً، يعلن الشيخ مبارك نفسه بوضوح وحسم بأنه مستقل وحاكم شرعي للكويت غير تابع لأي كائن كان. وبالنسبة لعلاقاته الكتابية الجارية مع الحكومة التركية فهو يعللها فقط بضرورة إدارة ممتلكاته الواقعة في الأراضي التركية، دون أية مؤشرات أو دلائل على رضوخه. وبعد ذلك يلخص بالتفصيل الظروف التي أدت إلى وقوع الصراع الحالي بين الكويت وجبل شمر، وكان سرده لها ـ بالمناسبة ـ بنفس الترتيب الذي تشرفت برفع تقرير عنه إلى القنصلية الإمبراطورية في البصرة بتاريخ ٢٣ نوفمبر عام ١٩٠٠.

وأخيراً، يتطرق في السطور الأخيرة لرسالته إلى زيارتنا للكويت في العام الماضي (على متن السفينة العسكرية «غيلياك»)، وإلى الاستقبال الحافل وكرم الضيافة، اللذين عامل بهما ضيوفه «احتراماً منه للدولة الروسية العالية ولعدالة وسلامة تصرفاتها»، ويضيف أخيراً أيضاً أنه مثلما سبق وأعلن شفهياً فإنه يعلن الآن أيضاً كتابيا بأنه لن يكف عن «طلب الاهتمام به».

تابع وثيقة رقم (٢)

وإذ أطلع القنصلية العامة للامبراطورية على ذلك، فإنني أتشرف بأن أرفق أيضاً كل الرسائل التي دار الحديث عنها هنا مرقمة بتسلسل يتفق مع الترتيب المذكور في التقرير.

أوسنيكو مستشار البلاط

البصرة في ٢٠ أبريل ١٩٠١

نسخة من هذا التقرير ترفع إلى كل من:

١ ـ القسم الأول لوزارة الخارجية.

٢ ـ بعثة الإمبراطورية الروسية في طهران.

مرفقات الوثيقة رقم (٢)

مرفق: (١)

(صور من الرسائل الخطية بين الشيخ مبارك والدبلوماسيين الروس)

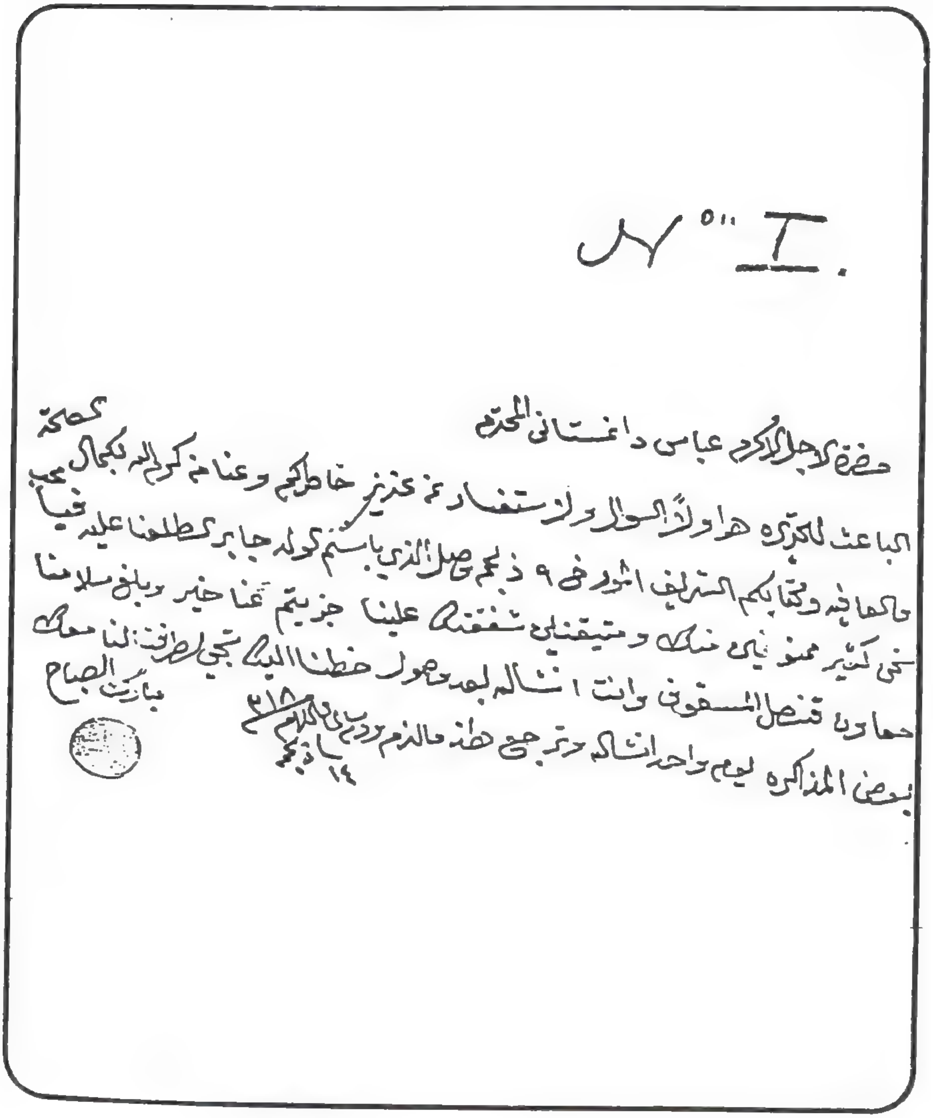

N° I.

حضرة الاجل الاكرم عباس داغستاني المحترم

الباعث لتحريره هو اولاً السؤال والاستفسار عن عزيز خاطركم وعنايتكم بكمال الصحة

ثانياً وكتابكم الشريف المؤرخ في ٩ ذي الحجة وصل الذي باسم كوله جابر كطلعنا عليه وفيما

شي كثير ممنونين من ذلك ومتيقنين شفقتكم علينا جزيتم عنا خير وبلغوا سلامنا

حماده تفضل المشهور وانت انشالله بعد حصول خطنا اليك تجي الطرف لنا محل

ببعض المذاكره ليوم واحد انشالله حرر في هذه الايام ١٤ ذي الحجة ١٣١٨

مبارك الصباح

مرفق: (٢)

رسالة سكرتير السفارة الروسية في بغداد الودية إلى الشيخ مبارك

الى جناب الاجل الاكرم الشيخ مبارك الصباح المحترم دام بقاءه وحرسه وحماه امين ثم امين يارب العالمين غب السؤال عن عزيز خواطر جنابكم فاذا كان تسألون عنا فلله الحمد طيبين وسالمين والى رؤياكم كثير مشتاقين من قبل ثلاثة اسبوعاً وصلنا البصره وسمعنا ان منصورين على اعدائكم وصرنا كثير مسرورين على ظفرتكم بعدكم يوم كانوا يحكون في البصره ويشيعون اخبارات السو فلهذا نحن كثير مكدرين وصرنا محزونين من سبب حرفتكم والان احدنا معلومات عن حرفتكم ثاني يوم العيد واصلين الكويت بكمال الصحه وصارة عندنا فرحاً شديداً دون نحن قبل اجينا لزيارتكم وشفنا حضرت جنابكم احترامات بعنايت الله الى يومنا هذا نحن ممنونين ومتشكرين من لطفكم ودمتم سالمين

الى

اوروسينكو

٢٧ ذي الحجه ١٣١٨

مرفق: (٣)

رسالة الشيخ مبارك إلى القنصل الروسي في البصرة (أوسكنيو)

No. 3.

حضرة معاون قنصل دولت المسقوف في ولايت بصره دام بقاه

خنه بأبادي المحبه والخلوص كتابكم الشريف وصل الينا يا محبكم على ما نعهدون

زيادة المحبه والخلوص لطرفكم وحضرتكم العاليه واشغالكم لبس مخصوص تاعه

شوف منكم الشفقه جزيتم عنا افضل الجزاء واني المخلص موقوف بكلما تقتضي

كم من لوازم لطرفنا وهي الممنونيه ودمتم سالمين ذي الحجه ١٣١٢

مبارك الصباح

مرفق : (٤)

رسالة الشيخ مبارك إلى القنصل الروسي في بغداد (كروغلوف)

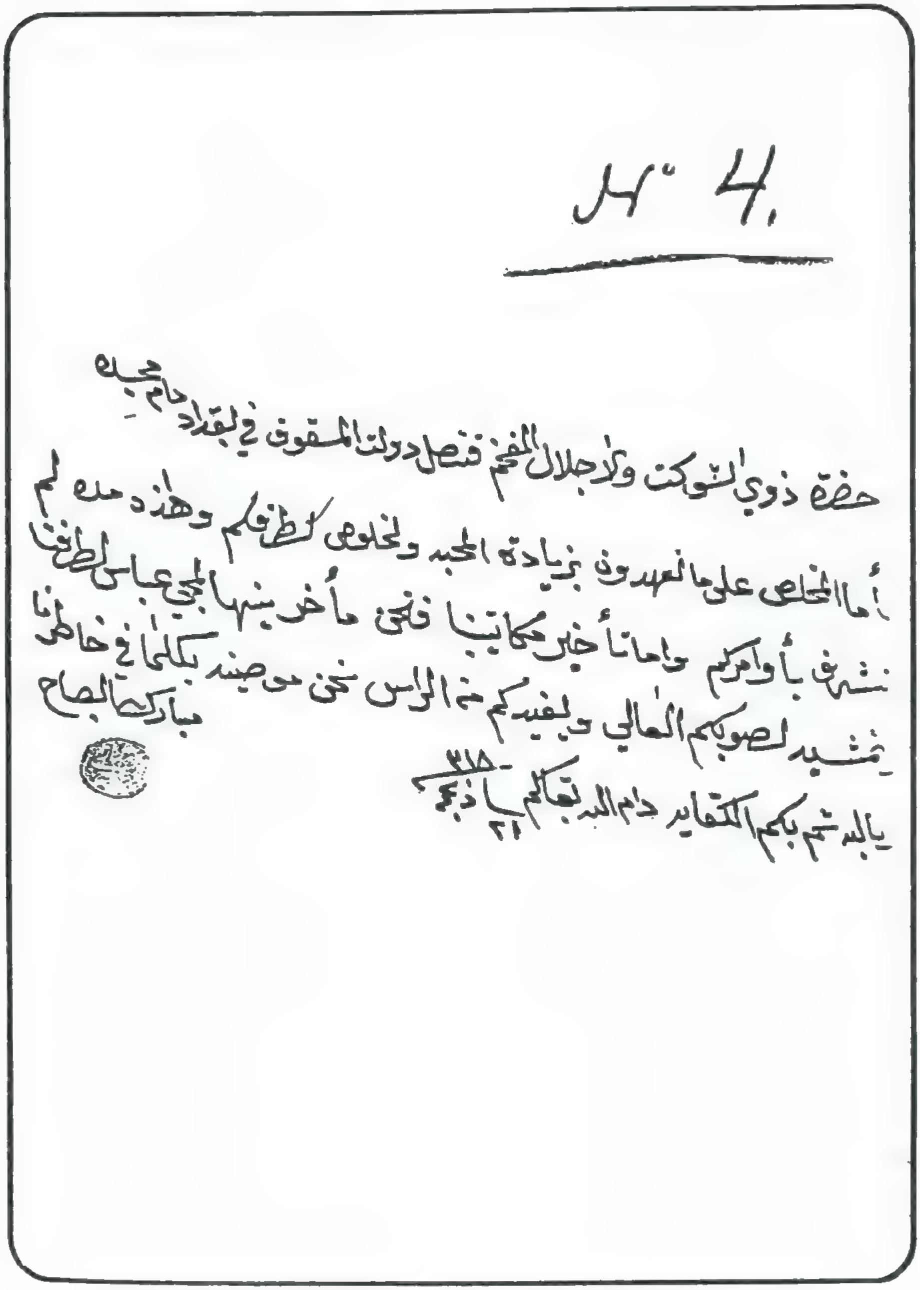

No 4.

حضرة ذوي الشوكت والاجلال الفخم قنصل دولت المسقوف في بغداد دام محروسا

أما المخلص على ما تعهدون بزيادة المحبه والخلوص لطرفكم وهذه مده لم

نتشرف بأوامركم وأما أن خبر مكاتبنا فهي ما أخذ منها الحجي عباس لطرفنا

بكلما في خاطرنا تشيد لصوبكم العالي وبلغيكم من الراس نحن موجودين

مبارك الصباح

يالله تمم بكم الكفاية دام الله تعالكم في ٢١ ذ ح ١٣١٥

مرفق : (٥)

رسالة الشيخ مبارك إلى القنصل الروسي في بغداد (كروغلوف) يطلب فيها الدخول تحت الحماية الروسية

5

حضرة ذي الشوكت والاجلال قنصل دولت العليه المقوف بولايت بغداد دام مجده

من عرض المخلص من المحب المخلص لحضرتكم العالي دمتم بالسرور ان لا يخفا حضرتكم

حالبه اني في بلدي من باب وجه مستقلين ولا لي جملت الدول تداخل معنا

دولت الترك بسبب املاكنا بطرفهم جاريه المكاتبه بيننا دون تمسك وظهر

طرفنا من رعيتنا رجل محركه فهو الشقي يوسف ابن ابراهيم ومن مدة ثلاث سنوات

كان بولايت البصره وبذل جملت دراهم بالولايه وبالاستانه مقصده فسادنا

لا حصل بيده وبعد ذلك اختفا ونحوه اهو واتباعه انهو سافر الى الهند

ومشا في اربعة عشر سفينه في طرف ايران من اسكلة بوشهر هنديان واجر منه

وسكنه المذكورين المفين نفر وقلدهم الاسلحه لمارتين واتا بجمعيه مقصده

الهجوم على بلدنا ليلا ونحن غافلين. ومن تيسير الله حصل من نبهنا قبل وصول

الشقي المذكور بيوم ولما اتانا تلقيناه وانطرد وراح مطرود مذلول وثم

نخوة ذلك دولت الترك وثبت هجومه عندهم وانحكم بالجنايه وبقا هذه

سنين يختفي من قطر الى الهند وفي شهر ذي الحجه عام الماضي راح الشقي المذكور الى ابن رشيد

الشقي وياه بعمل الافساد ولوقتها انا عرفت والي البصره محسن باشاه من الطرف

كذلك كلما يتشبثون بالحركات الشقي وابن رشيد انا اعرف والي البصره محسن باشاه

لدا لي المشار اليه رجل منصف ولعرض الكيفيه للمرجع وبيان المحذور وبيان

شقاق ابن رشيد والشقي على الفساد فلاكن الذي يسول الامر اليهم يتبعون

مصالحهم فلهذا افسدوا احوال حكومتهم وبالخاطر جهلو كاظم باشاه هو الواسطه

الذي كاظم باشاه الى ابن رشيد واتانا امر من الولايه ان كاظم باشاه

توجه الى ابن رشيد بحسب الاراده ويمنع ابن رشيد لتعرضنا ويرجعه الى بلده

ونحن ايضاً بحسب الامر نعود الى بلدنا فحالا حسب الامر الوارد لنا من الوالي ان هذ

كاظم باشاه فريق راجع الى ابن رشيد يمنعه فاذا نحن نبقى بتمحيقنا ينسبون

كتعدي منا فنحن حالا اخذنا الامر عدنا لاطرافنا متفرقين فليس حاسبين ابن رشيد

يتجاسر لحد وصول الفريق اليه وبعد ذلك ابن رشيد هجم على اطراف شايخنا

حمود ونحن عنده مسافة ست ساعات وصارت الوقوعه وتبين لنا هذا التجاسر

من ابن رشيد انه من تعلوهات كاظم باشاه هذه الكيفيه شرحناها لكم بكم العالي

تفصيلاً بحف وانا يا محبكم لمن شرفتو طرفنا بالعام الماضي هذا ما كنت اتمناه واجرت

لكم الخدمه والمراعاه بحسب دولتكم العليه وسلوتها بالسنه ولشفاة دولتكم لمحكم

ان يجعل مقامكم المخلص والاحترام واني ايضاً شفاهاً بلغت حضرتكم العالية اني ليس لي

نجاة منه وقوى انظاركم واني ايضاً بكتابي هذا التمس وتوقع انظاركم هذ

حاكم الكويت
مبارك الصباح

وادام الله بقائكم ٢٩ ذي حجه سنة ١٣١٨

وثيقة رقم (٣)

سري

القنصلية للإمبراطورية العامة الروسية

في بغداد ١٩ يونيو عام ١٩٠١ رقم ٣١٣

سيدي الكريم إيفان الكسييفتش

السفارة الإمبراطورية أصبحت على علم بتلك العلاقات التي تمكنت قنصليتي العامة من إقامتها مع شيخ الكويت مبارك الصباح.

والآن قرر هذا الشيخ المشهور بعد كثرة سماعه عن مجد القيصر الروسي العظيم والدولة الروسية الجبارة أن يدخل تحت حمايته السامية.

وقد طلب ذلك من سكرتير القنصلية العامة أوسينكو في البصرة بالقول، وبعد ذلك طلب منه بخطاب كتب بخط اليد، وتوجه إليّ أيضاً برسالة مماثلة، وأخيراً من خلال وكيله في بغداد يقترح بأن يرفع بنفسه في الكويت العلم الروسي.

إنني لا أنوي أن أثقل على معاليكم بشرح تلك الأسباب، التي دفعته إلى الإقدام على مثل هذه الخطوة الهامة تجاه روسيا، وهي واضحة للغاية وغنية عن التعريف. سأشير فقط إلى أننا أمام أمر واقع وحقيقة تاريخية جديدة تطرح أمام سياستنا طلبا يستوجب تقييمه الفوري والرد عليه.

يطالبنا بذلك الشيخ مبارك، الأمير الحر الثري، المالك العربي لجون القرين، المفتاح إلى صحراء الجزيرة العربية، وإلى وادي دجلة

تابع وثيقة رقم (٣)

والفـرات، الأمير الـذي دافع حتى الآن بكـل هذا النجـاح عن بلاده وحريته من تطاول أعدائه: سواء الإنجليز أو الأتراك، الـذين قدرّوا منذ زمن طويل أهمية الكويت.

فاحتلال البـلاد من قبل الأتـراك سيوصـل الحلقة المقـطوعة من ممتلكـاتهم من أرض روم (Erzurum) حتى قـطر، ويسلمهم في أيديهم المـدخل إليهـا من الخليج ومن الجـون، وعرب كـل الصحـراء داخـل البلاد ويرضخهم لسلطة الباب العالي.

والعكس بالنسبة للإنجليز **فـالشيخ مستقـل** . واحتلال الكـويت من قبلهم سيقطع تماماً وإلى الأبد الممتلكـات الجنوبيـة للسلطان: قطر والأحساء والقطيف، وسيشكل لهم قاعدة ارتكاز للعمـل ضد الأتـراك بعـد أن يفتح كـل نجد ووسط الجـزيرة العـربية لـدخـول الإنجليـز، ويسلمهم كل الساحل العربي للخليج الفارسي ويجعله انجليزياً.

هاتان القوتان تخوضان صراعـاً خفياً وضـارياً: البعض يسـير في طريقه بذكاء وتدريجياً، والبعض الآخر بلا خبرة وباندفاع وبدون خطة أو نـظام **لكن حتى الآن لا انجلترا ولا الأتـراك استـطاعـا أن يكسرا حرية الشيخ، وقبل الحملة الـتركية كـان يفلت كالثعبـان من أيديهم، ولم يسمح حتى آخر لحظة للإنجليز أو للأتراك بتثبيت تطلعهم للسلطة في إمارته الكويتية.**

ومن المفهوم تماماً أن مسألة الخليج الفارسي فيما قبل لم تكن تثير أي اهتمام خاص لـدى روسيا أو البلدان الأوروبيـة الأخرى، ووقتئـذ كـانت هذه المنـطقة بـالنسبة لنـا فقط للمراقبـة، وكـان دورنـا طبيعيـاً

تابع وثيقة رقم (٣)

وواضحاً ومنحصراً في العمل على تقوية النفوذ التركي هنا بدلا من الإنجليزي. لكن هذا كان فيما قبل، أما الآن فدورنا قد تغير. وقد ولّى زمان دور المراقب ـ فالآن لدينا ملاحة عبر الخليج، ولدينا قنصليات في بوشهر والبصرة وبومباي، وربما نقوم في المستقبل بالملاحة الروسية عبر دجلة. فالآن. الخليج والكويت من ورائه بالنسبة لنا ليسا كما كانا قبل عام مضى. وأهميتهما قد ارتفعت وأصبحا ضروريين لروسيا، وقد أثارا ضجة في كل مكان، وأصبحا مركز اهتمام يتطلب منا الانخراط أيضاً في الكفاح من أجل احتياجاتنا وحقوقنا في الخليج نفسه عموماً والكويت خصوصاً.

إن الأحداث الأخيرة في الكويت قد أعطت بوضوح كل الدلائل على النهاية القريبة للمسألة، فمن ذا الذي يستطيع أن يقطع لي بأن مسألة مستقبل الخليج أو جون الكويت لم تدرس أو تقرر في أحد مكاتب لندن أو برلين؟ وهنا عندما تحين ساعة التنفيذ، ماذا سنفعل نحن؟

يستحيل ألا نشارك في هذا الأمر، وأن نسمح لأحد غيرنا من الأجانب برفع علمه في الكويت، سواء كانوا فرنسيين أو ألمان أو إنجليز أو حتى أتراك.

ونحن نعرف أن الكويت ستصبح محطة ألمانية للسكك الحديدية، ومن ثم سيصبح الجون أيضاً ألمانياً، فمن يضمن لنا أن هذ لن يحدث؟ ومتى وكيف؟ وأعتقد أنه من الصعب عدم التسليم بأن من يقف وراء الأتراك في هذا الأمر هو عدونا المخيف ـ ألمانيا صديقة السلطان.

تابع وثيقة رقم (٣)

ومن الخطورة بمكان تدليل الجندي التركي وتدفئة الثعبان ومساعدة الباب العالي على احتلال الكويت، ويستحيل الموافقة على تأجيرها للألمان. لماذا نعطيها بلا مقابل للآخرين، بينما نستطيع نحن أن نستفيد منها.

والشيخ مبارك نفسه أشار إلى ذلك، ويجدر بنا أن نتصور أي ضربة يمكن أن نوجهها إلى الأتراك من هناك، إذا قررت مشيئة الإله أن نصطدم بهم، لكي نقدر بشكل كامل أهمية هذا الاقتراح للحرب القادمة، ناهيك عن الفوائد والمنافع الأخرى للجون المريح بالخليج.

ويخيل لي أنه من الضروري البدء فوراً في اختبار أفكار الشيخ واستطلاع السبيل أولاً، ثم نرسل إليه البواخر، ونبدأ المفاوضات معه شخصياً لنعرف ماذا يمكن أن يعطينا شيخ الكويت: الإيجار، أو الجون، أو الأرض، أو الصيد، وبعد أن نزن كل الأمور نقررها بأنفسنا، أو نأخذ استعداداتنا لنقول كلمتنا الحاسمة حين تحين لحظة قرار الآخرين، ونخرج بما هو مفيد لنا.

إنها حقيقة بالغة الأهمية، والقدر متقلب الأطوار وتغيراته سريعة، فربما يحدث بعد ذلك أن يغير الشيخ نمط أفكاره، لكن الآن الخطابات أمامنا وسوف نأسف إذا فوتنا فرصة نادرة في الحياة كهذه ـ فنهر الزمن يتدفق على مر العصور، لكن الموجة التي تمر لايمكن أن تعاد.

مع فائق احترامي واخلاصي الكامل، لمعاليكم

ياسيدي الكريم

خادمكم المطيع

أ. كروغلوف

وثيقة رقم (٤)

السفارة في الآستانة عام ١٩٠١

تقرير رقم ١٢٤٥

ص ٣٠٢ - ٣٠٣

القنصلية العامة للأمبراطورية الروسية

في بغداد ١٠ نوفمبر عام ١٩٠١
رقم ٤٥٨

سيدي الكريم

إيفان الكسييفتش!

أتشرف بإعلام معاليكم، أولا، بأنه في بداية شهر نوفمبر وصل إلى بغداد من البصرة - الحاكم العام للبصرة المخلوع بسبب الحادث الكويتي مع الإنجليز الفريق محسن باشا، ومن الآستانة الفريق نوري باشا أيضاً المعين محله والذي توجه في السابع من نوفمبر على أول باخرة إلى مكان خدمته، حيث تنتظره مهمة عويصة تتمثل - في حل المسألة الكويتية وإخراج الأتراك من ذلك المأزق العقيم والصعب، الذي وضعهم فيه المشير أحمد فوزي باشا بمشروعه الخاص باحتلال الكويت، ذلك المشروع الذي أضر بمصالح تركيا ضرراً بالغا وانعكس بشكل سيىء على الوضع السياسي العام في الخليج الفارسي، بعد أن منح الانجليز أفضل عذر ووسيلة لرد الاعتبار إلى مكانتهم التي هزتها تلك الأحداث وسط السكان على ساحل الخليج، وتقوية أطماعهم في الكويت.

تابع وثيقة رقم (٤)

ولا أخفي عليكم، بأن الغالبية هنا سواء من الأتراك أو الآخرين لاتثق كثيراً في نجاح الحاكم العام الجديد وإمكانية رأب الصدع الآن. وقد زارني محسن باشا وقال لي بصراحة بأن مستشاري السلطان مخطئون إذا كانوا يعتقدون بإمكانية حل هذه المسألة حلا مرضياً عن طريق تنفيذ كل طلبات ورغبات ابن رشيد العدو اللدود لمبارك الصباح.

على أية حال أفهمني والي البصرة السابق قبل توجهه إلى فرقته العسكرية في كركول بأنه يرغب أشد الرغبة في السفر إلى الآستانة ليشرح للقصر شخصياً كل تفصيلات الوضع حول هذه القضية المعقدة.

وإذ أعلم معاليكم عن ذلك، فإنني أرى من واجبي أن أخلص إلى القول بأن ١٢٥ شخصاً من فوج الخيالة رقم ٣٣ وأيضاً ٩٠ شخصاً من فوج الخيالة الثالث المرابطين ضمن القوات قرب السماوة والنجف، قد عادوا إلى بغداد في العاشر من نوفمبر.

مع فائق احترامي وإخلاصي الكامل لمعاليكم،

ياسيدي الكريم

خادمكم المطيع

أ. كروغلوف

وثيقة رقم (٥)

سري

وزارة الخارجية
القنصلية العامة
للإمبراطورية الروسية في البصرة
٩ يونيو ١٩٠٢
رقم ٢١ س.ج
تركيا الآسيوية

سيدي الكريم
إيفان الكسييفتش

أتشرف بابلاغ معاليكم بأنه في نهاية شهر مايو المنصرم حدث لقاء في الفيلية في مقر شيخ المحمرة خزعل مع مبارك شيخ الكويت.

حضر مبارك على خمس سفن شراعية برفقة ما لايقل عن ٥٠٠ عربي مسلح في النصف الثاني من شهر مايو إلى منطقة القصبة على الساحل الفارسي لشط العرب، مقابل الفاو تقريباً، وبعد إقامته هناك بضعة أيام، غادرها فجأة تماماً إلى الفيلية، بينما كان شيخ المحمرة في ذاك الوقت منشغلاً بالصيد في نهر قارون، فاستدعى بالتلغراف لاستقبال الضيف.

أما السبب الرسمي لهذا اللقاء فقد كان تعرض التاجر الكويتي خالد المنيس للنهب والسطو من قبل عربان قبيلة النصار المقيمين في الضفة الفارسية لشط العرب عند مصبه في الخليج الفارسي بالضبط والتي تخضع مباشرة للشيخ خزعل.

تابع وثيقة رقم (٥)

هذا التاجر وصل في بداية مايو على سفينته الشراعية الخاصة إلى البصرة، حيث اشترى منها أقمشة ومنسوجات كثيرة ،وسلعاً أخرى، وفي طريق عودته مر على المحمرة وتسوق منها أيضاً مشتريات كثيرة وكبيرة مما لفت نظر العامة في السوق المحلي من عربان قبيلة النصار.

وما إن غادر المنيس متوجهاً إلى الكويت واقتربت سفينته من العوامة الأخيرة عند المخرج إلى الخليج الفارسي، حتى أحاط بها مجموعة من القراصنة من عرب النصار، فقتلوا شخصين من الطاقم، وبعد أن أوثقوا الباقين اغتصبوا كل الحمولة، التي تقدر كما يقال بـ ٧٠٠٠٠ كرونة.

عاد المنيس إلى الكويت وقص على مبارك ما حدث له، فقام الأخير بإبلاغ المندوب الإنجليزي في بوشهر باعتباره ممثل سلطة البوليس في الخليج وحارس الأمن والهدوء في مياهه.

وفي الوقت ذاته ومع وصول مبارك إلى القصبة، توجهت سفينة المراسلة الانجليزية «Sphinx» إلى المحمرة.

وقد أدى ظهور شيخ الكويت على مقربة مباشرة من الفاو وبرفقته مثل هذا الحرس المسلح غير الطبيعي من حيث حجمه، إلى تخوف كبار المسؤولين الأتراك في البصرة، الذين خشوا إنزاله إلى الأراضي التركية، فتعجلوا في إرسال ٣٠٠ جندي على سفن شراعية، منهم جزء كان مرابطاً في أم الجرّاف (الغراف)، قرب الفاو، والجزء الآخر في أم الحساسيف، جزيرة صغيرة في شط العرب تقع بين مقر خزعل في الفيلية وكوت الزين الواقعة على الضفة التركية للنهر، حيث يملك مبارك أيضاً أملاكاً وعقاراً ضخماً.

تابع وثيقة رقم (٥)

ولقد اتخذت هذه الإجراءات النشطة بهدف إفشال خطط نسبت لمبارك الهجوم على منطقة الدورة، قرب الفاو، لاغتيال عدوه الشخصي يوسف بن إبراهيم، الذي اتخذ من هذا المكان في ذاك الوقت مقراً لإقامته وتعتبر هذه المنطقة ملكاً لعائلته. وقد بنت السلطات التركية اعتقادها هذا على شائعات قوية راجت في البصرة قبل بضعة أسابيع بأن مبارك يستعد للقيام بهجوم على الزبير الواقعة على بعد ساعتين من هنا بالخيول بهدف القبض على يوسف. وهذه الشائعات بالطبع لم تصدق، ومع ذلك أرسلت من البصرة إلى الزبير قوات تركية، وقام سكان هذه المدينة بتنظيم دوريات ليلية بها.

ويرجع اشتداد غضب شيخ الكويت من يوسف إبراهيم إلى اعتقاده بأن الأخير، ـ ولدى مبارك مبرراته لمثل هذا الاعتقاد ـ يقف وراء الحملة الجديدة التي بدأها الأتراك ضده، والذين قرروا مبدئياً إعادة تسجيل كل ممتلكات الشيوخ الكويتيين الواقعة في حدود الأراضي التركية وتعتبر حالياً ملكاً لمبارك، باسم أولاد أخيه محمد حاكم الكويت.

وأمام احتمال تطور الأمور إلى هذا الحد صار مبارك في رعب شديد لدرجة أنه طلب فوراً مساعدة الإنجليز، الذين أرسلوا إلى البصرة سفينة المراسلة «Sphinx» ويختا شبه عسكري تابع للفيلق العام الإنجليزي في بوشهر «Lawrence»، بحجة الاحتفال على مستوى لائق بعيد جلوس الملك إدوارد السابع على العرش في ٢٦/١٣ يونيو. لكن في حقيقة الأمر صدرت إلى قادة هاتين السفينتين أوامر بتقديم الدعم الفعال للقنصل الانجليزي المحلي الذي طالب والي البصرة بالآتي:

تابع وثيقة رقم (٥)

١ ـ اطلاق سراح وكيل مبارك في البصرة عبد العزيز بن سالم البدر الذي اعتقله الأتراك.

٢ ـ تسليمه شخصين من آل نصار من بين القراصنة، كانا قد نهبا المنيس، وفرا - حسب تصريح شيخ المحمرة خزعل - إلى حدود ولاية البصرة.

٣ ـ الاحتجاج على تسليم أراضي مبارك لأولاد أخيه، وعلى مايبدو، كان الرفض هو نصيب كل هذه المطالب للإنجليز، وقام القنصل المحلي، كعادته، بطلب العون من الأستانة.

أما مبارك فقد بقي في المحمرة لمدة أسبوع تقريباً، وبعد ذلك عاد راجعاً من حيث أتى، لكنه لم يركب النهر الكبير، بل عاد عبر مجرى صغير مهمل من نهر قارون يصب في الخليج الفارسي. والسبب في عودة شيخ الكويت إلى إمارته عبر هذا الطريق الغريب يرجع، على مايبدو، إلى تخوفه من احتمال تعرضه لهجوم من جانب يوسف إبراهيم، الذي كان بدوره في ذاك الوقت يستعد للمقاومة المستميتة.

على أية حال فإن لقاء الشيخين لم يكن من الممكن إلاّ أن يتسم بطابع سياسي لسبب واحد وهو أن مفاوضاتهما التي جرت في سرية تامة، قد شارك فيها بفاعلية نائب القنصل الإنجليزي المحلي ماك دونال (Mac Donall).

وبالرغم من كل السرية التي أحيطت بها المفاوضات، إلا أن شائعات كثيرة جداً قد أطلقت في البصرة بشأنها. وثمة تحالف سري بين الشيخين الحاليين للمحمرة والكويت، وقد سبق أن أبلغت عنه قنصليتي اليكم، وهذا جعلنا نرجح بأن لقاء مبارك وخزعل قد

تابع وثيقة رقم (٥)

استهدف تعزيز التحالف المذكور. وتأكد لنا ذلك أكثر حيث إن مبارك لم يقطع صداقته مع خزعل، بل أقرصه لتمكينه من مقاومة الحكومة الفارسية في قضية الجمارك البلجيكية ليس فقط ببنادق قيمتها ٨٠٠٠ ليرة تركية، بل بأموال قدرت بـ ١٢٠٠٠ ليرة تركية. ونصح الإنجليز مبارك بعدم الاستعجال في تحصيل الدين منه كي يبقى شيخ المحمرة بهذه الطريقة تابعاً له مادياً بدرجة ما.

وإلى جانب مبارك فإن خزعل مدين بـ ١٥٠٠٠٠ روبية ليوسف بن إبراهيم الشهير، وبمبالغ أكبر لبعض الأشخاص الآخرين، لكن رغم مديونيته هذه فإنه ينوي، كما سمعنا، أن يفك رهان كل الأراضي التابعة لإدارته من الحكومة الفارسية، مثلما فعل مع خانات بختيار، مع تعهده طبعاً بتأدية ما عليها الآن للحكومة من إتاوات وخراج.

والذي أوحى بهذه الفكرة لخزعل، على مايبدو، هم الإنجليز الذين يخيفونه طال الوقت من تطاول طهران على استقلاله والآن يرهبونه بشائعات جديدة حول نوايا الشاه في نقل جزء كبير من الحاميات العسكرية في شوستر وديزفول إلى المحمرة، وبناء قلاع على كل أراضي قارون السفلى.

ومن أجل إتمام الشراء المذكور أراد خزعل أن يبيع كل ممتلكات عائلته الواقعة في حدود تركيا، لكن بريطانيا العظمى لايرضيها مثل هذا التطور للأمور، ومن ثم فإن الإنجليز ـ حسب الشائعات ـ يعرضون على شيخ المحمرة بالحاح أن يقترض منهم الأموال. أما خزعل الذي يدرك لعبتهم، فقد رفض الموافقة على هذه الصفقة،

تابع وثيقة رقم (٥)

ولذا ثمة اعتقاد بأن(مبارك) قد طلب إليه التأثير في صديقه وحليفه لكي يتعاون مع انجلترا.

علاوة على أن ثقة شيخ المحمرة في وعود الإنجليز بالمساعدة والدعم قد اهتزت بقوة، لأنهم - حسب المعلومات المتوافرة لدى قنصليتي - قد تخلوا عن خزعل في حكاية الجمارك الأخيرة وتركوه بمفرده، وهو قد وجه لوماً ودياً بهذا الشأن إلى نائب القنصل الإنجليزي في المحمرة، ورد عليه مندوب بريطانيا العظمى بكلام معسول وتوضيحات بأن الأخيرة لاتتخلى أبداً عن أصدقائها وقت الشدة. والدليل على هذا القول كان من المفروض أن يتمثل في شهادة شيخ الكويت عن النتائج الطيبة التي يحققها من صداقته للإنجليز.

ومن واجبي أن أضيف بأن السبب في تأخير إرسال هذا التقرير يرجع إلى ما أصبت به من مرض الملاريا، التي حالت نوباته المستمرة دون انشغالي بالعمل.

وسوف ترسل نسخا من هذا التقرير إلى كل من السادة: مدير القسم الأول، والسفير فوق العادة، والوزير المفوض في طهران.

مع فائق احترامي وإخلاصي الكامل، لمعاليكم

ياسيدي الكريم،

خادمكم المطيع

وثيقة رقم (٦)

رقم ١٧٦٦ ـ ١٠ اكتوبر ١٩٠٢

وزارة الخارجية
قنصلية الإمبراطورية الروسية في البصرة
٧ سبتمبر عام ١٩٠٢ـ رقم ١٥٩
تركيا الآسيوية

سيدي الكريم

إيفان الكسييفتش

في النصف الثاني من أغسطس هذا العام وقع الحادث التالي، الذي يدل على أن يوسف بن ابراهيم العدو اللدود للشيخ الكويتي بعيد كل البعد عن ترك نواياه بالتخلص من مبارك الصباح بأي طريقة كانت.

قابلت السفينة الحربية لابوينغ «Lap Wing» في أثناء إبحارها من الكويت إلى البصرة خمسة مراكب شراعية صغيرة متجهة إلى الكويت عبر قناة خور عبدالله، التي تفصل جزيرة بوبيان عن البر.

أصدر قبطان لابوينغ «Lap Wing» إشارة إليها بالتوقف، وبينما استجابت ثلاثة مراكب لإشارته، انطلق المركبان الآخران في محاولة للفرار واتجها نحو بهمشهر ـ الفرع القديم لنهر قارون على أمل الاختفاء هناك.

بادر القبطان الإنجليزي فوراً بإنزال زورقين إلى الماء لمطاردتهما مع بحارة مسلحين وضابطين.

تابع وثيقة رقم (٦)

وعندما اقترب الزورقان من البومين، قام طاقم الأخيرين بإطلاق النار عليهما، فكانت النتيجة بحسب مايؤكد الإنجليزي مقتل بحار وجرح آخرين. ففتح الزورقان النار بدورهما، مما أدى إلى مقتل ٧ من العرب، ونجا باقي الطاقم بالسباحة واختفوا في الأراضي الفارسية تاركين بومهما لمهب الريح.

لم تسمح السلطات التركية لقبطان لابوينغ «Lap Wing» بدفن البحار القتيل في الفاو، فتوجه إلى المحمرة - قبل انتهاء فترة (الكرانتين)، المقررة لمدة يومين للسفن العسكرية - ومنها إلى البصرة، قاطرا خلفه كلا البومين.

وعلى الفور بادر القنصل الإنجليزي المحلي غ. براتيلاف بتقديم طلب إلى الوالي مصطفى نوري باشا باعتقال يوسف بن ابراهيم، متهماً إياه بإرسال المراكب الخمسة المذكورة عالية مع طاقمها المسلح نحو الكويت بهدف الهجوم على مبارك.

وبالفعل اتضح من المعلومات التي توافرت للقنصلية أن يوسف ابن إبراهيم بعد اتفاقه مع عشرين شخصاً من حاشية مبارك كانوا متبرمين من حكمه، دبر عملية اغتيال شيخ الكويت.

وتحقيقاً لهذا الهدف قام بتجنيد ١٢٠ شخصاً من العرب المسلحين وأرسلهم إلى الكويت على المراكب الخمسة وجهزهم بكل ماهو ضروري للهجوم ليلاً على قصر مبارك، مثل سلالم الحبال وما شابه ذلك.

ومن حسن حظ الأخير أن أحد المتآمرين أفشى السر، فتوافر لدى شيخ الكويت الوقت لتحذير القنصل العام الإنجليزي في

تابع وثيقة رقم (٦)

بوشهر، فبادر على الفور بإرسال «Lap Wing»، التي صدرت إليها الأوامر بالتوجه إلى المياه المحيطة بالكويت والبحث عن مراكب يوسف ابن إبراهيم.

وحين رأت مراكب الأخير السفينة العسكرية الإنجليزية من بعيد، تمكنت ثلاث سفن منها من الاستعداد للفحص والتفتيش فأطلق سراحها بسلام، أما البومان الآخران فلم يوفقا في الاختفاء بالمياه الضحلة لبهمشير في حينه ووقعا في قبضة الإنجليز. ومن الطاقم الذي فر إلى الأراضي الفارسية تم اعتقال ١٢ شخصاً من قبل العرب المحليين، الذين أوثقوا رباطهم وأرسلوهم إلى شيخ المحمرة خزعل. ويقال إن الأسرى الذين تم استجوابهم بإلحاح الإنجليز، رغم التعذيب الذي تعرضوا إليه، لم يعترفوا بالغاية من رحلتهم ولم يفشوا أسماء شركائهم.

وحين استدعى يوسف بن إبراهيم من الزبير إلى الوالي للاستجواب، أنكر اشتراكه في هذه المؤامرة، واتهم بتدبيرها: خالد وحمود غير البالغين، ابني الشيخ محمد.

وقد أشار الوالي في حديثه معي إلى أنه قد قام بتحذير يوسف بن إبراهيم، لكنه سلم هذه القضية إلى الآستانة، لأن القنصل الإنجليزي المحلي لم يستطع أن يقدم الأدلة الكافية لإدانة يوسف بن إبراهيم، ومن غير الممكن تلبية طلب الإنجليز بناء على اتهام عار ضده دون تلقي الوالي لأوامر بذلك من استانبول.

مع فائق احترامي وإخلاصي الكامل، لمعاليكم

ياسيدي الكريم

خادمكم المطيع أ. آداموف

وثيقة رقم (٧)

السفارة في الآستانة
تقرير رقم ١٢٦٦
ص ٣ - ١٧

القنصلية الروسية الإمبراطورية
في البصرة
٨ يناير عام ١٩٠٣
رقم ١٩
تركيا الآسيوية

سيدي الكريم

إيفان الكسييفتش

تلقيت برقية سرية من القائم بالأعمال في الآستانة يوم ١١ نوفمبر من العام الماضي، أوعز لي فيها بالسفر إلى بندر بوشهر لاستقبال ومرافقة الطراد «أسكولد» إلى الخليج الفارسي، وكان من المقرر وصوله إلى الميناء يوم ٢٤ نوفمبر.

إلا أن وصول الطراد إلى بوشهر قد تأخر بسبب تسلم الفحم، مما أدى إلى إدخال بعض التعديلات على الجدول الأولي، فتوجه «أسكولد» فقط ليلة ٢٨ نوفمبر نحو الكويت، حيث وصلناها في ٢٩ نوفمبر مع غروب الشمس.

وفي اليوم التالي هبت ريح عاتية قطعت كل الاتصالات مع المدينة، وفي صباح الأول من ديسمبر فقط تمكنا من النزول إلى

تابع وثيقة رقم (٧)

الساحل، حيث وجدنا الخيول المرسلة من قبل مبارك، فاعتليناها أنا وضابطان وصلا معي وتوجهنا إلى بيت الشيخ.

أدخلنا إلى حجرة استقبال على الطريقة الأوروبية، ومحتوياتها مهداة من الإنجليز بدءاً من الأثاث المصنوع في بومباي والسجاد الأوروبي المفروش على الأرض، وانتهاء باللوحات الزيتية للقياصرة الإنجليز والملكة المرحومة فيكتوريا.

وأمام المدخل استقبلنا مبارك بنفسه، الذي ـ حسب قول من رآه من قبل ـ هرم بشدة وتدهورت صحته في الآونة الأخيرة، وعقب تبادل التحية وعبارات الترحيب أجلسنا بجواره، وعلى الفور اعتذر لنا لعدم تمكنه بالأمس بسبب العاصفة من إرسال ابنه إلى الطراد مع الهدايا العربية التقليدية كالعجول والخرفان.

وفي الحديث الذي دار بعد ذلك بحضور الابن الأكبر للشيخ وهو جابر وسكرتيره عبدالله الملا، أشار مبارك إلى أنه هذه المرة يستقبل في بيته ثالث قنصل روسي، وإنه سعيد جداً لتعرفه عليّ بصورة خاصة باعتباري قنصلاً في البصرة نظراً لوقوع البصرة على مقربة مباشرة من أملاكه.

وانتقلنا في الحديث التالي إلى زيارتنا للخليج الفارسي وسفننا التجارية، فأعرب الشيخ عن أسفه لعدم زيارة أية سفينة منها حتى الآن للكويت، على الرغم من استعداده شخصياً لبذل كل ما في وسعه من أجل تطوير التجارة الروسية في ممتلكاته.

وثمة اهتمام خاص أثارته لدى مبارك مسألة الخط الحديدي لبغداد، ومالبث أن استفسر مني بالتفصيل عما تكتبه الصحف

تابع وثيقة رقم (٧)

الأوروبية في هذا الصدد. فنقلت له باختصار كل ما قد يهمه من أخبار، ونوهت من بينها إلى أن الصحافة الأجنبية تشير إلى احتمال أن تتنازل انجلترا عن الكويت لألمانيا باعتبارها المحطة النهائية للخط الحديدي.

ومثل هذا التصرف الوقح من الإنجليز في الأراضي التي يعتبرها مبارك جزءاً لايتجزأ من ممتلكاته، قد أثار ثورة غضب لدى هذا العربي المتزن وصاح متعجباً: «أنا هنا الشيخ، ولن أسمح لأحد بأن يتصرف في أملاكي».

قال لنا مبارك وهو يودعنا إنه بمناسبة الصيام يشعر بنفسه مجهداً، ولذا لن يتمكن من المجيء بنفسه إلى الطراد، لكنه سيرسل ابنه الأكبر جابر وراءنا، وبالفعل سرعان ماجاء الأخير إلى «اسكولد» على ظهر مركب شراعي كبير وبرفقته حاشية كبيرة من كبار القوم في المدينة والشيوخ المقربين لمبارك، وتم إطلاعهم بالتفصيل على الطراد كله.

وقبل مغادرة الشيخ جابر أهداه القبطان باسمه بندقية صيد، ولمبارك مسدساً مطلياً بالنيكل.

ولم تطلق المدفعية أية قذائف تحية للشيخ جابر باعتباره شخصية لاتتمتع بأي وضع رسمي، رغم أن البعض من حاشيته كان يزعم بأن السفن العسكرية الإنجليزية تحييه بخمس قذائف.

ولرد الزيارة أرسل القبطان كبير ضباطه، فرافقته أنا وبعض الضباط الآخرين ونزلنا مرة أخرى إلى الساحل وزرنا مبارك الذي استقبلنا بنفس الترحيب السابق.

تابع وثيقة رقم (٧)

وفي هذه المرة لم نمكث طويلاً عند الشيخ، ولذلك اقتصر حديثنا على المجاملات التقليدية، غير أن مبارك أكد بصورة خاصة بأنه في يوم وصولنا إلى الكويت كان من المقرر أن يغادر المدينة لقضاء بعض حاجاته، لكنه أجَّل السفر خصيصاً لاستقبال الطراد.

إن مغزى كلامه يكتسب أهمية أكبر إذا ما أخذنا بعين الاعتبار - مثلما علمت أنا فيما بعد - بأن نائب القنصل الإنجليزي في بوشهر كان قد زار الكويت يوم ٢١ نوفمبر مع اليخت «لورنس»، وحاول أن يقنع الشيخ بإلحاح بأن يغادر إلى مقره الواقع خارج المدينة قبل وصول «أسكولد».

وفي اليوم التالي الموافق ٢ ديسمبر غادرنا الكويت في الصباح الباكر، حيث كان القبطان يتعجل الوصول إلى بندر عباس قبل البدء في الاحتفالات المكرسة لصاحب الجلالة الإمبراطور.

ولهذا السبب كان توقفنا في «لنجة» قصيراً جداً لمدة يوم واحد هو الرابع من ديسمبر، ورغم ذلك تمكن القبطان من تبادل الهدايا والزيارات مع السلطات المحلية التي بادرت بزيارته أولاً، وقام عدد كبير لايحصى من الزوار بتفقد الطراد.

وفي أثناء نزول القبطان إلى الساحل أطلقت المدفعية الساحلية ٩ طلقات تكريماً له.

وفي صباح الخامس من ديسمبر ألقى «أسكولد» بهلبه في مياه بندر عباس، وقام بتبادل طلقات التحية مع السفينة الفارسية «بيرسيبوليس»، غير أن سوء تفاهم بسيط قد حدث نتيجة عدم اكتمال العدد المقرر لطلقات رد التحية للأمة الروسية من قبل الفرس،

تابع وثيقة رقم (٧)

وسرعان ما سوى على الفور بفضل كرم أخلاق الحاكم العام لبوشهر ميرزا رضا كولي خان سوار المعظم، الذي استقل «بيرسيبوليس» لتفقد الموانى الفارسية للخليج، وأمر الفرس بإطلاق باقي الطلقات في حضوري.

ورداً على الدعوة الشخصية التي وجهها إليه قبطان الطراد للمشاركة في احتفالات السادس من ديسمبر، أعلن سوار المعظم باستعداد كبير أنه يعتبر أن من واجبه المشرف الاحتفال معنا باليوم المبجل لصاحب الفخامة الامبراطورية جلالة الامبراطور آمر أمة الفرس الصديقة، ولذلك فهو يلغي سفره رغم الأمور التي لاتحتمل تأجيل عودته فوراً إلى بندر بوشهر.

وعندما تأكدت صحة الشائعات التي بلغتنا في «لنجة» عن وجود الكوليرا في منطقة ميناب الواقعة على بعد ٥٠ ميلاً من بندر عباس، قرر القبطان عدم السماح لأي غرباء بالصعود إلى الطراد بحجة الاستعدادات لعيد القيصر، وهذا الإجراء الاحتياطي للحرص جعل سكان بندر عباس يشاهدون طرادنا من بعيد، ومع ذلك أعجبوا به وبمواسيره ومدافعه الجبارة البارزة خارج سطحه.

وفي اليوم التالي الموافق السادس من ديسمبر حضر الحاكم العام مع حاشيته في أبهى الأزياء الرسمية الكاملة وشاهد الصلوات والعرض الذي تلاها.

واشتركت المدفعية أيضاً مع السفينة الفارسية من على الساحل في إطلاق التحية وكانت منذ الصباح مزدانة بالأعلام.

وخلال الإفطار وبحضور السلطات المحلية رفعت الأنخاب في

صحة صاحب الجلالة الإمبراطور وكل عائلة القيصر، وكذلك في صحة صاحب الجلالة الشاه الفارسي.

وفي نفس اليوم وصلت قبل غروب الشمس بنصف ساعة السفينة الإنجليزية «Coslack» وبدعوة من القبطان أيضاً ازدانت بالأعلام وأطلقت تحية من ٣١ طلقة، الأمر الذي أدى إلى إنتشار شائعات طريفة في المدينة تزعم بأن الانجليز يخافون من الروس بشدة لدرجة أنهم مستعدون لإطلاق التحية لهم دون تلقي الرد عليها منهم.

وفي السابع من ديسمبر تحركت «بيرسيبوليس» بعد أن تبادل معها طرادنا طلقات التحية الوداعية، وأرسل القبطان كبير ضباطه ليرد الزيارة للحاكم في بندر عباس، وعندما هبطنا معه إلى الساحل أطلقت المدفعية الساحلية تحية له من ١٣ طلقة.

وهكذا بعد أن أنجز الطراد «أسكولد» المهمة التي كلف بها، غادر الخليج الفارسي في الثامن من ديسمبر مساء، بعد أن أرسل القبطان هداياه إلى الحاكم المحلي وسلمني مغلفاً سرياً باسم الأميرال البارون شتاكيلبرغ لتسليمه للحفظ لدى القنصلية العامة في بوشهر.

وانتظرت أول باخرة متجهة نحو البصرة لأستقلها، لكنني اضطررت للانتظار في بندر عباس حتى ١٣ ديسمبر، عندما غادرت سفينة المراسلة الإنجليزية المتجهة إلى محل عملي لأصل إلى البصرة يوم ٢٠ من ديسمبر.

ونظراً لأن القائم بالأعمال في الآستانة في برقيته المذكورة عالية لفت انتباهي الخاص إلى الكويت، فقد انتهزت فرصة وجودي القصير

بها لأجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول نشاط الإنجليز، وكذلك لأختبر مدى صحة بعض الشائعات التي وصلتني في البصرة.

تسعى الحكومة الهندية إلى ضم الكويت إلى مجال نفوذها، فقررت أن تربطه بالمركز الرئيسي لنشاطها في الخليج الفارسي - بندر بوشهر، مثلما بالكابل أيضاً وبالرحلات البريدية المنتظمة.

وتحقيقاً لهذا الهدف قامت سفينة الكابلات الإنجليزية في النصف الثاني من نوفمبر بمسح تفصيلي للمياه الكويتية، أما الحكومة الهندية فقد أجرت في الوقت ذاته مفاوضات طويلة مع الشيخ نفسه حول افتتاح مكتب بريد في الكويت وإقامة اتصالات بريدية منتظمة مع موانى الخليج الفارسي والهند.

وفي البداية قاوم مبارك افتتاح مكتب البريد لاقتناعه بأن فتح مكتب كهذا مرهون فقط بوجود قنصلية، وبالتالي إذا ما افتتح فسيكون من حق الدول الأخرى أن تفعل مثل الإنجليز.

لكن الشيخ الكويتي اضطر في نهاية المطاف إلى التنازل عن ذلك، خاصة وإن التجار المحليين المرتبطين مع الهند بعلاقات تجارية نشيطة كانوا يؤيدون إقامة الرحلات البريدية.

ومع افتتاح الأخيرة ستنتقل وكالة شركة «British India Steam Navigation Co» من مقرها في بيت الشيخ إلى مبنى آخر منفرد وسط المدينة وقد تم استئجاره بالفعل.

وبالتالي فمع وجود الاتصالات البريدية والبرقية مع الكويت سيسهل على الحكومة الهندية أن تتابع سير الأحداث في تلك المناطق.

تابع وثيقة رقم (٧)

ومن اللافت للنظر هنا أن الإنجليز لتعزيز نفوذهم في الكويت والدول المجاورة يتبعون هنا أيضاً نفس الإجراءات المتتالية، التي تميزت بها بداية نشاطهم في نفس الخليج الفارسي، ولذلك فمن الممكن الترجيح بأن الخطوة التالية ستكون - تأسيس قنصلية انجليزية في الكويت، الأمر الذي تدور حوله بالفعل شائعات قوية.

وإن اتخاذ خطوات أكثر جرأة الآن من قبل الإنجليز لايتيحه الآن الوضع الراهن Status que، الذي توافر لهم في الآستانة، والذي يحاولون أيضاً بمختلف الحجج أن يتهموا تركيا بخرقه لكي يضمنوا لأنفسهم نهائياً حرية الحركة والتصرف.

ومن وجهة النظر الإنجليزية فهم يتمنون أن يتم خرق الوضع الراهن Status que عن طريق الهجوم السافر على الكويت من قبل أمير نجد ابن رشيد، لكن نظرا للإجراءات التي اتخذتها الحكومة التركية لمنع نصيرها من اتخاذ خطوة مجازفة كهذه.

وقد أقنع الإنجليز شيخ الكويت بالهجوم على مدينة الزبير المجاورة للبصرة والمعروفة بأن كل سكانها، وعلى رأسهم شيخهم خالد، من أكثر المتعصبين وأشدهم لابن رشيد.

وراجت الشائعات المبهمة حول الهجوم المزمع على الزبير منذ فترة طويلة في البصرة، إلا أن السلطات التركية، كما هي عادتها، لم تتخذ سوى أنصاف الحلول، فأرسلت إلى هناك وإلى المناطق المحيطة عدداً من الجنود.

وعقب سلسلة كاملة من الهجمات الصغيرة على تجمعات أهل الزبير، والتي لم تلفت أي اهتمام بالمرة باعتبارها ظاهرة عادية جداً وسط القبائل العربية المجاورة، قام تجمع كبير من عرب قبيلة مطران الموالية لمبارك بالهجوم يوم ٢٢ نوفمبر على منطقة الرقاعى التي تبعد ٥ ساعات عن الزبير، واستولوا على عدد كبير من الأغنام والماشية والإبل المملوكة لشيخ الزبير خالد وللبعض الآخر، وقتلوا ثلاثة من الرعاة وجرحوا ١٦ شخصاً.

ولم يجرؤ الخصم على مهاجمة المدينة نفسها، وانسحب على عجل مع ما استولى عليه من غنائم.

وعندئذ زار الوالي الزبير ليستوضح بنفسه شخصياً هذه القضية، لكن خالدا رفض تدخل السلطات انطلاقاً من قناعته بأن هذا ـ على حد تعبيره ـ من شأن حساباتهم العربية الشخصية.

وقد وصل خبر الهجوم على الزبير إلى ابن رشيد المرابط على مشارف الرياض، وأثار لديه قراراً بتخويف مبارك، والرد بالمرة على الشائعات الكاذبة المروجة حول هزيمته على يد ابن سعود.

وقد راجت شائعات قوية حول انتصار الأخير قبل سفري بالتحديد، لكن بعد الاختبار الدقيق لمدى صحتها وبما في ذلك داخل الكويت أيضاً، اتضح أنها منافية تماماً للواقع وأن الأمور كانت على عكس ماروج.

فبعد أن ملّ ابن رشيد من استمرار حصاره للرياض على مدى خمسة شهور وأمام جدرانها المحصنة جيداً وتسلّحها بأربعة مدافع إنجليزية، قرر أن يلجأ إلى الدهاء العسكري لاستدراج ابن سعود إلى

معركة مكشوفة، فترك قرب الجدران فصيلة صغيرة من الفرسان وانسحب هو عن المدينة. وفور أن هم الخصم بالخروج انطلق فرسان ابن رشيد وكأنهم يفرون لكي يتعقبونهم، وتوجهوا صوب مكان توقف القوات الرئيسية. غير أن ابن سعود تكهن بالمصيدة المنصوبة له وقرر أنه من الأصوب والعودة إلى داخل المدينة.

وبالتالي لم تحدث معركة حقيقية كي يجري الحديث عن النصر، ومع ذلك أخذ أعداء ابن رشيد يتحدثون بفرحة وسعادة عن هزيمته.

وكل هذا في نهاية المطاف جعل الأمير العربي المعتز بكرامته يظهر بطريقة مفاجئة للجميع يوم ٩ ديسمبر قرب الجهرة الواقعة على بعد بضعة ساعات من الكويت، ويستولي على غير القليل من الماشية المملوكة لقبائل عريب دار ومرّة وغيرها الموالية لمبارك.

هب الشيخ على الفور وتصدى للخصم على رأس فصيلة قوامها ألفا رجل، لكنه لم يجرؤ على مهاجمة ابن رشيد رغم أن قوات الأخير قليلة للغاية، وقبل أن يصل الجهرة، التف عائداً إلى الكويت.

وفي ذلك الحين أخذ ابن رشيد ينسحب بهدوء مع غنائمه في اتجاه الزبير، ثم توقف على بعد ٨ ساعات منها وظل مرابطاً في ذلك المكان ٣ أيام، أجرى خلالها مفاوضات مكثفة مع سلطات البصرة.

وانزعجت الأخيرة جداً من هذا التصرف المفاجئ لأمير نجد، وانهالت الأوامر من استانبول مرة أخرى، تؤكد منع أي عمليات عدائية ضد الكويت، وسارع وإلى البصرة بإرسال الرائد حسني بك إلى ابن رشيد ومعه توصيات خاصة من نفس هذا القبيل.

تابع وثيقة رقم (٧)

ومع ذلك لم يتخل الإنجليز عن خطتهم لاستدراج الأتراك وابن رشيد للتصرف النشيط، فأقنعوا (مبارك) على تكرار المحاولة لغزو الزبير.

وبالفعل عقب شهر تقريباً من الهجوم الأول، وبالتحديد يوم ٢٠ ديسمبر قامت فصيلة من الكويتيين قوامها ٤٠٠ رجل تحت رئاسة أحد أبناء مبارك - كما قيل وهجمت على منطقة البرجسية التي تبعد عن الزبير بمسافة ٤ ساعات، واستولت على كثير من الجمال المملوكة لإبراهيم البسام شقيق وكيل ابن رشيد في البصرة، وبالطبع على بضعة عشرات من الأغنام التي يمتلكها النقيب.

بيد أن عرب مبارك لم يجرؤوا على مهاجمة الزبير نفسها مرة أخرى، وسارعوا بالانسحاب. وكاد أهل الزبير أن ينطلقوا خلفهم ليطاردوهم لولا نصائح وإنذارات الوالي التي استوقفتهم ومنعتهم من ذلك.

وكل ما سبق ذكره يبين بوضوح كامل أن الإنجليز يعملون بنشاط من أجل إخراج الأتراك من وضع التريث والانتظار، وبعد فشلهم في الزبير، قرروا على ما يبدو اللجوء إلى الوسيلة الأخيرة، ألا وهي مهاجمة ابن رشيد في وقت واحد من الجناحين، أي من جهة الكويت ومن جهة الرياض.

وثمة معلومات وصلت إلى البصرة، تفيد بأن جيش مبارك بقيادة ابنه جابر وقوات ابن سعود بقيادته شخصياً ينسقان معاً للهجوم المشترك على ابن رشيد.

وقام الأخير، بدوره، باستدعاء الشيوخ الموالين إلى منطقة الحفر

تابع وثيقة رقم (٧)

التي تبعد عن الزبير بمسافة ٤ أيام، ويتشاور معهم بشأن المعركة المقررة.

ومن الصعب التكهن حتى الآن بنتيجة هذه المعركة الحاسمة بين الشيخين بسبب مايسود في وسط الجزيرة العربية، لكن ثمة اعتقاد بأن الإنجليز، بطريقة أو بأخرى، سيتمكنون من التدخل في شئون الجزيرة العربية.

ومن واجبي أن أرفق نسخة من هذا التقرير في نفس الوقت إلى السيد مدير القسم الأول.

مع فائق احترامي واخلاصي الكامل لمعاليكم،

ياسيدي الكريم

خادمكم المطيع

أ. آداموف

وثيقة رقم (٨)

السفارة في الآستانة
تقرير رقم ١٢٦٦
ص ٣١ - ٣٥

القنصلية الروسية الإمبراطورية
في البصرة
١٢ مارس عام ١٩٠٣
رقم ٥١
تركيا الآسيوية

سيدي الكريم

إيفان الكسييفتش

في الأيام الأخيرة من شهر فبراير الماضي عقد في الكويت لقاء بين الشيخ مبارك وعبد العزيز بن سعود.

والهدف الرئيسي لهذا اللقاء هو تطلع ابن سعود لإقناع شيخ الكويت بمساعدته في الصراع ضد أمير نجد ابن رشيد.

وتحقيقاً لهذا الهدف ترك ابن سعود الرياض بعد أن كلف أقرباءه بالدفاع عنها، وتحرك مع فصيلة صغيرة العدد نحو الكويت في منتصف فبراير الماضي، وقبل وصول الأخيرة بيوم واحد توقف في الطريق واتصل بمبارك، مقترحاً عليه العمل معاً ضد عدوهما المشترك.

قوبل هذا الاقتراح بتعاطف كامل من جانب الشيخ الكويتي، وتمت دعوة ابن سعود إلى الكويت، فقبل الدعوة ووصل إليها على الفور، حيث أجرى على مدى بضعة أيام مفاوضاته شخصياً مع مبارك.

تابع وثيقة رقم (٨)

وأسفرت هذه المفاوضات عن موافقة مبارك على مساندة ابن سعود، الذي تعهد بدوره أن يتخذ الإجراءات الضرورية لمنع ابن رشيد من مهاجمة الكويت.

وبموجب هذا الاتفاق وضع مبارك مجموعة كبيرة من الكويتيين المسلحين تحت تصرف ابن سعود، غادروا معه الكويت وانضموا إلى العرب المرافقين له.

ولا توجد معلومات حول ما إذا كان هذا اللقاء قد قرر الآن بدء العمليات الحربية ضد ابن رشيد، أم لا. لكن يمكن الترجيح بأن ابن سعود سيبقى منتظراً أول خطوة من جانب أمير نجد، الذي بوده أن يبادر باتخاذها لولا الإلحاحات الشديدة للسلطات التركية التي تحاول بكل الوسائل أن تمنعه من شن أية عمليات حربية جادة.

وبناء على هذه التعليمات يقتصر نشاط ابن رشيد في الوقت الراهن على محاولة منع وصول المواد الغذائية إلى الرياض، التي ـ وفقاً للشائعات ـ يتهددها الجوع في المستقبل القريب فعلاً.

وقد حدث اللقاء الكويتي المذكور عاليه في نفس التوقيت مع زيارة سعدون باشا للكويت، ابن الشيخ السابق للمنتفق والذي يقيم بصفة دائمة في الناصرية. ويبدو أن ذلك لم يكن أبدا مجرد صدفة، وإنما نابع من رغبة الحليفين في تأمين نفسيهما أيضاً على أية حال بمساعدة هذه الشخصية القوية جداً بين عرب المنتفق والتي تثير منذ أمد بعيد قلق السلطات التركية.

واشترك بالفعل سعدون باشا في المفاوضات الكويتية، وغادر الكويت في نفس الوقت مع ابن سعود، تاركاً على حدود ممتلكات

تابع وثيقة رقم (٨)

مبارك مجموعة كبيرة من عربانه بهدف الانضمام إلى الحليفين ـ مثلما يؤكدون هنا ـ في حالة الضرورة.

لم يخف أمر هذه الزيارة لسعدون باشا عن والي البصرة، الذي استدعاه على الفور للحضور إلى البصرة وأنكر تماماً زيارته إلى الكويت، مؤكداً بأنه كان فقط في الشامية بهدف تفقد المراعي والماشية التي يملكها هناك.

وفيما يخص الأسباب التي حدت بمبارك إلى اتخاذ هذ الإجراءات المشددة ضد ابن رشيد، فهي على مايبدو تنحصر، من جهة في تخوفه من احتمال أن يكرر مرة أخرى أمير نجد هجومه المباغت على الكويت، مثلما فعل في ديسمبر العام الماضي، ومن جهة أخرى، خيبة أمل مبارك إلى حد ما في وعود الإنجليز له بالدفاع عن أمن ممتلكاته دون أن يتخذوا ـ حسب رأيه ـ الإجراءات الكافية لذلك.

وهذا الأمر الأخير تؤكده واقعة استقبال الشيخ لأحد قباطنة السفن الحربية الإنجليزية التي تقوم برحلات دائمة إلى الكويت، قبل شهر ونصف في بيته ـ ومثلما حكي لي ـ وبخ الشيخ الحكومة الإنجليزية الهندية على تهاونها في تنفيذ وعودها. ورد عليه القبطان بالإعراب عن تعجبه البالغ لمثل هذا التوبيخ من قبل مبارك بعد كل مافعلته انجلترا من أجله.

ومن واجبي أن أرفق نسخة من هذا التقرير في نفس الوقت إلى السيد مدير القسم الأول.

مع فائق احترامي وإخلاصي الكامل لمعاليكم،

ياسيدي الكريم، خادمكم المطيع

أ. سالنوف

وثيقة رقم (٩)

السفارة في الاستانة
تقرير رقم ١٢٦٦
ص ٣٦ - ٣٩

القنصلية الروسية الإمبراطورية
في البصرة
١١ أبريل عام ١٩٠٣
رقم ٦٤
تركيا الأسيوية

سيدي الكريم

إيفان الكسييفتش

إلحاقاً بتقريري رقم٥١ بتاريخ ١٢ من مارس من العام الجاري، أتشرف باعلام معاليكم بأن ابن سعود وشيخ الكويت مبارك قد قاما في نهاية الشهر الماضي بمحاولة لاستئناف العمليات الحربية ضد أمير نجد ابن رشيد.

وقد باءت هذه المحاولة بالفشل بالرغم من وجود ظروف كان من المعتقد أن تكون مواتية جداً للحليفين: ثلاث قبائل عربية كبيرة - مطير والظفير والعجمان - التي كانت دائماً حليفة سابقة لابن رشيد، اقترحت على شيخ الكويت قبل فترة غير بعيدة الانضمام إليه والدخول تحت حمايته، علاوة على وعدها له بمساعدته ضد حاميها السابق الذي وقعت بينه وبينها قطيعة كاملة على حد زعمها. وكان مبارك يتطلع لزيادة قواته، فوافق فور نطقهم للقسم وزود رسلهم بكمية غير كبيرة من الأسلحة.

تابع وثيقة رقم (٩)

علقت الآمال على المساعدة من هذه القبائل، وتقرر أن يتحرك ابن سعود ضد ابن رشيد، بعد الانضمام إلى ابن مبارك جابر، الذي كان يقوم بقيادة فصيلة قوامها مابين ٢٠٠٠ و٣٠٠٠ رجل.

لكن على بعد ٩ أيام تقريباً من الكويت، قرب منطقة الدغينة هجمت القبائل الثلاث المذكورة عالية فجأة على ابن سعود وجابر، وألحقت بهما هزيمة ساحقة، فقدا خلالها كل الدواب واضطرا إلى الانسحاب إلى الكويت، لكنهما أعلنا هناك بناء على أوامر الشيخ انتصارهما الكامل على قوات ابن رشيد.

وفي نفس الوقت تقريباً حدث فشل مماثل للحليف الثاني لابن سعود - سعدون باشا، الذي بعد عودته من الكويت إلى سنجق المنتفق، عاد مرة أخرى إلى الشامية وقاد قبيلة الجبور والظفير نحو نجد، حيث قام بنهب بعض القبائل الصغيرة من أنصار ابن رشيد.

وعندما علم الأخير بهذا الأمر هب لنجدة عربانة: هُزم سعدون باشا وفقد بضعة مئات من رجاله، ولم يسعفه سوى الفرار إلى المنتفق، إلا أن ابن رشيد ظل يلاحقه حتى الخميسية.

وعقب ذلك قرر ابن رشيد بعد أن نفد صبره من أفعال أعدائه ألا يبقى في وضع التريث والانتظار، واتجه بسرعة نحو الرياض وهو ينوي غزو المدينة واقتحامها. وتحقيقاً لهذا الهدف أرسل أمامه فصيلة تتألف من عدة مئات من رجاله، كان عليها أن تتغلغل ليلاً إلى المدينة بمساعدة سلالم معدة خصيصاً لذلك، وكان على قواته الرئيسية أن تساعد هجومه من الخارج.

بيد أن هذه الخطة لم تنجح، لأن فصيلته الأمامية، قوبلت بمقاومة ضارية من قبل المدافعين عن الرياض، على عكس حسابات ابن رشيد الذي كان يعتقد بأنه سيفاجىء المدينة ويأخذ على حين غرة. وتقول الشائعات إن ابن رشيد قد انسحب بعد أن تكبد خسائر كبيرة، لكنه مازال يرابط قرب الرياض.

وعلى مايبدو أن هذا الخبر حول هزيمة الخصم قد أدخل السرور على نفس مبارك وضيفه ابن سعود الذي كان موجوداً في مقر الشيخ الكويتي خارج المدينة ـ بالسرة (تبعد ساعتين عن المدينة)، لأنهما حسب آخر الأخبار الواردة من الكويت يعكفان حاليا على التحضير بشكل تفصيلي لحملة جديدة ضد أمير نجد.

ومن واجبي أن أرفق نسخة من هذا التقرير في نفس الوقت إلى السيد مدير القسم الأول.

مع فائق احترامي وإخلاصي الكامل لمعاليكم،
ياسيدي الكريم

خادمكم المطيع
أ. سالنوف

المراجع

أولاً- المراجع الإنجليزية والفرنسية والألمانية:

1 Abu-Hakima Ahmad Mostafa: The Modern History of Kuwait, London, 1983.

2 Aitchison, C U : A Collection of Treaties,Engagements and Sanads, Vol. XI ,Delhi,1933.

3 Al Ghunaim , A. Y. (ed): Kuwait :Statehood and Boundaries ,Centre For Research and Studies on Kuwait, Kuwait,1992.

4 Buckingham, G. S. : Travels in Assyria, Media and Persia , S I London, 1830.

5 Bayur,H. : Turk Inkilaby Tarihi, cilt 1, Istanbul,1940.

6 Benoist, Mechine: Le Loup et Le Leopard: Ibn Seoud, ou la naissance d'un royanme, Paris,1955.

7 Bondarevsky, G.: Hegemonists and Imperialists in The Persian Gulf, Moscow,1981.

8 Brydges,H .Y. : An Account of His Majesty's Mission to The Court of Persia ; A Brief History of the Wahhaby, Vol. II , London,1834.

9 Busch, B. C. : Britain and The Persian Gulf, Berkley,1967.

10 Chirol ,V.: The Middle Eastern Question, 1903.

11 Curzon, G .: Persia and The Persian Question, 1966.

12 Dickson,H .R. : Kuwait and Her Neighbours, 1956.

13 Earl of Ronaldshay: The Life of Lord Curzon, Vol. II,1928.

14 Edwards,W. H. : Die Tragodie Edward, VII , Berlin , 1928.

15 Fraser, L. : India under Curzon and after, L. 1911.

16 Gopal, G .: British Policy in India; 1858 - 1905; Cambridge , 1965.

17 Graves , Ph. : The Life of Percy Cox, London,1941.

18 Grenville , Y. A. : Lord Salisbury and Foreign Policy, L 1964.

19 Hewins, R .A. : Golden Dream, L. 1963

20 Hammer-Purgstall: Geschichte des Osmanischen Reiches ,Bd II,Vol .II ,Graz,1962,1963.

21 Hurewitz, Y. C. : Diplomacy in the Near and Middle East,1958.

22 Kazemzadeh, F.: Russian Imperialism and Persian Railways, Harward Slavic Studies, 1957.
23 Lancey , R . : The Kingdom: Arabia and the House of Saud, NY and London,1981.
24 Langer, W .: Diplomacy of Imperialism, NY, 1956.
25 Longrigg, S. H. : Iraq , London,1958.
26 Lorimer , G .G. : Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia, Vol. 1, London,1970.
27 Monger , G .W. : The End of Isolation , London,1963.
28 Morley, G. : Recollections, London, 1917.
29 Musil, A. : Zur Zeitgeschichte von Arabian, Leipzig-Wien,1918.
30 Oppenheim, M : Die Beduinen , Bd III, Wiesbaden, 1952.
31 Philby, H.St.: Arabian Jubilee, London, 1954
32 Philby, H. St: Arabia, London,1930.
33 Philby,H.St.: Saudi Arabia, Beirut , 1968.
34 Pelly, L. : Remarks on the Tribes, Trade and Resources around the Shore Line of Persian Gulf,; Transactions of Bombay Geographical Society, XVII , 1963.
35 Penson , L . : Foreign Affairs Under The Third Marquess of Salisbury , London 1962.
36 Ravinder Kumar : India and The Persian Gulf Region, 1858 - 1907, Bombay, Culcutta, 1965.
37 Reihani, A. : Die Neue Geschichte Nejeds und der angeschlossenem Gegenden ,Wien,1930.
38 Reihani, A. : Ibn Saoud of Arabia, London, 1928.
39 Schofield , R. : Kuwait and Iraq; Historical Claims and Territorial Disputes, London,1991.
40 Sheikh Iqbal Mohammad: Emergence of Saudi Arabia, Srinagar , 1978.
41 Standish, Y . F. : British Maritime Policy in the Persian Gulf , Middle Eastern Studies, 1967.
42 Tahsin, Pasha Abdulhamid : Ve Yildiz Hatilary, Istanbul,1931.
43 Tvitchell, R . I . : Saudi Arabia, Princeton,1947.
44 Whiqham, H . : The Persian Problem, London,1903.
45 Wilson , A .T. : The Persian Gulf, London,1928.
46 Yens Plass, England Zwischen Russland und Deutschland Der Persische Golf in der britischen Vorkriegspolitik, 1899 - 1907.

ثانياً- الدوريات والبرقيات:

Key to Abbreviations:

DDF	*= Documents diplomatique francais*
PRO	*= Public Report Office*
NAI	*= National Archives od India*
FO	*= Foreign Office*
Gr Pol Bd	*= Grosse Politik der Europaischen Kabinette*
IO	*= Indian Office*

---

1. British Documents Vol IV ,N 417
2. British Documents Vol II,S 1927, N 202
3. British Documents Vol IV,N 347
4. British Documents,VI App p 334
5. British Documents VI App p 333
6. British Documents V I,N377
7. British Documents VI ,App O 334
8. Cox to Minto, March 8, June 7, 1808 FO 424/217
9. Curzon to Hamilton,18 III 1902
10. Curzon to Hamilton 3-1-1902-FO 78/5251
11. DDF ,Serie II Vol II P 166
12. DDF ,Serie II,VII,N69
13. DDF ,Series II,V II pp91,112,225,526
14. DDF, Serie II, II,N131
15. DDF,Serie II,Vol II ,N31
16. NAI,FDSP ,N346
17. NAI,FDSP N 190
18. FO 78/5174
19. Gr Pol Bd ,XIV (2) , Berlin,1928 , N 3993
20. Gr Pol Bd XIV (2) N4000,4001
21. Gr Pol Bd XVII, N 5281
22. Gr Pol Bd XVII, N5282
23. Gr Pol Bd XVII , N 5286
24. Gr Pol Bd XVII , N 5292
25. Gr Pol Bd XVII,N 5321

26. Gr Pol Bd XVII ,N5323
27. Gr Pol Bd XVII ,N 5322
28. Gr Pol Bd XVII ,NN 5322 ,5323,5324
29. Gr Pol Bd XVII,N5323
30. Gr Pol Bd XVII,N5224
31. Gr Pol Bd XVii ,N 5325
32. Gr Pol Bd XVII 5283
33. Gr Pol Bd XVII 5302
34. I.O Add.Ms'36469
35. I.O Dec. Letters and Enclosuers from India,Vol. 8
36. I.O Home Correspondence (Secret) ,Vol. 839
37. India Office,Brodrick to Curzon,17II 1904(20F III/162)
38. India Office and library , Minto to Morely July 12 ,1906SF 43/64
39. IO,Home,2430/98
40. IO-181/1657
41. IO/FO 11 II 1898
42. Lansdowne to O'Conner -Tel N 1329IX 1901-Fo 78/5174
43. NAI,Kembell to Government of India , 31 I, 4II 1902 FDSP, NN 553,559
44. NAI , FDSP N 229,June 1901
45. NAI , FDSP ,N364
46. NAI ,Tel O'Conner to Lansdowne 17III 1902 FDSP,N446
47. NAI Tel Kembell to Curzon 15 /3/1902
48. National,IO to FO 18 July 1899, FDSP, N 126, November 1899
49. National Archives of India , FDSP, N118/230 October 1901
50. National Archives of India, Secret Proceedings,N 194.T
51. National Archives of India,FDSP ,N114,N 115 , November 1899
52. National Archives of India, FDSP , N 116 , June 1899
53. National Archives of India, FDSP ,140 , November 1899
54. National Archives of India, Wratislaw to O'Conner,3/6/1901
55. O'Conner to Lansdowne ,Tel N 13-7-I-1903 FO 78/5325
56. O'Conner to Lansdowne 12 VI 1901 , N40 -FO 78/5173
57. O'Conner to Lansdowne NI -2-1902
58. O'Conner to Sanderson Jan 29,1902,FO 78/5251
59. PRO , Adm/FOM. 8452,IbX 1897
60. PRO, Adm/FO M-8452-16X 1897
61. PRO,FO 78/5113
62. PRO,IO /Fo 78/5113

63. PRO,IO/FO 78/5113-18-11-1898
64. PRO,IO 181/1660-1
65. PRO,IO to FO 14 III 1899, FO 78/5113
66. PRO, O'Connor to Salisbury 41 & 440 -FO 78/5114
67. PRO,FO 78/5114 BI 444
68. PRO , FD 78/5114
69. PRO ,Wratislaw to O'Conner 3-VI-1901,N31
70. PRO , Hamilton to Curzon 13 VI 1901/10-C 26/3/FO to 21/6/1901 FO 5178
71. PRO, O'Conner to Lansdowne, Tel N 110-6-IX 1901
72. PRO, O'Conner to Lansdowne N 117-23-IX 1901 FO 78/5174
73. PRO,Curzon to Hamilton 25IX1901 -FO 78/5174
74. PRO,Adm/FO -M-0814-FO 78/5174
75. PRO,O'Conner to Lansdowne -Tel N 118 -26 IX-1901
76. PRO, 14-XII-1901 FO 78/5251
77. PRO ,IO to Fo 13 III 1902 (FO 78/5251)
78. PRO ,Mubarak to Kemball 26-VIII-1902 FO/10/FO78/5252
79. PRO ,Curzon to Hamilton Tel3x1902/FO78/5252
80. PRO,IO to FO 10X1902/FO 78/5252
81. PRO,Admirality to FO ,M-17669/FO 78/5252
82. PRO , O'Conner to Lansdowne Tel 112-18-VII-1903 /FO 78/5325
83. PRO,Sanderson's memorandum-11-VIII-1903 /FO 78/5325
84. PRO ,Lansdown to O'Conner,N234-20-VIII-1903 FO 78/5325
85. PRO,Curzon to Hamilton,29VIII1903 (IOD 510/14)
86. PRO,FO to 20-13-VIII-1903 ,Lansdowne to O'conner N 234
87. PRO,FO to 20,25XI 1903
88. PRO, Curzon to Hamilton,N25 ,4II 1904 FO 78/5325
89. PRO , Cabinet papers , Committee of Imperial Defence ,
90. PRO ,Knox to Cox April 22
91. PRO, Cox to Minto ,Dec 9,1908,FO 424/218
92. PRO,Knox to Cox ,July 17,July 20,1908, FO 424/217
93. PRO,6XII 1901 N277 -FO 78/5174
94. PRO, IO-F111/64 Mead and Curzon 31.7.1897
95. PRO -Lansdowne to Kostaki Pasha II-IX -1901 FO 78/5174
96. PRO, 10-FO , FO 78/5773
97. PRO ,17XII1901,Home 2699/01
98. PRO, 23X1901, 6XII 1901 ,2-1-1902
99. PRO, 6 XII 1901 -FO 78/5174

100. PRO, 6-IX-1901,FO 78/5174
101. PRO ,8-IX-1901
102. PRO, Admirality to FO 31-12-1901 -FO 78/5174
103. PRO, IO to FO 3X1904 (FO 78/5385)
104. PRO ,Kemball to Curzon Tel N4-121-1903/FO 78/5325
105. PRO ,Lansdowne to O'Conner Tel N54,24III1902/FO5251
106. PRO ,Morely to Minto ,Tel 23VII 1907,20FO 17VII1907 FO371/351
107. PRO ,N 376, 6XII- IO -FO ,27,1 FO 78/5251
108. PRO ,O'Conner to Landowne Tel 135-25-III-1902(FO78/5251) 38
109. PRO ,O'Conner to Lansdowne Jan2 ,1902 Home 1656&179302
110. PRO ,O'Conner to Lansdowne Tel 36-20-III 1902
111. PRO ,Tel O'Conner to Lansdowne 16 III 1902 N35 (FO 78/5251)
112. PRO ,Tel O'Conner to Lansdowne 7 III ,11 III 1903 FO 78/5251
113. PRO ,Tel Sanderson to Bunsen,N277,26XII1901 FO 78/5174
114. PRO ,Tel Wratislaw to O'Conner N 39-31-VII-1902/FD 78/5252
115. PRO ,Tel Wratislaw to O'Conner N 83 -31-XII 1901
116. PRO ,Wratislav to O'Conner Tel 12-22-III-1902
117. Proceedings of 85 Session-9-III-1906
118. Puplic Record Office(PRO) FO 78/343, N30
119. The Affairs Of Kuwait,Foreign Office Confidential Print 1896/1905Vol 1
120. The Affairs of Kuwait, VI N 20,21,22
121. The Affairs of Kuwait, VI N 41/Enclosure 1-3
122. The Affairs of Kuwait, VII L 1971 ,part IV N44
123. The Affairs of Kuwait, Vol II part IV N 58
124. The Affairs of Kuwait,VII ,part IV ,NN140 ,141,142,143,147,150,151,153
125. The Affairs of Kuwait ,N168,171,172
126. The Affairs of Kuwait , VI part III,N203
127. The Affairs of Kuwait ,N 146
128. The Affairs of Kuwait ,N 159
129. The Affairs of Kuwait ,N 170
130. The Affairs of Kuwait ,N 233, Enclosure 1,2
131. The Affairs of Kuwait ,NN 181,183,184
132. The Affairs of Kuwait ,V II ,part V NN 24,31 Enclosure 1,2,3
133. The Affairs of Kuwait ,VI , Part III , NI Report of Lyle from 23 XI 1900

134. The Affairs of Kuwait ,VI part III ,NN 249,252,253,254,258
135. The Affairs of Kuwait ,VII ,part IV ,N122
136. The Affairs of Kuwait ,VII ,part IV,N164,Enclosures 8&9
137. The Affairs of Kuwait ,VII,part IV ,NN 154,157,160,162
138. The Affairs of Kuwait ,VII ,part V,N42/Enclosure
139. The Affairs of Kuwait ,VII part IV,NN175 to 187 & 190 ,202,213
140. The Affairs of Kuwait ,Vol II part IV N 95
141. The Affairs of Kuwait ,VII ,part IV,N96
142. The Kuwait Crisis, Basic Documents ,pp21,22,26
143. The Parliamentary Debates, Series IV, Vol 92,p 1086
144. The Times,30-4-1898
145. The Times 25 27/1/1902
146. The Times 13,23 !V ,1903
147. The Times 19 VI 1901
148. The Times 21 XII 1901
149. The Times 27 XII 1901
150. The Times 28,29,X II,1903,2,5,11,12,18-I 1904
151. The Times of India,3V1902
152. The Times of India 3-V,27 IX,12X -1902
153. Times of India,24 XI 1900
154. Times of India , 9II 1901
155. Times of India , 16-III-1901
156. Times of India, 16-III ,20 IV,1901
157. Times of India,25-5-1901
158. Times of India ,3-X-1903
159. Times of India ,11-1-1902
160. Times of India ,25 V 1901
161. Times of India , 28XII 1901

ثالثاً ـ دراسات ووثائق باللغة الروسية ومصادرها:

١ ـ أ. أداموف، العراق العربي، ولاية البصرة في الماضي والحاضر، سان بطرسبورغ ١٩١٢.
٢ ـ أرشيف الدولة التاريخي المركزي لروسيا.
٣ ـ أرشيف الدولة المركزى للأسطول البحري الحربي لروسيا.
٤ ـ أرشيف السياسة الخارجية لروسيا: (الأرشيف السياسي).
٥ ـ أرشيف السياسة الخارجية لروسيا: السفارة في الأستانة.
٦ ـ أرشيف السياسة الخارجية لروسيا: القسم الفارسي.
٧ ـ أرشيف السياسة الخارجية لروسيا: (أوراق الديوان) ١٨٠٣.
٨ ـ أرشيف السياسة الخارجية لروسيا: ديوان الوزير ١٨٩٦.
٩ ـ أرشيف السياسة الخارجية لروسيا: قسم آسيا الوسطى.
١٠ ـ سيتبانوفاز. ن.: كفاح العرب من أجل توحيد وسط الجزيرة العربية.
١١ ـ شولتسي. أ: الصراع علي النفط الفارسي ومابين النهرين، موسكو ١٩٢٤.
١٢ ـ صيراميانتيكوف س ن: دراسات الخليج العربي ـ «مجموعة قسم آسيا الوسطى» ـ سان بطرسبورغ ١٩٠٧.
١٣ ـ صحيفة سانكت بتزيورغسكي فيدموستي ـ ١٩٠١.
١٤ ـ صحيفة بيرجيفا غازيتا ـ ١٩٠١.
١٥ ـ صحيفة نوفوي فريميا ـ ١٩٠١.
١٦ ـ صحيفة روسكوي بوغا تستفو ـ ١٩٠١.
١٧ ـ صحيفة روسكايا ميصل ـ ١٩٠١.
١٨ ـ غ. بونداريفسكي، أ. سيلين: الخطة الإنجليزية لتقسيم تركيا ١٨٩٥، بلاغوفشنسك، ١٩٥٥.
١٩ ـ غ. بونداريفسكي: السياسة الإنجليزية والعلاقات الدولية في حوض الخليج العربي، موسكو ١٩٦٨.
٢٠ ـ غ. بونداريفسكي: العلاقات الروسية المصرية في نهاية القرن ١٩ موسكو ١٩٦٠.
٢١ ـ غ. بونداريفسكي: طريق بغداد وتغلغل الاستعمار الألماني إلى الشرق الأوسط ـ طشقند ١٩٥٥.
٢٢ ـ فاسيليف أ. م: تاريخ العربية السعودية، موسكو ١٩٨٢.
٢٣ ـ لنسداون ووضع الكويت ١٩٠١.

المحتوى

تصدير ٧
مقدمة ٩
الفصل الأول : نشأة الكويت تاريخيا ١٩
الفصل الثاني : الكويت وعلاقاتها الدولية والسياسة الاستعمارية على مشارف القرن ٢٠ .... ٨٩
الفصل الثالث : الكويت ووسط الجزيرة العربية على مشارف القرن ٢٠ .. ١٥٩
الفصل الرابع : فشل الخطة التركية لاحتلال الكويت ١٩١
الفصل الخامس : العلاقات الروسية الكويتية ٢١١
الفصل السادس : الأزمة الكويتية سنة ١٩٠١ .... ٢٢٥
الفصل السابع : روسيا والخليج العربي. التطور اللاحق للعلاقات الروسية الكويتية ٢٦٧
الفصل الثامن : اشتداد الصراع على الخليج العربي سنة ١٩٠٢ ومشكلة الحدود الكويتية ٢٩٣
الفصل التاسع : بداية الصراع على قيام العربية السعودية وموقف الكويت ٣٢١
الفصل العاشر : الأزمة الكويتية الثانية ٣٣٩
الفصل الحادي عشر : الكويت وآل سعود والوضع الدولي في شمالي شرقي الجزيرة العربية ٣٧٣
الفصل الثاني عشر : جولة كيرزون إلى بلدان الخليج العربي ومشكلة الحدود الشمالية للكويت ٣٨٩
الفصل الثالث عشر : الكويت وعلاقاتها الدولية في الجزيرة العربية والخليج في بداية القرن ٢٠ .... ٤٠٥
الخاتمة ٤٢٩
الوثائق والتقارير ٤٥٥

استدراك

رقم الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٩	٦	ومشاكلاتها	ومشكلاتها
١٥	١٧	Zuropaischen Zrope	Europaischen, Grosse
٨٦	٣/ ٥	Gzaz	Graz
٨٦	٤	Gezchichte des osmanidien Beiches,	Geschichte des Osmanischen Reiches,
٨٦	١١	Backingham	Buckingham
٨٦	١٢	Jerria	Persia
٨٦	١٩	Bondarvsky	Bondarevsky
٨٦	٣٤	Relly , G.B.....	Kelly, G.B., Britain and the Persian Gulf, 1795-1880, London, 1988, p. 122
٨٧	١	Lormer	Lorimer
١٥٤	٩	Under Kurson	under Curzon
١٥٤/ ٤٢٦	١٢/ ١٤	.. H. Lt.,..	H. St.,
١٥٤	١٥	Persischl... vovkriegs politik	Persiche.. Vorkriegspolitic
١٥٤	١٩	.. op. p...	op. cit., p...
١٥٤	٣٠	المصدر السابق	المصدر السابق ص ٢
١٥٥	١٢	V (وينطبق ذلك التصويب على الهوامش التي وردت بها في مثل هذه الصورة)	Vol.
١٥٦/ ٢٢٤	١٩/ ٤	أرشيف السياسة الخارجية	أرشيف السياسة الخارجية لروسيا
١٨٨	٣٠	Archres of Gndie	.. Archives of India
١٨٩	٢٥	... Sechichte ... Segeden	... Geschichte... Gegenden
٢٠٨/ ٣٧٠/ ٣٨٧	٨/ ٢١/ ١٦	Inclosure	Enclosure
٢٠٨	٢٤	PRO - Io - Fo - Fo	PRO - IO - FO, FO
٢٠٩	١٤	O'connor	O'Connor
٢٠٩	١٩	Curson	Curzon
٣١٨	١٤	Hatizlary	Hatilary
٣٣٨	٥	H. Lt... Sur Zeitqeshichte	H.St., ...zur Zeitgeschichte
٣٧٠	١٦	Of	... of
٣٧٠	٣٠	192	1902
٣٧١		Chirol, V... Question, pp....	Chirol, V., ... Question, 1903, pp.
٤٠٤	١٩	Brodrich	Brodrick.
٤٢٦	٢٨	...Lession's	Session's
٤٢٦	٣٥	Benoirt	Benoist
٤٥٣	٨	Lession	Session
٤٥٣	١٠	Fragodie	Tragodie
٤٥٣	١٧	Kuwait"	Kuwait" :
٤٥٣	٢١	Y.F	I. F..

المؤلف
البروفيسور/ غيورغي بونداريفسكي

ـ مواليد ٢٥ يناير ١٩٢٠ في مدينة «أوديسا».
ـ خريج كلية التاريخ بجامعة موسكو سنة ١٩٤٠.
ـ حاصل على الدكتوراه (Ph. D.) سنة ١٩٤١.
ـ شارك في الحرب العالمية الثانية (٤١ ـ ١٩٤٥) وكان ضابط الاتصال بين القوات السوفييتية والقوات الأنجلوهندية في إيران سنة ١٩٤٣.
ـ رئيس القسم السياسي بوزارة خارجية أوزبكستان (٤٥ ـ ١٩٤٨).
ـ عميد كلية الشرق ورئيس قسم الشرق وآسيا الوسطى بجامعة طشقند (٤٨ ـ ١٩٥٦).
ـ رئيس قسم العلاقات الدولية بمعهد الاستشراق التابع لأكاديمية العلوم السوفييتية (٥٦ ـ ١٩٧٦).
ـ حاصل على دكتوراه الدولة سنة ١٩٥٦ في موضوع (الصراع على الخليج وشبه الجزيرة العربية والبحر الأحمر).
ـ حاصل على لقب بروفيسور سنة ١٩٦٦ في موضوع (الصراع على الخليج وشبه الجزيرة العربية والبحر الأحمر).
ـ حاصل على لقب بروفيسور سنة ١٩٦٦، وحاز على لقب الاستحقاق في العلم سنة ١٩٨٢، وجائزة نهرو الدولية سنة ١٩٨٨.
يشغل منذ عام ١٩٧٦ وحتى الآن منصب رئيس قسم الاجتماع والعلاقات الدولية بمعهد الأبحاث الاجتماعية والسياسية التابع لأكاديمية العلوم الروسية.
ـ عمل بروفيسورا بالأكاديمية الدبلوماسية لوزارة الخارجية السوفيتية (٧٦ ـ ١٩٨٥).
ـ يعمل مستشارا لمعهد الأبحاث الاستراتيجية الروسية منذ سنة ١٩٩٣.
ـ عضو بمجلس المركز الدولي لمشكلات الحدود بجامعة (درم) في بريطانيا سنة ١٩٩٤.
ـ مؤلف ٢٧ كتابا أبرزها:
١ ـ كتاب «خط بغداد الحديدي وتغلغل ألمانيا إلى الشرق الأوسط».
٢ ـ كتاب «السياسة الإنجليزية والعلاقات الدولية في حوض الخليج العربي».
٣ ـ كتاب «الغرب والمشرق الإسلامي: من الحروب الصليبية حتى أيامنا المعاصرة».
٤ ـ كتاب «روسيا والخليج العربي».
٥ ـ كتاب «١٠٠ عام على علاقات روسيا مع دول الخليج».
ـ زار الكويت ٣ مرات من ١٩٩١ ـ ١٩٩٣ بدعوة من جامعة الكويت ووزارة الإعلام، حيث ألقى محاضرات وشارك في ندوات، من بينها ندوة في وزارة الخارجية الكويتية.

المترجم
الدكتور/ ماهر سلامة

ـ مواليد ١٣ سبتمبر ١٩٤٦ بمدينة القاهرة ـ جمهورية مصر العربية.
ـ خريج كلية الألسن ـ جامعة عين شمس بقسم اللغة الروسية سنة ١٩٦٧.
ـ حاصل على الدكتوراه (Ph. D.) سنة ١٩٧٦ من كلية الآداب ـ جامعة موسكو.
ـ يعمل مترجما وإعلاميا بقسم الإعلام في سفارة دولة الكويت في روسيا منذ مارس سنة ١٩٧٦.
ـ له العديد من الكتب المترجمة، أبرزها:
١ ـ كتاب «بدائع الفن الإسلامي» صادر في الكويت سنة ١٩٩٠ ـ عن دار الآثار الإسلامية.
٢ ـ كتاب «القادة العسكريون السوفييت» دار (برغيس) موسكو.
٣ ـ كتاب «القضية الفلسطينية» ـ فلاديمير كيسيليوف ـ موسكو (١٩٧٦).
٤ ـ كتاب «التوسع الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية» ـ دار الفارابي (بيروت).

هذا الكتاب

هذا الكتاب مبني على تحليل ومقارنة الوثائق المحفوظة في أرشيفات بريطانيا والهند وألمانيا وفرنسا، وروسيا بصورة خاصة. وهذا قد أتاح الفرصة لتسليط الضوء على صراع الدول العظمى من أجل هيمنتها في الخليج وشمالي شرقي شبه الجزيرة العربية. وتتناول صفحات الكتاب آلية حكم الإمبراطورية العثمانية، وكذلك نشاط الجهاز السياسي والعسكري للإمبراطورية البريطانية في المنطقة. كما يتناول الكتاب النشاط المتزايد للدوائر الحاكمة في ألمانيا ومحاولاتها لبناء خط بغداد الحديدي ومده حتى الكويت، وحتى تحقق هدفها حث السلطات عبدالحميد الثاني على فرض سيطرته على الكويت. كل هذا أدى في خريف سنة ١٩٠١ إلى وقوع أزمتي الكويت، اللتين تركتا أثرا بالغا على العلاقات الدولية في الشرق الأوسط.

بيّن المؤلف كيفية وقوف الكويتيين على أقدامهم وسط الصراعات الدولية الدائرة حول إمارتهم، وقيام إمارة الكويت وتطورها لتصبح مع مطلع القرن العشرين قوة مؤثرة على الساحل الشمالي الشرقي لشبه الجزيرة العربية.

وتناول المؤلف شخصية مبارك الكبير بصورة خاصة، مبرزا نضاله من أجل حفظ استقلال الكويت ضمن حدودها التاريخية. علما بأن الفضل كان لمبارك في الاعتراف سنة ١٩١١ ـ ١٩١٣ بالحدود الشمالية بالذات للإمارة، والتي اعتمدتها لجنة الأمم المتحدة سنة ١٩٩٣ الخاصة بترسيم الحدود الكويتية العراقية، مع تعديلات طفيفة للغاية، ومن خلال التناول المستفيض لسياسة ودبلوماسية الشيخ مبارك أثبت المؤلف بأن الدول الخليجية الصغيرة استطاعت في مطلع القرن العشرين أن تستفيد من تناقضات الدول الاستعمارية، لتطبق بنجاح سياسة خارجية خاصة بها مستقلة. ولا شك أن هذا العمل العلمي للبروفيسور بونداريفسكي الذي يفرد مساحة كبيرة من صفحاته لدبلوماسية مبارك، سيحظى باهتمام المؤرخين والمختصين بالسياسة والقراء في الكويت والخليج والعالم العربي.